البنك العالمي: تاريخ نقدي

اريك توسان
تقديم جلبير الأشقر

معلومات الإصدار:

المؤلف: إريك توسان
الترجمة: أطاك المغرب
التدقيق اللغوي: أطاك المغرب
التصفيف: أطاك المغرب
المطبعة: sudpub communication
الناشر: أطاك المغرب عضو لجنة إلغاء الديون غير الشرعية
الإيداع القانوني: 2022MO1621
الرقم الدولي: 978-9920-30-516-7
تاريخ الإصدار: ابريل2022
النسخة الأصلية للكتاب:
BANQUE MONDIALE : UNE HISTOIRE CRITIQUE
(PRÉFACE GILBERT ACHCAR)
Éric Toussaint
Syllepse Histoire : Enjeux Et Débats.
13 Janvier 2022

شكر

يتقدم المؤلف بالشكر لعمر أزيكي، أنيس كارتون، فيرجيني دي رومانيه، كريستين باجنولي، ماكسيم بيريوت، بريجيت بونيه وكلود كيمار على تدقيقهم اللغوي ونصائحهم. ويشكر تينا دونجلنتينيو على إعداد النموذج الأولي للكتاب.

وقد قدم ريمي فيلان ودانييل منيفار مساعدة قيمة في البحث عن وثائق وبيانات إحصائية. والشكر أيضا لكميل برونو على كتابة الفصل المخصص للمنظور النسوي حول سياسة البنك العالمي. والفضل أيضا يرجع إلى أولئك الذين ساهموا في الترجمة إلى اللغات الأجنبية (الإنجليزية والعربية والإسبانية والبرتغالية) سنيك أربوستو، عمر أزيكي، فيكي بريولت، آلان جفرويس، مايك كروليكوفسكي، ماريا دا ليبرداد، ألبرتو نادال، كريستين باجنولي، جريسيلدا بينيرو، روي فيانا بيريرا.

الفهرس

مقدمة بقلم جلبير الأشقر 10

بصدد هذا الكتاب 13

مقدمة المؤلف 18

مصطلحات: الجنوب/الشمال-البلدان النامية/البلدان المتقدمة.... 34

الفصل 1: أصول مؤسسات بريتون وودز 52

الفصل 2: سنوات البنك العالمي الأولى (1946-1962) 64

الفصل 3: بداية صعبة بين الأمم المتحدة والبنك العالمي 87

الفصل 4: سياق ما بعد الحرب العالمية الثانية، خطة مارشال 96

الفصل 5: بنك تحت التأثير 109

الفصل 6: دعم البنك العالمي وصندوق النقد الدولي للديكتاتوريات 133

الفصل 7: البنك العالمي والفلبين (1946-1990) 149

الفصل 8: دعم البنك العالمي للديكتاتورية في تركيا: 159

الفصل 9: البنك في إندونيسيا: حالة نموذجية للتدخل 167

الفصل 10: الأكاذيب النظرية للبنك العالمي بشأن التنمية 187

الفصل 11: كوريا الجنوبية: كَشْفُ المعجزة 204

الفصل 12: فخ المديونية 231

الفصل 13: البنك العالمي يتوقع مجيء أزمة الديون 252

الفهرس

الفصل 14: أزمة الديون المكسيكية والبنك العالمي 265

الفصل 15: البنك العالمي وصندوق النقد الدولي: جُبَاةُ ديون (مأموري) الدائنين 278

الفصل 16: كوكبة الحكم الرشيد (1986-1995) 305

الفصل 17: رواندا: دائني الإبادة الجماعية 314

الفصل 18: عملية إغراء جيمس وولفنسون (1995-2005) 324

الفصل 19: مناقشات واشنطن في أوائل عام 2000 338

الفصل 20: لم يجر التخلي عن التقويم الهيكلي وإجماع واشنطن في بداية سنوات 2000 356

الفصل 21: المناخ والأزمة الإيكولوجية: التلاميذ السحرة لدى البنك العالمي وصندوق النقد الدولي 366

الفصل 22: بول وولفويتز (2005-2007): أحد مهندسي غزو العراق على رأس البنك العالمي 383

الفصل 23: إكوادور: التقدم المحرز وحدود مقاومات السياسات التي يسعى إليها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي وغيرهما من الدائنين 390

الفصل 24: رجال رئيس الولايات المتحدة باقون على رأس البنك العالمي 413

الفصل 25: منذ سنوات 2010 إلى وباء كورونا فيروس: السعي الفاشل للحصول على صورة جديدة 421

الفصل السادس زالعشرون: البنك العالمي لم يرى قدوم الربيع العربي ويدعو إلى استمرار السياسات التي أنتجت الانتفاضات الشعبية 436

الفصل السابع والعشرون: مهزلة «أخذ النوع الاجتماعي بالاعتبار»: حزمة قراءة نسائية لسياسات البنك العالمي 450

الفصل الثامن والعشرون: البنك العالمي ومسألة الحقوق الإنسانية 474

الفاصل التاسع والعشرون: إنهاء إفلات البنك العالمي من العقاب 496

الفصل الثلاثون: مرافعة من أجل حل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وإنشاء بديل عنها 504

الملحق 1: ألفباء البنك العالمي 514

الملحق 2: ألفباء صندوق النقد الدولي 525

المعجم 536

قائمة المراجع 554

هـذا الكتـاب مهـدى لـكل أولئـك الذيـن يناضلـون مـن أجـل انتـزاع الكرامـة والعدالـة الاجتماعيـة.

إلـى أولئـك الذيـن يواجهـون البحـر الأبيـض المتوسـط والقنـاة الإنجليزيـة وريـو غرانـدي وجميـع الجـدران المخزيـة التـي أقيمـت بأمـر مـن حكومـات الـدول الغنيـة الرافضـة لحـق التنقـل بحريـة.

إريـك توسـان ، مـؤرخ واقتصـادي ، حاصـل عـلى دكتـوراه في العلـوم السياسـية جامعتـي باريـس ٨ ولييـج. هـو مؤلـف حـوالي خمسـة عـشر كتابًـا عـن التمويـل الـدولي صـدرت باثنتـي عـشرة لغـة. وهـو الناطـق الرسـمي العالمـي للجنـة الغـاء الديـون غـير الشرعيـة .

مقدمة بقلم جلبير الأشقر

بصدد هذا الكتاب

مقدمة بقلم جلبير الأشقر

اكتسب البنك العالمي وتوأمه المزيف صندوق النقد الدولي سمعة رهيبة في العالم الثالث منذ بداية عصر النيوليبرالية في ثمانينيات القرن العشرين. وذلك لأن هاتين المؤسستين الماليتين الحكوميتين الدوليتين، اللتان تعدان الركيزتان الرئيسيتان للنظام الاقتصادي العالمي إثر الحرب العالمية الثانية تحت الهيمنة الأمريكية، ويشهد على ذلك بجلاء حقيقة أن كليهما يقع مقرهما بواشنطن،كانتا ناقلتين مميزتين لمد التحول النيوليبرالي للنظام الرأسمالي إلى الجنوب الكوكبي.

كان هذا التغيير أكثر إيلاما في البلدان الفقيرة منه في أفقر البلدان الغنية. لنأخذ على سبيل المثال أحد الإجراءات الرئيسية للتحول النيوليبرالي: خصخصة مقاولات الدولة. إن المسافة بين ظروف العمل السائدة في القطاع الخاص وتلك الموجودة في القطاع العمومي أكبر بكثير في بلدان جنوب الكرة الأرضية منها في البلدان المتقدمة اقتصادياً. في الأخيرة، تسمح قوة النقابات العمالية وقواعد سيادة القانون فيما يتعلق بتشريعات العمل وتعميم التأمين الاجتماعي الإجباري بتقليل الفجوة بين النظامين الأساسيين. في المقابل، تتميز البلدان الفقيرة بوجود «قطاع غير رسمي» ضخم خالٍ من جميع الحقوق، ويصاحب الانتقال من القطاع العمومي إلى القطاع الخاص تدهور كبير في ظروف العمل.

نعلم أن هشاشة الشغل هي إحدى العواقب الضارة الرئيسية للتحول النيوليبرالي في البلدان المتقدمة اقتصاديًا. لكن العمال غير المستقرين في هذه البلدان-بصرف النظر عن العدد القليل من ضحايا جحيم العمل غير الرسمي- يتمتعون عمومًا بحقوق ومكاسب أكثر بكثير من الغالبية العظمى من عمال القطاع الخاص في البلدان الفقيرة، الذين كان وضعهم دائمًا غير مستقر في الواقع، إن لم يكن مشرعا قانونا.

لنأخذ مثالاً آخر: المبدأ المقدس المتمثل في التخفيض الشديد لعجز الميزانية الذي يستلزم بالضرورة خفض الإنفاق الاجتماعي والاستثمار العمومي، أيا كانت مع ذلك التوصيات المنافقة للمؤسسات المالية الدولية لصالح الإنفاق على التعليم والصحة. بدمج هذا المبدأ مع مبدأ الخصخصة سيتاح فهم أن حكومات العالم الثالث، في ظل غياب مقاومات نقابية واجتماعية سياسية قوية، تميل إلى تجاهل هذين القطاعين الحيويين لصالح متاجر القطاع الخاص التي تحكمها زيادة الأرباح إلى أقصى حد، مقدمة إما خدمات ذات جودة رديئة للغاية أو خدمات بأسعار باهظة جدا للغالبية العظمى من السكان.

تفسح الاستثمارات العمومية المسترشدة عمومًا باحتياجات المجتمع والاقتصاد ككل المجال لاستثمارات خاصة «حرة» بشكل متزايد، أي متحررة من الضبط العمومي، موجهة بإغراء الكسب السريع على أساس فساد متزايد وأسواق مهووسة. والنتيجة هي تطور رأسمالية المحسوبية وأنشطة المضاربة بجميع أنواعها. تتسع التفاوتات الاجتماعية بلا هوادة مع هذه التغييرات: الإثراء الجامح للأقلية الثرية مقابل تدهور الظروف الاجتماعية والفقر النسبي أو المطلق للغالبية العظمى.

لذلك سيكون مفهوما عندئذ أنه إذا كان بإمكان النيوليبرالية أن تدعي أنها النتيجة الطبيعية الإلزامية للديمقراطية الليبرالية في نصف الكرة الأرضية الشمالي، في وقت توسعها المتزامن نحو أوروبا الشرقية الذي أعقب انهيار الديكتاتوريات الاشتراكية المزعومة، فقد اتضح في دول الجنوب أن فرض مجموعة كاملة من الإجراءات النيوليبرالية يتطلب في كثير من الأحيان قبضة حديدية استبدادية. إنه خط مستقيم، في الواقع، يمتد، على مدار أربعة عقود، من الجنرال أوغستو بينوشيه أول بطل للتغيير النيوليبرالي، قائد الانقلاب الدموي الذي وضع حدًا للديمقراطية التشيلية عام 1973، إلى المارشال عبد فتاح السيسي، قائد الانقلاب الأكثر دموية الذي وضع حدًا للتجربة الديمقراطية المصرية عام 2013، تمهيدًا للتطبيق الكامل الأول لتوجيهات المؤسسات المالية الدولية التي شهدتها بلاده.

كانت الرافعة الاقتصادية الرئيسية التي جرى بواسطتها فرض النظام النيوليبرالي المعد في واشنطن على دول العالم الثالث هي رافعة المديونية. كان الارتفاع المفاجئ في المديونية الذي أعقب الارتفاع الهائل في أسعار النفط بالسوق العالمية سنوات سبعينيات القرن الماضي الأداة الرئيسية للابتزاز الممارس على بلدان الجنوب العالمي لإجبارها على تطبيق برامج التحول النيوليبرالي المقنع، تحت التسمية التكنوقراطية «التقويم الهيكلي».

هكـذا، ليـس مـن قبيـل المصادفـة بـأي حـال مـن الأحـوال أن إريـك توسـان أصبـح أحـد أفضـل العارفيـن بالبنـك العالمـي وصنـدوق النقـد الدولـي خـارج الدوائـر المسـيرة لهـذه المؤسسـات. كان يدرسـها عـن كثـب منـذ حوالـي 30 عامًا-وهـي مهمـة وضعهـا لنفسـه منـذ أن أسـس لجنـة إلغـاء ديـون العالـم الثالـث عـام 1990، المسـماة لاحقـا لجنـة إلغـاء الديـون غيـر الشـرعية، ولكنهـا لا تـزال معروفـة بمختصـر اسـمها الأصلـي: CADTM. هكـذا، درس إريـك علـى الفـور البنـك العالمـي كمراقـب ناقـد، وجمـع علـى مـر السـنين معرفـة نـادرة بالعالـم الثالـث الـذي زاره مـرارا ذهابًـا وإيابًـا-هـذا العالـم الثالـث الـذي يعـد مجـال عمـل البنـك العالمـي المميـز فـي العصـر النيوليبرالـي. لـذا اسـتطاع إريـك كشـف جوانـب عديـدة كان الهـدف أصـلا إخفاؤهـا وراء الحجـاب المعتـم الـذي يغطـي التمويـل الدولـي وعمـل المؤسسـات الاقتصاديـة الحكوميـة الدوليـة.

بنضالـه الـدؤوب مـن أجـل قضيـة العالـم الثالـث وبلـدان أخـرى خاضعـة، أصبـح إريـك توسـان خبيـرًا معروفًـا دوليًـا بشـأن قضايـا الديـون الخارجيـة. وهـذا الكتـاب نتيجـة عقـود بحـث وخبـرة عمليـة والتـزام نضالـي. وكمـا قـد يتوقـع المـرء، فإنـه كتـب للجمهـور الواسـع: إنـه كتـاب تعليمـي، حيـث نتعـرف علـى المهنـة الأولـى لإريـك، مـدرس سـابق فـي التعليـم التقنـي والمهنـي، وهـو كتـاب خـالٍ مـن المصطلحـات التقليديـة للمنشـورات التكنوقراطيـة أو الأكاديميـة التـي تجعـل القـراءة غيـر متاحـة للغالبيـة العظمـى مـن الأشـخاص المتأثريـن بالمواضيـع التـي تعالجهـا تلـك المنشـورات. هـؤلاء النـاس فعـلا هـم المسـتهدفون بهـذا الكتـاب، وليـس أعضـاء نخبـة السـلطة الاقتصاديـة العالميـة.

جلبير الأشقر

بصدد هذا الكتاب

هذا الكتاب ثمرة عمل بدأ منذ ثلاثين عامًا. بدأ تحريره الفعلي في مارس 2004. ونتج عنه إصدار أول طبعة من الكتاب باللغة الفرنسية عام 2006 في شكل طبعة مشتركة بين دار النشر الباريسية Syllepse و CETIM (Center Europe-Tiers Monde) في جنيف واللجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية (CADTM) في ليج. لاقى الكتاب نجاحًا كبيرًا وترجم إلى الإنجليزية والإسبانية واليابانية والإندونيسية والعربية والبرتغالية. صدر أربع إصدارات مختلفة باللغة الإسبانية، (Viejo Topo في برشلونة، مركز Miranda الدولي في كاراكاس، Abya-Yala في كيتو وDESC في لاباز). وشهد إصدارين مختلفين باللغة الإنجليزية (بلوتو في لندن وVAK في مومباي بالهند). وهذه النسخة لعام 2021 موسعة ومحدثة بصورة كبيرة للعمل المنشور عام 2006.

يتشكل المرجع الرئيسي من الوثائق التي ينتجها البنك العالمي نفسه، في المجموع أزيد من 15000 صفحة. كما اطلعت على العديد من التقارير والدراسات التي أنجزتها مؤسسات دولية أخرى، خاصة مؤسسات صندوق النقد الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصاديين، وبنك التسويات الدولية. وكانت كتب ودراسات حوالي خمسين مؤلفًا مختلفًا أنتجوا تحليلات ذات صلة بالموضوع مفيدة لي جدًا (أنظر الببليوغرافيا).

أنجزت خلال السنوات الثلاثون الماضية، بشكل رئيسي للجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية، أكثر من مائة مهمة وإقامة في البلدان النامية، خاصة في أمريكا اللاتينية، ولكن أيضا في أفريقيا وآسيا وأوروبا الوسطى والشرقية. إن التحليل الذي تم تطويره في هذا الكتاب يدين بالكثير لهذه المهام العديدة ولجميع اللواتي والذين

التقيت بهم في هذه المناسبات.

كانت لي علاقات مباشرة مع سلطات بعض البلدان النامية؛ وقد أسهم هذا أيضًا في تطوير هذا التحليل. وتتبوأ، من بين هذه الاتصالات، الدعوة التي أصدرتها وزارة اقتصاد تيمور الشرقية في مارس2003، ودعوة البرلمان الفنزويلي (لأول مرة سنة 1997، ثم للمرة الثانية في 2003)، ودعوة وزارة الاقتصاد والتخطيط الفنزويلية سنة 2008. وحكومة الإكوادور في عدة مناسبات بين عامي 2007 و2011، ورئاسة باراغواي عامي 2008 و2011، دون نسيان اتصالات منتظمة مع لويس إناسيو لولا دا سيلفا بين عامي 1990 و2003، عندما صار رئيسا للبرازيل[1] .

عقدت أيضًا، منذ عام 1995، عدة اجتماعات ومناقشات حضورية بصفتي رئيس شبكة CADTM في بلجيكا مع ثلاثة وزراء مالية بلجيكيين: فيليب ميستات (كان وزيرا للمالية والتجارة الخارجية من 1988 حتى 1998، ورئيسا لبنك الاستثمار الأوروبي من 2000 إلى 2011)، وجان جاك فيزوغ (وزير المالية في 1998-1999) وديدييه ريندرس (وزير المالية من 1999 حتى 2011، تم مندوبا أوروبيا للعدالة منذ 2019). وبين عامي 1998 و2014، عقدت اجتماعات منتظمة مع مديري البنك العالمي وصندوق النقد الدولي البلجيكيين في واشنطن. وأخيرا، شاركت في مناظرات عامة مع كبار موظفي البنك العالمي وصندوق النقد الدولي في براغ وجنيف وبروكسل.

وشكلت الاتصالات المتكررة مع أناس بسطاء في مختلف البلدان النامية، والعلاقات الدائمة مع حركاتهم الاجتماعية، البوصلة التي اعتمدتها باستمرار في تأليف هذا الكتاب.

وثلاثة فصول[2] من هذا الكتاب مأخوذة من أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية التي دافعت عنها في نوفمبر 2004 بجامعتي لييج وباريس VIII.

يعتمد هذا الكتاب مقاربة كرونولوجية لتحليل البنك العالمي من البدايات حتى عام 2021. ويولي اهتماما خاصا لوضع سياسة البنك في سياقها السياسي والجيوستراتيجي. بالإضافة إلى ذلك، هناك سبع دراسات قطرية توضح سياسة البنك العالمي: الفلبين (1946-

1 voir; Éric Toussaint. 2004. La Finance contre les Peuples. La Bourse ou la Vie. Chapitre 16. Étude de cas : Brésil, p. 389-414.

2 لفصول 3 و 5 و 6 المأخوذة من اريك توسان. 2004 : الرهانات السياسية لنشاط البنك العالمي للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي إزاء العالم الثالث، اطروحة دوكتوراه في العلوم السياسية ص 354، 2004.جامعتي لييج وباريس 8، السنة الأكاديمية 2003-2004.

1986)، وتركيا (1980-1990)، وإندونيسيا (1947-2005)، وكوريا الجنوبية (1945-1998)، والمكسيك (1970-2005). والإكوادور (سنوات 1990 حتى 2019)، ورواندا (سنوات 1980-1990)، ويوضح الكتاب بصورة نقدية كيف يفسر البنك العالمي الربيع العربي المنطلق سنة 2011. وجرى أيضا، في مواضع مختلفة من الكتاب، تحليل السياسة المنتهجة من قبل صندوق النقد الدولي. كما تمت مناقشة عمل البنك العالمي بشأن الأزمة البيئية وتغير المناخ. ويوضح الكتاب الدوافع السياسية والاقتصادية والإستراتيجية للحكومة الأمريكية تجاه البنك العالمي.

ويتضمن هذا المؤلف، بفضل مساهمة كاميل برونو، وهي مناضلة نسوية من فريق اللجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية، فصلا يقترح تنويعة قراءة نسوية لسياسات البنك العالمي. وفي الجزء الأخير من الكتاب، تتم مناقشة إمكانية مقاضاة البنك العالمي. وخُتم الكتاب بمقترح من أجل تعويض البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية بمؤسسات جديدة ديمقراطية متعددة الأطراف. وأرفقت بالكتاب خرائط وجداول ورسوم بيانية، وبطاقة تعريفية بمجموعة البنك العالمي وبصندوق النقد الدولي، بالإضافة لفهرس بالأسماء الرئيسية المذكورة ومسرد مصطلحات. بالتالي يمكن الرجوع إليه في حال أي غموض.

كما هو مبين أعلاه (شكر وتقدير)، يستحيل إكمال هذا الكتاب بدون مساعدة أشخاص آخرين مقربين لي. لكن مسؤولية التحليلات التي تم تطويرها هنا تقع على كاهلي كاملة ولا تلزم سواي. إن تعميمها، وإغناءها، وتعديلها، وبالطبع، تطبيقها على أوسع نطاق ممكن هو أمنيتي الأعز، من أجل تحقيق تحرر معذبي الأرض، الذي هو في الجوهر نضال حياة بكاملها.

إريك توسان

ليج، 16 أكتوبر 2021

المقدمة

الانقلاب الدائم للبنك العالمي

إن قائمة الحكومات الناتجة عن الانقلابات العسكرية المدعومة من البنك العالمي مذهلة.

نذكر ضمن أبرز الأمثلة الشهيرة دكتاتورية الشاه في إيران بعد إطاحة رئيس الوزراء مصدق في العام 1953، والديكتاتورية العسكرية في غواتيمالا التي أقامتها الولايات المتحدة بعد إطاحة الحكومة التقدمية برئاسة جاكوبو أربينز المنتخب ديمقراطيا في العام 1954، ودوفالييه في هايتي منذ عام 1957، وديكتاتورية الجنرال بارك تشونج هي في كوريا الجنوبية منذ عام 1961، ودكتاتورية الجنرالات البرازيليين منذ العام 1964، وموبوتو في الكونغو وسوهارتو في إندونيسيا منذ العام 1965، و ديكتاتورية قادة جيش التايلاند منذ العام 1966، وعيدي أمين دادا في أوغندا والجنرال هوجو بانزر في بوليفيا عام 1971، وفرديناند ماركوس في الفلبين منذ عام 1972، وأوغستو بينوشيه في تشيلي، وجنرالات الأوروغواي وهابياريمانا في رواندا منذ عام 1973، والطغمة العسكرية في الأرجنتين منذ عام 1976، ونظام أراب موي في كينيا منذ عام 1978، والديكتاتورية في باكستان منذ عام 1978، وانقلاب صدام حسين في عام 1979 والدكتاتورية العسكرية التركية منذ العام 1980، وديكتاتورية بن علي في تونس من 1987 حتى 2011، ومبارك في مصر من 1981 إلى 2011، وفي التشاد ديكتاتورية ادريس ديبي منذ 1990 حتى وفاته يوم 20 أبريل 2012.

ونشير أيضا، من بين طغاة آخرين دعمهم البنك العالمي، إلى سوموزا في نيكاراغوا حتى الإطاحة به سنة 1979، وديكتاتورية تشاوشيسكو في رومانيا. ولا يزال بعضهم في السلطة اليوم، ديكتاتورية السيسي في مصر، وديكتاتوريات عديدة أخرى...

يجب أن نتذكر أيضا مساندة أنظمة مستبدة في أوروبا: الجنرال فرانكو في إسبانيا والجنرال سالازار في البرتغال.

بجلاء فائق دعم البنك العالمي بشكل منهجي أنظمة مستبدة سواء ناتجة عن انقلابات عسكرية أو غيرها، تنفذ سياسات ضد التطلعات الاجتماعية وترتكب جرائم نكراء ضد الإنسانية وانتهاكات صارخة للحقوق الإنسانية. وأبان البنك عن انتهاك تام للمعايير الدستورية لبعض دوله الأعضاء. لم يتردد قط في دعم انقلابيين عسكريين ومجرمين طيعين اقتصاديا بوجه حكومات ديمقراطية. وهذا لسبب بديهي: فهو يعتبر احترام الحقوق الإنسانية (نفضل هذا التعبير على تعبير «حقوق الإنسان») خارج مهمته.

ويجب عدم نسيان دعمه لنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا من عام 1951 حتى عام 1968. لقد رفض البنك العالمي صراحة تنفيذ قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1964، يلزم كل وكالات الأمم المتحدة بوقف دعمها المالي لجنوب أفريقيا لأنها تنتهك ميثاق الأمم المتحدة. يجب ألا يظل هذا الدعم وما يترتب عنه من انتهاك للقانون الدولي بلا عقاب.

أخيراً، كما يُظهر هذا الكتاب، منح البنك العالمي بانتظام، في سنوات 1950 و1960، قروضاً للقوى الاستعمارية ولمستعمراتها من أجل مشاريع تتيح زيادة استغلال الموارد الطبيعية والشعوب لصالح الطبقات الحاكمة في المراكز الامبريالية. في هذا السياق، رفض البنك العالمي تطبيق قرار للأمم المتحدة متبنى عام 1965 يدعوه إلى الامتناع عن دعم البرتغال ماليا وتقنيا طالما لم يتخل عن سياسته الاستعمارية[1].

وفيما بعد، جرى فرض الديون، التي تعاقدت عليها المستعمرات البلجيكية والبريطانية والفرنسية مع البنك العالمي، في سنوات 1950، على البلدان الجديدة لحظة استقلالها.

يكتسي دعم البنك العالمي للأنظمة الديكتاتورية شكل مساعدة مالية وكذا مساندة فنية واقتصادية. وأمكن بفضل هذا الدعم لتلك الأنظمة أن تبقى في السلطة وترتكب المزيد من الجرائم. كما أسهم البنك العالمي في عدم عزل هذه الأنظمة في الساحة الدولية لأن تلك القروض والمساعدات الفنية سهلت دوما العلاقات مع البنوك الخاصة والشركات متعددة الجنسية. وفرض النموذج النيو ليبرالي نفسه تدريجياً على نطاق عالمي منذ ديكتاتورية بينوشيه في تشيلي عام 1973 وفيرديناند ماركوس في الفلبين عام 1972. وقد حظي هذان النظامان بدعم نشط من البنك العالمي. وعندما سقطت هكذا أنظمة مستبدة أجبر البنك العالمي بشكل منهجي الأنظمة الديمقراطية التي أعقبتها

1 قدم البنك العالمي قروضا للبرتغال حتى عام 1967.

على سداد الديون التي تعاقد عليها سابقوها. باختصار، تحول دعم البنك العالمي المالي المتواطئ للديكتاتوريات إلى عبء على الشعوب. بات على هذه الأخيرة اليوم أن تدفع ثمن الأسلحة التي اشتراها الطغاة لقمعها.

انهار عدد كبير من الديكتاتوريات، في سنوات 1980 و1990، بعضها بضربة قوية من حركات ديمقراطية. وغالبا ما قبلت الأنظمة التي أعقبتها السياسات التي أوصى بها أو فرضها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي واستمرت في سداد ديون رغم طابعها الكريه (أنظر التفاصيل في الفصول اللاحقة). بعد فرضه من قبل الأنظمة الديكتاتورية، تم الحفاظ على النموذج النيو ليبرالي بفعل عبء الديون والتقويم الهيكلي الدائم. في الواقع، منذ الإطاحة بالدكتاتوريات أو انهيارها، قامت الحكومات الديمقراطية بتنفيذ سياسات في قطيعة مع المحاولات الرامية إلى وضع نموذج إنمائي مستقل جزئيا. عموما، استتبعت المرحلة الجديدة للعولمة، المبتدئة في الثمانينيات لحظة تفجر أزمة الديون، زيادة خضوع البلدان النامية (بلدان المحيط) للبلدان الصناعية (بلدان المركز) التي انضافت إليها الصين. وشهدنا أيضًا ظهور أنظمة استبدادية جديدة كما هو الحال في البرازيل مع جاير بولسونارو (2019- ...)، وجينين أنيز (2019-2020) في بوليفيا، وسيباستيان بينيرا في تشيلي (2018- ...)، وإيفان دوكي في كولومبيا (2018-...)، رودريغو دوتيرتي في الفلبين (2016- ...). كل هذه الحكومات مدعومة من قبل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي. دون أن ننسى النظام السعودي الذي يعد أحد أعمدة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي.

أجندة إجماع واشنطن الخفية

منذ انطلاق أنشطة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، أتاحت آلية فهمها بسيط وإرساؤها معقد في الآن ذاته إخضاع قراراتهما الرئيسية لتَوجُّهات حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. أمكن أحيانا لبعض الحكومات الأوروبية (بريطانيا أو فرنسا أو ألمانيا بشكل خاص) أو اليابان أن تُبدي رأيها، لكن الحالات نادرة. حدثت أحيانا خلافات بين البيت الأبيض وقادة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، ولكن تحليلا تاريخيا دقيقا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، يُظهر أن حكومة الولايات المتحدة قد فرضت دائما بالفعل وجهة نظرها في المجالات التي تهمها مباشرة.

تهدف الأجندة المعلنة لتوافق واشنطن إلى الحد من الفقر من خلال النمو، والعمل الحر لقوى السوق، والتبادل الحر، وأقل تدخل ممكن من قبل السلطات العمومية.

لكن، أساسا، تهدف الأجندة الخفية لإجماع واشنطن إلى الحفاظ على زعامة الولايات المتحدة عالميا وتحرير الرأسمالية من القيود المفروضة عليها في أعقاب الحرب العالمية الثانية. نتجت هذه القيود عن تحركات اجتماعية قوية ببلدان الجنوب كما بلدان الشمال، وعن بداية تحرر بعض الشعوب المستعمَرة، وعن محاولات خروج من الرأسمالية. كما ينطوي توافق واشنطن على تكثيف النموذج الإنتاجوي والاستخراجي.

عزز البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، في العقود الأخيرة، وفقًا لإجماع واشنطن، وسائل ضغطهما على بلدان كثيرة بالاستفادة من الوضع الناجم عن أزمة الديون. قام البنك العالمي بتطوير فروعه (مؤسسة التمويل الدولية، وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف، المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار) وذلك لنسج شبكة تكون عُقدها مشدودة بإحكام متزايد.

على سبيل المثال، يمنح البنك العالمي قرضاً بشرط خصخصة منظومة التوزيع والصرف الصحي. ونتيجة لذلك، تُباع الشركة العمومية لاتحاد شركات خاص، نجد ضمنه، كأن الأمر صدفة، مؤسسة التمويل الدولية، أحد فروع البنك العالمي.

وعندما يتمرد السكان المتضررون من هذه الخصخصة ضد الزيادة الحادة في الأسعار وضد تردي جدوة الخدمات، وتنقلب السلطات ضد الشركة متعددة الجنسيات النَّهَّابَةُ، تُسند تسوية النزاع إلى المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار، قاضيا وطرفا معا.

وهكذا نصل إلى وضع تسيطر فيه مجموعة البنك العالمي على جميع المستويات؛1) تنفيذ عمليات الخصخصة وتمويلها (البنك العالمي)؛ 2) الاستثمار في الشركة المخصخصة (مؤسسة التمويل الدولية)؛ 3) ضمان هذه الشركة (وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف)؛ 4) تسوية المنازعات (المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار).

هذا بالضبط ما حدث في إل ألتو El Alto ببوليفيا في الفترة 2004-2005. (انظر ملحق ألفباء البنك العالمي في نهاية الكتاب).

كما أن التعاون بين البنك العالمي وصندوق النقد الدولي أمر أساسي لممارسة أقصى ضغط على السلطات العمومية. وبقصد إتمام إخضاع المجال العام والسلطات، ومن أجل زيادة تعميم النموذج النيو ليبرالي، يمتدُّ تعاون هاتين المؤسستين إلى منظمة التجارة العالمية منذ تأسيسها عام 1995.

إن فرقا جوهريا يفصل أجندة إجماع واشنطن المعلنة عن نسختها المخفية.

تروم الأجندة المعلنة تقليص الفقر بالنمو الاقتصادي، وحرية عمل قوى السوق، والتبادل الحر وأخف تدخل للسلطات العمومية. وتهدف الأجندة الخفية، المطبقة في الواقع، إلى إخضاع المجالين العام والخاص لكل المجتمعات الإنسانية لمنطق السعي إلى أقصى قدر من الأرباح في إطار الرأسمالية. ويؤدي تنفيذ هذه الأجندة الخفية إلى إعادة إنتاج الفقر (لا تقليصه) وزيادة صنوف التفاوت. ويفضي إلى ركود أو حتى تدهور شروط حياة غالبية سكان العالم، إلى جانب تركُّز متعاظم للثروة. كما يستتبع استمرار تدهور التوازنات البيئية، ما يُعرّض مستقبل البشرية ذاته للخطر.

تتمثل إحدى مفارقات الأجندة الخفية العديدة في قيام الحكومات المتحالفة مع الشركات متعددة الجنسية، باسم إنهاء دكتاتورية الدولة وتحرير قوى السوق، باستعمال إكراه مؤسسات عمومية متعددة الأطراف (البنك العالمي-صندوق النقد الدولي-منظمة التجارة العالمية) لفرض نموذجها على الشعوب.

القطيعة كمخرج

لهذه الأسباب يلزم القطع جذريا مع إجماع واشنطن ومع النموذج الذي فرضه البنك العالمي.

يجب ألا يُفهم توافق واشنطن على أنه آلية سلطة ومشروع يقتصران على حكومة واشنطن المحصنة بثالوثها الجهنمي؛ البنك العالمي-صندوق النقد الدولي-منظمة التجارة العالمية. فاللجنة الأوروبية، ومعظم حكومات أوروبا، والحكومة اليابانية تتبنى إجماع واشنطن وترجمته إلى لغاتها الخاصة، ومشاريعها الدستورية، وبرامجها السياسية.

إذا اقتصر القطع مع «إجماع واشنطن» على إنهاء الزعامة الأمريكية التي يدعمها ثالوث البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، فلن يكون بديلاً لأن القوى العالمية الكبرى الأخرى مستعدة لمواصلة دور الولايات المتحدة الأمريكية نحو أهداف مماثلة تماما. لنتخيل أن الاتحاد الأوروبي حل مكان الولايات المتحدة في زعامة العالم، لن يُحسّن الأمر جوهريا وضع شعوب الكوكب لأنه يمثل مجرد استبدال قطب رأسمالي من الشمال بآخر (أحد أقطاب الثالوث). ولنتخيل إمكانا آخر: تشكيل قطب من الصين-البرازيل-الهند-جنوب أفريقيا-روسيا يأخذ مكان دول الثالوث. إذا كان هذا القطب محكوما بمنطق الحكومات القائمة الراهن وبالنظام

الاقتصادي الذي ينظمها، فلن يكون هناك أيضا أي تحسن حقيقي.

يجب الاستعاضة عن إجماع واشنطن بإجماع للشعوب قائم على رفض الرأسمالية.

يجب الطعن جذريا في مفهوم التنمية وثيق الارتباط بالنموذج الإنتاجوي. إذ يستبعد نموذج التنمية هذا حماية المزروعات وتنوعها؛ ويستنزف الموارد الطبيعية ويُدمر البيئة بكيفية لا رجعة فيها. وينظر هذا النموذج إلى تعزيز الحقوق الإنسانية كهدف طويل الأمد (والحال أننا سنكون جميعا موتى على المدى الطويل)؛ وغالبا ما يعتبر تعزيز الحقوق الإنسانية عقبة أمام النمو؛ ويرى هذا النموذج في المساواة عائقا أو حتى خطرا.

تحطيم دوامة الديون الجهنمية

لقد ثبت فشل تحسين ظروف معيشة الناس بواسطة المديونية العمومية. يدعي البنك العالمي أن تنمية البلدان النامية[2] تستدعي لجوئها للديون الخارجية وجذب الاستثمارات الأجنبية. وتستخدم هذه الاستدانة أساسا لشراء التجهيزات وسلع الاستهلاك من البلدان الصناعية. وتدل الوقائع، يوما بعد يوم، على مدى عقود، أن ذلك لا يفضي إلى التنمية.

وفقًا للنظرية الاقتصادية السائدة، يُعزى تأخر تنمية الجنوب إلى نقص رؤوس الأموال المحلية (نقص الادخار المحلي). ودائما حسب النظرية الاقتصادية المهيمنة، يتعين على البلدان الراغبة في الشروع في تنميتها أو تسريعها أن تلجأ للرساميل الخارجية عبر ثلاث طرق: أولا، الاستدانة الخارجية. ثانيا، جذب الاستثمارات الأجنبية؛ ثالثاً، زيادة الصادرات للحصول على العملة الصعبة الضرورية لشراء السلع الأجنبية التي تتيح مواصلة نموها. والمقصود أيضا بالنسبة للبلدان الأفقر جذب هبات بالتصرف كتلاميذ نجباء للبلدان المتقدمة.

يدحض الواقع هذه النظرية، فالبلدان النامية هي من يزود البلدان الصناعية بالرساميل[3]، وبوجه خاص الاقتصاد الأمريكي. حتى أن البنك العالمي يعترف بذلك بقوله

2 تطورت المفردات المستخدمة لتعيين بلدان قروض التنمية التابعة للبنك العالمي على مر السنين من استخدام مصطلح «المناطق المتخلفة» إلى «البلدان المتخلفة»، للوصول إلى مصطلح «بلد نام». يطلق على بعضها اسم «البلدان الصاعدة».

3 Milan Rivié » ,Flux financiers illicites : Afrique première créancière au monde ,« CADTM, publié le 15 octobre2020,http://cadtm.org/Flux-financiers-illicites-Afrique-premiere-creanciere-au-monde.

في تقرير نشر سنة 2003: «إن البلدان النامية، بمجملها، مُقرضة صافية للبلدان المتقدمة»[4].

إذا وصلت حركات شعبية إلى الحكومة في بلدان نامية عدة وأنشأت بنك التنمية الخاص بها وصندوق النقد الدولي الخاص بها، فستكون قادرة تمامًا على الاستغناء عن البنك العالمي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الخاصة للبلدان الأكثر تصنيعا.

ليس صحيحا أن البلدان النامية مضطرة للجوء للاستدانة لتمويل تنميتها. في الوقت الحاضر يفيد القرض بشكل رئيسي لضمان مواصلة تسديد الديون. ورغم وجود احتياطيات صرف هامة[5] لا تزيد الحكومات والطبقات الحاكمة المحلية في الجنوب الاستثمار والنفقات الاجتماعية.

يجب أن نقطع مع الرؤية السائدة التي ترى المديونية ضرورة مطلقة.

بالإضافة إلى ذلك، لا ينبغي التردد بشأن إلغاء الديون الكريهة أو غير الشرعية أو التبرؤ منها.

القضاء على الديون الكريهة

تصبح الديون «كريهة»، وفقًا للعقيدة القانونية بشأن الديون الكريهة التي وضعها ألكسندر ساك (1890-1955) في عام 1927، عندما يتم استيفاء شرطين أساسيين:

1) غياب منفعة للسكان: لم يتم التعاقد على الديون لصالح الشعب والدولة ولكن ضد مصلحتها و/ أو للمصلحة الشخصية للقادة والأشخاص المقربين من السلطة؛

2) تواطؤ المقرضين: علم الدائنون (أو كانوا في وضع يسمح لهم بمعرفة) أن الأموال المقرضة لن تفيد السكان.

وفقًا لهذه العقيدة، فإن الطبيعة الاستبدادية أو الديمقراطية للنظام ليست ذات صلة.

4 World Bank, Global Development Finance 2003, p. 13. Dans l'édition 2005 du Global Development Finance, p. 56, la Banque écrit: «Les pays en développement sont maintenant exportateurs de capitaux vers le reste du monde», World Bank, GDF 2005, p. 56.

5 Les réserves de change sont des avoirs en devises étrangères et en or détenues par une banque centrale. Elles prennent aussi la forme de bons et obligations du Trésor d'États étrangers, en particulier les bons du Trésor des États-Unis.

يوضح ألكسندر ساك، أب عقيدة الديون الكريهة، أن هذه الأخيرة يمكن أن تُنسب إلى حكومة نظامية. وفقًا لساك، « يمكن اعتبار ديون تتعاقد عليه بانتظام حكومة نظامية بغيضًا بلا شك ...». ويعرّف ساك الحكومة النظامية على النحو التالي:

> «تعتبر حكومة نظامية السلطة العليا التي توجد بالفعل ضمن حدود منطقة معينة. سواء كانت هذه السلطة ملكية (مطلقة أو محدودة) أو جمهورية؛ وسواء كانت تستمد شرعيتها من «النعمة الإلاهية» أو من «إرادة الشعب» ؛ وسواء كانت تعبر عن «إرادة الشعب» أم لا، الشعب كله أو جزء منه فقط؛ وسواء تم إنشاؤها قانونيًا أم لا، الخ. وكل هذا لا يهم بخصوص المشكلة التي تشغلنا[6]».

يكتب ساك أن الديون يمكن وصفها بأنها كريهة إذا:

> «أ) كانت الاحتياجات، التي تعاقدت الحكومة السابقة بشأنها على الديون المعنية «كريهة» ومخالفة صراحة لمصالح شعب كل المنطقة القديمة أو جزء منها.
> ب) كان الدائنون، وقت إصدار القرض، على علم بوجهة القرض الكريهة».

ويتابع:

> «عند توفر هاتان النقطتان، فإنه يقع على الدائنين عبء إثبات أن الأموال الناتجة عن تلك القروض لم تستخدم في الواقع لاحتياجات كريهة، ضارة للسكان كل الدولة أو جزء منها، بل من أجل احتياجات عامة أو خاصة لتلك الدولة، والتي ليست كريهة[7]».

6 Alexander N. Sack, Les effets des transformations des États sur leurs dettes publiques et autres obligations financières: traité juridique et financier, Paris, Sirey, 1927. Voir le document presque complet en téléchargement libre sur le site du CADTM: http://cadtm.org/IMG/pdf/Alexander Sack_dette_odieuse.pdf

7 Éric Toussaint, « La dette odieuse selon Alexandre Sack et selon le CADTM », CADTM, publié le 18 novembre 2016, https://www.cadtm.org/La-dette-odieuse-selon-Alexandre-Sack-et-selon-le-CADTM.

هذه العقيدة، التي تم الاستشهاد بها أو تطبيقها تاريخيا عدة مرات من قبل مختلف الحكومات، مفيدة أيضًا في التنديد بالديون الكريهة التي يطالب بها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي بلدان الجنوب ودولا مثل اليونان.

اللجوء إلى قروض مشروعة وتمويل الدولة بضرائب عادلة اجتماعيا.

ومع ذلك، فإن الديون العمومية ليست شيئًا سيئًا في حد ذاتها إذا تم تصميمها بطريقة مختلفة جذريًا عن النظام الحالي.

يعتبر الاقتراض العام مشروعًا تمامًا إذا كان يخدم أغراضًا مشروعة وإذا كان أولئك الذين يساهمون في الاقتراض يفعلون ذلك بشكل مشروع.

يمكن استخدام الديون العمومية لتمويل برامج تحول بيئي طموحة بدلاً من فرض سياسات معادية للمجتمع واستخراجية وإنتاجوية تعزز المنافسة بين الأمم.

في الواقع، يمكن للسلطات العمومية استخدام القروض، على سبيل المثال، من أجل:

- تمويل الإغلاق الكامل لمحطات الطاقة الحرارية والنووية ؛

- استبدال الوقود الأحفوري بمصادر طاقة متجددة تحترم البيئة ؛

- تمويل تحويل الأساليب الزراعية الحالية (التي تساهم في تغير المناخ وتستخدم الكثير من المدخلات الكيميائية المسؤولة عن الحد من التنوع البيولوجي) عبر تعزيز الإنتاج المحلي للأغذية العضوية لجعل الزراعة متوافقة مع كفاحنا ضد تغير المناخ ؛

- الحد بصورة جذرية من النقل الجوي والبري وتطوير النقل العمومي واستخدام السكك الحديدية ؛

- تمويل برنامج إسكان اجتماعي طموح منخفض الاستهلاك للطاقة ؛

- تمويل البحوث الطبية العمومية والإنفاق على الصحة العمومية لمعالجة المشاكل الصحية الخطيرة التي تؤثر على البشرية.

لـن تتـردد حكومـة شـعبية فـي إجبـار الشـركات (الوطنيـة أو الأجنبيـة أو متعـددة الجنسيات) وكذلك الأسر الغنية على المساهمة في الإقراض دون تحقيق أي ربح، أي بدون فائدة وبدون تعويض في حالة التضخم.

في الوقت نفسه، سيجري دعوة أسر الطبقات الشعبية الحائزة على مدخرات من أجل توكيلها إلى السلطات العمومية لتمويل المشاريع المشروعة المذكورة أعلاه. سوف يجازى هذا التمويل الطوعي من قبل الطبقات الشعبية بمعدل إيجابي حقيقي، على سبيل المثال 4٪. وهذا يعني أنه إذا بلغ التضخم السنوي 3٪، فإن السلطات العمومية ستدفع سعر فائدة اسمي بمقدار 7٪، لضمان معدل حقيقي يبلغ 4٪.

ستكون مثل هذه الآلية شرعية تمامًا لأنها ستجعل ممكنا تمويل المشاريع المفيدة حقًا للمجتمع ولأنها ستساعد في تقليل ثروة الأغنياء مع زيادة دخل الطبقات الشعبية.

وهناك أيضا غير ذلك من التدابير التي ينبغي أن تسمح بتمويل مشروع للميزانية العمومية: الاقتراض بمعدل الصفر من البنك المركزي، وإرساء ضريبة على الثروات الكبيرة والدخول المرتفعة جدا، وغرامات ضريبة على الشركات المسؤولة عن التهرب الضريبي الكبير، وخفض الإنفاق العسكري جذريا، وإنهاء الإعانات المقدمة للبنوك والشركات الكبيرة، وزيادة الضرائب على الشركات الأجنبية، لا سيما في قطاع المواد الأولية، إلخ.

ستحرر الشعوب نفسها

في عام 2020، لا توجد حكومة، باستثناء حكومة كوبا، تتحدث عن تغيير عميق في قواعد اللعبة لصالح الشعوب. لا تعرب حكومات الصين وروسيا والدول النامية الرئيسية (الهند والبرازيل ونيجيريا وإندونيسيا وتايلاند وكوريا الجنوبية والمكسيك والجزائر وجنوب إفريقيا، إلخ) عن أي نية لتغيير الوضع العالمي عمليا لصالح الشعوب.

ومع ذلك، بوسع حكومات البلدان النامية الرئيسية، على المستوى السياسي، إذا أرادت، أن تنشئ حركة قوية قادرة على إدخال إصلاحات ديمقراطية أساسية في النظام المتعدد الأطراف. يمكنها تبني سياسة جذرية: إلغاء الديون وتطبيق حزمة سياسات تقطع مع النيو ليبرالية.

أنا مقتنع بأن هذا لن يحدث: لن يُطبق السيناريو الجذري على المدى القصير. فالسواد الأعظم من قادة البلدان النامية الحاليين عالقون تماما بالنموذج الليبرالي الجديد. في معظم الحالات هم مرتبطون بمصالح الطبقات الحاكمة المحلية التي لا تملك أي منظور ابتعاد فعلي عن السياسات التي تفرضها القوى الصناعية وضمنها الآن الصين (فما بالك الحديث عن قطيعة). يكتفي رأسماليو الجنوب بسلوك ريعي، وعندما يكون الأمر غير ذلك يحاولون كسب حصص في السوق باستغلال مفرط للعمال-آت والطبيعة. تلك حال رأسماليي البرازيل، وكوريا الجنوبية، والصين، وروسيا، وجنوب إفريقيا والهند... الذين يطالبون حكوماتهم بالحصول على هذا التنازل أو ذاك من الدول الأكثر تصنيعا في إطار المفاوضات التجارية الثنائية أو متعددة الأطراف. علاوة على ذلك، فإن التنافس والنزاعات بين حكومات الدول النامية، بين رأسماليي الجنوب، حقيقية ويمكن أن تصبح أكثر حدة. تؤدي العدوانية التجارية لرأسماليي الصين أو روسيا أو البرازيل تجاه منافسيهم في الجنوب إلى انقسامات عميقة. وعلى كل حال فهم يتفقون (سواء فيما بينهم ومع الشمال) على فرض ظروف عمل أسوأ على عمال بلدانهم بذريعة زيادة تنافسيتهم لأقصاها.

لكن الشعوب سوف تتخلص عاجلاً أم آجلاً من استعباد الديون وتحرر نفسها من الاضطهاد الذي تتعرض له من قبل الطبقات الحاكمة في الشمال والجنوب. وستفرض بنضالها سياسة توزيع عادل للثروة ووضع حد للنموذج الإنتاجوي الذي يدمر الطبيعة. وسيكون على السلطات العمومية عندئذ إيلاء أسبقية مطلقة لتلبية الحاجات الإنسانية الأساسية.

الخروج من الدورة الجهنمية للمديونية دون الوقوع في سياسة إحسان.

ولا بد لتحقيق ذلك من نهج بديل: يجب الفكاك من دوامة الديون الجهنمية دون الوقوع في سياسة إحسان تروم تأبيد نظام عالمي يهيمن عليه كليا رأس المال وبعض القوى الكبرى والشركات متعددة الجنسيات. المقصود إرساء نظام دولي لإعادة توزيع المداخيل والثروات لتعويض النهب الذي أُخضعت له شعوب المحيط ولا تزال طيلة قرون. لا تعطي مثل هذه التعويضات في شكل هبات أي حق للدول الصناعية للتدخل في شؤون البلدان المستفيدة منها. وفي الجنوب يتوجب ابتكار آليات قرار بصدد وجهة الأموال والتحكم باستعمالها من طرف السكان المعنيين والسلطات العمومية المعنية. يفتح هذا حقل تفكير وتجريب شاسع.

أفضت تعبئة المزارعين والصيادين في ولاية غوجارات (غرب الهند)، ضحايا الآثار البيئية والاجتماعية لمحطة الطاقة التي تعمل بالفحم الممولة من قبل مؤسسة التمويل الدولية، المسؤولة داخل مجموعة البنك العالمي عن تمويل الشركات الخاصة، إلى حكم مهم للمحكمة العليا بالولايات المتحدة في 27 فبراير 2019، إذ حكم القضاة أن مؤسسة التمويل الدولية لا يمكنها الاحتجاج بحصانة المنظمات الدولية عندما تمول أنشطة تجارية. وهنا يظهر أن الكفاح الشعبي مثمر.

القضاء على البنك العالمي وصندوق النقد الدولي واستبدالهما بمؤسسات أخرى متعددة الأطراف

يجب الذهاب بعيدا وإلغاء البنك العالمي وصندوق النقد الدولي واستبدالهما بمؤسسات عالمية أخرى ذات اشتغال ديمقراطي. يجب أن يكون للبنك العالمي الجديد وصندوق النقد الدولي الجديد، أيا كان اسماهما الجديدان، مهام مختلفة جذرياً عن سابقيهما: يجب أن تضمن مهامهما تلبية الاتفاقات الدولية حول الحقوق الإنسانية (السياسية، والمدنية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية) في مجال الائتمان الدولي والعلاقات النقدية الدولية. وعلى هذه المؤسسات العالمية الجديدة أن تكون جزءا من نظام مؤسسي عالمي على رأسه منظمة للأمم المتحدة جرى إصلاحها جذريا. ومن الأولويات الأساسية أن تتلاقى البلدان النامية في أقرب وقت ممكن في كيانات إقليمية مزودة ببنك مشترك وصندوق نقد مشترك. خلال أزمة جنوب شرق آسيا وكوريا في الفترة1998-1997، فكرت البلدان المعنية في صندوق نقد آسيوي. وأجهض تدخل واشنطن المحادثات. وأجهز نقص إرادة الحكومات المحلية على بقية الأمر. وفي أمريكا الجنوبية، في ظل زخم حكومة هوغو شافيز، تم وضع أسس بنك الجنوب سنة 2008، لكنه لم ينجح في النهاية. وفي 2009-2007، واجهت الحكومة الإكوادورية دائنيها وحققت انتصارًا، لكن الحكومات اليسارية الأخرى في المنطقة لم تحذو حذوها.

مع وباء Covid-19، جرى إدراك أن البنك العالمي وصندوق النقد الدولي قد ساهما في تدهور النظم الصحية.

أظهرت الأزمة الصحية العالمية سنة 2020 الناجمة عن فيروس كورونا إلى أي مدى أدت السياسات التي يمليها الثنائي البنك العالمي / صندوق النقد الدولي والمطبقة من قبل الحكومات إلى تدهور خدمات الصحة العمومية وسمحت للوباء بإحداث دمار. لم تكن أزمة كورونا فيروس لتبلغ مثل هذا المدى لو أدارت الحكومات ظهورها لتوافق إجماع واشنطن والنيو ليبرالية، وعززت الأدوات الأساسية لسياسة الصحة العمومية الجيدة

من حيث الموظفين والبنية التحتية ومخزون الأدوية والمعدات والأبحاث وإنتاج الأدوية والعلاجات، والتغطية الصحية لصالح السكان.

في الواقع، لو قطعت الحكومات مع المنطق التقشفي للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي، لكانت زيادة جذرية في الإنفاق على الصحة العمومية أيضًا ذات فوائد هامة جدًا لمكافحة أمراض أخرى تصيب بصورة أساسية بلدان الجنوب العالمي.

بدلاً من ذلك، تنفق دول عديدة اليوم مواردها لسداد الديون أكثر من الإنفاق على الرعاية الصحية. على سبيل المثال، تخصص الدولة الكونغولية 2.5 ضعف مواردها لسداد الديون الخارجية (11.3٪) أكثر مما تنفقه على الصحة (4.4٪)[8].

وفقًا لأحدث تقرير بشأن الملاريا في العالم، نُشر في ديسمبر 2019، جرى اكتشاف 228 مليون حالة إصابة بالملاريا سنة 2018 وما يقدر بنحو 405 ألف حالة وفاة بسبب هذا المرض. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر السل أحد أهم عشرة أسباب للوفاة في العالم. ففي عام 2018، أصيب 10 ملايين شخص بالسل وتوفي منهم 1.5 مليون (بما في ذلك 251 ألف من حاملي فيروس نقص المناعة المكتسبة). ويمكن مكافحة هذه الأمراض بنجاح إذا كرست الحكومات موارد كافية لها.

كما يمكن للتدابير التكميلية الأخرى أن تجعل من الممكن مكافحة سوء التغذية والجوع اللذين يدمران الحياة اليومية لواحد من كل 9 بشر (أي أكثر من 800 مليون نسمة من سكان الكوكب). يموت حوالي 2.5 مليون طفل كل عام في جميع أنحاء العالم بسبب نقص التغذية، بشكل مباشر أو من الأمراض المرتبطة بضعف المناعة بسبب نقص التغذية.

وبالمثل، إذا جرى تحقيق استثمارات لزيادة إمدادات مياه الشرب بصورة كبيرة وإجلاء / تهيئة مياه الصرف الصحي، فسيصبح متاحا حدوث انخفاض جذري في الوفيات الناجمة عن أمراض الإسهال، والتي تصل إلى أكثر من 430 ألف سنويًا (المصدر: منظمة الصحة العالمية 2019).

8 Jubilee Debt Campaign, « Comparing debt payments with health spending », Avril 2020, https://jubileedebt.org.uk/wp-content/uploads/2020/04/Debt-payments-and-health-spending_13.04.20.pdf

في حين أنه يتوجب القضاء على الديون غير الشرعية التي تُطالَبُ بها الشعوب، لا يتحدث البنك العالمي وصندوق النقد الدولي والحكام سوى عن تأجيل السداد ويقترحون صيغ استدانة جديدة. ويستعمل كوفيد19- لتشديد دورة استدانة كثيفة جديدة بشروط تعزز التقشف وتؤثر على رفاهية الأجيال المقبلة.

وقف فوري لسداد الديون العمومية مع افتحاص بمشاركة مواطنية من أجل إلغاء الجزء غير الشرعي

ينبغي أن يرفق وقف فوري لسداد الديون العمومية بافتحاص مع مشاركة مواطنية من أجل تحديد جزئها غير الشرعي وإلغاؤه.

ثمة أمر لا بد له من وضوح: إذا كان الهدف تحرر الشعوب والتلبية الكاملة للحقوق الإنسانية، فلابد من مؤسسات جديدة مالية ونقدية جهوية وعالمية على حد سواء، تكون في خدمة مشروع مجتمعي في قطيعة مع النيو ليبرالية، والاستخراجية والإنتاجوية، وباختصار في قطيعة مع الرأسمالية.

يلزم المساهمة قدر الإمكان في أن تكون حركة اجتماعية وسياسية جبارة قادرة على إتاحة تلاقي كفاحات اجتماعية وتسهم في بلورة برنامج قطيعة مع الرأسمالية عبر وضع حلول مناهضة للرأسمالية والعنصرية، وتكون بيئية ونسوية وأممية واشتراكية، على رأس أولوياتها.

إن العمل من أجل تشريك البنوك أساسي مع مصادرة أملاك كبار المساهمين، ومن أجل وقف سداد الديون العمومية في غضون تحقيق افتحاص بمشاركة مواطنية كي يجري التبرؤ من جزئها غير الشرعي، ومن أجل فرض ضريبة أزمة عالية جدا على الأكثر غنى، ولأجل إلغاء الديون المستحقة بصورة غير شرعية على الطبقات الشعبية (ديون الطلاب، والديون الربوية القهرية، والقروض الصغيرة الظالمة...)، ولأجل إغلاق بورصات القيم لأنها مكان للمضاربة، ومن أجل تقليص جدري لساعات العمل (مع الحفاظ على الأجور وتشغيل تعويضي) كي يجري خلق عدد وفير من فرص الشغل النافعة اجتماعيا، ومن أجل الزيادة الجدرية في الإنفاق العمومي على الصحة والتعليم، ولأجل تشريك المقاولات الصيدلانية وقطاع الطاقة، ومن أجل إعادة توطين القدر الأقصى من الإنتاج وتطوير دورات إنتاج قصيرة وغيرها كثير من المتطلبات الأساسية الأخرى.

مصطلحات: الجنوب/الشمال-البلدان النامية/البلدان المتقدمة. ما الذي نتحدث عنه؟

مفردات غير محايدة

تعكس المصطلحات المستخدمة للإشارة إلى مختلف فئات البلدان التجاذبات النظرية والسياسية في ميدان التحليل والاستراتيجية .وتتعلق هذه التجاذبات عموما بالمضمون الاجتماعي للمفاهيم الاقتصادية :ففئات الاقتصاد كثيرا ما تعرض على أنها تعكس القوانين الطبيعية التي تحتل فيها العلاقات الاجتماعية وعلاقات القوة حيزا قليلا. وهكذا، فإن مفهوم التخلف كتأخر بسيط يعزى أحيانا إلى أسباب طبيعية يهيمن إلى حد كبير .دعونا نسلط الضوء على بعض هذه المفردات:

- البلدان المتخلفة :أصبح هذا المصطلح القديم غير مستخدم، بعد أن بدا بسرعة مهينا.

- البلدان في طريق النمو أو النامية :هذه التعابير أقل تحقيرا من الأولى ولكنها جزء من نفس مشكلة» التخلف .«وعلاوة على ذلك، فإنها تحكم مسبقا بتحسن في الحالة لا يتم التحقق منه دائما .ولا يزال البنك العالمي يستخدم تصنيف البلدان هذا »المتقدمة/ « »في طريق النمو.[1]«

- البلدان الاقل نموا :مصطلح يستخدم في تصنيفات الهيئات الدولية، وهو يجمع كل العيوب السابقة.

- العالم الثالث: مصطلح صاغه ألفريد سوفي عام 1952 (بالقياس إلى الطبقة

1 Tariq Khokar, « Should we continue to use the term « developing world », blog.worldbank, novembre 2015, http://blogs.worldbank.org/opendata/should-we-continue-use-term-developing-world

الثالثة) والذي لقي نجاحا كبيرا إبان الحرب الباردة لتسمية جميع البلدان التي تظهر رغبة في الاستقلال عن كل من الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية. وقد جعلت حقيقتان استخدام هذا المصطلح أكثر حساسية رغم أن العادة ظلت قائمة. من ناحية، اختفاء الاتحاد السوفياتي والكتلة المحيطة به عام 1991. ومن ناحية أخرى، فإن تزايد عدم التجانس بين بلدان العالم الثالث السابقة، التي شهد العديد منها تنمية اقتصادية حقيقية، بل وانضم، بالنسبة لبعضها، إلى البلدان "المتقدمة" وفقا لتصنيف البنك العالمي. اصبحت الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم بداية القرن الحادي والعشرين.

في عام 1951، في مجلة برازيلية ،تحدثت عن ثلاثة عوالم ،ولكن دون استخدام تعبير› العالم الثالث .‹خلقت هذا التعبير واستخدمته لأول مرة في الكتابة بالأسبوعية الفرنسية» لوبسرفاتور «ليوم 14 غشت .1952 انتهى المقال على النحو التالي:« لأنه أخيرا ،هذا العالم الثالث المنسي ،والمستغل ،والمحتقر كدولة ثالثة ،يريد هو أيضا أن يكون شيئا». وهكذا اقتبست جملة سياس الشهيرة عن الدولة الثالثة خلال الثورة الفرنسية.ألفريد سوفي ،ديموغرافي واقتصادي.

- البلدان الفقيرة :مصطلح يركز على الفقر الاقتصادي لغالبية سكان البلدان المعنية .وهذا يحجب أوجه عدم المساواة الصارخة الموجودة هناك .وعلاوة على ذلك، فإن عددا من البلدان التي تعتبر فقيرة غنية جدا بالموارد الطبيعية، ناهيك عن ثروتها الثقافية .بالأحرى، ينبغي أن نتحدث عن البلدان المستغلة أو المفقرة.

- بلدان الجنوب :مصطلح ملائم لتسليط الضوء على الفجوة مع بلدان شمال الكوكب، التي غالبا ما تكون» متقدمة «ومهيمنة، ولكن عيبه المزدوج هو تجاهل العديد من الاستثناءات لهذا التصنيف الجغرافي وترك الاعتقاد بقدرية جغرافية طبيعية .ولهذا السبب، يجري الحديث في أمريكا اللاتينية عن الجنوب العالمي والشمال العالمي، بغية تمييزهما عن الحقائق الجغرافية شمال-جنوب .كما نستخدم اسم» الجنوب بالجمع« لتسليط الضوء على عدم التجانس بين بلدان الجنوب.

- بلدان المحيط :مصطلح ينتمي إلى المقاربة البنيوية والماركسية التي تسلط الضوء على ظاهرة الهيمنة داخل رأسمالية عالمية تهيمن عليها البلدان الأكثر تصنيعا التي تنفذ سياسات إمبريالية.

- البلدان البازغة (الصاعدة، الناشئة): مصطلح للاقتصادات التي بدأت عملية تصنيع لا يمكن إنكارها تجعلها منفصلة عن العالم الثالث الذي كان في الماضي أكثر تجانسا. وتعد الصين والهند والبرازيل الأمثلة الرئيسية على ذلك. وغالبا ما يحل محل هذا المصطلح مصطلح «الأسواق البازغة»، الذي يعكس الرؤية النيو ليبرالية لتطور لا يمكن أن يمر إلا بالاندماج في التقسيم الدولي للعمل الذي تفرضه العولمة الرأسمالية. وتجدر الإشارة إلى أن خمسة بلدان تعتبر بازغة طورت تعاونا فيما بينها تعاونا في إطار يسمى «بريكس» وفقا للأحرف الأولى من اسمها: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا.

بالنسبة للجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية ،CADTM فإن التمييز شمال/جنوب وبلدان متقدمة/بلدان نامية يشمل أيضا هيمنة المؤسسات المالية الدولية مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي وغيرهما من المانحين ،التي تفرض سياسات إمبريالية واستعمارية جديدة تحت سيطرة القوى العظمى الشمالية.

- البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية إلى اقتصاد السوق :تعبير ملطف أشار ذات يوم إلى بلدان أوروبا الشرقية التي أطلقت، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتفكك الكتلة السوفياتية، عملية استعادة الرأسمالية.

رغم أوجه قصور هذه المصطلحات المختلفة، تستخدم، في هذا الكتاب، المصطلحات التالية كمرادفات :بلدان الجنوب، والجنوب (بالجمع) والمحيط، والبلدان المفقرة، والبلدان النامية، والعالم الثالث.

وتستخدم هذه المصطلحات عموما في تعارض مع :بلدان الشمال والشمال والمركز، المعتبرة مرادفات أيضا .تهيمن ضمن هذه المجموعة البلدان الصناعية الرئيسية، أو البلدان الإمبريالية .ويشار إلى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان أيضا في هذا الكتاب باسم الثالوث.

ومع تردد كبير ولأسباب تتعلق بالبيانات الإحصائية، تضطر اللجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية إلى الاعتماد على الفئات التي أنشأها البنك العالمي .والواقع أن اللجنة لا تملك الموارد الكافية لإنشاء قاعدة بيانات إحصائية عالمية خاصة بها تأخذ بالاعتبار المعايير الأكثر أهمية بكثير من المعايير المعتمدة من قبل البنك العالمي في إنشاء فئات مختلفة من البلدان.

وفقا للبنك العالمي، تشمل« البلدان النامية »عام 2020 ثلاث فئات من البلدان[2]، متمايزة حسب دخلها، وهي:

- 31 من« البلدان المنخفضة الدخل » (البلدان التي يبلغ نصيب الفرد فيها من الناتج الداخلي الخام 1025 دولار أو أقل سنويا)؛

- 47 من« البلدان المتوسطة الدخل الأدنى» (البلدان التي يتراوح نصيب الفرد فيها من الناتج الداخلي الخام بين 1026 دولارا و 3995دولارا سنويا)؛

- 60 من« البلدان المتوسطة الدخل العليا» (البلدان التي يتراوح نصيب الفرد فيها من الناتج الداخلي الخام بين 3996 دولارا و 12375دولارا سنويا.)

ووفقا لهذا التصنيف، نجد وسط البلدان النامية اقتصادات متنوعة مثل تايلند وهايتي والبرازيل والنيجر وروسيا وبنغلاديش .وضمن» البلدان المتوسطة الدخل العليا« الستين، يُدخل البنك العالمي الصين .ونحن نصنف الصين بشكل منفصل بسبب ثقلها الاقتصادي القوي والحجم الكبير لسكانها .ووفقا لتعدادنا، هناك بالتالي 137 بلدا من الجنوب عام) 2020 وفقا للبنك العالمي، هناك 138 بلدا).

ومن الناحية التخطيطية، يشمل الجنوب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ وآسيا الوسطى وتركيا والبلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في أوروبا الوسطى والشرقية، فضلا عن بلغاريا ورومانيا الأعضاء في الاتحاد الأوروبي [انظر القوائم في نهاية هذا القسم].

وعندما نستخدم مصطلح الشمال، نشير إلى مجموعة البلدان الثمانين التي حددها البنك العالمي بأنها حققت مستوى عال من الدخل، أي البلدان التي يزيد فيها نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام عن 12375 دولارا سنويا.

وبهذه الطريقة، يشمل الشمال البلدان المنتمية إلى أوروبا الغربية، ودول أوروبا الوسطى والشرقية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي(باستثناء بلغاريا ورومانيا)، والولايات المتحدة، وكندا، واليابان، وكوريا الجنوبية، وأستراليا، ونيوزيلندا، ونحو أربعين بلدا تقع في مختلف خطوط العرض .وليست كل هذه البلدان» صناعية «بمعنى أن اقتصاداتها تتألف

2 Banque mondiale, «World Bank Country and Lending Groups», 2020, https://datahelpdesk. worldbank.org/knowledgebase/articles/906519-world-bank-country-and-lending-groups.

من قطاع صناعي كبير ينتج سلعا مصنعة .والواقع أن بعض هذه البلدان قليلة التصنيع أو غير صناعية على الإطلاق، ولكن المنظمات الدولية تعتبرها قد وصلت إلى مستوى عال من الدخل، إما لأنها تمكنت من اجتذاب رؤوس أموال أجنبية كبيرة بفضل وضعها كملاذ ضريبي(مثل بنما وسيشيل وجزر البهاما وجزر كايمان)، أو لأنها تستمد عائدات كبيرة من استخراج النفط(مثل الدول العربية في الخليج الفارسي أو سلطنة بروناي في جنوب شرق آسيا).

التوزيع العالمي للسكان والثروة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون

يقدر عدد سكان العالم بنحو 7.8 مليار نسمة عام2020 ، يوجد66 ٪ منهم ببلدان الجنوب وحوالي18 ٪ في الصين، وقرابة16 ٪ ببلدان الشمال.[3]

الشكل :1 توزيع سكان العالم عام2020

المصدر: وفقا للأمم المتحدة

يمثل الناتج الداخلي الخام المؤشر التقليدي المستخدم من قبل اقتصاديين كثر لتقييم إنتاج الثروة في العالم .ومع ذلك فهو لا يعطي سوى نظرة ناقصة ومغرضة ومشكوك فيها، على الأقل لخمسة أسباب:

- لا يؤخذ بالاعتبار العمل المجاني، الذي توفره النساء أساسا والحيوي لإعادة الإنتاج الاجتماعي؛

- لا يجري اعتبار الأضرار التي لحقت بالبيئة سلبية) انظر الإطار أدناه(؛

3 الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان، آفاق السكان في العالم 2019، الطبعة الإلكترونية. Rev. 1.

- وحدة الحساب المستخدمة هي سعر سلعة أو خدمة، وليس مقدار العمل المطلوب لإنتاجها؛

- لا تدرج أوجه التفاوت داخل البلد في الحساب؛

- يستبعد أثر الديون على تطور المؤشرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للبلدان.

رغم أوجه القصور هذه، فإن الناتج الداخلي الخام يدل على الاختلالات الاقتصادية بين الشمال والجنوب .ويُعبر عنه إلى جانب المؤشرات الاقتصادية الأخرى الموجودة في هذا الكتاب بالدولار الأمريكي - ما لم يذكر خلاف ذلك - لأنه في عام 2020، جرى تقويم حوالي60 ٪ [4]من احتياطيات النقد الأجنبي، و88٪ [5]من التجارة العالمية وغالبية القروض بهذه العملة.

يتركز تراكم الثروة إلى حد كبير في الشمال بنسبة تكاد تكون معاكسة لتوزيع السكان .وإذا كانت حصته من تراكمها انخفضت في السنوات الأخيرة، تجدر الإشارة إلى أن ذلك لا يفسر بحصة أكبر تراكمت لدى بلدان الجنوب، بل بالنمو الاقتصادي القوي للصين.

الجدول 1: توزيع الناتج العالمي الخام حسب فئات البلدان		
المناطق	توزيع الناتج العالمي الخام (بمليارات الدولارات)	
	2010	2018
الناتج العالمي الخام	66125.9	87798.5
بلدان الشمال (البلدان المرتفعة الدخل)	٪ 68.9	٪ 62.8
الصين	٪ 9.2	٪ 16.3

4 صندوق النقد الدولي، World Currency Composition of Official Foreign Exchange Reserves, troisième trimestre 2019, (http://data.imf.org/?sk=E6A5F467-C14B-4AA8-9F6D-5A09EC4E62A4 (consulté le 21 janvier 2020

5 Banque des règlements internationaux, Triennial Central Bank Survey. Foreign exchange turnover in April 2019, septembre 2019.

دول الجنوب	٪ 21.2	٪ 20.9
منها البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى (باستثناء الصين)	٪ 13.3	٪ 13.1
منها البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض	٪ 5.9	٪ 7.2
ومنها الدول ذات الدخل المنخفض	٪ 0.6	٪ 0.6
المصدر :البنك العالمي([6]المجاميع والمجاميع الفرعية ربما تكون خاطئة لأن الأرقام تقريبية وحسب) الناتج العالمي الإجمالي (PWG) يعادل مجموع إجمالي الناتج المحلي لدول الكوكب. يتم التعبير عنها بالدولار الأمريكي.		

الناتج العالمي الخام هو مجموع كل الناتج الداخلي الخام لدول العالم .يتم التعبير عنه بالدولار الأمريكي.

ويكشف رقم الناتج الداخلي الخام الفردي الهوة الاقتصادية الفاصلة بين الشمال والجنوب.

الجدول :2 الناتج الداخلي الخام الفردي حسب فئة البلدان		
منطقة	نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (بالدولار)	
	2010	2018
عالم	9553.2	11،441.7
الشمال (البلدان المرتفعة الدخل)	39174.0	44617.5
الصين	4550.5	10261.7
جنوب	3577.5	5،080.9
منها البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى (بما في ذلك الصين)	6091.9	9036.8
منها البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض	1،542.7	2،174.4

6 قاعدة بيانات البنك العالمي (تم الاطلاع عليها في 21 يناير 2020).

ومنها الدول ذات الدخل المنخفض	738	810.1
المصدر :البنك العالمي		

التوزيع الجغرافي لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون[7]

نعلم أن البلدان الرئيسية اليوم لانبعاثات الغازات الدفيئة هي بلدان الشمال وكذلك الصين والبرازيل والهند .ومن المألوف أن نسمع، في خطب ساسة ورؤساء شركات شمالية كبرى عديدين، أن الصين هي اليوم مصدر الانبعاثات الرئيسي للغازات الدفيئة، وبالتالي ينبغي أن تبذل أكبر قدر جهود للحد منها ومكافحة تغير المناخ. والواقع أن مثل هذا الخطاب يهدف إلى تبرئة النفس من أي خطأ بتجاهل المسؤولية التاريخية لبلدان الشمال عن انبعاثات الغازات الدفيئة منذ الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر) تبقى الغازات الدفيئة عدة عقود في الغلاف الجوي، ويمكن أن تحدث آثارها الملموسة على تغير المناخ بعد 40 عاما من انبعاثها .(ويتجاهل مثل هذا الخطاب أيضا دور الصين في التقسيم الدولي للعمل :فالعديد من انبعاثات الغازات الدفيئة في الصين ناتجة عن إنتاج سلع مصنعة تباع في مختلف أنحاء العالم وخاصة بالشمال حيث القوة الشرائية للأسر هي الأعظم من قبل الشركات متعددة الجنسية المتخذة بلدان الشمال مقرا لها.

كما أن إجراء تحليل عميق لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون يأخذ بالحسبان هذه» الانبعاثات المستوردة «[8]يزيد الفجوة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب اتساعا.

7 ثاني أكسيد الكربون، الذي يعني حرفيا «مكافئ ثاني أكسيد الكربون»، يتيح حساب غازات الاحتباس الحراري التي لا تؤخذ في الاعتبار عند الحديث فقط عن ثاني أكسيد الكربون.

8 نعني، على سبيل المثال، ب «الانبعاثات المستوردة»، حالة شركة نسيج أمريكية، مرحلة إلى الصين، ستباع منتجاتها وتستهلك في نهاية المطاف بالولايات المتحدة. انظر على وجه الخصوص, Lucas Chancel et Thomas Piketty, « Carbon and inequality: from Kyoto to Paris Trends in the global inequality of carbon emissions (1998-2013) & prospects for an equitable adaptation fund », p. 6, 3 novembre 2015. Disponible à : http://piketty.pse.ens.fr/files/ChancelPiketty2015.pdf.

الشكل 2: التوزيع الجغرافي لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون حسب البلد وحسب فئة الدخل [9](1971-2012)

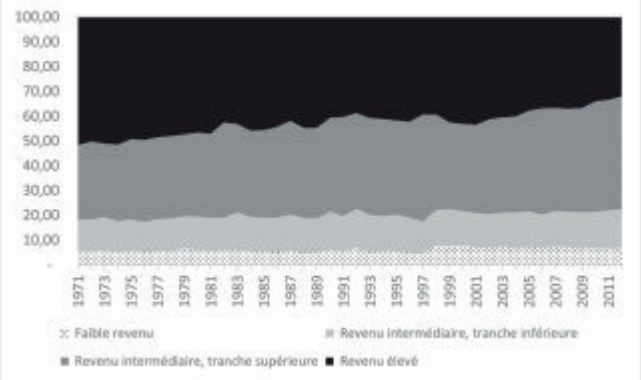

عدد سكان العالم عام 2019: البلدان المنخفضة الدخل 668.45 :مليون نسمة، أي8.71% ؛ والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى 2.91 :مليار نسمة، أي .% 37.97 والبلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى 2.86 :مليار نسمة، أي% 37.22 ، البلدان المرتفعة الدخل: 1.23مليار نسمة، أي.% 16.11

الشكل 3: التوزيع العالمي لانبعاثات الكربون [10](2010-2018)

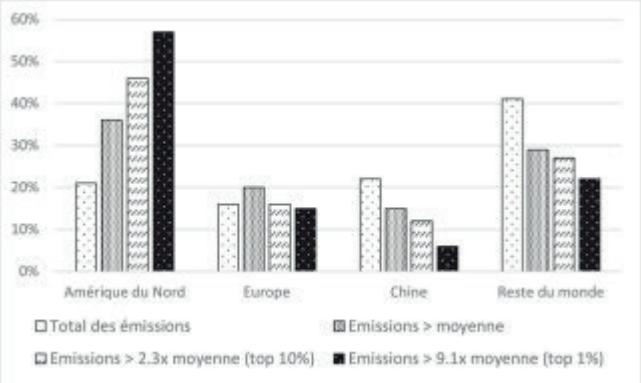

قراءة الرسم البياني :تبلغ حصة أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا) في إجمالي انبعاثات الكربون (المباشرة وغير المباشرة 21 ٪) في المتوسط في الفترة2010 - 2018؛ وترتفع إلى36 ٪ من الانبعاثات الفردية فوق المتوسط العالمي (6.2 طن من ثاني أكسيد الكربون سنويا) و46٪ من الانبعاثات فوق 2.3 ضعف المتوسط العالمي(أي أعلى10 ٪ من الانبعاثات العالمية الفردية، مسؤولة عن45 ٪ من إجمالي الانبعاثات، مقابل13 ٪ لأدنى50 ٪(، و57٪ من الانبعاثات فوق 9.1 أضعاف المتوسط) أعلى1 ٪ من الانبعاثات العالمية الفردية، المسؤولة عن14 ٪ من الانبعاثات).

9 المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، قاعدة بيانات البنك العالمي. أحدث البيانات المتاحة. تم الاطلاع عليها في 4 مارس 2021.

10 Graphique tiré de Thomas Piketty, Capital et idéologie, Paris, Le Seuil, 2019, chap 13, données disponibles: http://piketty.pse.ens.fr/fr/ideologie.

وبالمثل، وضعت شبكة البصمة العالمية مؤشرا يجمع في الوقت نفسه بين مؤشر التنمية البشرية والبصمة الإيكولوجية للبلدان .والهدف من مؤشر التنمية البشرية هو محاولة قياس مستوى تنمية البلدان، دون الاقتصار على التمسك بثقلها الاقتصادي مقيسا بذلك الناتج الداخلي الخام، الذي سلطنا الضوء على أوجه قصوره .ويمزج مؤشر التنمية البشرية ثلاث مجموعات من البيانات :الصحة/أمد الحياة، والمعرفة أو مستوى التعليم، ومستوى المعيشة .برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو واضع مؤشر التنمية البشرية .وبأخذ هذين المتغيرين بالاعتبار، يختلف تحليل» التنمية «اختلافا كبيرا :ففي عام2015 ، لم يجمع أي بلد في العالم بين مؤشر تنمية بشرية عال جدا وبصمة إيكولوجية مستدامة .وعلاوة على ذلك، فإن البلدان التي اقتربت من ذلك هي أساسا بلدان من أمريكا الجنوبية، وفي مقدمتها كوبا.[11]

وهكذا، تمكنت بلدان الشمال من تطوير اقتصاداتها وتحقيق مستويات معيشة عالية نسبيا بواسطة انبعاثات كبيرة من الغازات الدفيئة .في المعركة الضرورية ضد الاحترار العالمي، يجب أن يكون تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بدول الشمال أكبر بكثير نسبيا من بلدان الجنوب، بحيث يمكن استخدام مغلف الانبعاثات المسموح بها في سياق تخفيض جذري على المستوى العالمي، بالإضافة إلى تحقيق الانتقال إلى نظام عالمي للطاقة المتجددة بنسبة100% ، لتحسين مستويات المعيشة في بلدان الجنوب.

ومن الأساسي وضع مسؤولية الشركات الرأسمالية الكبيرة على مدى القرنين الماضيين موضع تساؤل .والواقع أن الشركات الكبيرة جدا التي نشأت في القرن التاسع عشر أو أوائل القرن العشرين تتحمل مسؤولية ضخمة عن انبعاثات الغازات الدفيئة. وعلى سبيل المثال لا الحصر :في قطاع الأغذية الزراعية، يمكننا تسمية كارغيل(1865) ، كوكا كولا(1886) ، بيبسي كولا(1898) ، مونسانتو(1901) ، يونيليفر(1930) ؛ وفي النفط: إكسون موبيل(1870) ، شيفرون(1879) ، شل(1907) ، بي بي(1909) ، طوطال(1924) ؛ وفي الصلب والمعادن، تيسين كروب(1811) ، أرسيلور ميتال) متحدرة من مجموعات مختلفة ولدت في النصف الأول من القرن العشرين .(وفي قطاع السيارات، رينو-نيسان-ميتسوبيشي) مجموعة من ثلاث شركات أنشئت بين عامي 1870 و(1932، فورد(1903) ، جنرال موتورز(1908) ، فولكس واجن(1937) ؛ وفي المعادن، ريو تينتو(1873) ،BHP بيليتون .(1895) وإذا جرى حساب كمية الغازات الدفيئة التي ولدتها أنشطتها منذ نشأتها، لأدركنا أنه يمثل نسبة كبيرة جدا مما تراكم في الغلاف الجوي، مثل قنبلة

11 Voir Global Footprint Network, «Sustainable development: Making it measurable.Human development index & ecological footprint per person for nations», 2015, www.footprintnetwork.org/documents/Global_Footprint_Network_HDI_poster2015_final_ lo-res.pdf.

موقوتة حقيقية انتهى بها المطاف إلى الانفجار .وفي الآونة الأخيرة، يجب أن نضيف سلسلة كاملة من الشركات الخاصة، أو في بعض الحالات، العمومية مما يسمى بالبلدان الرأسمالية الناشئة التي تلعب أيضا دورا ضارا بالبيئة :غاسبروم، روسنفت في روسيا، سينوبك، بيتروتشاينا في الصين، بتروبراس وفالي دو ريو دوس في البرازيل، فحم الهند وتاتا في الهند، الخ .أساسا، سواء في الشمال أو الجنوب، فإن نمط الإنتاج الرأسمالي هو المسؤول عن تدمير الكوكب .بدل جعل البشرية مسؤولة عن الأزمة البيئية بالحديث عن الأنثروبوسين، من المناسب استخدام تعبير رأسمالوسينcapitalocene ، لأن نمط الإنتاج الرأسمالي هو ما يجب أن يوضع موضع تساؤل.

خلف الانقسام شمال-الجنوب :الاستغلال الطبقي في كل بلد

غير أن هذه الصورة البانورامية للحالة الاقتصادية العالمية قاصرة للغاية، لأنها تتجاهل التفاوتات العالية جدا في الدخل وتراكم الثروة داخل نفس الفئة من البلدان. عمت الرأسمالية الكوكب كله .وفي هذا النظام، يزداد إثراء الطبقة الرأسمالية، التي تمثل أقلية صغيرة من السكان، بالثروة التي ينتجها عمل غالبية السكان، ولكن أيضا باستغلال الطبيعة، دون أي اهتمام بحدودها المادية .ليس لدى معظم النساء والرجال المجردين من ملكية وسائل الإنتاج خيار سوى بيع قوة عملهم إلى الرأسماليين) أرباب وسائل الإنتاج هذه(، الساعين إلى دفع أدنى مستوى أجور ممكن مقابل هذا العمل، ما يبقي أغلبية السكان الساحقة على حالتها الاجتماعية الجارية .وعكس ذلك، فإن الثروة التي يجمعها الرأسماليون تتيح لهم الاستثمار بمختلف القطاعات من أجل زيادة مصادر أرباحهم عبر استغلال البشر والطبيعة على حد سواء.

ولكي تحافظ الطبقة الرأسمالية على أرباحها على أعلى مستوى ممكن ولضمان استمرار هذا النمط من الإنتاج، فإنها لا تسعى إلى الإبقاء على الأجور المباشرة منخفضة قدر الإمكان فحسب، بل تسعى أيضا إلى منع إعادة توزيع الثروة من خلال المساهمة بأقل قدر ممكن في الضرائب، بواسطة انتصابها بوجه السياسات الاجتماعية مثل خدمات الصحة العمومية، التعليم والإسكان .كما أن للرأسماليين مصلحة في منع تنظيم العمال الجماعي، ولا سيما بالوقوف ضد ما يسمى حقوق العمال :الحق في تشكيل النقابات العمالية، والحق في الإضراب، والمفاوضة الجماعية، الخ .وفي المقابل، فإن العمال لديهم كل المصلحة في التنظيم من أجل كسب الحقوق الاجتماعية وتحدي أوجه عدم المساواة هذه .وهكذا، هناك صراع طبقي على الصعيد العالمي، تتفاوت شدته وفقا لمستوى التنظيم الجماعي للعمال، في مكان وزمان معينين، في مواجهة المظالم الصارخة.

يمكن قياس التفاوت الاقتصادي بين مختلف فئات السكان على وجه الخصوص بالثروة التي يملكها الأفراد، والدخل الذي يحصلون عليه) الدخل من العمل- الأجور، والمعاشات التقاعدية، والتعويضات الاجتماعية المختلفة-والدخل من رأس المال- أرباح الشركات، والأرباح التي يتلقاها المساهمون، الخ.(

إن أفقر فئات سكان العالم تمتلك حرفيا أقل من لا شيء :فهي مثقلة بالديون وعليها مستحقات دائنيها -البنوك عادة -أي أغنى فئات السكان .ففي الولايات المتحدة، يستحوذ نحو12 ٪ من السكان، أي أكثر من 38 مليون نسمة، على ثروة سلبية .[12]ومستوى مديونيتهم-وخاصة بسبب قروض الطلاب والرهون العقارية - وصل درجة جر الثروة التي راكمها50 ٪ من السكان الأكثر فقرا نحو الأسفل إلى حد جعلها سلبية (0.1- ٪).[13]

الجدول 3 : التوزيع غير المتكافئ للثروة				
حصة المجموعات السكانية المختلفة من إجمالي الثروة	الولايات المتحدة (2014)	فرنسا (2014)	الصين (2014)	الهند (2012)
أغنى 10 ٪	73 ٪	55.3 ٪	66.7 ٪	62.8 ٪
بما في ذلك أغنى 1 ٪	38.6 ٪	23.4 ٪	27.8 ٪	30.7 ٪
منها الـ 9 ٪ التالية	34.4 ٪	31.9 ٪	38.9 ٪	32.1 ٪
40 ٪ الوسطى	27.1 ٪	38.4 ٪	26.7 ٪	30.8 ٪
50 ٪ الأدنى	0.1- ٪	6.3 ٪	6.6 ٪	6.4 ٪
المصدر :قاعدة بيانات عدم المساواة العالمية (قد لا يصل مجموع بعض الأعمدة إلى100 ٪ لأن الأرقام تقريبية فقط).				

الجدول :4 مجموع التفاوت في الدخل					
حصة المجموعات السكانية المختلفة في إجمالي الدخل	عالم (2016)	الاتحاد الأوروبي 28 (2016)	الولايات المتحدة الأمريكية (2014)	الصين (2015)	الهند (2015)

12 Chuck Collins, « Negative Wealth Matters », Inequality.org, 28 janvier 2016, https://inequality.org/great-divide/negative-wealth-matters/ (consulté le 21 janvier 2020).

13 قاعدة بيانات عدم المساواة العالمية، https://wid.world (تم الاطلاع عليها في 21 يناير 2020).

أغنى 10 ٪	٪ 52.1	٪ 33.4	٪ 47	٪ 41.4	٪ 56.1
بما في ذلك أغنى 1 ٪	٪ 20.4	٪ 10.3	٪ 20.2	٪ 13.9	٪ 21.3
منها الـ 9 ٪ التالية	٪ 31.7	٪ 23.1	٪ 26.8	٪ 27.5	٪ 34.8
40 ٪ الوسطى	٪ 38.2	٪ 44.6	٪ 40.4	٪ 43.7	٪ 29.2
50 ٪ الأدنى	٪ 9.7	٪ 22	٪ 12.6	٪ 14.8	٪ 14.7
المصدر: قاعدة بيانات عدم المساواة العالمية (قد لا يصل مجموع بعض الأعمدة إلى ٪100 فالأرقام تقريبية فقط)					

ولذلك، فإن الأمر لا يتعلق أبدا بمعارضة الشمال والجنوب ككل، بل بإيجاد دينامية «جغرافية» شاملة: فأغلب القرارات تتخذها أقلية ضئيلة من سكان الشمال والجنوب (1 في المائة) ولها عواقب سلبية خطيرة على الأغلبية الساحقة من سكان الجنوب والشمال (99 في المائة). وفي كل بلد ومنطقة، يوجد نظام الهيمنة والاستغلال ويعاد إنتاجه.

هكذا، في الهند، أصبحت أقلية صغيرة غنية بصورة هائلة بفضل عمل بدله مئات الملايين من أفقر الهنديين .وفيما يتعلق بمنطقة أخرى من العالم، كشف الاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين في يناير 2020 عن آليات الافتراس والنهب التي تستخدمها إيزابيل دوس سانتوس لتصبح أغنى امرأة في أفريقيا، على حساب سكان بلدها، أنغولا.[14]

وفي الولايات المتحدة وهي أكبر اقتصاد عالمي جرى طرد أكثر من 14 مليون أسرة، عاجزة عن سداد قروضها العقارية، من منازلها نتيجة لأزمة الرهون العقارية عام 2006 (لكن عمليات الإخلاء الجماعي سبقت الأزمة بالفعل، وهي مستمرة إلى حد كبير حتى اليوم).

وبعيدا عن التمييز بين الكتل الجغرافية، فإن الأمر قبل كل شيء، وهذا أمر أساسي، هو استغلال الغالبية العظمى من السكان، في الجنوب كما في الشمال، من قبل الأقلية الصغيرة، أي الطبقة الرأسمالية المعروفة باسم «ال ٪1». سلوك هذه الطبقة الحاكمة مدفوع بالبحث عن أقصى قدر من الربح على المدى القصير. ومن الضروري فهم هذا التقاطب ومكافحته، وإلا خاطرنا بعدم تحديد البدائل الملائمة في الكفاح من أجل تحرر

14 Voir Joan Tilouine, «"Luanda Leaks": la mainmise d'Isabel dos Santos, la femme la plus riche d'Afrique, sur les finances de l'Angola»,LeMonde.fr, 19 janvier 2020, www.lemonde.fr/afrique/article/202019/01//luanda-leaks-la-mainmise-d-isabel-dos-santos-la-femme-la-plus-riche-dafrique-sur-les-finances-de-l-angola_6026507_3212.html.

الغالبية العظمى من ضحايا علاقات الاستغلال والاضطهاد.

الهيمنة الذكورية

بالمثل، من الأساسي مراعاة اضطهاد النساء واستغلالهن في كل مكان على نطاق عالمي. إن اضطهاد النساء قديم جدا وسابق عن الرأسمالية، ولكن الأخيرة غيرته وعززت بعض سماته. نطلق اسم «النظام الذكوري» على التنظيم الاجتماعي-المهيمن الآن-الذي يوجد فيه انقسام ثنائي بين «الرجال» و «النساء»، اللذان تخصص لهما معايير جنسانية ملزمة. فالسلطة-الاقتصادية والسياسية داخل الأسر، وما إلى ذلك-يسيطر عليها الرجال أساسا. وبالتالي، تعاني النساء، ولكن أيضا أقليات النوع الاجتماعي والميول الجنسية، في ظله سلسلة كاملة من أنواع الاضطهاد. في الرأسمالية، ينعكس النظام الذكوري بشكل خاص في تكليف النساء بمعظم مهام «إعادة الإنتاج الاجتماعي» (ما يسمى أيضا الرعاية، انظر الفصل 27 والمعجم) التي تتيح إنتاج قوة العمل وتجديد شروط وجودها (مثل التعليم، الرعاية والغذاء، الخ)، وبالتالي الرأسمالية. وتجري هذه المهام في معظمها في إطار الأسرة، بطريقة غير مرئية وغير مدفوعة الأجر، ولكن أيضا بطريقة منخفضة الأجر أو بخسة القيمة في قطاعي الصحة والتعليم على سبيل المثال. ويستنسخ هذا القمع بطرق عديدة تتجاوز الجانب الاقتصادي البحت: عبر اللغة، والنسب، والقوالب النمطية، والأديان، والثقافة، إلخ. إن اضطهاد النساء والنظام الذكوري يجتمعان بشكل لا ينسل مع الاستغلال الرأسمالي في كل من جنوب الكوكب وشماله، وكذلك مع نظم الهيمنة الأخرى مثل العنصرية. وتعزز آثار الديون غير الشرعية العمومية والخاصة اضطهاد النساء.

العلاقات مركز - محيط في الشمال والجنوب

تمارس الشركات الخاصة الكبرى في البرازيل علاقات هيمنة إمبريالية على جيرانها بأميركا اللاتينية؛ وتمارس الشركات الكبرى الصينية مثل تلك العلاقات على عدة بلدان في أفريقيا وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا. وتسمى علاقات الهيمنة هذه أحيانا «الإمبرياليات الفرعية» أو «الإمبرياليات الطرفية» أو «الإمبرياليات الإقليمية».

داخل الاتحاد الأوروبي، الذي تصنف جميع بلدانه تقريبا على أنها بلدان الشمال (باستثناء رومانيا وبلغاريا)، تهيمن على البلدان الطرفية البلدان ذات الاقتصادات الأقوى وشركاتها الخاصة الكبيرة-وهذا هو الحال بشكل خاص بالنسبة لما يسمى ببلدان «المحيط الجنوبي» مثل اليونان، قبرص واسبانيا والبرتغال وما يسمى «المحيط الشرقي» أي البلدان الواقعة في أوروبا الوسطى والشرقية. ويخضع شعب جزيرة بورتوريكو نفسه

لعلاقة استعمارية جديدة داخل الولايات المتحدة.

لذلك، من الضروري أن نكمل فهمنا للعلاقات الدولية بمفهوم المركز (المراكز) والمحيط (الأطراف) الاقتصادي (ة) على الصعيدين القاري والإقليمي[15] . يتيح هذا النموذج مركز-محيط الأخذ بالاعتبار نظام اضطهاد مركز يتكون من اقتصادات مهيمنة تفرض شروطها على الاقتصادات الطرفية التي تعاني من هذا النظام، القائم على علاقات عدم المساواة وآليات التبعية، في خدمة تراكم رأس المال.

قائمة بلدان الجنوب والشمال (وفقا لتصنيف البنك العالمي)

الاقتصادات منخفضة الدخل (نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام: 5201 دولار أو أقل):

أفغانستان، بنين، بوركينا فاسو، بوروندي، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، جمهورية الكونغو الديمقراطية (الكونغو- كينشاسا)، إريتريا، إثيوبيا، غامبيا، غينيا، غينيا بيساو، هايتي، كوريا الشمالية، ليبيريا، مدغشقر، ملاوي، مالي، موزامبيق، نيبال، النيجر، أوغندا، رواندا، سيراليون، الصومال، جنوب السودان، سوريا، طاجيكستان، تنزانيا، توغو، اليمن

الاقتصادات ذات الدخل المتوسط الأدنى (نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام: 6201 إلى 5993 دولار)

أنغولا، بنغلاديش، بوتان، بوليفيا، الرأس الأخضر، كمبوديا، الكاميرون، جزر القمر، جمهورية الكونغو (الكونغو برازافيل)، كوت ديفوار، جيبوتي، جمهورية مصر العربية، السلفادور، إسواتيني، غانا، هندوراس، الهند، إندونيسيا، كينيا، كيريباتي، قيرغيزستان، لاوس، ليسوتو، موريتانيا، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، مولدوفا، منغوليا، المغرب، ميانمار، نيكاراغوا، نيجيريا، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، الفلبين، ساو تومي وبرينسيبي، السنغال، جزر سليمان، السودان، تيمور الشرقية، تونس، أوكرانيا وأوزبكستان وفانواتو وفيتنام والضفة الغربية وغزة وزامبيا وزيمبابوي

15 Voir François Houtart, «Rapports Nord-Sud ou la rigueur des concepts»,Alternatives Sud,vol. 23, n°2, 2016, p.157-178.

الاقتصادات المتوسطة الدخل العليا (نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام: 6993 إلى 57321 دولار)

ألبانيا ، الجزائر ، ساموا الأمريكية ، الأرجنتين ، أرمينيا ، أذربيجان ، بيلاروس ، بليز ، البوسنة والهرسك، البرازيل، بوتسوانا ، بلغاريا ، الجمهورية الدومنيكية ، الصين ، كوستاريكا ، كولومبيا ، كوبا ، غينيا الاستوائية ، فيجي ، الغابون ، جورجيا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غيانا ، إيران ، العراق ، جامايكا ، الأردن ، كازاخستان ، كوسوفو ، لبنان ، ليبيا ، ماليزيا ، ملديف ، موريشيوس ، جزر مارشال ، الاتحاد الروسي ، باراغواي ، بيرو ، رومانيا ، الجبل الأسود ، ناورو ، المكسيك ، ناميبيا ساموا ، صربيا ، سري لانكا، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، سورينام ، تايلند ، تونغا ، تركيا ، تركمانستان ، توفالو ، فنزويلا

الاقتصادات المرتفعة الدخل (نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام: 67321 دولارا أو أكثر):

ألمانيا ، أندورا ، أنتيغوا وباربودا ، أروبا ، أستراليا ، النمسا ، جزر البهاماس ، البحرين ، بربادوس ، بلجيكا ، برمودا ، بروناي دار السلام ، كندا ، جزر كايمان ، جزر القنال ، الشيلي ، قبرص ، كرواتيا ، كور اساو ، الدنمارك ، إستونيا ، جزر فارو ، فنلندا ، فرنسا ، بولينيزيا الفرنسية ، جبل طارق ، اليونان ، غرينلاند ، غوام ، هونغ كونغ ، المجر ، أيسلندا ، أيرلندا ، جمهورية التشيك ، جزيرة مان ، إسرائيل ، إيطاليا ، اليابان ، كوريا الجنوبية ، الكويت ، لاتفيا ، ليختنشتاين ، ليتوانيا ، لوكسمبورغ ، ماكاو ، مالطا ، موناكو ، هولندا ، كاليدونيا الجديدة ، نيوزيلندا ، جزر ماريانا الشمالية ، النرويج ، عمان ، بالاو ، بنما ، بولندا ، البرتغال ، بورتوريكو ، قطر ، سان مارينو ، العربية السعودية، سيشيل ، سنغافورة ، سانت مارتن (الجزء الهولندي) ، سلوفاكيا ، سلوفينيا ، إسبانيا ، سانت مارتن (الجزء الفرنسي) ، السويد ، سويسرا ، تايوان ، ترينيداد وتوباغو ، جزر تركس وكايكوس ، الإمارات العربية المتحدة ، بريطانيا ، الولايات المتحدة ، أوروغواي، جزر فيرجن (الولايات المتحدة).

الفصل الأول

أصول مؤسسات بريتون وودز

بقصد تفادي أزمات من قبيل ما شهد العام 1929، وكذا بغية تأمين تزعمها لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، انكبت حكومة الولايات المتحدة مبكرا جدا على إنشاء مؤسسات مالية دولية. فوُلد البنك العالمي وصندوق النقد الدولي في بريتون وودز عام 1944. وقد كانت إدارة روزفلت في البداية تؤيد إنشاء مؤسسات قوية قادرة على فرض قواعد على القطاع المالي الخاص، بما في ذلك وول ستريت. لكن رجال البنوك اعترضوا، فتراجع روزفلت. ومن جانب آخر، يوضح بجلاء توزيع الأصوات داخل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي إرادة بعض القوى الكبرى ممارسة الهيمنة على بقية العالم.

البدايات[1]

بدأ منذ 1941، في عز الحرب العالمية الثانية، التفكير والنقاش بشأن المؤسسات الدولية الواجب إرساؤها فور انتهاء هذا الصراع الكبير.

في شهر مايو من العام 1942، قدم هاري وايت لفرانكلين روزفلت خطة بعنوان «خطة من أجل صندوق تثبيت للأمم المتحدة وشركائها وبنك للأمم المتحدة لإعادة

1 استند هذا الجزء أساسا على: 1) Robert W. OLIVER. 1975. International Economic Co-operation and the World Bank, MacMillan Press, London, 421 p ; 2) EDWARD S. MASON ET ROBERT E. ASHER. 1973. The World Bank since Bretton Woods, The Brookings Institution, Washington, D.C., chapitre 1, p. 11-35 ; 3) DEVESH KAPUR, JOHN P. LEWIS, RICHARD WEBB. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1: History, Brookings Institution Press, Washington, D.C., notamment le chapitre 2, p. 57-84 ; 4) Susan GEORGE et Fabrizio SABELLI. 1994. Crédits sans Frontières, col. Essais, La Découverte, Paris, chapitre 1, p. 28-45 ; 5) Bruce RICH. 1994. Mortgaging the Earth, Earthscan, London, chapitre 3, p. 49-80 ; 6) Michel AGLIETTA et Sandra MOATTI. 2000. Le FMI. De l'ordre monétaire aux désordres financiers, Éd. Economica, Paris, chapitre 1, p. 8-31 ; 7) Catherine Gwin, « U.S. relations with the World Bank, 1945-1992 », in DEVESH KAPUR, JOHN P. LEWIS, RICHARD WEBB. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 2, p. 195-200.

الإعمار والتنمية «. كان أحد أهدافها إقناع الدول الحليفة التي تخوض حينها حربًا مع دول المحور (ألمانيا وإيطاليا واليابان) بأنه يجب بمجرد حلول السلم اعتماد آليات لمنع وقوع الاقتصاد العالمي في كساد مماثل لكساد سنوات 1930.

وفيما بين عام 1941 ويوليوز 1944، لحظة انعقاد مؤتمر بريتون وودز، تم التخلي عن العديد من مقترحات الخطة الأصلية. ولكن إحداها ستتجسد: إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير، المعروف أكثر باسم البنك العالمي.

يستدعي فهم جيد للوظيفة المسندة لهاتين المؤسستين العودة إلى أواخر عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين. آنذاك كان للركود الاقتصادي العميق الذي عصف بالولايات المتحدة في تلك الفترة تأثير عميق على الرأسمالية العالمية برمتها.

وكانت إحدى أعراض العدوى أن كفت ألمانيا، في العام 1931، عن سداد ديونها الحربية لفرنسا وبلجيكا وإيطاليا وبريطانيا. وفي هذا السياق، توقفت هذه البلدان عن سداد ديونها الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية[2]. ومن جانبها قلصت الولايات المتحدة جذريا تصديرها للرساميل في عام 1928، وبخاصة عام 1931 [3]. وقلصت بقوة في الآن ذاته وارداتها. وكانت النتيجة نضوب تدفق الدولارات من الولايات المتحدة إلى بقية دول العالم، وافتقار البلدان المدينة للقوة الكبرى في العالم إلى الدولارات اللازمة لسداد الديون. كما أعوزتها الدولارات اللازمة لشراء منتجات أمريكا الشمالية. فانكمشت آلة الرأسمالية العالمية. وتوالت التخفيضات التنافسية لقيمة العملات لأن كل دولة تسعى إلى الفوز بحصص أسواق على حساب الآخرين. هكذا وقع العالم الرأسمالي المتطور في دوامة ركود.

علق جون ماينارد كينز، منذ العام 1932، على موقف الولايات المتحدة بهذه الملاحظة الساخرة:

> «بقية العالم تدين لها بالمال. وهي ترفض السداد عينا. وترفض السداد بسندات. وقد سبق أن حصلت على كل الذهب المتوافر. إن المعضلة التي وضعت فيها سائر العالم لا تحتمل سوى حل واحد، وهو وجوب

2 Éric TOUSSAINT. 2004. La Finance contre les peuples, chap. 7, p. 173-184.

3 Robert W OLIVER. 1975. p. 72-75, p. 109.

تدبر الأمر بدون صادراتها [4]».

كانت إحدى الدروس التي استخلصتها حكومة الولايات المتحدة في عهد فرانكلين روزفلت (رئيس من 1933 إلى 1945) وجوب قيام الدولة الدائنة الكبرى بتمكين البلدان المدينة من العملة الصعبة اللازمة لسداد ديونها. وكان الاستنتاج الأكثر جرأة هو أنه يُفضل في حالات معينة منح هبات بديلاً عن قروض إذا كانت الدولة تريد لصناعاتها المصدرة أرباحاً قصوى ودائمة. سنتناول هذه المسألة لاحقا في الكتاب بإثارة خطة مارشال لإعادة إعمار أوروبا (1948-1951).

دعونا نقف بإيجاز مرة أخرى في سنوات 1930 قبل الانتقال إلى إنشاء مؤسسات بريتون وودز في أثناء الحرب.

إنشاء بنك واشنطن للتصدير والاستيراد (1934)

أُحْدِث بنك واشنطن للتصدير والاستيراد (وكالة عمومية أمريكية لقروض التصدير، سُمي لاحقا Eximbank) عام 1934 لحماية المصدرين الأمريكيين وتشجيعهم. يضمن هذا البنك الصادرات ويمنح قروضا طويلة الأجل للأجانب لشراء منتجات أمريكية. يجب أن يُنفق كل دولار مقرض لشراء البضائع المنتجة في الولايات المتحدة. لا يصرف بنك التصدير والاستيراد الأموال سوى بعد استلام إثبات شحن البضائع إلى الخارج. في البداية، كان المبلغ الإجمالي لقروض بنك التصدير والاستيراد متواضعاً للغاية: 60 مليون دولار في السنوات الخمس الأولى. لكن حجمها زاد بسرعة بعد ذلك. وفي العام 1940، بلغت قدرة البنك على الإقراض 200 مليون دولار، وفي عام 1945 وصل إلى 3500 مليون دولار. وخلال السنوات الأولى، استهدف بنك التصدير والاستيراد أمريكا اللاتينية والكاريبي والصين وفنلندا. كانت المصالح التي في الرهان اقتصادية وجيوسراتيجية على حد سواء.

إنشاء بنك الدول الأمريكية (1940)

في عام 1940 تم إنشاء أداة مالية أخرى: بنك الدول الأمريكية. كان هذا بنكًا مشتركًا بين الدول تأسس بمبادرة أمريكية في إطار اتحاد البلدان الأمريكية (سلف منظمة الدول الأمريكية). وكان من أعضائه الأوائل: بوليفيا، والبرازيل، وجمهورية دومينيك، وإكوادور، والمكسيك، ونيكاراغوا وباراغواي والولايات المتحدة: كان هذا البنك بنحو ما شكلا أوليا للبنك العالمي، الذي سيظهر بعد أربع سنوات.

4 John Maynard KEYNES, Collected Writings, Vol XXI, Macmillan, London, cité par PAYER, Cheryl, 1991, p. 20.

كان المهندس الرئيس في الجانب الأمريكي من أنصار التدخل العمومي في الاقتصاد، ومؤيد للسياسة الجديدة[5]: امليو كولادو ثاني مسؤولي وزارة الخارجية[6]. أسهم بسرعة في المناقشات التحضيرية لمؤتمر بريتون وودز، وأصبح في العام 1944 أول ممثل (مدير تنفيذي) أمريكي في إدارة البنك العالمي. لم تكن وزارة الخارجية المنخرط الوحيد في إطلاق بنك الدول الأمريكية في عام 1940. إذ كانت وزارة الخزانة الأمريكية ممثلة أيضًا بشخص هنري مورجنثاو ومساعده هاري وايت.

دفعت أربعة أسباب أساسية إدارة روزفلت إلى إنشاء بنك الدول الأمريكية.

أولاً، أدركت الحكومة أن ليس عليها إقراض المال كي تُشترى منها منتجاتها وحسب، بل يجب عليها أيضاً شراء صادرات من تسعى إلى بيع بضائعها لهم. كانت ألمانيا النازية، المهيمنة على جزء من أوروبا بصدد التزود من أمريكا اللاتينية والاستثمار فيها[7]. لذا من شأن إنشاء بنك الدول الأمريكية أن يوثق الروابط بين الولايات المتحدة وجميع جيرانها الجنوبيين.

ثانياً، اعتبرت واشنطن أنها لا تستطيع الاعتماد على القطاع المالي الخاص في الولايات المتحدة لإقراض الرساميل إلى بلدان جنوب ريو غراندي بينما كان هناك أربعة عشر بلداً أمريكيا لاتينيا في حالة عجز جزئي أو كلي عن سداد ديونها الخارجية. في نظر واشنطن، كانت وول ستريت والبنوك الأمريكية الكبرى مسؤولة عن أزمة عام 1929 ومستتبعاتها. بالتالي يتوجب إنشاء آلية عمومية للتحرك بجدية.

ثالثًا، بقصد إقناع حكومات أمريكا اللاتينية بالانخراط بفاعلية في تعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة، يجب أن تعرض عليها آلية تسعى، رسميا، إلى تحقيق أهداف غير خاضعة مباشرة للولايات المتحدة.

5 السياسة الجديدة هو الاسم الذي أطلقه الرئيس فرانكلين روزفلت على السياسة المنتهجة لمواجهة آثار الركود الكبير في أمريكا

6 Le Département d'État (State Department) هو الاسم الذي يطلق بأمريكا على وزارة الخارجية.

7 كتب ممثل شيلي في بنك البلدان الأمريكية، كارلوس دافيلا، في 8 يناير 1940 ما يلي «في عام 1938، استوعبت ألمانيا 2 ٪ من الكاكاو الذي تصدره بلداننا. و25٪ من الماشية و16٪ من البن؛ و19٪ من الذرة. و29٪ من القطن؛ و6٪ من القمح و23٪ من الصوف. (...) هناك حاجة إلى شكل جديد أوثق من الشراكة لتنمية واستغلال الموارد المعدنية والزراعية في أمريكا اللاتينية بهدف زيادة المنتجات القابلة للتسويق في الولايات المتحدة، والتي لا تنافس الإنتاج المحلي. إن التعاون المالي والتقني والتجاري الذي يمكن توسيعه ليشمل المجال الصناعي سيسمح بإنشاء أو زيادة مجموعة واسعة من المنتجات المصنعة في أمريكا اللاتينية التي لا تستطيع الولايات المتحدة في الوقت الحاضر أو لا تنوي استيرادها من قارات أخرى. يجب العلم بأن رأس المال المطلوب لتنفيذ هذا البرنامج يجب أن يأتي من المستثمرين الأمريكيين والأمريكيين اللاتينيين. بهذه الطريقة فقط سيكون من الممكن قلب صفحة تاريخ الصعوبات التي واجهتها الاستثمارات الأمريكية». اقتبسهOLIVER Robert W، 1975، p. 95

لقد أوضح أ.أ.بيرل، نائب سكرتير وزارة الخارجية، ذلك بجلاء:

> «في الماضي، كانت تحركات رأس المال تُعتبر بصراحة إمبريالية وقاد ذلك لاحقا إلى صعوبات من هذا الطراز او ذاك. يرفض البلد الآخر السداد؛ إذ غالبا ما كانت الفوائد المرتبطة بالقرض تعتبر جائرة. وما زلنا بصدد تصفية بعض حالات الفوضى التي حدثت في القرن التاسع عشر نتيجة حركات رأس المال العنيفة وغير المستنيرة[8].»

رابعاً، يجب إنشاء بنك تشارك فيه البلدان المقترضة ويعطيها حق إبداء الرأي. كان التعليل بسيطًا للغاية: كي يُسدد المقترضون ديونهم، يستحسن أن ينتموا إلى البنك. وسيطبق المبدأ نفسه عند إنشاء البنك العالمي وصندوق النقد الدولي.

وفيما يخص توزيع الأصوات داخل بنك الدول الأمريكية، سيتبني البنك العالمي وصندوق النقد الدولي نفس المعايير المطبقة. جرى التخلي عن مبدأ «بلد واحد، صوت واحد» لصالح نظام التصويت بناء على وزن البلد الاقتصادي (حجم الصادرات في هذه الحالة).

وينطوي النظام على مكافأة إضافية لبلدان أمريكا اللاتينية: إن وجود مؤسسة مصرفية متعددة الأطراف من شأنه أن يحميها من لجوء الدائنين إلى القوة لاسترداد أموالهم. إذ لم يمض وقت طويل تدخلت فيه الولايات المتحدة وغيرها من القوى الدائنة، سواء عسكريا أو بالسيطرة على الجمارك أو إدارة الضرائب في البلدان المدينة من أجل استرداد ما تدَّعي استحقاقه.[9]

وتجدر الإشارة إلى أن الموقف الحازم لعدد كبير من بلدان أمريكا اللاتينية (أربعة عشر بلداً، من بينها البرازيل والمكسيك وكولومبيا وشيلي وبيرو وبوليفيا) التي قررت التوقف، كلياً أو جزئياً، عن سداد ديونها الخارجية قد لقي نجاحا آنذاك. وتبعت ذلك ثلاث نتائج إيجابيةٌ: فاق نموها الاقتصادي نظيره في البلدان التي واصلت سداد الديون؛ واستعادت درجة استقلال كبيرة عن البلدان الغنية؛ ولم تقص من مصادر التمويل،

8 Cité par Robert W. OLIVER. 1975, p. 96-97.

9 Éric Toussaint. 2004. La Finance contre les peuples, chapitre 7. Voir aussi Éric TOUSSAINT. 2017. Le système dette. Histoire des dettes souveraines et de leur répudiation.

بل توددت إليها مختلف حكومات الشمال مقترحة عليها تمويلات عمومية. إنه دليل على جدوى الحزم.

مناقشات داخل إدارة روزفلت

منذ العام 1942، تناقش إدارة روزفلت بهمة النظام الاقتصادي والمالي المطلوب بعد الحرب. وكانت بعض الأفكار تدور بانتظام حول موضوع الديون وحركات الرساميل: يجب إنشاء مؤسسات عمومية متعددة الأطراف تعطي، إزاء الطبيعة العشوائية للاستثمارات الدولية الخاصة، رساميل عمومية. وينبغي لهذه المؤسسات «أن تنظم الاستثمار الدولي للرساميل الخاصة، بتوقع إمكانات قضائية وتحكيمية لتسوية المنازعات بين الدائن والمدين، واستبعاد خطر استخدام البلدان الدائنة لمطالبها أساسا لشروط سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو غير مشروعة». (مقتطف من مذكرة لمجلس العلاقات الخارجية بتاريخ 1 أبريل 1942).

أول مشروع طموح اقترحه هاري وايت

كما ذكر أعلاه، كان هاري وايت يعمل منذ عام 1941 في وزارة الخزينة في وضع خطة إنشاء مؤسستين رئيسيتين متعددتي الأطراف. حصل فرانكلين روزفلت على خطة أولى في مايو 1942 توصي بعدم انتظار انتهاء الحرب لإنشاء صندوق لتثبيت أسعار صرف العملات (سلف صندوق النقد الدولي) وبنك دولي لمنح رساميل. وتوضح أنه:

> «وجود وكالتين منفصلتين، مع أنهما مرتبطتين، أفضل من وكالة واحدة، لأن وكالة واحدة للمهمتين ستحظى بسلطة مفرطة وستنطوي على خطر وقوع في أخطاء حكم جسيمة جدا[10]».

يجب أن يجمع الصندوق والبنك كل الدول، بدءاً بالحلفاء. وسيكون وزن كل أمة النسبي بحسب وزنها الاقتصادي. يجب أن تكون الدول المقترضة أعضاء بالبنك، لأن هذا سيحفزها على سداد ديونها. ويجب على المؤسستين تشجيع سياسات تضمن التشغيل التام. وسيعمل الصندوق على تثبيت أسعار الصرف، والتخلي التدريجي عن قيود الصرف ووقف دعم الصادرات.

10 Cité par ROBERT W. OLIVER., 1975, p. 111-112.

أما البنك، فيجب أن يمد بالرساميل لإعادة اعمار البلدان المتضررة من الحرب ولتطوير المناطق المتخلفة؛ ويساعد على استقرار أسعار المواد الأولية. ويتوجب على البنك أن يقرض الأموال من رأسماله الخاص وتكون له عملته الخاصة: l'Unitas.

وقد جرى تحجيم مشروع هاري وايت الطموح إلى حد كبير في السنوات اللاحقة.

في الواقع، كانت وول ستريت والحزب الجمهوري معاديين بشكل خاص لجوانب أساسية عدة من خطة وايت. إنهما يرفضان مؤسستين عامتين قويتين تنويان تنظيم تداول رؤوس الأموال الخاصة ومنافستها.

قرر فرانكلين روزفلت تسوية معهم، ما أتاح في نهاية المطاف مصادقة الكونغريس بأغلبية عريضة، في عام 1945 على اتفاقيات بريتون وودز ليوليوز 1944. وكانت تنازلات روزفلت كبيرة لدرجة تشويه الخطة الأصلية. ومع ذلك، انتظرت وول ستريت حتى عام 1947 كي تدعم بفعالية البنك والصندوق.

ومن بين المقترحات الأصلية[11] المتخلى عنها قبل مؤتمر بريتون وودز:

- ✓ خلق عملة خاصة بالبنك. كما رأينا، اقترح هاري وايت أن يطلق عليها اسم الوحدة l'Unitas. وكان جون ماينارد كينز قد اقترح في الاتجاه ذاته تسميتها بانكور Bancor.
- ✓ استخدام البنك رأسماله الخاص للإقراض. إذ تقرر أخيرا أن يقترض البنك الأموال التي سيقرضها من القطاع المصرفي الخاص.
- ✓ تثبيت أسعار المواد الأولية.

كان المحاوران الرئيسيان للولايات المتحدة في تبني اقتراح نهائي هما بريطانيا والاتحاد السوفييتي. وقد طالبت بريطانيا واشنطن بمعاملة امتيازية. وكان تشرشل، يرى أن تكون أي مفاوضات بين واشنطن ولندن ثنائية وسرية[12]. وفضلت واشنطن التفاوض مع

11 للحصول على قائمة مفصلة بمقترحات هاري وايت التي تم إسقاطها أو تعديلها بشدة، انظر OLIVER Robert W ، 1975، p. 157-159.

12 لم يكن ونستون تشرشل مطمئنا حول نوايا الولايات المتحدة. أخبر الرئيس روزفلت: «أعتقد أنك تريد إلغاء الإمبراطورية البريطانية. (...) كل ما تقوله تأكيد لذلك. على الرغم من هذا، نحن نعرف أنك أملنا الوحيد. وأنت تعرف أننا نعرف ذلك. بدون أمريكا، لن تكون الإمبراطورية البريطانية قادرة على الصمود ». Cité par GEORGE, Susan et SABELLI, Fabrizio. 1994. Crédits sans Frontières, p. 31

جميع الحلفاء بشكل منفصل، عملا بمبدأ فرق تسد...

يبدو أن فرانكلين روزفلت، المسنود بهاري وايت وهنري مورجنثاو (أمين الخزينة)، كان راغبا بحق في ضمان مشاركة الاتحاد السوفياتي في تأسيس البنك والصندوق. ففي يناير 1944 كشف هنري مورجنثاو علانية عن وصول مندوبين سوفيات إلى واشنطن لمناقشة إنشاء المؤسستين.

البعد الجيوسياسي والجيوستراتيجي

جرى بين يومي 1 و22 يوليوز 1944، مؤتمر الأمم المتحدة النقدي والمالي، المعروف باسم مؤتمر بريتون وودز[13]، بحضور ممثلي 44 دولة.

ترأس وفد الولايات المتحدة هنري مورجنثاو وهاري وايت، والوفد البريطاني اللورد جون مينارد كينز. وقد وجه هذان الوفدان عمل المؤتمر.

شارك السوفيات في المؤتمر. وقضت المساومات بين واشنطن وموسكو ولندن بحصول الاتحاد السوفياتي على المركز الثالث في حقوق التصويت، فيما كان يريد المركز الثاني. وأخيرا، لم تصادق موسكو على الاتفاقيات النهائية، وأدانت في عام 1947، بالجمعية العامة للأمم المتحدة، مؤسسات بريتون وودز بما هي «فروع لوول ستريت». واعتبر الممثل السوفيتي البنك العالمي «خاضعا لأهداف سياسية تجعله أداة لقوة عظمى وحيدة.[14]«

يوضح توزيع الأصوات نية الولايات المتحدة وبريطانيا للهيمنة على المؤسستين. ففي العام 1947، كان لهاتين الدولتين معا زهاء 50٪ من الأصوات (34.23٪ بالنسبة للولايات المتحدة و14.17 ٪ لبريطانيا في 30 أغسطس 1947).

وفي عام 1947، يرسم توزيع الأصوات حسب الفئات الرئيسية من البلدان والمناطق صورة لموازين القوى في معسكر الحلفاء (باستثناء الاتحاد السوفييتي) مباشرة بعد الحرب. فقد استحوذت ثلاث عشرة دولة رأسمالية الأكثر تصنيعا على أكثر من 70٪ من الأصوات[15]. وليس لمجمل دول القارة الأفريقية سوى 2.34٪. ولدى ثلاث دول أفريقية

13 تقع منطقة بريتون وودز في جبال نيو هامبشاير.

14 Edward S. Mason et Robert E. ASHER. 1973. The World Bank since Bretton Woods, p. 29.

15 حتى 30 غشت 1947: أستراليا (2.41٪)، بلجيكا (2.67٪)، كندا (3.74٪)، الدنمارك (0.99٪)، فرنسا (5.88٪)، اليونان (0.53٪)، لوكسمبورغ (0.37٪)، هولندا (3.21٪)، النرويج (0.80٪)، المملكة المتحدة (14.17)، الولايات المتحدة(34.23)

فقط حقوق تصويت إذ كانت سائر الدول لا تزال تحت السيطرة الاستعمارية[16]. كانت هذه الدول الثلاثة هي: مصر (0.70٪ من الأصوات)؛ واتحاد جنوب إفريقيا (1.34٪) تحكمه قوة عنصرية بيضاء أرست بعد عام نظام فصل عنصري، وإثيوبيا (0.30٪). باختصار، ليس لأفريقيا السوداء تحت حكومة سوداء (الإمبراطور هيلا سيلاسي) إلا ثلث واحد في المائة من الأصوات.

وكان لقارة آسيا بأسرها 11.66٪. وكانت ثلاثة بلدان فقط أعضاءً: الصين برئاسة شيانج كاي شيك (6.68٪)-وهي حليف للولايات المتحدة. والفلبين (0.43٪)-مستعمرة أمريكية حتى عام 1946؛ والهند (4.55٪)-التي نالت استقلالها عن التاج البريطاني عام 1947.

وكان لأوروبا الوسطى والشرقية 3.90٪ (لكل من بولندا وتشيكوسلوفاكيا 1.60٪ وليوغوسلافيا تيتو0.70٪).

وحصل الشرق الأدنى والشرق الأوسط على 2.24٪ (تركيا 0.73٪، ولبنان 0.32٪، وإيران 0.52٪، وسوريا 0.34٪، والعراق 0.33٪).

حصلت أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي بالكامل، وهي منطقة تعتبر متحالفة بشدة مع الولايات المتحدة، على 8.38٪ من الأصوات موزعة على ثماني عشرة دولة: بوليفيا (0.34٪)، البرازيل (1.39٪)، الشيلي (0.64٪)، كولومبيا (0.64٪)، كوستاريكا (0.29٪)، كوبا (0.64٪)، الجمهورية الدومينيكية (0.29٪)، الإكوادور (0.30٪)، السلفادور (0.28٪)، غواتيمالا (0.29٪)، هندوراس (0.28٪)، المكسيك (0.96٪)، نيكاراغوا (0.28٪)، بنما (0.27٪)، باراغواي (0.8٪)، بيرو (0،45٪)، أوروغواي (0.38٪) وفنزويلا (0.38٪).

16 Damien Millet. 2005. L'Afrique sans dette, chapitre 1.

الفصل الثاني

سنوات البنك العالمي الأولى
(1946-1962)

على عكس الاعتقاد السائد، لا تتمثل مهمة البنك العالمي في الحد من الفقر بالبلدان النامية. كانت مهمة البنك، كما تصورها منتصرو الحرب العالمية الثانية، والولايات المتحدة وبريطانيا على وجه الخصوص، هي المساعدة في إعادة إعمار أوروبا، وبنحو ثانوي تعزيز نمو بلدان الجنوب الاقتصادي، التي كان معظمها لا يزال مستعمرات. وتوسع باستمرار نطاق هذه المهمة الثانية التي سُميت «تنمية». كان البنك العالمي يمنح المال أولاً للقوى الاستعمارية (بريطانيا وفرنسا وبلجيكا) لمساعدتها على استغلال مستعمراتها بفعالية أكبر. بعد ذلك، عندما استقلت هذه المستعمرات، أجبرها البنك على تحمل ديون أبرمتها الدولة المستَعمِرة السابقة من أجل تقويةِ استعمار واستغلال الشعوب ومواردها الطبيعية.

ركزت المشاريع المدعومة من البنك، في سنواته السبعة عشر الأولى، على تحسين بنى الاتصالات التحتية وإنتاج الطاقة الكهربائية؛ مع الإلزام بإنفاق ما يُقرضه البنك العالمي في البلدان الصناعية أساسا. وقد صُممت تلك المشاريع لتحسين قدرات الجنوب على التصدير إلى الشمال، وبالتالي تلبية حاجات بلدان الشمال وإثراء حفنة من الشركات متعددة الجنسية في القطاعات المعنية. وانعدمت في هذه الفترة المشاريع في مجالات التعليم والصحة وإمدادات مياه الشرب ومعالجة مياه الصرف الصحي.

ومنذ البداية، استهدفت بعثات البنك زيادة قدرته على التأثير في قرارات سلطات بلد معين لصالح القوى العظمى المساهمة وشركاتها.

تطورت سياسة البنك العالمي ردا على العدوى الثورية وعلى الحرب الباردة. وكانت الرهانات السياسية قضية مركزية تسائل مسؤولي البنك، إذ كانت مناقشاتهم الداخلية تبرز تحيزهم بشدة لمصالح واشنطن أو غيرها من المراكز الصناعية العالمية.

تأثر نشاط البنك العالمي وصندوق النقد الدولي إلى حد كبير بالحرب الباردة ومطاردة الساحرات التي أطلقها بالولايات المتحدة السناتور الجمهوري في ويسكونسن، جوزيف مكارثي. خضع هاري وايت، أب البنك العالمي والمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، للتحقيق من طرف مكتب التحقيقات الفدرالي عام1945، بتهمة التجسس لصالح الاتحاد السوفياتي[1]. وفي عام1947، عُرضت قضيته أمام هيئة المحلفين الكبرى الاتحادية التي رفضت محاكمته. وفي عام1948، استجوبته لجنة التحقيق ضد الأنشطة المناهضة لأمريكا. وبسبب حملة حاقدة لا هوادة فيها، توفي بأزمة قلبية في 16 غشت1948، بعد ثلاثة أيام من مثوله أمام اللجنة[2]. وفي نوفمبر1953، إبان رئاسة أيزنهاور، أدانه المدعي العام بعد وفاته بجريرة التجسس للسوفييت. كما اتهم الرئيس ترومان بتعيين هاري وايت مديرا تنفيذيا لصندوق النقد الدولي مع علمه بتجسسه لصالح السوفييت.

وكان لمطاردة الساحرات أيضا عواقب في مجمل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، حيث اعتمد الرئيس ترومان، في متم رئاسته، في 9 يناير1953، مرسوما يأمر الأمين العام للأمم المتحدة ومديري الوكالات المتخصصة بإبلاغ حكومة الولايات المتحدة جميع المعلومات المتعلقة بطلبات ترشُّح مواطنين أمريكيين لوظائف بالأمم المتحدة. وتتكلف الولايات المتحدة بإجراء تحقيق كامل لكشف احتمال مشاركة المرشَّح في أنشطة تجسس أو تخريب (مثل «الدعوة للثورة... لتغيير الشكل الدستوري لحكومة الولايات المتحدة»[3]).

في هذه الفترة، كان تعبير «غير أمريكي» صيغة ملطفة لوصف السلوك التخريبي. ولا يمكن للأمم المتحدة استخدام عنصر تخريبي. كان التدخل الأمريكي في شؤون الأمم المتحدة الداخلية بالغا، كما يتبين من لهجة ومضمون رسالة من وزير الخارجية ج. ف. دالاس من إدارة آيزنهاور[4] إلى رئيس البنك العالمي، يوجين بلاك،

1 وفقا ل ر .أوليفر، كان هاري وايت تقدمًيا سياسيًا ومتعاطفًا مع قضية العمال في العالم، وكان يلتقي شيوعيين ,Voir OLIVER. Robert W. 1975. International Economic Co-operation and the World Bank, pp. 81-85.

2 تعرض خلال هذه الجلسة لأول أزمة قلبية.

3 «الدعوة للثورة ... لتغيير الشكل الدستوري لحكومة الولايات المتحدة». الأمر التنفيذي 10422 من 9 يناير .1953 الجزء الثاني .2 .ج.

4 خلف دوايت د .أيزنهاور، الجنرال والسياسي الجمهوري، هاري ترومان في يناير 1953 كرئيس للولايات المتحدة .وأعيد انتخابه في 1957وأنهى ولايته الثانية في.1961

حيت قال السكرتير المساعد: «طلب مني الوزير دالاس أن أبلغكم ما يولي من أهمية قصوى للحصول على التعاون الكامل من جميع رؤساء الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة في إدارة القرار الرئاسي 10422. وهو مقتنع باستحالة بلوغ أهداف القرار بدون هذا التعاون الكامل، وبتعذر مواصلة الولايات المتحدة دعم هذه المنظمات إلا بذلك الشرط»[5].

بدأ البنك العالمي نشاطه فعليًا عام1946 . وفي 18 يونيو من ذلك العام، أصبح يوجين مايـر، رئيس تحرير صحيفة واشنطن بوست والمصرفي السابق، أول رئيس للبنك، واستمر في المنصب ستة أشهر.

كانت أيام البنك الأولى صعبة. كان موقف وول ستريت العدائي لا يزال حادًا منذ وفاة فرانكلين روزفلت في أبريل1945 . لم يثق رجال البنوك في مؤسسة كانت، بنظرهم، لا تزال جد متأثرة بسياسة نيوديل التدخلية والعمومية المفرطتين، بل كانوا يفضلون أن تركز الولايات المتحدة حصرا على تطوير بنك الاستيراد والتصدير.

لقد ابتهجوا عندما غادر هنري مورچنثاو وزارة الخزينة[6]، ولم يعارضوا بشكل خاص تعيين يوجين مايـر رئيساً للبنك، لكنهم لم يرحبوا بأي حال بالمؤيدين المتحمسين للرقابة العمومية- إميليو كولادو وهاري وايت -المعينين مديرين تنفيذيين للبنك العالمي ولصندوق النقد الدولي على التوالي.

منذ عام 1947 أرضتهم تغييرات في قيادة البنك بحصول الثلاثي الجديد المؤيد لوول ستريت على مقاليد الأمور: جون جى ماكلويْ رئيس البنك العالمي في فبراير1947، وروبرت غارنر، نائبا له. فيما حل يوجين بلاك مكان اميليو كولادو. قبل تعيينهما، كان جون جي ماكلويْ محاميًا تجاريًا بارزًا في وول ستريت، وروبرت غارنر نائب رئيس الشركة العامة للأغذية ويوجين بلاك نائب رئيس بنك تشيس الوطني. وفي الآن ذاته، تم تسريح هاري وايت من صندوق النقد الدولي. كانت وول ستريت سعيدة للغاية بهذا الشأن. مع إطاحة اميل كولادو وهنري وايت، زال آخر مؤيدي تدخل ورقابة عموميين على حركة الرساميل. فبات الآن ممكنا «للأعمال» أن تنطلق.

5 Letter, John D. Hickerson, assistant secretary of state, to President Eugene Black, 21 février 1953 in KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1, p. 1173.

6 دخل هنري مورجنثاو، القريب جداً من فرانكلين روزفلت، في نزاع مع خليفة هذا الأخير، الرئيس ترومان، قبل مؤتمر بوتسدام في يوليوز .1945 ثم استقال.

كـي يُقـرض البنـك العالمـي الأمـوال لبلدانـه الأعضـاء، يلزمـه أن يقتـرض أولا مـن وول سـتريت عـن طريـق السـندات[7]. وطالـب البنكيـون الخـواص بضمانـات قبـل إقـراض أي مؤسسـة عموميـة، خاصـة أنـه فـي بدايـة عـام1946، كان هنـاك87 ٪ مـن السـندات الأوروبيـة فـي حالـة عجـز سـداد، ونفـس الشـيء بخصـوص60 ٪ مـن السـندات الأمريكيـة اللاتينيـة و56٪ مـن سـندات الشـرق الأقصـى[8].

وبوجـود الثلاثـي ماكلويْ-غارنر-بـلاك علـى رأس البنـك، خفـف المصرفيون الخواص تشـدد سـنداتهم الماليـة لأنهـم حصلـوا علـى ضمـان اسـترداد نفقاتهـم وتحقيـق ربـح أيضـا. لـم يكونـوا مخطئين.

فخـلال سـنوات عملـه الأولـى، أقـرض البنـك بشـكل رئيسـي البلـدان الصناعيـة الأوروبيـة. ولـم يشـرع فـي منـح قـروض للبلـدان الناميـة إلا بأكبـر قـدر مـن الحـذر. لقـد منـح، بيـن عامـي 1946 و1948، قروضـاً بمبلـغ إجمالـي يزيـد قليـلاً عـن 500 مليـون دولار لبلـدان فـي أوروبـا الغربيـة (250مليـون إلـى فرنسـا، 207 مليـون إلـى هولنـدا، 40 مليـون إلـى الدنمـارك و 12مليـون إلـى لوكسـمبورغ)، فـي حيـن قـدم قرضـا واحـدا فقـط لدولـة ناميـة (16مليـون إلـى الشـيلي).

سـتتم زعزعـة وتقليـص سياسـة الإقـراض التـي يتبعهـا البنـك العالمـي لأوروبـا بفعـل تطبيـق خطـة مارشـال[9] فـي أبريـل 1948 لأن الخطـة تتجـاوز بكثيـر قـدرات البنـك (أنظـر الفصـل الرابـع). بالنسـبة للبنـك، لقـد تـم التخلـي عـن الجـزء «إعمـار» مـن اسـمه، وبقـي فقـط الجـزء «تنميـة»... وكانـت إحـدى النتائـج الفوريـة لإدخـال خطـة مارشـال اسـتقالة رئيسـه بعـد شـهر، جـون جـي ماكلـويْ، الـذي ذهـب إلـى أوروبـا لتولـي منصـب المفـوض السـامي الأمريكـي بألمانيـا. أخـذ يوجيـن بـلاك مكانـه فـي البنـك وشـغل المنصـب حتـى عـام1962 .

وبانـدلاع الثـورة الصينيـة عـام1949، خسـرت الولايـات المتحـدة حليفـاً قيمـاً فـي آسـيا، ممـا دفـع قـادة واشـنطن إلـى دمـج البعـد «التخلـفsous-développement » فـي اسـتراتيجيتهم مـن أجـل منـع «العـدوى» الشـيوعية. إن مفـردات النقطـة الرابعـة مـن خطـاب الرئيـس ترومـان حـول حالـة الاتحـاد فـي عـام 1949 منيـرة للغايـة:

7 منـذ عـام1953 ، لم يعـد البنـك العالمـي يقتـصر عـلى الاقـتراض مـن الولايـات المتحـدة فحسـب، بـل يصـدر أيضًـا أوراق ماليـة في أوروبـا واليابـان .وفي السـبعينات، عندمـا ارتفـع سـعر النفـط، اقـترض أيضًـا مـن فنزويـلا والـدول العربيـة المنتجـة للنفـط.

8 KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1, p. 917.

9 اعتمـدت واشـنطن خطـة مارشـال مـن أجـل المسـاهمة في إعـادة إعـمار أوروبـا بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة وضـمان الهيمنـة الاقتصاديـة للولايـات المتحـدة.

«يجب علينا الشروع في برنامج جريء لدعم نمو المناطق المتخلفة... يعيش أكثر من نصف سكان العالم في ظروف تقترب من البؤس... طعامهم غير كاف، وهم ضحايا المرض... وحياتهم الاقتصادية بدائية وراكدة. وفقرهم عائق وتهديد لهم وللمناطق الأكثر ازدهارا. .. أعتقد أنه ينبغي لنا أن نتيح للشعوب المحبة للسلام منافع مخزوننا من المعرفة التقنية من أجل مساعدتهم على تحقيق طموحاتهم في حياة أفضل. ... وبالتعاون بين الأعمال التجارية، ورأس المال الخاص، والزراعة، وعالم الشغل في هذا البلد، يمكن لهذا البرنامج زيادة النشاط الصناعي في الدول الأخرى بشكل كبير، ويمكنه رفع مستويات المعيشة بشكل كبير... زيادة الإنتاج هو مفتاح الرخاء والسلام. والمفتاح لزيادة الإنتاج هو تطبيق أوسع وأكثر قوة للمعرفة العلمية والتقنية الحديثة. .. نأمل بهذا تهيئة الظروف المؤدية بنهاية المطاف إلى الحرية والسعادة الشخصية للبشرية جمعاء»[10].

وفي الصفحة الأولى من التقرير السنوي للبنك العالمي، الذي صدر بعد خطاب الرئيس ترومان، أعلن البنك أنه سيعمل من الآن فصاعداً بروح النقطة الرابعة من خطاب ترومان:

«اعتبارًا من تاريخ هذا التقرير، فإن الآثار الكاملة لبرنامج النقطة الرابعة، والطريقة الدقيقة لتطبيقه، لم تتضح بعد بالكامل. لكن من وجهة نظر البنك، فإن البرنامج ذو أهمية حيوية. (...) إن الأهداف الأساسية للبنك في هذا المجال هي في الأساس نفس أهداف برنامج النقطة الرابعة [11]».

10 مقتطفات من نص النقطة الرابعة ترجمها وقدمها ج. ريست.، Le développement Histoire d'une croyance occidentale , باريس, Presses de Sciences Po, 1996, pp. 116-121. وتتعلق النقاط الأخرى بدعم منظومة الأمم المتحدة، وإنشاء حلف شمال الأطلسي، وإطلاق خطة مارشال.

11 IBRD, Fourth Annual Report 1948-1949, Washington, Word Bank.

يهيأ لنا أننا نقرأ محضر اجتماع حزب ينفذ أمرا من لجنته المركزية. ومع هذا، فإن هذا التقرير السنوي الرابع، الذي كتب تحت التأثير الثنائي للثورة الصينية وخطاب هاري ترومان، كان أول من أشار إلى أن التوترات السياسية والاجتماعية الناجمة عن الفقر والتوزيع غير المتكافئ للثروة تشكل عقبة في طريق التنمية. وضمنها أيضا سوء توزيع الأراضي وطابعه غير الفعال والقمعي.

وتابع التقرير أن أمراض مثل الملاريا يجب القضاء عليها، وزيادة معدل الالتحاق بالمدارس، وتحسين خدمات الصحة العامة... بالإضافة إلى ذلك، قال التقرير، إن تنمية الجنوب مهمة أيضا بالنسبة للبلدان المتقدمة لأن توسعها يعتمد على الأسواق التي تمثلها هذه البلدان المتخلفة.

وفي التقارير اللاحقة، اختفت المواضيع الاجتماعية تدريجيا وأصبحت رؤية أكثر تقليدية سائدة.

وفيما يتعلق بسياسته الإقراضية، لم يفعل البنك العالمي أي شيء لدمج البعد الاجتماعي الذي تم طرحه في النقطة الرابعة. لقد فشل في دعم أي مشروع يهدف إلى إعادة توزيع الثروة ومنح الأراضي للفلاحين منزوعي الأرض. وفيما يتعلق بالتحسينات في الصحة والتعليم وتوفير مياه الشرب، كان البنك يدعم، في ستينات وسبعينات القرن العشرين، عددًا صغيرًا فقط من المشروعات، وحتى ذلك الحين، مع أكبر قدر من الحذر.

بعض خصائص سياسة إقراض البنك

تكاليف عالية للمقترض

كانت القروض التي قدمها البنك العالمي للبلدان النامية مكلفة للغاية: سعر فائدة مرتفع (مساوٍ لتلك التي تمارس في السوق أو قريبة منه) بالإضافة إلى عمولة برسم مصارف إدارية، وفترة قصيرة نسبياً للتسديد. أدى ذلك بسرعة إلى احتجاجات البلدان النامية، التي اقترحت أن تضع الأمم المتحدة وسيلة تمويل بديلة أقل تكلفة من تلك التي يقدمها البنك العالمي (انظر الفصل الموالي). على منوال بنك تقليدي يحرص البنك العالمي على انتقاء المشاريع المربحة مستحضرا فرض إصلاحات اقتصادية صارمة.

لـم يتغيـر الوضـع، ففـي سـنة 2020يقـرض البنـك العالمـي المـال بفوائـد قريبـة مـن سـعر السـوق (Le Libor) للبلـدان النامية، مضافـا لهـا معـدل فائـدة متغيـر حسـب الفئـة التـي ينتمـي لهـا البلـد وأيضـا عمولـة تتـراوح بيـن 0.25 و1 بالمائـة مـن مبلـغ القـرض الكلـي تـؤدى فورا أو قبـل نهايـة السـنة الأولى. والفئـات المعنيـة(أ،ب،ج أو د) محـددة مـن قبـل البنـك العالمـي[12].

وتأتـي أمـوال الإقـراض بشـكل أساسـي مـن السـندات الصـادرة فـي الأسـواق الماليـة (80مليـار دولار فـي عـام2020 [13]). إن صلابـة البنـك العالمـي، التـي تضمنهـا الـدول الغنيـة التـي تعتبـر أكبـر مسـاهميه، تسـمح لـه بشـراء هـذه الأمـوال بسـعر مناسـب. ويتـم سـداد القـروض علـى فتـرات تتـراوح مـن 15 إلـى 20 سـنة. مـع فتـرة سـماح مـن ثـلاث إلـى خمـس سـنوات لا يتـم خلالهـا سـداد رأس المـال. إن إقـراض البنـك مربـح للغايـة: يحقـق البنـك العالمـي أرباحـاً تصـل إلـى عـدة مليـارات مـن الـدولارات سـنوياً علـى حسـاب البلـدان الناميـة وشـعوبها.

حتـى فـي حـال قـروض بخسـة التـي تمنحهـا الجمعيـة الدوليـة مـن أجـل التنميـة المنضويـة بالبنـك العالمـي، فـإن معـدلات الفائـدة أبعـد مـا تكـون عـن اليسـر. فهـي تتـراوح حسـب فئـات البلـدان بيـن 2.5 و7.5 %. لنأخـذ مثـالا يسـتند إلـى وثيقـة رسـمية للجمعيـة الدولـة مـن أجـل التنميـة (البنـك العالمـي) تتعلـق بالقـروض المسـماة تعاقديـة والمنشـورة فـي أكتوبـر 2020[14]، حيـت نجـد أن هنـاك عمولـة بنسـبة 0.75 % علـى كل قـروض الجمعيـة (أنظـر الهامـش رقـم 6 مـن الوثيقـة المعنيـة). يضـاف لهـذه العمولـة معـدل فائـدة تبعـا لنـوع البلـد المعنـي ومـدة القـرض (كمـا هـو مبيـن مـن الجـدول المنـوه بـه). مثـلا، بلـد جـرى اعتبـاره «صلـب» فـي مفـردات البنـك العالمـي (حـال الباكسـتان) يمكنـه الاقتـراض لفتـرة تبلـغ 30 سـنة. تدفـع الباكسـتان فـورا، عنـد حصولهـا علـى القـرض مـن الجمعيـة المنضويـة بالبنـك العالمـي، عمولـة بنسـبة 0.75 % مـن القيمـة الإجماليـة للقـرض. وتشـكل فيمـا بعـد السـنوات الخمـس الأولـى فتـرة سـماح حيـت لا يجـري السـداد. وانطلاقـا مـن السـنة السادسـة سـتدفع الباكسـتان نسـبة فائـدة بقـدر 3.3 % حتـى

12 Voir IBRD Financial Products et les différents onglets (IBRD Flexible loan, IBRD Hedges, Guarantees, Retired Loan Products) à https://treasury.worldbank.org/en/about/unit/treasury/ibrd-financial-products/lending-rates-and-fees#1

13 75 مليـار دولار للبنـك العالمـي للإنشـاء والتعمـير و5 مليـارات دولار للمؤسسـة الدوليـة للتنميـة « Supporting Countries in Unprecedented Times », Annual Report 2020, p.67, World Bank. https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/34406/9781464816192.pdf?sequence=22&isAllowed=y .

14 انظر pdf.10.1.2020_effective_terms_ida اطلـع عليـه في https://www.banquemondiale.org/fr/financement/pdf.10.1.2020_effective_terms_ida/pdfs/files/default/sites/org.worldbank.ida/ 27 نوفمبر 2020 وفقا للبنـك العالمـي، «تحـدد شروط الإقـراض مـن المؤسسـة الدوليـة للتنميـة علـى أسـاس خطـر المديونيـة المفرطـة، والناتـج الوطنـي الخـام الفـردي، وقـدرة البـلاد علـى السـداد كمـا قيمهـا البنـك العالمـي للإنشـاء والتعميـر. (...) ويحصـل المسـتفيدون الآخـرون علـى اعتـمادات المؤسسـة الدوليـة للتنميـة بـشروط عاديـة أو بـشروط مختلطـة أو شروط صعبـة. ولهـذه القـروض آجـال اسـتحقاق 38 و30 سـنة عـلى التـوالي». مأخـوذ مـن https://www.banquemondiale.org/fr/financement. أسـعار الفائـدة (إذا أدرجنـا عمولـة 0.75٪) تـتراوح بـين 2.75٪ و7.5٪.

السنة الخامسة والعشرين، ونسبة 6.8 % بين السنة السادسة والعشرين والسنة الثلاثين.

لا قرض واحد لمدرسة حتى عام 1962

يُقرض البنك العالمي الأموال لمشاريع محددة :طريق، بنية تحتية للميناء، سد، مشروع زراعي، إلخ.

وفي أول سبعة عشر عامًا من نشاطه، لم يمنح البنك قرضًا واحدًا لمدرسة أو وحدة صحية أو نظام صرف صحي أو تزويد بمياه الشرب!

وحتى عام1962 ، خُصِّصت جميع القروض، دون استثناء، للبنية التحتية للطاقة الكهربائية والاتصالات (الطرق والسكك الحديدية، الخ)، والسدود، والآلات الزراعية، وتعزيز محاصيل التصدير (الشاي والكاكاو والأرز وغيرها)، أو، هامشيا، تحديث الصناعات التحويلية.

استثمارات موجهة نحو التصدير

من السهل معرفة أين تكمن الأولويات: كانت الفكرة هي زيادة قدرة البلدان النامية على تصدير المواد الأولية والوقود والمنتجات الزراعية الاستوائية اللازمة للبلدان الصناعية.

ويُظهر تحليل المشاريع التي وافق عليها البنك العالمي أو رفضها بوضوح أنه، مع بعض الاستثناءات القليلة، كان غير مستعد لدعم المشاريع الصناعية المصممة لتلبية الطلب المحلي للبلدان النامية، لأن ذلك سيؤدي إلى انخفاض الواردات من البلدان الصناعية. إن الاستثناءات عن القاعدة متعلقة بعدد قليل من البلدان ذات الأهمية الاستراتيجية التي تمتلك قوة حقيقية للمساومة. كانت الهند أحد هذه البلدان.

عودة الأموال المُقرضة للجنوب إلى الشمال

قدم البنك العالمي قروضه بشرط أن تنفقها الدول النامية على سلع الدول الصناعية وخدماتها. هكذا، خلال السنوات السبعة عشر الأولى، عاد أكثر من90 ٪ من الأموال المقترضة سنوياً إلى البلدان الصناعية في شكل مشتريات.

الجدول 5: التوزيع الجغرافي لنفقات البنك العالمي والمبالغ التي أقرضها من 1946 الى 1955					
	1951-1946	52-1951	53-1952	54-1953	55-1954
الولايات المتحدة	٪ 73.1	٪ 65.3	٪ 63.5	٪ 58.7	٪ 47.1
أوروبا	٪ 11.3	٪ 25.3	٪ 30.1	٪ 38.1	٪ 48.8
كندا	٪ 6.6	٪ 8.8	٪ 4.3	٪ 2.4	٪ 2.9
المجموع الفرعي للدول الصناعية	٪ 91.0	٪ 99.4	٪ 97.9	٪ 99.2	٪ 98.8
أمريكا اللاتينية	٪ 8.3	٪ 0.5	٪ 1.1	٪ 0.4	٪ 0.1
الشرق الأوسط	٪ 0.4	٪ 0.0	٪ 0.0	٪ 0.0	٪ 0.0
أفريقيا	٪ 0.3	٪ 0.1	٪ 0.8	٪ 0.2	٪ 1.0
آسيا	٪ 0.0	٪ 0.0	٪ 0.2	٪ 0.2	٪ 0.1
	٪ 100	٪ 100	٪ 100	٪ 100	٪ 100
المصدر: البنك العالمي، التقارير السنوية، 1946-1962.					

الجدول 6: التوزيع الجغرافي لنفقات البنك العالمي والمبالغ التي أقرضها من 1946 الى 1955 (٪)								
	حتى عام 1955	1956	1957	1958	1959	1960	1961	1962
ألمانيا	4.1	14.1	18.6	17.2	16.3	16.9	13.5	10.9
بلجيكا	3.7	2.9	2.8	2.9	3.3	2.1	2.5	1.6
كندا	5.6	7.0	6.0	1.1	2.0	2.3	1.5	1.1
الولايات المتحدة	63.4	50.5	44.3	38.8	29.7	29.8	29.6	33.2
فرنسا	2.7	3.3	3.5	1.2	5.2	6.7	12.0	12.3
إيطاليا	0.9	1.7	3.0	5.8	6.3	7.7	6.6	8.3
اليابان	0.0	0.2	2.2	8.3	6.2	3.9	6.1	5.0
هولندا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	2.5
السويد	0.7	1.5	2.7	0.9	2.1	2.3	3.1	2.6
سويسري	2.1	2.3	1.9	1.3	2.7	4.3	4.5	3.6
بريطانيا	11.1	13.2	10.9	18.8	20.5	16.5	13.7	13.7
المجموع الفرعي للدول الصناعية	94.2	96.7	95.9	96.3	94.4	92.5	93.1	94.7

بلدان اخرى	5.8	3.3	4.1	3.7	5.6	7.5	6.9	5.3
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
المصدر: البنك العالمي، التقارير السنوية، 1946-1962.								

الرسم البياني 4: التوزيع الجغرافي لنفقات البنك العالمي والمبالغ التي أقرضها من 1946 الى 1962

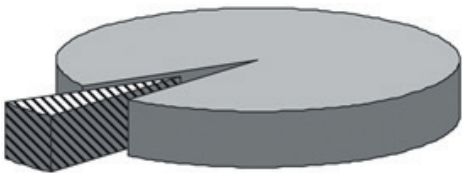

96 ٪ للبلدان الرأسمالية الصناعية و4 ٪ للبلدان الأخرى.

المصدر: البنك العالمي، التقارير السنوية، 1946-1962.

لقد تم توفير الأرقام السنوية من طرف البنك العالمي حتى عام1962 . ولم يعد هذا النوع من البيانات متاحًا للجمهور منذ السنة التالية وحتى يومنا هذا. والتفسير بسيط: حتى عام1962 ، كانت الدول الغنية ذات التأثير الأكبر بالبنك سعيدة كفاية بإظهار أن الأموال التي أقرضها البنك عادت إليها فورا. كانت فخورة بإثبات أن البنك تجارة مربحة للغاية بالنسبة لها. ولكن مع مرور الوقت، انضمت بلدان مستقلة أكثر فأكثر إلى البنك العالمي وأصبح محرجا أن يظهر في تقرير البنك السنوي، أن أنشطته أفادت أغنى البلدان.

قروض كريهة للقوى الاستعمارية...

بعد عشر سنوات من إنشائه، لم يكن بالبنك العالمي سوى عضوين من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: إثيوبيا وجنوب أفريقيا. منح البنك العالمي، منتهكا حق الشعوب في تقرير مصيرها، قروضاً لبلجيكا وفرنسا وبريطانيا كي تُموِّل مشاريع في مستعمراتها. إن حق الشعوب في تقرير المصير مبدأ معترف به في مختلف الصكوك الدولية (في ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945، في الإعلان المتعلق بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في 14 ديسمبر 1960، في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان لعام 1966، في الإعلان المتعلق بالعلاقات الودية الصادر في 24 أكتوبر 1979) وفي العديد من الصكوك الإقليمية.

والمستعمرات المعنية بقروض البنك العالمي بالسبة لبلجيكا هي رواندا وبوروندي والكونغو البلجيكية؛ وبالنسبة لبريطانيا؛ شرق أفريقيا (التي تضم كينيا وأوغندا وتنزانيا المستقبلية) وروديسيا (زيمبابوي وزامبيا) ونيجيريا التي يجب أن تضاف لها غيانا البريطانية في أمريكا الجنوبية؛ وبالنسبة لفرنسا؛ الجزائر والغابون وغرب أفريقيا الفرنسية (موريتانيا والسنغال والسودان الفرنسي-الآن مالي وغينيا وساحل العاج والنيجر وفولتا العليا-الآن بوركينا فاسو، وداهومي-الآن بنين).

وكما يعترف مؤرخو البنك العالمي فإن:

> «هذه القروض، التي ساعدت على التخفيف من نقص الدولار لدى القوى الاستعمارية الأوروبية، كانت موجهة إلى حد كبير إلى المصالح الاستعمارية، خاصة التعدين، إما من خلال الاستثمارات المباشرة أو المساعدة غير المباشرة، كما هو الحال في تنمية النقل والتعدين»[15].

مكنت هذه القروض القوى الاستعمارية من تعزيز الهيمنة على الشعوب المستَعمَرة. هكذا، تنتهك الدول حق الشعوب في تقرير مصيرها الذي يفرض عليها بالأحرى التزاما مزدوجا: الامتناع عن أي تعاون عسكري أو أي تعاون آخر لقمع حركة تحرر وطنية، وواجب تعزيز إنهاء الاستعمار وتقرير المصير عبر تقديم كل الدعم الدبلوماسي والمادي لتحقيق هذه الغاية. وبدلا من ذلك تساهم في تزويد المراكز الاستعمارية بالمعادن والمنتجات الزراعية والوقود. ففي حالة الكونغو البلجيكية، تم إنفاق ملايين الدولارات التي تم إقراضها للمستعمَرة بالكامل تقريباً على مشاريع قررتها السلطة الاستعمارية من خلال شراء منتجات تصدرها بلجيكا. لقد تلقى الكونغو البلجيكي ما مجموعه 120 مليون دولار في شكل قروض (على ثلاث مراحل)، تم إنفاق 105.4 مليون منها في بلجيكا[16].

... خلقت عبئا ثقيلا على الدول المستقلة الشابة

عندما حصلت المستعمَرات المذكورة أعلاه على الاستقلال، توصل المساهمون الرئيسيون إلى اتفاق لنقل الديون المتعاقد عليها من قبل القوة الاستعمارية

15 KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1, p. 687.

16 يمكن استخلاص حقيقة أن بلجيكا استفادت من القروض للكونغو البلجيكية من جدول منشور في التقرير الخامس عشر للبنك العالمي للعام IBRD (World Bank). 1959-1960. Annual Reportenth 1959-1960، Washington DC.، p. 12.

إلى هذه الدول الجديدة.

يمكن رؤية مثال صارخ في حالة موريتانيا. في 17 مارس1960، قدمت فرنسا ضمانة لقرض قدره 66 مليون دولار تعاقدت عليه الشركة مجهولة الاسم لمناجم حديد موريتانيا. كانت موريتانيا تعيش أشهرها الأخيرة كمستعمَرة، إذ تم إعلان الاستقلال في 28نوفمبر من نفس العام. وكان من المقرر تسديد هذا القرض بين عامي 1966 و1975. ووفقا للتقرير السنوي للبنك العالمي بعد ست سنوات، كان لدى موريتانيا المستقلة ديون للبنك قدرها 66 مليون دولار .[17]وكانت الديون التي تكبَّدتها بناء على طلب من فرنسا عندما كانت موريتانيا مستعمَرة قد انتقلت إليها بعد بضع سنوات. لقد عمم البنك العالمي هذا الإجراء القاضي بنقل الديون التي تعاقدت عليها الدولة المستعمِرة إلى الدولة المستقلة الجديدة.

في معاهدة فرساي (1919) إلغاء ديون المستعمرات الأفريقية وبولندا

والحال أنه حدثت بالفعل حالة مماثلة في الماضي وقررت بشأنها معاهدة فرساي. لقد تقرر، عندما أعيد تشكيل بولندا كدولة مستقلة بعد الحرب العالمية الأولى، أن الديون التي تعاقدت عليها ألمانيا لاستعمار بولندا لن تُنقل إلى الدولة المستقلة الجديدة. وهكذا نصت معاهدة فرساي المؤرخة في 18 يونيو 1919 على ما يلي:

> «يُستثنى من الديون المستحقة على بولندا جزء الديون المرتبط، في رأي لجنة التعويضات، حسب المادة المعنية، بالتدابير التي اتخذتها الحكومتان الألمانية والبروسية للاستعمار الألماني لبولندا»[18].

وذكرت المعاهدة أن الدائنين الذين أقرضوا أموالاً لألمانيا لمشاريع في الأراضي البولندية لا يستطيعون المطالبة بها إلا من هذه القوة، وليس من بولندا.

في معاهدة فرساي، فقدت الإمبراطورية الألمانية الأراضي التي كانت قد استعمرتها في أفريقيا وألغيت ديون هذه المستعمرات. كان الجانب الألماني غير سعيد وحاول إقناع القوى المنتصرة بالتخلي عن إلغاء هذه الديون لأن ذلك يعني ضمنا أن

17 IBRD (World Bank), Fifteen Annual Report 1959-1960. Washington DC, p.52, IBRD (World Bank), Twentiest Annual Report, 1965-1966, Washington DC, p 79.

18 نقلا عن، ألكسندر ناحوم ساك .1927. آثار تحولات الدول على ديونها العامة والالتزامات المالية الأخرى, Recueil Sirey, Paris, p. 159.

ألمانيا سوف تضطر إلى سدادها. كان رد الحلفاء:

«لا ينبغي أن يطلب من المستعمرات دفع أي جزء من الديون الألمانية، وينبغي إعفاؤها من أي التزام بتعويض ألمانيا عن التكاليف التي تكبدتها الإدارة الإمبراطورية للمحمية. وفي الواقع، سيكون من الظلم تحميل السكان الأصليين عبء دفع النفقات المتكبدة بوضوح لمصلحة ألمانيا، ولن يكون أقل من ذلك ظلما تحميل هذه المسؤولية على عاتق القوى الحامية التي لن تجني أي فائدة من هذه الوصاية، باعتبارها معينة من قبل عصبة الأمم»[19].

يقول ألكساندر ناحوم ساك، وهو منظّر الديون الكريهة، في مدخله القانوني عام1927 :

«عندما تتعاقد الحكومة على ديون بغرض إخضاع سكان جزء من أراضيها أو استعمارها من قبل مواطني الجنسية المهيمنة، الخ، فإن هذه الديون كريهة بالنسبة للسكان الأصليين لهذا الجزء من أراضي الدولة المدينة»[20].

إن هذا المبدأ ينطبق تماما على القروض التي قدمها البنك إلى بلجيكا وفرنسا وبريطانيا لتطوير مستعمراتها. وبالتالي، يتصرف البنك العالمي بانتهاك للقانون الدولي من خلال جعل الدول المستقلة الجديدة مسؤولة عن الديون المتكبدة لغرض استعمارها. ارتكب البنك، بالتواطؤ مع مساهميه الاستعماريين الرئيسيين وبمباركة الولايات المتحدة، عملاً لا ينبغي أن يمر دون عقاب. هذه الديون باطلة ولاغية ويجب على البنك أن يحاسب عنها أمام القانون. يجب على الدول التي وقعت ضحية لهذا الانتهاك أن تطالب بتعويضات وأن تستخدم المبالغ المعنية لسداد الدين الاجتماعي المستحق لشعوبها[21].

19 Treaty Series, n° 4, 1919, p. 26. Cité par Sack, Les effets des transformations des États…, op. cit.,p. 162

20 15. Ibid., p. 158.

21 يجب مطالبة القوى الاستعمارية السابقة بجبر الضرر عن طريق محكمة العدل الدولية في لاهاي. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أنه طالما استمرت وكالات الأمم المتحدة ، التي يكون البنك العالمي إحداها، في الاستفادة من الحصانة وطالما لم يتم تعديل النظام الأساسي للبنك، فلن تتمكن الدول الأعضاء في البنك من رفع دعوى ضده. من ناحية أخرى ، يمكن للجمعيات المدنية التي تمثل الضحايا رفع دعوى ضد البنك، إما في بلدانها أو في بلد يوجد فيه تمثيل للبنك أو حيث أصدر قروضًا. سيتم تطوير هذه النقطة لاحقًا في الكتاب.

تصرف البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، من خمسينات إلى ستينات القرن العشرين، باعتبارهما مأمورين لدائني القطاع الحاص القدامى.

كما حللت ذلك بالتفصيل في كتاب نظام الديون. تاريخ الديون السيادية والتبرؤ منها المنشور عام 2017، علقت، خلال القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الثانية، سلسلة من حكومات المستعمرات الإسبانية السابقة في أمريكا اللاتينية السداد أو تبرأت من الديون باعتبارها كريهة وغير قانونية و/أو غير شرعية. كان ذلك حال المكسيك عام 1861، وعام 1867، وعام 1883، وحال غواتيمالا عام 1829، وبيرو عام 1886، وكوستاريكا عام 1922، وكوبا عام 1922، والبرازيل عام 1932. كما رفضت الولايات المتحدة الديون المعتبرة كريهة وغير شرعية في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وفي ستيناته وسبعينياته. وتبرأت روسيا السوفيتية في عام 1918 من ديون النظام القيصري. بالإضافة إلى إلغاء ديون تعاقدت عليها ألمانيا لاستعمار الأراضي البولندية والأفريقية عام 1919 المعروضة أعلاه، يجب أن نضيف إلغاء الحكومة البلشفية في 1920-1921 ديون دول البلطيق الثلاث التي كانت جزءا من الإمبراطورية القيصرية وكذلك ديون بولندا وبلاد فارس وتركيا. وقد أدت هذه الإلغاءات المختلفة، والإيقاف وعمليات التبرؤ إلى نزاعات عديدة وعمليات تحكيم وأفعال انفرادية. ثم ظهر المبدأ القانوني للديون الكريهة، المذكور أعلاه. ومن الواضح أن البنك العالمي وصندوق النقد الدولي قد عملا على استعادة سلطة الدائنين وحاولا إقناع الدول بأن مبدأ الديون الكريهة صار من ماض قد ولى.

وتجدر الإشارة إلى أننا نعني بإلغاء الديون تخلي الدائن عن مطالبته بسداد دين. أما التعليق أو الوقف الاختياري فيعني الوقف المؤقت لسداد الديون. وأما التبرؤ فهو قرار المدين الانفرادي القاضي بعدم سداد أصل الديون وفوائدها.

وهكذا، وكما كتبت جوليا جورونا في أعمدة صحيفة لوموند دبلوماتيك الشهرية، خلال أول طلب للحصول على ائتمانيات موجهة إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي من قبل بلد عضو، وضعت هاتان المؤسستان شرطين مسبقين: سداد الديون الدولية المتعاقد عليها سابقا والتعويض «الكافي» عن الممتلكات الأجنبية المؤممة[22]. ووفقا لمايسون وأشر، مؤرخي البنك، فإن الطلب على سداد الديون القديمة قد انتعش بين بعض حكومات أميركا اللاتينية ودائنيها الغربيين، وهي نزاعات تعود إلى عقود أو يعود تاريخها إلى القرن التاسع عشر[23]. وتشير جوليا جورونا استنادا إلى عملها إلى أن:

22 Julia Juruna, « Le Fonds monétaire et les banques privées. Le « gendarme » du grand capital », Le Monde diplomatique, octobre 1977, p. 1, 20 et 21.

23 Edward S. Mason et Robert E. Asher. 1973. The World Bank since Bretton Woods, The Brookings Institution, Wash-

«أبرز قضية كانت بلا شك قضية غواتيمالا، حيث أعاد البنك العالمي إحياء مسألة دفع السندات الصادرة في عام 9281: لم يحصل هذا البلد على ائتمانيات البنك إلا بعد أن حكمت المحاكم الغواتيمالية لصالح حاملي هذه السندات التي يعود تاريخها إلى أكثر من قرن».

بعثات البنك العالمي

اعتاد البنك العالمي إرسال متخصصين في بعثات إلى بعض البلدان الأعضاء. في السنوات العشرين الأولى، تم إرسال هؤلاء الأخصائيين في معظم الحالات من الولايات المتحدة.

في البداية، كانت دولة «الاختبار» الأكثر زيارة بلا منازع هي كولومبيا. إنها دولة رئيسية من وجهة نظر المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة. كانت إحدى أولويات واشنطن منع دخول كولومبيا المعسكر السوفييتي أو الثورة الاجتماعية.

أرسل البنك العالمي، منذ عام1949 ، بعثة مجهزة بعناية إلى كولومبيا، تتكون من خبراء البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية. وتتمثل مهمتها في دراسة الحاجات وتحديد استراتيجية شاملة لتنمية البلد. تتعلق المشاريع الملموسة التي دعمها البنك بشراء 70 جرافة و 600جرار ومعدات ثلاث محطات كهرومائية من الولايات المتحدة !وفي عام1950 ، عُلم أن الحكومة الكولومبية تدرس التقرير الذي قدمته لجنة البنك العالمي بهدف صياغة برنامج إنمائي على هذا الأساس. وفي العام التالي -1951- انتهت لجنة خبراء كولومبيين مستقلين من وضع مثل هذا البرنامج التنموي، والذي نفذته الحكومة بعد ذلك: إصلاحات ميزانية ومصرفية، وتقليص قيود الاستيراد وتخفيفها؛ وتخفيف التحكم بالصرف، وتبني موقف ليبرالي وتشجيعي تجاه الرساميل الأجنبية.

كما قام الاستشاريون المُعَيَّنون من قبل البنك والحكومة الكولومبية بوضع المقترحات المتعلقة بالسكك الحديدية والطيران المدني والاستثمار الصناعي وإصدار سندات الديون العمومية. وقد قام المجلس الوطني الكولومبي للتخطيط الاقتصادي بتوظيف مستشار اقتصادي رشحه البنك العالمي. ذكر في التقرير السنوي لعام 1953 إنشاء هيئة للتخطيط. وهذا ما قاله أحد كبار الشخصيات في صندوق النقد الدولي، جاك

ington, D.C.

بـولاك[24]، عـن مشـاركته فـي بعثـة إلـى كولومبيـا:

«إن التعليمـات الشـفوية التـي تلقيتهـا بصفتـي رئيـس بعثـة صنـدوق النقـد الدولـي إلـى كولومبيـا فـي عـام 1955، والتـي صيغـت فـي اجتمـاع بيـن نائـب رئيـس البنـك ونائـب المديـر العـام للصنـدوق، (...) تقـول بصراحـة، باللغـة القويـة لتلـك الفتـرة: «قومـوا أنتـم بلـي ذراعهـم اليمنـى وسـنقوم نحـن بلـي ذراعهـم اليسـرى».[25]

كمـا نـرى، بشـكل عـام، خدمـت هـذه البعثـات بشـكل أساسـي لزيـادة قـدرة البنـك (والمؤسسـات الأخـرى، ولا سـيما صنـدوق النقـد الدولـي) للتأثيـر علـى القـرارات التـي تتخذهـا سـلطات بلـد معيـن بطريقـة تفيـد القـوى العظمـى المسـاهمة وشـركاتها.

تطـور سياسـة البنـك العالمـي ردا علـى تهديـد العـدوى الثوريـة والحـرب البـاردة.

فـي عـام1950، طـردت الولايـات المتحـدة وحلفاؤهـا فـي البنـك العالمـي الصيـن فعليًـا عندمـا أصبحـت دولـة شـيوعية سـنة1949، وأعطـت مقعدهـا لحكومـة الجنـرال تشـيانغ كاي تشـيك المناهضـة للشـيوعية، التـي أقامـت مقـرًا لهـا فـي جزيـرة تايـوان[26]. لقـد تـم اسـتخدام اسـتراتيجيات مختلفـة لمنـع انتشـار العـدوى إلـى بقيـة آسـيا، وكانـت بعـض البلـدان موضـع تركيـز التدخـل المنظـم مـن قبـل البنـك العالمـي. هـذا هـو حـال الهنـد [27]وباكسـتان وتايلانـد والفلبيـن واندونيسـيا. وحتـى عـام1961، لـم يكـن البنـك مخـولاً بالتعامـل مـع كوريـا الجنوبيـة، التـي كانـت المجـال الحصـري للولايـات المتحـدة (أنظـر الفصـل الحـادي عشـرة).

24 شـارك جـاك بـولاك في مؤتمـر بريتـون وودز عـام 1944 ، وكان مديـرًا لقسـم الأبحـاث في صنـدوق النقـد الـدولي مـن 1958 إلى 1980. ثـم عمـل في إدارة صنـدوق النقـد الـدولي كمديـر تنفيـذي لهولنـدا (1986-1981).

٢٥ Kapur, Lewis, Webb, The World Bank, op. cit., vol. ٢, p. ٣٧٧.

26 سيسـتمر هـذا حتـى عـام1980 ، عندمـا عـادت الصـين إلى البنـك العالمـي وصنـدوق النقـد الـدولي .وبالنسـبة للأمـم المتحـدة، سيسـتمر هـذا الوضـع حتـى عـام.1971

27 Voir MILLET Damien, TOUSSAINT Eric, « Inde, 60 ans après les luttes pour l'indépendance, à quand une nouvelle libération ? », in Les Tsunamis de la dette, 2005, chapitre 4.

أما بولندا وتشيكوسلوفاكيا، التي كانتا جزء من الكتلة السوفيتية، فغادرتا البنك مبكرا .[28]وعند طردها من المعسكر السوفييتي، حصلت يوغسلافيا على دعم مالي من البنك العالمي.

لقد هز إعصار ثوري هائل الأمريكيتين عام1959: انتصرت الثورة الكوبية رغم أنف العم سام[29]. كانت واشنطن مُجبَرة على منح تنازلات لحكومات وشعوب أمريكا اللاتينية محاولة منع انتشار الثورة كالنار في الهشيم إلى بلدان أخرى.

وقد ذكر مؤرخ البنك، ريتشارد ويب، الرئيس السابق للبنك المركزي في بيرو، آثار هذه الظاهرة:

> «بين عامي 1959 و1960، استفادت أمريكا اللاتينية بأسرها من الثورة الكوبية. ظهرت التأثيرات الأولى بالفعل مع قرارات تأسيس بنك التنمية للبلدان الأمريكية والاستسلام-بعد مقاومة طويلة-لمطالب أمريكا اللاتينية لتحقيق استقرار أسعار المواد الأولية، وتم توقيع اتفاق البن في سبتمبر 1959. وزاد زخم المعونة في أوائل عام1960، بعد المصادرات الكوبية الكثيفة، واتفاقها التجاري مع الاتحاد السوفياتي، ورحلة آيزنهاور إلى أمريكا الجنوبية. «لدى عودتي»، كتب آيزنهاور قائلاً «لقد قررت البدء... بتدابير تاريخية بهدف إحداث إصلاحات اجتماعية لصالح جميع شعوب أمريكا اللاتينية».[30]

وأضاف الرئيس آيزنهاور:

> «ما زال أمامنا باستمرار السؤال حول ما يمكن عمله بشأن الهياج الثوري في العالم. (...) يلزمنا سياسات جديدة من شأنها النفاذ لجذور المشكل، الغليان الثوري. (...) كان أحد الاقتراحات (...) زيادة رواتب المعلمين والبدء في تشييد مئات المدارس المهنية. (...) كان علينا

28 انسحبت بولندا من البنك العالمي في مارس 1950 وغادرته تشيكوسلوفاكيا في ديسمبر عام .1954 وكان البنك قد رفض منحهما أي قرض.

29 تبعد هافانا حوالي مائتي كيلومتر عن سواحل الولايات المتحدة، التي تسيطر بالفعل على كوبا منذ عام.1898

30 KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1, p. 163.

أن نتخلص من بعض الأفكار القديمة (...) لحفظ العالم الحر من النيران»[31].

وتابع ريتشارد ويب، مؤرخ البنك العالمي:

«في أبريل، أبلغ وزير الخارجية كريستيان أ. هيرتر اتحاد عموم أمريكا عن تغيير كبير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية، بما في ذلك قرارا بدعم الإصلاح الزراعي. قدم ديلون برنامج مساعدات جديد للكونغرس في غشت، دعا إلى تقديم مبلغ 600 مليون دولار لتمويل القروض الميسرة من بنك التنمية للبلدان الأمريكية، وشدد على النفقات الاجتماعية لمواجهة عدم المساواة في المداخيل والمؤسسات التي عفا عليها الزمن، وهما عائقان خطيران أمام التقدم. وجرى إقرار مشروع القانون بسرعة.

استمر إدراك أزمة المنطقة عام1961، وصعد كينيدي من الرد: «إلى جانب برلين، تعد المنطقة الأكثر أهمية (...) والضربة القادمة يمكن أن تأتي من أي مكان منها (...) لا أدري إن كان الكونجرس سيدعمني. لكن حان الوقت، إذ الجميع قلقون من أن يمُدَّ كاسترو الثورة لنصف الكرة الأرضية[32]. وفي مارس 1961، طالب كينيدي باتخاذ إجراءات لتجنب الفوضى في بوليفيا. وقررت حكومته تجاهل المقترحات التي قدمها كل من صندوق النقد الدولي ووزارة الخارجية بأن بوليفيا بحاجة إلى حزمة إجراءات تقشفية مضادة للتضخم، وبدلاً من ذلك أن تقدم لها مساعدة اقتصادية فورية. (...) كانت الأمور قاتمة بما فيه الكفاية ولا تحتمل مطالبة من ليس لديهم ما يعطونه بمزيد تضحيات «[33]. وبعد أسبوع أعلن كينيدي التحالف من أجل التقدم مع أمريكا اللاتينية،

31 Dwight Eisenhower, The White House Years 1956-61: Waging Peace, New York, Doubleday, 1965, p. 530-537.

32 John F. Kennedy, cité dans Richard Goodwin, Remembering America, New York, Little, Brown, 1988, p. 147.

33 المرجع نفسه ، ص. 153. في خطابه ، يعرض كينيدي مقاربات شبيهة لخطة مارشال.

وهـو برنامـج مدتـه عشـر سـنوات للتعـاون والتنميـة، يشـدد على الإصـلاح الاجتماعـي، مـع مسـاعدات واسـعة النطـاق للبلـدان التـي «تقـوم بدورهـا»[34].

لـم يمنـع إعـلان الإصلاحـات الكبيـرة البنـك والولايـات المتحـدة مـن دعـم الأنظمـة الفاسـدة والديكتاتوريـة مثـل نظـام أنستاسـيو سـوموزا فـي نيكاراغـوا. كمـا هـو موضـح فـي المثـال التالـي؛ ففـي 12 أبريـل 1991قبـل خمسـة أيـام فقـط مـن قيـام الولايـات المتحـدة بشـن حملـة عسـكرية ضـد كوبـا مـن أراضـي نيكاراغـوا[35]، قـرر مديـرو البنـك منـح قـرض لنيكاراغـوا علـى الرغـم مـن إدراكهـم التـام بـأن الأمـوال ستُسـتخدم لتعزيـز القـوة الاقتصاديـة للدكتاتـور. كان هـذا ثمـن دعمـه العـدوان علـى كوبـا. فيمـا يلـي مقتطفـات مـن المحاضـر الرسـمية للمناقشـة بيـن مديـري البنـك فـي 12 أبريـل1961[36] :

- السـيد (آرون) بْـرُوشْ. قيـل لـي إن عائلـة سـوموزا تسـيطر علـى كل شـيء وسـيكون مـن الصعـب العثـور علـى أي شـيء فـي نيكاراغـوا لا يثيـر هـذه المشـكلة.

- السـيد (روبـرت) كافانـو. أشـعر بالقلـق مـن أننـا سـنبدو وكأننـا نعـزز ترتيبـات يتـم بموجبهـا حـث النـاس علـى بيـع الأراضـي التـي يريدهـا الرئيـس...

- السـيد (سـيمون) كارجيـل. إذا كان المشـروع نفسـه مُرْضيـا، فأنـا لا أعتقـد أن مصلحـة الرئيـس تطـرح مشـكلة تدفعنـا لتـرك كل شـيء...

- السـيد روسانسـكي. أوافـق علـى أنـه فـات الأوان للتراجـع.

- السـيد الدرويلـد. إن مشـكلة ملكيـة الأرض وعائلـة سـوموزا مشـكلة مؤسـفة ولكنهـا مشـكلة كنـا ندركهـا منـذ

34 DEVESH KAPUR, JOHN P. LEWIS, RICHARD WEBB. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1, p .163-164

35 تـم الإنـزال في 17 أبريـل 1961. وشـمل هبـوط أكـثر مـن 1500 مرتزقـة مناهضـين لكاسـترو في خليـج الخنازيـر بكوبـا. لقـد كانـت هـذه الحملـة إخفاقـا مدويـا.

36 Ce texte est tiré de DEVESH KAPUR, JOHN P. LEWIS, RICHARD WEBB. 1997. The World Bank, Its First Half .Century, Volume 1, p. 165

البداية وأعتقد أن الوقت قد فات لإثارة هذا النقاش الآن.

بعد بضعة أشهر، في يونيو1961، كان نفس مديري البنك يناقشون مسألة قرض إلى الإكوادور. إن محتويات هذه المناقشة هي تذكير بليغ بالرهانات السياسية الشاملة وراء عمل البنك:[37]

- «السيد كناب. يبدو أن الاكوادور هي البلد «الوفي» المستقبلي. (...) ما المشكلة السياسية التي يطرحها الهنود غير المرئيون الذين يمثلون نصف أو ثلثي السكان، والذين ما زالوا تماماً خارج الوضع السياسي والاقتصادي؟

- السيد (جون) دي وايلد. الاكوادور لديها سجل جيد. (...) أليس هذا هو الوقت المناسب للوكالات (...) مثل البنك للتدخل (...) من أجل (...) منع تدهور الوضع السياسي؟

- السيد كناب. (...) هذا هو نوع المهمة المنحطة التي يجب على الولايات المتحدة القيام بها.

- السيد بروكس. أين تقع إكوادور على مؤشر الظلم الاجتماعي الذي كان السيد كينيدي يشير إليه؟

- السيد (أورفيس) شميدت. إذا كان هناك تفاوتات كبيرة في توزيع الثروة بالإكوادور فإنها أقل مما في بلدان أمريكية لاتينية أخرى. (...) الهنود في الجبال لا يزالون هادئين رغم أن الحكومة لم تفعل الكثير لصالحهم.

- السيد ديموث. عند النظر إلى البلدان الإقطاعية في أمريكا اللاتينية (...) لنكن واقعيين، يجب أن نفترض أن الثورات ستحدث وأن الأمل الوحيد هو أن (الحكومات

37 Ce texte est tiré de KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1, p. 166.

الجديدة) ستفي بالتزامات الحكومات السابقة.

- السيد الدرويلد. الاستعمار هو بالتأكيد سيئ في الاكوادور (...) حتى (...) أسوأ مما في الشرق الأقصى. شيء عنيف سوف يحدث. (...) أعتقد أن مشاريعنا يجب أن تعمل على تخفيف الضغوط الداخلية. (...) أوافق على أنه يمكننا منح المزيد من أموال المؤسسة الدولية للتنمية لدرء هذه المخاطر السياسية.

- السيد كناب. (...) لكن المخاطر السياسية تؤدي إلى التخلف عن السداد.

هل من وضوح أكثر من ذلك...

الفصل الثالث

بداية صعبة بين الأمم المتحدة والبنك العالمي

إن البنك العالمي وصندوق النقد الدولي مؤسستان متخصصتان تابعتان للأمم المتحدة، مبدئيا مثل منظمة العمل الدولية أو منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. وعلى هذا النحو، من المفترض أن تتعاونا بشكل وثيق مع هيئات الأمم المتحدة والمؤسسات المتخصصة الأخرى لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

منذ البداية، حاول البنك العالمي وصندوق النقد الدولي التخلص إلى حد كبير من الالتزامات التي تربط المؤسسات الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة. في حالة البنك العالمي، وفي حين كان ينبغي أن يقود بعثته في مجال المساعدات الإنمائية السعي إلى تحقيق تقارب مع الأمم المتحدة، فقد تمكن مديروه باستمرار من وضع البنك خارج نطاق سلطة الأمم المتحدة. كان للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي دور فعال في تصعيد الحرب الباردة، ولاحقا، على ردود فعل زعماء البلدان الصناعية الكبرى بوجه الصعود المتنامي للبلدان النامية الداعية لنظام اقتصادي عالمي جديد.

لقد اقترحت البلدان النامية، بغياب خطة مارشال تعزز نموها، إنشاء هيئة جديدة للأمم المتحدة، على أساس نظام «دولة واحدة، صوت واحد» بهدف تسهيل تقديم القروض لصناعاتها: صندوق الأمم المتحدة الخاص للتنمية الاقتصادية. وقد عارضت البلدان الصناعية بشدة هذه الخطوة، وفرضت مقترحًا مضادًا، أقبرت المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك العالمي صندوق الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية.

عودة لبدايات العلاقة مع الأمم المتحدة

في مارس1946 ، بمناسبة الاجتماع الأول لحكام البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، قام رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة[1] بتسليم رسالة إلى إدارة البنك العالمي تطالبه بإقامة جسور تواصل مع منظمته. قام البنك بتأجيل مناقشة هذا الموضوع حتى اجتماع المديرين التنفيذيين الذي سيعقد في مايو1946 . وفي الحقيقة، لم يكن البنك متسرعا وتم الانتظار حتى نوفمبر 1947 للتوصل إلى اتفاق بين الطرفين. وفقًا لمايسون وآشر، مؤرخا البنك، لم تكن المفاوضات ودية بتاتا في غضون ذلك[2]. بقيت الرسالة الأولى من المجلس الاقتصادي والاجتماعي دون جواب، وأُرسِلت رسالة ثانية، أجاب عنها المديرون التنفيذيون للبنك أن، من وجهة نظرهم، عقد اجتماع حول هذا الموضوع سابق لأوانه. وفي غضون ذلك، وقعت الأمم المتحدة بالفعل اتفاقات تعاون مع منظمة العمل الدولية واليونسكو ومنظمة الأغذية والزراعة.

وفي يوليوز1946، جرت محاولة ثالثة عندما اقترح الأمين العام للأمم المتحدة أن يبدأ البنك العالمي وصندوق النقد الدولي المفاوضات في سبتمبر1946 . وبعد ذلك التقى مديرو صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وقرروا أن مثل هذا الاجتماع لم يحن وقته بعد. هذا ما قاله مايسون وآشر عن هذه التكتيكات المتلكئة:

> «كان البنك شديد الخوف من أن كونه وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة سيُخضعه لسيطرة أو تأثير سياسي غير مرغوب فيه ويضر بالتصنيف الائتماني للبنك في وول ستريت...»[3].

وأخيراً، اعتمد البنك مشروع نص لتقديمه على طاولة النقاش مع الأمم المتحدة؛ كان هذا النص إعلان استقلال أكثر منه إعلان تعاون. ثم جاء يوم المناقشات بمقر الأمم المتحدة، ووافق خلالها رئيس البنك، جون جي ماكلاوي، على ممارسة شيء من الاعتدال.

قبلت اللجنة التفاوضية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الاتفاقية الناتجة، ولكن الاتفاقية أثارت ضجة داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذاته وفي

1 يقدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة توصيات لتنسيق برامج وأنشطة وكالات الأمم المتحدة المتخصصة) المادة 58 من ميثاق الأمم المتحدة .(ولهذا الغرض، فإن المجلس يتمتع بصلاحيات بموجب الفصل العاشر من الميثاق .تنص المادة 62 من الفصل الأول على ما يلي» :يجوز للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يشرع في إجراء دراسات أو تقارير بشأن القضايا الدولية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتعليمية والصحية والمجالات الأخرى ذات الصلة ويمكن أن يقدم توصيات بشأن جميع هذه الأمور إلى الجمعية العامة، وأعضاء المنظمة والوكالات المتخصصة المعنية.»

2 MASON Edward S. et ASHER, Robert E. 1973. The World Bank since Bretton Woods, The Brookings Institution, Washington, D.C., p.55.

3 المرجع السابق، ص.56.

الجمعية العامة. فخلال دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام1947 ، وصف مندوب الاتحاد السوفيتي مشروع الاتفاقية بأنه انتهاك صارخ لأربع مواد على الأقل من ميثاق الأمم المتحدة. وكان الأمر الأكثر إحراجا لمديري البنك، وخلفه للولايات المتحدة، هو الهجوم الذي قاده مندوب النرويج (البلد الأم للأمين العام للأمم المتحدة آنذاك، تريغفي لايTrygve Lie). لقد أعلن أن النرويج لا يمكن أن تتسامح مع مثل هذه الامتيازات الممنوحة للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي، لأنها ستقوض سلطة الأمم المتحدة. وقد رد مندوب الولايات المتحدة بأنه لن يؤدي أي شيء إلى تقويض سلطة الأمم المتحدة أكثر من عدم التوصل إلى اتفاق مع البنك العالمي وصندوق النقد الدولي. وأخيراً، اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي (13مع 3 ضد وامتناع2) مشروع النص الذي تم التصديق عليه في سبتمبر 1947 من قبل مجلس إدارة البنك (امتنع الحاكم الذي يمثل يوغوسلافيا عن التصويت). ووافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على الاتفاقية في نوفمبر1947 [4].

صادقت هذه الاتفاقية على وضع البنك كوكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، ولكن، بناء على طلب البنك، سمحت له بالعمل ك «منظمة دولية مستقلة». وعلى نفس المنوال، أَذِنت له باستخدام حكمه الخاص بشأن المعلومات المفيد نقلها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما يشكل خرقا للفقرة 3 من المادة 17 والمادة 64 من ميثاق الأمم المتحدة (تمنح المادة 64 المجلس الاقتصادي والاجتماعي الحق للحصول على تقارير منتظمة من الوكالات المتخصصة). وهو خرق أيضا للمادة70، التي تسمح بالتمثيل المتبادل عند كل مداولة. والحال أن، البنك العالمي وصندوق النقد الدولي احتفظا بحق عدم دعوة ممثلي الأمم المتحدة سوى لحضور اجتماع مجلس الإدارة. وعند استعراض هذه الأحداث، يعلن مؤرخو البنك العالمي أن هذه الاتفاقية تعتبر غير مرضية من قبل الأمانة العامة للأمم المتحدة، ولكنها مضطرة لقبولها. ويواصلون القول إن «رئيس البنك، ماكلاوي، لا يمكن تصنيفه ضمن محبي الأمم المتحدة، وكان غارنر (نائب رئيس البنك) يعتبر معاديًا للأمم المتحدة».[5]

إنشاء مؤسسة التمويل الدولية والمؤسسة الدولية للتنمية[6]

انتقدت حكومات البلدان النامية البنك العالمي منذ بداية أنشطته، بدءاً من أمريكا اللاتينية وتلتها الهند لاحقا، مؤكدة أن بلدانها لا تتمتع بأي تسهيلات معونة

4 Accord de coopération entre la BIRD et l'ONU, 15 novembre 1947, RTNU, vol.16, p. 346.

5 نفس المرجع، ص.59.

6 تمت كتابة هذا الجزء بالاستناد إلى/VAN DE LAAR, Aart. 1980. The World Bank and the Poor, Martinus Nijhoff Publishing, Boston/The Hague/ London, 1980, p. 56-59 ; MASON Edward S. et ASHER, Robert E. 1973. The World Bank since Bretton Woods, The Brookings Institution, Washington, D.C., pp. 380-419; GWIN, Catherine. «U.S. relations with the World Bank, 1945-1992«, in KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 2, pp.205-209; RICH, Bruce. 1994. Mortgaging the Earth, Earthscan, London, p.77.

مماثلة لخطة مارشال، المقتصرة على أوروبا. وبالفعل، فقد تم منح قروض البنك العالمي بأسعار فائدة السوق، في حين تم تقديم معونة خطة مارشال أساسا في شكل منح. كانت حصة صغيرة من مساعدات خطة مارشال قروضا بدون فوائد أو قروضا بأسعار فائدة أقل من أسعار السوق. (انظر الفصل4).

ومنذ عام1949، اقترح اقتصادي هندي إنشاء منظمة دولية جديدة في إطار الأمم المتحدة. واقترح أن يطلق عليها اسم «إدارة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية». وبعد بضع سنوات، أخذت الفكرة نفسها تتشكل داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتم إنشاء صندوق الأمم المتحدة الخاص للتنمية الاقتصادية. ومن 1950 إلى1960، شنت دول عالمثالثية عديدة، وكذلك الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا، حملة منظمة داخل الأمم المتحدة لتفعيل هذا الصندوق وتعزيزه. لم تشأ حكومة الولايات المتحدة وحكومات القوى الصناعية الكبرى الأخرى، سماع أي حديث عن إنشاء صندوق خاص تسيطر عليه الأمم المتحدة ومنفصل عن البنك العالمي.

ومن بين الأسباب وراء مطالبة البلدان النامية بوكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة لتمويل تنميتها مسألة حقوق التصويت. لقد أرادت وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة لضمان تطبيق قاعدة «دولة واحدة، صوت واحد»، في مقابل قاعدة التعداد المطبقة داخل البنك العالمي. وكان نفس السبب-لكن بالاتجاه المعاكس-وراء معارضة الولايات المتحدة وغيرها من القوى الكبرى الشرسة للاقتراح: خافت الدول الغنية القليلة العدد أن تصبح أقلية.

وكما روى مؤرخو البنك، ماسون وآشر، وبعد ذلك كاترين غوين، في عام1954 ، قدمت الولايات المتحدة أول اقتراح مضاد، ذاك الذي وضعه البنك موضع التنفيذ عام1956، بإنشاء مؤسسة التمويل الدولية، ودورها منح قروض لشركات القطاع الخاص في البلدان النامية[7]. فشلت هذه المبادرة الجديدة في تهدئة عدم الرضا، واكتسبت حملة البلدان النامية لصالح صندوق التنمية التابع للأمم المتحدة زخما إضافيا: ففي عام1958، أُذن لصندوق الأمم المتحدة الخاص هذا بتمويل أنشطة ما قبل الاستثمار في البلدان النامية.

لسوء الحظ، أصبح معسكر العالم الثالث مقسّماً بسرعة. غيرت الهند، التي كانت تدعم الصندوق في البداية، الولاءات وأعلنت تأييدها للاقتراح المضاد الثاني للولايات المتحدة. وتضمن هذا الاقتراح إنشاء مؤسسة دولية للتنمية، مرتبطة بالبنك

7 MASON Edward S. et ASHER, Robert E. 1973. p.384-385; GWIN, Catherine. in KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. p.206; VAN DE LAAR, Aart. 1980. p.57

العالمي، كبديل للصندوق[8] التابع للأمم المتحدة. كان اللوبي الهندي المؤيد لواشنطن على قناعة بأن الهند سوف تستفيد من المؤسسة الدولية للتنمية حيث إن القوى الكبرى التي تسود مؤسسات بريتون وودز ستدرك ضرورة منح الهند معاملة خاصة في ضوء موقعها الاستراتيجي. وكانت الهند على حق: منذ السنة الأولى من نشاط المؤسسة الدولية للتنمية، حصلت على50 ٪ من قروضها.

كان لدى الحكومة الأمريكية، من خلال اقتراح إنشاء المؤسسة الدولية للتنمية، هدف مزدوج: من ناحية، منع الأمم المتحدة من الاستمرار في تعزيز الصندوق التابع لها وبالتالي تلبية احتياجات الدول النامية؛ ومن ناحية أخرى، إيجاد طريقة لاستخدام احتياطيات عملات البلدان النامية التي راكمتها الخزانة الأمريكية منذ عام 1954 من خلال بيع فوائضها الزراعية بموجب قانون رقم480 [9]. يتفق العديد من المؤلفين على أن السناتور مايك مونروني من أوكلاهوما هو الذي طرح الفكرة لأول مرة: طرح قرارًا أمام مجلس الشيوخ لإنشاء مؤسسة دولية للتنمية بالتعاون مع البنك العالمي، واقتراحًا بضرورة دفع احتياطيات العملات غير القابلة للتحويل إلى هذه الوكالة كي تمنح قروضا بفائدة طويلة الأجل منخفضة الفائدة يتم تسديدها بالعملة المحلية. يعني ذلك أساسا أن يتم تقديم قروض للدول الفقيرة حتى يتسنى لها شراء الفوائض الزراعية الأمريكية الشمالية[10]. وأعلن يوجين بلاك، رئيس البنك العالمي، في وقت لاحق: «إن المؤسسة الدولية للتنمية كانت في الواقع فكرة لتعويض الرغبة في صندوق الأمم المتحدة الخاص للتنمية الاقتصادية »[11]. ومن الجدير بالذكر هنا الاقتباس عن ميسون وآشر:

> «إن المؤسسة الدولية للتنمية، كمؤسسة دولية تابعة للبنك العالمي، قصة خيالية. أطلق عليها اسم «جمعية» وتتوفر على قانون داخلي، وموظفين، ووفرة من الأعضاء الحكوميين، وجميع زخارف الوكالات الدولية الأخرى، إلا أنها حاليا مجرد صندوق يديره البنك الدولي»[12].

لقد مولت الولايات المتحدة المؤسسة في البداية بنسبة42 ٪ ما يضمن هيمنتها داخلها.

8 KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1, p. 1127

9 Aart Van de Laar. 1980. p.57; Catherine Gwin, in DEVESH KAPUR, JOHN P. LEWIS, RICHARD WEBB. 1997. p. 206 ; Edward S. Mason et Robert E. Asher. 1973. p. 386-387.

10 KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1, p. 1128

11 Mason et Asher, «IDA was really an idea to offset the urge for Sunfed», The World Bank since Bretton Woods, op. cit., p. 386.

12 Ibid., p. 380-381..

وفي نفس الوقت الذي تأسست فيه المؤسسة الدولية للتنمية، تم إنشاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في باريس. يتعلق الأمر بهيئة «تنسق» مساعدات التنمية الثنائية للبلدان الأكثر تصنيعا. وقد تسبب هذا بإقبار نهائي لصندوق الأمم المتحدة التنموي، إذ فرضت الولايات المتحدة مؤسسات تضمن سيطرتها.

تمويل المؤسسة الدولية للتنمية

لا تقترض المؤسسة الدولية للتنمية من الأسواق المالية. تأتي الأموال التي تُقرضها من التبرعات المقدمة من قبل الدول الأعضاء بانتظام (ولا سيما الدول الصناعية الأكثر ثراءً، وكذلك الدول المنتجة للبترول (OPEC) منذ سبعينيات القرن العشرين)، ومن التسديدات التي تتلقاها.

تساوم البلدان المساهمة على الوصاية كل ثلاث أو أربع سنوات. إنها مناسبة مناقشات السوق، حيث يتم تحديد المبالغ المدفوعة. إنها بخاصة رهان النقاشات الكبرى بالكونغرس الأمريكي إذ هو من يقرر المبلغ الممنوح. يشكل ذلك موضوع مساومات بين الكونغرس وحكومة واشنطن والرئاسة الأمريكية للبنك العالمي/مؤسسة التمويل الدولية. ومع ذلك، فإن المبالغ المعنية هي في الواقع متواضعة للغاية. المهم حقا هو ضمان عودة الأموال التي تُقرضها المؤسسة الدولية للتنمية إلى المانحين في شكل مشتريات (مساعدات مشروطة).[13]

رفض البنك العالمي الامتثال لمطالب الأمم المتحدة المتعلقة بالبرتغال وجنوب أفريقيا

عندما حصلت معظم البلدان المستعمرة على استقلالها، منذ عام 1961، وأصبحت أعضاء بالأمم المتحدة، اعتمدت الجمعية العامة في عدة مناسبات قرارات تدين نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وهيمنة البرتغال الحديدية على العديد من البلدان الأفريقية والآسيوية[14]. وفي عام1965، وبالنظر الى للدعم المالي والتقني المستمر من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي لهذه الأنظمة، قدمت الأمم المتحدة طلبًا رسميًا:

13 Kapur, Lewis, Webb, The World Bank, op. cit., vol. 1, p. 1149.

14 أنظر بخاصة القرارات التالية : A/RES/1761, 6 novembre 1962 ; A/RES/1881 (XVIII), 11 octobre 1963 ; A/RES /1978 (XVIII) A et B, 16 décem¬bre 1963; A/RES/2054 (XX) A et B, 15 décembre 1965; A/RES 2060 (XX), 16 décembre 1965; A/RES 2202 (XXI) A et B, 16 décembre 1966; A/RES/2307 (X X II), 13 décembre 1967; A /RES/2396 (X X III), 2 décembre 1968; A /RES/2397 (X X III), 2 décembre 1968. Le Conseil de sécurité a condamné également le régime d'apartheid à l'unanimité le 4 décem¬bre 1963 avec l'adoption de sa résolution S/182 (1963).

«إلى جميع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص، البنك العالمي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي (...) للامتناع عن منح حكومة البرتغال أي مساعدة مالية أو اقتصادية أو تقنية ما دامت مستمرة في سياستها الاستعمارية المنتهكة بشكل صارخ لأحكام ميثاق الأمم المتحدة "[15].

وأصدرت طلبا مماثلا بشأن جنوب أفريقيا.

اجتمع مديرو البنك لاتخاذ موقف، وقرر أغلب المديرين التنفيذيين مواصلة تقديم القروض. ولتبرير هذا القرار، تحججوا بالمادة الرابعة، الباب العاشر من النظام الأساسي للبنك [16]الذي يحظر عليه اتخاذ موقف سياسي[17]! وصوتت جميع الدول الأكثر تصنيعا، مدعومة بعدد معين من بلدان أمريكا اللاتينية، لمواصلة القروض. ولذلك، فإن هذا التفسير للمادة 4 من ميثاقه دفع البنك إلى اتباع سياسة رسمية (أو واجهة) لعدم مراعاة حالة الحقوق المدنية والسياسية في الدول الأعضاء عند اتخاذ قرار بمنحها قرضا. غير أن ممارسات البنك العالمي قد تحايلت مرارا وتكرارا على حجة قيود ميثاقه هذه (انظر الفصل 6).

وافق البنك، في عام1966، على قرض بقيمة 10 ملايين دولار للبرتغال، وقرض بقيمة 20 مليون دولار إلى دولة جنوب أفريقيا. بعد ذلك، وتحت ضغط إضافي، توقف البنك عن تقديم قروض جديدة. ومع ذلك، استمرت لجنة الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار مدة 15 عامًا في إدانة سماح البنك لجنوب إفريقيا والبرتغال بطلب تمويل مشاريعهما في بلدان أخرى. إضافة إلى ذلك، سعى البنك للحصول على مشاركة جنوب أفريقيا بتبرعات للمؤسسة الدولية للتنمية.[18]

15 UN Doc. A/AC.109/124 and Corr. 1 (June 10, 1965).

16 المادة الرابعة من الباب العاشر. وتنص على ما يلي: «لا يجوز للبنك وموظفيه التدخل في الشؤون السياسية لأي عضو، ويحظر عليه أن يتأثر في قراراته بالطابع السياسي للعضو أو الأعضاء المعنيين .«لا يمكن إلا للاعتبارات الاقتصادية أن تؤثر على قراراتهم، وسيتم تقييم هذه الاعتبارات دون تحيز، من أجل تحقيق الأهداف)التي حددها البنك (المنصوص عليها في المادة الأولى .«انظر الفصل.6

17 انظر الحجج التي قدمها المستشار القانوني للبنك العالمي للإنشاء والتعمير في رسالته الموجهة إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة في 5 مايو 1967، والمستنسخة في مرفق تقرير الأمين العام للأمم المتحدة التي تتضمن «النتائج الرئيسية للبحوث التي أجرتها منظومة الأمم المتحدة بشأن الاتجاهات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية في العالم، والقضايا الجديدة الناشئة»(وثيقة. E/81/1990, 14 حزيران/يونيو 1990, ص 134 و...

18 KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1, p. 692

الفصل الرابع

سياق ما بعد الحرب العالمية الثانية
خطة مارشال واتفاق لندن بشأن الديون الألمانية

يقدم هذا الفصل تحليلا للسياسات الاقتصادية الثنائية التي تبنتها واشنطن تجاه حلفائها في سياق الحرب الباردة. استبدلت خطة مارشال تدخل البنك العالمي منذ أن توصلت الولايات المتحدة إلى استنتاج مفاده أن تقديم منح إعادة الإعمار إلى أوروبا أكثر فعالية ومردودا من القروض. وتهدف هذه السياسة الثنائية إلى دعم الكتلة الغربية الرأسمالية تحت هيمنة واشنطن ضد الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفييتي.

لقد ألغت أمريكا ديون بعض حلفائها. وكان المثال الأكثر وضوحًا في هذا السياق هو الطريقة التي عُوملت بها الديون الألمانية بموجب اتفاقية لندن لعام 1953. فمن أجل التأكد من أن اقتصاد ألمانيا الغربية سوف يزدهر، وبالتالي يصبح عنصراً رئيسياً للاستقرار في الكتلة الأطلسية، قدم الحلفاء الدائنون بقيادة الولايات المتحدة تنازلات كبيرة للسلطات والشركات الألمانية المدينة تجاوزت إلى حد كبير مجرد تقليص للديون. إن المقارنة بين الطريقة التي عُوملت بها ألمانيا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية والموقف الحالي تجاه الدول النامية جدٌّ معبر.

استخلصت السلطات الأميركية الدروس من الأخطاء التي ارتكبت في عشرينات وثلاثينات القرن العشرين

طالب المنتصرون، إثر نهاية الحرب العالمية الأولى، وتوقيع معاهدة فرساي، بأن تدفع ألمانيا مبالغ ضخمة كتعويض وديون حرب[1]. وسرعان ما وجدت ألمانيا صعوبة

1 شارك جون ماينارد كينز، الذي وظفته وزارة الخزانة البريطانية، بنشاط في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة فرساي (1919) التي أنهت الحرب العالمية الأولى. واستقال من الوفد البريطاني رفضا لحجم التعويضات المطلوبة من ألمانيا، ثم نشر كتابًا بعنوان «العواقب الاقتصادية

في الدفع وزاد الاستياء الاجتماعي نتيجة لذلك. ثم وقع انهيار وول ستريت في عام 1929، مما أدى إلى أزمة اقتصادية عالمية. وخفضت الولايات المتحدة بشكل كبير من تدفق الرساميل للخارج. وتوقفت ألمانيا عن سداد ديونها لفرنسا وبلجيكا وبريطانيا، وتوقفت هذه البلدان عن دفع ديونها إلى الولايات المتحدة. لقد غرق العالم الصناعي في الركود والبطالة الهائلة، وانهارت التجارة الدولية.

قررت واشنطن، متوقعة نهاية الحرب العالمية الثانية، سياسات مختلفة تماما عن تلك التي نفذت بعد الحرب العالمية الأولى حتى أوائل ثلاثينات القرن العشرين. اختارت إنشاء مؤسسات بريتون وودز والأمم المتحدة. كان هذا الجزء المتعلق بالمؤسسات الدولية. علينا الآن تحليل السياسة الاقتصادية الثنائية التي نهجتها الولايات المتحدة.

مَنْحُ المال بدل إقراضه

كان اهتمام حكومة الولايات المتحدة الرئيسي في نهاية الحرب العالمية الثانية هو الحفاظ على العمالة الكاملة التي تحققت بفضل الجهود الحربية الهائلة. كما أرادت ضمان وجود فائض تجاري في العلاقات بين الولايات المتحدة وبقية العالم[2]. لكن الدول الصناعية الكبرى التي تستطيع استيراد السلع الأمريكية كانت مفلسة حرفيا. ولكي تتمكن الدول الأوروبية من شراء السلع الأمريكية، ينبغي تزويدها بالكثير من الدولارات.

ولكن كيف؟ هل بالمنح أو بالقروض؟

وبعبارة بسيطة، كان الاستدلال الأمريكي على النحو التالي: إذا أقرضنا الدول الأوروبية الحليفة الأموال التي تحتاجها لتشتري من أمريكا ما تحتاجه لإعادة بناء اقتصادها، فكيف ستسدد ما بذمتها؟ ستصرف الدولارات التي أقرضناها لشراء سلع أمريكية. لذلك هناك ثلاث احتمالات فقط. الاحتمال الأول: أن تدفع عينيا. والاحتمال الثاني: تدفع بالدولار. والثالث: نعطيها المال حتى تتعافى.

لنتناول الاحتمال الأول، إذا دفعت عينيا بدل الدولار، فسوف تُنافس بضائعها البضائع الأمريكية بسوقنا الداخلية، وسوف تتعرض العمالة الكاملة للخطر، وستنخفض أرباح مقاولاتنا. هذا ليس حلا جيدا.

للسلام» (كينز، 1919).

2 هذا ما حدث: ظل الميزان التجاري الأمريكي، الذي كان يعاني العجز، إيجابياً حتى عام 1971. بعبارة أخرى، تصدر الولايات المتحدة أكثر مما تستورده.

في الاحتمال الثاني، تدفع بالدولار. لقد استخدمت أصلا الدولارات المقترضة لشراء بضائع أمريكية. وبالتالي، كي تتمكن من تسديد مستحقاتنا علينا إقراضها مجددا نفس المبلغ (الذي تدين لنا به)، مع فائدة. بالتالي يضاف خطر الوقوع في دائرة مفرغة من المديونية (التي تضع حدا أو تبطئ من سير الأعمال السلس) إلى الخطر المرتبط بالاحتمال الأول. إذا حاول الأوروبيون عدم تكديس الديون تجاه أمريكا، فسوف يأتون لبيع سلعهم بسوقنا المحلية مزاحمين بذلك مقاولاتنا. هكذا سيحصلون على بعض الدولارات الضرورية للتسديد. لكن هذا لن يكون كافياً لتخليصهم من المديونية. وبالإضافة لذلك سوف يقلل فرص الشغل في أمريكا[3].

يبقى الاحتمال الثالث: فبدلاً من إقراض المال للأوروبيين بكثافة (عن طريق البنك العالمي أو غيره)، من الملائم منحهم مقدار الدولارات التي يحتاجونها لبناء اقتصادهم في وقت قصير إلى حد ما. وسوف يستخدم الأوروبيون الدولارات المتلقاة لشراء سلع وخدمات أمريكية. وهذا سيضمن منفذًا لصادراتنا، وبالتالي التوظيف الكامل. وبمجرد تحقيق إعادة الإعمار سوف يكون الأوروبيون غير المدينين قادرين على دفع ثمن مشترياتهم الأمريكية.

وهكذا استنتجت السلطات الأمريكية أنه من الأفضل المضي قدماً من خلال المنح، ومن ثم أطلقت خطة مارشال.

خطة مارشال[4]

خصصت أمريكا، بين عامي 1948 و1951، أكثر من ثلاثة عشر مليار دولار أمريكي (أحد عشر منها عبارة عن منح) لإنعاش سبعة عشر بلداً أوروبياً في إطار منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (حاليا منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية). بلغ إجمالي المساعدات الأمريكية نحو أزيد من 140 مليار بدولار 2020. وطالبت الولايات المتحدة الدول المتلقية للدعم بعدد من الالتزامات مقابل مساعدتها: أولاً، أن تنسق الدول الأوروبية نفقات إعادة البناء داخل منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي. وهكذا ساهمت الولايات المتحدة في التعاون الأوروبي، تمهيدا لبناء أوروبا من أجل تعزيز الكتلة الغربية ضد الكتلة السوفيتية. ثم طالبت أمريكا أن يتم استخدام الأموال المستلمة لشراء السلع التي تنتجها صناعتها.

3 إن معارضة السداد على شكل واردات أمر ثابت لهذا البلد لأن ذلك يسبب التنافس مع المنتجين المحليين ويساهم في البطالة» راندولف إي بول. 1947. Randolph E. Paul. 1947. Taxation for Prosperity, Bobbs-Merrill, Indianapolis, cité par PAYER, Cheryl. 1991.Lent and Lost. Foreign Credit and Third World Development, Zed Books, London, p.20

4 معلومات مستقاة من موسوعة ويكيبيديا: http://fr.wikipedia.org/wiki/Plan_Marshall

الجدول 7: النفقات الإجمالية لخطة مارشال

المساعدة الاقتصادية من 3 أبريل 1948 إلى 30 يونيو 1952 (بملايين الدولارات الأمريكية حينها)

الدول	الإجمالي	المنح	القروض
الإجمالي لجميع الدول	$ 13،325،8	$ 11،820،7	$ 1،505.1
النمسا	677.8	677.8	-—
بلجيكا-لوكسمبورغ	559.3	491.3	68.0 أ
الدنمارك	273.0	239.7	33.3
فرنسا	2،713.6	2،488.0	225.6
المانيا (RFA)	1،390.6	1،173.7	216.9
اليونان	706.7	706.7	-—
آيسلاندا	29.3	24.0	5.3
ايرلندا	147.5	19.3	128.2
ايطاليا(ضمنها تريستي)	1،508.8	1،413.2	95.6
هولندا(*اندونيسيا)(ب):	1،083.5	916.8	166.7
النرويج	255.3	216.1	39.2
البرتغال	51.2	15.1	36.1
السويد	107.3	86.9	20.4
تركيا	225.1	140.1	85.0
المملكة المتحدة	3،189.8	2،805	384.8
المناطق ج	407.0	407.0	-—

ملاحظات:

أ. شملت القروض 65 مليون لبلجيكا و3 ملايين للوكسمبورغ.

ب. امتد دعم خطة مارشال إلى جزر الهند الشرقية الهولندية (إندونيسيا) لتشمل هولندا بعد استقلالها في 30 ديسمبر 1949.

ج. وشملت مساهمة الولايات المتحدة في الاتحاد الأوروبي للمدفوعات (EPU)، وهو صندوق اجتماعي أوروبي: 361.4 مليون دولار.

يجب أن نضيف إلى هذه المنح ضمن خطة مارشال الإلغاء الجزئي لديون فرنسا المستحقة لأمريكا في عام 1946 (تم شطب 2 مليار دولار أمريكي). وبالمثل، استفادت بلجيكا من تخفيض ديونها للولايات المتحدة كتعويض عن اليورانيوم الممنوح لصنع أول قنبلتين ذريتين أمريكيتين أسقطتا على مدينتي هيروشيما وناكازاكي اليابانيتين وأسفرتا عن أول محرقة نووية. تم استخراج اليورانيوم من مناجم شينكولوبوي (بالقرب من ليكاسي، سابقا جادوتفيل) الواقعة في مقاطعة كاتانغا، في الكونغو البلجيكي. الخطوة الأولى: مُنحت بلجيكا إلغاء ديونها بفضل مستعمرتها حيث استغلت المصادر الطبيعية. الخطوة الثانية: بعد حوالي خمسة عشر عاما، نقلت بلجيكا إلى الكونغو المستقلة الديون التي تعاقدت عليها من أجل استغلال هذه شعبها وموارده الطبيعية (انظر الفصل 2).

اتفاقية لندن عام 1953 حول الديون الألمانية

يجب العلم أن ألمانيا النازية علقت سداد ديونها الخارجية بدء من سنة 1933 ولم تستأنف السداد أبدا، ما لم يحل دون أن يتلقى نظام هتلر دعما ماليا وإجراء معاملات مع الشركات الخاصة الأمريكية الكبرى- مثل فورد التي مولت إطلاق فولكس واجن (سيارة الشعب المتخيل من قبل النظام الهتليري)، وجنرال موتورز المالكة لشركة أوبيل، وجنرال إلكتريك المساهمة في شركتي AEG وIBM المتهمة ب «توفير التقنية» المساعدة على «الاضطهاد والمعاناة والإبادة الجماعية» قبل الحرب العالمية الثانية وإبانها[5].

ولا تأخذ مبالغ إلغاء الديون في الاعتبار الديون المتصلة بسياسة العدوان والتدمير التي نفذتها ألمانيا النازية خلال الحرب العالمية الثانية، ولا التعويضات التي يحق للبلدان التي وقعت ضحية هذا العدوان المطالبة بها. جرى وضع هذه الديون الحربية جانبا، وكانت هدية ضخمة لألمانيا الغربية.

رغم أنها لعبت دورا قياديا في دعم النظام النازي وكانت متواطئة في الإبادة الجماعية للشعبين اليهودي والغجري، فإن الشركات الصناعية الألمانية الكبرى مثل AEG، سيمنز، IG Farben (AGFA، BASF، باير وهويشست)، كروب، فولكس واجن، بي ام دبليو، أوبل، مرسيدس بنز وأيضا الشركات المالية الرائدة مثل دويتشه بنك، كوميرتس بنك،

5 https://www.liberation.fr/evenement/2001/02/13/ibm-fournisseur-trop-zele-du-iiie-reich_354464 ; https://www.theguardian.com/world/2002/mar/29/humanities.highereducation

شركة التأمين أليانز قد جرى حمايتها وتعزيزها. خرجت سلطة الرأسمال الألماني الكبير سليمة من الحرب العالمية الثانية بفضل دعم حكومات القوى الغربية العظمى.

جرى تسديد ديون ألمانيا الغربية وإعادة بناء اقتصادها بسرعة إثر الحرب العالمية الثانية بفضل الإرادة السياسية لدائنيها، أي الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين الرئيسيين (بريطانيا وفرنسا). ففي أكتوبر 1950، صاغ هؤلاء الحلفاء الثلاثة مشروعًا تعترف فيه الحكومة الفيدرالية الألمانية بالديون التي تكبدتها قبل الحرب وبعدها. وضموا الى ذلك إعلانا مفاده أن «الدول الثلاث متفقة على أن الخطة تتضمن إرضاء مناسبًا للمطالب تجاه المانيا بحيث لا يؤدي تنفيذها إلى تعريض الوضع المالي للاقتصاد الألماني للخطر من خلال تداعيات غير مرغوب فيها ولا يكون لها تأثير مفرط على احتياطاتها من العملة الصعبة. إن الدول الثلاث مقتنعة بأن الحكومة الفيدرالية الألمانية تتقاسم موقفها، وأن استعادة القدرة الألمانية على الدفع تتضمن حلاً مناسباً للديون الألمانية يضمن لجميع المشاركين مفاوضة عادلة تأخذ بالاعتبار المشاكل الاقتصادية لألمانيا»[6].

بلغت ديون ألمانيا قبل الحرب 22.6 مليار مارك بما في ذلك الفوائد. وقدرت ديونها بعد الحرب بنحو 16.2 مليار. خلال الاتفاق الموقع بلندن في 27 فبراير 1953[7] تم تخفيض هذه المبالغ إلى 7.5 مليار مارك و7 مليار مارك على التوالي[8]. يمثل هذا تخفيضا بنسبة 62.6٪.

وقد أرسى الاتفاق إمكانية تعليق المدفوعات وإعادة التفاوض بشأن الشروط في حالة حدوث تغيير جوهري يحد من توافر الموارد[9].

لقد منح الحلفاء الدائنون السلطات والشركات الألمانية المثقلة بالديون تنازلات كبيرة جدا تجاوزت مجرد تخفيف الديون للتأكد من أن اقتصاد ألمانيا الغربية يعمل بشكل جيد ويمثل عنصراً أساسياً ثابتاً في الكتلة الأطلسية ضد الكتلة الشرقية.

6 Deutsche Auslandsschulden, 1951, p. 7 et suivantes in Philipp Hersel, El acuerdo de Londres de 1953 (III), http://www.lainsigna.org/2003/enero/econ_005.htm

7 Texte original de l'Accord sur les dettes extérieures allemandes conclu à Londres le 27 février 1953 https://www.admin.ch/opc/fr/classified-compilation/19530026/195312310000/0.946.291.364.pdf Ont signé l'accord le 27 février 1953 : La République fédérale d'Allemagne, les États-Unis d'Amérique, la Belgique, le Canada, Ceylan, le Danemark, l'Espagne, la France, le Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord, la Grèce, l'Irlande, le Liechtenstein, le Luxembourg, la Norvège, le Pakistan, la Suède, la Suisse, l'Union d'Afrique du Sud et la Yougoslavie.

8 كان دولار أمريكي واحد يعادل 4.2 مارك ألماني حينها. بالتالي صارت ديون ألمانيا الغربية بعد التخفيض (14.5 مليار مارك ألماني) ما يعادل 3.45 مليار دولار.

9 لا زال الدائنون يرفضون إدراج هذا النوع من الشروط في العقود المبرمة مع البلدان النامية.

كانت نقطة الانطلاق أن ألمانيا يتوجب عليها القدرة على الدفع مع الحفاظ على مستوى عال من النمو وتحسين مستويات معيشة سكانها. أي أن تسدد الديون دون أن تصبح مفقرة. ولتحقيق هذا قبِل الدائنون بأن تدفع ألمانيا ديونها بعملتها الوطنية المارك، أولا. وثانياً، أن تخفض ألمانيا وارداتها (يمكنها أن تصنع في الداخل تلك السلع التي كانت مستوردة سابقاً)[10]، وثالثًا، أن تبيع سلعها المصنعة في الخارج وأن تحقق ميزانا تجاريا إيجابيا. وقد تم إدراج هذه التنازلات المختلفة في الإعلان المذكور أعلاه[11].

ومن الجوانب المهمة الأخرى أن خدمة الديون قائمة على مدى قدرة الاقتصاد الألماني على الدفع أخذا بالاعتبار تقدم إعادة إعمار البلد وعائدات التصدير. هكذا، لا ينبغي أن تتجاوز خدمة الديون على إيرادات الصادرات 5٪. وهذا يعني أن ألمانيا الغربية ليس عليها تخصيص أكثر من واحد على عشرين من عائدات صادراتها لتسديد ديونها.

وكان التدبير الاستثنائي الآخر: تطبيق تقليص جذري لمعدلات الفائدة متراوحة بين 0 و5٪.

وأخيراً، يتعين الأخذ بالاعتبار المنح بالدولار التي قدمتها الولايات المتحدة لألمانيا الغربية: 1173.7 مليون دولار أمريكي كجزء من خطة مارشال من 3 أبريل 1948 إلى 30 يونيو 1952 (انظر الجدول أعلاه) مع ما لا يقل عن 200 مليون دولار أضيفت من 1954 إلى 1961، بشكل رئيسي عبر الوكالة الأمريكية الدولية للتنمية.

وبفضل هذه الشروط الاستثنائية، أنهت ألمانيا تسديد ديونها بحلول عام 1960. وقت قياسي. حتى أنها حظيت بالتسديد المسبق لديونها.

بعض العناصر للمقارنة

من المفيد مقارنة الطريقة التي عُومِلت بها ألمانيا الغربية بعد الحرب بما تعامل به البلدان النامية اليوم. على الرغم من أن ألمانيا كانت متضررة من الحرب، فإنها

10 من خلال السماح لألمانيا باستبدال وارداتها بسلع من إنتاجها، وافق الدائنون على تخفيض صادراتهم إلى ذلك البلد. ومع ذلك، جاءت 41 ٪ من الواردات الألمانية للفترة 1950-1951 من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة. إذا أضفنا إلى هذا الرقم حصة الواردات من الدول الدائنة الأخرى المشاركة في المؤتمر (بلجيكا وهولندا والسويد وسويسرا)، فإن النسبة الإجمالية 66٪.

11 »إن قدرة ألمانيا على الدفع، لدائنيها الخواص والعامين، لا تعني فقط القدرة على الدفع المنتظم بالمارك الألماني دون عواقب تضخمية، ولكن أيضا أن يكون بمقدور اقتصاد البلاد تغطية ديونه أخذا بالاعتبار ميزان مدفوعاته الحالي. إن تأسيس قدرة ألمانيا على الدفع يستدعي مواجهة بعض المشاكل وهي: 1. القدرة الإنتاجية المستقبلية لألمانيا مع اعتبار خاص للقدرة الإنتاجية للسلع القابلة للتصدير والقدرة على استبدال الواردات 2. إمكانية بيع البضائع الألمانية في الخارج. 3. شروط التجارة المستقبلية المحتملة. 4. التدابير الضريبية والاقتصادية الداخلية التي ستكون ضرورية لتوفير قيمة فائقة للصادرات.«,(Deutsche Auslandsschulden, 1951, p. 64 et suivantes) in Philip Hersel, El acuerdo de Londres (IV), 8 de enero de 2003, http://www.lainsigna.org/2003/enero/econ_010.htm

كانت أقوى اقتصاديًا من معظم الدول النامية. ومع ذلك، فقد تلقت في عام 1953 ما تُحرم منه حالياً الدول النامية.

نسبة عائدات التصدير المخصصة لتسديد الديون.

سُمِح لألمانيا بعدم إنفاق أكثر من 5٪ من عائدات التصدير لتسديد ديونها. وفي الواقع، لم تنفق ألمانيا قط أكثر من 4.2٪ من عائدات صادراتها على مدفوعات الديون (جرى بلوغ هذا المبلغ في عام 1959).

وعلى أي حال، بما أن جزءا كبيرا من الديون الألمانية تم سداده بالمارك الألماني، فقد كان بإمكان البنك المركزي الألماني أن تصدر أموالا، وبعبارة أخرى: إضفاء الطابع النقدي على الديون.

في عام 2019، وفقا لمعطيات البنك العالمي، اضطرت البلدان النامية إلى إنفاق ما متوسطه 15.41٪ من عائدات صادراتها لتسديد ديونها الخارجية الاجمالية (14.1٪ بالنسبة لبلدان افريقيا جنوب الصحراء، و26.84٪ بالنسبة لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي و11.02٪ بالنسبة لدول آسيا الشرقية والمحيط الهادي، و22.3٪ بالنسبة لدول أوروبا وآسيا الوسطى، 13.27٪ لدول افريقيا الشمالية والشرق الأوسط، و11.16٪ لدول آسيا الجنوبية).

وهذه بعض أمثلة بلدان تشمل البلدان النامية واقتصادات أوروبية طرفية: في عام 2019، وصل هذا الرقم إلى 26.79٪ لأنغولا، و53.13٪ للبرازيل، 11.01٪ للبوسنة، 12.85٪ لبلغاريا، 32.32٪ لكولومبيا، 12.35٪ لكوت ديفوار، 28.94٪ لإثيوبيا، 26.06٪ لغواتيمالا، 39.42٪ لإندونيسيا، 88.21٪ للبنان، 12.33٪ للمكسيك، 19.95٪ لنيكاراغوا، 35.35٪ لباكستان، 11.45٪ لبيرو، 27.19٪ لصربيا، 15.74٪ لتونس، 34.29٪ لتركيا.

سعر الفائدة على الديون الخارجية

على النحو المنصوص عليه في اتفاق 1953 حول الديون الألمانية كان سعر الفائدة بين 0 و5٪.

وعلى النقيض من ذلك، كانت أسعار الفائدة التي يتعين على البلدان النامية دفعها أعلى بكثير. وكانت غالبية كبيرة من الاتفاقات بمعدلات يمكن زيادتها.

تراوح متوسط معدل الفائدة بالنسبة للبلدان النامية مجتمعة بين عامي 1980 و2000 بين 4.8 و9.1٪ (بين 5.7 و11.4٪ بالنسبة لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وحتى بين 6.6 و11.9٪ في حالة البرازيل من 1980 إلى 2004).

في عام 2019، على سبيل المثال، بلغ متوسط سعر الفائدة 7.08٪ لأنغولا، و7.11٪ للإكوادور، و7.8٪ لجامايكا، و9.76٪ للأرجنتين، و11.15٪ للبنان.

العملة التي يتعين دفع الدين الخارجي بها

سمح لألمانيا باستخدام عملتها الوطنية.

لا يسمح لأي بلد في العالم الثالث أن يفعل الشيء نفسه عدا الاستثناء وبمبالغ سخيفة. ويجب على جميع البلدان المدينة الرئيسية تحقيق السداد الكامل بالعملة الصعبة (دولار، يورو، ين والفرنك السويسري، الجنيه الاسترليني).

إمكانية مراجعة الاتفاق

في حالة ألمانيا، أقر الاتفاق إمكانية تعليق السداد وإعادة التفاوض حول الشروط إذا طرأ تَغَيُّر جوهري يحد من توافر الموارد. وفي حالة عقود ديون البلدان النامية حصل الدائنون على ألا تتضمن أي بند مماثل. وذلك في حين أن قرارا حديثا لمحكمة العدل للاتحاد الأوروبي يعلن بأن دولة ما يمكنها تعديل التزاماتها المتعلقة بالديون بسبب ظروف استثنائية[12].

المحاكم ذات الصلاحية في حالة حدوث نزاع

رفضت المحاكم الألمانية بشأن سداد الديون الخارجية أن تنفذ أحكام محاكم أجنبية أو محاكم تحكيم في حال يهدد تطبيقها النظام العام.

جرى رفض هذا المقتضى بالنسبة للبلدان النامية من قبل الدائنين. علينا القول أن البلدان المدينة أخطأت بتخليها عن صلاحية نظامها القضائي بينما حصلت ألمانيا على أن يكون لمحاكمها القول الفصل.

12 Référence de l'arrêt du 23 mai 2019 http://curia.europa.eu/juris/document/document.jsf;jsessionid=3EC2BC9C2F62009CF7333113BCBB68E4?text=&docid=214384&pageIndex=0&doclang=FR&mode=req&dir=&occ=first&part=1&cid=21930352) Eric Toussaint, Carte blanche : « Des circonstances exceptionnelles peuvent venir au secours d'États endettés », publié le 13 janvier 2021, http://www.cadtm.org/Carte-blanche-Des-circonstances-exceptionnelles-peuvent-venir-au-secours-d.

سياسة إحلال الواردات

نصت الاتفاقية حول الديون الألمانية على أن ألمانيا تستطيع تصنيع السلع التي كانت تستوردها.

وفي المقابل، يحظر البنك العالمي وصندوق النقد الدولي على البلدان النامية تصنيع أي شيء يمكن استيراده.

منح نقدية بالعملة الصعبة

على الرغم من أنها كانت مسؤولة إلى حد كبير عن الحرب العالمية الثانية، فقد تلقت ألمانيا منحا كبيرة بالعملة الصعبة في إطار خطة مارشال وما بعدها.

وفي حين أن البلدان الغنية قد وعدت البلدان النامية بالدعم والتعاون، فإن هذه البلدان لا تتلقى سوى القليل من المنح بالعملة الصعبة. سددت البلدان النامية بين 2000 و2018 في المتوسط سنويا 214 مليار دولار أكثر من 100 مليار دولار التي تلقتها في شكل «دعم» و «تعاون». لا تتلقى الدول الكبرى المدينة في العالم الثالث بتاتا أي دعم على شكل هبات بالعملة الصعبة.

مما لا شك فيه أن رفض منح البلدان النامية المثقلة بالديون نفس نوع التنازلات التي حصلت عليها ألمانيا يشير إلى أن الدائنين لا يريدون حقا أن تتخلص هذه البلدان من ديونها. يرى الدائنون أنه من مصلحتهم إبقاء البلدان النامية في حالة مديونية دائمة من أجل تحقيق أقصى قدر من الإيرادات في شكل سداد الديون، وأن يفرضوا عليها سياسات تخدم مصالحهم والتأكد من أنها تظل شريكة مخلصة داخل المؤسسات الدولية.

ما فعلته الولايات المتحدة من خلال خطة مارشال للدول الصناعية التي دمرتها الحرب تكرر اتجاه بعض البلدان النامية الحليفة الموجودة بمواقع استراتيجية على مشارف الاتحاد السوفياتي والصين. لقد منحتها مبالغ أعلى بكثير من تلك التي قدمها البنك العالمي لبقية البلدان النامية. ينطبق هذا بشكل خاص على كوريا الجنوبية وتايوان، اللتين ستحصلان على مساعدات كبيرة منذ خمسينيات القرن العشرين، وهي مساعدات ساهمت إلى حد كبير في نجاحهما الاقتصادي.

فمن عام 1953 إلى عام 1961، على سبيل المثال، تلقت كوريا الجنوبية من الولايات المتحدة على شكل منح أكثر مما قدمه البنك العالمي لجميع البلدان المستقلة العالم ثالثية (الهند وباكستان والمكسيك والبرازيل ونيجيريا). لقد تلقت كمنح بين 1953 و1961 أكثر من 2،500 مليون دولار مقابل 2،323 مليون دولار قروض قدمها البنك العالمي لمجموع البلدان النامية المستقلة خلال نفس الفترة. وخلال نفس الفترة تلقت تايوان حوالي 800 مليون دولار[13]. لأنها كانت تتمتع بموقع استراتيجي ازاء الصين والاتحاد السوفياتي، استفادت دولة زراعية صغيرة مثل كوريا الجنوبية، يقطنها أقل من 20 مليون نسمة، من سخاء الولايات المتحدة. سمح البنك العالمي والولايات المتحدة، على مستوى السياسات الاقتصادية، في كوريا وتايوان بما يرفضانه في البرازيل أو المكسيك. سيتم تطوير هذا الجزء في الفصل المتعلق بكوريا.

13 Calculs de l'auteur. Source: 1) rapports annuels de la Banque mondiale 19542 ,1961-) US Overseas Loans and Grants (Greenbook),http://qesdb.cdie.org/gbk/index.html.

الفصل الخامس

بنك تحت التأثير

يُظهر الكتاب الذي صدر برعاية البنك بعنوان البنك العالمي، أول نصف قرن من وجوده[1]، لإعادة سرد أول 50 سنة من وجوده، أن البنك العالمي كبيروقراطية ضخمة متحررة تدريجيا من تأثير الدول أبعد ما تكون عن الواقع. تم التعبير عن هذا المفهوم الخاطئ بشكل خاص من قبل عالم البيئة الأمريكي بروس ريتش في كتابه الثاقب عن البنك العالمي[2]. وفي الواقع، فإن المؤسسة تخضع بشدة لسيطرة الحكومة الأمريكية التي تتفاوض مع حكومات القوى الرأسمالية الكبرى الأخرى حول السياسات الواجب اتباعها تحت قيادتها داخل البنك العالمي. وكثيراً ما تتجاهل بذل الجهود الضرورية للتوصل إلى توافق مع شركائها الرئيسيين (منذ نهاية الخمسينيات، هذه هي حال اليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا) وتفرض وجهات نظرها مباشرة على البنك.

كانت العلاقات متوترة بعض الأحيان بين الحكومة الأمريكية ورئيس البنك العالمي و/أو إدارته بالمعنى الأوسع. ويجب أيضا الأخذ بالاعتبار تدخل الكونغرس الأمريكي الأكثر أو الأقل نشاطا تبعا للفترات. وأنه في عدة مناسبات، كان على السلطة التنفيذية الأمريكية أن تتفاوض مع الكونغرس بشأن الموقف الواجب اتخاذه تجاه البنك وأنشطته[3].

1 Kapur, Lewis, Webb, The World Bank, op. cit.

2 « لكن الفرضية الوحيدة المتماسكة تماما للتوفيق بين العناصر المتضاربة في أعمال البنك وأدائه وأهدافه كانت بيروقراطية أصبحت غاية في حد ذاتها، مدفوعة بثقافة مؤسسية توسعية ورغبة في السلطة من أجل السلطة».,in RICH, Bruce. 1994. Mortgaging the earth, Earthscan, London, p. 103.

3 إنها حالة فريدة من نوعها في العالم. لم يكن هناك أي برلمان آخر نشط مثل برلمان الولايات المتحدة فيما يتعلق بمجموعة البنك العالمي (وصندوق النقد الدولي). بالإضافة إلى الجزء من هذا الفصل المكرس لهذه المسألة، فإن الفصل 18 بشأن لجنة ميلتزر سيعود للموضوع.

رغـم أن البنـك العالمـي يخضـع بشـكل منهجـي للتأثيـر الأمريكـي، إلا أنـه يتمتـع بقـدر معيـن مـن الاسـتقلالية. وهنـا يوجـد مجـال منطـق خـاص يتعـارض أحيانًـا مـع المصالـح المباشـرة لحكومـة الولايـات المتحـدة. إن هـذه الاسـتقلالية محـدودة للغايـة وتفـرض حكومـة الولايـات المتحـدة إرادتهـا بصـدد جميـع القضايـا التـي تعتبرهـا مهمـة. ويجـب أيضـا اسـتحضار الروابـط الوثيقـة بيـن عالـم الأعمـال فـي الولايـات المتحـدة (رأس المـال الكبيـر) والبنـك.

تأثير الولايات المتحدة على البنك

«طـوال تاريـخ البنـك العالمـي، كانـت الولايـات المتحـدة أكبـر مسـاهم وأكبـر دولـة عضـو مؤثـرة. لقـد كان لدعمهـا البنـك والضغـوط التـي مارسـتها عليـه وانتقادهـا لـه دور محـوريً فـي نمـوه وتطـور سياسـاته وبرامجـه وممارسـاته»[4].

بهـذه الجمـل يبتـدأ الفصـل مـن الكتـاب الصـادر بإشـراف البنـك العالمـي لسـرد الخمسـين سـنة الأولـى مـن وجـوده[5]. فصـل مخصـص للعلاقـات بيـن الولايـات المتحـدة والبنـك العالمـي مـن عـام 1945 إلـى عـام 1992. أصـدر المؤلفـون الذيـن أتيحـت لهـم حريـة الوصـول إلـى أرشـيف البنـك العالمـي كتابـا كانـت لهجتـه نقديـة بصـورة أساسـية. وهـذا يفسـر لمـاذا لـم يبـرزه البنـك كثيـرا ولمـاذا لـم ينشـر حتـى نهايـة عـام 1997».

المقتطفـات أدنـاه مـن نفـس النـص، وهـي واضحـة للغايـة بحيـث لا تحتـاج إلـى تعليق:

«إن إدارة البنـك تنفـق الكثيـر مـن الوقـت فـي التشـاور مـع الولايـات المتحـدة للـرد علـى انتظاراتهـا أكثـر ممـا تقضيـه مـع أي دولـة أخـرى عضـو. وعلـى الرغـم مـن أن هـذا التفاعـل المكثـف لـم يتغيـر البتـة علـى مـر السـنين، فـإن الطريقـة التـي تعبـئ بهـا الولايـات المتحـدة الـدول الأعضـاء الأخـرى دعمـا لآرائهـا قـد تغيـرت بشـكل كبيـر. فـي البدايـة، كان تأثيـر الولايـات المتحـدة غالبـا جـدا لدرجـة أن مواقفهـا

4 Voir Gwin, «US relations with the World Bank, 1945-1992», art. cité, p. 195.

5 Kapur, Lewis, Webb, The World Bank, op. cit., vol. 1 et 2, p. 1275 et 766.

ومواقف إدارة البنك لا يمكن تمييزهما»[6].

«لقد نظرت الولايات المتحدة إلى جميع المنظمات المتعددة الأطراف، بما في ذلك البنك العالمي، كأدوات لسياستها الخارجية، ولاستخدامها لبلوغ أهدافها الخاصة»[7].

«غالباً ما انزعجت الولايات المتحدة من عمليات بناء الإجماع التي يعتمد عليها التعاون المتعدد الأطراف.»[8]

«إن الانشغال باحتواء الشيوعية، والتغير في القوة الأمريكية النسبية في العالم يفسران كثيرا تطور العلاقات الأمريكية مع البنك العالمي على مدى السنوات الخمسين الماضية»[9].

«أدت أزمة الديون في الجنوب وانهيار الشيوعية في أوروبا الشرقية إلى تجدد الاهتمام الأمريكي بالبنك العالمي»[10].

عودة إلى أصل البنك العالمي وتأثير الولايات المتحدة

«على النقيض من صندوق النقد الدولي الذي نتج عن مفاوضات مكثفة بين الولايات المتحدة وبريطانيا، فإن البنك العالمي خليقة أمريكية إلى حد كبير. وقد اعترف جون ماينارد كينز بدور الولايات المتحدة في ملاحظاته الافتتاحية بمؤتمر بريتون وودز.»[11]

6 Gwin, «US relations with the World Bank, 1945-1992», art. cité p. 248.

7 Idem, p. 195.

8 Idem, p. 195.

9 Ibid., p. 196

10 Ibid., p. 196

11 Ibid., p. 196

«كانت النتيجة بصمة أمريكية قوية ودائمة على جميع جوانب البنك، بما في ذلك هيكله، وتوجهه السياسي العام، وطريقة منح القروض»[12].

كان مقر البنك ومقر صندوق النقد الدولي من بين القضايا التي قسمت المشاركين في مؤتمر بريتون وودز. أرادت وزارة الخزانة الأمريكية أن تكون المقرات في واشنطن، في متناول نفوذها، في حين فضلت عدة وفود أجنبية نيويورك، من ناحية، لوضعها على مسافة من الحكومة الأمريكية، ومن ناحية أخرى لتقريبها إلى المقر المقبل للأمم المتحدة. وقد طلب جون ماينارد كينز بشكل صريح أن يتم الاحتفاظ بالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي على مسافة من الكونغرس الأمريكي، وأضاف، من تأثير السفارات، ولذلك يجب اختيار نيويورك للمقر. في الواقع، حاول كينز في البداية إقناع المشاركين باختيار لندن كمقر. لقد أدرك أن تلك معركة خاسرة، فحاول تجنب واشنطن باقتراح نيويورك. أجاب وزير الخزانة الأمريكية، هنري مورجنثاو، بأنه من الضروري نقل مركز العالم من لندن ومن وول ستريت نحو الخزانة الأمريكية. كانت حجة مورجنثاو ذكية تجاه الوفود الأخرى بالنظر إلى أنه عقب نهاية الحرب العالمية الثانية كانت الإمبراطورية البريطانية، رغم هشاشتها، لا تزال مهيمنة-ومن هنا الرغبة في عدم إقامة مقر المؤسسة المالية الجديدة في لندن، بالقرب من المركز المالي الرائد لمدينة لندن. الجزء الثاني من حجته كان ذكياً أيضاً إذ أن وول ستريت في نيويورك كان مرادفاً لهيمنة عالم الأعمال الذي سبب انهيار عام 1929.

أراد مورجنثاو في الأساس، كما أعلن، وضع مركز المؤسسات المالية الجديدة تحت سيطرة وزارة الخزانة الأمريكية والحفاظ على مسافة عن وول ستريت. وفي وقت لاحق، غادر هنري مورجنثاو وهاري وايت وإيميليو كولادو أو تم طردهم بضغط من وول ستريت (انظر الفصل الثاني). وفي الواقع، سرعان ما صارت مؤسسات بريتون وودز تحت الوصاية المزدوجة لوزارة الخزانة ووول ستريت (عام 1947 في الواقع).

لقد جاء سبعة من بين الرؤساء العشرة للبنك العالمي منذ عام 1946 وحتى يومنا هذا، ومن بينهم الرئيس الأول، مباشرة من عالم الأعمال.

علاوة على ذلك، لتجنب التأثير الكبير جدا لحكومة الولايات المتحدة على مجلس إدارة البنك، أراد كينز من أعضائه (المديرين التنفيذيين) تقاسم نشاطهم بين

12 Ibid., p. 197

بلدانهم الأصلية ومقر البنك العالمي: لذلك اقترح أن يعملوا عملا جزئيا[13]. لقد انتصر اقتراح وزارة الخزانة الأمريكية: المديرون التنفيذيون مقيمون دائمون في واشنطن ومقر المؤسستين على بعد خمس دقائق فقط مشيا من البيت الأبيض.

لقد ظهرت خلال التصويت في الكونغرس على مشاركة الولايات المتحدة في البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، أغلبية ساحقة (345 مقابل 18 في مجلس النواب، و61 مقابل 16 في مجلس الشيوخ)-وهي حالة غير عادية للغاية. وهذا يثبت بوضوح أن الكونجرس راض بالفعل عن الخيارات التي اتخذت في بناء هاتين المؤسستين.

وفي حين تم إنشاء البنك بشكل أساسي لضمان إعادة إعمار البلدان التي دمرتها الحرب العالمية الثانية، فقد فضلت الولايات المتحدة إطلاق خطة مارشال بمبادرتها الخاصة، لأنها بهذه الطريقة تستطيع التحكم في سير العمليات بشكل كامل وكذلك تقديم التبرعات لمن يحلو لها.

ورغم أنه لعب فعلا دورًا هامشيًا في إعادة الإعمار، إلا أن البنك قدم بعض القروض لدول أوروبية، بدءًا من الأول في تاريخه: 250 مليون دولار لفرنسا في مايو 1947[14]. ووفقا لكاترين غوين، فقد رفضت الحكومة الأمريكية منح أي قرض لفرنسا طالما كان الحزب الشيوعي الفرنسي في الحكومة. ولذلك اتخذت وزارة الخارجية خطوة صريحة ورسمية في هذا الشأن، وتم طرد الحزب الشيوعي الفرنسي من الائتلاف الحكومي، وفي الأيام التالية، أعلن ممثل البنك العالمي عن منح قرض قدره 250 مليون دولار. هذا يبين بوضوح التأثير المباشر الذي تمارسه السلطة التنفيذية الأمريكية على البنك والخيارات السياسية الكامنة خلف هذا التدخل. وفي نفس الدراسة، أشارت غوين إلى أنه في عام 1947، تدخلت الولايات المتحدة بنجاح من أجل عرقلة منح قرض إلى بولندا وتشيكوسلوفاكيا على أساس أن حكومات هذه الدول تضم شيوعيين[15].

جرى منذ بدء نشاطه تحديد سياسة البنك العالمي تبعا لسياق الحرب الباردة وتوجه الولايات المتحدة المحددة بهذا السياق.

13 RICH, Bruce. 1994. Mortgaging the earth, p.64; MASON Edward S. et ASHER, Robert E. 1973. The World Bank since Bretton Woods, p. 30

14 إنه القرض الأول والأكبر إطلاقا خلال الخمسين سنة من وجوده (voir KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1: History, Brookings Institution Press, Washington, D.C., p. 1218).

15 Voir Gwin, «US relations with the World Bank, 1945-1992», art. cité, p. 253-254.

تجدر الإشارة إلى أن بولندا انسحبت من البنك العالمي في 14 مارس 1950 وتشيكوسلوفاكيا في 31 ديسمبر 1954. ولم يشارك الاتحاد السوفييتي الذي حضر بداية مؤتمر بريتون وودز في وضع نظام مخرجاته.

رئيس البنك العالمي مواطن أمريكي تقترحه الحكومة الأمريكية دائما

منذ نشأته وحتى وقته الحالي، كان رئيس البنك العالمي مواطناً أميركياً تقترحه حكومته. ويكتفي أعضاء مجلس إدارة البنك بالمصادقة على المرشح الذي تقدمه الولايات المتحدة. إنه امتياز لا يظهر في النظام الأساسي للبنك. وبالرغم من أن القانون الأساسي يسمح بذلك، لم يقم أي حاكم من حكام البنك العالمي بالمجازفة حتى الآن-أو على أي حال، بشكل علني[16]-لاقتراح مرشح دولة أخرى أو حتى مرشح أمريكي غير المرشح الذي اختارته الحكومة الأمريكية[17].

حق الولايات المتحدة في النقض داخل البنك العالمي

كانت الولايات المتحدة الدولة الوحيدة التي تتمتع بحق فعلي في النقض (الفيتو) داخل البنك العالمي، منذ بداياته وحتى يومنا هذا.

لقد حصلت الولايات المتحدة، بمجرد تأسيسه، على 35.07٪ من حقوق التصويت[18]. وتتمتع بنسبة 15.44٪ من تلك الحقوق سنة 2020، ما يتيح لها حتى الآن ممارسة حق الفيتو لأن الأغلبية المطلوبة تبلغ 85٪ من الأصوات. وفي الأصل عام 1947 (العام الذي بدأ فيه البنك نشاطه)، كانت الأغلبية المطلوبة لتعديل النظام الأساسي 80٪ (تستحوذ عليها قرابة 60٪ من الدول الأعضاء)، ما منح الولايات المتحدة حق الفيتو. لقد زادت موجة دول الجنوب المستقلة حديثًا عدد الدول الأعضاء في مجموعة البنك العالمي، مما أدى إلى تخفيف تدريجي لوزن التصويت الأمريكي. ومع ذلك، فقد حرصت الولايات المتحدة على الحفاظ على حق النقض: ففي عام 1966، لم يكن لديها سوى 25.50٪ من حقوق التصويت، لكن هذه النسبة كانت كافية لهذا الغرض.

عندما لم يعد الوضع مقبولا لدى الولايات المتحدة عام 1987، تم تعديل تعريف الأغلبية المؤَهِّلة لصالحها. وفي الواقع تفاوضت اليابان، في تلك السنة،[19] مع أمريكا على زيادة كبيرة في حقوق التصويت، لجعلها ثاني أهم دولة أمام ألمانيا وبريطانيا. ومن أجل الموافقة على هذه الزيادة لحلفائها اليابانيين، قبلت الولايات المتحدة بتخفيض

16 لم تذكر أي من المصادر التي طالعناها وجود نقاش داخلي في مجلس المحافظين حيث تم اقتراح مرشح مختلف عن مرشح الحكومة الأمريكية

17 تحرص الولايات المتحدة جرصا شديدا على هذا التقليد لدرجة أنه عندما يكون المرشح الذي ترغب في اقتراحه ليس من الجنسية الأمريكية، كما كان الحال في عام 1995 لجيمس ولفنسون من أصل أسترالي، فإنها تمنحه جنسية الولايات المتحدة قبل منحه منصب رئيس البنك العالمي.

18 ثاني دولة من حيث نسبة حقوق التصويت كانت بريطانيا العظمى بنسبة 14.52٪.

19 انضمت اليابان إلى البنك عام 1952 في نفس وقت انضمام جمهورية ألمانيا الاتحادية.

حقوق تصويتها شريطة أن يتم رفع الأغلبية المطلوبة إلى 85٪. وبهذه الطريقة، فإنها ترضي اليابان مع الحفاظ على حقها في النقض.

ووفقا لكاثرين غوين، فإن

> «الولايات المتحدة هي العضو المهيمن في مجلس إدارة البنك، وليس فقط لكونها المساهم الرئيسي. فمن الناحية الرسمية، تتطلب معظم قرارات البنك، بما في ذلك القرارات التي تؤثر على مستويات الإقراض ومنح القروض، أغلبية بسيطة».

وهذا يعني أنه يمكن جعل الولايات المتحدة أقلية. لكن تتابع المؤلفة:

> «في كثير من الأحيان، يتم تحضير القرارات بين الولايات المتحدة وإدارة البنك قبل أن تصل إلى مجلس الإدارة، أو بين أعضاء المجلس قبل أن تتم دعوتهم للتصويت. ويتم اتخاذ معظم القرارات بالإجماع. وبالتالي، فإن وزن تأثيرها أكثر من مجرد ممارسة حقها في التصويت، هو ما يمنح الولايات المتحدة السلطة الفعلية على إدارة البنك»[20].

تأثير الولايات المتحدة على البنك في حالات محددة من البلدان

سنقدم حالات خمس دول من أجل توضيح تأثير الولايات المتحدة في الخيارات التي يتخذها البنك. للقيام بذلك، سنستند لكتابين أُعدا بتكليف من البنك العالمي لسرد تاريخه الخاص[21]، وكذلك على التقارير السنوية للبنك، مع مقارنة المعلومات المقدمة مع مصادر أخرى منتقدة إجمالا للبنك. لم يكن الاختيار سهلاً بالنظر لتوافر الكثير من الأمثلة. في الواقع، وفقاً للكتابين المشار إليهما، يمكن حساب المحالات التي لا يسود فيها رأي حكومة الولايات المتحدة على أصابع اليدين.

20 Gwin, «US relations with the World Bank, 1945-1992», art. cité, p. 244.

21 Mason et Asher, The World Bank since Bretton Woods, op. cit.; Kapur, Lewis, Webb, The World Bank, op. cit., vol. 1 et 2, p. 1275 et 766.

- نيكاراغوا وغواتيمالا

تعتبر حكومة الولايات المتحدة أمريكا الوسطى جزءا من مجال نفوذها الحصري. وتتأثر السياسات التي يعتمدها البنك العالمي في منح القروض لبلدان المنطقة بشكل مباشر بالخيارات السياسية للحكومة الأمريكية. وتعتبر حالة نيكاراغوا وغواتيمالا خلال سنوات 1950 مثالا واضحا جدا.

> «كانت نيكاراغوا، واحدة من أكبر البلدان النامية المقترضة، من حيث عدد القروض، وهي دولة يبلغ عدد سكانها مليون نسمة، تحت سيطرة أسرة سوموزا. «تعتبر واشنطن وعائلة سوموزا علاقتهما مريحة للغاية. لقد أيدت الولايات المتحدة عائلة سوموزا[22]، ودعمت الأخيرة الولايات المتحدة في التصويت داخل الأمم المتحدة، وبالمؤسسات الإقليمية. وقدم سوموزا نيكاراغوا كقاعدة لتدريب وانطلاق قوات المنفيين الكوبيين التي قادت لكارثة خليج الخنازير عام 1691». وبين عامي 1591 و6591 تلقت نيكاراغوا تسعة_قروض من البنك العالمي، وواحدا عام 0691. وتم إنشاء قاعدة عسكرية أمريكية عام 3591 ومنها انطلقت عملية وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (سي آي أيه)، التي سمحت بالإطاحة بالرئيس الغواتيمالي جاكوبو أربينز، الذي شرَّع الحزب الشيوعي قانونيا وهدد بمصادرة أصول شركة الفواكه المتحدة. لقد انتظرت غواتيمالا نفسها، بسكانها البالغ عددهم ثلاثة أضعاف سكان نيكاراغوا، رغم أنها واحدة من أوائل الدول التي تلقت بعثة مسح للبنك العالمي (نشر عام 1591)، ولم تحصل على قرض حتى عام 5591، بعد الإطاحة بنظامها «الشيوعي»[23].

وبعد سقوط سوموزا عام 1979، حاولت الولايات المتحدة، بوسائل سياسية واقتصادية وعسكرية مختلفة، زعزعة استقرار نظام الساندينيين الجديد ثم إسقاطه. وقامت

22 قادت أسرة سوموزا نيكاراغوا من عام 1935، عندما وضعها في السلطة التدخل العسكري الأمريكي، حتى عام 1979 عندما أسقطت انتفاضة شعبية الدكتاتور أناستاسيو سوموزا وهرب إلى باراغواي، التي يرأسها أيضا ديكتاتور اسمه ألفريدو ستروسنر.

23 Kapur, Lewis, Webb, The World Bank, op. cit., vol. 1, p. 103

الولايات المتحدة بعدة تدخلات عسكرية أحادية الجانب في سنوات 1980 بنكاراغوا، دون أي سند قانوني يبررها. وأدى ذلك إلى لجوء نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي التي أصدرت حكماً عام 1986 يدين الولايات المتحدة بسبب انتهاكها للالتزامات التي يفرضها القانون الدولي، ولا سيما الحظر المفروض على استخدام القوة (المادة 2 و4 من ميثاق الأمم المتحدة) وعلى المساس بسيادة دولة أخرى، ومبدأ عدم التدخل في شؤون تدخل ضمن صلاحيات دولة معينة[24].

وفيما يتعلق بموقف البنك بشأن نظام الساندينيين خلال ثمانينيات القرن الماضي والتأثير الذي مارسته عليه حكومة الولايات المتحدة، نقتبس مقتطفًا آخر من دراسة كاثرين غوين:

> «تمثل نيكاراغوا سنوات 1980 المثال الأحدث عن أن رفض البنك العالمي الإقراض يقترن بوضوح مع سياسة الولايات المتحدة. وكان سبب تعليق الإقراض تراكم المتأخرات. والحال أنه في سبتمبر 1984 اقترحت حكومة نيكاراغوا رسميا حلا لمشكلة متأخراتها»[25].

وتوضح غوين تفاصيل المقترحات الملموسة التي صاغتها نيكاراغوا، مبرزة أنه رغم كون هذه المقترحات مقبولة، إلا أن البنك لم يبذل أي جهد لمساعدة نظام الساندينيين. وأشارت إلى أن هذا يتناقض مع المرونة التي يتبناها البنك فيما يتعلق بأنظمة أخرى كانت حليفة للولايات المتحدة.

- يوغوسلافيا

حرضت الحكومة الأمريكية البنك على منح قرض ليوغوسلافيا في نهاية الأربعينيات، من أجل تعزيز ابتعاد نظام المارشال تيتو عن الاتحاد السوفياتي. وكما يوضح الاقتباس التالي، فإن حكومة الولايات المتحدة فضلت مساعدة يوغوسلافيا تيتو من خلال البنك بدلاً من تقديم مساعدة ثنائية مباشرة خوفًا من الانتقاد داخل الكونجرس من قبل برلمانيين عديدين يعارضون أي دعم لنظام شيوعي[26]:

24 CIJ, Affaire des activités militaires et paramilitaires au Nicaragua et contre celui-ci, Arrêt du 27 juin 1986. Suite à cette sentence défavorable aux Etats-Unis, ces derniers ont retiré leur déclaration d'acceptation de la juridiction de la CIJ.

25 Gwin, «US relations with the World Bank, 1945-1992», art. cité, p. 258.

26 سنرى لاحقاً أنه في عدة مناسبات، استخدمت السلطة التنفيذية نفوذها المباشر على البنك للتحايل على المعارضة المحتملة للكونغرس، أو على أية حال، لتجنب نقاش لا يبدو مناسبًا لها.

«أقرض البنك يوغوسلافيا مباشرة بعد قطيعتها مع الكتلة السوفيتية عام 1948. لقد أوصى جورج كينان[27] بـ «دعم مباشر وغير ظاهر» من قبل الغرب، خوفًا من رد الفعل الروسي، وإدراكا أن الكونجرس لن يكون مستعدًا لمساعدة دولة شيوعية. كان البنك العالمي وسيلة مناسبة لمثل هذا الدور، وسافرت بعثة إلى بلغراد في العام التالي[28]».

لقد ذهب رئيس البنك، يوجين ر. بلاك، شخصيا للتفاوض مباشرة مع المارشال تيتو.

- الشيلي

بعد انتخاب سلفادور الليندي عام 1969 وإقامة حكومة الوحدة الشعبية، أوقف البنك بضغط من الولايات المتحدة قروضه إلى الشيلي من عام 1970 حتى عام 1973. وتُبين الحالة الشيلية إمكانية وجود تناقض بين حكم البنك وموقف الحكومة الأمريكية، وتحصل الأخيرة في النهاية على تعديل البنك لموقفه. رغم أن إدارة البنك اعتبرت أن الشيلي استوفت شروط الحصول على قروض، إلا أن الحكومة الأمريكية حصلت على عدم منح أي قرض لحكومة سلفادور الليندي. تُلخص كاثرين غوين هذه الحالة الرمزية على النحو التالي:

«ضغطت الولايات المتحدة على البنك كي لا يُقرض حكومة الليندي بعد تأميم مناجم النحاس في الشيلي. ورغم الضغط، أرسل البنك بعثة إلى سانتياغو (بعد أن قرر أن الشيلي تمتثل لقواعد البنك القاضية بأن يجري منح تعويض عن التأميم من أجل إعادة الإقراض). وفي وقت لاحق، التقى روبرت مكنمارا مع الليندي للإشارة إلى أن البنك على استعداد لتقديم قروض جديدة شرط التزام الحكومة بإصلاح الاقتصاد. لكن البنك ونظام الليندي لم يتفقا بشأن شروط الحصول على قرض جديد. وطوال فترة نظام الليندي، لم تحصل

27 مثل جورج كينان وزارة الخارجية الأمريكية.

28 Kapur, Lewis, Webb, The World Bank, op. cit., vol. 1, p. 103.

> شيلي على قروض. ومباشرة بعد اغتيال الليندي عام 1973 عقب الانقلاب الذي جلب الديكتاتورية العسكرية للجنرال بنوشيه إلى السلطة، استأنف البنك الإقراض، وقدم قرضا لمدة خمسة عشر عامًا لتطوير مناجم النحاس. (...) لقد تم ذِكر تعليق الإقراض في 1970-1973 في تقرير الخزانة الأمريكية لعام 1982 كمثال مهم على النجاح في ممارسة التأثير الأمريكي على البنك. ورغم أن البنك توصل إلى اتفاق مبدئي بشأن إقراض جديد في يونيو 1973، لم ينظر مجلس الإدارة رسمياً في مقترحات القروض إلا بعد انقلاب سبتمبر الذي جلب الجنرال بنوشيه إلى السلطة»[29].

وتكملة لهذه المعلومات، هناك وثيقة محفوظة بأرشيف البنك العالمي، حيث احتجت الحكومة الشيلية، بمناسبة اجتماع للبنك في سبتمبر 1972، ضد تعليق القروض وأشارت إلى أن مشاريع متبلورة قد قدمت بالفعل إلى البنك[30]. ولم يتخذ البنك بضغط من الولايات المتحدة أي إجراء بشأنها طالما بقي الليندي في السلطة. وتشير العديد من وثائق العمل الداخلية للبنك بشكل نقدي إلى سياسات البنك تجاه الشيلي في عهد الليندي وتحت حكم بينوشيه (انظر الفصل التالي).

وبعد مرور 12 عامًا على ذلك، عندما تسببت الفظائع التي ارتكبها نظام أوغوستو بنوشيه في احتجاجات واسعة بالولايات المتحدة، وحتى داخل الكونجرس، طلبت الحكومة الأمريكية من البنك تأجيل مناقشة منح قرض للشيلي لتجنب المعارضة في الكونجرس. تم رفض هذا الطلب من قبل رئيس البنك، بربر كونابل، في رسالة موجهة إلى جيمس بيكر، نائب وزير الخزانة، في 29 أكتوبر 1986. ويمكن استنتاج أن طلب الحكومة الأمريكية كان مجرد در للرماد في العيون بوجه الرأي العام بهدف إظهار الحكومة على أنها حساسة تجاه المخاوف الديمقراطية المعلنة، علما بأنه، في توزيع للأدوار متقن جيداً، سيحافظ رئيس البنك على المسار السياسي الذي أوصت به الحكومة الامريكية. لقد كانت مسألة إرضاء للجميع.

29 Gwin, «US relations with the World Bank, 1945-1992», art. cité, p. 256-257.

30 IBRD, Summary Proceedings of the 1972 Annual Meetings of the Boards of Governors, Washington, World Bank, 1972, p. 55.

- فيتنام

منذ ستينيات القرن العشرين وحتى نهاية حرب فيتنام عام 1975، نجحت الولايات المتحدة في دفع البنك، من خلال المؤسسة الدولية للتنمية التابعة له، لمنح القروض بشكل منتظم لنظام جنوب فيتنام الحليف للولايات المتحدة. وبعد انتهاء الحرب وهزيمة الولايات المتحدة، أرسل البنك الدولي بعثتين دراسيتين متعاقبتين خلصتا إلى أن السلطات الفيتنامية، رغم أنها لا تتبع سياسة اقتصادية مرضية تماما، تفي بالشروط المطلوبة للحصول على قروض بشروط ميسرة. وحدد شهيد حسين، مدير بعثة البنك، أن الأداء الاقتصادي لفيتنام لم يكن أدنى من بنغلاديش أو باكستان، التي تلقت مساعدات من البنك. وعلى الرغم من ذلك، فإن إدارة البنك، بضغط من الولايات المتحدة، علقت القروض إلى فيتنام، وأكد رئيسه، روبرت ماكنمارا، في نيوزويك (20 غشت 1979) أن التعليق كان قائما على التقرير السلبي للبعثة. وهذا التأكيد غير صحيح، كما أشارت إلى ذلك كاثرين غوين: «إن خلاصات البعثة، على النقيض مما قاله ماكنمارا علناً في مجلة نيوزويك، لقد تثبت أنه لا توجد أسس جوهرية لوقف عمليات إقراض فيتنام[31]».

استنتاج بشأن الحالات الملموسة للبلدان

تبرر إدارة البنك العالمي منح القروض من عدمه على أسس اقتصادية بحتة. لكننا رأينا في الحقيقة أن سياسات منح القروض يتم تحديدها أولاً وقبل كل شيء من خلال تدخل الحكومة الأمريكية في أعمال البنك، على أساس أهداف سياسية بشكل أساسي.

هذا لا يعني أن الأهداف الاقتصادية بلا أهمية، بل هي تابعة أو مكملة لخيارات سياسية واستراتيجية. تتبنى كاثرين غوين، التي تدافع عن الحصيلة الإيجابية عمومًا للتأثير الأمريكي على البنك العالمي، من وجهة نظر الولايات المتحدة، مقاربة صارمة لا تخفي الجوانب المتناقضة لسياسات كل من الولايات المتحدة وإدارة البنك. في هذا الصدد، فإن الملاحظة التالية مثيرة للاهتمام بشكل خاص:

> «طبعا، لا حاجة لمساءلة تقييم البنك للسياسة الاقتصادية للشيلي تحت الليندي وفيتنام أو نيكاراغوا تحت حكم الساندينيين، لكن تجدر الإشارة إلى أنه كان من الممكن إجراء تقييمات قاسية بنفس القدر،

31 Gwin, «US relations with the World Bank, 1945-1992», art. cité, p. 258.

بصدد نيكاراغوا تحت حكم سوموزا، والفلبين تحت حكم ماركوس، وزائير تحت حكم موبوتو، وهي أنظمة عدة كانت حليفة مهمة للولايات المتحدة في سياق الحرب الباردة»[32].

تأثير الولايات المتحدة فيما يتعلق بالقروض القطاعية

منذ السبعينيات، استخدمت الولايات المتحدة نفوذها بشكل منهجي في محاولة إقناع البنك بعدم منح قروض لتسهيل إنتاج سلع قد تتنافس مع المنتجات الأمريكية. وهكذا عارضت الولايات المتحدة بانتظام إنتاج زيت النخيل[33]، والفواكه الحمضية والسكر. وفي عام 1987، حصلت الولايات المتحدة من البنك على تخفيض جذري للقروض الممنوحة لقطاع تصنيع الصلب في الهند وباكستان. وفي عام 1985، نجحت الولايات المتحدة في معارضة مشروع استثماري لمؤسسة التمويل الدولية (مجموعة البنك العالمي) في صناعة الصلب البرازيلية وبعد ذلك قرض من البنك لدعم إعادة هيكلة قطاع تصنيع الصلب في المكسيك. كما هددت باستخدام حقها في الفيتو لمنع قرض لصناعة الصلب الصينية في الثمانينيات. كما منعت الولايات المتحدة قرضًا من مؤسسة التمويل الدولية إلى شركة تعدين لاستخراج خام الحديد في البرازيل. واتخذت إجراءات مماثلة فيما يتعلق باستثمار مؤسسة التمويل الدولية في صناعة النحاس الشيلية.

بالإضافة إلى ذلك، أثرت الولايات المتحدة بنشاط على سياسة البنك الخاصة بقطاع النفط. وكانت الولايات المتحدة مؤيدة لقروض التنقيب عن النفط ولكن ليس تكريره. لا حاجة للتعليق.

حالات التقارب بين الولايات المتحدة وقوة أخرى (بريطانيا في هذه الحالة)

تزامنت المصالح الأمريكية مع مصالح القوى الأخرى في عدة مناسبات. ومن ثم فإن الموقف الذي يتبناه البنك هو نتيجة مشاورات وثيقة بين الولايات المتحدة وقوة أخرى أو قوى أخرى معنية والبنك العالمي. مثالان: موقف البنك من مشروع بناء سد أسوان في ظل نظام جمال عبد الناصر في مصر، والعراق منذ احتلاله الأمريكي والبريطاني وحلفائهما في مارس 2003.

32 نفس المرجع، ص.258.

33 الأمثلة المختلفة للإقراض القطاعي من نفس المصدر Catherine Gwin. ص. 224-223 و263-259.

مشروع سد أسوان بمصر

كان مشروع بناء سد أسوان على النيل سابقا لوصول العقيد ناصر إلى السلطة عام 1952 ولكنه أخذ شكله النهائي خلال تلك السنة. وفي يناير 1953، كتب وزير المالية المصري إلى يوجين بلاك، رئيس البنك العالمي، مقترحا التمويل المشترك لهذا المشروع الضخم. على الرغم من أن تنفيذ هذه البنية التحتية يتوافق مع أولويات البنك، إلا أن إدارته كانت مترددة في المشاركة لأن بريطانيا، حينها القوة الثانية من حيث حقوق التصويت داخل مجلس محافظي البنك، اعتبرت النظام العسكري التقدمي تهديدا لمصالحها الاستراتيجية. ففي الواقع، تحدى العسكريون المصريون الممسكين بالسلطة الاحتلال البريطاني لقناة السويس[34]. لقد زار الرئيس يوجين بلاك مصر شخصيا وناقش المشروع. وأرسل البنك مهندسين، الخ. يتضمن المشروع سدًا تبلغ سعته 130 مليار متر مكعب أكبر أربع مرات من تلك السدود الاصطناعية الأكبر الموجودة أصلا. ويوفر النطاق الواسع لهذا المشروع آفاقًا كبيرة لشركات الإنشاءات العالمية.

أسفرت المفاوضات بين مصر وبريطانيا حول رحيل القوات البريطانية عن اتفاق، مما قلل تردد بريطانيا والضغوط التي تمارسها على إدارة البنك كيلا تمنح القروض. وعندئذ أعطت الحكومتان الأمريكية والبريطانية إدارة البنك الضوء الأخضر للمفاوضات، لكنهما فرضتا قيودًا تقضي بتقسيم تنفيذ المشروع إلى مرحلتين: تمويل المرحلة الأولى كان مضمونًا بينما يعتمد تمويل المرحلة الثانية على التطور السياسي للسلطات المصرية. وبالطبع، لم يتم التعبير عن ذلك صراحة في الاتفاقيات، لكن كان ذلك هو تفسير الحكومة المصرية لها. أراد المصريون بدء العمل في يوليوز 1957، وهو ما يعني توقيع العقد في يوليوز 1956. وبناء على ذلك، طلبوا من البنك تأكيد منح القروض في أسرع وقت ممكن.

وفي ديسمبر 1955، أعطى اجتماع المديرين التنفيذيين للبنك يوجين بلاك الضوء الأخضر لمتابعة المفاوضات مع المصريين على أساس الشروط التي وضعتها حكومتا أمريكا وبريطانيا. تلقى المصريون شروط البنك ببرودة. وفي غضون ذلك، علمت السلطات البريطانية أن المصريين وقعوا اتفاقية تجارية مع الاتحاد السوفييتي بهدف تبادل القطن مقابل إمدادات سلاح[35]. علّق المؤرخان ماسون وآشر على دخول الاتحاد

34 أنظر Éric Toussaint, Le Système dette, chapitre 6. يعود تاريخ الاحتلال البريطاني لمصر إلى عام 1882. وكانت الديون المستحقة على مصر ذريعة لتبرير هذا الغزو الإمبراطوري.

35 حسب مايسون وآشر، لا يبدو أن رئيس الوزراء ناصر كان يريد فعلا دعم السوفييت لتمويل السد قبل أن يرى سحب العروض الأمريكية والبريطانية. لقد مرت بعد هذا الانسحاب سبعة عشر شهراً قبل توقيع اتفاق مع السوفييت لتمويل المرحلة الأولى من بناء السد (MASON Edward S. and ASHER, Robert E. 1973. The World Bank since Bretton Woods، Brookings Institution، Washington، D.C.، 642)

السوفييتي المشهد على النحو التالي: « لقد زادت هذه المناورات رغبة القوى الغربية أن تكون شريكة بالسد»[36]. قام يوجين بلاك، قبل التوجه إلى القاهرة لوضع اللمسات الأخيرة على الاتفاقية مع المصريين، بالاتصال بالحكومة الأمريكية، التي أكدت الضوء الأخضر. وفي طريقه إلى القاهرة، التقى يوجين بلاك أيضًا برئيس الوزراء البريطاني في لندن. بعد عشرة أيام من المفاوضات في القاهرة، بقيت نقطة خلاف أساسية: لم يقبل المصريون شروط الولايات المتحدة وبريطانيا. وعند عودته إلى واشنطن، اقترح يوجين بلاك متابعة المفاوضات لأنه كان حريصًا على التوصل إلى اتفاق. في المقابل، تزايد التردد في واشنطن ولا سيما في لندن، بالنظر إلى التوجه القومي العربي للنظام المصري. وازدادت معارضة البريطانيين بشكل أكبر عندما طرد ملك الأردن في 1 مارس 1956 كل القيادة البريطانية من المنطقة. لقد وجد يوجين بلاك نفسه حينها معزولاً أكثر فأكثر، لكن الحكومات سمحت له بمتابعة المفاوضات مدعية إمكانية نجاحها، في حين يبدو لمؤرخي البنك أن قرار الرفض قد اتخذ بالفعل.

وفي بداية يوليوز 1956، وبفضل إرادته التفاوض، حصل يوجين بلاك من رئيس الوزراء جمال عبد الناصر على إعلان قبوله للشروط التي حددتها القوى الغربية. ومع ذلك، عندما أعلن السفير المصري رسميا قبول الاتفاق في 19 يوليوز 1956، تلقى أن الحكومة الأمريكية قررت في الظروف الحالية عدم المشاركة في تمويل سد أسوان. وفي 20 يوليوز، تم إبلاغ البرلمان البريطاني أن الحكومة البريطانية قد انسحبت من المشروع. حدد ماسون وآشر أن وزارة الخارجية أبلغت البنك بقرارها بالانسحاب من المشروع ساعة واحدة فقط قبل أن يتم الاتصال الرسمي بالسفير المصري. وأضافا أنه في هذا الإعلان، استخدمت الولايات المتحدة ذريعة حكم سلبي من البنك، لأسباب اقتصادية. وبينما كانت النسخة المطبوعة من هذا النص متداولة بالفعل في العواصم، أقنع رئيس البنك العالمي الحكومة الأمريكية بسحب هذه الحجة من النص الذي تم نشره للصحافة.

ومن أجل العودة إلى العواقب السياسية الأساسية، نشير مرة أخرى إلى الحكم الذي أصدره ميسون وآشر:

> «العاقبة الدرامية معروفة جيدا. في 26 يوليوز 1956، أعلن رئيس الوزراء ناصر أن الحكومة ستأمم شركة قناة السويس وتتحكم بعملياتها. وفي 29 أكتوبر، بعد سلسلة من الحوادث الحدودية، غزت القوات الإسرائيلية

36 نفس المرجع، ص.636.

مصر، وفي 2 ديسمبر، بدأ العدوان العسكري البريطاني-الفرنسي ضد مصر ظاهريا لغرض حماية منطقة القناة، ولكن، في رأي العديد من المراقبين، كان الغرض في الواقع الإطاحة برئيس الوزراء ناصر»[37].

توضح قضية سد أسوان كيف يمكن للحكومة الأمريكية العمل مع حكومة أخرى لممارسة تأثير على قرارات البنك العالمي عندما تتوافق مصالحهما. كما أنها تكشف أن الولايات المتحدة يمكن أن تختبئ وراء ما يسمى رفض البنك العالمي لمعارضة أي مشروع، وفي نفس الوقت تحمل البنك مسؤولية الفشل.

سمحت الحكومة الأمريكية، في عدد محدود من الحالات، لقوى أخرى باستخدام وسائل تأثيرها على البنك لصالحها. حدث هذا عندما لم تكن المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة معنية مباشرة. على سبيل المثال، كانت فرنسا قادرة على ممارسة التأثير على البنك لحمله على تبني سياسة تتوافق مع المصالح «الفرنسية» في ساحل العاج.

- احتلال العراق وإعادة إعماره

جرى التدخل العسكري في مارس 2003 ضد عراق صدام حسين، وتلاه احتلال أراضيه، دون أي موافقة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من أجل اللجوء للقوة، ما يشكل انتهاكا صارخا للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. جرى غزو العراق ضد رأي العديد من القوى الكبرى مثل فرنسا وألمانيا وروسيا والصين. حظيت الولايات المتحدة قائدة التحالف الذي شن الهجوم ضد العراق، بدعم نشط من ثلاثة أعضاء آخرين من مجموعة السبع (بريطانيا واليابان وإيطاليا) وقوى متوسطة الحجم مثل إسبانيا وأستراليا[38]. ومنذ أوائل أبريل 2003، بادرت الولايات المتحدة للتفاوض في مجموعة السبع، وفي إطار نادي باريس، من أجل خفض كبير للديون التي تعاقد عليها نظام صدام حسين. كانت الفكرة هي تقليل عبء هذا الدين حتى يكون العراق «الجديد»، حليف الولايات المتحدة، في وضع يسمح له بالتعاقد على ديون جديدة وتسديدها. بالإضافة إلى هذا النهج، الذي

37 Mason et Asher, The World Bank since Bretton Woods, op. cit., p. 641.

38 للحصول على عرض تركيبي لموقف الأمم المتحدة والدول المختلفة فيما يتعلق بغزو العراق، انظر مركز القانون الدولي التابع لجامعة بروكسل الحرة، «التدخل الأمريكي البريطاني في العراق بتاريخ 20 مارس 2003 (عملية حرية العراق)»، https://iusadbellum.files.wordpress.com/2011/07/iraq-2003.pdf. يظهر ما حدث في قضية غزو العراق كيف أن للولايات المتحدة وزنًا كبيرًا في تحديد قضايا «الأمن الجماعي» عبر تجاوز قرارات مجلس الأمن ومؤسسات الأمم المتحدة الأخرى. انظر مونيك شيميليه-غيندرو، «الأمم المتحدة المصادرة من قبل القوى العظمى»، لوموند ديبلوماتيك، 1996؛ أوليفييه كورتن، «الأمن الجماعي، حلم محبط»، لوموند ديبلوماتيك، 2005.

قمنا بتحليله في مكان آخر[39]، ضغطت الحكومة الأمريكية على البنك العالمي وصندوق النقد الدولي لإقراض السلطات العراقية الجديدة التي كانت تحت سيطرتها مباشرة من خلال الحاكم المدني للعراق، الأمريكي بول بريمر. ويمكن أن نرى بوضوح، في العديد من التصريحات من نهاية مارس إلى نهاية مايو 2003، أن رئيس البنك العالمي ومدير صندوق النقد الدولي كانا مترددين للغاية. إن الشروط اللازمة لمنح القروض غير مستوفاة. فما هي المشاكل المسجلة؟

1. لم يتم الاعتراف بشرعية السلطات القائمة بالعراق، وأكثر من ذلك فهي لا تمارس أي سيادة حقيقية في ضوء الدور الذي يلعبه بول بريمر وسلطات الاحتلال.

2. من حيث المبدأ، يحترم البنك العالمي وصندوق النقد الدولي القاعدة التالية: لا يمنحان قروضاً جديدة إلى بلد عجز عن سداد ديونه السيادية. لقد أزالت الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة على البنك العالمي وصندوق النقد الدولي من جهة، وعلى القوى المعارضة للحرب من ناحية أخرى، العقبات تدريجياً بقدر ما قام مجلس الأمن الدولي، في اجتماعه في 22 مايو 2003، برفع الحظر عن العراق وتوكيل الولايات المتحدة وحلفائها إدارة النفط العراقي. لم يعترف مجلس الأمن بالحرب، لكنه أقر بالأمر الواقع، الاحتلال[40]. وحصلت الولايات المتحدة وحلفاؤها على قبول البنك العالمي وصندوق النقد الدولي المشاركة بنشاط في مؤتمر المانحين لإعادة إعمار العراق المنعقد بمدريد في 23 أكتوبر 2003.

تبين حالة العراق أن الولايات المتحدة يمكن أن تشكل تحالفا لتحديد توجه البنك العالمي وصندوق النقد الدولي على الرغم من تردد قائديهما الرئيسيين، جيمس وولفنسون وهورست كولر[41]. في أكتوبر 2004، تمكنت الولايات المتحدة من الحصول من الدول الأعضاء في نادي باريس (الذي تنتمي إليه هي أيضًا) على الموافقة

39 Éric Toussaint, La finance contre les peuples, op. cit., p. 435451-..

40 في قراره الصادر في 23 مايو 2003 ، سعى مجلس الأمن الدولي إلى إدارة عواقب التدخل العسكري من خلال الاعتراف بسلطات معينة لقوى الاحتلال ، دون الإعلان عن شرعية التدخل. مرجع القرار: (S / RES / 1483 2003).

41 استقال هورست كولر من منصبه في 4 مارس 2004 من أجل أن يكون في وضع يسمح له بقبول ولاية رئاسة ألمانيا كما اقترحت المعارضة الاجتماعية المسيحية الألمانية. وبمجرد اعفائه من مسؤولياته تجاه صندوق النقد الدولي، أدلى بتصريحات انتقد فيها الاحتلال الأمريكي للعراق. وكان رودريجو راتو، الذي عينه مجلس المحافظين في 4 مايو 2004 لخلافته، حتى مارس 2004 وزير المالية والاقتصاد في حكومة خوسيه ماريا أثنار، الحليف الوفي للولايات المتحدة ومضيف مؤتمر المانحين في أكتوبر 2003. تجدر الإشارة إلى أنه في عام 2018 ، حكمت المحاكم الإسبانية على المدير السابق لصندوق النقد الدولي ، رودريغو راتو ، بالسجن أربع سنوات ونصف بتهمة الاختلاس في البنوك التي ترأسها Voir https://www.rtbf.be/info/monde/detail_espagne-l-ex-directeur-du-fmi-rato-definitivement-condamne-a-4-ans-et-demi-de-prison?id=10035630.

على إلغاء في مراحل ثلاث ل 80٪ من 38.9 مليار دولار التي تطالب بها العراق[42].

الخلافات بين إدارة البنك العالمي والولايات المتحدة

في أوائل السبعينيات، ظهرت خلافات بين الحكومة الأمريكية وإدارة البنك. ويرجع ذلك إلى حقيقة أن روبرت ماكنمارا، رئيس البنك منذ عام 1968، الذي عينته إدارته رئيسا للبنك عام 1968كان قريبا من الحزب الديمقراطي: دخل السياسة بفضل الرئيس جون كنيدي الذي اتخذه مستشارا عام 1961؛ واستمرت حياته المهنية في ظل الرئيس الديمقراطي الثاني، ليندون جونسون (كوزير للدفاع) وعينته إدارته رئيسا للبنك انطلاقا من 1968. وفي عام 1969، تغير الموقف عندما تولى الرئيس الجمهوري ريتشارد نيكسون المنصب في حين لا تزال ولاية روبرت ماكنمارا جارية. وقعت عدة مناوشات بين إدارة نيكسون وإدارة البنك خلال عام 1971. على سبيل المثال، أمرت الحكومة الأمريكية المدير التنفيذي ممثل الولايات المتحدة بالتصويت ضد قرض قرّر البنك منحه لدولة غويانا. وفي عام 1972، كان الخيار هو تجديد ولاية روبرت ماكنمارا (مدة الولاية خمس سنوات) أو استبداله. كان الجمهوريون يفضلون مبدئيا تعيين أحدهم ولكن في النهاية، جددت الحكومة الأمريكية على مضض ولاية روبرت ماكنمارا.

وخلال فترة ولايته الثانية، ازداد التوتر إلى حد كبير. لقد أحبطت الحكومة مبادرة كان روبرت مكنمارا قد التزم بها بشدة: فقد تفاوض مع الدول الأعضاء في منظمة أوبك من أجل إنشاء صندوق تمويل تنموي جديد تغذيه البترودولارات. لقد أجهضت الحكومة التي أرادت كسر احتكار أوبك هذه المبادرة. خلال هذه الفترة العصيبة، قاد وزير الخارجية هنري كيسنجر الهجوم ضد روبرت مكنمارا، واقترح كبديل عن انشاء صندوق خاص تغذيه أوبك، زيادة الأموال المتاحة لمؤسسة التمويل الدولية والبنك العالمي[43].

تحسنت العلاقات بين روبرت ماكنمارا والحكومة الأمريكية مرة أخرى إلى حد كبير بوصول الرئيس الجديد الديمقراطي، جيمي كارتر، الى البيت الأبيض. حتى أن روبرت ماكنمارا دُعي للمشاركة في اجتماعات مجلس الأمن القومي لمناقشة زيادة الموارد المالية للمؤسسة الدولية للتنمية.

42 تم تأكيد الاتفاق وتوقيعه بعد عام في 27 أكتوبر 2005.

43 جرى الإفصاح عن هذه الحقائق من قبل Catherine Gwin, «US relations with the World Bank, 1945-1992», art. cité, p. 213.

كانت نهاية ولاية روبرت ماكنمارا مليئة بالأحداث إلى حد ما بسبب انتخاب رئيس جمهوري جديد، رونالد ريغان، في يناير 1981. قام رونالد ريجان والجمهوريون بحملة لصالح تغيير جذري في السياسة الخارجية الأمريكية ذات عواقب فورية على البنك العالمي. اقترح رونالد ريغان تخفيضًا حادًا في المساعدات المتعددة الأطراف، وبالتالي المساهمة الأمريكية في المؤسسة الدولية للتنمية، لصالح المساعدات الثنائية، لا سيما من خلال زيادة كبيرة في المساعدات العسكرية.

يعكس مشروع القانون الذي قدمه في يناير 1981 ديفيد ستوكمان، مدير مكتب الإدارة والميزانية، ببلاغة روح معسكر رونالد ريغان. وكان اعتماده يعني نهاية مساهمات الولايات المتحدة للمؤسسة الدولية للتنمية والأمم المتحدة، وزيادة الإنفاق على المساعدات العسكرية. وفي عام 1986، لخص ديفيد ستوكمان على النحو التالي مضامين مشروع القانون الذي قدمه بالاشتراك مع البرلماني فيل غرام إلى الكونغرس في يناير 1981:

> «لقد اقترحت خطة الميزانية المقدمة من قبل غرام وستوكمان إجراء تخفيضات كبيرة في المعونة الاقتصادية الأجنبية على أساس مبدأ أيديولوجي خالص. لقد اعتقدت أنا وغرام أن أجهزة المعونة الدولية وما يسمى بتنمية العالم الثالث كانت موبوءة بأخطاء اشتراكية. لقد حولت بيروقراطية المعونة الدولية دول العالم الثالث إلى مستنقعات من عدم الكفاءة الذاتية ودفنتها تحت جبال ديون خارجية لن تستطيع دفعها أبداً[44]».

سيتحسن الوضع بتعيين رئيس جديد للبنك. اختارت الإدارة الأمريكية آلْدين دبليو. كلوسين، الرئيس حينها لبنك أمريكا. وتولى منصبه في 1 يوليوز 1981. انضم العديد من الليبراليين الجدد المتشددين إلى موظفي البنك، بما في ذلك آن كروجر، المعينة في 10 مايو 1982 بمثابة كبير الاقتصاديين ونائب رئيس البنك العالمي. وبقراءة خطاب الرئيس ريغان إلى الزعيم الجمهوري للكونغرس (سنأتي على ذكره أدناه) سوف يظهر التغيير الإيجابي في موقف الحكومة الأمريكية تجاه البنك.

44 David A. Stockman, The Triumph of Politics: How the Reagan Revolution Failed, New York, Harper and Row, 1986, p. 116-119 (cité par Gwin, «US relations with the World Bank, 1945-1992», art. cité, p. 229).

تأثير الولايات المتحدة كما رأته الحكومة الأمريكية

لقد أشاد تقرير صدر عن وزارة الخزانة الأمريكية عام 1982 بريادة الولايات المتحدة في المؤسسات المالية متعددة الأطراف:

> «لقد كانت الولايات المتحدة فعالة في تشكيل هيكل البنك العالمي ومهمته، وربطهما بشكل وثيق بالسوق... كنا مسؤولين أيضًا على جعل البنك كيانا مهيكلا يشتغل وفق تصويت راجح يديره مجلس من العيار العالي لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، ويديره موظفون أكفاء. وبصفتها عضوًا مؤسسا ومساهما رئيسيًا في البنك العالمي، حظيت الولايات المتحدة على الحق الفريد في الحصول على مقعد دائم في مجلس إدارة البنك. (...) اعترفت جهات فاعلة هامة أخرى -الإدارة والمانحون والمستفيدون الرئيسيون -بأن الولايات المتحدة تحظى بوزن غالب لدى البنوك [بنوك التنمية متعددة الأطراف]. لقد علمتها التجربة أننا نملك روافع مالية وسياسية بإمكانها التأثير على الأهداف السياسية للبنوك وأننا مستعدون لاستخدامها»[45].

ووفقا لوالدن بيلو، يشير مقطع آخر لوثيقة الخزانة هذه إلى أن

> «الولايات المتحدة استطاعت فرض وجهة نظرها بخصوص اثنتي عشر حالة من أصل أربعة عشر أثارت جدلا داخل البنك -بدءا بحظر منح منظمة التحرير الفلسطينية وضع مراقب أو بوقف المساعدات المقدمة إلى فيتنام وأفغانستان»[46].

كما تم تخصيص مقطع في تقرير آخر للخزانة في نفس العام للبنك العالمي وبنوك التنمية الأخرى:

45 «Department of the Treasury, assessment of US participation in the multilateral development banks in the 1980s», Washington, 1982, chap. 3, cité par Walden Bello, Deglobalization: Ideas for a New World Economy, Londres/New York, Zed-books, 2002, p. 59-60.

46 Ibid., p. 60.

«بشكل عام، كانت سياسات وبرامج البنك العالمي متوافقة مع مصالح الولايات المتحدة. وهذا صحيح بشكل خاص بصدد اختيار الدول المدعومة وبخصوص القضايا السياسية الحساسة. لقد كفل الطابع الدولي للبنك العالمي، وهيكله المقاولاتي، وقوة فريق إدارته، وهيكل توزيع الأصوات داخله، اتساقًا واسعًا بين سياساته وممارساته والأهداف الاقتصادية والسياسية طويلة الأمد للولايات المتحدة الأمريكية»[47].

وفي مكان آخر من نفس التقرير، نقرأ ما يلي:

«من خلال تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم الثالث، وتعزيز السياسات الاقتصادية الموجهة نحو السوق، والحفاظ على سمعة الحياد والكفاءة، تشجع بنوك التنمية المتعددة الأطراف البلدان النامية على المشاركة بشكل أكبر في نظام دولي على أساس تحرير التجارة وتدفقات رأس المال... وهذا يعني زيادة الفرص لصالح الصادرات والاستثمار والتمويل الأمريكي»[48].

وفي رسالة من الرئيس رونالد ريجان إلى روبرت ميشيل، الزعيم الجمهوريّ في مجلس النواب، طالباً منه دعم زيادة رأسمال البنك العالمي في العام 1988، نجد قائمة مفيدة جداً للبلدان ذات الدخل المتوسط التي تعتبر حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة، والتي حظيت بدعم البنك العالمي. فيما يلي مقتطفات من تلك الرسالة:

«يخصص البنك الغالبية العظمى من أمواله دعماً لمشاريع استثمارية محددة في الدول النامية متوسطة الدخل. إنها في معظمها دول (مثل الفلبين ومصر وباكستان وتركيا والمغرب وتونس والمكسيك والأرجنتين وإندونيسيا والبرازيل) ذات الأهمية

47 Department of the Treasury, United States Participation in Multilateral Development Banks, 1982, p. 59 (cité par Gwin, «US relations with the World Bank, 1945-1992», art. cité, p. 270).

48 Department of the Treasury, United States Participation in Multilateral Development Banks, 1982, p. 48, 52 (cité par ibid., p. 271).

الاستراتيجية والاقتصادية للولايات المتحدة[49].

المزايا المالية التي تتمتع بها الولايات المتحدة بفضل وجود البنك العالمي وتأثيرها عليه

قدمت كاثرين غوين[50] تقديرا لما جلبه البنك العالمي وأنشطته لصالح الولايات المتحدة بين عامي 1947 و1992. أولا، يجب التمييز بين مساهمتين: الأولى، الدخل الذي يحصل عليه المواطنون الأمريكيون الذين يملكون سندات صادرة عن البنك (وفقا لها، هذا يمثل 20.2 مليار دولار في الفترة المذكورة)؛ ثانيا، نفقات اشتغال البنك على الأراضي الأمريكية (وهذا يمثل 11 مليار دولار لنفس الفترة). بعد ذلك، تكتب، يجب قبل كل شيء الأخذ بالحسبان تأثير رافعة الاستثمار الأمريكي في البنك العالمي والمؤسسة الدولية للتنمية. منذ إنشاء البنك العالمي، قامت الولايات المتحدة بإنفاق مبلغ ضئيل جدا قدره 1.85 مليار دولار فقط، في حين منح البنك العالمي قروضا بمبلغ إجمالي قدره 218.21 مليار دولار (إنه ضعف المبلغ أكثر من مائة مرة). لقد ولدت هذه القروض طلبيات كثيرة للشركات الأمريكية. لا تقدم أي حجم بشأن مبلغ الطلبيات (ما يطلق عليه flow-back، في مصطلحات البنك العالمي). وفي حالة المؤسسة الدولية للتنمية، قامت الولايات المتحدة بإنفاق أكبر مما للبنك العالمي: 18 مليار دولار لتمويل قروض المؤسسة الدولية للتنمية والتي ارتفعت إلى 71 مليار دولار فيما بعد.

تأثير دوائر الأعمال الأمريكية ورأس المال الكبير الأمريكي على البنك العالمي

تبقى حقيقة أن البنك العالمي، منذ إنشائه، يحصل على الجزء الأكبر من موارده المالية عن طريق إصدار سندات، في علاقة دائمة ومميزة مع الهيئات المالية الأمريكية الخاصة الكبيرة. تعد هذه الأخيرة من بين الحاملين الرئيسيين لسندات البنك العالمي وتمارس تأثيرا معتبرا.

كما أن الصلة بين دوائر الأعمال الأمريكية ورؤوس الأموال الكبيرة الأمريكية والبنك العالمي تبدو محسوسة على الفور عند النظر بدقة إلى مهن المواطنين الأمريكيين العشرة الذين تعاقبوا على رأس البنك العالمي حتى يومنا هذا.

49 Lettre du président Ronald Reagan au député Robert Michel, 10 juin 1988, p. 1 (cité par Gwin, ibid., p. 271).

50 Ibid., p. 271-272.

كان يوجين مايير، الرئيس الأول الذي دام عمله ثمانية أشهر فقط، ناشر صحيفة واشنطن بوست ومصرفيا سابقا. أما الثاني، جون جي ماكلاوي، فقد كان محاميًا تجاريًا بارزًا لوول ستريت وعين لاحقًا مفوضاً رئيسيا للحلفاء في ألمانيا، تم رئيس مجلس إدارة بنك تشيس مانهاتن. والثالث، يوجين ر. بلاك، كان نائب رئيس بنك تشيس الوطني وأصبح فيما بعد مستشارًا خاصًا للرئيس ليندون جونسون. والرابع، جورج د. وودز، وهو أيضا مصرفي، كان رئيس مؤسسة بوسطن الأولى. وكان روبرت س. مكنمارا رئيسا تنفيذيا لشركة فورد موتور، ثم وزيرا للدفاع في عهد كنيدي وجونسون. وكان خلفه، ألدن كلوزن، رئيساً لبنك أمريكا (أحد البنوك الأمريكية الرئيسية المتورطة في أزمة ديون العالم الثالث)، وعاد إليه عند مغادرته البنك العالمي. في عام 1986، خلفه باربر كونابل، عضو جمهوري سابق في الكونغرس. تم جاء لويس برستون عام 1991، الرئيس السابق للجنة التنفيذية لبنك جي بي مورغان البنك الأكبر في أمريكا. وكان جيمس د. وولفنسون، رئيس البنك العالمي منذ 1995، مصرفيا في وول ستريت لدى سالومون براذرز. وفي نهاية رئاسته مايو 2005، انضم إلى إدارة سيتي بنك-سيتي كروب، واحدة من أهم البنوك الأمريكية. وكان بول وولفويتز نائب وزير الدفاع حتى تولى منصبه كرئيس عاشر للبنك العالمي من مايو 2005 حتى يونيو 2007. وكان خلفه روبرت زوليك نائب رئيس مجلس إدارة بنك غولدمان ساش، مكلف بالشؤون الدولية. وفي نهاية ولايته رئيسا للبنك العالمي استعاد وظيفة قيادية في بنك غولدمان ساش. واستقال الرئيس الثاني عشر من 2012 حتى 2019، جيم يونغ كيم وهو أمريكي أيضا كي يلتحق بصندوق استثمار خاص مختص في قطاع البنيات التحتية. واشتغل الرئيس الثالث عشر، دافيد مالباس، لدى الخزينة الأمريكية والعلاقات الخارجية إبان ولايتي رولاند ريغن وجورج بوش الأب (1989-1993). ثم عمل كبير اقتصادي بير ستيرنس، بنك أعمال كبير... حتى إفلاسه سنة 2008 في عز الأزمة.

باختصار، وبشكل عام، تم تأسيس صلة وثيقة بين السلطة السياسية الأمريكية، ودوائر الأعمال (أو إذا فضّلنا، النواة الصلبة للطبقة الرأسمالية الأمريكية) ورئاسة البنك العالمي.

الفصل السادس

دعم البنك العالمي وصندوق النقد الدولي للديكتاتوريات

بعد الحرب العالمية الثانية، تباعدت السياسات المتبعة عن تلك الخاصة بالقوى الاستعمارية السابقة في عدد متزايد من بلدان العالم الثالث. وواجه هذا التوجه معارضة قوية من حكومات الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى ذات التأثير الحاسم على البنك العالمي وصندوق النقد الدولي. لقد كان لمشاريع البنك العالمي مضمون سياسي قوي: احتواء تطور الحركات التي تتحدى هيمنة القوى الرأسمالية الكبرى. يتم التحايل بصورة منهجية على الحظر المفروض بأخذ الاعتبارات «السياسية» و «غير الاقتصادية» بالاعتبار في عمليات البنك العالمي، وهو أحد أهم أحكام ميثاقه. ويتجلى التحيز السياسي لمؤسسات بريتون وودز في دعمها المالي للدكتاتوريات في شيلي والبرازيل ونيكاراغوا والكونغو-كينشاسا ورومانيا.

الحركات المناهضة للاستعمار والمناهضة للإمبريالية في العالم الثالث

لقد انتشرت روح مؤتمر باندونغ (اندونيسيا)[1] عبر معظم أنحاء الكوكب بعد عام 1955. وجاء ذلك عقب الهزيمة الفرنسية في فيتنام (1954) وسابقا لتأميم عبد الناصر قناة السويس (1956). ثم جاءت الثورات الكوبية (1959) والجزائرية (1954-1962) وتجدَّد

1 «عقد مؤتمر باندونغ في عام 1955 بدعوة من الرئيس الإندونيسي سوكارنو. وشكل نقطة انطلاق حركة عدم الانحياز. كان سوكارنو وتيتو ونهرو قادة يجسّدون أمل العالم الثالث في مواجهة نظام الهيمنة الاستعمارية القديم. وهذا مقتطف من خطاب سوكارنو في افتتاح المؤتمر: «تشكل حقيقة اجتماع قادة الشعوب الآسيوية والأفريقية بأحد بلدانهم لمناقشة الشؤون المشتركة، والتداول بشأنها، بداية تاريخية جديدة (...). لا يمكن لأي شعب أن يشعر بالحرية وجزء من وطنه ليس حرا. مثل السلام، ليست الحرية قابلة للتجزئة. (...) كثيرا ما يقال لنا إن الاستعمار مات. دعونا لا ننخدع، أو حتى أن يتم تنويمنا، بهذه الصيغة المضللة. أؤكد لكم أن الاستعمار حي وبصحة جيدة. كيف يمكن للمرء أن يقول عكس ذلك ومناطق واسعة من آسيا وأفريقيا ليست حرة؟ (...) يأخذ الاستعمار الحديث أيضاً شكل السيطرة الاقتصادية والسيطرة الفكرية والسيطرة الجسدية التي يمارسها أجانب داخل الأمة. إنه عدو ذكي وحازم يتجلى في أقنعة متنوعة. وهو لا يسقط غنائمه بسهولة. أينما كان، ومتى، وبأي شكل كان، فإن الاستعمار شر يجب القضاء عليه من على وجه العالم». المصدر: لوموند ديبلوماتيك، «أهداف مؤتمر باندونغ»، مايو 1955، ص 1

نضال التحرر الفيتنامي... وابتعدت، في عدد متزايد من بلدان العالم الثالث، السياسات المنفذة عن تلك التي نهجتها القوى الاستعمارية السابقة. مع تسجيل ميل لإحلال الواردات وتطوير سياسات متجهة للسوق الداخلية. وواجه هذا النهج معارضة حازمة من حكومات الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى ذات التأثير الحاسم على البنك العالمي وصندوق النقد الدولي. لقد ظهرت على الساحة موجة من الأنظمة القومية البورجوازية المنفِّذة لسياسات شعبية (ناصر في مصر، ونهرو في الهند، وبيرون في الأرجنتين، وغولارت في البرازيل، وسوكارنو في إندونيسيا، ونكروما في غانا...) ومن الأنظمة ذات توجه اشتراكي صريح (كوبا، والصين الشعبية).

في هذا السياق، كانت مشاريع البنك العالمي بمضامين سياسيَّة قوية: إحباط تطور الحركات التي تتحدى هيمنة القوى الرأسمالية الكبرى.

سلطة تدخل البنك العالمي في الاقتصادات الوطنية

منذ سنوات 1950، أرسى البنك العالمي شبكة تأثير ستَخدُمه بشكل كبير في السنوات اللاحقة. لقد سعى إلى خلق الطلب على خدماته بالعالم الثالث. إن التأثير الذي يتمتع به حاليا نتيجة بشكل كبير لشبكات الوكالات التي أنشأها في الدول التي أصبحت ضمن زبائنه، ومن خلال ذلك، دولا مدينة له. ويمارس البنك سياسة تأثير حقيقية لدعم شبكة قروضه.

ومن خمسينيات القرن العشرين فصاعدا، كان أحد الأهداف الرئيسية لسياسة البنك العالمي «بناء مؤسسات» تأخذ غالبا شكل خلق وكالات شبه حكومية داخل البلدان الزبونة للبنك[2]. تم تأسيس هذه الوكالات عمدا ككيانات مستقلة مالياً نسبياً عن حكوماتها وخارج سيطرة المؤسسات السياسية المحلية، بما في ذلك البرلمانات الوطنية. إنها تشكل مراكز طبيعية للبنك العالمي الذي تدين له بالكثير، بدءا بوجودها، وحتى في بعض الحالات تمويلها.

كان إنشاء مثل هذه الوكالات أحد الاستراتيجيات الأساسية للبنك العالمي كي يحصل على موطئ قدم في الاقتصادات السياسية لبلدان العالم الثالث.

2 Bruce Rich cite comme exemples d'agences fondées grâce à la Banque mondiale: en Thaïlande, la Industrial Finance Corporation of Thailand (IFCT), le Thai Board of Investment (BOI), the National Economic and Social Development Board (NESDB) et la Electrical Generating Authority of Thailand (EGAT) ; en Inde, le National Thermal Power Corporation (NPTC), le Northern Coal Limited (NCL)… (voir Bruce RICH , p.13 e41).

تعمل هذه الوكالات وفقًا لقواعدها الخاصة (والتي تمت بلورتها غالبا على أساس اقتراحات البنك العالمي) وهي مدججة بتكنوقراط متعاطفين مدفوعين ومدعومين من البنك العالمي، وتستخدم لخلق مصدر مستقر وجدير بالثقة لاحتياجات البنك العالمي: مقترحات قروض «موثوقة». كما توفر للبنك قواعد سلطة موازية تمكن عبرها من تحويل الاقتصادات الوطنية، ومجتمعات بأكملها في الواقع، متجنبا عناء التحكم الديمقراطي والنقاشات المتعارضة.

وفي عام 1956، أسس البنك العالمي معهد التنمية الاقتصادية[3] بدعم كبير من مؤسسة فورد ومؤسسة روكفيلر. وقدم المعهد دورات تدريبية مدتها ستة أشهر لمندوبين رسميين من الدول الأعضاء.

> «بين عامي 1956 و1971، مر أكثر من 1300 مندوب رسمي بالمعهد، وقد وصل بالفعل عدد منهم إلى منصب رئيس الوزراء أو وزير التخطيط أو المالية»[4].

وكان لهذه السياسة آثار مقلقة: خلصت دراسة المركز القانوني الدولي في نيويورك حول سياسة البنك العالمي بكولومبيا من عام 1949 إلى عام 1972 إلى أن الوكالات المستقلة التي أسسها البنك العالمي كان لها تأثير عميق على البنية السياسية والتنمية الاجتماعية في المنطقة بأكملها مقوضة «نظام الأحزاب السياسية ومقلصة دور المؤسسات التشريعية والقضائية».

يمكن اعتبار أنه منذ ستينيات القرن الماضي، وجد البنك العالمي بالتأكيد وسائل فريدة ومبتكرة للتدخل المستمر في الشؤون الداخلية للبلدان المقترضة. ومع ذلك، ينكر البنك العالمي بشدة كون ذلك التدخل سياسيا. ويصر بالمقابل على أن سياسته لا علاقة لها بهياكل السلطة وأن الشؤون السياسية والاقتصادية مجالان منفصلان.

سياسة إقراض البنك العالمي متأثرة باعتبارات سياسية وجيوسراتيجية

تنص المادة الرابعة من الفصل العاشر على ما يلي:

3 En 2000, l'Institut de développement économique (Economic Development Institute) a été rebaptisé World Bank Institute. Plus récemment, il organise des formations en ligne https://www.classcentral.com/institution/worldbank.

4 Rich, Mortgaging the Earth, op cit., p. 76. Voir également Stern et Ferreira, «The World Bank as "intellectual actor"», art. cité, p. 583-585.

«لا يجوز للبنك العالمي ولموظفيه التدخل في الشؤون السياسية لأي عضو، ومحظور عليهم التأثر في قراراتهم بالطابع السياسي للعضو أو الأعضاء المعنيين. فقط اعتبارات اقتصادية يمكنها التأثير بقراراتهم، وتوزن هذه الاعتبارات بنزاهة من أجل تحقيق الأهداف (التي حددها البنك العالمي) المنصوص عليها في المادة الأولى».

ومع ذلك، فقد تحايل البنك العالمي منهجيا على حظر الأخذ بالاعتبارات «السياسية» و «غير الاقتصادية» في عملياته، الذي يعد أحد الشروط الأساسية لميثاقه. وهذا منذ نشأته. وكما ذكر بالفصل السابق، رفض البنك العالمي إقراض فرنسا ما بعد التحرير طالما كان هناك شيوعيون في الحكومة (ومباشرة بعد خروجهم من الحكومة في مايو 1947، تم منح القرض الذي كانت فرنسا قد طلبته، وتم حظره حتى ذلك الحين).

وقد انتهك البنك العالمي مراراً وتكراراً المادة الرابعة من نظامه الأساسي. في الحقيقة، يتخذ البنك العالمي بانتظام خيارات بناء على اعتبارات سياسية. إن جودة السياسات الاقتصادية المنتهجة ليست العنصر الحاسم في اختياراته. وكثيرا ما أقرض البنك العالمي الأموال لسلطات بلد معين على الرغم من النوعية السيئة لسياساته الاقتصادية والفساد الهائل: إندونيسيا والزاير مثالان رمزيان على ذلك. وعلى وجه التحديد، ترتبط خيارات البنك العالمي المتعلقة بدول تمثل رهانا سياسياً رئيسياً في أعين مساهميه الرئيسيين، بشكل منتظم بمصالح هؤلاء المساهمين وتوجهاتهم، بدءاً بالولايات المتحدة.

فمن عام 1947 حتى انهيار الكتلة السوفيتية[5]، تم تحديد قرارات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي إلى حد كبير بالمعايير التالية:

- تجنب دعم نماذج الارتكاز على الذات؛

- توفير التمويل للمشروعات الضخمة (البنك العالمي) أو السياسات (صندوق النقد الدولي) التي تمكن البلدان الصناعية الرئيسية من زيادة صادراتها؛

- رفض مساعدة أنظمة تعتبرها حكومة الولايات المتحدة أو غيرها من المساهمين المهمين تهديدا؛

5 بتزامن مع فترة الحرب الباردة.

- محاولة تعديل سياسات بعض الحكومات في الدول الاشتراكية المزعومة لإضعاف تماسك الكتلة السوفيتية. وهذا هو سبب منح الدعم ليوغوسلافيا التي غادرت الكتلة الواقعة تحت هيمنة موسكو عام 1948، أو رومانيا بدءا من السبعينيات وقت إعلان تشاوشيسكو طموحه للابتعاد عن الكوميكون وحلف وارسو.

- دعم الحلفاء الاستراتيجيين للكتلة الرأسمالية الغربية وخاصة حلفاء الولايات المتحدة (أمثلة: إندونيسيا من 1965 إلى يومنا هذا، زايير موبوتو من 1965 إلى 1997، والفلبين تحت حكم ماركوس، والبرازيل تحت حكم الدكتاتورية بعد انقلاب عام 1964، والدكتاتور سوموزا بنيكاراغوا، ونظام الميز العنصري بدولة جنوب إفريقيا)؛

- محاولة تجنب أو الحد قدر الإمكان، من تقارب الدول النامية مع الكتلة السوفيتية أو الصين: على سبيل المثال، محاولة إبعاد الهند وإندونيسيا عهد سوكارنو عن الاتحاد السوفييتي.

- محاولة دمج الصين في لعبة تحالفات أمريكا بدءا من 1980.

لتنفيذ هذه السياسة، قام البنك العالمي وصندوق النقد الدولي بتعميم التكتيك التالي: مرونة أكثر تجاه حكومة يمينية (مطالبة أقل بتدابير التقشف اللا شعبية) إذا كانت تواجه معارضة يسارية قوية مما تجاه حكومة يسارية تواجه معارضة يمينية قوية. بشكل ملموس، يعني هذا أن هذه المؤسسات المالية الدولية أكثر إلحاحًا وتصعِّب الأمور أكثر على حكومة يسارية تواجه معارضة يمينية لإضعافها وتشجيع وصول اليمين الى السلطة. ووفقًا لنفس المنطق، فقد تقدمت مؤسسات التمويل الدولية بمطالب أقل للحكومات اليمينية التي تواجه معارضة يسارية لتجنب إضعافها ومنع اليسار من الوصول إلى السلطة.

إن النظرية النقدية الأرثوذكسية ذات هندسة متغيرة: تعتمد التغيرات على عوامل سياسية كما جيوسراتيجية.

توضح بعض الحالات الملموسة-الشيلي والبرازيل ونيكاراغوا وزايير ورومانيا - ما أتينا على ذكره: إنها تعالج في نفس الوقت خيارات للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي لأن هذه الخيارات يتم تحديدها بشكل عام وفقا لنفس الاعتبارات وتخضع لنفس التأثيرات.

لـم يتـردد صنـدوق النقـد الدولـي والبنـك العالمـي (وقـوى رأسـمالية كبـرى أخـرى) فـي دعـم الأنظمـة الديكتاتوريـة عندمـا يلائمهمـا ذلـك. لقـد كتـب مؤلفـو تقريـر التنميـة البشـرية لبرنامـج الأمـم المتحـدة الإنمائـي (طبعـة 1994)، حرفيـا مـا يلـي:

> «في الواقع، كانـت المسـاعدة التـي قدمتهـا الولايـات المتحـدة سـنوات 1980 تتناسـب عكسـيا مـع احتـرام حقـوق الإنسـان. ويبـدو أن المانحيـن متعـددي الأطـراف لـم يكونـوا هـم أيضـا يلقـون بـالا لهـذه الاعتبـارات. يبـدو أنهـم يفضلـون أنظمـة ديكتاتوريـة، ويفترضـون بهـدوء أن تلـك الأنظمـة تعـزز الاسـتقرار السياسـي وأفضـل حتـى لإدارة الاقتصـاد. هكـذا، بعـد أن رفعـت بنغلاديـش والفلبيـن الأحـكام العرفيـة، انخفضـت حصتهمـا فـي إجمالـي قـروض البنـك العالمـي»[6].

التحيـز السياسـي للمؤسسـات الماليـة الدوليـة: أمثلـة علـى الدعـم المالـي للديكتاتوريـات

دعم دكتاتورية الجنرال أوغستو بنوشيه في الشيلي

الرسم البياني 1. الشيلي: المدفوعات المتعددة الأطراف

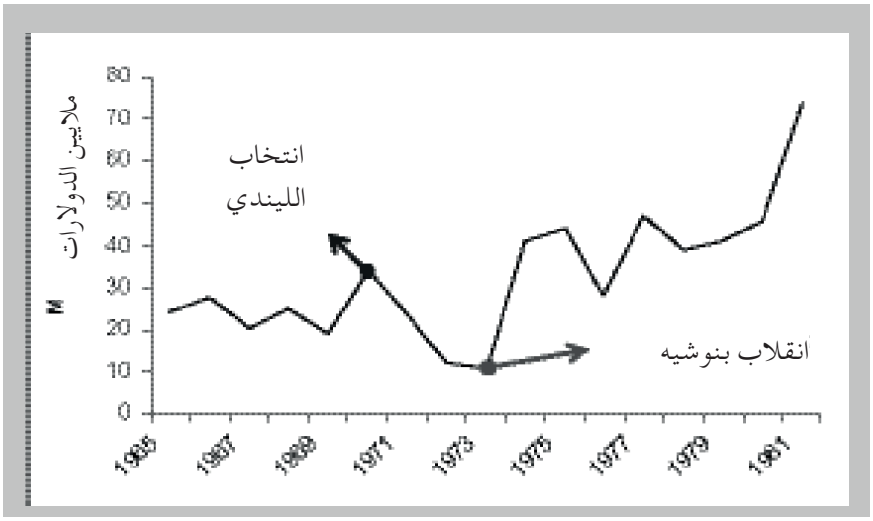

Source : Banque mondiale, CD-Rom GDF, 2001

6 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير العالمي عن التنمية البشرية، 1994، ص 81.

لـم تحصـل الشـيلي علـى قـروض مـن البنـك العالمـي فـي ظـل حكومـة الليندي المنتخبـة ديمقراطيـا (1970-1973). ولكـن فـي ظـل حكومـة بنوشـيه، بعـد الانقـلاب العسـكري عـام 1973، أصبحـت البـلاد فجـأة ذات مصداقيـة. ومـع ذلـك، لا يجهـل أي مديـر للبنـك العالمـي أو صنـدوق النقـد الدولـي الطبيعـة الاسـتبدادية والديكتاتوريـة العميقـة، والإجراميـة، لنظـام بينوشـيه. إن الصلـة بيـن سياسـات الإقـراض والسـياق الجيوسياسـي صارخـة فـي هـذه الحالـة. لقـد قـام أحـد مسـاعدي ماكنامـارا الرئيسـيين، محبـوب الحـق، بصياغـة ملاحظـة فـي مذكـرة نقديـة للغايـة عـام 1976 بعنـوان «أخطـاء البنـك العالمـي فـي الشـيلي»[7] بهـدف تعديـل توجـه البنـك العالمـي. وتتضمـن مـا يلـي: «لقـد فشـلنا فـي دعـم الأهـداف الأساسـية لنظـام الليندي، سـواء فـي تقاريرنـا أو علنـا». لقـد قـرر ماكنامـارا تجاهـل ذلـك[8]. حـاول محبـوب الحـق، دون جـدوى، إقنـاع إدارة البنـك العالمـي بتعليـق القـروض إلـى بنوشـيه لأنـه «بصـدد اسـتعادة مجتمـع نخبـوي غيـر مسـتقر اقتصاديـا». ويضيـف أن سياسـة بنوشـيه قـد «فاقمـت لا مسـاواة توزيـع الدخـل فـي البـلاد»[9].

دعم الطغمة العسكرية البرازيلية بعد الإطاحة بالرئيس جواو غولارت

الرسم البياني 2. البرازيل: مدفوعات البنك العالمي

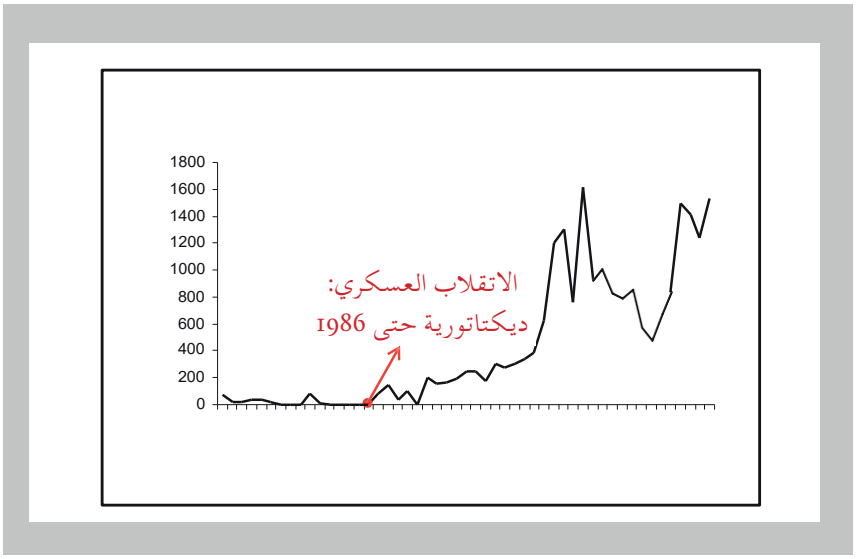

Source : Banque mondiale, CD-Rom GDF, 2001

7 MAHBUB UL HAQ, « The Bank's mistakes in Chile », April 26, 1976.

8 Kapur, Lewis, Webb, The World Bank, op. cit., vol. 1, p. 301.

9 Memorandum, Mahbub ul Haq to Robert S. Mcnamara, « Chile Country Program Paper – Majority Policy Issues« , July 12, 1976.

تمت الإطاحة بالحكومة الديمقراطية للرئيس جواو غولارت من قبل الجيش في أبريل 1964. واستؤنفت قروض البنك العالمي وصندوق النقد الدولي المعلقة لمدة ثلاث سنوات، بعد ذلك بقليل[10].

جدول زمني موجز للأحداث: في عام 1958، كان الرئيس البرازيلي كوبيتشيك على وشك دخول مفاوضات مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض بقيمة 300 مليون دولار من الولايات المتحدة. في النهاية، رفض كوبيتشيك الشروط المفروضة من صندوق النقد الدولي وتخلى عن القرض الأمريكي. وأكسبه ذلك شعبية واسعة.

وأعلن خليفته، غولارت، أنه سينفذ إصلاحا زراعيا راديكاليا وسيشرع في تأميم مصافي النفط: لقد أطاح به الجيش. اعترفت الولايات المتحدة بالحكم العسكري الجديد بعد يوم واحد من الانقلاب. لم يمض وقت طويل بعد ذلك، واستأنف البنك العالمي وصندوق النقد الدولي سياسة الإقراض المُعلَّقة. أما بالنسبة للجيش، فقد ألغى التدابير الاقتصادية التي انتقدتها الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي. لنسجل أن المؤسسات المالية الدولية كانت ترى أن النظام العسكري يتخذ تدابير اقتصادية سليمة[11]. ومع ذلك، انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7٪ عام 1965 وأعلنت آلاف الشركات الإفلاس. ونظم النظام حملة قمع قوية وحظر الإضرابات، وسبب انخفاضا حادا للأجور الحقيقية، وألغى الاقتراع المباشر، وقرر حل النقابات العمالية، واستخدم التعذيب بصورة منهجية.

ومنذ رحلته الأولى في مايو 1968، زار ماكنامارا البرازيل بانتظام ولم يتخلف عن لقاء الحكام العسكريين. وأشادت التقارير العامة للبنك العالمي منهجيا بسياسات الديكتاتورية في الحد من عدم المساواة[12]. ومع ذلك، اتخذت المناقشات داخل البنك العالمي منعطفا مريرا. عندما أعلن برنارد شدينت، نائب رئيس قسم المشروع بالبنك العالمي، أن صورة البنك ستتضرر بسبب دعمه للحكومة البرازيلية القمعية، واعترف ماكنامارا أنه يوجد قدر هائل من القمع، لكنه أضاف أنه «ليس بالضرورة مختلفا كثيرا عما كان عليه الحال في ظل الحكومات السابقة، ولا يبدو أسوأ بكثير مما هو عليه الحال

10 هناك تحليل ملخص للوقائع أدناه:

PAYER, Cheryl. 1974. The Debt Trap: The International Monetary Fund and the Third World, Monthly Review Press, New York and London, p. 143-165.

11 في عام 1965، وقعت البرازيل اتفاق دعم مع صندوق النقد الدولي، وتلقت قروضا جديدة وشهدت إعادة هيكلة ديونها الخارجية من قبل الولايات المتحدة، والعديد من الدول الدائنة في أوروبا واليابان. وانتقلت القروض، بعد الانقلاب العسكري، من صفر إلى متوسط 73 مليون دولار في السنة لبقية سنوات 1960، ووصلت إلى مستوى يقارب نصف مليار دولار سنوياً في منتصف سنوات 1970.

12 Détails dans Kapur, Lewis, Webb, The World Bank, op. cit., vol. 1, p. 274-282.

في بعض الدول الأعضاء الأخرى بالبنك العالمي. هل البرازيل أسوأ من تايلاند؟»[13]. وبعد بضعة أيام، أضاف ماكنامارا: «لا يبدو أن هناك بديلا قابلا للحياة عن حكومة الجنرالات»[14]. لقد أدرك البنك العالمي جيداً أن عدم المساواة لم ينقص وأن قروضه للقطاع الزراعي تعزز ملاك الأراضي الكبار. ومع ذلك، قرر مواصلة القروض لأنه يريد إخضاع الحكومة لتأثيره المطلق. والآن، عند هذا المنعطف الجديد، تعرض البنك العالمي لفشل ذريع: أثبت النظام العسكري أنه شديد الحذر من رغبة البنك العالمي تعزيز وجوده. وأخيرًا، في نهاية السبعينيات، استفاد العسكريون من وفرة قروض مصرفيين دوليين خواص ممنوحة بمعدل فائدة أقل من معدل البنك العالمي.

بعد دعم ديكتاتورية أناستاسيو سوموزا، أوقف البنك العالمي قروضه بعد انتخاب الساندينيي، دانييل أورتيغا، رئيسًا لنيكاراغوا.

الرسم البياني 3. نيكاراغوا: مدفوعات البنك العالمي

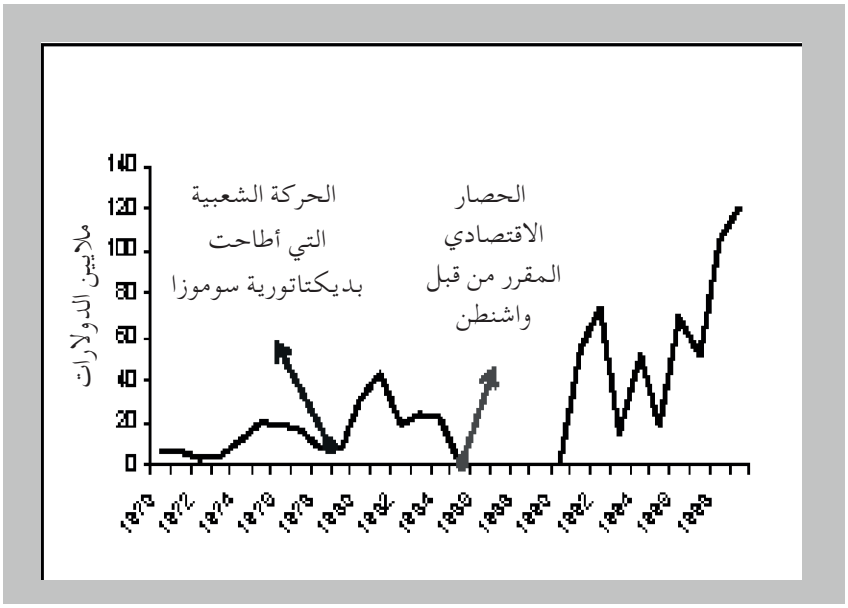

Source : Banque Mondiale, CD-ROM GDF, 2001

كانت زمرة سوموزا قد تولت السلطة في نيكاراغوا منذ الثلاثينيات بفضل تدخل الولايات المتحدة العسكري. وفي 19 يوليوز 1979، أطاحت حركة شعبية قوية بالديكتاتورية وفر الدكتاتور أناستاسيو سوموزا. كانت عائلة سوموزا، المكروهة شعبيا،

13 World Bank, «Notes on Brazil country program review, December 2, 1971», dans Kapur, Lewis, Webb, The World Bank, op. cit., vol. 1, p. 276.

14 Ibid., p. 276.

مستحوذة على حصة كبيرة جدا من ثروة البلاد وشجعت وجود شركات أجنبية كبيرة، خاصة من الولايات المتحدة. واستفادت ديكتاتورية أناستاسيو سوموزا من قروض عديدة للبنك العالمي. وبعد سقوط الديكتاتورية، جمعت حكومة التحالف بين المعارضة الديمقراطية التقليدية (بقيادة رجال أعمال) والثوار الساندينيين. ولم يُخف الأخيرون تعاطفهم مع كوبا ولا رغبتهم في إجراء بعض الإصلاحات الاقتصادية (إصلاح زراعي، وتأميم بعض الشركات الأجنبية، ومصادرة أراضي زمرة سوموزا، وبرنامج محو الأمية...). اعتبرت واشنطن الداعمة لأنستاسيو سوموزا حتى النهاية، أن الحكومة الجديدة تشكل تهديدا بنشر الشيوعية في أمريكا الوسطى. لم تتخذ إدارة كارتر القائمة عند الإطاحة بالدكتاتورية، موقفاً عدوانياً على الفور.

لكن الأمور تغيرت فورا بدخول رونالد ريغان البيت الأبيض عام 1981، وأعلن التزامه بإسقاط الساندينيين، وقدم الدعم المالي والعسكري لتمرد أعضاء سابقين في الحرس الوطني («Contrarevolucionarios») أو «Contras»). وقصف سلاح الجو الأمريكي العديد من موانئ نيكاراغوا. وفي مواجهة هذا العدوان، تجدرت أكثر سياسة حكومة الأغلبية الساندينية... وخلال انتخابات عام 1984، أول انتخابات ديمقراطية منذ نصف قرن، تم انتخاب الساندينى دانييل أورتيغا رئيسا بنسبة 67٪ من الأصوات. وفي العام التالي، قررت الولايات المتحدة حظرا تجاريا ضد نيكاراغوا عزل البلاد عن المستثمرين الأجانب. وأوقف البنك العالمي أيضا قروضه بفوز الساندينيين في الانتخابات الرئاسية. وكما ذُكر في الفصول السابقة، حاول الساندينيون حينها بنشاط إقناع البنك العالمي باستئناف قروضه[15]. لقد كانوا مستعدين حتى لقبول برنامج تقويم هيكلي شديد القسوة. لكن البنك قرر، مع ذلك، عدم الاستجابة، ولم يستأنف القروض حتى هزيمة الساندينيين الانتخابية في فبراير 1990، عندما فازت فيوليتا باريوس دي تشامورو، المرشحة المحافظة المدعومة من الولايات المتحدة. لنسجل أن البنك العالمي وصندوق النقد الدولي دعما حكومة دانييل اورتيغا حين عاد للسلطة بدءا من سنة 2007. وتفسير هذا هو السياسة النيو ليبرالية الموالية لواشنطن المنتهجة من قبل حكومته[16].

15 تصريح ديفيد نوكس، نائب رئيس البنك العالمي لأمريكا اللاتينية: «لقد كان أحد كوابيسي ما الذي سنفعله إذا بدأ النيكاراغويون بوضع سياسات يمكننا دعمها. كنت أخشى أن يكون الضغط السياسي، وليس فقط من الولايات المتحدة، قويا لدرجة منعنا من مساعدة هذا البلد ».

in KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1: History, note 95 p. 1058

16 Voir Éric Toussaint, « Nicaragua : De 2007 à 2018, Daniel Ortega a bénéficié de l'appui du FMI et a poursuivi une politique en faveur du grand capital national et international », publié le 19 octobre 2018, https://www.cadtm.org/Nicaragua-De-2007-a-2018-Daniel-Ortega-a-beneficie-de-l-appui-du-FMI-et-a (consulté le 29 novembre 2020).

دعم ديكتاتورية موبوتو

الرسم البياني 4: الكونغو-كينشاسا (زاييـر تحـت حكـم موبوتـو): مدفوعـات البنـك العالمـي

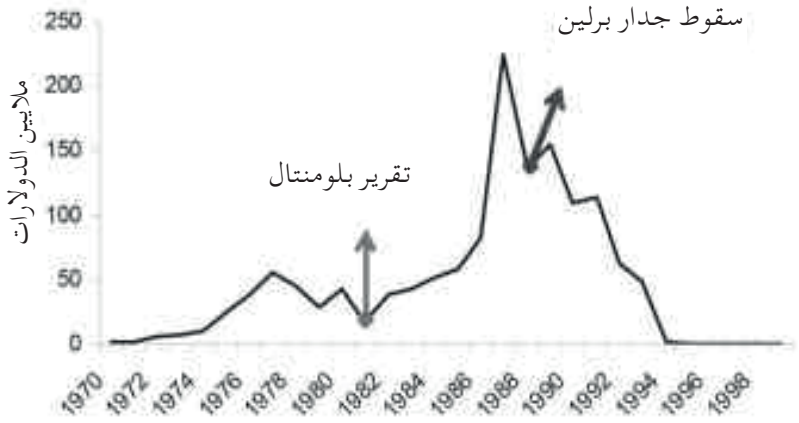

Source : Banque Mondiale, CD-ROM GDF, 2001

كشـف تقريـر للأميـن العـام للأمـم المتحـدة، منـذ عـام 1962، أن موبوتـو قـد نهـب عـدة ملاييـن مـن الـدولارات، خُصصـت لتمويـل قـوات بـلاده. وفـي عـام 1982، كتـب أحـد كبـار المسـؤولين بصنـدوق النقـد الدولـي، إيروين بلومنتـال، وهـو مصرفـي ألمانـي ومسـؤول بقسـم الشـؤون الخارجيـة للبنـك الألمانـي، تقريـراً دامغـاً عـن إدارة موبوتـو لزاييـر[17]. لقـد حـذر المقرضيـن الأجانـب عـدم توقـع السـداد طالمـا موبوتـو لا يـزال فـي السـلطة.

وبيـن عامـي 1965 و1981، اقترضـت الحكومـة الزاييريـة حوالـي 5 مليـارات دولار مـن الخـارج وبيـن 1976 و1981، خضعـت ديونهـا الخارجيـة لأربعـة إجـراءات إعـادة جدولـة مـن نـادي باريـس بلغـت 2.25 مليـار دولار.

لـم يسـتتبع سـوء الإدارة الاقتصـادي الفـادح لموبوتـو ونهبـه المنتظـم لجـزء مـن القـروض قيـام صنـدوق النقـد الدولـي والبنـك العالمـي بوقـف المسـاعدات لنظامـه الديكتاتوري. ومـن المدهـش ملاحظـة أنـه بعـد تقديـم تقريـر بلومنتـال، زادت مدفوعـات البنـك العالمـي[18]

17 Colette Braeckman, «L'amertume d'un expert», Le Monde diplomatique, novembre 1982, www.monde-diplomatique.fr/1982/11/braeckman/37019.

18 كتـب مؤرخـو البنـك أنـه في عـام 1982: «مَغْويـا بخدعـة موبوتـو ووعـوده بالإصـلاح، وبضغـط مـن الولايـات المتحـدة وفرنسـا وبلجيـكا، غامـر البنـك في زايـير ببرنامـج تقويـم هيـكلي طمـوح ».

in KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1: History, p. 702

(نفس الشيء بالنسبة لدفعات صندوق النقد الدولي ولكن لم يتم عرضها على الرسم البياني). من الواضح أن معايير الإدارة الاقتصادية السليمة ليست هي العامل الحاسم في قرارات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي. كان نظام موبوتو حليفًا استراتيجيًا للولايات المتحدة وغيرها من القوى المؤثرة في مؤسسات بريتون وودز (مثلا فرنسا وبلجيكا) طالما استمرت الحرب الباردة[19]. وبعد 1989-1991، بالموازاة مع سقوط جدار برلين الذي تبعه لاحقا انهيار الاتحاد السوفييتي، لم يعد نظام موبوتو يستحق الاهتمام. بالنظر إلى أنه، في العديد من البلدان الأفريقية، بما فيها زايير، تجري مؤتمرات وطنية تطالب بمطالب ديمقراطية. فبدأت قروض البنك العالمي تنضب، وتوقفت تماماً منتصف سنوات 1990.

دعم البنك العالمي لدكتاتورية تشاوشيسكو في رومانيا

الرسم البياني 5. رومانيا: مدفوعات البنك العالمي

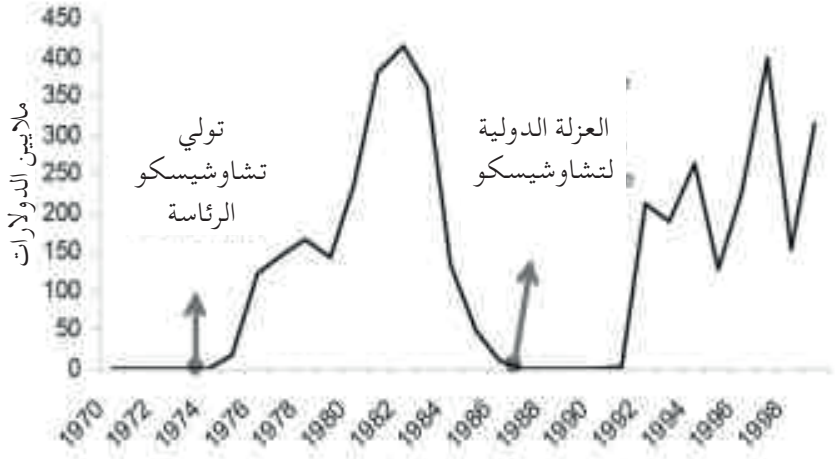

Source : Banque Mondiale, CD-ROM GDF, 2001

التحقت رومانيا بالكتلة السوفيتية عام 1947، وفي عام 1972، كانت رومانيا أول دولة من الكتلة تنضم إلى البنك العالمي.

19 لقد حللت بطريقة تركيبية علاقات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي مع الكونغو - زائير من عام 1960 إلى بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في كتاب إيريك توسان، محاكمة رجل مثالي، أل دانتي، مرسيليا، 2013. كما تناولت الموضوع في «رد على رسالة فيليب ملك بلجيكا حول مسؤوليات بلجيكا في استغلال الشعب الكونغولي» المنشور في 2 يوليو 2020، https://www.cadtm.org/Reponse-a-la-lettre-de-Philippe-roi-des-Belges-sur-les-responsabilites-de-la (جرى الاطلاع على الرابط يوم 29 نونبر 2020).

ومنذ عام 1965، كان تشاوشيسكو أمينا عاما للحزب الشيوعي الحاكم. وفي عام 1968، انتقد غزو الاتحاد السوفياتي لتشيكوسلوفاكيا. ولم تتدخل القوات الرومانية إلى جانب مثيلاتها بحلف وارسو. لقد دفع هذا الابتعاد عن موسكو بوضوح واشنطن، عبر البنك العالمي، لاعتزام إقامة علاقات أوثق مع النظام الروماني.

لقد قام البنك العالمي، منذ عام 1973، بإجراء مفاوضات مع بوخارست لتحديد سياسة القروض التي وصلت بسرعة حجما كبيرا جدا. لقد أصبحت رومانيا عام 1980 ثامن أهم مقترض من البنك العالمي. يروي مؤرّخ البنك الدولي آرت فان دي لار حكاية معبرة من عام 1973. لقد حضر مطلع ذلك العام، اجتماعًا لمدراء البنك العالمي، كان على جدول أعماله بداية منح القروض إلى رومانيا. لقد أعلن روبرت ماكنامارا بوجه بعض المدراء المتشككين من عدم وجود دراسات شاملة عن رومانيا، أن لديه ثقة كبيرة في الأخلاقيات المالية للبلدان الاشتراكية بشأن تسديد الديون. ما رد عليه أحد نواب رئيس البنك العالمي حضر الاجتماع بأن «الشيلي الليندي ربما لم تصبح بعد اشتراكية بما فيه الكفاية»[20]. ربما تجمد ماكنامارا بسماع ذلك.

لا تعتمد خيارات البنك العالمي على معايير اقتصادية مُقنِعة. في الواقع، أولاً، في حين أن البنك العالمي، رفض بانتظام تقديم قروض إلى بلد لم يُسدِّد بعد ديونه السيادية القديمة، بدأ في إقراض رومانيا رغم أنها لم تقم بتسوية نزاع بشأن ديون قديمة. ثانيا، معظم المبادلات الاقتصادية لرومانيا تجري داخل الكوميكون بعملة غير قابلة للتحويل. كيف يمكنها تسديد ديونها بالعملات الصعبة؟ ثالثاً، رفضت رومانيا منذ البداية تسليم البيانات الاقتصادية التي طلبها البنك العالمي. من الواضح إذن أن الاعتبارات السياسية هي السبب وراء قيام البنك العالمي بتطوير علاقات وثيقة مع رومانيا. يتعلق الأمر بزعزعة الاتحاد السوفياتي والمعسكر السوفياتي في سياق الحرب الباردة من خلال إرساء علاقات وثيقة مع رومانيا. لم يكن غياب الديمقراطية الداخلية والقمع البوليسي الممنهج عقبة أمام البنك العالمي في هذه الحالة كما بغيرها.

على العكس، أصبحت رومانيا واحدة من أكبر عملاء البنك العالمي، إذ قام الأخير بتمويل مشاريع ضخمة (مناجم الفحم المفتوحة، والمحطات الكهربائية الحرارية) التي كان تأثيرها السلبي من الناحية البيئية واضحا جدا. لقد شردت السلطات الرومانية سكانا يشتغلون بالزراعة حينها، لتشغيل مناجم الفحم المفتوحة. وفي مجال آخر، دعم البنك العالمي سياسة التخطيط السكاني بهدف زيادة معدل المواليد.

20 Van de Laar, The World Bank and the Poor, op. cit., p. 40.

وفي عام 1982، عندما تفجرت أزمة الديون عالميا، قرر النظام الروماني فرض علاج الصدمة على الشعب الروماني. خفضت رومانيا وارداتها بشدة من أجل استخراج فوائض عملة صعبة لتسديد ديونها الخارجية بإيقاع سريع جدا». كانت النتائج رهيبة على السكان. لكن كما ذهب الى ذلك مؤلفو الكتاب الذي رعاه البنك العالمي لتخليد أول نصف قرن من وجوده: «لقد كانت رومانيا، إلى حد ما، مدينا «نموذجيا»، على الأقل من وجهة نظر الدائنين»[21]

خاتمة

خلافاً للمادة الرابعة من الفصل العاشر من ميثاق البنك العالمي، فقد قام الأخير وصندوق النقد الدولي بإقراض دول بشكل منهجي للتأثير على سياساتها. توضح الأمثلة الواردة في هذه الدراسة أن المصالح السياسية والاستراتيجية للقوى الرأسمالية الكبرى عوامل حاسمة في قراراتهما. تلقت أنظمة بدعم من القوى الرأسمالية الكبرى مساعدات مالية على الرغم من أن سياساتها الاقتصادية لم تستوف معايير المؤسسات المالية الدولية الرسمية ورغم أنها لا تحترم الحقوق الإنسانية. وفي المقابل، حُرمت أنظمة اعتبرت معادية للقوى الكبرى من القروض بذريعة عدم احترامها المعايير الاقتصادية التي وضعتها تلك المؤسسات.

لا يجب اعتقاد أن سياسة مؤسسات بريتون وودز هذه، قد تم التخلي عنها بنهاية الحرب الباردة، إنها مستمرة حتى يومنا هذا. ومن الأمثلة على ذلك القروض المقدمة إلى روسيا بوريس يلتسين من أجل ضمان استعادة نهائية للرأسمالية، وإلى ديكتاتورية إندونيسيا سوهارتو حتى سقوط هذا الأخير عام 1998، والعراق تحت الاحتلال الأجنبي، وديكتاتورية بن علي في تونس من 1987 حتى 2011، وديكتاتورية مبارك في مصر من 1981 حتى 2011، وديكتاتورية المارشال السيسي في مصر منذ 2014، وإلى تشاد ادريس ديبي من 1990 حتى وفاته يوم 20 أبريل

21 Kapur, Lewis, Webb, The World Bank, op. cit., vol. 1, p. 1061.

الفصل السابع

البنك العالمي والفلبين (1946-1990)

اِفْتَتَحَ قرار أمريكا عام 1946 منح الفلبين استقلالها فترة ازدهار للبلاد. وسمحت واشنطن بفعل رهانات جيوسراتيجية عقب الحرب العالمية الثانية، للحكومة الفلبينية بانتهاج سياسة رفضتها لآخرين.

بالتالي سمح للحكومة الفلبينية بتنفيذ سياسات مستقلة تعزز التنمية الاقتصادية للبلاد. مع ذلك، كان التسامح الأمريكي قصير الأجل. منذ عام 1962 فصاعدا، بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، فرض المحافظون عقب انتخابات 1959سياسات مختلفة جذريًا، أثارت هروبا ضخما لرؤوس الأموال، وفرط استدانة، وانخفاض قيمة العملة، وفقدان الدخل بالنسبة للسكان. وفي سياق الأزمة هذا، أعلن فرديناند ماركوس الأحكام العرفية عام 1972. وحظي الديكتاتور بإعجاب البنك العالمي لسياسته التي تتماشى إلى حد كبير مع توقعات واشنطن. وزاد الفساد الهائل من الاستياء الشعبي وأسفر عن سقوط فرديناند ماركوس واستبداله بكورازون أكينو عام 1986. كانت أكينو زعيمة المعارضة الديمقراطية لكنها كانت على اتصال وثيق بكبار ملاكي المزارع. لقد نفذت سياسات اقتصادية نيو ليبرالية صارمة وفقا لأفضل تقاليد البنك العالمي، ومخيبة بعمق لآمال الشعب.

من الفترة الاستعمارية حتى الاستقلال سنة 1946

ظلت الفلبين مستعمرة إسبانية حتى عام 1898، عندما هُزمت في حرب أعلنتها الولايات المتحدة المستعمرة هي الأخرى للبلد باستثناء خلال الحرب العالمية الثانية حيت كان البلد مستعمرة يابانية. وفي عام 1946، استقلت الفلبين عن الولايات المتحدة مقابل عدد من الشروط: سعر صرف ثابت بين البيزو الفلبيني والدولار الأمريكي لحماية

الشركات الأمريكية من آثار تخفيض قيمة العملة، اتفاقيات تبادل حر الخ. في البداية، كان هذا الترتيب جيداً نسبياً حيث إن الولايات المتحدة كانت تجلب الكثير من الدولارات للفلبين، وذلك في المقام الأول من خلال وجودها العسكري القوي بالبلاد.

نجاح نسبي خلال سنوات 1950

لكن، في عام 1949 تباطأ تدفق الدولار بشكل كبير. وأرست الحكومة الفلبينية ضوابط صرف صارمة لتجنب نزيف شديد للعملة الصعبة. تم منع الشركات الخاصة من الاقتراض الخارجي. وقد تحملت حكومة الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي هذا الإجراء من أجل إبقاء علاقة جيدة بحليفهما الفلبيني. وأثار تطبيق الضوابط على صرف العملات وتدفقات رأس المال والواردات ازدهارا اقتصاديا في البلاد، وتطور تصنيع البلد. انتهت فترة النمو الاقتصادي هذه بعد اثني عشر عامًا في عام 1962، عندما تم التخلي عن إجراءات الرقابة هذه بضغط من الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

خلال عقد خمسينيات القرن المنصرم، نما قطاع التصنيع سنوياً ب 10 إلى 12٪، وكان معدل التضخم السنوي أقل من 2٪، وراكمت الفلبين احتياطيات نقد أجنبي قوية وكانت الديون الخارجية منخفضة للغاية. ومع ذلك، لم يكن هذا لصالح الجميع: اشتكت الشركات الأمريكية والأجنبية الأخرى من الزامية إعادة استثمار جميع أرباحها في اقتصاد البلاد. وفي الواقع، اضطر الرأسماليون المصدرون، أكانوا فلبينيين أم أجانب، إلى إيداع حصيلة صادراتهم من الدولارات في المصرف المركزي، الذي يقدم لهم البيزو بمعدل غير مُوات. كان هذا مصدرا لعائدات هائلة للدولة. وفي عام 1954، مدعومة بنجاحها، طلبت الحكومة الفلبينية من الولايات المتحدة تغيير قواعد اللعبة التي وضعت عام 1946 وقت الاستقلال. وافقت واشنطن على الطلب، ما عزز موقف السلطات الفلبينية.

بطبيعة الحال، يتعين عدم مثلنة النجاح الفلبيني: ظلت الفلبين مجتمعاً رأسمالياً مطبوعا بلا مساواة عميقة، ولم يتجاوز التصنيع حدود التركيب. ومع ذلك، فإن وضع الخمسينيات كان بالتأكيد واعدًا مقارنة مع كل ما حدث منذ عام 1962. وفي الواقع، كانت هذه التطورات الواعدة ما أدى إلى هجوم موحد قادته الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي إلى جانب القطاعات الأكثر محافظة للطبقات الحاكمة الفلبينية بهدف وضع حد لهذه التجربة.

اللجوء إلى سياسات محافظة وزيادة الديون في سنوات 1960

في عام 1962، ألغى المحافظون، الذين فازوا بأغلبية في الكونغرس الفلبيني بعد انتخابات عام 1959، الضوابط على حركات رأس المال. وأظهر صندوق النقد الدولي وحكومة الولايات المتحدة موافقتهما على الفور بمنح قرض قيمته 300 مليون دولار.

أدى التخلي عن الضوابط إلى نزيف رؤوس الأموال إلى الخارج؛ وتم تمويل العجز الناتج بالقروض الخارجية المتوالية. وزادت الديون الخارجية سبعة أضعاف بين 1962 و1969: انتقلت من 275 مليون إلى 1880 مليون دولار!

ابتهج المصدرون الفلبينيون للمنتجات الفلاحية والمواد الأولية، وأيضا الشركات متعددة الجنسية لأن أرباحهم تزايدت بقوة. في المقابل، تراجع قطاع التصنيع الموجه نحو السوق الداخلي بسرعة. وفي عام 1970، كان لابد من تخفيض قيمة البيزو بشكل حاد، فانهارت أجور ومداخيل صغار المنتجين.

قام فيرديناند ماركوس بإرساء ديكتاتورية عام 1972، في سياق أزمة السياسات المدعومة أمريكيا، ومن قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمحافظين. وكان هدفه الأقصى تعزيز السياسات النيو ليبرالية بالقوة.

بعد عام، وعلى الجانب الآخر من المحيط الهادئ، استولى أوكيستو بنوشيه على السلطة في الشيلي حاملا نفس الأهداف تماما، ونفس الأسياد ونفس الداعمين!

دور البنك العالمي ودعمه لديكتاتورية ماركوس سنوات 1970

تعود القروض الأولى التي منحها البنك العالمي للفلبين إلى عام 1958. لكن القروض ظلت منخفضة للغاية حتى أصبح ماكنامارا رئيساً للبنك العالمي عام 1968. اعتبر ماكنامارا بأن الفلبين-حيث توجد قواعد عسكرية أمريكية، كما هو الحال في إندونيسيا وتركيا-ذات أهمية استراتيجية بحيث كان من الضروري جدا تعزيز روابطها بالبنك العالمي. إن إقراض المال وسيلة ضغط. لم يتردد مؤرخو البنك العالمي في كتابة التالي:

> «كان ماكنامارا وفريقه منزعجين من الإصلاحات السياسية التي أقرها البرلمان الفلبيني. وهكذا، كانت الفلبين مثالاً أثار فيه قانون الأحكام العرفية حجما هائلا من قروض البنك العالمي. أبعد ماركوس البرلمان وبدأ

الحكم بمقتضى مراسيم رئاسية في غشت 1972. ورحب ماكنامارا وموظفو البنك بهذه الخطوة»[1].

كان أحد التدابير الأولى التي اتخذتها ديكتاتورية ماركوس هو إزالة الحد الأقصى للمديونية العمومية، الذي أرساه البرلمان الفلبيني عام 1970. وقد حددت اللائحة الملغاة هامش استدانة الحكومة بقيمة مليار دولار بسقف سنوي قدره 250 مليون دولار. وضع ماركوس حدا لهذا القيد، ما أرضى البنك العالمي[2]. أعلن ماكنامارا أن البنك العالمي مستعد، على الأقل، لمضاعفة المبالغ الممنوحة. نشر مؤرخو البنك العالمي تقريرا داخليا لاجتماع عالي المستوى بين ماكنامارا وزملائه جاء فيه ما يلي:

«اجتماع مثير للغاية! في الواقع، لم يتعلق الأمر بعد بانتقادات السنوات الأولى بشأن السياسة والفساد وتفاوت المداخيل، بل أظهر الاجتماع بالأحرى روحا عامة مرحبة بزيادة القروض. وكان الفريق الذي أعد وثيقة حذرة حول الفلبين (البرنامج القطري P) مذهولا. ولزم أن يندرج جدول أعمال الاجتماع ضمن المنظومة. (ليست سياسة الحكومة الفلبينية بالضرورة أسوأ مما هي عليه في تايلاند ولكنها أكثر عرضة للأضواء). يجب أن نهدف إلى إقراض ما متوسطه 120 مليون دولار سنويا في السنوات القليلة القادمة من عام 1974 إلى عام 1978، أي بزيادة قدرها 50 في المائة عما كان مقررا»[3].

كان قد فات الأوان لزيادة القروض الممنوحة لعام 1973، ما أثار استياء ماكنامارا. ومع ذلك فعل البنك كل ما بوسعه، وفي سنة 1974 ضاعف خمس مرات ونصف مبلغ سنة 1973 (165 مليون بدلاً من 30)[4] .

1 Kapur, Lewis, Webb, The World Bank, op. cit., vol. 1, p. 558

2 Voir Payer, Lent and Lost. Foreign Credit and Third World Development, op. cit., p. 82

3 World Bank, «Notes on the Philippines Country Program Review, July 28, 1972 » prepared by H. Schulmann on August 15, 1972, cité par D. Kapur, J. Lewis, R. Webb, 1997, vol. 1., p. 303) « Un miracle s'est produit aux Philippines. Il est cependant philosophiquement gênant que ce miracle se soit produit sous les auspices d'une dictature militaire. Monsieur Cargill a dit qu'il ne pensait pas que le miracle allait continuer « mais tant que c'est le cas et seulement tant que c'est le cas, continuons à le soutenir » lança McNamara ». Memorandum, Alexis E. Lachman to John Adler, December 27, 1973, with attachment, «Philippines Country Program Review, December 19, 1973, cite par D. Kapur, J. Lewis, R. Webb, 1997, vol. 1., p. 304).

4 في عام 1980، أقرض البنك العالمي 400 مليون دولار..

دعم البنك العالمي وصندوق النقد الدولي علناً الديكتاتورية إلى درجة أنهما عقدا اجتماعهما العام السنوي لعام 1976 في مانيلا. في ذلك العام، أعلن برنارد بيل، نائب رئيس البنك لمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ: « كانت مخاطر الإقراض إلى الفلبين أقل من ماليزيا أو كوريا»[5]. ومن الجدير بالذكر أيضا أن البنك العالمي أنشأ أحد المراكز البحثية الثلاثة حول الثورة الخضراء في الفلبين، بالشراكة مع مؤسسة فورد ومؤسسة روكفيلر. (انظر الإطار حول الثورة الخضراء).

الثورة الخضراء

في بعض البلدان النامية، وخاصة في آسيا (الهند وباكستان وإندونيسيا والفلبين وتايلاند...)، انطلقت الثورة الخضراء في سياق الحرب الباردة، بتمويل كبير من صناديق عمومية من البلدان الغربية وأموال خاصة من المؤسسات الكبرى (روكفلر، فورد، كيلوغ...). وتجدر الإشارة إلى أن البنك العالمي أطلق الثورة الخضراء عام 1965 بالهند في أعقاب الطلب المحدود على المعونة الغذائية إثر جفاف. وكجزء من الثورة الخضراء، كان على الهند أن تصلح سياستها الزراعية بالكامل، وأن تخفض قيمة عملتها، وأن تنفذ مجموعة من التدابير الهيكلية. وهذا يعني ضمنا: استخدام تقنيات زراعية غير مستدامة إيكولوجيا، والالتزام بتصدير مصحوب بالتزام استيراد مبيدات وأسمدة كيميائية. ولم تتمكن الهند من الحصول على المعونة الغذائية اللازمة لموسم واحد فقط إلا بعد ذلك، في حين كان للتحول الزراعي العميق للثورة الخضراء آثار سلبية لا تزال محسوسة حتى اليوم[6].

ومع ذلك، لم يقم فرديناند ماركوس بتنفيذ السياسة الاقتصادية التي كان يأملها البنك بالضبط. خاب ظن البنك العالمي لأنه كان على علاقة جيدة للغاية مع الدكتاتور وفريق الأكاديميين الذين جمعهم حوله-وبعضهم أصبح فيما بعد موظفا في البنك، مثل جيراردو سيكات، وزير التخطيط ثم رئيس بنك الفلبين الوطني، البنك الرئيسي في البلاد.

5 « The risk in lending to the Philippines was lower than for Malaysia or Korea » (cité par D. Kapur, J. Lewis, R. Webb, 1997, vol. 1., p. 304).

6 Voir Vandana Shiva. 1991. The Violence of the green revolution, Third World Network, Malaisia, 1993, 264 p. Pour l'application de la révolution verte en Afrique voir Rémi Vilain, La nouvelle révolution verte en Afrique subsaharienne, publié le en décembre 2015-janvier 2016 http://cadtm.org/La-nouvelle-revolution-verte-en-Afrique-subsaharienne-Partie-1-sur-2 Voir également Rémi Vilain, « Nouvelle Révolution Verte », publié le 19 août 2016, https://www.cadtm.org/Nouvelle-Revolution-Verte.

البنك العالمي خلال الأزمة الاقتصادية والسياسية سنوات الثمانينات

التصنيع عن طريق إحلال الواردات

تشير هذه الاستراتيجية أساسا إلى التجربة التاريخية لأمريكا اللاتينية في ثلاثينات وأربعينات القرن العشرين، وإلى عمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في خمسيناته، بما في ذلك كتابات الأرجنتيني راؤول بريبش (الذي أصبح في عام 1964 أول أمين عام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية). كانت نقطة البداية ملاحظة واقع أن البلدان الرئيسية في أمريكا اللاتينية تمكنت، في مواجهة انخفاض كبير في التجارة بسبب الأزمة الكبرى في سنوات 1930 والحرب العالمية الثانية، من تلبية الطلب المحلي بالاستعاضة عن المنتجات المستوردة بتنمية الإنتاج المحلي. وتهدف نظرية اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى توسيع نطاق هذه العملية على التوالي لتشمل جميع قطاعات الصناعة عن طريق خلق «قطيعة» مع المركز. وتهدف بالارتكاز إلى جرعة معتبرة من الحمائية وتدخل الدولة المنسق، إلى السماح بتطوير صناعات ناشئة. وقد نجحت كوريا الجنوبية في تنفيذ هذه السياسة ولكن بشروط خاصة (انظر الفصل 11). وفي سنوات 1950 وأوائل سنوات 1960، لجأت حكومة الفلبين جزئيا أيضا إلى نموذج تصنيع عن طريق إحلال الواردات.

لم ينتقد البنك العالمي أبدا سياسة النظام القمعية. غير أنه يشعر بالقلق إزاء بطء تنفيذ الإصلاحات الهيكلية. إنه يريد أن تعوِّض الدكتاتورية ما تبقى من نموذج تصنيع إحلال الواردات بنموذج تصنيع موجه للتصدير يدافع عنه. ومن أجل ضغط أكبر على الحكومة الفلبينية، قرر البنك منح قرضين ضخمين للتقويم الهيكلي عامي 1981 و1983، بهدف تشجيع الصادرات. كان البنك يدرك تمامًا حقيقة أن معظم هذه الأموال سينتهي بها المطاف في حسابات ماركوس وجنرالاته المصرفية. ومع ذلك، فقد اعتبر أنه من المجدي إرشاء أفراد الزمرة السياسية الحاكمة مقابل تسريع الإصلاح النيو ليبرالي المضاد.

عند هذا المنعطف، عام 1981، اندلعت أزمة بنكية في الفلبين بسبب حالة فساد ضخمة شملت الرأسماليين وجهاز الدولة. انتشرت الأزمة تدريجيا إلى النظام المالي بأكمله، مما هدد أكبر بنكين عامين بالإفلاس. وقد امتدت الأزمة من عام 1981 إلى عام 1983-1984 وتفاقمت بفعل أزمة الديون الخارجية العالمية لعام 1982. وتوقفت البنوك الخاصة الأجنبية عن منح القروض للفلبين. وكان هذا بمثابة فشل واضح للبنك العالمي وأصدقائه الجيدين، فرديناند ماركوس، جيراردو سيكات، ورئيس الوزراء سيزار فيراتا.

ازداد السخط الشعبي بحدة. اشتبكت بعض قطاعات الطبقات الحاكمة الرئيسية مع نظام ماركوس. وتفاقمت الأزمة في أعقاب مقتل أحد أفراد الأوليغارشية العقارية المعارض لماركوس: السيناتور بنينو أكينو، الذي كان قد نُفي سابقا إلى الولايات المتحدة، وقتل بمطار مانيلا لدى عودته في غشت 1983.

رغم المعارضة المتزايدة لماركوس، اختار البنك العالمي مواصلة دعم الدكتاتور. وخروجا عن خططه، عزز قروضه إلى الفلبين بشكل كبير: 600 مليون دولار عام 1983، أي أكثر من ضعف قروض العام السابق (251 مليون دولار سنة 1982). كتب مؤرخو البنك العالمي أن الأمر يتعلق بالولاء تجاه صديق جيد[7] .

أصبحت التحركات الشعبية أكثر راديكالية، واستطاعت المعارضة داخل الطبقات الحاكمة والجيش إزالة ماركوس ثم إرغامه على الخروج إلى المنفى[8] بمساعدة أمريكا الممثلة في مانيلا من قبل بول وولفويتز[9] الذي رافق نظام ماركوس حتى النهاية. وتولت كورازون اكينو زعيمة المعارضة البرجوازية والعقارية، وأرملة بنينو اكينو زمام السلطة عام 1986.

ثم تردد البنك العالمي بشأن المسار الذي سيتبعه. كتب رئيس البنك العالمي لمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، أتيلا كاراسمان أوغلو (انظر الفصل المتعلق بتركيا)، مذكرة داخلية غير متحمسة بشأن النظام الديمقراطي الجديد:

> « نتوقع أن تكون عملية صنع القرار أكثر صعوبة مما كانت عليه في الماضي، بسبب طبيعة العمل الجماعي للفريق الجديد، والدور المعزز للسلطة التشريعية والميول الشعوبية للحكومة الجديدة»[10].

7 Kapur, Lewis, Webb., The World Bank, op. cit., vol. 1, p. 563.

8 تم نقل فرديناند ماركوس من قبل الجيش الأمريكي إلى هونولولو حيث عاش حتى عام 1989. 9 Cité par D. Kapur, J. Lewis, R. Webb, 1997, vol. 1, note 102 p. 565.

9 أصبح بول وولفويتز رئيساً للبنك العالمي في عام 2005.

10 Cité par D. Kapur, J. Lewis, R. Webb, 1997, vol. 1, note 102 p. 565.

البنـك العالمـي وصنـدوق النقـد الدولـي يتخليـان عـن فيرنانـدو ماركـوس ويدعمـان كـورازون أكينـو

وأخيـراً، سـعى البنـك العالمـي وصنـدوق النقـد الدولـي والولايـات المتحـدة إلـى تحقيـق أفضـل وضـع مـن خـلال دعـم الرئيسـة كـورازون أكينـو، إذ أنهـا قـد التزمـت بإبقـاء بلدهـا بالمعسـكر الغربـي وحتـى تعميـق الإصلاحـات النيـو ليبراليـة. أقـرض البنـك العالمـي 300 مليـون دولار عـام 1987 و200 مليـون دولار عـام 1988: يتعلـق الأمـر بتشـحيم عجلـة خصخصـة الشـركات العموميـة. وبيـن عامـي 1989 و1992، أقـرض البنـك الفلبيـن 1324 مليـار دولار لتمويـل مواصلـة التقويـم الهيكلـي. وهـددت الولايـات المتحـدة بمنـع هـذه القـروض فـي حـال نفـذت الفلبيـن خطتهـا لإغـلاق القواعـد العسـكرية الأمريكيـة علـى أراضيهـا.

أمـا بالنسـبة للإصـلاح الزراعـي الـذي طالبـت بـه الحركـة الشـعبية القويـة التـي أدت إلـى الإطاحـة بمـاركـوس وصـارت أقـوى عـام 1987، فقـد وقفـت كـورازون أكينـو مع الأوليغارشـية التـي تتحـدر منهـا. وحصلـت الدولـة، بيـن عامـي 1986 و1990، علـى 122 هكتـارا فقـط 11! وفـي سـنة 1987 توقـع فريـق للبنـك العالمـي، إثـر تجـدر كفـاح الفلاحيـن، إمكانيـة إصـلاح زراعـي جـدري مـن قبيـل ذاك المحقـق فـي اليابـان، وفـي كوريـا الجنوبيـة وتايـوان بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة. وتوقعـت الوثيقـة التـي أعدهـا هـذا الفريـق فـي مـارس 1987 حصـر ملكيـة الأربـع بسـبع هكتـارات، مـا يعنـي المسـاس مباشـرة بكبـار مزارعـي قصـب السـكر (ضمنهـم كـورازون أكينـو). واقترحـت دراسـة البنـك العالمـي تلـك أن يحصـل البـدون أرض علـى الأراضـي مقابـل مبلـغ فريـد قـدره 600 بيـزو (نحـو 30 دولار حينهـا). ومـن غيـر اللازم قـول إن هـذه الدراسـة لـم تفـض أبـدا إلـى إجـراءات ملموسـة.

وفـي الأخيـر ذهبـت حكومـة كـورازون أكينـو أبعـد من مـاركـوس في تطبيـق وصفـات السياسـة النيـو ليبراليـة. لقـد كان ذلـك سـببًا كبيـرًا لرضـا البنـك العالمي.

الفصل الثامن

دعم البنك العالمي للديكتاتورية في تركيا

تُذكِّر استراتيجية البنك العالمي في تركيا بوضوح بسياسته تجاه دكتاتورية فرديناند ماركوس في الفلبين منذ عام 1972، وديكتاتورية أوغستو بنوشيه في الشيلي منذ عام 1973، وبالنموذج الاقتصادي المتبع من قبلهما. تعتبر الأسباب الجيوسياسية مرة أخرى عاملاً حاسماً: تعد تركيا، المِفصل بين أوروبا وآسيا، رهانا أساسيا على رقعة الشطرنج بالشرق الأوسط والأدنى. وبالتالي، من الضروري إخضاع هذا البلد لمصالح واشنطن من خلال تقديم الدعم الكامل لنظام استبدادي. إنها المهمة التي انبرى لها البنك العالمي مشجعا، بتوافق تام مع القادة العسكريين، تطوير سياسات اقتصادية نيو ليبرالية فتحت الباب على مصراعيه أمام استثمارات الشركات متعددة الجنسية وقمعت كلاً من النقابات العمالية والأحزاب اليسارية الجذرية. لقد وطدت هذه السياسة دور تركيا كرأس حربة الولايات المتحدة في سياق تاريخي جديد.

البدايات الصحبة للبنك العالمي في تركيا

بدأ البنك العالمي بداية سيئة مع تركيا سنوات 1950. لقد تم طرد موكله الرسمي، الهولندي بيتر ليفتينك، من قبل سلطات أنقرة بسبب التدخل المفرط.

تحت قيادة روبرت ماكنمارا، أدت الأهمية الجيواستراتيجية التركية، البلد المحبوب أمريكيا، إلى قيام البنك العالمي بزيادة جهوده لتحسين العلاقات. وبعد بضعة أشهر من توليه الرئاسة، زار روبرت ماكنامارا تركيا في يوليوز 1968. إنه يعرف جيدا هذا البلد الحليف عسكريا للولايات المتحدة. لقد كان كوزير للدفاع حتى عام 1967 على اتصال وثيق مع سلطات أنقرة. وحرصا على عدم تكرار ما حدث مع بيتر ليفتينك، حرص البنك العالمي بشدة على عدم الظهور متدخلا في الشؤون الداخلية التركية بشكل

مفرط في سبعينيات القرن العشرين[1]. وبحلول نهاية ذلك العقد، زاد ضغطه تدريجيا على الحكومة التركية، لاسيما عام 1978 عندما أصبح الوطني اليساري، بولنت اجاويد، رئيسا للوزراء. حاول البنك بالخصوص فرض زيادة أسعار الكهرباء.

دعم البنك العالمي للانقلاب العسكري سنة 1980

كان الانقلاب العسكري في سبتمبر 1980، الذي أسفر عن دكتاتورية استمرت حتى مايو 1983، مناسبًا جدًا للبنك العالمي، حيث وافق العسكريون على الحفاظ على الخطة النيو ليبرالية الجذرية التي وضعها مع سليمان ديميريل[2]، وتورغوت أوزال[3].

تورغوت اوزال وكيل دولة مكلف بالتنسيق الاقتصادي من قبل رئيس الوزراء آنذاك سليمان ديميريل. كان هذا الثنائي من أطلق البرنامج الاقتصادي النيو ليبرالي في يناير 1980. لكن تنفيذه كان صعبا بسبب التعبئات النقابية، والشعور بعدم الأمان الناتج عن المواجهات بين الطلاب اليمينيين واليساريين، ومناورات الحزب الإسلامي الذي ساوم بقوة داخل البرلمان دعمه لحكومة سليمان ديميريل الأقلية... وتعطش الجيش للسلطة، الذي زعزع استقرار الحكومة بمساعدة الولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن النظام العسكري، الذي حل البرلمان وسجن سليمان ديميريل في سبتمبر 1980، قبل تعيين تورغوت أوزال كوزير مكلف بالاقتصاد بسلطات كاملة. لقد أدار هذا الأخير البرنامج النيو ليبرالي لمدة عامين بلا قيود، حتى الانهيار المالي الذي أدى إلى عزله.

صار البرنامج التركي مرجعا لقروض التقويم الهيكلي

دعم البنك العالمي بحماس سياسة العسكريين وتورغوت أوزال لأنها سمحت ب «زيادة حوافز التصدير، وتحسين إدارة الديون الخارجية (...)، والقضاء على عجز الموازنة (...)، وتقليص مستوى الاستثمار العام.»[4]

كتب مؤرخو البنك العالمي: «لقد أصبح البرنامج التركي نموذجًا أوليًا لقروض التقويم الهيكلي»[5].

1 Kapur, Lewis, Webb, The World Bank, op. cit., vol. 1, p. 547

2 كان سليمان ديميريل (1924 -2015) رئيس الوزراء عدة مرات (1965-1971، 1975-1978، 1979-1980). أصبح رئيساً للحكومة عام 1991 وكان رئيساً للجمهورية من 1993 إلى 2000.

3 كان تورغوت أوزال (1927-1993) رئيسًا للوزراء من عام 1983 إلى 1989، ثم رئيسًا للجمهورية من عام 1989 حتى وفاته عام 1993. بالإضافة إلى ذلك، عمل تورغوت أوزال لمدة عامين بالبنك في واشنطن خلال سنوات 1971-1973.

4 Kapur, Lewis, Webb, The World Bank, op. cit., vol. 1, p. 548, note 60.

5 نفس المرجع ص 548

سهلت عدة عوامل هذه التطورات:

1) الروابط الوثيقة بين القادة السياسيين الأتراك والموظفين الأتراك الكبار بالبنك العالمي. بالإضافة إلى أسماء سبق ذكرها، يمكننا ذكر أتيلا كاراسمانوغو[6] ومنير بنجنك[7]، وهما رجلا البنك بامتياز[8].

2) في عام 1977 واجهت تركيا المثقلة بالديون أزمة، وعلى عكس دول أخرى مثقلة بالديون، حصلت على مساعدات كبيرة من القوى الغربية (الولايات المتحدة، ألمانيا)، والبنك العالمي وصندوق النقد الدولي، كي لا تغرق في الأزمة[9].

لم يكن التحول النيو ليبرالي في تركيا سهلاً لأن الدستور الموروث عن أوائل ستينيات القرن العشرين نص على أن تضع البلاد سياسة تصنيع بإحلال الواردات، وأن تنفذ حمائية قوية واستثمارا عموميا قويا لتحقيق هذه الغاية.

لقي الانقلاب العسكري في سبتمبر 1980 مشاعر تعاطف كبير من قبل البنك العالمي. من المحتمل أن روبرت ماكنامارا كان على علم بالتحضير للانقلاب لأنه كان على علاقة وثيقة بإدارة كارتر.

يوضح مثال تركيا مجددا أن سياسة البنك العالمي تحددها المصالح الجيواستراتيجية، لا سيما مصالح الولايات المتحدة.

انقلاب مدبر بدعم أمريكا المباشر

مؤرخو البنك العالمي ذلك: «شخصيا كرجل دولة عالمي، لم يكن ماكنامارا أعمى بصدد الأهمية الجيوسياسية لتركيا»[10]. في مواجهة خطر الثورة الإيرانية عام 1979 التي كانت معادية لسياسة الولايات المتحدة، كان لا بد من ضمان استقرار تركيا من

6 أصبح أتيلا كاروسمان أوغلو بعد ذلك بقليل، في منتصف الثمانينيات، نائب رئيس البنك العالمي لمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ. أتيلا كاراوسمان أوغلو، الذي وظفه تورغوت أوزال في مديرية التخطيط التنموي عام 1960، كان نائب رئيس الوزراء في البداية بعد انقلاب عام 1971.

7 شغل منير بنجينك منصب نائب رئيس البنك العالمي لأوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا طوال السبعينيات، وقد نصح منير بنجنك بشكل مباشر روبرت ماكنمارا بشأن تركيا.

8 أصبح فيما بعد تقليدًا مع كمال درويش، نائب الرئيس السابق للبنك العالمي، الذي أصبح وزيرًا ماليًا تركيًا من مارس 2001 إلى غشت2002. وفي عام 2005، أصبح كمال درويش مديرًا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

9 استمر هذا الأمر في سنوات 1990وأوائل سنوات 2000.

10 DEVESH KAPUR, JOHN P. LEWIS, RICHARD WEBB. 1997. vol. 1. note 62. p. 549.

خلال دعم نظام استبدادي[11]. تم إعداد الانقلاب العسكري في تركيا بمساعدة الولايات المتحدة.

في العراق المجاور، كان انقلاب صدام حسين عام 1979 ضد النظام الموالي للسوفيات جزءاً من نفس التقارب بين المصالح الاستراتيجية. ولاحقا خدم صدام مباشرة مصالح الولايات المتحدة وأوروبا الغربية بشنه الحرب ضد إيران عام 1980.

هذا لا يذكره مؤرخو البنك العالمي. لكن تعليقاتهم بشأن تركيا واضحة بما فيه الكفاية: «يبدو أن البنك واجه صعوبات جمة لإعطاء دوافع مراعية للجيش التركي وتجنب إثارة الاستياء من تدخلاته. كانت التعليقات الرسمية للبنك العالمي التي تفيد بأن الاستيلاء العسكري عام 1980 لن يغير في شيء نوايا البنك للإقراض المهذبة للغاية[12]».

قاد تورغوت أوزال وحزبه الوطن الأم الحكومة عندما قام العسكريون بتسليم السلطة إلى المدنيين.

يقدم البنك العالمي تركيا باعتبارها مثالا ناجحا

في السنوات اللاحقة، تلقت تركيا خمسة قروض تقويم هيكلي (حتى عام 1985). في عام 1988 كتب البنك العالمي: «من بين عملاء البنك، تمثل تركيا واحدة من أروع أمثلة النجاح»[13].

تستحق ملاحظة الرضى الذاتي هذه التعليق. إذا نظرنا إلى أحد الأهداف الرئيسية للبنك، ألا وهو تخفيض التضخم، فليس هناك نجاح يذكر للاحتفاء به: فقد كان معدل التضخم السنوي قبل التقويم الهيكلي متراوحا بين 40 و50٪ في نهاية سنوات 1970. وفي ظل الديكتاتورية العسكرية التي نفذت التقويم الهيكلي، بلغ التضخم 46٪ في 1980-1983، و44٪ في 1984-1988، و60٪ في عام 1989. وفي العقد التالي وصل إلى متوسط 70٪ مع قمم بلغت 140٪.

باختصار، لم يتحقق هدف تخفيض التضخم بالتأكيد. وينطبق الشيء نفسه على الديون الداخلية العمومية المهولة والديون الخارجية التي زادت أكثر.

11 في زمن الانقلاب، كان التوتر بين الولايات المتحدة والنظام الإيراني متطرفًا لأنه تم احتجاز مائة رهينة أميركية في طهران. كان الموضوع في قلب الحملة الانتخابية، التي تواجه فيها رونالد ريجان وجيمي كارتر الساعي لولاية ثانية.

12 DEVESH KAPUR, JOHN P. LEWIS, RICHARD WEBB. 1997. vol. 1. p. 547.

13 نفس المرجع، ص 550.

ولكن إذا أخذنا في الاعتبار جدول الأعمال الخفي للبنك، فيمكن القول بالفعل إنه حقق نصرا ملحوظا سنوات 1980:

1) بقيت تركيا في معسكر الحلفاء الأقوياء للقوى الغربية.

2) وتخلت تماما عن نموذج التصنيع بإحلال الواردات الذي يستلزم مستوى حمائية عال ومستوى عال من الاستثمار العمومي.

3) وضعت نموذجاً يركز على الصادرات من خلال زيادة قدرتها التنافسية، مما يسحق الأجور الحقيقية وخفض قيمة عملتها بنسب كبيرة؛

4) وقمعت الديكتاتورية الحركة النقابية واليسار الإصلاحي والثوري.

نهاية عام 1979 وعام 1994. بدأت هذه العملية بتخفيض قيمة العملة بنسبة 30٪ عام 1980. وفي سبعينيات القرن العشرين ازدادت الأجور الحقيقية بشكل ملحوظ نتيجة قوة النقابات وكسب أقصى اليسار مكانة سياسية هامة جدا بين الشباب والطبقة العاملة. الانقلاب العسكري عام 1980 حظر النقابات والإضرابات وتقليص الأجور جذريا وزيادة قوية للأرباح.

وبذلك أصبحت تركيا ملاذاً حقيقياً لاستثمارات الشركات متعددة الجنسية. وتمت مكافأة تورغوت أوزال وانتخب رئيسا من عام 1989 إلى عام 1993.

دعم البنك العالمي بشدة النظام العسكري والنظام اللاحق من خلال قروض تقترب من مليار دولار سنوياً.

في عام 1991، مقابل خدماتها للولايات المتحدة وحلفائها في حرب الخليج الأولى، استفادت تركيا من التعويضات التي دفعها العراق المهزوم.

يمكننا بالتالي إعلان أن استراتيجية البنك العالمي في تركيا تذكر بوضوح بسياسته تجاه ديكتاتورية فرديناند ماركوس في الفلبين منذ عام 1972، وأوغوستو بنوشيه في الشيلي منذ عام 1973، وبالنموذج الاقتصادي المنفذ من قبلهما.

في الفترة 1999-2001 مرت تركيا بأزمة مالية حادة مثل أزمة الأرجنتين. مرة أخرى، سادت المصالح الجيواستراتيجية: تخلى صندوق النقد الدولي عن الأرجنتين في ديسمبر 2001 عندما رفض منح قرض جديد إلى الرئيس دي لاروا في الوقت الذي تابع فيه سياسة القروض إلى تركيا من أجل منع اضطرابات اجتماعية قوية وزعزعة استقرار عنصر أساسي برقعة شطرنج الشرق الأدنى والأوسط.

والآن، كما في كل مكان آخر، فإن المعونة التي يقدمها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي تزيد من ديون البلدان «المستفيدة» منها، ويحق للمواطنين الأتراك بالكامل، اليوم وغدا، رفض الاستمرار بالتسديد لمؤسسات بريتون وودز. إن الديون التي تم التعاقد عليها مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي كريهة بكل المقاييس.

الفصل التاسع

البنك في إندونيسيا: حالة نموذجية للتدخل

إن سياسة البنك العالمي بشأن إندونيسيا نموذجية من نواحي عديدة. إنها تجمع التدخل في الشؤون الداخلية لبلد ما، ودعم نظام دكتاتوري مسؤول عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وإسناد نظام مسؤول عن العدوان على بلد مجاور (ضم تيمور الشرقية عام 1975)، وتطوير مشاريع عملاقة تقضي في الوقت ذاته بعمليات تهجير هائلة للسكان، ونهب الموارد الطبيعية من قبل الشركات متعددة الجنسية والاعتداءات على السكان الأصليين.

في عام 1997، تضررت إندونيسيا بشدة من أزمة جنوب شرق آسيا. وقد أدت حينها العلاجات المقررة من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية وإحداث كوارث اجتماعية. لم تغير دراما كارثة تسونامي شيئا بالنسبة للبنك. استمر الدائنون بالضغط من أجل سداد الديون الإندونيسية وفرضوا جرعة إضافية من التقويم النيو ليبرالي.

قروض البنك العالمي كريهة لهولندا التي أبقت اندونيسيا تحت النير الاستعماري حتى عام 1949

في عام 1947، منح البنك قرضًا بقيمة 195 مليون دولار لهولندا. إنه القرض الثاني في تاريخ البنك. أسبوعان قبل الموافقة على هذا القرض، شنت هولندا هجوما ضد القوميين الإندونيسيين المطالبين بالاستقلال. وفي العامين التاليين، بلغت قوات الاحتلال الهولندي 145000 جندي: كانت تلك إذن عملية واسعة النطاق يصعب إخفاؤها. لقد ارتفعت أصوات داخل الأمم المتحدة وفي الولايات المتحدة، منتقدة السياسة الهولندية في إندونيسيا مساءلة للبنك العالمي. ورد الأخير بأن القرض قد منح للحكومة الهولندية لإنفاقه داخل هولندا. واعترض المنتقدون بأنه بما أن المال قابل

للتبادل بطبيعته، فقد كان سهلا على الحكومة الهولندية استخدام قرض البنك العالمي لدعم جهدها العسكري في إندونيسيا[1].

ضغطت الولايات المتحدة على هولندا، وكانت قد منحتها 400 مليون دولار في إطار خطة مارشال، كي تمنح اندونيسيا استقلالها. كان هدفها فتح مجال جديد لتجارة شركاتها واستثماراتها. وفي 27 ديسمبر 1949، تم توقيع نقل السيادة. وأصبحت إندونيسيا جمهورية وانتخب الوطني سوكارنو رئيسًا، فحرص على حفظ توازن بين الفصائل المختلفة في البلاد، مستهدفا إرساء سلطة شخصية. وفي عام 1955، بعد الانتخابات الأولى، قرر سوكارنو التعاون مع الحزب الشيوعي من أجل إرساء شرعيته. فاز الحزب الشيوعي ب 16٪ من الأصوات وحزب سوكارنو، الحزب الوطني، ب 25٪.

السياسة القومية لسوكارنو المغادر للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي

استخدم سوكارنو بذكاء، في الشؤون الخارجية، معسكري الحرب الباردة وتمكن هنا أيضا من الحفاظ على توازن حتى عام 1963، عندما طلبت منه الولايات المتحدة، بسبب غضبها من مساعدة الاتحاد السوفييتي لإندونيسيا، اختيار معسكره. لعب صندوق النقد الدولي دور الوسيط من خلال اقتراح مساعدة مالية مشروطة بتعاون وثيق مطلق. ومنذ مارس 1963، بدأت المفاوضات بشأن القروض مع الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي والدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، لكن انقلب كل شيء في سبتمبر 1963 عندما أعلن البريطانيون فدرالية ماليزيا دون أي استشارة. رأى سوكارنو أنها مناورة لزعزعة الاستقرار ورد بتأميم الشركات البريطانية، ما أدى إلى إلغاء الاتفاقات مع صندوق النقد الدولي. رغم كل شيء، وافقت الأمم المتحدة على إنشاء ماليزيا، وانسحب سوكارنو، المنهزم، من الأمم المتحدة عام 1965.

إنها ذروة الحرب الباردة، قام سوكارنو بتأميم جميع الشركات الخاصة الأجنبية (باستثناء شركات النفط). وغادرت إندونيسيا صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في غشت 1965 وقررت حكومة سوكارنو إدارة شؤون البلد باستقلال. وفي 30 سبتمبر 1965، قام الجنرال محمد سوهارتو بانقلاب عسكري بدعم من واشنطن. وبصفته رئيساً للقوات المسلحة، شن قمعاً هائلاً ضد الأحزاب اليسارية، جاعلا الحزب الشيوعي PKI هدفه الرئيس: لقد تم اغتيال ما بين 500000 و1 مليون مدني لمجرد كونهم أعضاء أو متعاطفين مع الحزب الشيوعي. وفي مارس 1966، أجبر سوهارتو سوكارنو أخيراً على إجراء نقل رسمي للسلطة. وبعد ستة أيام، أعلنت الحكومة الأمريكية أنها فتحت خط

1 Voir Rich, Mortgaging the Earth, op cit.

ائتمان لإندونيسيا يصل إلى 8.2 مليون دولار كي تقتني الأرز الأمريكي[2]. وفي 13 أبريل 1966، انضمت إندونيسيا إلى البنك العالمي[3]. وفي عام 1966 أيضا، ذهب الرئيس الأمريكي ليندون جونسون لزيارة القوات الأمريكية في فيتنام وأصر في أحد خطاباته على النموذج الإندونيسي[4].

هذا النموذج، «النظام الجديد» في عهد سوهارتو، استخدم بشكل منتظم الإرهاب والاغتيال، وفي الواقع أرسى سياسته بمحاذاة سياسة الولايات المتحدة.

البنك العالمي ودكتاتورية سوهارتو

عندما أصبح روبرت ماكنامارا رئيساً للبنك العالمي في أبريل 1968، لاحظ أن إندونيسيا (مع الصين-ماو) كانت الدولة الوحيدة ذات الكثافة السكانية العالية والتي ليس للبنك علاقة مهمة معها. كان من الضروري تدارك الأمر لذا كانت رحلته الخارجية الأولى كرئيس للبنك العالمي إلى إندونيسيا في يونيو 1968. لقد شعر بأنه في موطنه هناك: لقد أحاط الدكتاتور سوهارتو نفسه بالاقتصاديين المكونين بالولايات المتحدة على يد مؤسسة فورد[5].

كانت العلاقات بينهما شاعرية:

> «لقد تبادل ماكنامارا والرئيس سوهارتو الإعجاب[6]».
> «وحينما يخوضان محادثات سياسية يومية، كان البنك والحكومة يتصرفان كزوج أصدقاء قدامى[7]». «بالنسبة لرئيس البنك العالمي كانت إندونيسيا جوهرة تاج عمليات البنك العالمي[8]».

2 Voir Payer, The Debt Trap…, op.cit.

3 Voir Kapur, Lewis, Webb, The World Bank, op. cit., vol. 1,

4 ARTE, Les mercredis de l'histoire : Massacre en Indonésie, Australie, France, Thirteen WNET New York, Arte France,YLE TV2 Documentaires, Australian Film Finance Corporation, Hilton Cordell/Vagabond films production, BFC Productions, c.2001.

5 Kapur, Lewis, Webb, The World Bank, op. cit., vol. 1, p. 467-471.

6 Idem, p. 469.

7 Ibid., p.470.

8 Ibid , p. 493.

علاوة على ذلك، يعترف مؤرخو البنك بأن: «الرئيس سوهارتو (كان قد تولى المنصب عام 1967) كان جنرالًا، وحكومته كانت، في معظمها، حكومة جنرالات، وكثير منهم فاسدون[9]».

انضمت إندونيسيا رسميًا إلى صندوق النقد الدولي في فبراير 1967 ولم تتأخر المكافأة: منحت الدول الغربية على الفور مساعدات بقيمة 174 مليون دولار من أجل استيعاب آثار الأزمة الإندونيسية. بعد ذلك، في أوائل سبعينيات القرن العشرين، اتخذت العلاقات الجيدة بين إندونيسيا والولايات المتحدة والمؤسسات المالية شكل تخفيض كبير في الديون.

وفي الواقع، بنهاية عام 1966، كان يجب سداد 534 مليون دولار كخدمة للدين (الفائدة، ورأس المال والمتأخرات)، وهو مبلغ يمثل 69٪ من عائدات التصدير المقدرة. وبدون إعادة جدولة، كانت خدمة الديون ستدمر مفعول المساعدة المالية. قبلت الدول الدائنة الغربية وقفا طويل الأجل[10] حتى عام 1971 لسداد أصل الدين المتعاقد عليه وفوائده قبل عام 1966. لكن آثار وقف السداد مؤقتة فقط، ففي عام 1971، توجب استئناف السداد. وبناء على ذلك، وقع الدائنون الاتفاق الأكثر تفضيلاً على الإطلاق في تلك الفترة الممنوح لبلد من العالم الثالث[11]: يجب سداد ديون ما قبل عام 1966 (المتعاقد عليها من قبل سوكارنو) على 30 قسطًا سنويًا خلال فترة تمتد من 1970 إلى 1999. واتفق الدائنون على ألا تتجاوز المدفوعات الإندونيسية 6٪ من عائدات التصدير[12]. وكان لهذه العملية تأثير إلغاء 50٪ من الديون[13].

إنه خفض للديون مصحوب بمسايرة إجرامية بشأن الفساد. بمجرد عودة البنك العالمي إلى إندونيسيا لدعم الديكتاتورية العسكرية، أصبح ممثلوه على علم بمدى الفساد. لكن روبرت ماكنامارا والعدد الهائل من موظفي البنك المستقر بشكل دائم في جاكرتا[14] قرروا عدم جعله سببا للطلاق. وبالتالي كانوا متواطئين بوضوح.

9 Ibid , p. 469.

10 تم التعاقد على أكثر من نصف الديون الإندونيسية مع الاتحاد السوفياتي، ومن خلال منح وقف اختياري لدينها، فإن الدائنين الغربيين يضمنون سداد الديون السوفييتية. ومن أجل تجنب أي تدفق لرأس المال إلى الاتحاد السوفياتي، فإنهم منحوا هذا النظام التفضيلي بشرط أن يفعل السوفييت الشيء نفسه. قبل الأخيرون، لأنهم يخشون ألا يتم التسديد لهم على الإطلاق في حالة رفضهم.

11 يتضمن هذا العقد الجديد شرط الدولة الأكثر تفضيلًا، والذي يتضمن سداد الديون السوفييتية بوثيرة أسرع.

12 www.infid.be/Statement-Debt-Swap-Germany.pdf

13 www.asia-pacific-action.org/statements/infid_beyondmoratorium_110105.htm

14 « Une équipe sur place anormalement étoffée » in KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1: History, p. 495.

تحدث برنارد بيل، ممثل البنك في إندونيسيا، بشأن مسألة الاختلاس الهائل للأموال الناجم عن الفساد الحكومي رفيع المستوى. ففي 11 فبراير 1972، وصف هذا الفساد لروبرت ماكنامارا بأنه «غير مقبول بالنسبة لقسم محدود طبعا من الرأي العام لكنه مهم كمونا». وكانت تلك مجرد البداية. في الواقع، قدّر التقرير العالمي حول الفساد لعام 2004 الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية اختلاس سوهارتو ومحيطه ب 15 إلى 35 مليار دولار. لقد غذى البنك العالمي نفسه الفساد إذ يذكر أحد تقاريره أن 20 إلى 30٪ من الميزانيات المتعلقة بأموال التنمية قد اختلست[15]. واصل البنك قروضه وهو على علم تمامًا أنها تخضع للنهب.

قضية بيرتامينا

خلال سبعينيات القرن الماضي، انفجرت عائدات النفط، وأيضا تحويل الأموال لصالح الجنرالات الفاسدين. وفي عام 1975، وقعت أزمة كبيرة بين الولايات المتحدة وإندونيسيا. لم يكن لغزو تيمور الشرقية وضمها من قبل إندونيسيا في ذلك العام أي علاقة بها.

طور الجنرالات الإندونيسيون شركة النفط العامة بيرتامينا بنجاح كبير حتى أنه في فبراير 1975 أصبحت أكبر شركة آسيوية (اليابان غير مشمولة). لا تقوم مجموعة بيرتامينا فقط باستخراج الهيدروكربونات وتكريرها، بل تمتلك أيضاً سلسلة من الفنادق والعديد من ناقلات النفط. قامت شركة بيرتامينا بتحسين البنية التحتية الميناءية للبلاد، وبناء الطرق والمستشفيات. وهي نشطة في مجال التأمين ولها مكاتب في هونغ كونغ ولوس أنجلوس وسنغافورة وطوكيو. وتلعب دورا رئيسا في استراتيجية التصنيع بإحلال الواردات وهذا ما الولايات المتحدة راغبة فيه أقل فأقل، وبطبيعة الحال البنك العالمي.

بعبارة صريحة، كانت بيرتامينا عقبة أمام تطور شركات النفط الأمريكية الكبيرة. وبالتالي، وجدت الولايات المتحدة أنه يجب إضعاف وحتى تفكيك بيرتامينا. وتحت الضغط، انحنى سوهارتو لمطالبها خلال صيف عام 1975. وكتب له حينها روبرت ماكنامارا: «إنني أشيد بالطريقة الشاملة والمنهجية التي تبنيتها لإعادة تحديد الأولويات المناسبة[16]» وتعويضا، أضاف روبرت ماكنامارا أنه سيعمل على أن يزيد البنك العالمي من قروضه.

15 Banque mondiale, « Summary of RSI Staff Views Regarding the Problem of 'Leakage' from the World Bank Project Budget », Août 1997

16 Kapur, Lewis, Webb, The World Bank, op. cit., vol. 1, p. 491.

وخلال زيارته الأخيرة لإندونيسيا في 15 مايو 1979 تحدث روبرت ماكنامارا سرا عن رأيه:

> «كان من الضروري أيضًا التشديد على الحد من الفساد. فخارج إندونيسيا، يتم الحديث عن هذا الأمر كثيرًا، وكان للعالم الانطباع، سواء أصاب أو أخطأ، أن الفساد بإندونيسيا ربما أكبر من أي بلد آخر... لقد كان مثل سرطان متفش بالمجتمع [17]".

ومع ذلك، في نهاية عام 1980، كان البنك العالمي لا يزال يدعم إندونيسيا سوهارتو إلى حد أنه منح قرضا في تلك الفترة دون احترام (فرض) الشروط المعتادة. ويمكن ملاحظة وضع مماثل بعد 9 سنوات عندما ساير البنك، الذي كان متلهفًا للحفاظ على علاقات جيدة مع الصين، قمع الربيع الصيني عام 1989.[18]

صمت البنك العالمي بشأن ضم تيمور الشرقية

بعد ثلاثين عامًا من غزو إندونيسيا لتيمور، تم فتح بعض الأرشيفات الأمريكية. ومن دون منازع، تُثبت تلك الأرشيفات ما كان يُشتبه فيه منذ فترة طويلة: ففي شهر ديسمبر 1975، غزت إندونيسيا تيمور الشرقية بتواطؤ مع الحكومات الأمريكية والبريطانية والأسترالية، وكانت النتيجة أن يمر البلد بأربع وعشرين سنة من الاحتلال الدموي والانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان. وفقا لهذه الوثائق، فقد حدرت وزارة الخارجية، التي كان يرأسها هنري كيسنجر، منذ مارس 1975، من استعدادات إندونيسيا للغزو، واعتبرت أن الولايات المتحدة لها «مصالح معتبرة في إندونيسيا ولا مصلحة لها في تيمور». عندما علم هنري كيسنجر بالعمليات الخاصة السابقة للغزو، سأل معاونيه: «هل يمكنني أن أثق في التزامكم الصمت حيال هذا الأمر؟» كان خوفه هو أن يصدر الكونغرس قرارا بفرض حظر على امدادات الأسلحة إلى إندونيسيا، حليف واشنطن في الحرب الباردة[19].

يمكن جيدا إدراك أنه خلال هذه الفترة، لم يصدر عن البنك العالمي أي إشارة إلى غزو تيمور الشرقية وضمها، ولم ينتقده. كان الخضوع لمصالح الولايات المتحدة

17 Extrait de Memorandum, Jean Baneta, to files « Meeting with President Suharto, 15 mai 1979 » May 22 1979 « L'autre pays pourrait être le Zaïre », écrivent les historiens de la Banque mondiale p. 492

18 Kapur, Lewis, Webb, The World Bank, op. cit., vol. 1, p. 538.

19 Jacques Amalric, « ONU, une réforme menacée » Quotidien Libération, Paris, 26 janvier 2006, https://www.liberation.fr/tribune/2006/01/26/onu-une-reforme-menacee_27735/ .

وحلفائها، بريطانيا وأستراليا، والتواطؤ مع الديكتاتورية مكونات ثابتة لسلوك البنك العالمي.

مع ذلك، منذ بداية الغزو، ندد مجلس الأمم المتحدة، يوم 12 دجنبر 1975، بعمل القوات المسلحة الإندونيسية وطالب ب «الكف عن انتهاك الوحدة الترابية لتيمور البرتغالية (...) والسماح لشعب المنطقة بأن يمارس بحرية حقه في تقرير المصير والاستقلال». (A/ Rés 3485 (XXX) du 12 décembre 1975). وسيجري التذكير بذلك سنة 1995 من قبل محكمة العدل الدولية في قرارها المؤرخ ب 20 يونيو 1995 بشأن هذا الوضع (القضية المتعلقة بتمور الشرقية (البرتغال. استراليا) قرار 30 يونيو 1995C.I.J. Recueil 1995, par. 13. p. 96).

كما تجدر الإشارة إلى أنه منذ 2002، حين حصل شعب تيمور الشرقية أخيرا على الاستقلال، تحاشى البنك العالمي الدولة الجديدة. ونجح في فرض نفسه كمؤسسة تنسق مجمل تبرعات المجتمع الدولي. خصصنا لذلك إطارا في نهاية هذا الفصل.

دعم البنك العالمي لبرنامج التهجير[20]

تعاون البنك العالمي بنشاط في مشروع التهجير المشؤوم، الذي تعد بعض أوجهه جرائم ضد الإنسانية. ويتعلق هذا المشروع بتهجير - في بعض الحالات، قسراً - ملايين الأشخاص من جزر جاوة وسومطرة إلى جزر أخرى من الأرخبيل وسلب ممتلكات السكان الأصليين لتلك الجزر.

كان البنك العالمي، وخاصة خلال الخمسة عشر عاماً من ذروة البرنامج (1974-1989)، المصدر الرئيسي للتمويل الخارجي. يعترف المؤرخون بمسؤولية البنك هذه:

> «خلال منتصف وأواخر سنوات 1970، قام البنك كذلك بدعم وتقديم مساعدته للبرنامج الحكومي المثير للجدل حول الترحيل الرسمي والمدعوم ماليا للأسر من جافا إلى جزر أخرى»[21].

20 هذا الجزء مستوحى إلى حد كبير من أطروحة أليس مينيت للبكالوريوس،
Anthropologie d'un malentendu. Analyse du projet de développement « Transmigration » en Indonésie et de ses conséquences sur les îles périphé- riques de l'archipel en général, et sur la Papouasie Occidentale en particulier. Université de Liège. Voir également Damien MILLET, Eric TOUSSAINT. 2005. Les tsunamis de la dette, chap. 3.

21 Kapur, Lewis, Webb, The World Bank, op. cit., vol. 1, p. 489.

لـم تقتصـر هـذه المسـاهمة على مجـرد الدعـم المالـي والتقنـي. بـل دعـم البنـك المشـروع سياسـياً أيضا.

بيـن عامـي 1950 و1974، قامـت الحكومـة بتشـريد 664000 شـخص فـي إطـار برنامـج التهجيـر. لكـن، منـذ عـام 1974، جـرى تهجيـر ملاييـن الأشـخاص. سـاهم البنـك العالمـي بشـكل مباشـر في عمليـات النـزوح وإعـادة التوطيـن. وبفضـل قروضـه، أمكـن، مـن ناحيـة، تغطيـة عمليـات الهجـرات «الرسـمية» التـي تصـل إلـى 2.3 مليـون شـخص تقريبًـا، ومـن ناحيـة أخـرى «تحفيـز» نقـل حوالـي مليونـي شـخص هاجـروا مـن تلقـاء أنفسـهم.

ورغـم أن البنـك العالمـي صنـف هـذه الهجـرة على أنهـا « أكبـر برنامـج فـي العالـم مـن أجـل إعـادة التوطيـن الطوعـي»، إلا أنـه سـرعان مـا ظهـر أنـه تـم اسـتخدام البرنامـج أيضًـا لتخليـص جافا مـن السـكان غيـر المرغـوب فيهـم. اسـتعمال تعبيـر طوعـي مـن قبـل البنـك معبـر: يخفـي التأكيـد على الطابـع «الطوعـي» لعمليـات إعـادة التوطيـن هـذه الجانـب السياسـي لهـذه الممارسـة ويخلـي مسـؤولية اندونيسـيا، كمـا مسـؤوليته، بشـأن الانتهـاكات المصاحبـة لهـذا التهجيـر. هكـذا، فـي مـدن جـاوة الرئيسـية، تـم إجبـار «غيـر الملتزميـن»، والمسـنين، والمرضـى (بمـا فـي ذلـك المصابيـن بالجـذام)، والمتسـولين والمتشـردين إمـا على الاختفـاء فـي الريـف (حيـث كانـت فرصهـم فـي البقـاء ضئيلـة) أو التهجيـر. وفـي الحالـة الأخيـرة، تـم اقتيادهـم إلـى شـاحنات الجيـش ليـلا ونقلهـم إلـى «مخيمـات العبـور» حيـث تـم تدريبهـم لأجـل إعـادة توطينهـم[22]. كان الـزواج معيـارًا إلزاميًـا للاختيـار: نظمـت السـلطات زواجًـا قسـريًا للعـزاب قبـل مغادرتهـم. ينبغـي تسـجيل أن البنـك العالمـي لعـب دوراً كبيـراً فـي عمليـات إحصـاء المشـردين والسـجناء السياسـيين مـن أجـل إرسـالهم إلـى أبعـد مواقـع التهجيـر وأقلهـا مرغوبـا فيـه.

كانـت مشـروعات التهجيـر الأكثـر حظـوة بدعـم البنـك العالمـي تلـك التـي تتدخـل فيهـا مباشـرة شـركات محليـة أو أجنبيـة خاصـة المحتمـل أن تعـزز التجـارة الخارجيـة وتجتـذب المزيـد مـن الاسـتثمارات متعـددة الجنسـية الطمـوح (خاصـة المشـاريع الخاصـة بالمـزارع الصناعيـة).

واسـتُخدم الاسـتغلال الأجنبـي غيـر المقيـد لمـوارد الجـزر الخارجيـة لفائـدة الحكومـة المركزيـة والشـركات المسـتغلة، على حسـاب السـكان المحلييـن الذيـن رأوا قسـما كبيـرا مـن منازلهـم ووسـائل عيشـهم يدمـر الـى الأبـد. كانـت أراضـي الجـزر المحيطـة تعتبـر «فارغـة» لأن السـكان الأصلييـن الذيـن عاشـوا هنـاك لآلاف السـنين لـم تكـن لديهـم شـهادات ملكيـة.

22 واحـد مـن هـذه المعسـكرات هـو جزيـرة صغيـرة قبالـة جافـا، حيـث يسـتحيل الهـروب، وحيـث يتـم تعليـم مـا يسـمى ب «غيـر المرغـوب بهـم» تقنيـات الزراعـة وأيديولوجيـة الدولـة.

بالتالي أُعلنت هذه الأراضي بأنها «في خدمة الدولة» وتمت مصادرتها بالقوة، وغالباً دون تعويض. في الواقع، دعم البنك العالمي الحكومة في أعمالها المتعلقة بمصادرة الأراضي التي تعود ملكيتها إلى السكان الأصليين، على الرغم من أنه لم يعترف أبدا بذلك رسمياً.

ورث المهجرون أراض غير مخصصة للامتيازات الغابوية وذات طبيعة مشتركة بعيدة كل البعد عن الإنتاجية. لأنه بالنسبة للمسؤولين الحكوميين المعينين لتحديد المواقع التي سيتم تطهيرها، لا يهم ما إذا كانت قابلة للزراعة أم لا. كانت مهمتهم إعداد خريطة معلومات للوصول إلى المواقع، وعدد الهكتارات التي سيتم تطهيرها وعدد العائلات المحتمل توطينها هناك.

اختفت الغابات – المورد الحيوي للسكان الأصليين - تدريجيا بسبب عمليات شركات الاستغلال الغابوي والمزارع التجارية من جهة، والفرق الحكومية الموكل إليها تطهير المناطق المخصصة للزراعة وتوطين المهجرين من جهة أخرى. إضافة إلى ذلك، دمرت شركات التعدين (انظر حالة شركة التعدين الأمريكية فريبورت ماكموران)[23] جبالا بأكملها وألقت أطنانا من النفايات المعدنية يوميا في الأنهار ولوثتها بلا رجعة. ولأن هذه الأنهار هي المصدر الوحيد للمياه بالنسبة للسكان المحليين، فقد حدثت كوارث صحية كبرى. كما تسبب استخراج النفط على طول السواحل في إلحاق أضرار جسيمة بالحيوانات والنباتات البحرية، وهي مصدر آخر لغذاء السكان الأصليين.

إن الجناة الحقيقيين هم من ابتكر المشروع ونفذه وقام بتمويله. هم في المقام الأول السلطات الإندونيسية والمؤسسات الدولية (البنك العالمي أولاً وقبل كل شيء)، وأيضا بعض الحكومات الغربية (الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وإسرائيل...) والشركات الوطنية والأجنبية المشاركة في تجسيد المشروع. سواء تعلق الأمر بتطوير وانتشار العمليات المكثفة لاستغلال الموارد الطبيعية؛ أو زيادة سريعة في المناطق السطحية المخصصة للمزارع التجارية فكلها نتاج البرامج الممولة بالقروض الدولية. كانت هذه القروض مشروطة دائماً بانفتاح الأسواق على جميع المستويات - إزالة الحواجز الجمركية، وجذب رأس المال الأجنبي، وإعطاء الأولوية للزراعات الأحادية التصديرية، وتحرير قطاعات توزيع السلع والخدمات وخصخصتها، إلخ.

في نهاية عام 1980، ازداد النقد الصاخب، سواء داخل أو خارج الأرخبيل، متهما البنك العالمي بالمشاركة في مشروع هيمنة جيوسياسية تضاعف التجاوزات الاجتماعية

23 Millet et Toussaint, Les tsunamis de la dette, op. cit., p. 114-115

والبيئية ولا تحترم إجراءاتها الحقوق الإنسانية[24]. لعب البنك العالمي بالفعل دورا رئيسيا في هذا المشروع بعواقب ضارة لا يمكن الرجوع عنها: السيطرة على السكان الأصليين للجزر الخارجية وانتهاك حقهم في ملكية الأرض؛ والتكلفة الباهظة لعمليات التهجير (7000 دولار لكل أسرة وفقًا لتقديرات البنك العالمي)[25] بالنظر للنتائج، لأنه وفقا لدراسة أجراها البنك العالمي عام 1986، فإن 50٪ من الأسر المهجرة تعيش تحت عتبة الفقر و20٪ تعيش بأقل من مستوى الكفاف؛ واستمرار مشاكل الكثافة في جافا، والإزالة الكثيفة للغابات بالجزر الخارجية...

قرر البنك العالمي، المتهم من جميع الجهات، وقف التمويل المخصص لإنشاء مواقع جديدة للتهجير ولتغطية سفر المهجرين. ومع ذلك، ركز قروضه على تعزيز القرى القائمة بالفعل[26] وعلى صيانة المزارع التجارية، وبالتالي عدم التخلي سوى جزئيا فقط عن مشاركته في البرنامج.

أنكر البنك العالمي بالفعل جميع ادعاءات المراقبين النقديين. وفي عام 1994 قرر إجراء دراسة تقييم داخلية[27] للمشاريع التي مولها، من أجل تحديد مسؤولياته المحتملة. في هذا التقرير، وافق البنك العالمي على جزء يسير جداً من المسؤولية، مشيراً إلى أن المشروع في سومطرة « كانت له تأثيرات سلبية وربما بلا رجعة» على سكان كوبو، وهم شعب رحّل يعتمد بقاؤه على زراعة البور، والصيد والقطف في الغابة. وأقر الافتحاص بأنه « على الرغم من أن وجود كوبو في مناطق المشروع كان معروفًا منذ التخطيط للمشروع، فلم يتم بدل ما يكفي من جهد لتجنب المشاكل».

إن قروض البنك العالمي الخاصة ببرنامج التهجير تتوافق من جميع النواحي مع تشكيل ديون كريهة: فقد تم التعاقد عليها من قبل نظام استبدادي استخدمها للقمع وليس لرفاهية السكان. وبالتالي، فإن هذا الدين باطل ولاغ: يجب إلغاؤه. لكن لا ينبغي التوقف عند هذا الحد. لقد رأينا أن مشروع التهجير الذي دعمه البنك العالمي ينطوي

24 من بين الانتقادات التي وجهها البنك إلى الأضرار وانتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن دعمه للإجراءات التي اتخذتها الحكومة في غرب بابوا، فإن أشهرها هي رسالة 1984 إلى رئيس البنك AW Clausen من قبل مجموعة حقوق الأقليات (نيويورك)؛ وإدانة المجلس العالمي للسكان الأصليين في اجتماعه الإقليمي عام 1984؛ وعريضة موجهة إلى المجموعة الحكومية الاندونيسية في الفترة 1984-1985 من قبل المجلس الأسترالي للمعونة الخارجية والعديد من منظمات حقوق السكان الأصليين. لم تأخذ الحكومة الإندونيسية أو البنك هذه الشكاوى بعين الاعتبار، حيث حافظ على دعمه لانتهاكات حقوق السكان الأصليين في بابوا.

25 Banque mondiale, «Indonesia Transmigration Sector Review», cité dans Rich, Mortgaging the Earth, op. cit.

26 وتشمل هذه التعزيزات، المسماة «تطوير المرحلة الثانية»، تحسين البنى التحتية وظروف الحياة العامة في قرى الهجرة، فضلًا عن إعادة تأهيل المواقع التي شهدت نسبة فرار كبيرة للمُهَجَّرين.

27 «Indonesia Transmigration Program : a review of five Bank-supported projects », 1994; « Impact Evaluation Report : Transmigration I, Transmigration II, Transmigration III », 1994.

على الترحيل القسري لبعض السكان. لا يستطيع البنك العالمي ببساطة أن يدعي أنه لم يكن على علم بذلك. لقد كان أيضا شريكا في انتهاك حقوق الشعوب الأصلية التي تعيش في المناطق التي استعمرها مشروع التهجير. يجب ألا تمر هذه الأعمال الخطيرة دون عقاب.

أزمة 1997-1998 في إندونيسيا ومستتبعاتها

منذ سنوات 1980، وخاصة خلال النصف الأول من تسعينيات القرن العشرين، حصل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي على موافقة الحكومة الإندونيسية على حرية دخول الرساميل وخروجها. تم بذلك وضع إندونيسيا (مثل الفلبين وتايلاند وماليزيا وكوريا الجنوبية) تحت رحمة المضاربة العالمية.

في التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي عام 1997، يمكن قراءة إطراءه للسلطات الإندونيسية:

> «هنأ المديرون السلطات على النتائج الاقتصادية لإندونيسيا خلال السنوات السابقة، لا سيما التخفيض الملحوظ للفقر وتحسين العديد من المؤشرات الاجتماعية (...)»[28].

وبمكان آخر من الوثيقة، أشاد مدراء صندوق النقد الدولي بالسلطات الإندونيسية ب: « الأهمية التي توليها للحفاظ على حرية تداول الرساميل»[29] وفي مكان أسبق، أشاروا هم أنفسهم إلى المخاطر: «يطرح الدخول القوي للرساميل تحديات مهمة للسلطات العمومية». وواصلوا تحليلهم مادحين السلطات، مما يعني ضمنا كونها قادرة على التحكم بالوضع:

> «المرونة التي كيفت بها السلطات جرعة الإجراءات الاقتصادية وفقًا لتطور الوضع كانت أحد مكونات نجاحها وستبقى ميزة أساسية لمواجهة هذه التحديات».

وفي عام 1997، اندلعت أزمة اقتصادية ومالية ضخمة في جنوب شرق آسيا. بدأت بتايلاند في فبراير 1997، وامتدت إلى ماليزيا وإندونيسيا والفلبين في يوليوز 1997. عجزت

28 FMI, Rapport annuel 1997, p. 90.

29 Idem, p. 91.

هذه البلدان الأربعة عن مقاومة هجمات المضاربين وهي التي اعتبرها سابقا صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والبنوك الخاصة نماذج للاقتداء بفعل درجة انفتاحها الكبير على السوق العالمية، ومعدل تضخمها المنخفض ومعدل نموها المرتفع. وبين 2 يوليوز 1997 و8 يناير 1998، انخفضت قيمة الروبية الاندونيسية بنسبة 229٪ مقابل الدولار الأمريكي.

وبعد أن امتدحها البنك العالمي وخاصة صندوق النقد الدولي أصبحت السلطات الإندونيسية منتقدة بشدة بسبب تركها الكثير من السلطة بأيدي الدولة؛ دولة كانت بالإضافة إلى ذلك مخطئة في قبول الاستدانة المفرطة والمضاربة من قبل المؤسسات المالية والصناعية الخاصة.

لقد وجهت أزمة جنوب شرق آسيا عام 1997 ضربة قوية لإندونيسيا. في غضون أقل من عام، انسحبت الرساميل الأجنبية من البلاد. وانتشرت بطالة جماهيرية. وفي عام 1998، وفقا لإحصاءات الحكومة، يعيش 50٪ من السكان تحت خط الفقر، المقدر في إندونيسيا بـ 0.55 دولار في اليوم بالمدن و0.40 دولار بالقرى.

فرض صندوق النقد الدولي تدابير «الصدمة» لحل أزمة عام 1997. وفاقمت الوضع، لاسيما عن طريق التسبب في إفلاس جزء كبير من القطاع المصرفي والعديد من المقاولين. ضغط صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على الحكومة لتحويل الديون الخاصة للبنوك إلى ديون عمومية. وانفجرت الديون العمومية الإندونيسية، التي تمثل 23٪ من الناتج الداخلي الإجمالي قبل الأزمة (1997) حرفيا نتيجة السياسات التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. وفي عام 2000، بلغت الديون العمومية 93٪ من الناتج الداخلي الإجمالي.

من جانبها، انخفضت الأجور الحقيقية: في حين شهدت زيادة بنسبة 46٪ بين عامي 1990 و1996، فقد فقدت 25.1٪ من قيمتها عام 1998.

عانى السكان مباشرة من آثار هذه التدابير وبدأوا في الاحتجاج بقوة. ففي 5 مايو 1998، في إطار الاتفاقات الموقعة مع صندوق النقد الدولي، ألغى سوهارتو دعم السلع الأساسية بحيث ارتفع سعر الكيروزين والكهرباء والبنزين بنسبة 70٪. فتضخمت أكثر التعبئة الشعبية التي بدأت قبل عدة أشهر. وبعد أسبوعين، اضطر سوهارتو للتنحي بعد 32 عاما من الديكتاتورية، إذ تخلت عنه واشنطن وأدانه الشعب.

يخصص الجزء الأكبر من ميزانية الدولة لسداد الديون. ففي عامي 1999 و2000، خصص 50% و40% على التوالي لخدمة الديون.

بعد وقوع كارثة تسونامي، التي أسفرت عن وفاة 150 ألف شخص في إقليم أتشيه الإندونيسي، وعد البنك العالمي وحكومات البلدان الدائنة بإظهار السخاء. الواقع مختلف تمامًا: كانت المساعدة التي حظيت بداية بتغطية إعلامية ضخمة مقدمة بطريقة فوضوية وعابرة. وبينما كان هذا العرض المزيف جاريا باسم تقديم الموارد المالية لإعادة الإعمار، قرر دائنو نادي باريس (الذين يديرون البنك العالمي وصندوق النقد الدولي)، خصم الفائدة المتأخرة من جزء خدمة الديون الذي لم يتم إيداعه سنة 2005.[30] وبالتالي فإن وقف السداد الذي يمنحه نادي باريس هو مجرد إظهار للكرم، لأن الدول التي تقبله ستجعل سكانها يدفعون حتى آخر سنت. فرضت الحكومة الإندونيسية، بضغط من دائنيها، زيادة حادة (+29٪) في سعر الوقود يوم 1 مارس 2005، وهو ما أثار سخطا شعبيا عميقا. وكانت عائدات الضرائب الناتجة عن هذا الارتفاع تهدف بشكل رئيسي لسد عجز الميزانية وسداد الديون[31].

خلاصة

لقد حرم الانقلاب العسكري عام 1965 الشعب الإندونيسي من إمكانية تحديد مستقبله. لكن مع مؤتمر باندونغ عام 1955، بدأت إندونيسيا تؤكد نفسها على الساحة الدولية. كان التهديد برؤية واحدة من أكثر الدول اكتظاظا بالسكان على وجه الأرض تلعب دورا رئيسيا في إقامة نظام عالمي جديد ما قاد الولايات المتحدة ومؤسسات بريتون وودز إلى تقديم دعم نشط لدكتاتورية سوهارتو.

تستند اختيارات هذه المؤسسات على عوامل سياسية وجيوسراتيجية. مكّن دعمها المالي لسوهارتو من تنفيذ سياسات تتعارض مع الحقوق الإنسانية. خدم سوهارتو مصالح القوى الغربية الكبرى في المنطقة ومكّن الشركات متعددة الجنسية للدول الصناعية من استنزاف الموارد الطبيعية لإندونيسيا. كان البنك العالمي وصندوق النقد الدولي متواطئين نشطين في هذه السياسات. ساندت الطبقة السائدة المحلية سوهارتو ولم تسع إلى الاستثمار في تنمية البلاد. لقد فضلت التواطؤ على نهب موارد إندونيسيا الطبيعية من قبل الشركات متعددة الجنسية.

30 انظر قرار نادي باريس المنشور في 10 مارس 2005 على www.clubdeparis.org

31 Financial Times, 1er mars 2005.

بـدءا مـن أزمـة 1997، أدت التدابيـر التـي فرضهـا صنـدوق النقـد الدولـي والبنـك العالمـي إلـى تفاقـم الوضـع الاقتصـادي وإحـداث زيـادة حـادة فـي الديـون العموميـة الداخليـة والخارجيـة. إن الحصيلـة التاريخيـة لـدور صنـدوق النقـد الدولـي والبنـك العالمـي في إندونيسـيا كارثيـة. ونتيجـة لذلـك، يجـب إلغـاء الديـون التـي تسـتحقها علـى هـذا البلـد بالكامـل. وعـلاوة علـى ذلـك، يجـب أن يُحاسـب البنـك العالمـي وصنـدوق النقـد الدولـي علـى تواطئهمـا مـع نظـام سـوهارتو وعلـى مشـاريع مثـل مشـروع التهجيـر الـذي يشـكل فـي العديـد مـن الجوانـب جريمـة ضـد الإنسـانية.

تعـود الديـون الثنائيـة لـدول دعمـت بشـكل مباشـر ديكتاتوريـة سـوهارتو، لذا يجـب أيضـا إلغاؤهـا. وينطبـق الشـيء نفسـه علـى الديـون المسـتحقة للشـركات الأجنبيـة الخاصـة التـي شـاركت في فسـاد النظـام الإندونيسـي، ونهـب المـوارد الطبيعيـة للبلاد واسـتغلال عمالهـا.

تظهر حصيلة المديونية الاندونيسية نتيجة سلبية كلية بشأن التنمية البشرية.

بيـن عامـي 1970 و2020، تضاعفـت الديـون العموميـة الخارجيـة لإندونيسـيا 93.3 [32]. وبيـن نفـس السـنوات بلـغ إجمالـي السـداد 19.9 مـرة مبلـغ مخـزون الديـون الأولـي. باسـتثناء سـنة 1998، سـددت اندونيسـيا أكثـر ممـا تلقتـه علـى شـكل قـروض بيـن 1985 و2004. كان التحويـل الصافـي لهـذه الفتـرة ناقـص 45.8 مليـار دولار.

أبقى البنك العالمي تيمور الشرقية في حالة فقر

حصلـت تيمـور الشـرقية، الواقعـة علـى بعـد 500 كيلومتـر مـن السـاحل الأسـترالي، علـى اسـتقلالها فـي مايـو 2002 بعـد عـدة عقـود مـن الكفـاح مـن أجـل التحريـر. وفـي عـام 2003، عندمـا زرتـه بنـاء علـى طلـب السـلطات التيموريـة، كان عـدد سـكان البلـد يزيـد قليـلا عـن 800 ألـف نسـمة؛ وفـي عـام 2021، صـار العـدد 1.3 مليـون نسـمة، أكثـر مـن 60٪ منهـم تحـت سـن 16 سـنة. وفـي عـام 2003، كان اثنـان مـن كل خمسـة تيموريين يعيشـان علـى أقـل مـن 0.55 دولار في اليـوم. ولا يتوفـر ثلاثـة أربـاع السـكان علـى الكهربـاء، ولـم يكـن لـدى نصفهـم ميـاه الشـرب. في عـام 2021، بعـد 19 عامـا مـن الاسـتقلال، لـم يتحسـن الوضـع حقـا: 46٪ مـن الأطفـال دون سـن الخامسـة يعانـون مـن مشـاكل سـوء التغذيـة، و50٪ مـن السـكان لا يحصلـون علـى معالجـة ميـاه الصـرف الصحـي.[33]

32 حسابات المؤلف بناء على بيانات البنك العالمي، إحصاءات الديون الدولية 2020.

33 المديريـة العامـة للخزانـة الفرنسـية، الحالـة الاقتصاديـة - تيمـور الشرقيـة، نـشرت في 4 آذار/مـارس 2021، https://www.tresor.fr/Pays/TL/situation-economique-et-financiere، تـم الوصـول إليـه 7 أبريـل 2021.

ضمت ديكتاتورية سوهارتو تيمور الشرقية، التي كانت مستعمرة برتغالية سابقة حتى عام 1975، إلى إندونيسيا (انظر الإطار). شهد الكفاح التحرري لحظات قوية في سنوات 1970 عند نهاية النظام البرتغالي، وفي 1998-1999 بعد الإطاحة بسهارتو من قبل الشعب الإندونيسي. وتجدر الإشارة إلى أن ثورة القرنفل في البرتغال عام 1974 أدت إلى استقلال المستعمرات البرتغالية: غينيا - بيساو والرأس الأخضر وأنغولا وموزامبيق.

كانت أهم حركة تحرير تيمور- فريتيلين، التي لجأت إلى الكفاح المسلح قرابة 30 عاما، تتمتع بأغلبية مريحة في البرلمان عام 2002. وكان رئيس الجمهورية زانانا غوسماو شخصية تاريخية في الحركة. أودى الكفاح التحرري بعد سقوط سوهارتو بحياة أكثر من 100 ألف تيموري. ومنذ عام 1999، بعد استفتاء اختار فيه الشعب التيموري بأغلبية ساحقة الاستقلال، وضع البلد تحت إدارة الأمم المتحدة.

بلاد باقتصاد فقير جدا، غير متنوع كفاية، ومن دون صناعة. وكان النشاط الرئيسي هو الزراعة (أكثر من 75 في المائة من السكان ريفيون). وإلى جانب البن الموجه للتصدير، فإن الجزء الأكبر من الإنتاج الزراعي موجه نحو تلبية الطلب المحلي، وهو ما يمثل في الواقع ميزة. ويتمثل التحدي الذي تواجهه أي سياسة اقتصادية موجهة نحو تحسين الظروف المعيشية للسكان في مراعاة واقع هذه الزراعة المحلية. غير أن النفط والغاز أصبحا تدريجيا، بعد الاستقلال، المحرك لاقتصاد تيمور الشرقية. وفي البحر، حيث تتجاور المياه الإقليمية الأسترالية والتيمورية، توجد احتياطيات كبيرة من النفط والغاز. تمكنت المصالح المالية والاقتصادية الأسترالية القوية من الحصول على معظم الكعكة إبان ديكتاتورية سوهارتو. وعندما أصبحت تيمور مستقلة وأرادت إعادة التفاوض على الاتفاقات للحصول على نصيبها المشروع، رفضت أستراليا ذلك. ونظرت السلطات التيمورية في الاستئناف أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي، ولكنها استسلمت في نهاية المطاف في مواجهة تهديدات استراليا بالانتقام الاقتصادي. وفي نهاية المطاف، تم التوصل إلى اتفاق معها تنازلت بموجبه السلطات التيمورية لشركة كونوكو فيليبس الأمريكية عن استغلال حقل النفط البحري الرئيسي. وأصبحت البلاد تعتمد اعتمادا كليا على عائدات النفط. عام 2020، شكلت عائدات الهيدروكربونات 76٪ من الإيرادات الحكومية و99٪ من إيرادات النقد الأجنبي[34]. إنه مستوى تبعية عال جدا.

34 نفس المصدر.

الحكومة لم ترغب في البداية عام 2003 أن تثقل البلاد بالديون

ولدت الدولة الجديدة دون ديون واتخذت الحكومة في البداية القرار الحكيم برفض الاقتراض. إنه أمر جيد جدا. في هذا السياق دعيت للقاء سلطات البلد. وعندما زرتها في مارس 2003، لم تقبل الحكومة سوى تبرعات من المجتمع الدولي. وشعر البنك العالمي بالإحباط لأنه وضع خطة للديون. كما كان عليه تبني استراتيجية جديدة لإقناع السلطات بتنفيذ مقتضيات إجماع واشنطن. وقد تمكن من ترسيخ نفسه كمؤسسة تنسق معظم التبرعات المقدمة من المجتمع الدولي. واقتطع البنك العالمي نفسه 2٪ على كل تبرع. فضيحة حقيقية، يستغل مهمته كوسيط لحمل السلطات التيمورية على الموافقة على تطبيق سياسة نيو ليبرالية: التخلي عن الحواجز الجمركية (على حساب المزارعين المحليين، ولا سيما في إنتاج الأرز)، وفرض سياسة لاسترداد التكاليف (رسوم التسجيل المرتفعة في التعليم العالي والجامعي، والرعاية الصحية المدفوعة الأجر)، وخصخصة إدارة قطاع الكهرباء وتركيب عدادات الدفع المسبق الكهربائية...

ويجب أن نضيف ظاهرة أخرى خطيرة جدا: فقط جزء يسير من كل تبرع (من 10 إلى 20 في المائة) وصل حقا إلى الاقتصاد المحلي. والواقع أن البنك العالمي ضمن إنفاق معظمها خارج تيمور، إما في شكل أجور للخبراء الأجانب أو على شراء السلع والخدمات في الأسواق الدولية.

نجح البنك العالمي في فرض الاستعانة بخبراء استشاريين دوليين، رجال ونساء (بعضهم من البنك العالمي مباشرة) شكلت تعويضاتهم ما بين 15 و30 % من التبرعات. وتفاوت التعويضات لافت للنظر بشكل خاص. يتلقى خبير دولي تعويضا لا يقل عن 500 دولار في اليوم (ويجب إضافة تغطية جميع نفقاته)، أي أكثر بمائة مرة على الأقل من العامل التيموري الذي يتقاضى ما متوسطه 3 إلى 5 دولارات في اليوم. كانت ممثلة البنك العالمي، التي التقيتها بمكتبها في العاصمة دالي، تكسب حوالي 15 ألف دولار شهريا. كما عارض زميلها من صندوق النقد الدولي، الذي يكسب مقدار ذلك المبلغ، بنشاط اعتماد البرلمان قانونا يحدد الحد الأدنى القانوني للأجور. ولم يتردد في كتابة أن راتبا من 3 إلى 5 دولارات يوميا مرتفع جدا.

وفيما يلي بعض الأمثلة على المستوى الفاضح لأجور الخبراء الاستشاريين الخارجيين. هذه الأمثلة مأخوذة من الصحيفة الأسترالية - سيدني: «إنيس ألميدا مستشارة، متخصصة إعلامية لدى وزارة المالية في تيمور الشرقية. عام 2009، ستكون قد كسبت أكثر بكثير من رئيس الوزراء زانانا غوسماو، الذي يبلغ راتبه الشهري الأساسي

000 1 دولار [780 يورو]، مضاف له تعويض قدره 500 دولار. وتؤدى مستحقات السيدة ألميدا، التي تحمل الجنسيتين الأسترالية والتيمورية، بدولارات الولايات المتحدة من أموال البنك العالمي ومختلف البلدان المانحة. وبالنسبة لفترة السنتين 2008-2009، بلغ راتبها الأولي 400 182 دولار (000 142 يورو عام 2009)، بالإضافة إلى 365 41 دولارا [000 32 يورو] تعويض سفر وإقامة، ليصل المجموع إلى 765 219 دولارا [000 174 يورو]. »[35]

«غراهام دانيال أسترالي بعقد مدته اثني عشر شهرا كمستشار إداري رفيع المستوى لدى وزارة المالية. سيتقاضى 236160 دولارا [184000 يورو] عن 180 يوما مقابل عمله في 2008 و2009، بالإضافة إلى 60361 دولار [47000 يورو] لتغطية نفقات متنوعة وغير متوقعة، بإجمالي 296521 دولار [231000 يورو]. وعندما سئل عما إذا كان التيموريون سيغضبون عند اكتشافهم هذه الحالة، أجاب: «أولا وقبل كل شيء، لا يوجد سبب يدعوهم إلى المعرفة. أنا لست أفضل شخص مدفوع الأجر هنا. وهذا إلى حد كبير ما كسبته في بلدان أخرى. بالتأكيد لدي عقد جيد، لكن هناك عقود أفضل».

الأمريكي فرانسيس سيكاندي هو واحد آخر من هؤلاء المستشارين الكبار لدى وزارة المالية. وتبلغ أجوره للفترة 2008-2009، بما في ذلك السفر، 427424 دولارا [331000 يورو] عن 272 يوم عمل».

وتجدر الإشارة إلى أن فرانسيس م. سيكاندي كان آنذاك قاضيا في المحكمة الإدارية للبنك العالمي وشغل هذا المنصب في الفترة من عام 2007 إلى عام 2013. [36]

يواصل نفس المقال في أستراليا – سيدني بإعطاء الكلمة لوزيرة المالية: «أحصل على 700 دولار [546 يورو] شهريا,»تقول إميليا بيريس, وزيرة المالية. وتضيف «اعتقد ان المبالغ المدفوعة للاستشاريين غير متناسبة(...) كان بعض مستشاريَ متمركزين في أفغانستان والعراق. كانت المنافسة شديدة جدا من أجل استقدامهم هنا. إنه وضع خارج ارادتي تماما، علينا أن نخضع لظروف السوق. إن أعمال إعادة الإعمار في البلدان الخارجة من الحرب معقدة. التيموريون ليسوا في وضع يسمح لهم بذلك، ولم يتلقوا التدريب اللازم. نحن بحاجة إلى رجال ذوي خبرة». هل يمكن للسكان أن يتفهموا دفع مثل هذه الرواتب؟ لا يعتقد آرسينو بانو، نائب برلماني ونائب رئيس فريتيلين ذلك. «الكثير من الناس لا يعيشون حتى على دولار واحد في اليوم، كما يقول. والبلد

35 «Timor Oriental. Un paradis pour les consultants», 3 septembre 2009, The Australian-Sydney, repris dans Courrier international, www courrierinternational.com/article/200920/05//un-paradis-pour-les-consultants.

36 المحكمة الإدارية للبنك العالمي، «تعيين قضاة جدد للمحكمة»، https://:appointment/news/php.index/org.worldbank.tribunal/-judges-tribunal-new، نظر يوم 11 أبريل 2021.

فقير جدا ويحصل الاستشاريون على أجور أكثر مما يجب. تأتي هذه الأموال من دافعي الضرائب وشركاء مشاريع التنمية. ولم يكن هدفهم أبدا السماح لفرد بالحصول على 200 ألف دولار، بل مساعدة عدة ملايين من الأشخاص».

وسألت الصحيفة الأسترالية نايجل روبرتس مدير البنك العالمي لتيمور الشرقية وغينيا الجديدة وجزر المحيط الهادئ الذي أجاب: «إنه الثمن الواجب دفعه لجذب الافضل. وليس من مصلحة البلد استدعاء خبراء أرخص. في عالم مثالي، ينبغي أن يكون هذا النوع من المهام طوعيا، ولكن للأسف، لا يوجد سوق عمل في أي مكان في العالم يعمل وفق هذا المبدأ، والناس ليسوا مستعدين لبخس مهاراتهم».

وتضيف الصحيفة الأسترالية أنه في مارس 2009، أشار الرئيس خوسيه راموس - هورتا إلى أنه «منذ الاستقلال، جرى إنفاق زهاء 3 مليار دولار على تيمور، ولكن ليس في تيمور». وهذا ما شرحته أعلاه عندما أشرت إلى أن البنك العالمي ضغط على السلطات التيمورية كي تقبل إنفاق التبرعات الموجهة لتيمور أساسا على شراء السلع والخدمات من الخارج. بعد قرابة عشرين عاما من الاستقلال، الحصيلة سلبية تماما. أدت المشورة التي قدمها البنك العالمي والخبراء الذين أوصى بهم إلى تنمية تخلف تيمور الشرقية.

خلال المحاضرات التي ألقيتها عام 2003، قارنت موقف البنك العالمي بموقف كريستوفر كولومبوس وغيره من الغزاة الذين قدموا، من أجل الاستقرار في إقليم ما، هدايا وأواني زجاجية على سبيل المثال، ثم شاركوا في أعمال نهب. في المرة الأولى التي أجريت فيها هذه المقارنة، اعتقدت أنها ستؤدي إلى احتجاجات من الجمهور. لم يكن الأمر كذلك. في تيمور، كان الكثير من الأشخاص الذين شاركوا بصدق في إعادة إعمار البلد قلقين للغاية إزاء تأثير البنك العالمي. كان لديهم انطباع بأن حكومتهم نفسها بدأت تتأثر بعقيدة النيو ليبرالية وتساءلوا عن كيفية تغيير الأمور. وفي السنوات التي تلت ذلك، ساد منطق البنك العالمي ووضع البلد على طريق الاعتماد التام على استغلال الوقود الأحفوري الذي يجري تصديره دون معالجة. ونتيجة لذلك، لا يوفر للتيموريين سوى عدد قليل جدا من الوظائف التي تتطلب المهارة، ويتعين على البلد استيراد الوقود لأنه لا يملك مصفاة. ناهيك عن أن الاحتياطيات تنفد بسرعة وأن البلد يزداد مديونية. وكل ذلك بدون فائدة بالنسبة لغالبية السكان، 35 في المائة منهم أميون.[37]

37 D Direction générale du Trésor de la France, «Situation économique-Timor Oriental»,art. cité.

الفصل العاشر

الأكاذيب النظرية للبنك العالمي بشأن التنمية

يدعي البنك العالمي أنه يجب على البلدان النامية كي تتقدم، أن تلجأ إلى المديونية الخارجية وجذب الاستثمار الأجنبي. وأن تستخدم هذه الديون بشكل رئيسي لشراء معدات وسلع استهلاكية من البلدان الأكثر تصنيعا. تظهر الحقائق يوما بعد يوم، على مدى عقود، أن هذا لا يفلح. إذ تؤدي النماذج المؤثرة على رؤية البنك العالمي منطقياً إلى تبعية قوية للبلدان النامية تجاه التدفقات الرأسمالية الخارجية، خاصة في شكل قروض، بوهم بلوغ مستوى تنمية مستدامة ذاتيا. وينظر المانحون العموميون (حكومات البلدان الصناعية والبنك العالمي على وجه الخصوص) إلى القروض باعتبارها وسيلة قوية للتأثير على البلدان المستدينة. إن تصرفات البنك العالمي ليست مجرد سلسلة أخطاء أو تحركات سيئة. على العكس، فهي جزء من رؤية متناسقة ومحكمة نظريا واصلاحيا يتم تدريسها في معظم الجامعات. وتنشرها المئات من كتب اقتصاد التنمية. لقد أنتج البنك أيديولوجية حقيقية للتنمية. ولا يسائل البنك العالمي النظرية عندما يكذبها الواقع. على العكس، إنه يسعى لتشويه الواقع لمواصلة حماية العقيدة.

لم ينتج البنك العالمي في سنوات وجوده العشر الأولى سوى القليل من الأفكار حول نوع السياسة الاقتصادية اللازم دعمها تجاه البلدان النامية. ويمكن تفسير ذلك بأسباب عدة:

1) لم يكن الأمر بعد أولوية بالنسبة للبنك؛ ففي عام 1957، كانت غالبية قروض البنك لاتزال تمنح للدول الصناعية[1] بنسبة 52.7 %.

1 »الفترة التي كان للبنك فيها رؤية قوية لطبيعة عملية التنمية ولكنه لم يقم سوى بالقليل لبلوغها، تمتد إجمالا حتى سنوات 1950، مقترنة بمرحلة حيث كانت قروض البنك، أو أغلبها، لصالح الدول المتقدمة (في عام 1957، 52.7٪ من تمويله ذهب إلى هذه الدول» Nicholas

2) المصفوفة النظرية لاقتصاديي ومديري البنك العالمي منتسبة للكلاسيكية الجديدة (نيو -كلاسيك). والحال أن النظرية الكلاسيكية الجديدة لا تلقي اعتبارا خاصا للبلدان النامية[2]؛

3) لم يتوفر البنك العالمي على أداة خاصة لمنح قروض منخفضة الفائدة إلى البلدان النامية حتى عام 1960 (إنشاء المؤسسة الدولية للتنمية).

منظور محافظ ومتمركز اثنيا

تطبع رؤية البنك العالمي مختلف التحيزات المحافظة. يشار بانتظام في تقارير وخطابات الخمسة عشر عاما الأولى من وجوده إلى المناطق المتخلفة وناقصة التطور، انه بالفعل برنامج كامل.

ويتبنى البنك بشأن أسباب التخلف رؤية متمركزة اثنيا. يمكننا قراءة التالي في التقرير السنوي الثامن للبنك: «الأسباب التي تجعل بعض أجزاء العالم ليست أكثر تطوراً عديدة ومعقدة. على سبيل المثال، فالكثير من المحاصيل تركت مساحة صغيرة للتقدم المادي وبالفعل، جرى اعتبارها لدى البعض متنافية مع الأهداف المرغوبة أكثر للمجتمع والفرد»[3].

يجري تقديم عدم الرغبة أو الإرادة للتقدم المادي وعصرنة المجتمع كأحد أسباب التخلف. يصبح احترام الهندوس العميق للأبقار طريقا مختصرا لفهم تخلف الهند.

وحول أفريقيا، أعلن يوجين بلاك رئيس البنك العالمي عام 1961: «حتى اليوم فإن معظم أزيد من 200 مليون من سكان أفريقيا هم فقط بصدد المشاركة في المجتمع العالمي»[4].

لم تتلاش الطبيعة الرجعية لرؤية البنك العالمي على مر السنين. لقد كتب في تقريره عن التنمية في العالم لعام 1987: «في مبادئه للاقتصاد السياسي (1848)، أشار

Stern et Francisco Ferreira. 1997. « The World Bank as « intellectual actor » » in DEVESH KAPUR, JOHN P. LEWIS, RICHARD .WEBB. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 2, p. 533

2 »تنطبق أدوات التحليل النيو كلاسيكي بشكل عام، دون أي تحديد، على مسائل التخلف. التخلف أو إعاقة التنمية ليس موضوع تحليل منهجي في النظرية النيو كلاسيكية «.Azoulay, Gérard. 2002. Les théories du développe- ment, Presses Universitaires de Rennes, p.38.

3 WORLD BANK (IBRD). 1953. 8th annual report 1952-1953, Washington DC, p. 9.

4 Eugene Black, « Tale of Two Continents », Ferdinand Phinizy Lectures, delivered at the University of Georgia, April 12 and 1 », 1961 in DEVESH KAPUR, JOHN P. LEWIS, RICHARD WEBB. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1, p. 145. Eugene Black a présidé la Banque mondiale de 1949 à 1962.

جون ستيوارت ميل لفوائد التجارة الخارجية، وعلى الرغم من مرور أكثر من قرن، إلا أن ملاحظاته تظل صالحة اليوم كما في عام 1848». أعلن ميل متحدثا عن منافع التجارة الخارجية غير المباشرة ما يلي: «... يمكن أن يكون شعب في سبات عميق، كسلان، جاهل، كل تطلعات إما ملباة أو نائمة، ويمكن يبدل كل جهده الإنتاجي لغياب شيء مطلوب إشباعه. لذا فإن مغامرة التجارة الخارجية تعرفه على أشياء جديدة أو تغريه للحصول على أشياء لم يتصور شراءها سابقا... وتشجع أولئك الذين كانوا راضين بالقليل من الرفاهية والقليل من العمل على العمل بجد لإرضاء أذواقهم الجديدة، وحتى لتوفير ومراكمة رأس المال...»[5].

لقد عززت العودة القوية للمحافظين الجدد في إدارة بوش منذ عام 2001 طابعه المادي والرجعي العميق. وصلب تعيين بول وولفويتز، أحد المحافظين الجدد الرئيسيين، رئيسا للبنك في عام 2005 هذا التوجه.

لا يقدم البنك العالمي الكثير، لكن هذا لا يمنعه من انتقاد الآخرين. وهكذا، في عام 1949، انتقد البنك تقرير لجنة الأمم المتحدة للتوظيف والاقتصاد، الذي دعا إلى الاستثمار العمومي في الصناعة الثقيلة بالبلدان النامية. أعلن البنك العالمي أن السلطات العمومية في البلدان النامية لديها ما يكفي القيام به ببناء بنية تحتية جيدة، وأن عليها أن تترك مسؤولية الصناعة الثقيلة للمبادرة الخاصة المحلية والأجنبية[6].

وفقًا لمؤرخي البنك ميسون وآشر، يستند توجه البنك العالمي على افتراض أن القطاعين العام والخاص يجب أن يلعبا أدوارًا مختلفة. يجب على القطاع العام أن يضمن تطويرا مخططا لبنية تحتية كافية: السكك الحديدية والطرق ومحطات الطاقة ومرافق الموانئ ووسائل الاتصال بشكل عام. ويعود للقطاع الخاص الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات الشخصية والمالية، لأنه من المفترض أن تتفوق المبادرة الخاصة في جميع هذه المجالات على القطاع العام[7]. في الواقع، يجب بيع كل شيء قد يؤدي للربح إلى القطاع الخاص. وبالمقابل، تقع مسؤولية البنى التحتية على عاتق القطاع العام لأن الأمر يتعلق بتشريك التكاليف من أجل مساعدة القطاع الخاص. باختصار، يوصي البنك العالمي بتخصيص الأرباح وتشريك تكاليف ما ليس مربحا مباشرة.

إن ما يلفت النظر في وثائق البنك العالمي وأدبيات التنمية الرائجة في خمسينيات وحتى سبعينيات القرن العشرين، هو المكان الذي يشغله التخطيط للنمو

5 BANQUE MONDIALE. 1986. Rapport sur le développement dans le monde 1987, Washington DC, p. 4.

6 Stern et Ferreira, «The World Bank as "intellectual actor"», art. cité, p. 533.

7 Mason et Asher, The World Bank since Bretton Woods, op. cit., p. 458-459.

والتنمية (سواء بالاقتصادات المصنعة أو بالبلدان النامية). حتى نهاية سبعينيات القرن العشرين، يشير حضور التخطيط إلى عدة عناصر: 1) ظهرت إرادة التخطيط خلال الكساد الطويل في الثلاثينيات كرد فعل على الفوضى الناجمة عن دَعْه يعمل. 2) من الضروري تنظيم إعادة إعمار أوروبا واليابان؛ 3) أننا في فترة «الثلاثين المجيدة»، التي تتميز بنمو اقتصادي مطرد ينبغي توجيهه وتخطيطه؛ 4) إن نجاح التخطيط السوفياتي المُثْبَت أو المفترض يمارس بلا شك قوة جاذبية حقيقية، بما في ذلك على الأعداء اللدودين لما يسمى «الكتلة الشيوعية». إن التخطيط موضوع تمت إزالته بالكامل بدءا من سنوات 1980، عند العودة القوية للإيديولوجية والسياسات النيو ليبرالية.

ومن الشواغل الأخرى التي كانت موجودة بقوة في البداية والتي تم حذفها أيضًا في ثمانينيات القرن العشرين، الخيار الذي اتخذته عدد من بلدان أمريكا اللاتينية باللجوء إلى إحلال الواردات وإمكانية أن تقتدي بها دول أخرى مستقلة حديثا (الذي ينظر إليه كخطر قادة معظم الدول الصناعية الأكثر تقدمًا).

دعونا نراجع العديد من مساهمات اقتصاديين كان لديهم تأثير مباشر على البنك وبداخله.

نموذج هاس (نموذج هيكشر - أولين- ساموبلسون)

تعززت نظرية ريكاردو للمزايا النسبية (المقارنة) في ثلاثينيات القرن العشرين من خلال تحليل الاقتصاديين السويديين هيكشر وأولين، وانضم إليهما لاحقا ساموبلسون (يُعرف التركيب المستخلص من طرف الأخير باسم نموذج هاس HOS). يتحدث نموذج هاس عن «هِبَة عوامل الإنتاج» (هذه العوامل هي: قوة العمل والأرض ورأس المال) ويعلن أن أي بلد له مصلحة في التخصص بإنتاج وتصدير السلع التي تستخدم بشكل مكثف أكثر عامل الإنتاج وفرة في البلاد-والذي هو أيضا الأقل سعرا. وبفضل التبادل الحر، سيتم تحقيق تكافؤ عائدات عوامل الإنتاج في جميع البلدان التي تمارس التجارة الحرة فيما بينها (يصبح العامل الوافر-المصدّر-أكثر ندرة وبالتالي أكثر تكلفة، والعامل النادر-المستورد-يزيد وبالتالي ينخفض سعره). سوف يقيم التخصص توجيها أمثل لعوامل الإنتاج بسوق عالمية أصبحت متجانسة. من هذا المنظور، سيكون البحث عن أقصى قدر من الاندماج في السوق العالمية رهانًا رابحًا لجميع الاقتصادات ومبادرة إيجابية لكل الشركاء التجاريين. وقد أظهرت العديد من الأبحاث التي قام بها في وقت لاحق بول كروغمان[8]

8 تم إدخال استنتاج هيمنة التجارة بين الاقتصادات ذات المزايا المماثلة (تجارة المنتجات المتماثلة بين الاقتصادات الأكثر تصنيعا) من أعمال P. Krugman و E. Helpman خلال سنوات 1980.

بخاصة، للتحقق من صلاحية نموذج HOS أن هذا الأخير مجانب للصواب.

الخطوات الخمس للنمو الاقتصادي حسب والت روستو

في عام 1960، حدد والت روستو[9] خمس مراحل للتطور في كتابه «مراحل النمو الاقتصادي»، بيان غير شيوعي[10]. بالنسبة له، يمكن تصنيف جميع المجتمعات في واحدة من هذه الفئات الخمس ويجب عليها اتباع ذاك الطريق.

المرحلة الأولى تتمثل في المجتمع التقليدي المتميز بهيمنة النشاط الزراعي. التقدم التقني منعدم، ولا يكاد يوجد نمو للمنتج والعقليات لا تتوخى التغيير.

ثم، مرحلة ما قبل الإقلاع وتشهد تطور المبادلات والتقنيات، وتطور العقليات التي تقطع مع القدرية وزيادة معدل الادخار. هكذا في الواقع تطورت المجتمعات الأوروبية من القرن الخامس عشر إلى بداية القرن الثامن عشر.

المرحلة الثالثة هي الإقلاع، وهي خطوة حاسمة تتطابق مع قفزة نوعية، مع زيادة معتبرة في معدلات الادخار والاستثمار والتحول إلى نمو تراكمي[11].

وتسمى المرحلة الرابعة «المسيرة نحو النضج»: حيث يفرض التقدم التقني وجوده في جميع الأنشطة ويتنوع الإنتاج.

وأخيرا، يتزامن عصر الاستهلاك الجماهيري مع المرحلة الخامسة والأخيرة[12].

وفقا لوالت روستو، يعد أمرا ضروريا في مرحلة الإقلاع تدفق الرساميل الخارجية (في شكل استثمار أجنبي أو ائتمان).

9 والت. دبليو روستو خبير اقتصادي مؤثر. كان أيضًا مستشارًا سياسيًا رائدًا، وأصبح مستشارًا لروبرت ماكنمارا خلال حرب فيتنام. ونجد على شبكة الإنترنت بعض الملاحظات التي قدمها لماكنمارا والتي تتعلق بالاستراتيجية السياسية العسكرية التي يجب اتباعها فيما يتعلق بالفيتناميين الشماليين وحلفائهم في عام 4691. ملاحظة بعنوان «الجهاز العسكري والإشارات السياسية» يعود تاريخها إلى تشرين الثاني (16 نوفمبر 1964). ملاحظات مثيرة للاهتمام بشكل خاص لأنها تشير إلى إتقان مثير للإعجاب لفن الحرب والتفاوض (www.mtholyoke.edu/acad/intrel/pentagon3/doc232.htm). من المهم الإشارة إلى هذا لتسليط الضوء مرة أخرى على المخاطر السياسية لتدخل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في بلدان الأطراف. لذلك من الضروري أخذ الاقتصاد بالاعتبار، لا سيما من حيث الدوافع السياسية (الروافع).

10 Walt W. Rostow, Les étapes de la croissance économique: un manifeste non communiste, Paris, Le Seuil, (1960) 1970.

11 لنسجل أنه وفقا لروستوي فإن الأرجنتين كانت أصلا قد بلغت مرحلة الإقلاع قبل 1914.

12 دائما وفقا لروستوي فقد بلغت أمريكا نهائيا مرحلة الاستهلاك الجماهيري بعيد الحرب العالمية الثانية، متبوعة في سنوات 1950 بأروبا الغربية واليابان. أما الاتحاد السوفياتي فهو مؤهل تقنيا لبلوغ هذه المرجلة لكن عليه أن يخضع لتقويم مسبق.

يتميز نموذج روستو بمخططات كاريكاتورية. يعرض مرحلة التطور التي بلغتها الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية على حد سواء كهدف للتحقيق ونموذج لإعادة الإنتاج. وبنفس الطريقة، فإنه يعتبر نمط إقلاع بريطانيا، حيث توالى نجاح الثورة الزراعية والثورة الصناعية على أنه سيتكرر بغيرها. هذا لا يأخذ في الاعتبار التاريخ الملموس للبلدان الأخرى. لا يوجد دليل على أن كل بلد يجب أن يمر عبر الخطوات الخمس الموصوفة.

عدم كفاية المدخرات والحاجة للتمويل الخارجي

وفقا للنهج الكلاسيكي الجديد، فإن المدخرات سابقة عن الاستثمار وهي غير كافية بالبلدان النامية. وبالتالي فإن نقص المدخرات عامل توضيحي أساسي لإعاقة التنمية. إن مساهمة التمويل الخارجي ضرورية. يرتكز بول ساموبلسون، في كتابه الاقتصاد[13]، على تاريخ مديونية الولايات المتحدة في القرنين التاسع عشر والعشرين لتحديد أربع مراحل مختلفة للازدهار: دولة شابة مثقلة بالديون ومقترضة (من الحرب الثورية 1776 إلى الحرب الأهلية 1865)؛ دولة ناضجة مثقلة بالديون (1873-1914)؛ دولة ناشئة دائنة (من الحرب العالمية الأولى إلى الثانية)؛ دولة دائنة ناضجة (سنوات 1960). وألقى ساموبلسون وأتباعه على نحو 100 بلد التي شكلت العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية نموذج التنمية الاقتصادية للولايات المتحدة من نهاية القرن الثامن عشر إلى الحرب العالمية الثانية كما لو كانت تجربة الولايات المتحدة بكل بساطة قابلة للاستنساخ من قبل كل هذه البلدان[14].

وفيما يتعلق بالحاجة إلى رأس المال الأجنبي (في شكل قروض واستثمارات أجنبية)، استخدم أحد مساعدي والت روستو، بول روزنشتاين رودان، الصيغة التالية:

> «ستعزز الرساميل الأجنبية تكوين رأس المال الوطني، أي أنه سيتم استثمارها بالكامل؛ وسيؤدي الاستثمار إلى زيادة الإنتاج. وتتمثل المهمة الرئيسية لتدفق رأس المال الأجنبي في المساعدة على تكوين رأس مال وطني يبلغ معدلا يمكن الحفاظ عليه دون دعم خارجي إضافي»[15].

13 SAMUELSON, Paul. 1980. Economics, 11e édition, McGraw Hill, New York, p. 617-618.

14 PAYER, Cheryl. 1991. Lent and Lost. Foreign Credit and Third World Development, p.33-34.

15 ROSENSTEIN-RODAN, Paul. (1961). 'International Aid for Underdeveloped Countries', Review of Economics and Statistics, Vol.43, p.107.

يتعارض هذا التأكيد مع الواقع: ليس صحيحًا أن الرساميل الأجنبية تعزز تكوين رأس المال الوطني وتُستثمر بالكامل. يغادر جزء كبير من الرساميل الأجنبية بسرعة البلدان التي توجهت إليها مؤقتًا (هروب رؤوس الأموال، وإعادة الأرباح إلى الوطن).

وهناك خطأ بارز آخر، لقد تنبأ بول روزنشتاين رودان، وهو مساعد مدير الإدارة الاقتصادية للبنك العالمي في الفترة ما بين عامي 1946 و1952، حول متى ستحقق سلسلة من البلدان نموًا مستدامًا ذاتيا. وبحسب بول روزنشتاين رودان، ستصل كولومبيا إلى هذه المرحلة عام 1965، ويوغوسلافيا عام 1966، والأرجنتين والمكسيك بين عامي 1965 و1975، والهند في أوائل السبعينيات، وباكستان بعد ثلاث أو أربع سنوات من الهند. والفلبين بعد عام 1975. إنه هراء!

لاحظ أن هذا التعريف للنمو المستدام ذاتيا يستخدم بشكل شائع من قبل البنك العالمي. وهذا هو التعريف الذي قدمه عام 1964 دراغوسلاف أفراموفيتش، مدير القسم الاقتصادي حينها:

> «يتم تحديد النمو المستدام ذاتيا على نحو أنه معدل نمو للعائدات يبلغ حوالي 5٪ سنوياً بتمويل من الأموال المتولدة في داخل الحدود وكذلك الرساميل الأجنبية...»[16].

يؤدي التخطيط التنموي للبنك العالمي والمؤسسة الجامعية في الولايات المتحدة إلى دجل علمي زائف يعتمد على معادلات رياضية تهدف إلى إعطاء الشرعية والمصداقية للرغبة في جعل الدول النامية تعتمد على استخدام التمويل الخارجي. في ما يلي مثال على ذلك، وضعه بدقة ماكس ميليكان ووالت ويتمان روستو عام 1957:

> «إذا كان المعدل الأولي للاستثمار المحلي في بلد ما هو 5٪ من الدخل القومي، وإذا وصل رأس المال الأجنبي بمعدل ثابت يعادل ثلث الاستثمار المحلي الأولي، وإذا تم ادخار 25٪ من أي دخل إضافي وأعيد استثماره، وإذا كانت نسبة رأس المال إلى الإنتاج هي3، وسعر الفائدة على الديون الخارجية والأرباح المستردة

16 Avramovic, Dragoslav et a. 1964. Economic Growth and External Debt, Johns Hopkins Press for the IBRD, Baltimore, p.193

إلى الوطن تساوي 6٪ في السنة، فسوف تكون البلاد قادرة على التخلي عن الاقتراض الخارجي بعد أربعة عشر عاما، وسوف تكون قادرة على الحفاظ على معدل نمو قدره 3٪ على أساس دخلها الخاص»[17].

هراء آخر!

نموذج العجز المزدوج لـتشينيري وستروت

في منتصف ستينيات القرن العشرين، عمل الاقتصادي هوليس تشينيري، الذي أصبح فيما بعد كبير الاقتصاديين ونائب رئيس البنك العالمي[18]، مع زميله آلان ستروت على بلورة نموذج جديد يسمى «نموذج العجز المزدوج»[19]. ركز تشينيري وستروت على عائقين: عدم كفاية الادخار المحلي، أولا، تم نقص النقد الأجنبي ثانيا. يلخص تشارلز أومان وغانشان ويغنارجا نموذج تشينيري ستروت على النحو التالي:

«في الجوهر، تتمثل افتراضات نموذج العجز المزدوج في أنه: في المراحل الأولى للنمو الصناعي، قد تكون المدخرات غير الكافية عائقا رئيسيا لمعدل تكوين رأس المال المحلي، وبمجرد أن يبدأ التصنيع فعلا، قد لا يكون العائق الرئيسي هو المدخرات المحلية في حد ذاتها، ولكن النقد الأجنبي المتاح لاستيراد المعدات والسلع الوسيطة وربما حتى المواد الخام المستخدمة كمدخلات صناعية. وبالتالي، فإن عجز الصرف الأجنبي قد يتجاوز عجز الادخار باعتباره العائق الرئيسي للتنمية»[20].

17 MILLIKAN, Max et ROSTOW, Walt Whitman. 1957. A proposal: Keys to An Effective Foreign Policy, Harper, New York, p. 158.

18 صار هوليس شينيري سنة 1970 مستشار رئيس البنك روبيرت مكنامارا. تم شغل سنة 1972 منصب نائب الرئيس مع تولي مهام كبير الاقتصاديين لدى البنك الذي خلقه من أجله روبرت مكنامارا. ولاحقا صار هذا المنصب الجديد تقليدا. شغل شينيري وظائف كبير الاقتصاديين ونائب رئيس البنك من 1972 حتى 1982. وهو حتى اليوم هو الاقتصادي الذي بقي لمدة طويلة بمنصب كبير الاقتصاديين، أما سابقوه ولاحقوه فبقوا في المنصب ما بين ثلاث سنوات وستة حسب الحالات. Source: STERN Nicholas et FERREIRA Francisco. 1997. « The World Bank as 'intellectual actor' » in KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 2, p.538.

19 CHENERY Hollis B. et STROUT Alan. 1966. « Foreign Assistance and Economic Development », American Economic Review, n°56, p.680-733.

20 OMAN Charles et WIGNARJA Ganeshan. 1991. The Postwar Evolution of Development Thinking, OCDE, cité par

لحل هذا العجز المزدوج، يتم اقتراح إجابة بسيطة: اقتراض عملات أجنبية و/ أو الحصول عليها بزيادة الصادرات.

نموذج تشينيري وستروت مليء جداً بالمعادلات الرياضية. إنها موضة العصر. يمنح هذا أنصاره ميزة إضفاء المصداقية وإظهار صرامة علمية لسياسة تهدف بالمقام الأول إلى تشجيع الدول النامية من جهة على الاستخدام المكثف للقروض الأجنبية والاستثمار الأجنبي، ومن جهة أخرى، جعل تنميتها تعتمد على الصادرات. لقد تم حينها توجيه العديد من الانتقادات للنموذج. أعلن كيث غريفين وجان لوك إينوس بأن الاعتماد على التدفقات الخارجية سيحد من الادخار المحلي:

> «طالما كانت تكلفة المعونة (على سبيل المثال، سعر الفائدة على القروض الخارجية) أقل من الزيادة الهامشية في رأس المال والإنتاج، فسيكون من مصلحة البلد الاقتراض إلى أقصى حد ممكن واستبدال الادخار المحلي بالقروض الأجنبية. وبعبارة أخرى، بالنظر إلى الهدف الذي يتعين تحقيقه من حيث معدلات النمو في بلد نام، ستسمح المعونة الأجنبية بزيادة الاستهلاك وتحد من الادخار المحلي إلى الفرق بين الاستثمار المطلوب وكمية المساعدة الخارجية المتاحة. ولذلك، فإن أساسيات نماذج مثل نموذج تشينيري ستروت ضعيفة طالما أن هناك من الناحية النظرية علاقة عكسية بين المعونة الأجنبية والادخار المحلي»[21].

إرادة دفع البلدان النامية إلى اللجوء للمساعدة الخارجية كوسيلة تأثير عليها

ترتبط سياسة المساعدات الثنائية وسياسة البنك العالمي ارتباطا مباشرا بالأهداف السياسية التي تسعى إليها الولايات المتحدة في الشؤون الخارجية. بالنسبة لهوليس تشينري:

TREILLET, Stéphanie. 2002. L'Économie du développement, Nathan, Paris, p.53.

21 GRIFFIN, Keith B. et ENOS, Jean Luc. 1970. 'Foreign Assistance: Objectives and consequences', Economic Development and Cultural Change, n°18, p.319-20.

«الهدف الأساسي للمساعدات الخارجية، مثل أدوات السياسة الخارجية الأخرى، هو إنتاج نوع من البيئة السياسية والاقتصادية عالميا تمكن الولايات المتحدة من تحقيق أفضل لأهدافها الاجتماعية الخاصة»[22]

في كتاب بعنوان الدول الناشئة: نموها والولايات المتحدة، يصف ماكس ميليكان[23] ودونالد بلاكمير، وهما زميلا والت روستو، بوضوح في عام 1961 بعض أهداف السياسة الخارجية الأمريكية:

«إنه من مصلحة الولايات المتحدة أن تبرز عملية انتقال أمم ذات خصائص معينة. أولاً، يجب أن تكون قادرة على صيانة استقلالها، وخاصة ضد القوى المعادية أو التي يحتمل أن تكون عدائية تجاه الولايات المتحدة. (...) رابعاً، يجب أن تقبل بمبدأ مجتمع مفتوح يُدعى أعضاؤه إلى تبادل الأفكار والسلع والقيم والخبرات مع بقية العالم؛ هذا يعني أن حكوماتها يجب أن تكون مستعدة للمشاركة في ترتيبات الرقابة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية اللازمة لعمل مجتمع دولي مترابط»[24]

تحت القيادة الأمريكية بالطبع.

ويشيران، لاحقًا في الكتاب، صراحةً إلى كيفية استخدام المساعدات كرافعة لتوجيه سياسة الدول التي تتلقى المساعدة:

« كي تبلغ المساعدات قوة رافعة مثلى لإقناع البلدان المتخلفة باتباع مسار متوافق مع مصالح الولايات المتحدة والعالم الحر، يجب أن تكون المبالغ

22 H.B. Chenery. 1964. 'Objectives and criteria of Foreign Assistance', in The United States and the Developing Economies, ed. G. Ranis, W.W. Norton, New York, p.81.

23 Max Millikan, qui a été membre de l'Office of Strategic Services (OSS) puis de la Central Intelligence Agency (CIA) qui lui a succédé, était directeur du CENIS (Center for International Affairs at the Massachusetts Institute for Technology), directement relié au Département d'État.

24 Max MILLIKAN et Donald BLACKMER, ed. 1961. The Emerging Nations: Their Growth and United States Policy, Little, Brown and Company, Boston, pp. x-xi.

الممنوحة كبيرة كفاية والشروط مرنة كفاية لإقناع الدولة المستفيدة بأن اللعبة تستحق العناء. وهذا يعني أنه يجب علينا أن نستثمر الكثير من الموارد بشكل أكبر من ذي قبل في برامجنا للتنمية الاقتصادية»[25].

سنرى لاحقاً أن حجم القروض المقدمة إلى البلدان النامية قد ازداد بإيقاع متزايد خلال سنوات 1960 و1970، كنتيجة لسياسة متعمدة من قبل الولايات المتحدة، وحكومات أخرى في الدول الأكثر تصنيعا، وكذلك مؤسسات بريتون وودز المصممة للتأثير على السياسة في الجنوب.

تفضيل الصادرات

يدعي تشينيري وستروت في إحدى مساهماتهما الرئيسية أن اللجوء لإحلال الواردات كان وسيلة مقبولة لخفض عجز الصرف الأجنبي[26]. ولاحقا تخليا عن هذا الموقف، حين صارت سياسات إحلال الواردات المتبعة ببعض البلدان النامية موضوعا رئيسيا للنقد من قبل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وحكومات البلدان الرئيسية الأكثر تصنيعا.

وهكذا، فإن أعمال أخرى من جانب اقتصاديين مرتبطين مباشرة بالبنك العالمي حاولت قياس معدلات الحماية الفعلية للاقتصادات والتحيزات الناتجة عن ذلك بخصوص استخدام الموارد الإنتاجية وعائد الاستثمار. ودعت تلك الأعمال إلى إعادة توجيه الاستراتيجيات صوب التصدير، والتخلي عن التعريفات الحمائية، وبصورة عامة، سياسة مرتكزة أكثر على آليات السوق لتحديد الأسعار.

لقد نظم بيلا بالاسا، وجاغديش بهاجواتي وآن كروجر[27] هذا النهج وطبعت تحليلاتهم تطور المؤسسات الدولية وشكلت الأساس النظري لتدابير الانفتاح التجاري الموصى به خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين. كتبت آن كروجر[28]:

25 Idem, p.118-119

26 Hollis B. Chenery et Alan Strout. 1966. « Foreign Assistance and Economic Development », American Economic Review, n°56, p.682, 697-700,

27 Bela BALASSA. 1971. Development Strategies in Some Developing Countries: A Comparative Study, John Hopkins University Press for the World Bank, Baltimore; Jagdish BHAGWATI. 1978. Anatomy and Consequences of Exchange Control Regime, Ballinger for the National Bureau of Economic Research, Cambridge; Anne KRUEGER. 1978. Foreign Trade Regimes and Economic Development: Liberalization Attempts and Consequences, National Bureau of Economic Research, New York.

28 أصبحت آن كروجر كبير الاقتصاديين ونائبة رئيس البنك سنة 1982 (حين تمت اقالة شنيري من قبل الرئيس رونالد ريغن الذي

> من شأن نظام تشجيع للصادرات أن يحرر اقتصاد البلاد من قبضة التشغيل الناقص لليد العاملة الكينزي، لأنه على عكس نظام إحلال الواردات، يمكن أن يتوفر لها طلب فعلي غير محدود عمليا على منتجاتها بالأسواق الدولية، لذلك، بإمكانها دائما الاقتراب من التشغيل الكامل، ما لم يكن هناك ركود عالمي. سيتمكن اقتصاد صغير موجه نحو التصدير من بيع أي كمية من البضائع التي ينتجها. وبعبارة أخرى، فإن قدرة البلاد على العرض ستكون العائق الوحيد[29].

مزيد من در الرماد في العيون. في الواقع، فالصدمات الخارجية متكررة، ويطال الكساد الاقتصادي دوريا اقتصاد البلدان الأكثر تصنيعا والاقتصاد العالمي. كما أن الطلب الفعلي ليس بلا نهاية، بل هو أبعد من ذلك. أضف لذلك أنه كي تتوفر قدرة البيع على السوق العالمية يتوجب توفر التنافسية وبالتالي الحد الصارم من زيادة الأجور ولما لا خفضها.

نظرية الانسياب الاقتصادي أو أثر الانسياب

إن أثر الانسياب هو استعارة تافهة قادت عمل البنك العالمي منذ البداية. والفكرة بسيطة للغاية: فالتداعيات الإيجابية للنمو تنساب لصالح الأكثر غنى في البداية، ولكنها تصل في النهاية إلى الأكثر فقرا. بالتالي من مصلحة الأخيرين أن يكون النمو قوياً قدر الإمكان، لأن فتات الثروة التي تصل إليهم يتوقف عليه. في الواقع، إذا كان النمو ضعيفًا، فإن الأغنياء يحتفظون بحصة أكبر مما لو كان النمو قويًا.

ما هي العواقب على سلوك البنك العالمي؟ يجب تعزيز النمو بأي ثمن حتى يستفيد الفقراء في نهاية المطاف. وأي سياسة تقيد النمو باسم إعادة توزيع الثروة (حتى لو كان جزئيا فقط) أو باسم حماية البيئة تقلل من أثر الانسياب وتضر بالفقراء. إن عمل مديري البنك العالمي موجه عمليا بواسطة هذه الاستعارة أيا كانت الخطابات الأكثر تطوراً لدى بعض الخبراء. علاوة على ذلك، كرس مؤرخو البنك حوالي عشرين صفحة

أدخل إلى البنك مناصري توجهه النيوليبرالي) وبقيت كذلك حتى سنة 1987.

29 KRUEGER, Anne. 1978. Trade and Development: export promotion vs Import substitution, cité par TREILLET, Stéphanie. 2002. L'Économie du développement, Nathan, Paris, p.37.

للمناقشات حول نظرية الانسياب الاقتصادي[30]، واعترفوا بأن «هذا الاعتقاد قد برّر جهودًا متواصلة لإقناع المدينين بمزايا الانضباط والتضحية والثقة في السوق، ووفق ذلك ضرورة الاستمرار بهذا المسار ضد الإغراء السياسي»[31]. وأعلنوا أن هذا الاعتقاد فقد الحظوة بالتدريج منذ عام 1970 تحت الضربات الهائلة لكمية بحوث ضخمة متعلقة بالوضع سواء في الولايات المتحدة أو البلدان النامية[32]. ومع ذلك، يلاحظون أنه من الناحية العملية لم يتغير الأمر كثيرًا[33]، خاصة أنه منذ عام 1982، عادت نظرية الانسياب الاقتصادي بقوة داخل البنك العالمي[34]. ومن الواضح أنه خلال سنوات 2000 حتى 2020 جرى استعادة بهتان الانسياب من قبل حكومات عديدة، بخاصة حكومة إمانويل ماكرون منذ 2017. وطبعا ترتبط نظرية الانسياب ارتباطا وثيقا بمسألة عدم المساواة التي سنباشرها فورا.

مسألة عدم المساواة في توزيع الدخل

ابتداءً من عام 1973، بدأ البنك بدراسة مسألة عدم المساواة في توزيع الدخل في البلدان النامية كعنصر يؤثر على فرص التنمية. كرس لها الفريق الاقتصادي بقيادة هوليس تشينيري طاقة كبيرة. وتم تنسيق كتاب البنك الرئيسي حول هذا الموضوع من قبل تشينيري نفسه وعنوانه إعادة التوزيع والنمو[35]. صدر عام 1974. أدرك تشينيري أن نوع النمو الناجم عن سياسة إقراض البنك العالمي يولد زيادة في عدم المساواة. وعبر روبرت ماكنامارا مرارا وبوضوح عن قلق البنك العالمي: إذا لم نحدّ من عدم المساواة، وإذا لم نحدّ من الفقر، فسنشهد انفجارات اجتماعية متكررة وستكون ضارة لمصالح العالم الحر، الذي تقوده الولايات المتحدة.

لم يتبن تشينيري وجهة نظر سيمون كوزنتس[36] في خمسينيات القرن الماضي، القائلة انه بعد مرحلة ضرورية من التفاوت الاجتماعي المتزايد أثناء الإقلاع الاقتصادي،

30 KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume1,p. 215-233

31 Idem, p. 218

32 انظر بخاصة: James P. Grant, « Development: The End of Trickle down », Foreign Policy, Vol. 12 (Fall

33 متحدثا عن الفترة 1974-1981، كتب ما يلي: « استثمارات تستهدف الفقراء مباشرة، بدأ اعتمام البنك يتصب على تقوية المنافع غير المباشرة المستهدفة لهؤلاء عبر زيادة فرص الشغل بالمدن. في الواقع لجأت هذه الاستراتيجية لمقاربة السيلان». in KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume1, p. 264.

34 كتب بشأن منعطف 1981-1982 : « إن خفض نسبة الفقر سترتهن فصاعدا بالنمو وأثر السيلان» in KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume1, p. 336.

35 CHENERY Hollis B. et al. 1974. Redistribution with Growth, Oxford University Press for the World Bank and the Institute of Development Studies, London.

36 KUZNETS Simon. 1955. « Economic Growth and Income Inequality », American Economic Review, n°49, mars 1955, p.1-28.

سيتم استيعاب هذا التفاوت بعد ذلك. كانت الحاجة لزيادة عدم المساواة متجذرة بعمق لدى البنك العالمي. وكدليل، كلام رئيس البنك، يوجين بلاك، في أبريل 1961:

«تنتج عدم المساواة في الدخل بالضرورة عن النمو الاقتصادي (الذي) يعطي الناس إمكانية الهروب من حياة الفقر»[37]. ومع ذلك، فإن الدراسات التجريبية التي أنجزها البنك في فترة تشينيري قد كذبت تأكيدات كوزنتس.

ومع ذلك، بعد رحيل تشينيري عام 1982 واستبداله بآن كروجر، تخلى البنك تمامًا عن الانشغال بزيادة أو الحفاظ على اللامساواة إلى درجة أنه قرر عدم نشر البيانات بهذا الصدد في التقرير العالمي حول التنمية بالعالم. لن تتردد آن كروجر (سنرى ذلك لاحقًا) في الاستحواذ على منحنى كوزنتس، جاعلة ارتفاع اللامساواة شرطًا لبدء النمو على أساس أن ادخار الأغنياء سيغذي الاستثمارات. يجب انتظار وصول فرانسوا بورغينيون لمنصب كبير الخبراء الاقتصاديين عام 2003 لمشاهدة تجدد اهتمام البنك العالمي بهذه القضية[38]. في عام 2006، عاد تقرير البنك العالمي حول التنمية في العالم، المعنون بالمساواة والتنمية، إلى اللامساواة باعتبارها كابحا للتنمية[39]. جرى اعتبار منهجية التقرير في أفضل الأحوال تسويقا جيدا من قبل جيمس وولفنسون (رئيس البنك العالمي بين عامي 1996 و2005) ومن أتوا بعده. وحديثا جدا، في كتابة الرأسمال في القرن الواحد والعشرين[40]، قدم الاقتصادي توماس بيكيتي نقدا هاما للغاية بشأن منحنى كوزنتس. يذكر بيكيتي أنه في البداية شكك كوزنتس نفسه في صحة منحناه، ولكن هذا لم يمنعه من جعله نظرية معمرة. وفي عضون ذلك، وصلت أوجه اللامساواة إلى مستوى لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية. إنها نتاج ديناميات الرأسمالية المعولمة، المدعومة بسياسات المؤسسات الدولية المسؤولة عن «التنمية» والحكومات التي تفضل أغنى 1٪ على حساب الغالبية العظمى من السكان في شمال الكوكب وجنوبه على حد سواء.

37 Cité par KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century,

38 François Bourguignon. 2004. « The Poverty-Growth-Inequality Triangle », Paper presented at the Indian Council for Research on International Economic Relations, New Delhi, February 4, 2004, 30 p.

39 Banque mondiale. 2005. Rapport sur le développement dans le monde 2006. Equité et développement, Washington DC, 2005

http://siteresources.worldbank.org/INTWDR2006/Resources/4773831127230817535-/WDR2006overview-fr.pdf.

40 Le capital au XXIe siècle, Le Seuil, 2013, 970 p.

نقد نسوي للتنمية

يشير عالم الاجتماع جول فالكيه إلى أن الأبعاد الخمسة المركزية للتنمية تؤثر بالضرورة على المرأة[41].

إن تفضيل المزروعات الأحادية المكثفة على الزراعة الأسرية يحرم النساء من أنشطتهن ويحكم على عدد كبير من الناس بالاعتماد على المنتجات الصناعية الباهظة الثمن.

إن الاستفادة من المواد الأولية المتاحة تحت الأرض تولد صراعات تدمر مجتمعات السكان الأصليين والبيئة.

يشجع إنشاء **مناطق التبادل الحر** على ولوج شركات متعددة الجنسية بحثا عن عمالة منخفضة المهارة ورخيصة ونسائية في معظمها.

إن جلب العملات الأجنبية عبر **تصدير العمالة النسائية** المسموح لها بالعمل في الخارج يعزز استغلالهن.

تولد **السياحة**، المشجعة بقوة، زيادة في الأنشطة المهينة للنساء اللاتي يشكل «جمالهن الأخاذ» أحد الميزات المطلوبة للحصول على عمل.

يجب النظر إلى «التنمية» على حقيقتها: ليست مرادفا ل «تقدم» يعلن عنه على هذا النحو التعسفي تماما، بل أدوات أيديولوجية يجري نشرها من أجل دعم تعميم أساليب الإنتاج الرأسمالية، والمعايير الثقافية الغربية، وبالتالي مواصلة الديناميات الاستعمارية الجديدة للنهب المنظم، التي لها دائما آثار كثيرة على حياة النساء.

41 Jules Falquet, «Femmes, féminisme et développement : une analyse critique des politiques des institutions internationales» préparé pour les Cahiers Genre et développement n°3 et publié sur http://1libertaire.free.fr/JulesFalquet01.html , consulté le 11 avril 2021 Voir également Robert Herla (2018) « Du Sud au Nord, impacts de mondialisation néolibérale sur le travail des femmes », CVFE–Publications , http://www.cvfe.be/sites/default/files/doc/ep-2018-6-du_sud_au_nord._impacts_de_la_mondialisation.pdf.

الفصل الحادي عشر

كوريا الجنوبية: كَشْفُ المعجزة

في الواقع، لقد تم تحقيق نجاح كوريا الجنوبية المزعوم بفضل سياسة متعارضة مع النموذج المقترح من قبل البنك العالمي. فبدل تراكم فعال قائم على منافع السوق الحرة، أصبح التطور الاقتصادي لكوريا الجنوبية ممكناً بفضل «تراكم بدائي وحشي استخدم الأساليب الأكثر قسرية من أجل فرض» الفعالية» بالقوة». حققتكوريا النتائج التي شهدناها تحت نير ديكتاتورية قمعية تتمتع بحماية الولايات المتحدة في سياق مواجهة ما يسمى بالنظم الاشتراكية. وفرضت نموذجًا انتاجويا ضارا جدًا بالبيئة. ليس الطريق الكوري محبذا ولا قابلا للاستنساخ، ولكنه يستحق أن يُدْرَسَ.

يدعي البنك العالمي أن كوريا الجنوبية نموذج ناجح يصعب إنكاره.

حسب رواية البنك، استخدمت سلطات البلد القروض الخارجية بكفاءة، وجذبت استثمارات أجنبية واستخدمتها لإنشاء نموذج إنمائي ناجح يعتمد على إحلال الصادرات. يمثل نموذج التصنيع من خلال إحلال الصادرات بديل البنك العالمي (وغيره) عن نموذج التصنيع من خلال إحلال الواردات (الذي يعني ضمنا إنتاج السلع المستوردة داخل البلد نفسه). وجهت كوريا بدلاً من إنتاج ما تستورده أنشطتها التصديرية نحو تلبية متطلبات السوق العالمية بينما نجحت في تطوير الصناعات التي تحقق قيمة مضافة عالية. لقد عوضت تصدير سلع غير مصنعة كفاية (أو مواد أولية) بتصدير سلع تتطلب تكنولوجيا متقدمة. يدعي البنك العالمي أن الدولة الكورية تدخلت بتواضع لدعم المبادرة الخاصة وضمان الاشتغال الحر لقوى السوق. وفي الحقيقة، تتناقض إلى حد كبير الطريقة الكورية للتصنيع والنمو المستدام مع روايته.

يرجع النجاح الكوري المزعوم إلى عدة عوامل، أهمها: درجة عالية من تدخل الدولة (التي قادت العملية بيد من حديد)، ودعم فني ومالي أمريكي كبير (في شكل منح)، وتحقيق إصلاح زراعي جذري منذ البداية، وتنفيذ نموذج تصنيع بإحلال الواردات خلال 25 عاماً، تحول تدريجيا إلى إحلال الصادرات (الثاني مستحيل دون الأول)، واستعمال دائم للقمع تجاه الحركة العمالية (حظر النقابات المستقلة)، والاستغلال المفرط للفلاحين والعمال، ومراقبة الدولة للقطاع المصرفي، وتطبيق تخطيط تسلطي، والتحكم الصارم بصرف العملة وتدفقات الرساميل، وتثبيت الدولة لأسعار مجموعة واسعة من المنتجات، ورعاية الولايات المتحدة التي أجازت لكوريا تنفيذ سياسات أدانتها في أماكن أخرى. كما أحرزت الحكومة الكورية تقدمًا كبيرًا في مجال التعليم، ما ضمن توفر يد عاملة عالية المهارة للشركات الخاصة.

ومن المفارقات أن ندرة الموارد الطبيعية كانت أحد العوامل المشجعة لتنمية كوريا الجنوبية، حيث أنها لم تجذب جشع الشركات متعددة الجنسية وشركات الولايات المتحدة. لقد اعتبرت الولايات المتحدة كوريا منطقة عسكرية استراتيجية لمواجهة الكتلة الشيوعية المزعومة، وليس كمصدر استراتيجي للإمدادات (كما هو الحال بالنسبة لفنزويلا أو المكسيك أو دول الخليج الفارسي). لو كانت كوريا تتوفر على حقول نفط كبيرة أو مواد خام أخرى، لتمت معاملتها كمنطقة إمداد ولن تستفيد من نفس هامش المناورة لتنمية شبكتها الصناعية القوية. ليست الولايات المتحدة مستعدة لتشجيع متعمد لظهور منافسين أقوياء يمتلكون احتياطيات طبيعية كبيرة بالإضافة إلى أنشطة صناعية متنوعة.

السياق السياسي والجيوستراتيجي

لقد حددت الولايات المتحدة واليابان مناطق نفوذهما في شرق آسيا في اتفاق وقع عام 1905. ستسيطر بموجبه الولايات المتحدة على الفلبين، التي احتلتها منذ 1902. وتسيطر اليابان على تايوان (التي تم ضمها منذ 1895)، وكوريا. وفي عام 1910، ضمت اليابان كوريا وحولتها إلى مصدر فلاحي أساسي، ثم إلى نوع من ملحقة متعددة الأغراض للصناعة اليابانية. وعندما هُزمت الإمبريالية اليابانية في نهاية الحرب العالمية الثانية، تركت كوريا مطورة بشبكات نقل وكهرباء حديثة، وبنية تحتية صناعية هامة تتراوح بين النسيج والأسلحة والمواد الكيميائية والإنشاءات الميكانيكية، ونظام بنكي كامل. ومع ذلك، لم تكن الصناعة الكورية متماسكة إذ تم تصميمها لتلبية احتياجات اليابان. كان التصنيع أكثر تقدمًا في شمال البلاد، وهو الجزء الذي سيصبح كوريا الشمالية، بينما هيمنت الزراعة في الجنوب. تطورت البرجوازية بالكاد لأن الهيمنة اليابانية لم تمنحها سوى مساحة محدودة للغاية. وبالمقارنة مع الأرجنتين في نفس الفترة، كانت كوريا بالتأكيد

متخلفة من حيث التنمية الصناعية.

بموجب اتفاق يالطا في فبراير 1945 بين الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفياتي، وخاصة الجزء الذي يحدد شروط دخول الاتحاد السوفييتي إلى الحرب ضد اليابان، ستصبح كوريا محتلة من طرف القوات السوفياتية شمال خط العرض 38 والأمريكية جنوبه[1]. وصلت القوات السوفييتية أولا، في غشت 1945، ورُحِّب بها كمحررة. تم استقبالها من قبل حركة تحرير واسعة معادية لليابان مع شبكة من اللجان الشعبية التي تشكل أساس جهاز الدولة الجديد. وسرعان ما حققت هذه الدولة سلسلة من الإصلاحات الوطنية والديمقراطية والمناهضة للرأسمالية. ومن بين التدابير التي قوبلت بتأييد شعبي قوي إصلاح زراعي جذري. إن التطور اللاحق للنظام الكوري الشمالي وانحطاطه البيروقراطي والاستبدادي لا ينبغي أن يعمينا عن النجاحات الاقتصادية المبكرة.

جرت الأمور بشكل مختلف في الجنوب. لم يصل الجنود الأمريكيون سوى يوم 8 سبتمبر 1945، ستة أيام بعد استسلام القوات اليابانية ويومان بعد إعلان قيام الجمهورية الشعبية الكورية في سيول من قبل الجمعية الوطنية للجان الشعبية المناهضة لليابان. نزعت هذه السلطة الجديدة أصلا سلاح القوات اليابانية قبل وصول القوات الأمريكية، وقامت بتحرير المعتقلين السياسيين وإيقاف المتواطئين. ولكن عندما حاول القوميون مقابلة هيئة الأركان الأمريكية لعرض تعاونهم، تم رفض طلبهم. وفي 9 سبتمبر، تم تأسيس الحكومة العسكرية الأمريكية في كوريا. وستكون هي السلطة الرئيسية في هذا الجزء من البلاد حتى عام 1948. وفي فبراير 1946 أنشأت هيئة الأركان الأمريكية حكومة مدنية كورية تحت وصاية الحكومة العسكرية الأمريكية في كوريا. ترأس هذه الحكومة المدنية سينغمان ري، السياسي اليميني الذي عاد إلى كوريا في أكتوبر 1945 بعد أن قضى 39 من أصل 41 سنة في الولايات المتحدة. فضلت واشنطن وضع الحزب الديمقراطي الكوري في السلطة، وهو حزب مناهض للشيوعية تم تأسيسه قانونيا في ظل الاحتلال الياباني من أجل تمثيل مصالح الطبقات المالكة الكورية. خضع الحزب الديمقراطي الكوري لاحقا لترميم متسرع تحت الاسم الجديد الحزب الليبرالي. وصار بالتالي إلى جانب سينغمان ري، المتعاون السابق مع قوات الاحتلال اليابانية، وحافظت أجهزة الدولة الجديدة على عدد كبير من ضباط الاستعمار السابقين، وخاصة القوات القمعية. وتم إنشاء وكالة مخابرات مركزية كورية تحمل بشكل معبر اسم وكالة الاستخبارات المركزية الكورية. ولاتزال ذكراها المشؤومة حية في الذاكرة الجماعية.

1 هذا الجزء مستوحى بشكل خاص من ديفيد كاميرون، «كوريا الجنوبية، معجزة هشة»، Inprecor، n° 228 ، 20. أكتوبر 1986.

كانت الحكومة التي أقامتها الولايات المتحدة هي الأكثر لا شعبية. اتخذ الاحتجاج، في عام 1946 و1948، شكل انتفاضات شعبية تم قمعها بقسوة. وكان المجلس العام للنقابات الكورية الذي يقوده مناضلو الحزب الشيوعي، ويضم مئات الآلاف من الأعضاء، بمقدمة المظاهرات. تعرض لقمع شديد وتم حظره عام 1948. واستمر القمع بعد عام 1948، وقد أشارت لجنة الأمم المتحدة حول كوريا في غشت 1949 إلى أنه خلال الأشهر الثمانية التي سبقت 30 أبريل 1949، تم احتجاز حوالي 89710 شخصًا بموجب «مرسوم حماية السلم الوطني». وبلغت أرقام القتلى الآلاف، إن لم يكن عشرات الآلاف. اغتيل العديد من القيادات التاريخية للنضال ضد اليابان الذين لا يربطهم شيء بالشيوعيين من طرف نظام سينغمان ري الذي تولى الحكم سنة 1948.

وعندما تمت مأسسة تقسيم البلاد عام 1948 مع إنشاء جمهورية كوريا جنوب خط العرض 38، كانت الغالبية العظمى من القوى السياسية في البلاد ضدها. وفي الوقت نفسه، أعلنت جمهورية كوريا الديمقراطية في الشمال كرد فعل. وطالبت الحكومتان بالأراضي الكورية بأكملها. وفي 12 ديسمبر 1948، اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن حكومة كوريا الجنوبية هي الوحيدة القادرة على تمثيل الدولة الكورية (A/RES 195 (III) بتاريخ 12 ديسمبر 1948). في هذا السياق تفجرت الحرب الكورية في يونيو 1950 حيت لم يكن التقدم السريع للقوات الكورية الشمالية في الجنوب مرتبطا سوى جزئيا بأسباب عسكرية. إذ كان أيضا نتيجة منطقية لعدم وجود دعم شعبي لحكم سينغمان ري. ووفقا للتاريخ الرسمي للجيش الأمريكي في الحرب الكورية، فقد «تفكك» جيش كوريا الجنوبية[2]. وكان هناك هروب جماعي من الجيش.

استمرت الحرب ثلاث سنوات وجرت العالم إلى حافة حرب عالمية ثالثة. تدخل الجيش الأمريكي بشكل واسع بدعم حلفائه الغربيين، وحارب 300 ألف جندي غربي إلى جانب الجيش الكوري الجنوبي بتفويض من الأمم المتحدة. ألقت الأخيرة جريرة الحرب على كوريا الشمالية وطالبت أعضاء الأمم المتحدة بتوفير كل الدعم الضروري لحكومة كوريا الجنوبية[3]. كيف توصل مجلس أمن الأمم المتحدة لذلك علما أن الصين والاتحاد السوفياتي ضمن أعضائه الدائمين ولديهم حق الفيتو؟ منذ طرد جمهورية الصين الشعبية من مجلس الأمن والأمم المتحدة بعد انتصار الثورة الصينية، فإن ممثل النظام المناهض

2 Roy E. Applemanb, South to the Naktong, North to the Yalu, Washington, Center of Military History, United States Army, 1992, https://history.army.mil/books/korea/20-2-1/toc.htm, 1961, p. 18.

3 الرقم 100 ألف قتيل مأخوذ من كتاب جريجوري هندرسون ، الذي كان في ذلك الوقت دبلوماسيًا في كوريا.
The Politics of the Vortex, Harvard, Harvard University Press, 1968, https://books.google.be/books/about/Korea_the_politics_of_the_vortex.html?hl=d .&id=fvQDAQAAIAAJ&redir_esc=y

للشيوعية في تايوان بقيادة الجنرال شيانغ كاي شيك هو الذي حصل على حق تمثيل الصين من عام 1949 إلى عام 1971. وهو من صوت في مجلس الأمن لصالح التدخل في كوريا. وفي سياق الحرب الباردة، قرر الاتحاد السوفياتي اتباع سياسة الكرسي الفارغ، ولا يشارك في مجلس الأمن، وبالتالي لا يمكنه ممارسة حق الفيتو ضد التدخل في كوريا.

قاتلت القوات التي تقودها الولايات المتحدة ضد الجيش الكوري الشمالي المدعوم بقوة من الصين (تتراوح التقديرات بين 500،000 و850،000 رجل). أسفرت الحرب عن مقتل ثلاثة ملايين شخص من السكان الكوريين. وخلال الحرب قامت حكومة سينغمان ري بقمع شرس ضد اليسار الكوري الجنوبي. تذكر بعض المصادر 100000 عملية إعدام أو اغتيال لمناضلين معارضين للنظام. وأعادت الهدنة في 27 يوليوز 1953 الجيشين إلى مكانيهما الأصليين، على جانبي خط العرض 38.

برجوازية كورية تحت وصاية الدولة

سوف تستخدم حكومة سينغمان ري، بمباركة من الحكومة العسكرية الأمريكية في كوريا، الصناعة المتخلفة والنظام المالي الذي كان بأيدي اليابانيين سابقا[4]، لمكافأة وترسيخ ولاء شريحة المالكين التي تشكل زبانيته السياسية. حقق الصناعيون الجدد تجارة مزدهرة، ليس بفضل استثماراتهم الخاصة، لأنهم لا يملكون بتاتا رساميل خاصة، ولكن بفضل عائدات الضريبة وبخاصة إعانات أمريكا التي قدمتها لهم الدكتاتورية بسخاء. وحمتهم سياسة حمائية صارمة من المنافسة الأجنبية. ولاحقا، سوف تنشئ دكتاتورية بارك تشونغ (1961-1979) تكتلات صناعية ومالية تسمى « تشايبول».

الاستنتاج 1: تطورت البرجوازية الكورية في ظل الدولة، التي كانت الوصي والحامي.

المساعدات المالية الخارجية الأمريكية

يخفي البنك العالمي تماما حقيقة أن كوريا لم تعتمد على القروض خلال 17 عامًا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وأنها اقترضت باعتدال حتى عام 1967. لم تقترض، من عام 1945 إلى عام 1961، أي أموال ولم تتلق أي استثمارات أجنبية. ووفقا لمعايير البنك العالمي والاقتصاد الكلاسيكي الجديد، فإن مثل هذا الوضع شذوذ كامل.

4 قبل عام 1945، كان اليابانيون يحتفظون بأكثر من 90 ٪ من إجمالي الاستثمار في الاقتصاد الكوري، باستثناء الزراعة.

في المقابل، تلقت كوريا، خلال نفس الفترة، أكثر من 3100 مليون دولار كمنح من الولايات المتحدة[5]. ولم تتلق أي مساعدات خارجية غيرها. لكن المبلغ مهم للغاية. فهو يمثل ضعف ما حصل عليه الثلاثي بلجيكا/لوكسمبورغ/هولندا من خطة مارشال، وأكثر بمقدار الثلث مما تلقته فرنسا، وأكثر بنسبة 10٪ مما تلقته بريطانيا. وعودة إلى المقارنة المذكورة بالفصل الرابع على فترة أطول كثيرا، فإن منح كوريا، من عام 1945 إلى عام 1961، تساوي أكثر من إجمالي قروض البنك العالمي إلى الدول النامية المستقلة حديثًا (المستعمرات غير مدرجة).

ومن عام 1962 فصاعداً، كانت كوريا تقترض، لكن بشكل معتدل. ومن 1962 إلى 1966، لا زالت المنح الأمريكية تصل إلى 70٪ من مجموع الرساميل الداخلة للبلد، وبلغت القروض 28٪ والاستثمارات الأجنبية 2٪. فقط بدءا من عام 1967 صار تدفق الرساميل يتخذ أساسا شكل قروض من البنوك الأجنبية (اليابانية بشكل رئيسي). ولم تصبح الاستثمارات الأجنبية مهمة سوى في أواخر الثمانينات عندما نجحت أصلا كوريا في تحقيق التصنيع.

الاستنتاج 2: لم يعتمد التصنيع الأولي لكوريا بأي حال على القروض الخارجية أو الاستثمارات الأجنبية.

الإصلاح الزراعي وإجراءات الدولة القسرية إزاء الفلاحين

كانت كوريا الجنوبية، في نهاية الحرب العالمية الثانية، لا تزال دولة زراعية أساسا. كان أكثر من 75٪ من سكانها يعيشون في الريف حتى أوائل خمسينيات القرن العشرين.

ثم شرعت السلطات العسكرية الأمريكية في تنفيذ إصلاح زراعي جذري لمواجهة التأثير الشيوعي[6]. تم تفكيك الملكيات العقارية الكبيرة، التي تم أخذها من اليابانيين[7] دون أي تعويض ومن كبار مالكي الأراضي الكوريين بتعويض، وأصبح معظم

5 Kim Mahn-je, « The Republic of Korea's successful Economic Development and the World Bank » in DEVESH KAPUR, JOHN P. LEWIS, RICHARD WEBB. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 2: Perspectives, Brookings Institution Press, Washington, D.C., p. 25

6 «لقد قضى الإصلاح أيضًا على المشكلة الأخيرة التي كان يمكن لليسار الاعتماد عليها للأمل في الحصول على دعم كبير من سكان الريف في كوريا».

David C. COLE and N. Lyman. PRINCETON. 1971. Korean Development, The Interplay of Politics and Economics, Cambridge, Harvard University Press, p. 21 cité par Anne O. KRUEGER. 1979, p. 21.

7 40٪ من الأراضي المزروعة كانت في حوزة اليابانيين

الفلاحين مالكي قطع صغيرة من الأرض[8] (لا يمكن أن تتجاوز الملكية 3 هكتارات لعائلة واحدة![9]). كان تدخل الدولة نشطا وقسريا. تم استبدال الإيجار الذي اعتاد الفلاحون دفعه لكبار الملاك بالضرائب والرسوم التي يتعين دفعها إلى الدولة. واستحوذت الدولة على الفائض الفلاحي الذي كان الملاك العقاريون يستحوذون عليه في السابق. كما فرضت الدولة على المزارعين تحقيق حجم انتاج محدد في بعض المنتجات. وكان إلزاميا تسليم هذه الحصة إلى أجهزة الدولة بسعر تحدده السلطات. كان السعر منخفضًا جدًا، وغالبًا ما يكون أقل من تكلفة الإنتاج[10]. وتشير التقديرات إلى أنه «حتى عام 1961، لم يكن سعر شراء الأرز يسمح للفلاحين بتغطية تكاليف إنتاجهم، وأنه ظل أقل بكثير من سعر السوق حتى عام 1970. وحتى عام 1975، كانت مكاتب التسويق العامة تسيطر على ما لا يقل عن 50٪ من كمية الأرز المعروض بالسوق، وتبلغ النسبة 90٪ بالنسبة للشعير «[11].

باختصار، مقابل الحصول على ملكية الأرض، اضطر الفلاحون الكوريون المتحررون من قبضة الملاك العقاريين الكبار، إلى العمل من أجل الدولة.

الاستنتاج 3: تدخلت الدولة استبداديا، وفرضت إصلاحًا زراعيا جذريًا يستند إلى حد كبير على مصادرة أراضي كبار الملاك اليابانيين دون أي تعويض. كان هدف الإصلاح الزراعي سحب البساط من الشيوعيين. ووجد الفلاحون أنفسهم تحت إكراه شديد من الدولة.

استخدام الفوائض الفلاحية لصالح المدن والتصنيع.

كانت الدولة هي من يحدد أسعار الشراء (من المزارعين) والبيع (للمستهلكين)، وتوفر الأغذية (الأرز أساسًا) بأسعار مدعومة (بالتالي منخفضة) للقطاعات الاجتماعية التي تعتبرها استراتيجية، بخاصة بيروقراطية الدولة الضخمة. علاوة على ذلك، يسمح توفير وعاء الأرز لسكان المدن، وخاصة البروليتاريا الصناعية الناشئة، بأن تظل الأجور عند مستوى منخفض للغاية. وبالإضافة إلى ذلك، استخدمت الدولة الضرائب والرسوم التي يدفعها المزارعون للاستثمار في البنى التحتية للاتصالات والكهرباء والصناعة.

8 طبق نفس النوع من الإصلاح في تايوان

9 Anne Krueger, Studies in the modernization of the Republic of Korea, op. cit., p. 20.

10 لزيادة دخلهم، زاد الفلاحون بقوة إنتاجيتهم وحجم إنتاجهم، لا سيما المنتجات التي ظلت أسعارها مجانية (الفاكهة على سبيل المثال).

11 Voir Jean-Philippe PEEMANS. 2002. Le développement des peuples face à la modernisation du monde, Academia-Bruylant/L'Harmattan, Louvain-la-Neuve/Paris, p. 373

وكما لاحظ جون فيليب بيمون، بصدد الجهد المفروض على المزارعين:

«لم يكن بأي حال تراكمًا فعالا يستند إلى فضائل السوق، ولكنه شكل وحشي من التراكم البدائي المعتمد على أكثر الطرق قسرية لخلق» الفعالية» بالقوة»[12].

الاستنتاج 4: لم تسمح الدولة بالعمل الحر لقوى السوق لتحديد الأسعار، فهي تحددها سلطويا.

الاستنتاج 5: فرضت الدولة ضرائب ثقيلة على الفلاحين. يهاجم النيو ليبراليون عادة «الهوس الضريبي» للدولة. إن كوريا الجنوبية مثال ممتاز.

استخدام المساعدات المالية الخارجية

اعتمدت مالية الدولة الكورية على مصدرين رئيسيين: الضرائب والرسوم (أساسا من المزارعين) والمساعدات الخارجية الأمريكية. يجب تحديد أنه حتى عام 1961، كان جزء من هذه المساعدات لكوريا الممنوحة على شكل عيني، تتكون من فوائض زراعية أمريكية (تصل إلى 40٪ من المساعدات). وهذا الجزء غير مدرج طبعا في صناديق الدولة. وغذى الجزء المتبقي نقدا صناديق الدولة، واستخدم لأداء ثمن الواردات الأمريكية. ويتألف جزء من هذه الواردات من مواد التجهيز المستخدمة لتصنيع البلد. تم تمويل 71٪ من استثمارات الدولة بفضل المساعدات الأمريكية حتى عام 1961[13]. وينبغي أيضا أن تؤخذ المعونة العسكرية التي تصل إلى أكثر من 1500 مليون دولار أمريكي في الاعتبار[14]. خصص جزء كبير منها لبناء الطرق والجسور والبنى التحتية الأخرى التي استخدمت في الإنتاج الصناعي. وأخيرًا، علينا أن نضيف طلبيات الفرق الاستطلاعية الأمريكية في فيتنام- في أوائل سنوات 1970، التي مثلت لوحدها 20٪ من صادرات كوريا الجنوبية.

الاستنتاج 6: استفادت كوريا الجنوبية من المساعدات الخارجية الأمريكية الضخمة. فقط عدد قليل جداً من البلدان الأخرى حصلت على نفس نوع المعاملة: بخاصة تايوان وإسرائيل.

12 Ibid., p. 374.

13 «Bank of Korea, National Accounts» (1987), cité par Mahn-je, «The Republic of Korea's Successful Economic Development and the World Bank», art. cité, p. 25

14 وفقًا لكيم ماهن جي، بين عامي 1953 و1961، بلغت المساعدات العسكرية الأمريكية في شكل تبرعات 1،561 مليون دولار. ووفقًا لبرنامج القروض والمنح الأمريكية في الخارج (الكتاب الأخضر) http://qesdb.cdie.org/gbk/index.html ، يصل المبلغ إلى 1،785 مليون دولار.

التصنيع بإحلال الواردات

تم تنظيم التطور الصناعي لخمسينيات القرن الماضي بشكل أساس حول إنتاج سلع تحل محل الواردات لتلبية حاجات السوق الداخلية، خاصة في مجالات الصناعات الغذائية والنسيج. يشكل هذان القطاعان نسبة 55٪ من الإنتاج الصناعي في عام 1955. ارتكز الإنتاج على تحويل القطن وإنتاج السكر ودقيق الأرز. ولم تكن الصناعة التحويلية تشكل سوى 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام 1955.

الاستنتاج 7: في خمسينيات القرن العشرين، نهجت كوريا سياسة تصنيع بإحلال الواردات، وسوف تتقوى في سنوات 1960.

السياسة الاقتصادية في ظل الديكتاتورية العسكرية لبارك شونغ هي (1961-1979)[15]

تم إسقاط الدكتاتورية الفاسدة لسينغمان ري من قبل الانتفاضة الحضرية في أبريل عام 1960 التي أطلقها الطلاب. وسرعان ما تطورت حركة مركزية سياسية قوية بين الجماهير الحضرية المنتفضة تحت شعار مركزي «توحيد سلمي لكل كوريا» طرحته حركة الطلاب منذ أواخر ستينيات القرن العشرين.

تم إيقاف المظاهرات بانقلاب الجنرال بارك تشونج هي الذي أقام ديكتاتورية عسكرية، ما عزز أكثر تدخل الدولة في الاقتصاد. قام النظام الجديد بتأميم النظام المالي بأكمله، من أكبر بنك إلى أصغر شركة تأمين، لتحويله إلى أداة تدخله في الاقتصاد.

سوف يتغير هيكل التمويل الخارجي تدريجياً منذ عام 1962، لكن المنح مازالت المصدر الرئيسي حتى عام 1966. حثت الولايات المتحدة كوريا على استئناف العلاقات الاقتصادية مع اليابان. ووقعت اليابان مع كوريا اتفاقية مدتها عشر سنوات (1965-1975) تضمنت مساعدات اقتصادية بقيمة 500 مليون دولار، 300 منها في شكل منح.

تعاقدت كوريا على قرضها الأول مع البنك العالمي عام 1962 ووقعت أول اتفاقية مع صندوق النقد العالمي عام 1965 (بضغط من الولايات المتحدة). وارتكز استعداد

15 لتحليل حول نظام بارك تشونغ هي، انظر على وجه الخصوص بايك ناك تشونج، خطاب بمناسبة افتتاح المؤتمر الدولي للدراسات الكورية الذي عقد في جامعة ولونغونغ، أستراليا، 10-13 نوفمبر 2004 حول موضوع «عصر بارك: تقييم جديد بعد 25 عامًا». وأشغال الندوة متوفرة باللغات الفرنسية والإنجليزية والكورية http://www.korea-is-one.org/article.php3?id_article=2291 راجع كذلك موقع دار نشر Changbi : http://www.changbi.com/english/html/intro.asp وكانPaik Nak-chung ، مدير دار النشر الكوريةChangbi ، ضحية للقمع خلال فترة حكم دكتاتورية بارك. تم إغلاق دار النشر تشانغبي في ظل دكتاتورية الجنرال تشون دو هوان، من 1980 إلى 1987.

الديكتاتورية الكورية للتعاون مع البنك العالمي على أهداف سياسية أكثر منها اقتصادية.

لاحقا، سيعلن ماهن جي كيم، الذي كان نائب رئيس الوزراء، ووزير المالية ووزير التخطيط الاقتصادي في ظل الدكتاتور تشون دو هوان في ثمانينيات القرن المنصرم[16]، والذي أصبح بعد ذلك المدير التنفيذي لشركة الصلب (POSCO)، ارتياحه للعلاقات الممتازة مع البنك العالمي، وقدم تقييمًا إيجابيًا للدكتاتورية العسكرية. وكتب دون التفاف أن البنك ساعد الدكتاتور بارك في كسب الدعم على المستوى المحلي وكذلك على الصعيد العالمي:

> «مثل هذا الاعتراف من البنك العالمي- المنظمة العالمية للتنمية الأكثر موثوقية- أثر بشكل إيجابي على العلاقات الكورية العالمية، ولكنه كان أكثر أهمية على المستوى المحلي. لقد قدم، هذا الاعتراف، تبريراً قوياً ومقنعاً للجمهور الكوري لوجود حكومة دكتاتورية مكرسة للتنمية الاقتصادية»[17].

إن تواطؤ البنك العالمي مع الديكتاتورية لا يمكن أن يكون أكثر صراحة من ذلك.

حاول الجنرال بارك تشونج هي أن يحصل على قدر أكبر من الاستقلال حيال واشنطن في سياساته الاقتصادية. وكان لجوؤه لقروض البنك العالمي من 1962 فصاعدا، ثم أساسا قروض البنوك الأجنبية الخاصة منذ عام 1967 جزءا من هذه الإرادة للحد تدريجيا من تبعية كوريا التمويلية للحكومة الامريكية. وكان ذلك مناسبا أيضا لواشنطن، إذ شرعت الولايات المتحدة الأمريكية في اتخاذ تدابير للحد من تدفق الدولارات الأمريكية للخارج عام 1963.

الاستنتاج 8: دعم البنك العالمي دكتاتورية بارك تشونغ هي، الذي استخدم هذا الدعم لأهداف داخلية وخارجية لترسيخ موقعه.

16 كما شغل مناصب وزارية في التسعينيات أثناء رئاسة كيم يونغ سام..

17 Mahn-Je Kim, « The Republic of Korea's successful Economic Development and the World Bank » in Kapur, Devesh, Lewis, John P., Webb, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 2: Perspectives, Brookings Institution Press, Washington, D.C., p. 46.

نهج الجنرال بارك تشونج هي سياسة تصنيع معزَّزة مرتكزة على تخطيط سلطوي. بدأت الخطة الخمسية الأولى عام 1962. واتخذت كوريا موقفا حمائيا صارما سواء فيما يتعلق بإنتاجها الزراعي (حظر استيراد الأرز) أو الصناعي. وكان لديها أصلا عدد من الصناعات الخفيفة، في منتصف ستينيات القرن العشرين، تزود السوق الداخلية، وتكسب حصص سوق خارجية. يتعلق الأمر أساسا بسلع أنتجتها صناعة تستخدم بوفرة يدا عاملة رخيصة، تُحول سلعا مستوردة من الخارج أو تقوم بتجميعها. لقد سعت الديكتاتورية لتغيير هذا الوضع جذريا من خلال تعزيز التصنيع. فعززت أولا نموذج التصنيع بإحلال الواردات. وستحاول كوريا إنتاج السلع المستوردة حينها، مُركزة، لتحقيق هذا الهدف، ابتداءً من نهاية ستينيات القرن العشرين، على تطوير صناعة ثقيلة فولاذية ومواد تجهيز (الأدوات-الآلات، سلاسل تجميع، التوربينات، إلخ) بالإضافة إلى صناعة البتروكيماويات. ولم تتوقف حكومة بارك عند هذا الحد، بل أرادت كذلك أن تنتج للتصدير.

فضلت الدولة تطوير شركات صناعية عملاقة تعرف باسم شيبول، من خلال عدد محدود من الشركات الخاصة التي اختارها بارك لتشكل رأس حربة الصناعة الجديدة.

وأضحت هذه الشِّيبُولات معروفة الآن في جميع أنحاء العالم: سامسونغ وهيونداي ولاكي وغولدستار ودايوو[18]، وكيميا، إلخ. لقد استفادت، سنة تلو أخرى، من مساعدة الدولة المالية الكبيرة والمجانية تقريبا. وكانت القروض الحكومية أو البنكية (بسعر السوق) تأتي بشكل رئيسي من البنوك الأمريكية، قبل أن تأخذ اليابان مكانها في سبعينيات القرن الماضي، وتقدم للشيبولات مصدر رؤوس أموال لا ينضب بأسعار فائدة منخفضة للغاية، وأحيانا بخسارة. ثم أضيف الى ذلك الدعم المباشر من الدولة. وفي الواقع، استحوذت الدولة على إدارة اقتصاد البلاد من خلال مجلس التخطيط الاقتصادي، وقادت بصرامة جميع خيارات التنمية التي قامت بها الشيبولات.

تعاقبت الخطط الخمسية. وأعطيت الأولوية خلال الخطة الخمسية الأولى (1962-1966) لتنمية الطاقة والأسمدة والنسيج والأسمنت. وشددت الثانية (1967-1971) على الألياف الاصطناعية، والبتروكيماويات، والأجهزة الكهربائية. وركزت الثالثة (1972-1976) على صناعة الصلب، وتجهيزات النقل، والأجهزة المنزلية، وبناء السفن.

18 وصف بيير روسيه في عام 1984 تطور مجموعة دايوو المفاجئ قائلا: «إنها تشغل لوحدها 70 ألف أجير، بينما تم تأسيسها منذ 17 عامًا فقط من شركة نسيج صغيرة. بفضل دعم بارك تشونج هي، أنشأ كيم ووشونغ إمبراطورية تجارية، وفي بناء السفن، والبناء، والسيارات، والمنسوجات، والتمويل، والاتصالات، والالكترونيات، والملابس. وتمتلك الشركة في بوسان أكبر مصنع للنسيج في العالم وفي أوسبو حوض سفن حديث جدا. وتفتح الشركة مشاريع كبيرة في الشرق الأوسط. وتستثمر اليوم في شبه الموصلات»، Rousset, Pierre. « La Corée du Sud, second Japon ? » in Croissance des jeunes nations, numéro 265, Paris, octobre 1984.

الاستنتاج 9: خططت الدولة للتنمية الاقتصادية للبلاد بيد من حديد. بمعنى من المعاني، كانت الدولة من أنشأ الطبقة الرأسمالية الكورية.

دعم البنك العالمي المتردد

في البداية، اعتبر البنك العالمي اعتزام كوريا تطوير صناعة ثقيلة سابقة لأوانها[19] وحاول ثني السلطات ولم ينجح. وبوجه إصرار سيول وحرصا على إبقاء نفوذه في البلاد، غير البنك لهجته وأيد سياسة التصنيع بإحلال الواردات. وتجدر الإشارة إلى أن ذلك حصل عندما أصبح ماكنامارا رئيساً للبنك العالمي (1968) وأن كبير خبرائه الاقتصاديين حينها هوليس تشينري لم يكن يعارض لجوء البلدان النامية لإحلال الواردات[20].

جاءت الحجج الكورية على النحو التالي: 1) نحتاج إلى صناعة ثقيلة (الصلب والبتروكيماويات) وتصنيع سلع التجهيز حتى نتمكن من تغذية صناعاتنا الخفيفة بأنفسنا، وخفض الواردات وتحسين ميزان مدفوعاتنا. 2) في السوق العالمية، يمكن للدول المنافسة أن تفوز بسرعة بحصص سوق على حسابنا من خلال إنتاج نفس السلع بتكلفة أقل باستخدام يد عاملة أقل أجراً مما عندنا. ولذلك يجب أن نكتسب صناعة ثقيلة من أجل تنويع صادراتنا نحو منتجات ذات قيمة مضافة أعلى تحتوي على المزيد من المكونات التي ننتجها بأنفسنا. وستواجه الدول الأخرى صعوبة في التنافس معنا في هذا المجال؛ 3) بالإضافة إلى تطوير الصناعات الثقيلة، سنقوم ببذل جهد أكبر في مجال التكنولوجيا وسنزيد الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي؛ 4) في البداية، لن تكون صناعتنا الثقيلة تنافسية مقارنة بالمنافسين الأجانب الذين يمكنهم الوصول إلى سوقنا الداخلية، لذلك يجب علينا حماية صناعاتنا الصغيرة وإغلاق حدودنا أمام المنافسة الأجنبية؛ 5) يجب على الدولة استخدام المال العمومي لتمويل ومراقبة كل هذا.

عبّر البنك العالمي مرة أخرى عن شكوكه حول الاستراتيجية المختارة في منتصف سنوات 1970، عندما نجحت كوريا في امتلاك صناعة ثقيلة قوية. ورأى أن كوريا كانت مفرطة الطموح واقترح أن يخفض البلد جهوده في هذا القطاع[21]. تجاهلت السلطات الكورية تلك التوصيات.

19 Mahn-je, «The Republic of Korea's successful economic development and the World Bank», art. cité, p. 46.

20 أنظر الفصل السابق «التنمية وفقا للبنك العالمي»

21 Mahn-Je Kim, « The Republic of Korea's successful Economic Development and the World Bank » Idem,p. 35

وكان المثال الأكثر بروزا لهذه السياسة برنامج تنمية الصناعات الثقيلة في 1977-1979. إذ خصصت الدولة، خلال سنتين، 80٪ من جميع استثماراتها لتلك الغاية. وكان تمويلها مدعومًا بزيادة هائلة في مديونية الاقتصاد؛ مديونية الدولة والبنوك والشركات الخاصة، ولكن أيضًا بتجميد جميع صناديق التقاعد والاستخدام القسري لقسم من المدخرات الخاصة[22].

يصف ماهن جي كيم بلغة دبلوماسية، لا تخلو من سخرية، موقف الاقتصاديين بالبنك العالمي:

> «ينبغي التأكيد على مرونة خبراء الاقتصاد بالبنك العالمي. لقد كانوا اقتصاديين نيو كلاسيكيين نموذجيين، يضعون بالمقدمة تفوق السوق، وساهموا بشكل كبير في تلقين المسؤولين الكوريين المثل العليا لاقتصاد السوق. لم يكن اقتصاديو البنك عمومًا عقائديًين، وكانوا يعرفون كيف يخلقون الانسجام بين النظرية وإكراهات العالم الحقيقي»[23].

يشير ماهن جي كيم إلى الفترة الممتدة حتى أوائل ثمانينيات القرن العشرين.

الاستنتاج 10: لم تلتزم كوريا الجنوبية بتوصيات البنك العالمي.

التحولات الاجتماعية بين عامي 1960 و1980

تم تعديل بنية المجتمع الكوري الجنوبي بعمق خلال دكتاتورية بارك تشونغ هي. ارتفع عدد سكان الحواضر من 28٪ عام 1960 إلى 55٪ عام 1980. وفي العاصمة، سيول، تضاعف عدد السكان بين 1964 و1970، من 3 إلى 6 ملايين نسمة. وفي عام 1980 كانت قريبة من 9 ملايين. وتغير أيضا هيكل السكان النشطين جذريا. ففي عام 1960، كان 63٪ من السكان يعملون بالفلاحة، و11٪ في الصناعة والمناجم، و26٪ في الخدمات. وبعد عشرين سنة تغيّرت النسب كما يلي: 34٪ في الزراعة و23٪ في الصناعة والمناجم و43٪ في الخدمات. وفي عام 1963 كان بالبلد 600 ألف عامل صناعي، أصبحوا 1.4 مليون عام 1973، وأكثر من 3 ملايين في عام 1980، وكان نصفهم من العمال المهرة عرضة لاستغلال

22 Voir Lutte de Classe, N°26, Mars 1997, « Corée du Sud–Du mythique « miracle économique » aux tradi- tions de lutte de la classe ouvrière »

23 Mahn-Je Kim, «The Republic of Korea's successful economic development and the World Bank», art. cité, p. 35.

مفرط: ففي عام 1980، بلغت تكاليف أجر عامل كوري عُشر تكلفة أجر عامل ألماني، و50٪ أجر عامل مكسيكي، و60٪ أجر عامل برازيلي. إن أحد مكونات المعجزة الكورية كان الاستغلال المفرط جدا لليد العاملة الصناعية. كان أسبوع عمل العامل الكوري في عام 1980 الأطول في العالم بأسره. ولا يوجد حد أدنى قانوني للأجور. وبعد سحق نقابة المجلس العام لنقابات العمال الكوريين بين عامي 1946 و1948، لم يعد للعمال الحق في أي اتحاد نقابي حقيقي. أنشأت حكومة سينغمان ري الفدرالية الكورية للنقابات عام 1946، بدعم من الولايات المتحدة (والمركزية النقابية الأمريكية AFL-CIO). وكانت هذه الفدرالية الاتحاد النقابي القانوني الوحيد في كوريا الجنوبية حتى سنوات 1990. وكانت مجرد تابع للدكتاتورية والباطرونا. هكذا جرى تقييد الطبقة العاملة بشدة، على الأقل حتى سنوات 1980.

لقد بدأ فاعلون اجتماعيون آخرون بالظهور إلى جانب الطبقة العاملة الصناعية. ففي عام 1980، كان هناك 100 ألف مهندس، و130 ألف تقني. كما ارتفع عدد طلاب التعليم العالي بشكل كبير ليصل إلى حوالي مليون طالب عام 1980.

الاستنتاج 11: تغيرت البنية الاجتماعية بعمق بين عامي 1960 و1980 وأصبحت أقرب إلى تلك الموجودة في البلدان الصناعية.

الاستنتاج 12: منعت الديكتاتورية الطبقة العاملة من امتلاك نقابات عمالية مستقلة، وقمعتها بقسوة. لقد كان الاستغلال المفرط للعمال أحد مكونات المعجزة الكورية.

من ديكتاتورية بارك تشونغ هي إلى ديكتاتورية تشون دو هوان

تطورت حركات احتجاج كبيرة دورية، غالبا ما أشعلها الطلاب، طوال فترة ديكتاتورية بارك، رغم الإجراءات القمعية. كان ذلك حال الاحتجاجات الكبرى عام 1965 ضد توقيع المعاهدة بين اليابان وكوريا، وتلك التي جرت عام 1972 ضد إعلان الأحكام العرفية والدستور الجديد الذي يسمح للدكتاتور بالبقاء في السلطة حتى وفاته.

وفي أكتوبر 1979، أدت مظاهرات الطلاب المقموعة بشدة في مدينة بوسان إلى أزمة حكم أسفرت عن اغتيال بارك تشونغ هي في 26 أكتوبر. لقد سقط بارك بإطلاق نار من أقرب معاونيه، كيم جاي كيو، الذي كان وقتها على رأس وكالة الاستخبارات المركزية الكورية الجنوبية. في 16 أكتوبر، أدت مسيرة طلابية كبيرة في المدينة الصناعية بوسان

إلى مواجهات عنيفة مع الشرطة. وأعلنت حكومة بارك على الفور حالة الطوارئ في تلك المدينة، وأرسل فرقة مشاة. لكن المظاهرات امتدت إلى مدن أخرى مثل ماسان، وهي مدينة صناعية أخرى بها عدة شركات تصدير. شارك العديد من العمال في احتجاجات الشوارع، وأعلن بارك حالة الطوارئ في ماسان أيضا. وتم إلقاء القبض على 4207 شخص على مدار أربعة أيام من المواجهة. وصلت المظاهرات الطلابية إلى العاصمة سيول [24]، ورأى رئيس الاستخبارات أن التخلص من بارك، ربما يُنقذ الوضع.

انقسم الجيش في اليوم التالي لوفاة الجنرال بارك: جزء منه أثار إمكانية «**لَبْرَلَةِ**» النظام. واستمرت المظاهرات. وفي أوائل ديسمبر 1979، أُطلق سراح معظم السجناء السياسيين (بعضهم يقضون عقوبة سجن لفترات طويلة). وفي 12 ديسمبر، نجح الماجور جنرال تشون دو هوان، وسط دهشة الجميع، في القيام بانقلاب داخل الجيش. اعتقل خصمه الرئيسي الجنرال تشينج، وسيطر بالكامل على الجيش. واستمرت المظاهرات. وفي 14 أبريل 1980 تم تعيين تشون دو هوان على رأس الاستخبارات محتفظا بمهامه داخل الجيش. واستمرت المظاهرات.

عادت الديكتاتورية العسكرية المكشوفة في 18 مايو 1980. وأسفر القمع الوحشي عن إلقاء القبض على جميع زعماء المعارضة، مما أدى إلى انتفاضات اجتماعية كبيرة في المناطق الحضرية بلغت ذروتها في تمرد كوانجو.

ومباشرة بعد إعلان الأحكام العرفية مجدداً في 18 مايو 1980، خرج عدة آلاف من طلاب جامعة تشونام في كوانغجو إلى الشارع. وتم إرسال فرق مظليين قتلت متظاهرين بالحراب بما في ذلك فتيات صغيرات. وفي اليوم التالي، بدأ أكثر من 50 ألف شخص يواجهون الجيش. وقُتل في المواجهات التي تلت ذلك أكثر من 260 منهم. وبعد أربعة أيام من النضال المحتدم، خرج نحو 200 ألف من سكان المدينة البالغ عدد سكانها 750 ألف شخص، وسيطروا تماما على المدينة بأكملها. تم إشعال النيران في المحطات الإذاعية من قبل المتظاهرين الذين غضبوا من حقيقة أن الرقابة المتضمنة في قانون الأحكام العرفية قد أسكت الأخبار عن قتالهم. وصادر المتمردون الأسلحة التي خلفها الجنود المتراجعون خارج المدينة، ونظموا لجان رقابة وإدارة للمدينة. وفي 23 مايو تمت السيطرة بالكامل على مقاطعة تشولا جنوب البلاد من قبل الطلاب والسكان المتمردين. واستولى طلاب كوانجو على الحافلات والشاحنات، مسلحين، وتنقلوا من مدينة إلى أخرى، وبالتالي مددوا الحركة عبر البلاد. وعندما اقتربت قوات حكومية جديدة من كوانغجو، شكل المتمردون لجنة

24 Voir Jun Yasaki « La crise du régime sud-coréen et le soulèvement de Kwangju » in Inprecor n° 80, 26 juin 1980, p.25

أزمة للتفاوض مع السلطات المسؤولة عن إنفاذ الأحكام العرفية. وطالبوا تلك السلطات بالاعتذار لشعب كوانجو عن الفظائع المرتكبة، وأن تدفع تعويضات عن الجرحى والقتلى، وألا تشن حملة انتقامية بعد الأحداث، وألا يحرك المسؤولون العسكريون قواتهم قبل التوصل إلى حل. لكن رغم تلك المفاوضات، اقتحم حوالي 17 ألف جندي المدينة في الساعات الأولى من 27 مايو، واحتلوها. تم قتل عدة مئات من الطلاب والسكان[25]. وتم القمع بمباركة واشنطن والجيش الأمريكي[26]. وفي الأشهر التالية طال القمع جميع أنحاء البلاد. وفقا لتقرير رسمي مؤرخ ب 9 فبراير 1981 تم اعتقال أكثر من 57 ألف شخص خلال «حملة التطهير الاجتماعي» التي تم إطلاقها صيف عام 1980. وتم إرسال حوالي 39 ألف منهم إلى معسكرات الجيش من أجل «إعادة التأهيل البدني والنفسي»[27]. وفي فبراير 1981، استقبل الرئيس الأميركي الجديد رونالد ريغان الدكتاتور تشون دو هوان في البيت الأبيض[28].

واشنطن طرف في مذابح مايو 1980

وضعت القوات المسلحة للجمهورية الكورية تحت قيادة مشتركة أمريكية-كورية، هي نفسها تحت قيادة القائد العام للقوات الأمريكية في كوريا الجنوبية. الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة كان حامية في العاصمة وقسم من المظليين تحت السلطة الرئاسية المباشرة. لم يكن بالإمكان تحريك الجزء الأكبر من القوات المسلحة الكورية دون الحصول على إذن من قائد القوات الأمريكية. عندما جرت ثورة كوانجو في مايو 1980، تم حشد قوات الحامية في العاصمة للحفاظ على النظام في سيول وأرسلت وحدات المظليين إلى كوانجو. إذا كان هناك مزيد من الانتفاضات -على نطاق مماثل أو أكبر من انتفاضة كوانجو -لم يكن بوسع الحكومة الرد لأنه لم يعد لديها قوات احتياطية تحت قيادتها المباشرة.

لهذا السبب، سارعت الولايات المتحدة، بعد طلب من حكومة كوريا الجنوبية، إلى إتاحة بعض القوات تحت القيادة المشتركة. في 19 مايو، تم إرسال الفرقة 31 إلى كوانجو Kwangju وفقا لذلك. وعند الاعتداء النهائي، تم فصل أربعة أفواج -مجموعها 7 800 رجل -عن القيادة المشتركة وأرسلت إلى كوانجو. بالإضافة إلى ذلك، أمرت

25 تختلف كثيرا الأرقام المتعلقة بعدد قتلى المتظاهرين. تشير أدنى التقديرات، وهي تقديرات السلطات، إلى 240 حالة وفاة. ومصادر أخرى تذكر من ألف إلى ألفي حالة وفاة. وذكرت صحيفة نيويورك تايمز في 28 مايو 1980 أن 50 من المظليين قتلوا خلال إحدى المعارك. (voir Kim Chang Soo « Le Soulèvement de Kwangju », in Inprecor n° 97, 16 mars 1981, p. 35-39).

26 Jun Yasaki « La crise du régime sud-coréen et le soulèvement de Kwangju », in Inprecor n° 80, 26 juin 1980, p. 25 et Kim Chang Soo « Le Soulèvement de Kwangju », in Inprecor n° 97, 16 mars 1981, p. 35-39.

27 Kim Chang Soo, «Le soulèvement de Kwangju», art. cité, p. 35.

28 ترأس رونارد ريغن أمريكا من 1981 إلى 1988.

حاملة الطائرات الأمريكية كورال سي Coral Sea، التي كانت في ذلك الوقت متجهة إلى الشرق الأوسط، أن تعود أدراجها لشبه الجزيرة الكورية.

وعندما أرسل طلاب كوانجو رسالة يائسة إلى الرئيس الديمقراطي جيمي كارتر* تطلب منه التدخل دفاعا عن حقوقهم، تجاهلت الولايات المتحدة هذا النداء بحجة « أنه لم يأت عبر القنوات الرسمية». ولكن ما «القنوات الرسمية» في حالة مدينة تحت الحصار؟ ذكرت واشنطن بوست يوم 1 يونيو 1980 على لسان مسؤول أمريكي بارز: « إنها ليست مسألة حقوق الإنسان. إنها مسألة تتعلق بالمصلحة الوطنية للولايات المتحدة في خلق الاستقرار والحفاظ عليه في شمال شرق آسيا.»

تجدر الإشارة إلى أن الحكومة اليابانية وقفت أيضا مع تشون دو هوان ضد الشعب الكوري.

* كان جيمي كارتر رئيسًا للولايات المتحدة من عام 1977 إلى عام 1980. وخلال فترة ولايته، سقط العديد من حلفاء واشنطن أو تمت زعزعتهم: فر الشاه في فبراير 1979 أمام ثورة شعبية، وتم إسقاط الديكتاتور أناستاسيو سوموزا في يوليوز 1979 من قبل الثورة الساندينية، وتمت زعزعة استقرار الديكتاتورية الكورية من أكتوبر 1979 إلى مايو 1980. كان ذلك أكثر من اللازم، وكان من الضروري بأي ثمن الحفاظ على هذا الحليف الاستراتيجي. إلا أن جيمي كارتر قدم نفسه حاميا للحقوق الإنسانية في السياسة الدولية.

الاستنتاج 13: واجهت حركة اجتماعية قوية قادها الطلاب الديكتاتورية. بعد اغتيال «بارك» في أكتوبر 1979 وفاصل زمني ديمقراطي وجيز، تم تأسيس ديكتاتورية وحشية جديدة إثر قمع دموي في مايو 1980 بدعم من واشنطن وطوكيو.

السياسة الاقتصادية للدكتاتور تشون دو هوان (1980-1987)

ظل التوجه الاقتصادي للبلاد بدون تغيير بعد اغتيال الدكتاتور بارك تشونج هي في عام 1979 واستبداله بالجنرال تشون دو هوان. كانت كوريا، المستدينة بشدة في سبعينيات القرن الماضي لدى مصارف أجنبية، أغلبها يابانية، أكثر تضرراً من البلدان النامية الأخرى بسبب الارتفاع المتوحش لأسعار الفائدة لأنها اقترضت أساساً بمعدلات متغيرة. وفي عام 1983، احتلت كوريا الجنوبية المركز الرابع في قائمة الدول المثقلة بالديون بأرقام مطلقة (43 مليار دولار)، خلف البرازيل (98 مليار)، والمكسيك (93 مليار) والأرجنتين (45 مليار دولار). ولكن مرة أخرى، سمح موقعها الجيوستراتيجي بأن تتلق معاملة مختلفة عن معاملة البلدان النامية الأخرى. جاءت اليابان لإنقاذها بدفع ثلاث مليارات دولار (برسم تعويضات الحرب)، استخدمتها كوريا لمواصلة سداد ديون المصرفيين اليابانيين.

وبهذه الطريقة، تجنبت كوريا اللجوء لصندوق النقد الدولي والامتثال لشروطه الصارمة[29]. وفي المقابل، تمكنت الحكومة اليابانية من تجنب إفلاس بعض بنوكها وحصلت على تسهيلات استثمار أكثر مرونة من كوريا الجنوبية.

الاستنتاج 14: خلافاً لرواية البنك العالمي، كاد اللجوء الكثيف للمديونية الخارجية لدى البنوك الخاصة أن يكلف كوريا الجنوبية غاليا جداً، لو لم تحتل كوريا الجنوبية مكانة جيوسراتيجية رئيسية في نظر الولايات المتحدة واليابان، ولولا ذلك لعانت نفس مصير دول مثل الأرجنتين والبرازيل والمكسيك، التي اضطرت إلى الخضوع لشروط صندوق النقد الدولي. وكما سنرى لاحقًا، فقد تمكنت كوريا من متابعة مسار تطور مستقل جزئيًا حتى تسعينيات القرن العشرين.

تأثرت كوريا بأزمة النفط الثانية عام 1979 (ارتفاع أسعار النفط بسبب الثورة الإيرانية والإطاحة بالشاه)، لكنها تمكنت من استيعاب تأثيرها. تم إبقاء السيطرة الاستبدادية على الاقتصاد، حيث أمرت الحكومة مختلف الصناعات بإنتاج منتجات محددة. وقررت إعادة تنظيم صناعة مركبات النقل وتكليف اثنين من الشيبولات بتصنيع السيارات.

اعترض البنك العالمي على هذا التطور وأوصى بأن توقف كوريا إنتاج المركبات الجاهزة وأن تركز على إنتاج قطع الغيار للتصدير. وأوضح أن السيارات الكورية الصنع لن تجد مشترين.

صمدت السلطات الكورية. وفي منتصف ثمانينيات القرن الماضي، نجحت الشركة الكورية «هيونداي» (التي يسيطر عليها بالكامل رأس المال الكوري الخاص المدعوم من السلطات العمومية) في تصدير سياراتها إلى الولايات المتحدة وحصدت حصة كبيرة من السوق!

في هذه الفترة، توقف البنك العالمي عن تقديم تنازلات لنموذج التصنيع بإحلال الواردات. وفي عام 1981، في ظل إدارة ريغان، تم استبدال آخر الاقتصاديين المؤيدين لتدخل الدولة بنيو ليبراليين صرفين ومتشددين برئاسة كبيرة الاقتصاديين آن كروجر. لقد ألفت هذه الأخيرة قبل بضع سنوات، كتابا عن كوريا لإثبات تفوق التركيز

29 » استفادت كوريا الجنوبية أيضا من المساعدة الخاصة المقدمة من الحكومة اليابانية برسم التعويض الرسمي. لم تزعج أيا من الجانبين حقيقة بقاء معاهدة ما بعد الحرب حبرا على ورق لسنوات عديدة. كانت الحكومة اليابانية تدرك تمام الإدراك أن التبرع بمبلغ 3 مليارات دولار لكوريا لتمكينها من الاستمرار في سداد ديونها الخارجية المرتفعة من شأنه أن يفيد المصالح طويلة الأجل للشركات اليابانية المستثمرة في البلاد وذات الأسهم في الشركات الكورية. ومع انتشار أزمة الديون، لم تكن الحكومة الكورية بحاجة أبدا للتفاوض مع المصرفيين الأجانب أو مع صندوق النقد الدولي.in Strange Susan, Rival States, Rival Firms, Competition for World Trade Shares, CSRI, 1991, p. 46.«

على التصدير على إحلال الواردات[30]. وكان تصميم سيول على إنتاج السيارات للتصدير مندرجا ضمن مقاربة صارمة للتركيز على التصدير الذي كان ينبغي مبدئيا أن يدعمه البنك العالمي بالكامل. لم يكن الأمر كذلك، لأن قرار سيول كان يعتبر تهديدًا لصناعة السيارات الأمريكية. سرعان ما جرى الوصول إلى الحد الأقصى للمرونة الكبيرة لدى خبراء الاقتصاد في البنك العالمي حين تكون مصالح الولايات المتحدة على المحك.

الاستنتاج 15: رفض نظام تشون دو هوان مجددا اتباع توصيات البنك العالمي وربح رهانه ضده. ومع ذلك استمر البنك في دعم الديكتاتورية لأن هدفه النهائي كان إخضاعها لنفوذه. في الوقت نفسه، بدأت الولايات المتحدة تنظر إلى شهية الشركات الكورية الجنوبية بعدم ثقة.

نحو نهاية ديكتاتورية تشون دو هوان (1980-1987)

خلال 1979-1980، كان عمال العديد من الشركات يسعون لتشكيل نقاباتهم الخاصة. كانت الفكرة هي إنشاء اتحادات «مستقلة» جديدة تتحدى علانية سياسة تعاون قيادة FKTU في حين أنها ملزمة قانونًا بالانضمام لها. وفي أعقاب حملة القمع التي قام بها تشون دو هوان، تم تفكيك مئات الفروع المحلية من المركزية النقابية FKTU، وتم فصل 191 من المتفرغين النقابيين وتم إرسال بعضهم إلى مخيمات الاعتقال.

كانت القوة الدافعة وراء التحرك لإنشاء نقابات مستقلة هي الشباب والعمال والمتظاهرون من الطلاب الذين اختاروا التوجه إلى المصانع لمتابعة النضال السياسي الذي بدأ في الجامعات.

بدأت الحركة الطلابية التصدي في 1983-1984 وشهدت عملية تجذر وتسيس عميقين. من يناير إلى مايو 1986، شارك 166 ألف طالب في المظاهرات[31]. وانعكست أهمية الحركة في الجامعات[32] في كون الطلاب الأغلبية الساحقة بين السجناء السياسيين: 800 طالب من أصل 1300 سجين سياسي.

استأنف عمال المصانع النضال عام 1985. ولأول مرة، اندلع إضراب كبير في شايبول- شركة دايوو موتورز. لقي الإضراب نجاحا وتم إنشاء نقابة مستقلة جديدة.

30 Anne Krueger, Studies in the Modernization of the Republic of Korea, op. cit. Massachusetts and London, England, 256 p.

31 ارقام قدمها كونغ مين شونغ رئيس الشرطة الوطنية. وردت في Korea Communiqué Bulletin عدد خاص يونيو 1986.

32 .مثلا، اقتحام مخيم كونكوك يوم 31 أكتوبر 1986.

وفي 12 فبراير 1986، أطلق الحزب الديمقراطي الكوري الجديد في سيول عريضة لتغيير الدستور (الهدف هو السماح بانتخاب الرئيس بالاقتراع المباشر وليس من خلال هيئة انتخابية). وفي الأشهر التالية، عقدت سلسلة من التجمعات، حضرها عشرات الآلاف من الأشخاص في المدن الكبرى في جميع أنحاء البلاد. شارك الطلاب بشكل مستقل في الحركة الديمقراطية بشعارات راديكالية مثل «تسقط الديكتاتورية العسكرية»، «لا لوجود 40 ألف جندي أمريكي في البلاد» و «نعم لدستور شعبي».

وفي 29 نوفمبر 1986، قام النظام بنشر 50 ألف رجل شرطة في سيول لمنع تجمع للحزب الديمقراطي الكوري الجديد. وكانت الحكومة تأمل قمع المعارضة بالقوة، لكن هذه السياسة فشلت باجتياح موجة حماسة ديمقراطية مست كل شرائح المجتمع. ولم تفض إلى حل المفاوضات بين الديكتاتورية والمعارضة حول الإجراءات الانتخابية. وضعف موقف الحكومة لاحقا بسبب التداعيات السياسية لمقتل طالب في مركز للشرطة. في هذا السياق، دعت جميع قوى المعارضة، بما في ذلك التحالف الجديد الناشئ عن انقسام في الحزب الديمقراطي الكوري الجديد إلى مظاهرة يوم 10 يونيو 1987. وفي اليوم السابق للمظاهرة، ألقت الشرطة القبض على 3000 شخص، ووضعت 140 من زعماء المعارضة قيد الإقامة الجبرية، ونشرت عشرات الآلاف من رجال الشرطة. لم تكن هذه الاحتياطات مجدية، ففي 10 يونيو والأيام التالية، عم الاحتجاج جميع أنحاء البلاد، وبلغت المواجهات الجماهيرية مستوى دفع النظام لبدء التراجع. تم تحقيق مطلب الانتخابات الرئاسية المباشرة[33]. في هذه المرة، أجبرت واشنطن الديكتاتورية على تخفيف قبضتها.

ذهبت الحركة بالمصانع إلى أبعد من الآفاق الانتخابية. اندفع العمال الكوريون الجنوبيون من خلال الفجوة المفتوحة بانتصار الحركة الجماهيرية ليونيو 1987، التي كان الطلاب رأس حربتها.

وفي صيف عام 1987، اهتزت كوريا الجنوبية بموجة إضرابات غير مسبوقة. بين 17 يوليوز و25 غشت، تم تسجيل 1064 نزاع شغل[34] في حين أن المتوسط السنوي على مدى السنوات العشر السابقة كان مجرد 200 نزاع[35]. تأثرت جميع قطاعات الاقتصاد، بما في ذلك الشيبولات (24000 عامل في أحواض السفن البحرية التابعة لشركة هيونداي، و15000 من عمال المناجم، الخ). وتميزت المعارك بكفاحية قوية: احتلال مقرات الشركات، بما

33 David Cameron, « La classe ouvrière prend la relève » in Inprecor n° 248, 7 septembre 1987, Paris, pp 4-5

34 أرقام وزارة العمل نقلتها إنترناشونال هيرالد تريبيون ، 26 غشت ، 1987.

35 Hermann Dirkes, «De juillet à septembre 1987, le nombre de grèves atteindra 3372», «Le nouveau mouvement syndical», Inprecor, n° 281, 6 février 1989.

في ذلك المكاتب الإدارية، وعرقلة خطوط السكك الحديدية واحتلال المحطات، ورفض تكتيكات إغلاقات أرباب العمل... أدت هذه النضالات إلى زيادات كبيرة في الأجور والاعتراف بنقابات عمالية مستقلة وديمقراطية.

وفي عام 1988 كان هناك بالفعل 2799 نقابة ديمقراطية. وفي عام 1989، ارتفع العدد إلى أكثر من 7000. وشهد شهر يناير عام 1988 إنشاء مؤتمر النقابات الكورية، الذي سيصبح بعد سنوات قليلة كونفدرالية النقابات الكورية. علما أنه حتى عام 2000، كان إنشاء كونفدرالية نقابية عملاً غير قانوني.

على المستوى السياسي، تم تنظيم انتخابات بالاقتراع العام عام 1988 لأول مرة في كوريا. لكن المعارضة كانت منقسمة وقدمت ثلاثة مرشحين، وهم «الثلاثة كيم»: كيم يونغسام وكيم دايجونج وكيم جونغبيل. انتخب الجنرال روه تايو، المرشح المدعوم من الرئيس المنتهية ولايته، وكان إلى جانبه في انقلاب عام 1979 ومذبحة كوانجو في مايو 1980.

الاستنتاج 16: محاصرة من كل الجوانب بحركات احتجاجية، في سياق صعود قوي لطبقة عاملة شابة ومكافحة، خففت الديكتاتورية قبضتها، ونظمت أول انتخابات حرة. وضغطت واشنطن أخيراً على الديكتاتورية. لقد تمكن مرشح الديكتاتورية من الفوز بالانتخابات بسبب المعارضة المنقسمة، ولكن المعارك داخل المصانع تتطور.

انعطاف سنوات 1990

راكمت كوريا، من ثمانينيات حتى منتصف تسعينيات القرن العشرين، كسب مواقع في الانتاج الصناعي: من تصنيع الجرافات ومعدات تكنولوجيا المعلومات إلى بناء السفن (في ثمانينيات القرن العشرين احتلت المرتبة الثانية في بناء السفن في جميع أنحاء العالم بعد اليابان). لقد نجحت كوريا في منافسة الشركات الأمريكية والأوروبية متعددة الجنسية في العديد من المجالات.

وخلال نفس الفترة، أصبحت الصين شريكا لواشنطن، حيث أوقفت منذ فترة طويلة دعمها للحركات في مختلف البلدان التي هددت استقرار حلفاء الولايات المتحدة، وانضمت إلى البنك العالمي عام 1980. ومن جانبها، وقعت روسيا غورباتشوف اتفاقيات جيوستراتيجية مع واشنطن في أواخر سنوات 1980، وانهار جدار برلين في عام 1989 وانفجر الاتحاد السوفييتي عام 1991. وانتهت الحرب الباردة.

لقد تغير جذريا الوضع السياسي العسكري العالمي الذي خلفته الحرب العالمية الثانية، وانتصار الثورة الصينية عام 1949 والحرب الكورية 1950-1953. واعتبرت واشنطن أنه سيكون من الأفضل مستقبلا تجنب دعم دكتاتوريات صريحة بوجه حركات معارضة قوية واضطرابات اجتماعية. سيكون من الحكمة تخفيف الضغط (كما في يونيو 1987) وحماية ما هو ضروري في مواجهة قوى معارضة مستعدة للقتال حتى النهاية: إقامة علاقات مواتية مع النظام الذي يحل محل الديكتاتورية. بعبارة أخرى، يعد أكثر فعالية وجود حكومة ديمقراطية من أجل تنفيذ الأجندة النيو ليبرالية لأنها تغني عن مواجهة تظافر معارضة ديمقراطية وحركة اجتماعية معارضة للنيو ليبرالية.

في عام 1992، تم انتخاب كيم يونغسام أول رئيس مدني منذ32 عاما. كان ذلك عقب اندماج الحزب الموجود في السلطة واثنين من أحزاب المعارضة. كان كيم يونغسام زعيما معارضا سابقا معتدلا، حظي بدعم روه تايو، لكن مع ذلك ظل مرتهنا بدعم الجيش وانحاز علنًا إلى واشنطن[36]. وأخيرا، كانت أجندته نيو ليبرالية بشكل واضح.

واصلت كوريا احتلال موقع عسكري استراتيجي، لكن حكومة الولايات المتحدة، التي كان لديها 37 ألف جندي في البلاد، قررت أن الوقت قد حان لكبح الشهية الاقتصادية لكوريا. يلزم إعادة الأمور إلى نصابها. وطبقت واشنطن ضغوطها، باستخدام تدابير مختلفة مثل الحماية بالرسوم الجمركية ضد المنتجات الكورية. وطلبت واشنطن أن تمتثل كوريا الجنوبية لتوصيات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، ونجحت جزئياً، كما يتبين من تقرير البعثة التي أرسلها صندوق النقد الدولي إلى كوريا في نوفمبر 1996، ومن المحاضر الناتجة عنه بعد نقاش بين مديري صندوق النقد الدولي. فيما يلي بعض المقتطفات:

1) فيما يتعلق بإزالة الحواجز الجمركية أو أشكال أخرى من قيود الاستيراد:

«منذ عام 1994، قامت السلطات تدريجيا بإزالة العقبات أمام الاستيراد وتخفيض الرسوم الجمركية وفقا لاتفاقية جولة أوروغواي[37]. أصبح منح تراخيص الاستيراد

36 في أكتوبر 1995 اندلعت بكوريا أكبر فضيحة شهدتها البلاد منذ نهاية الحرب، طالت ثلاثة رؤساء متتابعين. اتهمهم برلماني من المعارضة. اعتقل الرئيس السابق للجمهورية روه تايوو (1987-1993) بتهمة تلقي رشاوي بقيمة 369 مليون دولار. ولقي سلفه تشون تووهان (1980-1987) نفس المصير. ووجد كيم يونغسام نفسه في وضع حرج: تم انتخابه بفضل دعم روه تايوو. اعترف بتلقي المال خلال حملته الانتخابية. العالم الصناعي ليس مستبعدًا: معظم الشيبولات معنية بطريقة أو بأخرى بهذه الفضيحة.

37 الجولة الأخيرة من مفاوضات اتفاقية الجات (الاتفاق العام بشأن التعريفات والتجارة) جولة أوروغواي. وأسفرت عن إنشاء منظمة التجارة العالمية ، التي حلت محل اتفاقية الجات اعتبارًا من عام 1995. تم إنشاء اتفاقية الجات عام 1948 بعد تخريب منظمة التجارة الدولية (تم إنشاؤها على الورق عام 1947 خلال مؤتمر هافانا) من قبل الولايات المتحدة.

آليًا الآن باستثناء عدد صغير من المنتجات التي تمثل خطرًا على الصحة أو الأمن»[38].

2) بشأن الخصخصة:

«على مدى السنوات العشر الماضية، طبقت السلطات جزئيا برنامجين للخوصصة. ويتوقع البرنامج الذي تم وضعه في ديسمبر 1993 أن تشمل الخوصصة بين 1994 و1998 ما مجموعه 58 شركة من أصل 133 شركة مملوكة للدولة. وفي منتصف عام 1996، تمت خوصصة 16 شركة»[39].

3) بشأن تحرير حركات رأس المال:

«يسر مديرو صندوق النقد الدولي أيضا تسجيل تحرير تحركات رأس المال مؤخرا. على الرغم من أن بعض المديرين قد دعوا إلى عملية تدريجية في هذا المجال، فإن آخرين يعتبرون أن التحرير السريع والكامل في هذا المجال يوفر مزايا عديدة في المرحلة الحالية من تطور كوريا الاقتصادي».

الاستنتاج 17: عدلت واشنطن، منذ عام 1985، تدريجياً سياستها المتعلقة بالحلفاء الديكتاتوريين في سياق نهاية الحرب الباردة. وقد لوحظت نقطة التحول هذه في علاقاتها مع البرازيل في النصف الثاني من سنوات 1980، والفلبين في 1986، وكوريا الجنوبية عام 1987، وفي العقد التالي مع جنوب أفريقيا عام 1994، ومع الشيلي تدريجيا ومع إندونيسيا عام 1998. كانت النتيجة النهائية إيجابية من وجهة نظر الولايات المتحدة: لقد تم الحفاظ على المصالح الأساسية. في الواقع، ما الذي سيحدث لو أن واشنطن استمرت في دعم حلفائها الديكتاتوريين في مواجهة حركات جماهيرية؟ لكن هذا الانعطاف لم يكن عاما. واصلت واشنطن دعم الديكتاتوريات في الدول العربية، بدءا بالمملكة العربية السعودية.

38 FMI, Rapport annuel 1997, Washington, 1997, p. 60.

39 Idem. p. 61.

الأزمة الآسيوية لعام 1997 وعواقبها

بين عامي 1990 و1996، حصل عمال كوريا الجنوبية بنضالهم على زيادة في الأجور الحقيقية بنسبة 66٪[40] ، إنه إنجاز رائع. لقد واجهت الأجندة النيو ليبرالية، كما بكل بمكان، مقاومة عمال كوريا. في 26 ديسمبر 1996، أعلن الإضراب العام الأول الذي تشهده البلاد منذ عام 1948. خرج العمال احتجاجًا على إصلاح قانون شغل يستهدف تسهيل تسريحهم. وبعد 24 يوماً من الإضراب، حققوا نصرا: جرى تأجيل إصلاح قانون الشغل. وخرجت الكونفدرالية النقابية أقوى من هذا الإضراب. ومع ذلك، واجه التقدم الكبير الذي أحرزه العمال تحديًا جديدًا بسبب الأزمة الآسيوية لعام 1997. وهكذا تمكنت الباطرونا من الانتقام.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن ما حصلت عليه الولايات المتحدة والقوى الصناعية الأخرى عن طريق التفاوض حتى عام 1996 قد جرى تعميقه بسبب أزمة عام 1997، التي نجمت عن موجة مضاربة هاجمت عملات جنوب شرق آسيا وكوريا. تم تسهيل هذه المضاربة بواسطة تدابير تحرير حركة رأس المال المذكورة أعلاه. وبعد دول جنوب شرق آسيا (تايلاند كانت أول من تأثر في يوليوز 1997)، ضربت الأزمة كوريا الجنوبية بوحشية في نوفمبر 1997. وبين نوفمبر 1997 و8 يناير 1998، انخفضت قيمة العملة الكورية، الوون won، بنسبة 96.5٪ مقابل الدولار الأمريكي. وفي ديسمبر 1997، خضعت حكومة سيول للشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي (في حين رفضت ماليزيا القيام بذلك)[41].

تم وضع عملية إعادة هيكلة فعلية: جرى إغلاق العديد من المؤسسات المالية، وعمليات تسريح هائلة للعمال، وتم إقرار استقلالية البنك المركزي عن الحكومة، وارتفعت أسعار الفائدة بشكل وحشي (مما أدى إلى إغراق الصناعات المحلية والعمال في الركود)، وتم التخلي عن مشاريع استثمارية كبرى، وتفكيك بعض الشيبولات، وبيع بعض الشركات للشركات متعددة الجنسية في البلدان الأكثر تصنيعا. واعتُمد تعديل قانون الشغل المؤجل في أعقاب الإضراب العام يناير 1996، ما سمح لأرباب العمل بإجراء تسريحات كثيفة للقوى العاملة. كان العلاج النيو ليبرالي المفروض على كوريا جذريا. غرق البلد في ركود عميق: انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7٪ في عام 1998.

تشتمل القروض الممنوحة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي

40 Cnuced, Rapport sur le commerce et le développement 2000, New York/Genève, Nations unies, 2000, p. 65-66, cité par Éric Toussaint, La finance contre les peuples, op. cit., chap. 17, p. 477.

41 لقد قمت بتحليل الأزمة الآسيوية 1997-1998 بتفصيل في كتاب أريك توسان، المالية ضد الشعوب. الفصل 17، «العاصفة في آسيا: هل تستعيد النمور المروضة شعر الوحش؟ ص. 479-461.

والمصارف الخاصة على علاوة مخاطر. وبالتالي فإن هذه المؤسسات تحصل على إيرادات ضخمة عند سداد مستحقاتها. تم توجيه عشرات المليارات من الدولارات التي أُقرضت لكوريا مباشرة لتسديد القروض. وتم أداء مستحقات جميع أطراف «خطة الإنقاذ» بفضل عائدات التصدير والتخفيضات الكبيرة في الإنفاق العمومي. كما جرى استخدام جزء متزايد من عائدات الضرائب لتسديد الديون الخارجية. وازدادت ديون كوريا العمومية بشكل هائل لأن الدولة تولت ديون شركات القطاع الخاص. بلغت المديونية 22.2٪ بحلول نهاية عام 1999، في حين كانت تمثل 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي قبل الأزمة.

وكانت الديون العمومية المتزايدة بمثابة ذريعة لاتخاذ تخفيضات جذرية إضافية في الإنفاق الاجتماعي وزيادة تعزيز خطة الخوصصة والانفتاح على رأس المال الأجنبي.

كما استهدف تنفيذ هذه التدابير إضعاف العمال الكوريين، وإضعاف النقابات العمالية التي ازدادت قوة خلال السنوات السابقة. انخفض الأجر الحقيقي للعامل الكوري بنسبة 4.9٪ عام 1998 نتيجة للأزمة.

كان للتدابير المعززة لفتح التجارة تأثير وحشي على صغار المزارعين في كوريا الجنوبية، الذين صعدوا حركات المقاومة في جميع أنحاء البلاد، وأرسلوا بانتظام وفود احتجاج للخارج إبان قمم منظمة التجارة العالمية: كانكون في سبتمبر 2003، وهونغ كونغ في ديسمبر 2005.

بالنسبة للبنك العالمي، أصبحت كوريا الآن دولة متقدمة. لكن لا يزال هناك الكثير من المعارك لخوضها.

الفصل الثاني عشر

فخ المديونية

في سبعينيات القرن العشرين، استدانت البلدان النامية بشكل متزايد لأن شروط الإقراض كانت مواتية للغاية. لقد شجع البنك العالمي والمصارف الخاصة وحكومات البلدان الأكثر تصنيعا، البلدان النامية على ذلك. ثم حدث تغيير جذري في نهاية عام 1979، عندما فرضت وزارة الخزانة الأمريكية ارتفاعا في أسعار الفائدة في سياق الانعطاف النيو ليبرالي، وانهيار أسعار المواد الأولية. انعكست إذن التدفقات، خلال سنوات 1980، وحقق الدائنون أرباحًا ضخمة من الديون. وارتفعت التحويلات الصافية برسم الديون، منذ الأزمة المالية عام 1997 في جنوب شرق آسيا وكوريا، لصالح الدائنين (بما في ذلك البنك العالمي)، في حين واصلت الديون الارتفاع لمستويات غير مسبوقة.

لنبدأ بدراسة هندسة الديون الخارجية للبلدان النامية. الأرقام هي تلك التي يقدمها البنك العالمي لعام 2004، قمنا بتقديمها على الشكل التالي:

مقرضو الديون الخارجية الاجمالية للبلدان النامية عام 2004

الديون الخارجية
2600_ مليار دولار أمريكي

جزء خاص (مستحق لمؤسسات خاصة)	الديون الثنائية (مدين للحكومات)	الديون متعددة الأطراف (مستحق لمؤسسات التمويل الدولية)
57٪	20٪	23٪

المصدر: البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية، 2005

الحصة العمومية والجزء الخاص لديون الدول النامية الخارجية الاجمالية عام 2004

الديون الخارجية

600 2مليار دولار امريكي

ديون خارجية خاصة
(مستحقة على شركات خاصة)

140 1مليار دولار امريكي
(44٪)

الدين الخارجي العام
(تدين بها الحكومة أو تضمنها)

460مليار دولار امريكي
(56٪)

المصدر: البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية، 2005

الجدول رقم 9: تطور ديون البلدان النامية الخارجية الاجمالية بين 1970 و2004 (بملايين الدولارات)						
	مجموع الديون الخارجية		الديون العمومية الخارجية		الديون المستحقة للبنك العالمي	
	إجمالي الديون	صافي التحويلات برسم الديون	إجمالي الديون	صافي التحويلات برسم الديون	إجمالي الديون	صافي التحويلات برسم الديون
1970	70	4	45	4	6	0.3
1971	81	7	53	5	7	0.5
1972	95	10	61	6	9	0.7
1973	113	10	74	8	10	0.9
1974	141	20	92	12	11	1.3
1975	171	27	113	20	13	1.9
1976	209	29	139	20	17	2.0
1977	283	51	177	24	20	2.0
1978	358	39	231	28	23	1.8
1979	427	44	278	31	27	2.6

3.0	32	29	339	51	541	1980
4.1	38	26	383	41	629	1981
4.6	45	30	442	21	716	1982
4.9	53	17	517	-14	782	1983
5.0	54	9	571	-21	826	1984
4.4	71	-5	672	-27	929	1985
3.7	91	-5	782	-25	1.020	1986
2.7	116	-2	920	-13	1.166	1987
0.6	116	-10	932	-24	1.172	1988
0.4	120	-16	982	-22	1.238	1989
2.4	137	-14	1.039	-8	1.337	1990
-0.8	147	-14	1.080	-3	1.414	1991
-2.8	149	-6	1.099	31	1.480	1992
-0.8	158	9	1.193	45	1.632	1993
-2.6	174	-16	1.290	0	1.792	1994
-2.1	184	-16	1.346	61	1.972	1995
-0.9	180	-24	1.332	27	2.045	1996
1.9	179	-24	1.309	4	2.110	1997
1.6	192	-7	1.395	-54	2.323	1998
0.9	198	-30	1.405	-98	2.347	1999
-0.4	199	-52	1.363	-127	2.283	2000
-0.5	202	-65	1.326	-114	2.261	2001
-7.3	212	-67	1.375	-87	2.336	2002
-7.0	223	-81	1.450	-41	2.554	2003
-6.1	222	-26	1.459	-19	2.597	2004
المصدر: البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية، 2005						

يبين الجدول الفترة 1970 -2004. وهي فترة طويلة تشمل كلا من أزمة عام 1982 وتلك التي أتت بعدها.

يبين العمود الثاني التغير في **إجمالي** رصيد الديون الخارجية لجميع البلدان النامية التي يقدم البنك الدولي بيانات بشأنها[1] (الديون طويلة الأجل وقصيرة الأجل المستحقة والمضمونة من قبل حكومة البلدان النامية وكذلك الديون المستحقة للشركات الخاصة من البلدان النامية).

ويبين العمود 4 الذي يحمل عنوان «الديون العمومية الخارجية» التغير في الرصيد الإجمالي، فقط ذلك الجزء من الديون الخارجية **المستحقة و/أو الذي تضمنه السلطات العمومية** للبلدان النامية. ويبين العمود 6، المعنون ب «الديون المستحقة للبنك العالمي»، ذلك الجزء من ديون البلدان النامية **المستحقة للبنك العالمي** (البنك العالمي والمؤسسة الدولية للتنمية).

وتظهر الأعمدة 3 و5 و7 صافي التحويلات المالية على هذه الأنواع الثلاثة من رصيد الديون.

ما هو صافي التحويل على الديون؟

إنه الفرق بين ما تتلقاه الدولة في شكل قروض وما تدفعه (رأس المال والفائدة). إذا كان الرقم سلبيا، فهذا يعني أن البلد قد سدد أكثر مما استلمه.

تفسير الجدول

من 1970 إلى 1982، زادت البلدان النامية بشكل كبير من قروضها. تضاعف مجموع الديون الخارجية (العامة والخاصة) بالدولار الحالي 10 مرات (انتقل من 70 إلى 716 مليار دولار). كما تضاعفت الديون العمومية الخارجية 10 مرات أيضا (من 45 إلى 442 مليار دولار). وتضاعفت الديون الخارجية العمومية المستحقة للبنك العالمي بمقدار 7.5 مرة. خلال هذه الفترة، كان صافي التحويل على الديون إيجابيا باستمرار، ما يعني أن البلدان النامية اقترضت أكثر مما سددت. جرى تشجيعها على أخذ المزيد من القروض لأن معدلات الفائدة الحقيقية كانت منخفضة للغاية. وعلاوة على ذلك، فإن إيرادات التصدير التي كانت تسدد بها الديون آخذة في الارتفاع، لأن سعر المواد الأولية مرتفع. وبالتالي، لم يكن لدى البلدان النامية على وجه العموم مشاكل سداد[2].

1 من بين البلدان التي لا يقدم البنك العالمي بيانات بشأنها كوبا والعراق وليبيا وكوريا الشمالية وكوريا الجنوبية

2 مع ذلك، ارتفع عدد الدول التي عليها متأخرات على مدفوعاتها إلى البنك العالمي، و/أو التي أظهرت الحاجة إلى إعادة التفاوض بشأن ديونها متعددة الأطراف، من ثلاثة إلى ثمانية عشر بين عامي 1974 و1978!

لا يعكس الجدول على الفور التدهور الذي بدأ في نهاية عام 1979 مع الزيادة المفاجئة في أسعار الفائدة المفروضة على العالم من جانب واحد من قبل حكومة الولايات المتحدة. انفجرت أسعار الفائدة الحقيقية في بداية الثمانينات: 8.6٪ عام 1981، و8.7٪ عام 1982، مقارنة مع ناقص 1.3٪ (معدل سلبي) عام 1975، و1.1٪ عام 1976، و0.3٪ عام 1977 [3]. وانضاف لهذه الزيادة في أسعار الفائدة، والتي تعني زيادة المبالغ التي يتعين سدادها، انهيار في أسعار المواد الأولية (باستثناء النفط الخام في البداية). وعندما أدى هذا الانهيار في النهاية إلى خفض أسعار النفط، لم يعد المدينون الرئيسيون المنتجون للنفط مثل المكسيك، قادرين على الدفع. بدأ ذلك عام 1982 [4].

وبالعودة إلى الجدول، يمكن ملاحظة أن البلدان النامية دخلت حينها مرحلة أزمة دفع الديون برزت في شكل تحويل صافٍ سلبي على إجمالي الديون العمومية والخاصة بين عامي 1983 و1991 (تسع سنوات متتالية من التحويل الصافي السلبي).

لنلاحظ أنه رغم أداء البلدان النامية أكثر مما تقترضه، لم ينخفض إجمالي ديونها الخارجية. ارتفع بين عامي 1983 و1991 بمقدار 632 مليار دولار، أي أنه زاد بنسبة 81٪. تفسير ذلك أن: البلدان النامية كانت قد لقيت صعوبة بسبب انخفاض إيراداتها وارتفاع أسعار الفائدة، وكانت تقترض أساسا كي تتمكن من السداد. وحينها، كانت شروط القروض أكثر تكلفة (أسعار فائدة مرتفعة وأقساط تأمين مخاطر عالية[5])

كما ينبغي ملاحظة أن صافي التحويل على الديون العمومية الخارجية صار سلبيا بفارق سنتين. كيف يمكن إذن تفسير أن التحويل على الديون الخارجية العمومية لا يزال إيجابيا عامي 1983 و1984؟ إنه أمر واضح: لأن الحكومات تقترض مبالغ كبيرة (من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) من أجل البدء في تحمل ديون عقدها القطاع الخاص مسبقا ووافقت الحكومات على تحملها. هذه القروض الهائلة التي بدأت السلطات العمومية بتسديدها بعد بضع سنوات، تفسر التحويل الصافي السلبي اللاحق، من عام 1985 فصاعدا. وهذا ينطبق بشكل خاص على الأرجنتين، حيث تم نقل 12 مليار دولار من

3 Voir Toussaint, La finance contre les peuples, op. cit., p. 197-198. Le chapitre 8, p. 187-200 présente une analyse de la crise de la dette qui explose en 1982. Voir aussi Damien Millet et Éric Toussaint, 50 Questions/50 Réponses sur la dette, le FMI et la Banque mondiale, Liège/Paris, CADTM/Syllepse, 2002, «Question 8», p. 59-62.

4 كانت دول أمريكا اللاتينية التي تلقت بشكل رئيسي قروضا بسعر فائدة متغير من البنوك الخاصة من تأثرت بشكل خاص من ارتفاع أسعار الفائدة إلى جانب انخفاض عائدات التصدير.

5 لمزيد من المعلومات عن أقساط المخاطرة، راجع

.216-Éric Toussaint, La finance contre les peuples, op. cit., p. 214

الديون الخاصة إلى الدولة من قبل المجلس العسكري (بإجراء من خادمه دومنغو كفالو)[6] .

ارتفعت الديون الخارجية العمومية، بين عامي 1982 و1984، بمقدار 129 مليار دولار (منتقلة من 442 مليار إلى 571 مليار دولار (انظر العمود 4) بينما انخفضت الديون الخارجية الخاص بمقدار 19 مليار دولار (من 274 إلى 255 مليار دولار)[7] .

وخلال الفترة من 1982 إلى 1988، ارتفعت الديون العمومية بأكثر من 100٪ (من 442 إلى 932 مليار دولار-أنظر العمود 4) بينما انخفضت الديون الخارجية الخاصة (من 274 إلى 240 مليار دولار). تخلص رأسماليو البلدان النامية من ديونهم عن طريق تحميل الفاتورة لوزارة مالية بلادهم، أي للأجراء، والمنتجين الصغار والفقراء، الذين يدفعون ضرائب أكثر بكثير من الرأسماليين. علاوة على ذلك، سنرى في فصل لاحق أن نسبة عالية جدا من قروض رأسماليي البلدان النامية خلال هذه الفترة تعود مباشرة إلى البلدان الدائنة من خلال هروب رؤوس الأموال. إذ يرسل رأسماليو البلدان النامية جزءاً كبيراً من الرساميل التي اقترضوها إلى الشمال.

إذا دققنا النظر بالعمود 5 حول الفترة 1985-2004، يمكن ملاحظة أنه بدءا من عام 1985، كان صافي التحويل على الديون الخارجية العمومية سلبيا بانتظام باستثناء عام 1993. كان التحويل السلبي ينزل بثقله الكبير على التمويل العمومي، خلال عشرين عاما، ليصل إلى ما مجموعه 471 مليار دولار (أي ما يعادل خمس مخططات مارشال ممنوحة من طرف حكومات البلدان النامية لدائنيها). وإذا نظرنا للفترة 2000-2004، أسفل العمود 5، يمكن أن نلاحظ أن التحويل السلبي السنوي قد زاد. وخلال هذه الفترة، بلغ التحويل السلبي 291 مليار دولار، أي أن البلدان النامية قدمت لدائنيها ما يعادل ثلاث خطط مارشال في خمس سنوات فقط.

حسب المنطق المهيمن على التفكير الاقتصادي، فإنه بعد عشرين عامًا من التحويل السلبي، من المفترض أن تكون السلطات العمومية قد تخلصت من ديونها. طبعا، إذا كانت تسدد سنويا أكثر مما تقترض، فإن رصيد ديونها يتوجب أن ينخفض، ولـمَ لا أن يمحى كليا. والحال أن قراءة الجدول تكشف العكس: أن الديون العمومية الخارجية للبلدان النامية زادت بأكثر من الضعف خلال الفترة بين 1985 و2005، منتقلة

6 Ibid., p. 424 et 426.

7 للحصول على مبلغ الدين الخارجي المستحق على القطاع الخاص في البلدان النامية، طُرح الدين العام (العمود 4) من مجموع الديون (العمود 2).

مـن 672 مليـار دولار إلـى 1459 مليـار دولار [8].

وهكذا نصل إلى الأساسي من دروس هذا الجدول:

1) لقـد تُرجمـت إدارة الديـون الخارجيـة للبلـدان الناميـة بإقامـة آليـة قويـة لتحويـل رؤوس الأمـوال مـن البلـدان المدينـة إلـى مختلـف الدائنيـن (العموميين والخـواص).

2) رغم السداد الهائل والمستمر، لم ينخفض إجمالي الديون.

خـلال سـتينيات وسـبعينيات القـرن الماضـي، جـرى تشـجيع الـدول الناميـة علـى الاقتـراض أكثـر فأكثـر، إلـى أن أُغلقـت عليهـا المصيـدة فـي النهايـة. وكمـا قلنـا أعـلاه، فـإن نقطـة الانعطـاف كانـت عـام 1979، مـع القفـزة المفاجئـة فـي أسـعار الفائـدة وبـدء انهيـار أسـعار المـواد الأوليـة (مسـت بدايـة المـواد غيـر البتروليـة، وفيمـا بعـد البتـرول نفسـه انطلاقـا مـن عـام 1981).

لـم تشـتغل الحلقـة الفعالـة المزعومـة للجـوء إلـى الاسـتدانة الخارجيـة مـن أجـل تعزيـز التنميـة والرفاهيـة المفضـي إلـى نمـو مسـتدام ذاتيـا[9]. تحولـت إلـى دائـرة مفرغـة مـن الديون الدائمة مع تحويلات رؤوس أموال هائلة إلى الدائنين.

الشـكل 10: مقارنـة المبالـغ التـي تـم إقراضهـا سـنويا بالمبالغ المسـددة سـنويا (إجمالـي الديـون الخارجية).

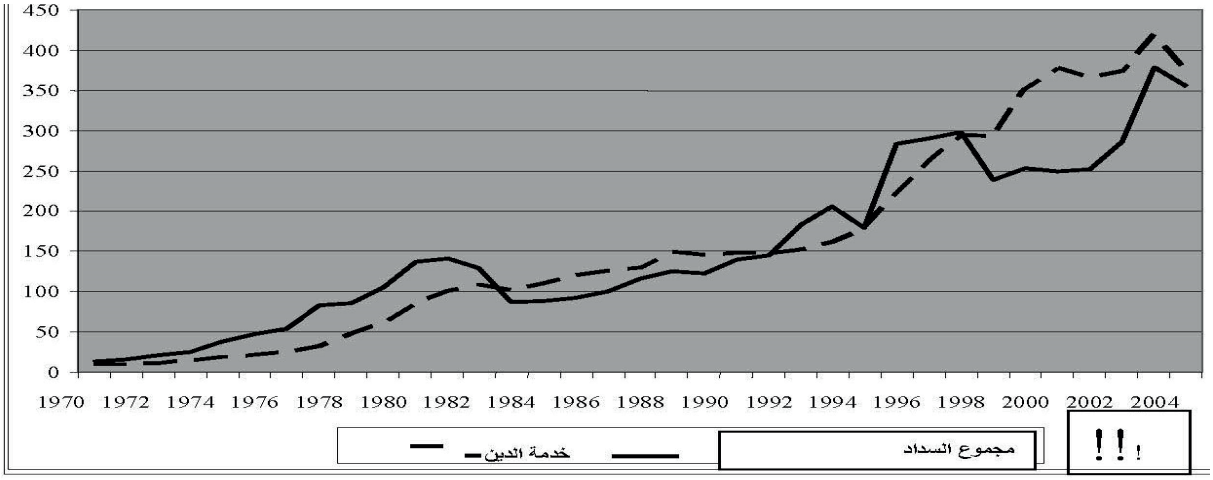

المصدر: البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية، 2005

8 خـلال هـذه الفـترة، تلقـت الخزائـن العامـة 2402 مليـار دولار كقـروض وسـددت 2873 مليـار دولار، أي تحويـل سـالب صـافي قـدره 471 مليـار دولار. المصـدر : البنـك العالمـي، تمويـل التنميـة العالميـة، 2005

9 أنظر الفصل العاشر .

ملاحظة: في الفترة بين عامي 1983 و1991، سددت البلدان النامية أكثر مما اقترضت. ونفس الشيء بين عامي 1998 و2004.

إذا عدنا إلى الجدول في بداية الفصل ونظرنا إلى العمود 3 بين عامي 1983 و2004، يمكن ملاحظة أن التحويلات الصافية كانت سلبية حتى عام 1991، ثم أصبحت إيجابية بين عامي 1992 و1997. وبدءا من 1998 كانت سلبية للغاية، حيث بلغت 127 مليار دولار عام 2000. كيف يمكن تفسير ذلك؟

خلال سنوات 1980، كانت التحويلات سلبية حتى عام 1989، سواء بالنسبة للشركات الخاصة للبلدان النامية ولسلطاتها العمومية. كما رأينا أعلاه: 1) تخلص القطاع الخاص من ديونه بتحويل جزء منها إلى القطاع العام وبتسديد جزئي للباقي، 2) استمر القطاع العام في الاستدانة لتغطية جزء من الديون الخاصة، ودفع معظم الفاتورة الإجمالية. ومنذ عام 1990، حصل القطاع الخاص، المتخلص جزئيا من ديونه، على قروض جديدة، أصبحت ديوناً كثيفة بين 1992 و1997 (ارتفعت الديون الخارجية للقطاع الخاص من 381 إلى 801 مليار دولار، أي بزيادة 110٪). كانت القروض للقطاع الخاص بالبلدان النامية أعلى مؤقتًا من التسديدات التي يقوم بها. ويتطابق المستوى الأدنى لعام 1994 مع الأزمة المكسيكية، التي كانت مصحوبة بخروج هائل لرأس المال.

تغير الوضع منذ عام 1998 فصاعداً، عندما وقعت أزمة جنوب شرق آسيا (تايلاند وماليزيا والفلبين وإندونيسيا) والأزمة الكورية الجنوبية، تلتها أزمات في روسيا والبرازيل عام 1999، وفي الأرجنتين وتركيا عام 2001. فأصبح تسديد القطاعين العام والخاص هائلين مجددا، وبلغ صافي التحويل السلبي **حدا** أقصى تاريخيا في الفترة 2000-2001. وفي عامي 2003 و2004، ظل التحويل الصافي سلبيًا، لكنه تناقص منذ أن أخذ القطاع الخاص والسلطات العامة في البلدان النامية قروضاً جديدة في ظروف كانت مواتية مؤقتًا بسبب:

- معدلات فائدة منخفضة نسبيًا

- انخفاض كبير لأقساط المخاطر

- زيادة في عائدات التصدير بفعل ارتفاع أسعار المواد الأولية (النفط والغاز...)

وبدلاً من الاستفادة من هذه الظرفية الجيدة للتخلص نهائيا من الديون، وبدعم من مختلف الدائنين، لجأت معظم البلدان النامية ذات الدخل المتوسط لقروض جديدة. منها تلك التي اختارت، مثل تايلاند والبرازيل والأرجنتين، سدادًا مسبقا لصندوق النقد

الدولي[10]، أو تلك التي سددت لنادي باريس، مثل روسيا أو البرازيل، واستبدلت ببساطة ديونها المستحقة لدائنين عموميين بديون جديدة مستحقة لدائنين خواص (الذين كانوا يقدمون شروطا مواتية مؤقتًا). لقد زادت هذه البلدان إلى حد كبير أيضا من ديونها العمومية الداخلية.

يتعلق آخر عمودين من الجدول بديون البلدان النامية المستحقة للبنك العالمي. ويمكن ملاحظة أن هذه الديون ازدادت باطراد، شأنها في ذلك شأن المتعلقة بجميع الدائنين. الاختلاف هو المتعلق بصافي التحويل برسم الديون، وهو ما يظهره العمود الأخير. يبقى التحويل الصافي إيجابيا لصالح البنك العالمي حتى عام 1990 في حين أنه أصبح سلبيا منذ 1983 فيما يتعلق بإجمالي الديون (العمود 3). واعتبارا من عام 1985 بخصوص الديون الخارجية العمومية (العمود 5). ويرجع ذلك في المقام الأول إلى حقيقة أنه خلال ثمانينيات القرن الماضي، قدم البنك العالمي القروض إلى البلدان النامية كي تتمكن من السداد لبنوك الشمال الخاصة التي كانت عرضة للإفلاس في حالة عدم الأداء. بالطبع، صندوق النقد الدولي هو الذي يلعب الدور الرئيسي على هذا المستوى، ولكن البنك العالمي يقتفي أثره.

إن التحويل الصافي فيما يتعلق بالبنك العالمي كان سلبيا من 1990 إلى 1996، ثم إيجابيا من 1997 إلى 1999 قبل أن يصبح سلبيا مرة أخرى مع أقصى تحويل صافي سلبي تاريخي في 2002 و2003 و2004. لقد مثل التحويل السلبي الإجمالي، فقط بالنسبة للفترة 2000-2004، ما قدره ناقص 21.3 مليار دولار، مبلغ مذهل مقارنة بالمبلغ الإجمالي المقدم في شكل قروض سنويا من قبل البنك العالمي، والذي هو أقل من 20 مليار دولار في السنة.

والأمر الأكثر خطورة هو أن هذا التحويل السلبي الضخم لا يؤدي إلى تحرير البلدان النامية من الديون، بل يؤدي في الواقع إلى زيادة الديون المستحقة تجاهها للبنك العالمي.

هذا يدل على سخرية هذه الآلية الضخمة المفضية إلى زيادة عبء الديون بشكل مصطنع والتي لا تتوافق بأي حال مع المبالغ التي دخلت بالفعل اقتصادات هذه البلدان.

10 فعلت تايلند ذلك عام 2003، وفعلت البرازيل والأرجنتين ذلك في يناير 2006.

الشكل II. مقارنة بين تطور اجمالي رصيد الديون الخارجية والتحويل الصافي برسم الديون الخارجية

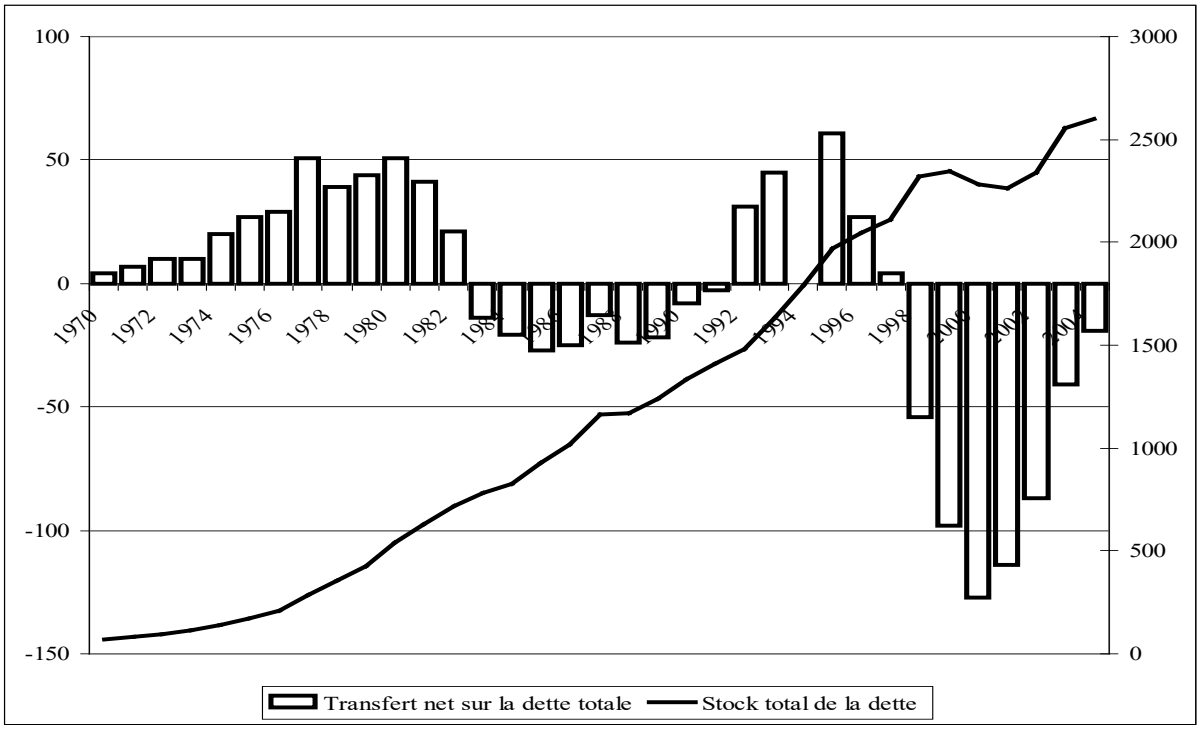

الأعمدة: صافي التحويل على إجمالي الديون الخط المتصل: مجموع رصيد الديون

المصدر: البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية، 2005

العمود الأيسر: صافي التحويل على إجمالي الديون الخارجية (العامة + الخاصة) لجميع البلدان النامية (بمليارات الدولارات)

العمود الأيمن: تطور إجمالي الديون الخارجية (عامة + خاصة) للبلدان النامية (بمليارات الدولارات)

يعرض هذا الرسم البياني محتوى الأعمدة 2 و3 من الجدول الموجود في بداية الفصل.

يمكن ملاحظة أن صافي التحويل إيجابي من عام 1970 إلى عام 1982، وهو العام الذي حدثت فيه أزمة الديون. أصبح التحويل سلبيا عام 1983 حتى عام 1991. ثم

من عام 1992 إلى عام 1997 صار إيجابيا مجددا إلا في عام 1994، عام الأزمة المكسيكية. منذ عام 1998 (أزمات جنوب شرق آسيا والأزمة الكورية) وحتى عام 2004، كان التحويل الصافي سلبياً. وخلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2004، ارتفع رصيد الديون من 70 مليار دولار في عام 1970 إلى 2597 مليار دولار في عام 2004.

من هنا، سنقدم مبيانات الديون الخارجية العمومية للمناطق العالمية الرئيسية.

تطور الديون الخارجية العمومية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بين 1970 و2004.

الشكل 12 – مقارنة بين تطور إجمالي رصيد الديون وإجمالي صافي التحويلات على الديون الخارجية العمومية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

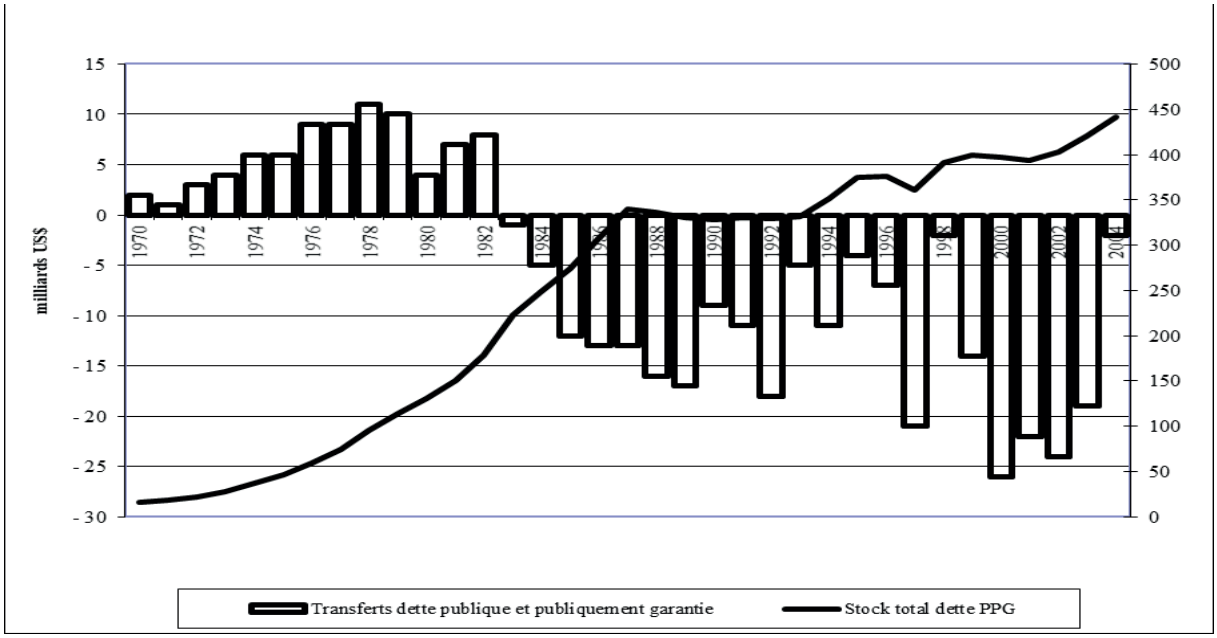

المصدر: البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية، 2005

العمود الأيسر: صافي التحويل على إجمالي الديون العمومية الخارجية لأمريكا اللاتينية والكاريبي (بمليارات الدولارات)

العمود الأيمن: تطور إجمالي الديون العمومية الخارجية لأمريكا اللاتينية والكاريبي (بمليارات الدولارات)

تعليق: أصبحت التحويلات الصافية برسم الديون العمومية سلبية منذ عام 1983 وبقيت كذلك حتى عام 2004.

عدد سكان أمريكا اللاتينية والكاريبي عام 2004: 540 مليون

قائمة الدول[11]: (أنتيغوا وبربودا)، الأرجنتين، بربادوس، بليز، بوليفيا، البرازيل، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، (كوبا)، الجمهورية الدومينيكية، دومينيك، إكوادور، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، هايتي، هندوراس، جامايكا، المكسيك ونيكاراغوا وبنما وباراغواي وبيرو وسانت لوسيا وسانت كيتس ونيفيس وسانت فنسنت وجزر غرينادين والسلفادور (سورينام) وترينيداد وتوباغو وأوروغواي وفنزويلا.

كان إجمالي الديون العمومية الخارجية عام 1970: 16 مليار دولار امريكي، وإجمالي الديون العمومية الخارجية لسنة 2004: 442 مليار دولار. تمثل المجموعة الأمريكية اللاتينية المنطقة الرمزية لأزمة المديونية وإدارتها لصالح الدائنين.

تسمح نظرة سريعة (أنظر الأشكال 4 إلى 8) إلى المناطق النامية الخمس الرئيسية الأخرى من زاوية تطور الديون العمومية والتحويلات الصافية على الديون، بملاحظة أن أزمة الديون لعام 1982 التي تفجرت في أمريكا اللاتينية انتشرت تدريجيا لتطال جميع المناطق الأخرى. وبصرف النظر عن الاختلافات الواضحة، فما يبرز هو أن التحويلات الصافية أصبحت سلبية في كل مكان نهاية سنوات 1990. يوضح هذا حقيقة أنه لم يتم حل الأزمة في أي مكان بالعالم. كما يظهر أنه في بداية القرن الحادي والعشرين، لا تزال المديونية تشكل عقبة ينبغي التغلب عليها أكثر مما كان عليه الحال في ثمانينيات القرن العشرين.

11 لم تندرج البلدان بين قوسين في النظام الإحصائي للبنك العالمي المتصل بالديون.

تطور الديون العمومية الخارجية لآسيا الجنوبية بين 1970 و2004

الشكل 13-تطور إجمالي رصيد الديون مقارنة بإجمالي صافي التحويلات على الديون الخارجية العمومية في جنوب آسيا

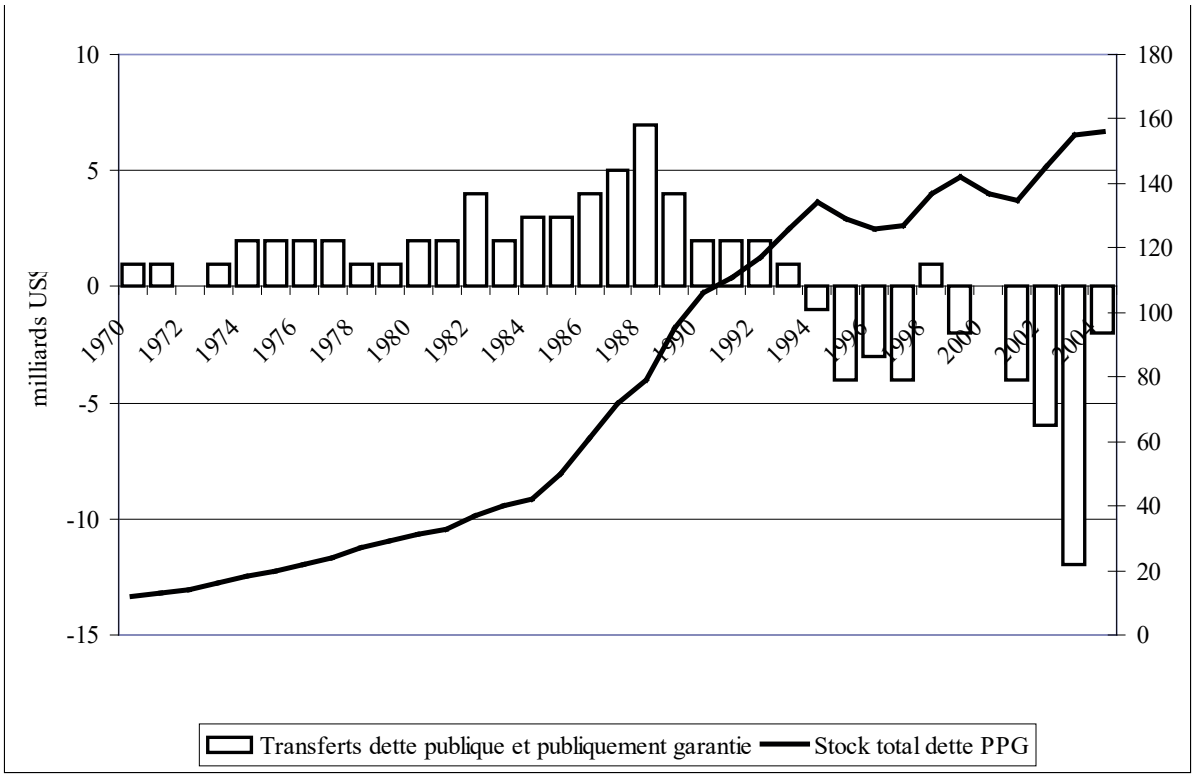

الأعمدة: صافي التحويل على الدين العام والمضمون من قِبل الدولة / الخط المتصل: إجمالي الديون العمومية والديون المضمونة

مصدر : البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية، 2005

العمود الأيسر: صافي التحويل برسم إجمالي الديون العمومية الخارجية في جنوب آسيا (بمليارات الدولارات)

العمود الأيمن: تطور إجمالي الديون العمومية الخارجية في جنوب آسيا (بمليارات الدولارات)

تعليق: أصبح صافي التحويلات سلبيا عام 1994 في حين واصل إجمالي رصيد الديون الارتفاع.

عدد سكان جنوب آسيا عام 2004: 1 450 مليون نسمة

قائمة الدول[12]: (أفغانستان)، بنغلاديش، بوتان، الهند، جزر المالديف، نيبال، باكستان، سريلانكا

إجمالي الديون العمومية الخارجية عام 1970: 12 مليار دولار

مجموع الديون العمومية الخارجية عام 2004: 156 مليار دولار

تطور الديون العمومية الخارجية لأفريقيا جنوب الصحراء بين 1970 و2004

الشكل 14 - تطور إجمالي رصيد الديون مقارنة بإجمالي صافي التحويلات على الديون الخارجية العمومية في أفريقيا جنوب الصحراء (بمليارات الدولارات)

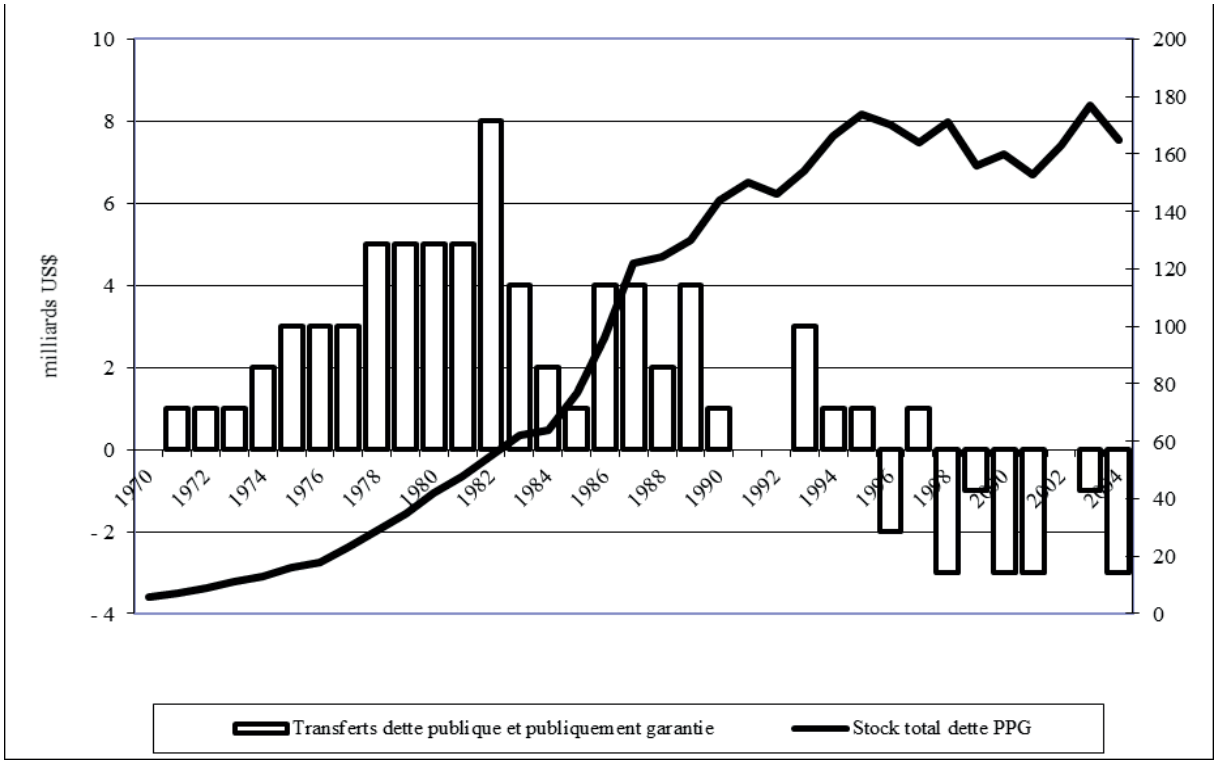

مصدر: البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية، 2005

الأعمدة: صافي التحويل على الديون العمومية والمضمونة من قِبل الدولة/ الخط المتصل: إجمالي الديون العمومية والمضمونة

12 لم يتم أخذ البلدان بين الأقواس بالاعتبار، أفغانستان، في إحصائيات البنك العالمي المتعلقة بالبلدان المدينة.

العمود الأيسر: صافي التحويل برسم إجمالي الديون العمومية الخارجية في أفريقيا جنوب الصحراء (بمليارات الدولارات)

العمود الأيمن: تطور إجمالي الديون العمومية الخارجية لأفريقيا جنوب الصحراء (بمليارات الدولارات)

تعليق: أصبحت التحويلات الصافية سلبية في 1998 في حين ارتفع إجمالي رصيد الديون بشكل مطرد حتى عام 1995، وانخفض بشكل طفيف في عام 2004.

سكان أفريقيا جنوب الصحراء في عام 2004: 720 مليون نسمة

قائمة الدول[13]: جنوب أفريقيا، أنغولا، بنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، جزر الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جزر القمر، الكونغو-برازافيل، ساحل العاج، إريتريا، إثيوبيا، الغابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا-بيساو، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، مدغشقر، مالاوي، مالي، موريشيوس، موريتانيا، موزمبيق، (ناميبيا)، النيجر، نيجيريا، أوغندا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا، سان تومي وبرنسيبي، السنغال، سيشيل، سييراليون، الصومال، السودان، سوازيلاند، تنزانيا، تشاد، توغو، زامبيا، زمبابوي.

إجمالي الديون العمومية الخارجية عام 1970: 6 مليارات دولار

إجمالي الديون العمومية الخارجية عام 2004: 165 مليار دولار

تطور الديون العمومية الخارجية لأفريقيا الشمالية والشرق الأوسط بين 1970 و2004

13 البلد البلد بين قوسين، ناميبيا، لم يؤخذ بعين الاعتبار في إحصاءات البنك العالمي بشأن الدول المثقلة بالديون.

الشكل 15. تطور إجمالي رصيد الديون مقارنةً بإجمالي صافي التحويلات برسم الديون الخارجية العمومية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط

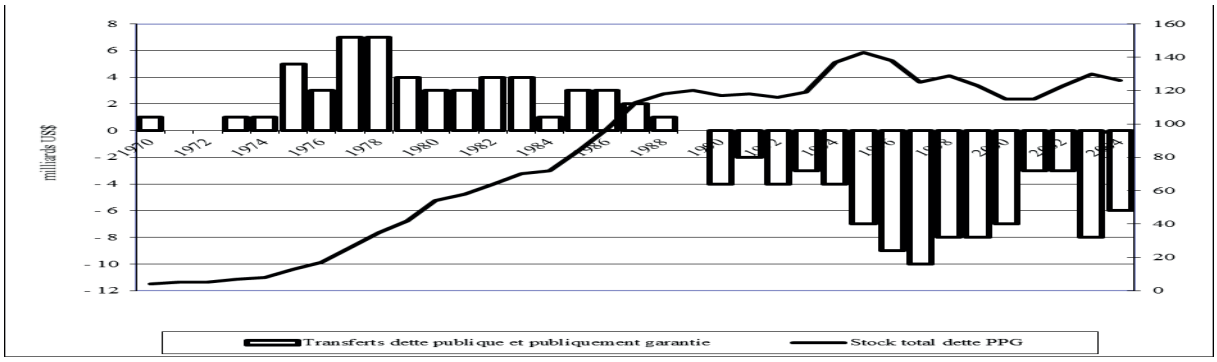

الأعمدة: صافي التحويل على الديون العمومية والمضمون من قِبل الدولة/ الخط المتصل: إجمالي الديون العمومية والمضمونة

مصدر : البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية، 2005

العمود الأيسر: صافي التحويل برسم إجمالي الديون العمومية الخارجية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط (بمليارات الدولارات)

العمود الأيمن: تطور إجمالي الديون العمومية الخارجية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط (بمليارات الدولارات)

تعليق: أصبحت التحويلات الصافية سلبية من عام 1990 فصاعدا. ورغم هذه المبالغ الكبيرة، لم تنخفض الديون بالشكل اللازم.

سكان شمال أفريقيا والشرق الأوسط في عام 2004: 290 مليون نسمة

قائمة الدول[14]: الجزائر، (المملكة العربية السعودية)، جيبوتي، مصر، (العراق)، إيران، الأردن، لبنان، (ليبيا)، المغرب، عمان، سوريا، تونس، اليمن

إجمالي الديون العمومية الخارجية عام 1970: 4 مليارات دولار

14 لم تؤخذ البلدان الواردة بين الأقواس في الاعتبار في إحصائيات البنك العالمي المتعلقة بالبلدان المثقلة بالديون.

إجمالي الديون العمومية الخارجية عام 2004: 126 مليار دولار

تطور الديون العمومية الخارجية لآسيا الشرقية والمحيط الهادئ بين 1970 و2004

الشكل 16. تطور إجمالي رصيد الديون مقارنة مع صافي التحويلات الإجمالية للديون الخارجية العمومية في شرق آسيا والمحيط الهادئ.

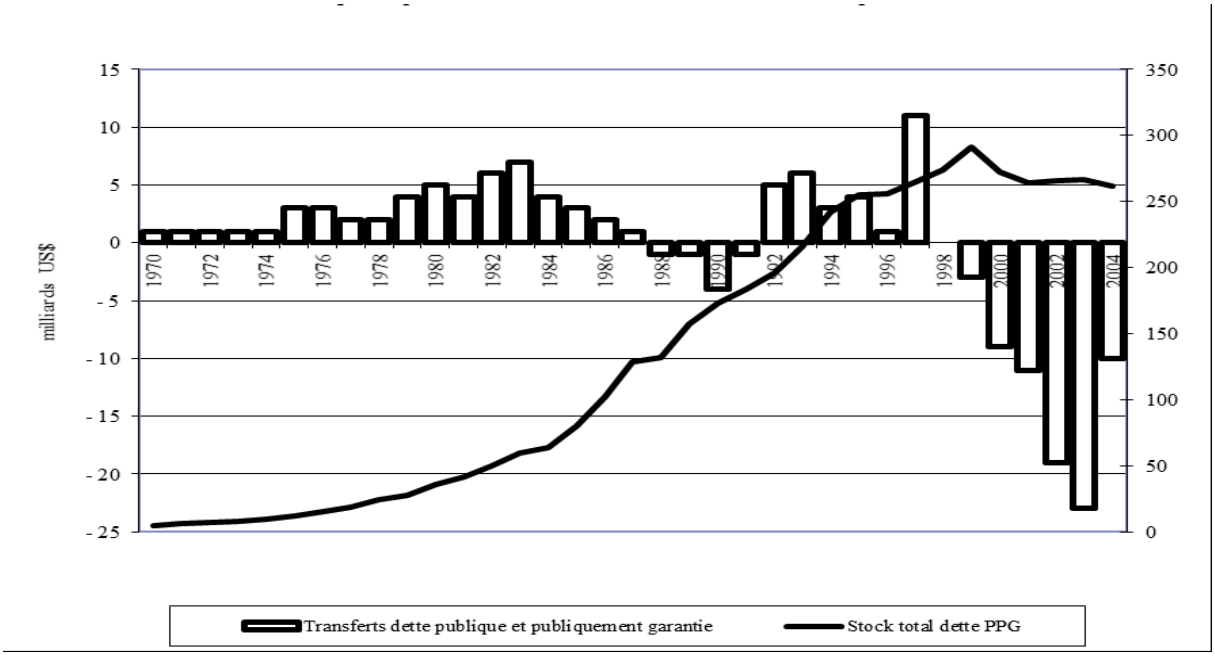

مصدر: البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية، 2005

الأعمدة: صافي التحويل برسم الديون العمومية والمضمونة من قِبل الدولة/ الخط المتصل: إجمالي الديون العمومية والمضمونة

العمود الأيسر: صافي التحويل برسم إجمالي الديون العمومية الخارجية في شرق آسيا والمحيط الهادئ (بمليارات الدولارات)

العمود الأيمن: تطور إجمالي الديون العمومية الخارجية في شرق آسيا والمحيط الهادئ (بمليارات الدولارات)

تعليق: كانت التحويلات سلبية بين 1988 و1991 ثم صارت سلبية بشكل حاد منذ 1999، وهي السنة التي شهدت ارتفاعا قويا للديون العمومية بسبب حمل السلطات العمومية على عاتقها الديون الخاصة، ولجوئها لقروض «إنقاذ» لدى صندوق النقد الدولي. ورغم هذه التحويلات السلبية الهامة للغاية لم ينخفض حجم الديون.

عدد سكان شرق آسيا والمحيط الهادئ عام 2004: 1870 مليون نسمة

قائمة الدول[15]: كمبوديا، الصين، (كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية[16])، فيجي، إندونيسيا، (كيريباس)، لاوس، ماليزيا، منغوليا، بورما، ميانمار، بابوازي غينيا الجديدة، الفلبين، جزر سليمان، ساموا، تايلند، (تيمور الشرقية)، تونغا، فانواتو، فيتنام

إجمالي الديون العمومية الخارجية عام 1970: 5 مليارات دولار

إجمالي الديون العمومية الخارجية عام 2004: 262 مليار دولار

تطور الديون العمومية الخارجية لأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى بين 1970 و2004

الشكل 17 - تطور إجمالي رصيد الديون مقارنة بإجمالي صافي التحويلات على الديون الخارجية العمومية في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى.

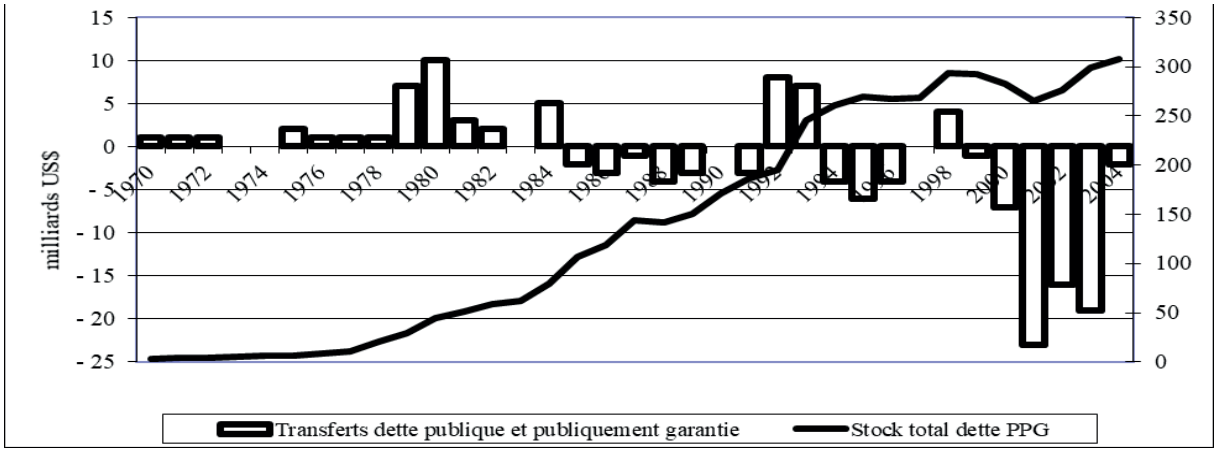

مصدر : البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية، 2005

15 لم تؤخذ البلدان الواردة بين الأقواس في الاعتبار في إحصائيات البنك العالمي المتعلقة بالبلدان المثقلة بالديون.

16 منذ عام 2003، لم يعد البنك العالمي ينظر إلى كوريا الجنوبية كدولة نامية منذ أن ارتفع الدخل الفردي السنوي فوق الحد الأقصى، والذي تم تحديده في الوقت الحالي عند 9385 دولار. من الآن فصاعدا، تعتبر كوريا الجنوبية كدولة متقدمة.

الأعمدة: صافي التحويل برسم الديون العمومية والمضمونة من قِبل الدولة/ الخط المتصل: إجمالي الديون العمومية والمضمونة

العمود الأيسر: صافي التحويل برسم إجمالي الديون العمومية الخارجية في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى (بمليارات الدولارات)

العمود الأيمن: تطور إجمالي الديون العمومية الخارجية في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى (بمليارات الدولارات)

تعليق: أصبحت التحويلات الصافية سلبية عام 1985 وظلت سلبية حتى عام 2004 باستثناء السنوات 1992-1993 و1998. ورغم التحويلات السلبية الكبيرة للغاية بين عامي 2000 و2003، استمرت الديون العمومية الخارجية في الارتفاع.

عدد سكان أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى عام 2004: 470 مليون

قائمة الدول: ألبانيا، أرمينيا، أذربيجان، بيلاروسيا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، إستونيا، جورجيا، المجر، كازاخستان، قيرغيزستان، لاتفيا، ليتوانيا، مقدونيا، مولدافيا، أوزبكستان، بولندا، رومانيا، روسيا، صربيا، الجبل الأسود، سلوفاكيا، سلوفينيا، طاجيكستان، جمهورية التشيك، تركمانستان، مفتاح تور، أوكرانيا

إجمالي الديون العمومية الخارجية عام 1970: 3 مليارات دولار

إجمالي الديون العمومية الخارجية عام 2004: 310 مليار دولار

الفصل الثالث عشر

البنك العالمي يتوقع مجيء أزمة الديون

لقد توقع البنك العالمي، منذ عام 1960، خطر تفجر أزمة ديون في شكل عدم قدرة البلدان الرئيسية المدينة تحمل السداد المتزايد. وازدادت أمارات التحذير خلال سنوات 1960 حتى صدمة النفط عام 1973. لقد نشر كل من البنك العالمي والبنكيون الخواص، ولجنة بيرسون، ومحكمة الحسابات الأمريكية تقارير تشدد على مخاطر الأزمة. وتغيرت النغمة بشكل جذري بارتفاع أسعار النفط عام 1973 وإعادة التدوير الهائل للبترودولارات من قبل البنوك الخاصة الكبيرة في البلدان الصناعية. لم يعد البنك العالمي يتحدث عن الأزمة. ومع ذلك فإن وثيرة المديونية تتسارع. دخل البنك العالمي التنافس مع البنوك الخاصة لتوفير أكبر قدر من القروض في أسرع وقت ممكن. وحتى نشوب الأزمة عام 1982، حافظ البنك العالمي على لغة مزدوجة. واحدة للجمهور والدول المدينة تقول إنه لا يوجد ما يدعو للقلق أكثر من اللازم، وإنه إذا نشأت مشاكل، فإنها سوف تكون قصيرة الأجل. هذا هو الخطاب المدون بالوثائق العامة الرسمية. ويقام الخطاب الثاني في الكواليس. تنص مذكرة داخلية على أنه إذا أدركت البنوك أن المخاطر آخذة في التزايد، فإنها ستقلل من الإقراض و «يمكن أن نرى عددا كبيرا من البلدان ينتهي بها المطاف في حالات صعبة للغاية» (29 أكتوبر 1979)[1].

منذ عام 1960، لم تغب إشارات الإنذار.

في تلك السنة، نشر دراغوسلاف أفراموفيتش ورافي غولاتي، وهما اقتصاديان بارزان في البنك العالمي[2]، تقريرا أشار بوضوح إلى خطر وصول البلدان النامية إلى مستوى

1 Kapur, Lewis, Webb, The World Bank, op. cit., vol. 1, p. 599.

2 اليوغوسلافي دراجوسلاف أفراموفيتش هو كبير الاقتصاديين في البنك العالمي في 1963-1964. بعد ثلاثين عاما، أصبح محافظ البنك

غير مستدام من المديونية بسبب التوقعات الكارثية من حيث عائدات التصدير:

> «نتوقع أنه في السنوات القليلة القادمة، سيزداد سداد الديون في العديد من البلدان الكبيرة المثقلة بالديون، ومعظمها قد بلغ بالفعل معدل خدمة ديون مرتفع للغاية. (...) في بعض الحالات، يشكل عدم اليقين بشأن آفاق التصدير وخدمة ديون ثقيلة عقبة جدية أمام عمليات إقراض مهمة جديدة»[3].

إنها مجرد بداية سلسلة مستمرة من التحذيرات التي تظهر في ملفات متنوعة متتالية للبنك العالمي حتى عام 1973. ففي التقرير السنوي للبنك العالمي للفترة 1963-1964، نقرأ بالصفحة 8:

> «يشكل عبء الديون الثقيل الرازح على عدد متزايد من الدول الأعضاء مصدر قلق دائم لمجموعة البنك العالمي. (...) لقد قرر المديرون التنفيذيون أن البنك يمكن أن يعدل بعض شروط القروض لتخفيف خدمة الديون في الحالات المناسبة»[4].

التقرير السنوي العشرون المنشور عام 1965 يتضمن تناولا طويلا للديون

يبرز التقرير أن الصادرات الزراعية تنمو بشكل أكبر من ارتفاع الطلب في البلدان الصناعية، ما أدى لهبوط في الأسعار[5]:

> «إن نمو المواد الأولية الزراعية الموجهة للتصدير يميل إلى أن يكون أسرع من نمو الطلب بالبلدان الصناعية. ونتيجة لذلك، عانت البلدان النامية من انخفاض حاد في أسعار صادراتها الزراعية بين عامي 1957 و1962». مثال: بينما ارتفعت صادرات البن بنسبة

المركزي اليوغوسلافي (1994-1996) في عهد حكومة ميروسلاف ميلوسيفيتش.

3 Dragoslav AvramoviĆet Ravi Gulhati, Debt Servicing Problems of Low-Income Countries 1956-58, Baltimore, Johns Hopkins Press for the IBRD, 1960, p. 56 et 59.

4 البنك العالمي، التقرير السنوي 1963-4، الصفحة 8.

5 البنك العالمي، التقرير السنوي 1965، ص. 54

25٪ من حيث الحجم بين 1957 و1962،

على سبيل المثال: بينما زادت صادرات البن بنسبة 25٪[6] من حيث الحجم بين 1957 و1963، فإن عائداته تقلصت بنسبة 25٪. كما انخفضت أسعار الكاكاو والسكر. ويبين التقرير أن صادرات البلدان النامية هي في الأساس مواد أولية يتطور طلب الشمال عليها ببطء وبشكل غير منتظم. انخفضت أسعار المواد الأولية[7]. ويشير التقرير إلى أن التدفقات المالية إلى البلدان النامية غير كافية سواء تعلق الأمر بالقروض والمنح أو بالاستثمار الأجنبي لأن ما يعود برسم سداد الديون وترحيل أرباح الاستثمار الأجنبي إلى الخارج مرتفع للغاية.

ويشير التقرير إلى أن الديون زادت بمعدل سنوي قدره 15٪ بين عامي 1955 و1962، ثم تسارع إلى 17٪ بين عامي 1962 و1964. وتستحوذ 12 دولة على ما يزيد قليلاً عن 50٪ من الديون. جميعها من العملاء الرئيسيين للبنك (الهند والبرازيل والأرجنتين والمكسيك ومصر وباكستان وتركيا ويوغوسلافيا وإسرائيل وتشيلي وكولومبيا).

إن معدل نمو الديون الخارجية العمومية للبلدان النامية مرتفع جدا. إذ ارتفع بين 1955 و1963، بنسبة 300٪ منتقلا من 9 مليار دولار إلى 28 مليار دولار. وبين 1963 و1964، في سنة واحدة فقط، ارتفعت الديون بنسبة 22٪ إلى 33 مليار دولار. لقد تمت مضاعفة حجم خدمة الديون أربع مرات خلال نفس الفترة (1955-1964).

في عام 1955، شكلت خدمة الديون 4٪ من عائدات التصدير. وفي عام 1964، تضاعفت النسبة ثلاث مرات (12٪). وفي حالة بعض البلدان، فإنها مثلت 25٪ تقريبًا!

ويشدد التقرير على الحاجة إلى تحديد الشروط التي يمنح بموجبها البنك العالمي والدائنون الآخرون القروض. فما هو منطق ذلك؟

كلما كانت الشروط أصعب، كلما ارتفعت قيمة السداد. وكلما ارتفعت قيمة السداد، كلما ارتفع مبلغ (حجم) المساعدة. ونتيجة لذلك، فإن صلابة أو مرونة/ليونة الشروط لا تقل أهمية عن حجم المساعدات. وهناك عاملان رئيسيان يحددان الصلابة والنعومة: أ) حصة المنح، ب) مقدار أسعار الفائدة ومدة السداد.

ويشير التقرير إلى أن حصة المنح قد انخفضت (معظمها من الولايات المتحدة). وانخفضت أسعار الفائدة قليلاً وزادت مدة السداد. باختصار، تمت زيادة الصلابة من

6 نفسه، ص. 55

7 لاحظ أنه خلال هذا الوقت، يوجه البنك العالمي قروضه نحو محاصيل التصدير وأنشطة تصدير المواد الخام.

جانب والخفض قليلا من جانب آخر. تجدر الإشارة إلى أن الاتحاد السوفياتي يُقرض بسعر فائدة أقل بكثير من تلك التي حددها «الغرب»[8]. أعلنت بريطانيا أنها ستقرض مستقبلا دون فائدة لصالح البلدان الأشد فقرا، وسارت كندا على نفس المنوال. في المحصلة، إنه تقرير يدعو لتخفيف شروط القروض.

لا نجد هذا النوع من التحليل في التقارير التسعة عشر التي سبقت هذا التقرير. فكيف نشرح النبرة الخاصة والمحتوى الأصيل لهذا التقرير؟

في الواقع، كُتب هذا التقرير تحت ضغط الأحداث. لقد نظمت العديد من دول العالم الثالث نفسها في حركة عدم الانحياز. وهي تشكل الأغلبية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي عام 1964 حصلت على إنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وهو وكالة الأمم المتحدة الوحيدة التي يقودها ممثلو البلدان النامية[9]. تنتقد هذه الدول بشدة سلوك البلدان الأكثر تصنيعا. كما يوجد لدى البنك العالمي نفسه 102 دولة عضو، معظمها بلدان بالعالم الثالث. إن إدارة البنك العالمي مجبرة على مراعاة اتهامات الجنوب في تحليلاتها.

يستعرض التقرير السنوي الحادي والعشرون، المنشور عام 1966، شروط الإقراض، ويناشد بتخفيفها، ويلاحظ أننا بصدد زيادة للديون بشكل دائم:

> «في حين أن عبء الديون المتزايد للبلدان النامية يشدد على الحاجة إلى تخفيف شروط الإقراض، (...) فالشروط المتوسطة للمعونة الثنائية يمكن أن تصبح أقل مواتاة بكثير... ومع ذلك، يمكن لمستوى عال من المساعدة بشروط غير مواتية أن يجعل مشكل المديونية الخارجية حتى أكثر صعوبة. إذا لم يجر تقديم المساعدة بشروط أكثر ملاءمة، فسيكون من الضروري زيادة الحجم الإجمالي للمساعدة باستمرار وبشكل معتبر من أجل الحفاظ على نقل حقيقي للموارد»[10].

8 المرجع السابق، ص. 61

9 للاطلاع على عرض موجز عن إنشاء الأونكتاد وتطوره اللاحق، انظر Eric Toussaint. 2004. المال ضد الشعوب. البورصة أو الحياة. CADTM/Syllepse/Cetim, Liège-Paris-Genève, p. 99-104. Voir également CETIM. 2005. ONU. Droits pour tous ou loi du plus fort et Thérien, Jean-Philippe. 1990. Une Voix du Sud: le discours de la Cnuced, L'Harmattan, Paris –?, Cetim, Genève, 2005, p. 207-219.

10 البنك العالمي، التقرير السنوي 1966، ص 45.

باختصار، يمكن القول إن البنك العالمي قد اكتشف الخطر الداهم المتمثل في تفجر أزمة الديون بشكل عجز عن تحمل تسديدات متزايدة. إن الحلول المتوخاة من قبل البنك في المقتطفات المذكورة أعلاه هي زيادة حجم القروض من خلال اقتراح شروط أكثر ملاءمة: سعر فائدة منخفض، وفترة أطول للسداد. وفي الواقع، لا ينظر البنك إلى المشكلة إلا من حيث التدفقات: لكي تسدد البلدان المدينة، من الضروري زيادة المبالغ المقرضة وتخفيف شروط السداد. ومن الواضح أننا دخلنا في حلقة مفرغة حيث تستخدم الديون الجديدة لسداد الديون القديمة منطقيا وواقعيا.

يعرب البنك، في نفس التقارير، عن ثقته في زيادة تدفقات الرساميل الخاصة (الاستثمارات والقروض) نحو البلدان النامية. ويعتبر زيادة الإقراض الخاص هدفًا يجب تحقيقه. وأن هذه الزيادة سوف تخفف انتظار التمويل العمومي، وفقا للتقرير المذكور مسبقا.

يمكن قراءة التالي في التقرير السنوي العشرين لعام 1965:

> «إن مجموعة البنك العالمي والمنظمات الدولية الأخرى تبذل جهودًا كبيرة لتشجيع وتوسيع تدفقات رأس المال الخاص إلى الدول الأقل تقدمًا. ليس هناك شك في أننا يمكن أن نتوقع زيادة هذه التدفقات (...) وبالتالي تسريع مسار التنمية والحد من انتظار التمويل العمومي»[11].

وفي التقرير المنشور سنة 1966 جرى التشديد على ضرورة تحرير الحركة العالمية للرساميل:

> «نأمل أن تتاح شروط تسمح بحركة أكثر حرية للرساميل الخاصة في السوق العالمية»[12].

واللافت، أنه بعد تناول طويل لصعوبات سداد الديون، أعلن البنك أنه لا ينبغي تخفيض اللجوء للقروض:

11 البنك العالمي، التقرير السنوي 1965، صفحة 62.

12 الوضع متناقض: في حين أن البنك يدافع عن حركة أكثر حرية لرأس المال بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، فإن واشنطن، من جانبها، منذ عام 1963، فرضت قيودا قوية للغاية على تدفقات رأس المال الخارجة من الولايات المتحدة. هذه القيود ستسرع تطور سوق الأرودولارات Eurodollar في أوروبا، والتي يتم إعادة تدويرها في شكل قروض للبلدان النامية. انظر اريك توسان. 2004. المالية ضد الشعوب. البورصة أو الحياة.
CADTM/Syllepse/Cetim, Liège-Paris-Genève, p. 189 et Norel, Philippe et Saint-Alary, Eric. 1988. p. 41 et svtes.

«لا ينبغي تفسير أي من ذلك على أنه يعني أن البلدان النامية لا تستطيع تحمل أو حتى تجنب أي زيادة في التزاماتها بالسداد»[13].

أزمة جرى إعلانها مرارا

إن تعيين لجنة بيرسون في عام 1968 من قبل روبرت ماكنامارا، الرئيس الجديد للبنك العالمي، يشكل جزء من جهود القادة الأمريكيين للتعامل مع المديونية المتزايدة ومطالب بلدان الجنوب. ويتنبأ شركاء في التنمية (تقرير لجنة بيرسون الصادر عام 1969)، بأن عبء الديون سيزداد ليبلغ حالة أزمة في العقد المقبل. بلغت نسبة إجمالي الديون الجديدة المكرسة لخدمة الديون 87% بأمريكا اللاتينية في الفترة 1965-1967.

وفي عام 1969، يشرح نيلسون روكفيلر، شقيق رئيس بنك تشايس مانهاتان، في تقرير إلى رئيس الولايات المتحدة حول المشاكل التي ستواجه أمريكا اللاتينية:

«إن المبالغ الكبيرة المقترضة من قبل بعض البلدان في نصف الكرة الغربي لدعم التنمية كبيرة إلى حد امتصاص مخصصات دفع الفوائد والأصول لحصة كبيرة من عائدات التصدير. (...) تضطر العديد من البلدان إلى الحصول على قروض جديدة كي تتوفر لديها العملات الصعبة اللازمة لدفع فائدة القروض القديمة ومخصصات استرجاع أصل الديون بأسعار فائدة أعلى جدا»[14].

من جانبه، سلم المكتب العام للمحاسبة، عام 1969، وهو ما يعادل في الولايات المتحدة محكمة مراجعي الحسابات، الحكومة تقريرا ينذر بالخطر:

«لقد بلغت دول فقيرة عدة بالفعل مستوى من الديون يتجاوز احتمالات قدرتها على السداد. (...) تواصل الولايات المتحدة تقديم المزيد من القروض للبلدان المتخلفة أكثر من أي بلد أو منظمة أخرى، كما أن لديها أعلى معدل خسائر. لا يضمن الميل

13 البنك العالمي، التقرير السنوي 1966، ص 45.

14 Nelson Rockefeller, Report on the Americas, Chicago, Quadrangle Books, 1969, p. 87, cité par Payer, Lent and Lost. Foreign Credit and Third World Development, op. cit. p. 58.

لمنح قروض قابلة للسداد بالدولار أن الأموال ستسدد بالفعل»[15].

ولاحقا، عام 1970، أطلق رئيس بنك أمريكا، رودولف بيترسون، في تقرير إلى الرئيس الأمريكي، ناقوس الخطر:

«يعتبر عبء الديون لبلدان نامية عديدة مشكلة ملحة الآن. ورغم إعلانها منذ عشر سنوات، إلا أنها لم تؤخذ بالاعتبار. هناك العديد من الأسباب لذلك، ولكن بجميع الأحوال، فإن عائدات التصدير المستقبلية، في بعض البلدان، مرهونة إلى حد يجعلها تهدد مواصلة الاستيراد والاستثمارات والتنمية»[16].

باختصار، تعتبر مصادر عدة مؤثرة في الولايات المتحدة، وكلها مترابطة، منذ أواخر سنوات 1960 أن أزمة ديون قد تتفجر بعد بضع سنوات.

رغم وعي المخاطر...

يرى روبرت ماكنامارا، من جانبه، أن معدل نمو ديون العالم الثالث يمثل مشكلة. يقول:

«في نهاية عام 1972، بلغت الديون 75 مليار دولار وخدمتها السنوية تجاوزت 7 مليارات دولار. ارتفعت خدمة الديون بنسبة 18 % عام 1970 وبنسبة 20% عام 1971. وكان متوسط معدل زيادة الديون منذ سنوات 1960 ضعف معدل نمو عائدات التصدير تقريبًا التي يجب على البلدان المدينة أن تضمن بها خدمة هذه الديون. لا يمكن أن يستمر هذا الوضع إلى الأبد»[17].

15 General Accounting Office, cité par Payer, Lent et Lost, Foreign Credit and Third World Development, op. cit., p. 69.

16 Task Force on International Development, US Foreign Assistance in the 1970s: A New Approach, rapport au Président, Washington, Government Printing Office, 1970, p. 10.

17 McNamara, Robert S. 1973. Cien países, Dos mil millones de seres, Tecnos, Madrid, p.94.

... بدءا من عام 1973، هرول البنك العالمي خلف زيادة الديون في تنافس مع البنوك الخاصة

والحال أن البنك العالمي الذي يرأسه ماكنامارا يمارس ضغوطاً على بلدان المحيط كي تزيد مديونيتها.

سببت زيادة أسعار المنتجات البترولية والمواد الخام الأخرى لجوءا متزايدا للديون منذ عام 1973. ونجد في منشورات البنك العالمي، وصندوق النقد الدولي والبنوك الخاصة، تنبؤات تشاؤمية أقل فأقل بشأن صعوبات السداد التي قد تواجهها البلدان النامية.

لنأخذ مثلا صندوق النقد الدولي، الذي يقدم تقريره السنوي لعام 1975 رسالة بالغة الهدوء:

> «إن استثمار فوائض البلدان المصدرة للنفط في الأسواق المالية الوطنية والدولية المترافق مع توسع التمويل الدولي (في صورة القروض الثنائية والمتعددة الأطراف) شكل طريقة مرضية لتحويل الأموال من أجل تعويض عجز الحساب الجاري للبلدان المستوردة للنفط»[18].

يجب التأكيد على أن هذا التشخيص يتناقض بشكل صارخ مع ذلك الذي سيتم إنتاجه بعد اندلاع الأزمة. فبمجرد نشوب أزمة الديون عام 1982، ألقى صندوق النقد الدولي باللائمة على الصدمتين النفطيتين لعامي 1973 و1979. ولكن ما يمكن استنتاجه من اقتباس عام 1975 هو أن إعادة تدوير البترودولارات بالنسبة لصندوق النقد الدولي مقرونة بالإقراض العمومي، قد حل مشاكل البلدان المستوردة للنفط إلى حد كبير.

كيف نفسر رغبة البنك العالمي تحفيز زيادة الديون في سنوات 1970؟

أراد البنك العالمي بأي ثمن زيادة تأثيره على أقصى عدد من البلدان التي كانت تدور بوضوح في فلك المعسكر الرأسمالي أو على الأقل احتفظت (يوغوسلافيا) أو أخذت (رومانيا) مسافة من الاتحاد السوفياتي[19]. احتاج للحفاظ على نفوذه أو زيادته، وإلى

18 صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي لعام 1975، الصفحة 3.

19 في هذا السياق، بذل البنك العالمي جهوداً كبيرة لإقناع الصين بالعودة إلى للانضمام إليه (مما أثار استياء السلطات التايوانية التي احتلت مكان الصين بين عامي 1949 و1979). عادت الصين الشعبية إلى البنك في نهاية فترة رئاسة روبرت ماكنامارا.

تعزيز أثر الرافعة بزيادة منتظمة للمبالغ التي يقرضها. والحال أن البنوك الخاصة تسعى هي نفسها لزيادة إقراضها بمعدلات قد تكون أقل من أسعار البنك العالمي[20]. ولذلك سعى البنك منذئذ إلى الحصول على مشاريع إقراض محتملة. وزادت المبالغ التي أقرضها البنك بنسبة 100٪ بين عامي 1978 و1981.

يظهر روبرت ماكنامارا ثقة كبيرة في النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي، ففي خطابه الرئاسي السنوي عام 1977، يقول: «تعمل البنوك الكبرى والمقترضون الرئيسيون وفق توقعات متسقة»، ويختم قائلاً: «نحن حتى أكثر ثقة اليوم مما منذ عام مضى: إن مشكلة الديون يمكن التحكم بها»[21].

ويظهر بعض كبار البنكيين الخواص هم أيضا اطمئنانا كبيرا[22]. إليكم ما أعلنه سيتي بنك عام 1980:

> «منذ الحرب العالمية الثانية، فإن وقف سداد البلدان المتخلفة، عند حدوثه، لا يسبب خسائر كبيرة للبنوك المقرضة. وعادة ما يتبع وقف السداد تسوية بين البلد المدين ودائنيه الأجانب فيما يتعلق بإعادة جدولة الديون. (...) وبما أن أسعار الفائدة والفروق تزداد عموما عند إعادة جدولة القرض، فإن قيمة الخصم غالباً ما تكون أكبر من قيمة القرض الأصلي»[23].

يجب أخذ هذا الإعلان مع أكبر قدر من الحذر بشأن دوافع من أعلنه. في الواقع، فإن سيتي بنك، أحد البنوك الأكثر نشاطًا في السبعينيات فيما يخص إقراض العالم الثالث، شعر عام 1980 أن الريح تتحول. وكان وقت كتابة هذه الأسطر، يستعد بالفعل لتقاعده، ولا يكاد يمنح بعد قروضًا جديدة.

20 في 1976-1977-1978، أقرضت البنوك التجارية البرازيلية بمتوسط 7.4٪ في حين أقرضها البنك العالمي ب 8.7٪ (Kapur, Lewis, Webb, The World Bank, op. cit., vol. 1, p. 281 et tableau 15.5. p. 983)

21 Cité par Stern et Ferreira, «The World Bank as "intellectual actor"», art. cité, p. 558.

22 على المدى المتوسط، لم يكونوا مخطئين. تم التأكد من وجهة النظر الواردة في العرض في الثمانينيات: كانت عمليات تعليق الديون قصيرة الأجل، وتم الاتفاق على إعادة جدولة المدفوعات بين البنوك الكبرى في الولايات المتحدة وحكومات دول أمريكا اللاتينية. بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك. كما يعلن سيتي بنك ذلك: «يتم تعديل معدلات الفائدة والفروقات بشكل عام إلى أعلى عند إعادة جدولة القرض» هذا هو بالضبط ما حدث. كما هو موضح في الفصلين التاليين، حقق كبار المصرفيين أرباحاً ضخمة على حساب البلدان المدينة.

23 «Global financial intermediation and policy analysis (Citibank, 1980)», cité dans «Why the major players allowed it to happen», International Currency Review, mai 1984, p. 22, cité par Payer, Lent and Lost. Foreign Credit and Third World Development, op. cit., p. 72.

هذا النص مخصص للبنكيين الأصغر، بخاصة البنوك المحلية الأمريكية، بنوك الادخار والقروض، التي تحاول شركات مثل سيتي بنك طمأنتها كي تمنح قروضًا جديدة. وفي حالة سيتي بنك، يجب أن تسمح الأموال التي تستمر بنوك الادخار والقروض بإرسالها إلى بلدان الجنوب بسداد البنكيين الكبار. بعبارة أخرى، لكي تكون البلدان المدينة قادرة على مواصلة سداد البنوك الكبيرة، يجب أن يكون هناك مقرضون آخرون. وقد يكونون خواصا (بنوك صغيرة أو متوسطة أقل دراية من المصارف الكبيرة أو مضللة من قبل هذه الأخيرة) أو عموميين (البنك العالمي، وصندوق النقد الدولي، ووكالات الإقراض العمومي للتصدير، والحكومات...). يجب أن يوجد مقرضون احتياطيون بحيث يتم سداد البنوك الكبيرة بالكامل. وفي هذا الصدد، إذا قامت مؤسسات مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي بنشر تطمينات بينما تقترب الأزمة، فإنها تصبح متواطئة مع كبار البنكيين الباحثين عن مقرضي الملاذ الأخير. أفلست البنوك الصغيرة التي واصلت إقراض رؤوس الأموال إلى البلدان النامية بعد اندلاع أزمة عام 1982، وستتحمل خزانة الولايات المتحدة تكلفة إنقاذها، أي في الواقع من تحميل دافعي الضرائب الأمريكيين أعباء إنقاذها.

انعطاف 1979-1981

تم الجمع بين صدمة النفط الثانية عام 1979 (بعد الثورة الإيرانية) وانخفاض أسعار المواد الأولية الأخرى.

منذ نهاية عام 1979، زادت تكلفة الديون بشكل مضاعف بسبب الارتفاع الحاد في أسعار الفائدة وارتفاع قيمة الدولار. فشلت محاولات الجنوب من أجل إعادة إطلاق المفاوضات حول نظام دولي جديد: لم ينجح الحوار بين الشمال والجنوب في كانكون عام 1981. بالإضافة إلى ذلك، لا تطبق الولايات المتحدة التقشف الضريبي الذي تطالب به بلدان الجنوب (تخفيض الضرائب، زيادة الإنفاق العسكري، زيادة الاستهلاك).

جرى إعلان الانعطاف المعمم نحو ما أطلق عليه البنك العالمي «التقويم الهيكلي» منذ خطاب مؤتمر الأونكتاد في مانيلا مايو 1979، الذي ألقاه روبرت ماكنامارا.

اللغة المزدوجة للبنك العالمي

حتى نشوب الأزمة عام 1982، كان لدى البنك العالمي لغة مزدوجة. إحداهما مخصصة للرأي العام والبلدان المدينة تقول إنه لا داعي للقلق أكثر من اللازم، وإنه إذا ظهرت مشاكل، فستكون قصيرة الأجل. وهذا هو الخطاب المدون بالوثائق العامة

الرسمية. وثانيهما بالكواليس أثناء المناقشات الداخلية.

في أكتوبر 1978، أرسل نائب رئيس البنك العالمي، بيتر كارجيل، المدير المالي، إلى الرئيس ماكنمارا مذكرة بعنوان «مخاطر قروض البنك العالمي للإنشاء والتعمير». يحث كارجيل، في هذا النص، ماكنامارا والبنك العالمي بأكمله على إيلاء المزيد من الاهتمام لقدرة البلدان المدينة على الدفع[24]. ووفقاً لبيتر كارجيل، فإن عدد البلدان المدينة المتأخرة عن سداد الديون المستحقة للبنك العالمي و/أو تسعى لإعادة التفاوض بشأن ديونها المتعددة الأطراف قد ارتفع من ثلاثة إلى ثمانية عشر بين عامي 1974 و1978! ومن جانبه، أعرب روبرت ماكنامارا مرارا عن قلقه خلال المناقشات الداخلية بخاصة في مذكرة مؤرخة بسبتمبر 1979. ويمكن أن نقرأ في مذكرة داخلية أخرى، أنه إذا أدركت البنوك أن المخاطر آخذة في التزايد، فإنها ستقلل إقراضها و»يمكننا أن نرى عددا كبيرا من البلدان ينتهي بها المطاف إلى حالات صعبة للغاية». (29 أكتوبر 1979)[25].

يعرض تقرير التنمية العالمي لعام 1980 الصادر عن البنك العالمي المستقبل على نحو متفائل، متوقعًا أن تستقر أسعار الفائدة الحقيقية عند مستوى منخفض جدًا بنسبة 1٪. إن الأمر غير واقعي تماما. وقد أظهر التطور الفعلي ذلك. ما هو مفيد هو أن نعلم، بفضل بعض مؤرخي البنك العالمي، أنه في نسخة التقرير الأولى غير المنشورة، هناك فرضية ثانية تستند إلى معدل فائدة حقيقي يبلغ 3٪. يظهر تسليط الضوء هذا أن الوضع سيكون بنهاية المطاف غير قابل للتحمل بالنسبة للبلدان المدينة. لقد حصل روبرت ماكنامارا على سحب هذا السيناريو الأسود من الإصدار الموجه للنشر[26]!

وفي تقرير التنمية العالمي لعام 1981 الصادر عن البنك العالمي، نجد ما يلي: «يبدو مرجحا جداً تأقلم المقترضين والمقرضين مع الظروف المتغيرة دون تعجيل أزمة ثقة عامة»[27].

انتهت ولاية روبرت ماكنامارا كرئيس للبنك العالمي في يونيو 1981، أي قبل عام من اندلاع الأزمة تحت أنظار الجميع. عوضه الرئيس رونالد ريغان بألدن وليام كلاوسن، رئيس بنك أوف أميركا، إحدى البنوك الخاصة الدائنة الرئيسية للدول النامية. لقد تم وضع الثعلب في قلب حظيرة الدجاج...

24 D. Kapur, J. Lewis, R. Webb, 1997, vol. 1. p. 598

25 Ibid., vol. 1, p. 599.

26 هذا السيناريو، على الرغم من أنه أقرب إلى ما حدث بالفعل، إلا أنه ما زال متفائلًا للغاية.

27 Cité par Stern et Ferreira, «The World Bank as “intellectual actor”», art. cité, p. 559.

الفصل الرابع عشر

أزمة الديون المكسيكية والبنك العالمي

لقد كان روبرت ماكنامارا والرئيس لويس اتشيفيريا (1970-1976) متفاهمان جدا. قاد الرئيس المكسيكي حملة قمع شرسة ضد اليسار الجذري. ونمت أرباح النقد الأجنبي في المكسيك، منذ عام 1973، بسرعة بفضل زيادة سعر النفط بثلاثة أضعاف. وكان من شأن هذه الزيادة في عائدات النقد الأجنبي أن تحمي المكسيك من الحاجة إلى الديون. ومع ذلك، فإن حجم إقراض البنك العالمي للمكسيك ازداد بشكل حاد: تضاعف القروض أربع مرات بين عامي 1973 و1981 (من 118 مليون دولار عام 1973 إلى 460 مليون دولار عام 1981). واقترضت المكسيك أيضا لدى البنكيين الخواص بموافقة البنك العالمي. ارتفع حجم القروض من البنوك الخاصة للمكسيك ستة أضعاف بين عامي 1973 و1981. وهيمنت البنوك الأمريكية إلى حد كبير، تليها بالترتيب البنوك البريطانية واليابانية والألمانية والفرنسية والكندية والسويسرية. وكانت المبالغ التي أقرضها البنكيون الخواص تزيد على 10 أضعاف المبالغ التي أقرضها البنك العالمي. وعندما تفجرت الأزمة عام 1982، كان هناك 550 بنكا دائنا للمكسيك! ويتمثل تحدي إقراض المكسيك، بالنسبة للبنك العالمي، في الحفاظ على التأثير على السلطات المكسيكية. تدهورت حالة المالية العمومية المكسيكية بشكل خطير في 1974-1976، ودفع البنك العالمي المكسيك لمواصلة الاستدانة بينما تومض إشارات التحذير.

دفع البنك المكسيك إلى الاستدانة أكثر فأكثر بينما كان الخطر وشيكا

في 3 فبراير 1978، توقع البنك العالمي ما يلي:

> «من المؤكد تقريباً أن تحصل الحكومة المكسيكية على زيادة كبيرة في الموارد المتاحة في أوائل سنوات 1980. وتشير أحدث توقعاتنا إلى فائض في الحساب الجاري عام 1982، وزيادة كبيرة في عائدات التصدير، أساسا بفضل النفط، ما من شأنه تسهيل مشكلة الديون الخارجية وإدارة المالية العمومية في أوائل سنوات 1980. وسترتفع خدمة الديون الخارجية، التي تمثل 32.6٪ من عائدات التصدير في عام 1976، تدريجيا إلى 53.1٪ عام 1978 وستنخفض لاحقا إلى 49.4٪ عام 1980 وتصل إلى حوالي 30٪ عام 1982»[1]!

لقد حدث العكس تماما. وكذبت الحقائق كامل التوقعات المذكورة!

حدث هذا حين أصدر بول فولكر مدير الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، في أكتوبر 1979، قرارًا بزيادة حادة في أسعار الفائدة، سيؤدي لا محالة إلى أزمة المديونية التي اندلعت على وجه التحديد في مكسيكو. لكن البنك العالمي واثق مما يقول. وفي 19 نوفمبر 1979، كتب ما يلي:

> «تشير كل من زيادة الديون الخارجية للمكسيك وزيادة نسبة خدمة الديون إلى الصادرات، والتي قد تصل ثلثي الصادرات (...) إلى وضع حرج للغاية. في الواقع، إن العكس هو الصحيح»[2].

إنه حرفيا أمر لا يصدق.

تتمثل رسالة البنك العالمي في أنه حتى لو كان كل شيء يوحي بأن كل شيء يسير بشكل سيء، فلا يوجد ما يستدعي القلق، وأن الوضع الحقيقي ممتاز، ويجب مواصلة الاستدانة. ماذا سنقول عن حارس بوابة يشجع المشاة لعبور السكة الحديد بينما

1 Kapur, Lewis, Webb, The World Bank, op. cit., vol. 1, p. 499.

2 نفس المرجع

يشير الضوء الأحمر إلى وصول القطار الوشيك؟ ماذا ستفعل العدالة إذا أدى نوع السلوك هذا إلى موت أناس؟

زاد بنكيو الشمال الخواص المبالغ المقرضة للدول النامية بشكل كبير، بدءا بالمكسيك.

كان البنك العالمي مدركا أن الوضع حرج

كتب أحد اقتصاديي البنك المسؤول عن مراقبة الوضع تقريرا مقلقا جدا في 14 غشت 1981. وأوضح أنه لا يتفق مع الموقف المتفائل للحكومة المكسيكية وممثلها كارلوس ساليناس دي غورتاري، المدير العام في وزارة البرمجة والميزانية[3]. هكذا عرضه التسلسل الهرمي لمشكلة خطيرة للغاية، لدرجة أنه قرر لاحقا رفع دعوى قضائية ضد البنك (ربحها)[4]. وفي عام 1981، قدم البنك العالمي للمكسيك قرضًا بقيمة 1.1 مليار دولار (سيتم صرفه على مدار عدة سنوات): وهو أكبر قرض للبنك منذ عام 1946. وفي بداية عام 1982، أكد البنك العالمي أن نمو الناتج المحلي الإجمالي المكسيكي سيصل إلى 8.1٪ سنويا بين عامي 1983 و1985. وفي 19 مارس 1982، ستة أشهر قبل اندلاع الأزمة، أرسل رئيس البنك العالمي ألدن كلوزن الرسالة التالية إلى خوزيه لوبيز بورتيلو، رئيس المكسيك[5]:

> «لقد عزز الاجتماع الذي أجريناه في مكسيكو مع كبار مستشاريكم الثقة التي أضعها في القادة الاقتصاديين لبلدكم. سيدي الرئيس، يمكنك أن تفخر بإنجازات السنوات الخمس الماضية. يمكن لعدد قليل من البلدان أن يتباهى بمعدلات النمو هذه أو بالعديد من فرص العمل... أردت أن أهنئكم على النجاحات العديدة التي تحققت بالفعل. وكما قلت خلال لقائكم، لا يمكن أن يكون التراجع الأخير للاقتصاد المكسيكي

3 أصبح كارلوس ساليناس دي غورتاري رئيسًا للمكسيك عام 1988 بعد تنظيم عملية تزوير كبيرة للانتخابات لمنع انتصار المرشح التقدمي كواوتيموك كاردیناس، وسوف يغادر الرئاسة عام 1994، بعد وقت قصير من توقيع اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا). انظر الفصل التالي..

4 هذا ما قاله عنه مؤرخو البنك العالمي: «إن الاقتصادي (لأنه كان لا يزال يعمل لصالح البنك حينها) لديه وجهة نظر أكثر إزعاجًا حول آفاق المكسيك الماكرواقتصادية لعام 1981، وقد أوصل وجهة نظره المتباينة على شكل مذكرة تضاف إلى المجلدات. وهكذا أصبحت مسيرته المهنية على المحك: بعد معركة دامت عدة سنوات، أعيد إلى منصبه بقرار من المحكمة.

Pieter Bottelier, interview avec les auteurs, le 19 janvier 1993. » in D. Kapur, J. Lewis, R. Webb, 1997, vol.1., p. 603 .

5 ترأس خوسيه لوبيز بورتيلو المكسيك من عام 1977 إلى عام 1982.

سوى مؤقتا فقط وسنكون سعداء بمساعدتك أثناء عملية التوطيد «[6].

أقل من عام قبل ذلك، كان ألدن كلوزن لا يزال رئيسًا لبنك أمريكا الذي كان يقرض المكسيك ويحقق أقصى عائد من ذلك.

وفي 20 غشت 1982، أعلنت المكسيك، بعد سداد مبالغ كبيرة في الأشهر السبعة الأولى من العام، أنها لم تعد في وضع يسمح بمواصلة السداد. وقررت وقف السداد (تعليق الدفع) لمدة ستة أشهر (غشت 1982 إلى يناير 1983). بقي لديها في الصندوق 180 مليون دولار في حين يفترض أن تسدد 300 مليون دولار في 23 غشت. وحذرت المكسيك صندوق النقد الدولي مطلع غشت أن احتياطاتها من النقد الأجنبي تبلغ 180 مليون دولار فقط. اجتمع صندوق النقد الدولي نهاية شهر غشت مع الاحتياطي الفيدرالي، ووزارة الخزانة الأمريكية، وبنك التسويات الدولية وبنك إنجلترا. وأعلن مدير صندوق النقد الدولي جاك دي لاروسيير للسلطات المكسيكية أن صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية على استعداد لإقراض العملة الأجنبية في ديسمبر 1982، بشرط استخدامها لسداد البنوك الخاصة وأن تطبق المكسيك إجراءات صدمة التقويم الهيكلي. قبلت المكسيك ذلك. وقامت بخفض قيمة العملة بشدة، وزادت أسعار الفائدة الوطنية بشكل جذري، وأنقذت البنوك الخاصة المكسيكية من الإفلاس بتأميمها، وقررت تحمل ديونها. وفي المقابل، صادرت 6 مليارات دولار الموجودة بخزائنها. وقدم الرئيس خوسيه لوبيز بورتيلو للشعب المكسيكي هذا التدبير الأخير كعمل قومي. إنه حريص على ألا يقول إن مبلغ 6 مليارات دولار المصادر سيستخدم بشكل كبير لسداد البنكيين الأجانب.

أسباب أزمة الديون المكسيكية

في الواقع، من تسبب في أزمة الديون المكسيكية؟ هل بادرت بها المكسيك؟ بشكل عام، الأسباب واضحة: زيادة أسعار الفائدة المقررة في واشنطن، وهبوط عائدات النفط والمديونية المفرطة، وكلها أسباب هيكلية. يشكل العاملان الأولان صدمات خارجية ليس للمكسيك أي علاقة بها. والعامل الثالث، الإفراط في المديونية، هو نتيجة اختيار القادة المكسيكيين الذين تم تشجيعهم على إثقال بلادهم بالديون من قبل البنكيين الخواص والبنك العالمي.

6 «Lettre de A. W. Clausen à son Excellence Jose Lopez Portillo, président des États-Unis du Mexique», 19 mars 1982, dans Kapur, Lewis, Webb, The World Bank, op. cit., vol. 1, p. 603.

وبعيداً عن الأسباب الهيكلية الأساسية، يظهر تحليل تسلسل الأحداث أن البنوك الخاصة للبلدان الصناعية هي من أنتج الأزمة من خلال تخفيض كبير في القروض الممنوحة للمكسيك عام 1982. لقد نبهتهم حقيقة أن الخزانة العامة المكسيكية قد استخدمت كل العملات المتاحة تقريبا لدفع الديون، واعتبروا أن الوقت قد حان لحد القروض بقوة. وبالتالي ركَّعُوا واحدا من أكبر البلدان المدينة. وبالنظر إلى أن المكسيك تواجه التأثير المشترك لارتفاع أسعار الفائدة التي استفادوا منها، وانخفاض عائدات النفط، فقد فضلوا أخذ زمام المبادرة والخروج من المكسيك. ومما زاد الطين بلة، أن البنكيين الأجانب كانوا متواطئين مع النخب المكسيكية (المديرون التنفيذيون في الشركات، وزعماء الأحزاب، والحزب الثوري المؤسسي) التي هربت بشكل محموم الأموال إلى الخارج لتأمينها. ويقدر أنه في الفترة 1981-1982، غادر ما يصل إلى 29 مليار دولار المكسيك في شكل هروب للرساميل[7]. بعد تعجيل الأزمة، استغلها البنكيون الخواص. وتركوا لآخرين تحمل أعبائها. إليكم الدليل من خلال بعض الجداول.

الجدول 9: قروض البنوك الأجنبية بدون ضمان الدولة المكسيكية، والتسديدات لصالحها (بملايين الدولارات)			
	القروض البنكية	المبالغ المسددة	صافي التحويل
1978	931	860	71
1979	1،565	1،390	175
1980	2450	1450	1،000
1981	3،690	2090	1600
1982	590	2890	-2300
1983	0	1،546	-1546
1984	2،144	4630	-2،486
1985	1،115	3882	2767 -
1986	1700	3،490	1790 -
1987	247	2،453	-2206
مجموع	14،432	24681	-10249
المصدر: البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية 2005			

يبين هذا الجدول تطور قروض البنوك الخاصة الأجنبية غير المستفيدة من ضمان الدولة المكسيكية. نلاحظ أنه بعد زيادة ضخمة بين عامي 1978 و1981، انخفضت القروض بشكل كبير عام 1982. بالمقابل، لم تنخفض المبالغ المسددة. بل على العكس،

7 Morgan Guaranty Trust Co. Of New York, World Financial Markets, mars 1986, p. 15.

ارتفعت بنسبة 40٪ تقريبًا عام 1982. وفي عام 1983، توقفت القروض البنكية تمامًا. ومع ذلك استمر السداد. أصبح تطور صافي التحويل برسم الديون، الذي كان إيجابيا حتى عام 1981، سلبيا للغاية من عام 1982. وبالإجمال، بين عامي 1978 و1987، مثل التحويل السلبي الصافي أكثر من 10 مليار دولار لصالح البنكيين.

الجدول 10: قروض البنوك الأجنبية مع ضمان الدولة المكسيكية، والتسديدات لصالحها (بملايين الدولارات)

	القروض المصرفية	المبالغ المسددة	صافي التحويل
1978	7،235	5349	1،886
1979	9465	8.582	883
1980	7625	6706	919
1981	10،063	7،226	2837
1982	8085	7،260	825
1983	5284	7،571	-2،287
1984	3،134	7،654	-4.520
1985	1878	6922	-5044
1986	198	5345	-5147
1987	4،486	5170	-684
مجموع	57453	67785	-10332

المصدر: البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية 2005

يبين الجدول تطور قروض البنوك الخاصة الأجنبية المستفيدة من ضمان الدولة المكسيكية. نلاحظ نموا للقروض بين 1978 و1981. وفي عام 1982، انخفضت القروض بنسبة 20٪ في حين لم يتوقف السداد، بل زاد على العكس. ثم انخفض الإقراض البنكي بحدة حتى عام 1986. في حين استمر تسديد الدولة المكسيكية على مستوى عال جدا. أصبح التحويل الصافي برسم الديون العمومية المضمون من قبل الدولة تجاه البنوك الأجنبية، والذي كان إيجابيا من عام 1978 إلى عام 1982، سلبيا للغاية من عام 1983 فصاعدا، وبالإجمال، بين عامي 1978 و1987، مثل صافي التحويل السلبي هنا أيضا، أكثر من 10 مليار دولار لصالح البنكيين.

يصل مجموع التحويلات السلبية للجدولين إلى أكثر من 20 مليار دولار. حقق بنكيو الشمال الخواص أرباحاً طائلة على حساب الشعب المكسيكي.

الجدول11: قروض البنك العالمي إلى المكسيك والسداد لصالحه (بملايين الدولارات)			
	القروض المصرفية	المبالغ المسددة	صافي التحويل
1978	167	184	-17
1979	326	220	106
1980	422	255	167
1981	460	283	177
1982	408	328	80
1983	360	399	-39
1984	682	485	197
1985	840	597	243
1986	1،016	819	197
1987	983	1.072	-89
مجموع	5664	4642	1،022
المصدر: البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية، 2005.			

يبين الجدول تطور إقراض البنك العالمي للمكسيك. نلاحظ زيادة قوية في القروض من عام 1978 إلى عام 1981. دخل البنك آنذاك سباقا محموما مع البنوك الخاصة لزيادة الإقراض. ونلاحظ في عامي 1982 و1983، انخفاضا معتدلا للقروض. وزادت الأخيرة

بشكل قوي منذ عام 1984. يتصرف البنك العالمي مثل مقرض الملاذ الأخير. إنه يقرض الدولة المكسيكية بشرط أن تسدد للبنكيين الخواص، ومعظمهم من أمريكا الشمالية. بقي صافي التحويل إيجابياً لأن المكسيك تستخدم بالفعل قروض البنك العالمي لسداد البنوك الخاصة.

الجدول12: قروض صندوق النقد الدولي للمكسيك والسداد لصالحه (بملايين الدولارات)			
	قروض صندوق النقد الدولي	المبالغ المسددة	صافي التحويل
1978	0	261	-361
1979	0	178	-178
1980	0	138	-138
1981	0	70	-70
1982	222	0	222
1983	1.072	26	1،046
1984	1،234	115	1119
1985	300	202	98
1986	870	413	457
1987	786	650	136
مجموع	4،484	2053	2431
المصدر: البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية 2005			

يبين الجدول تطور قروض صندوق النقد الدولي للسلطات المكسيكية. لم تكن هذه القروض موجودة بين عامي 1978 و1981. وعلى العكس، خلال نفس الفترة، سددت المكسيك لصندوق النقد الدولي قروضا قديمة. وابتداء من عام 1982، أقرض صندوق النقد الدولي المكسيك بشكل كبير بشرطين: 1) يجب على المكسيك استخدام المال لسداد البنكيين الخواص. 2) يجب على المكسيك تنفيذ سياسة التقويم الهيكلي

(تخفيض الإنفاق الاجتماعي والبنية التحتية، وبرنامج الخصخصة، وزيادة أسعار الفائدة، وزيادة الضرائب غير المباشرة...). وبقي التحويل الصافي إيجابياً لأن المكسيك استخدمت في الواقع قروض صندوق النقد الدولي لسداد البنوك الخاصة.

الجدول 13: قروض دول الشمال إلى المكسيك ومدفوعات السداد لصالحها (بملايين الدولارات)			
	قروض الدولة	المبالغ المسددة	صافي التحويل
1978	156	171	-15
1979	229	388	-159
1980	439	223	216
1981	578	286	292
1982	673	372	301
1983	539	481	58
1984	540	583	-43
1985	446	573	-127
1986	848	488	360
1987	700	377	323
مجموع	5،148	3942	1،206
المصدر: البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية 2005			

يبين الجدول تطور القروض الممنوحة من قبل الدول الأكثر تصنيعا. ومثل البنوك الخاصة والبنك العالمي، فإن دول الشمال زادت بقوة إقراضها للمكسيك من عام 1978 إلى عام 1981. ومن ثم، قامت تقريبا بنفس ما فعله البنك العالمي وصندوق النقد الدولي. في حين خفض البنكيون الخواص الإقراض، رافقت الدول صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في إقراض المكسيك لتسديد البنكيين الخواص وتنفيذ برنامج التقويم الهيكلي.

ويبين الجدول تطور إجمالي الديون الخارجية للمكسيك. تضاعف ثلاث مرات بين 1978 و1987. وخلال هذا الوقت، كان إجمالي التسديدات يمثل 3.5 أضعاف مبلغ ديون عام 1978. وصل إجمالي صافي التحويل السلبي إلى أكثر من 26 مليار دولار.

منذ عام 1982، استنزف الشعب المكسيكي بشدة لصالح مختلف الدائنين. وبالفعل، سيتمكن صندوق النقد الدولي والبنك العالمي من ضمان سدادهما حتى آخر سنت لقاء ما أقرضاه للمكسيك كي تسدد للبنكيين الخواص. ووجدت المكسيك نفسها حتما خاضعة لمنطق التقويم الهيكلي. في البداية، أدت الصدمة المفروضة عام 1982 إلى حدوث ركود قوي، وخسارة كثيفة لمناصب الشغل وانخفاض حاد في القوة الشرائية. ثم أدت التدابير الهيكلية إلى خصخصة مئات المؤسسات العامة. إنها ظاهرة تركيز الثروة وحصة كبيرة من الملك المشترك في أيدي عدد قليل من المجموعات الصناعية والمالية الرئيسية المكسيكية والأجنبية[8] .

من منظور تاريخي، يتضح أن اللجوء للاستدانة المفرطة في سنوات 1960-1970، واندلاع الأزمة في عام 1982، والإدارة التي أعقبتها كانت بمثابة قطع جذري ونهائي مع السياسات التقدمية المتبعة بين بداية الثورة المكسيكية عام 1910 وسنوات 1940 تحت رئاسة لازارو كارديناس. من الثورة إلى أربعينيات القرن العشرين، تحسنت الظروف المعيشية للسكان بشكل كبير، وأحرزت المكسيك تقدمًا كبيرًا من الناحية الاقتصادية. وتبنت سياسة دولية مستقلة. بين عامي 1914 و1946، لم تسدد المكسيك الديون، وفي النهاية، حققت نصرا ساحقا على الدائنين عندما وافق الأخيرون على التنازل عن 90٪ من المبلغ المستحق عام 1914 ودون الحصول على أداء الفوائد المستحقة. منذ أزمة عام 1982، فقدت المكسيك السيطرة على مصيرها. كان هذا هدفا تاريخيا سعت إليه الولايات المتحدة منذ القرن التاسع عشر.

في عام 1970، بلغت الديون العمومية الخارجية المكسيكية 3.33 مليار دولار. وبعد 33 سنة، في عام 2003، تضاعفت 33 مرة، لتصل 109.4 مليار (الديون الخارجية العمومية والخاصة تصل إلى 158.7 مليار دولار). خلال هذا الوقت، سددت الحكومة المكسيكية 407.3 مليار دولار (122 ضعف المبلغ المستحق في عام 1970). ويبلغ صافي التحويل السلبي خلال الفترة من 1970 إلى 2003 ما قدره 70 مليار دولار. وبين عامي 1983 و2003، 21 سنة، شهدت سنتان فقط (1990 و1995) تحويلاً صافياً إيجابياً برسم الديون الخارجية العمومية.

8 لقد قمت بتحليل آثار سياسات التقويم الهيكلي في المكسيك في الطبعة الأولى عام 1998، من كتاب البورصة أو الحياة. المالية ضد الشعوب.

endettement extérieur et crise politico-sociale», p. 270-277. op. cit., chap. 15, «Étude de cas 2», «Le Mexique:

بلغت الديون العمومية الخارجية المكسيكية 112.58 مليار دولار سنة 2004. وأصبحت في 2019، بعد 16 سنة 2.7 ضعفا بمبلغ قدره 307.76 مليار دولار (بلغت الديون الخارجية العمومية والخاصة 469.7 مليار). وفي غضون ذلك، سددت السلطات المكسيكية 442.81 مليار دولار (أي قرابة أربع مرات المبلغ المستحق عام 2004). ويصل التحويل الصافي الإيجابي خلال الفترة 2004-2019 إلى 51.5 مليار دولار. وبين 2004 و2019، أي 16 سنة، شهدت فترتان من ثلاثة سنوات تحويلا صافيا سلبيا برسم الديون الخارجية العمومية (2004-2006 و2017-2019). يندرج واقع كون التحويل الصافي سلبيا بالنسبة للسنوات الثلاثة الأخيرة في الأزمة الجديدة للديون في بلدان الجنوب الجارية منذ 2015 والمفاقمة بفعل أزمة كوفيد-19.

في يوم ما قريب، بالتأكيد، سيتمكن الشعب المكسيكي من استعادة حرية تقرير مصيره.

الفصل الخامس عشر

البنك العالمي وصندوق النقد الدولي: جُبَاةُ ديون (مأموري) الدائنين

في يوليوز 1981، وصل ألدن كلوزن، رئيس بنك أوف أميركا، إلى رئاسة البنك العالمي. وبنك أوف أمريكا هو أحد البنوك الأمريكية الكبرى المعرضة للخطر بشدة في حالة عدم سداد الديون من قبل الدول النامية. ويرسل رونالد ريغان، بوضع ألدن كلوزن رئيساً للبنك العالمي، إشارة قوية إلى البنوك الأمريكية (وغيرها من البنوك الخاصة في جميع أنحاء العالم) بأن مصالحهم سوف تؤخذ بالاعتبار على النحو الواجب.

كانت البنوك الأمريكية الأكثر تعرضاً للخطر مقارنة بالبنوك الأوروبية واليابانية: كانت تناسبيا الأكثر إقراضا، وقد أثرت أزمة عام 1982 بشكل خاص على أمريكا اللاتينية، الباحة الخلفية المفضلة لتلك البنوك. كانت المبالغ المقرضة مقارنة برأسمالها هائلة ومتهورة. إذ أقرضت كل البنوك الأمريكية مجتمعة 152٪ من رأسمالها الخاص. ومن بينها، أقرضت البنوك الخمسة عشر الكبرى مبلغًا يعادل 160٪ من رأسمالها. وكانت التسعة الأولى، ومنها بنك أوف أمريكا، قد خصصت ما يعادل 229٪ من رأس مالها.

عندما أعلنت المكسيك، في غشت 1982، أنها لم تعد في وضع يمكنها من السداد، اجتمع كبار ماليي القطاع العام لإنقاذ البنوك الخاصة. تألفت اللجنة الرباعية لوضع استراتيجية من جاك دي لاروسيير، المدير العام لصندوق النقد الدولي، وبول فولكر، رئيس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وجوردون ريتشاردسون، مدير بنك إنجلترا، وفريتز لينتويلر، رئيس بنك التسويات الدولية. ولم تتم دعوة رئيس البنك العالمي إلى الاجتماعات الأولى.

يمكن تلخيص الاستراتيجية المعتمدة على النحو التالي:

- يجب التعامل مع الأزمة كنتيجة لمشكلة سيولة قصيرة المدة يتعين حلها

من قبل صندوق النقد الدولي والبنوك المركزية الكبرى.

- أعطيت الأولوية لديون البلدان الثلاثة الأكثر مديونية: البرازيل والمكسيك والأرجنتين؛

- يجب تحويل الديون الخاصة للبلدان المدينة إلى ديون عمومية؛

- ينبغي على الدائنين التصرف بشكل جماعي في حين لا بد من درء أن تتمكن الدول المدينة التي يجري التعامل معها بشكل منفصل، من تشكيل جبهة مشتركة (فرق تسد)؛

- يجب على البلدان المدينة أن تحافظ على مواصلة أداء فوائد الديون بأي ثمن؛

- لا يمنح الدائنون إلغاء أو تخفيضات لسعر الفائدة؛ يمكن فقط إعادة جدولة عمليات السداد؛

- لن تمنح البنوك الخاصة قروضا جديدة إلا إذا التزمت البلدان المدينة المعنية بسياسات التقشف في إطار اتفاق مع صندوق النقد الدولي.

تم الحفاظ على هذه الاستراتيجية على نطاق واسع في ثمانينيات القرن العشرين، ولكن توجب تعديلها لتعكس حجم الأزمة وسلوك البنوك الخاصة. أوقفت هذه الأخيرة، خلافا للنقطة الأخيرة من الاستراتيجية المذكورة، تقريبا جميع القروض واكتفت بكسب السداد، ما جعل أرباحها تتضخم! تمثل الأرباح التي كسبها سيتي بنك من البرازيل عامي 1983 و1984 وحدها 20٪ من إجمالي أرباحه. ووفقا لكارين ليسيكرز (التي أصبحت فيما بعد المديرة التنفيذية للولايات المتحدة في صندوق النقد الدولي)، فإن الأرباح الموزعة من قبل أكبر البنوك الأمريكية عام 1984 هي ضعف حجم تلك الموزعة في عام 1980[1]. في الواقع، فإن صندوق النقد الدولي وغيره من الفاعلين الماليين العموميين المذكورين أعلاه، والذين انضاف إليهم البنك العالمي لاحقا، من خلال تبني إستراتيجية متشددة تجاه الدول المدينة لحماية البنوك الخاصة، يتصرفون كممثلين حقيقيين للمالية الخاصة العالمية الكبرى، أو بعبارة أخرى، رأس المال الدولي الكبير. لقد أصبحوا جباة ديون في خدمة البنوك الخاصة.

1 Karin Lissakers, Banks, Borrowers and the Establishment: A Revisionist Account of the International Debt Crisis, New Yory, Basic Books, 1991, p. 194.

وتقول كارين ليسيكرز نفسها:

«لقد تم تكليف صندوق النقد الدولي من قبل مجتمع الدائنين بالضغط على المدينين من أجل تجنب وقف عمليات السداد».

وكتب جاك بولاك، مدير أبحاث صندوق النقد الدولي، ثم المدير التنفيذي لهولندا لدى صندوق النقد الدولي، إشارة إلى الاستراتيجية المذكورة أعلاه:

«في النصف الثاني من سنوات 1980، بدأت البنوك التجارية في استغلال هذا النهج. لم تعد البنوك تخشى أن تصبح ضحية لأزمة ديون معممة، بدأت تدرك أنه قد يكون في صالحها منع وصول بلد ما إلى قروض صندوق النقد الدولي (وإلى قروض أخرى باتفاق مع صندوق النقد الدولي).. ثم بدأ استخدام صندوق النقد الدولي من قبل البنوك التجارية لاسترداد ديونها»[2].

يمكن توسيع التعليقات حول صندوق النقد الدولي لتشمل البنك العالمي، الذي تصرف بالضبط بنفس الطريقة.

لقد خرجت البنوك الأمريكية من المشكلة سالمة للغاية. والبنوك الأوروبية أيضا: في الواقع، لقد حصلت على تخفيضات ضريبية قوية محققة احتياطات كبيرة لامتصاص أي خسائر محتملة في ديونها. بالإضافة إلى ذلك، تستفيد البنوك الأوروبية واليابانية من انخفاض قيمة الدولار مما يقلل من قيمة محافظها بالدولار في البلدان المدينة.

تتحمل سلطات البلدان المدينة الديون الخارجية للشركات الخاصة في بلدها على حساب الخزينة العامة (وبالتالي على حساب المواطنين). في حالة الأرجنتين الرمزية، حصلت فروع الشركات متعددة الجنسية المستدينة من شركاتها الأم على الموافقة بأن يتم دفع ديونها من الخزانة العمومية الأرجنتينية[3]!

2 Kapur, Lewis, Webb, The World Bank, op. cit., vol. 1, p. 636, note 132.

3 وتشمل الشركات الأرجنتينية التي عليها مديونية لشركتها الأم: رونو أرجنتينا، مرسيدس-بنز أرجنتينا، فورد موتور أرجنتينا، إيبانكي أرجنتينا، سيتي بنك، البنك الوطني الأول ببوسطن، بنك تشيس مانهاتن، بنك أوف أميركا، دويتشه بنك. وسددت الدولة الأرجنتينية لصالح الدائنين الخواص لهذه الشركات (أي الشركة الأم): رينو فرنسا، مرسيدس بنز، سيتي بانك، بنك تشيس مانهاتن، بنك أوف أميركا، البنك الوطني

وبقيامها بذلك، تخضع حكومات الدول النامية لضغوط الرأسماليين المحليين والشركات متعددة الجنسية المقامة في البلاد، والفاعلين الماليين العموميين الكبار بالشمال خادمي بنوك الشمال الكبيرة الخاصة.

يقوم هؤلاء الممولون العموميون الرئيسيون، ولا سيما صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، بتعويض تدريجي للمصارف الخاصة كدائنين للبلدان الأكثر اضطرابا. هنا مرة أخرى، يتم نقل المخاطر والتكاليف من القطاع الخاص إلى القطاع العام. ويبين الجدول التالي أن البنوك الخاصة تنسحب من البلدان المدينة التي تعاني صعوبات في السداد (انتقلت ديونها لهذه البلدان من 278 مليار عام 1982 إلى 200 مليار عام 1992، بانخفاض قدره 28٪). وفي الوقت نفسه، يتولى الدائنون الرسميون (صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، والدول) المهمة (انتقلت ديونهم من 115 مليار إلى 252 مليار بين عامي 1982 و1992، أي بزيادة قدرها 120٪).

الجدول 14: الديون الحقيقية للبلدان النامية التي تواجه صعوبة في تلبية خدمة ديونها 1982-1992 (بمليارات دولار أمريكي لسنة 1982)			
	إزاء البنوك التجارية	إزاء الدائنين الرسميين	حصة الدائنين الرسميين (٪)
1982	278	115	29.3
1984	286	143	33.3
1986	278	187	40.2
1988	254	232	47.7
1990	222	251	53.1
1992	200	252	55.7
المصدر: مايكل دولي «استعادية حول أزمة الديون»، ورقة أعدت للذكرى الخمسين لمقالات في دورية التمويل الدولي، جامعة برينستون، 1994، الجدول 2.			

استخدمت البلدان المدينة، بناء على توصية أو أمر من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي القروض التي تحصل عليها من الدائنين العموميين (صندوق النقد الدولي،

الأول في بوسطن، كريدي ليونيه، دويتشه بنك، سوسيتيه جنرال. باختصار، يقوم دافع الضرائب الأرجنتيني بتسديد الديون المتعاقد عليها من قبل الشركات التابعة للشركات متعددة الجنسية إلى شركاتها الأم أو إلى المصرفيين الدوليين. وقد يشتبه في أن الشركات متعددة الجنسية المعنية قد خلقت ديونا على فروعها الارجنتينية كتابة فقط (وهمية). والسلطات العامة الأرجنتينية لا تملك السيطرة على هذه الحسابات. Voir notamment Alejandro Olmos, Todo lo que usted quiso saber sobre la deuda externa y siempre se lo ocultaron, Buenos aires, Editorial de los Argentinos, 1990.

البنـك العالمـي، الـدول) لسـداد البنـوك الخاصـة، التـي تحـرص علـى عـدم إقراضهـا المـال مـرة أخرى. إنهـا تتوقـع أولا أن يتـم تسـديد مسـتحقاتها بالكامـل.

لكـن قـروض الدائنيـن العموميـن، بالإضافـة إلـى زيـادة رصيـد الديـون التـي يجـب سـدادها علـى أي حـال، ليسـت كافيـة لتسـديد الديـون الضخمـة المسـتحقة للبنـوك، خاصـة وأن أسـعار الفائـدة عاليـة جدا. وفيمـا يتعلـق بأسـعار الفائـدة الباهظـة التـي تدفعهـا البلـدان الناميـة، يشـير برنامـج الأمـم المتحـدة الإنمائـي فـي تقريـر التنميـة البشـرية لعـام 1992:

> «خـلال الثمانينيـات، عندمـا كان سـعر الفائـدة 4٪ فـي البلـدان الصناعيـة، كان لـدى الـدول الناميـة معـدل فائـدة فعلـي بنسـبة 17٪. وبالنسـبة لرصيـد ديـون أكثـر مـن ألـف مليـار دولار، يمثـل ذلـك زيـادة التكلفـة بمقـدار 120 مليـار دولار تضـاف لصافـي تحويـلات سـلبية برسـم الديـون تقـدر ب 50 مليـار دولار عـام 1989»[4].

إن مسـألة التحويـلات الصافيـة السـلبية المذكـورة فـي تقريـر برنامـج الأمـم المتحـدة الإنمائـي هـذه أساسـية، ولهـذا السـبب فهـي تسـتحق تنـاولا خاصـا.

نقاش البنك العالمي الداخلي حول حساب التحويل الصافي

فـي عـام 1984، سـبب النقـاش حـول هـذه القضيـة هياجـا داخـل البنـك العالمـي. فـي ذلـك العـام، قـام فريـق مـن اقتصاديـي البنـك العالمـي بقيـادة سـيدني تشـيرنيك وباسـل كافالسـكي بإعـداد تقريـر شـكك فـي طريقـة عـرض البنـك لتدفقـات الديـون الخارجيـة[5]. حتـى ذلـك الحيـن، أخـذ البنـك بالاعتبـار فقـط صافـي التدفقـات برسـم الديـون التـي يحددهـا كفـرق بيـن رأس المـال المقـرض ورأس المـال المسـدد، دون دمـج الفوائـد... تبنـى فريـق الاقتصادييـن هـذا موقفًـا آخـر بإعـلان وجـوب دمـج الفوائـد المدفوعـة فـي الحسـاب مـن أجـل تقديـم عـرض واقعـي لمشـكلة الديـون.

4 PNUD, Rapport mondial sur le développement humain, 1992, p. 74.

5 IIBRD, Operations Policy Staff, «Debt and Adjustment in Selected Developing Countries», SecM84-698, 1984, dans Kapur, Lewis, Webb, The World Bank, op. cit., vol. 1, p. 615.

يتيح الجدول التالي فهمًا لموضوع النقاش.

الجدول 15: صافي التحويل على ديون البلدان النامية مع أو بدون مراعاة الفوائد المدفوعة (1979-1987) (بملايين الدولارات الأمريكية).			
كل البلدان النامية	إجمالي الديون الخارجية	صافي التحويل بدون فوائد مدفوعة	صافي التحويل مع الفوائد المدفوعة
1979	427424	67298	44247
1980	540923	94821	51359
1981	628610	96739	40708
1982	715788	83194	20341
1983	781947	45366	-14282
1984	826434	42397	-21.744
1985	929186	38208	-27614
1986	1،020،494	36327	24846
1987	1،166،248	48،037	-12895
المصدر: البنك العالمي ، تمويل التنمية العالمية ، 2005.			

يعرض الجدول تطور زيادة حجم الديون الخارجية الاجمالية للبلدان النامية بين عامي 1979 و1987. إذا التزمنا بالنهج التقليدي للبنك العالمي (عدم إدراج الفوائد)، فإن التحويل يبقى إيجابياً طوال الفترة المأخوذة بالاعتبار. فكيف يمكن، مع هذا العرض للتحويلات، إدراك أن أزمة ديون قد انفجرت عام 1982 واستمرت فصاعدا؟

وعلى العكس، إذا اعتمدنا النهج الذي دافع عنه فريق اقتصاديي البنك، فإن النتيجة مختلفة تمامًا. في الواقع، يمكن ملاحظة أن التحويل إيجابي حتى عام 1982 وأنه أصبح سلبيًا منذ عام 1983. ومن المبرر تمامًا حساب التحويل الصافي برسم الديون، بطرح المبالغ المسددة برسم استهلاك رأس المال والفائدة المدفوعة من المبالغ المقرضة. علاوة على ذلك، بقدر ما كانت الأزمة ناجمة عن ارتفاع أسعار الفائدة، لا يمكننا تصورها وفهمها إذا لم نأخذ بعين الاعتبار دفع الفوائد.

بمجرد وصول التقرير إلى إدارة البنك، رد المسؤولون التنفيذيون الرئيسيون عليه سلبا. أرسل إرنست ستيرن، أحد كبار المسؤولين التنفيذيين بالبنك ونائب رئيس قسم عمليات البنك، رسالة بالفاكس يقول فيها: «أنا لا أوافق على إصدار مستند يركّز تحليله

على مسألة التحويل الصافي»[6]. وفقا له، لا مجال لتقديم دفع الفوائد كعبء، لأنها مجرد مكافأة لرأس المال المقترض. نقطة إلى السطر.

وفي أعقاب اجتماع الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك الذي دُعي إليه البنك، كتب إرنست شتيرن مذكرة إلى إدارة البنك قال فيها:

> «تم طرح مسألة صافي التحويلات وكانت محط سيل حقيقي من التعليقات السلبية من قبل بعض المحافظين والمشاركين الآخرين. كما تعرض البنك لهجوم من قبل بعض المتدخلين بسبب طرحه هذه القضية كأولوية»[7].

لا مجال لطرق هذه المحرمات.

تظهر هذه الصرخة بوضوح الاقتراب من نقطة حساسة ومهمة جدا. لا يمكن قياس ما مثله سداد الديون إلا بأخذ سداد فوائدها بالاعتبار بالإضافة إلى سداد أصل الديون. يستعيد الجدول التالي نهج سابقه مطبقا على أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. إذا التزمنا بالعرض التقليدي للبنك، فإننا لا نرى سوى مشكلة طفيفة من التحويل السلبي تقتصر على عام 1983. وإذا أخذنا في الحسبان الفائدة المدفوعة، فإننا نقيس الوضع الفعلي: التحويلات سلبية بشكل كبير منذ عام 1983.

وفقا لبعض الحسابات، بين عامي 1982 و1985، مثلت التحويلات من أمريكا اللاتينية إلى الدائنين 5.3٪ من الناتج الداخلي الإجمالي للقارة. الثقل ضخم: للمقارنة، بلغت التعويضات المفروضة على ألمانيا من قبل معاهدة فرساي 2.5٪ من الناتج الداخلي الإجمالي الألماني بين 1925 و1932 [8].

6 Message fax d'Ernest Stern à Luis de Azcarate, directeur, CPDDR, 15 mai 1984, dans Kapur, Lewis, Webb, The World Bank, op. cit., vol. 1, p. 616.

7 Memorandum, Ernest Stern to members of the Managing Committee, «Conference at the Federal Reserve Bank of New York,» May 11, 1984, p. 1 in DEVESH KAPUR, JOHN P. LEWIS, RICHARD WEBB. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1: History, p. 616.

8 Andres Bianchi, Robert Devlin, and Joseph Ramos, « The Adjustment Process in Latin America 1981-1986 » paper prepared for World Bank-IMF Symposium on Growth-Oriented Adjustment Programs, Washington D.C., February 25-27, 1987, table 9 in KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1: History, note 105 p. 627

الجدول 16: صافي التحويل على ديون البلدان النامية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مع أو بدون مراعاة الفوائد المدفوعة (1979-1987)، (بملايين الدولارات الأمريكية)			
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	إجمالي الديون الخارجية	صافي التحويل بدون فوائد مدفوعة	صافي التحويل مع الفوائد المدفوعة
1979	197472	35901	23221
1980	242.835	45710	21359
1981	295301	54261	21.413
1982	333142	37893	299
1983	361668	-317	-34971
1984	376.004	6211	-29.040
1985	387807	4537	-30204
1986	406،001	2،276	-27774
1987	442،010	8515	-19814
المصدر: البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية، 2005.			

بالنسبة لإدارة البنك العالمي، يؤثر النقاش الداخلي حول التحويل الصافي بشكل مباشر على مصالح البنك كدائن. يرغب البنك (مثل صندوق النقد الدولي) في الحفاظ على وضعه كدائن مميز بأي ثمن، لأنه يستطيع بذلك المطالبة بالسداد له قبل الدائنين الآخرين (الدائنين الخواص أو الثنائيين). يشرح إرنست ستيرن، في مذكرة داخلية تحضّر خطابًا سيقدمه رئيس البنك بمنتدى دافوس الاقتصادي في يناير 1984، أنه يجب رفض مطالبة البنوك الخاصة بالحفاظ على تحويلات صافية إيجابية (بإدراج دفع الفوائد) لأن هذا يمكن أن ينقلب ضد البنك العالمي. في الواقع، يمكن أن يطبق هذا الشرط أيضًا على البنك. ولذلك من الضروري تفادي الأمر والتحدث فقط عن صافي القروض (أو صافي تدفقات الديون)، أي عن طريق استبعاد سداد الفوائد من الحساب. فيما يلي مقتطف من هذه المذكرة الداخلية:

> «إذا كنا نحمل البنوكً التجارية مسؤولية الحفاظ على تحويلات صافية... فبذلك نقول إذن إن... البنك العالمي نفسه قد يتهم بعدم الاحتفاظ بتحويلات صافية ايجابية. في مكان آخر، على العكس من ذلك، نؤكد أن ما يميز البنك العالمي عن البنوك الأخرى ويبرر معالجة منفصلة لإعادة الجدولة هو أننا نضمن إقراضا صافيا-

وليس تحويلات صافية. إذا قبلنا حجة تحويلات صافية في خطاب الرئيس، فإننا نضعف بشدة موقفنا القاضي برفض محاولات أن تفرض علينا إعادة جدولة عندما تصبح تحويلاتنا الصافية سلبية[9]».

تكشف نهاية المقتطف أعلاه نقطتين هامتين: 1) يتنبأ زعيم البنك العالمي أن صافي التحويل بين البنك وعملائه سوف يصبح سلبياً أيضاً. 2) يخشى أنه، بالتالي، لن يكون البنك قادرا على رفض إعادة جدولة الديون المستحقة له.

يوضح الجدول التالي التحويل برسم الديون المستحقة للبنك. إذا تم استخدام طريقة ارنست ستيرن، فستظل عملية النقل إيجابية. وإذا تم تطبيق النهج البديل، يصبح النقل سلبيًا اعتبارًا من عام 1987[10].

جدول 17 : صافي التحويل برسم ديون البلدان النامية إزاء البنك العالمي مع أو بدون فوائد مدفوعة (1979-1987) (بملايين دولار أمريكي)

كل البلدان النامية	الديون المستحقة للبنك العالمي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير)	صافي التحويل بدون فوائد مدفوعة	صافي التحويل مع الفوائد المدفوعة
1981	24356	3،972	2239
1982	28.570	4229	2217
1983	33706	5،144	2728
1984	33426	5،556	2700
1985	46،612	5100	1،838
1986	63411	5667	887
1987	83،372	5،027	-767
1988	79871	3،743	-2801
1989	80981	3،329	- 2738

المصدر: البنك العالمي، تمويل التنمية العالمية، 2005.

9 Memorandum, Ernest Stern to Munir Benjenk, « Draft Speech For Davos » , January 16, 1984, p. 2, in KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1: History, p. 616

10 لأجل إعداد هذا الجدول، أخذنا في الحسبان القروض التي يمنحها فرع البنك العالمي للإنشاء والتعمير التابع للبنك العالمي، والذي يقدم قروضاً للبلدان المتوسطة الدخل. لم نأخذ بالاعتبار قروض المؤسسة الدولية للتنمية للبلدان منخفضة الدخل.

هناك سبب إضافي يحفز رفض البنك الحديث عن صافي التحويل السلبي. لأنه في ثمانينيات القرن العشرين، كانت البلدان المتوسطة الدخل مثل المكسيك والبرازيل والأرجنتين وفنزويلا ويوغوسلافيا البلدان الرئيسية هي المتأثرة بأزمة الديون. **وهي** أيضا من العملاء الرئيسيين للبنك العالمي. وهذه الدول تمول البنك من خلال سداد الفوائد (التي تضاف إلى سداد رأس المال المقترض). في الواقع، يحقق البنك العالمي نتائج إيجابية بفضل الفوائد التي تدفعها البلدان المتوسطة الدخل التي تلجأ لخدماته. لا تمول الدول الغنية البنك العالمي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير) لأنه يقترض من الأسواق المالية. ويضطلع البنك العالمي، من خلال فرعه المؤسسة الدولية للتنمية، بإقراض البلدان الفقيرة. وباختصار، فإن البلدان ذات الدخل المتوسط هي التي تسمح للبنك بأن يقرض البلدان الفقيرة بأسعار فائدة منخفضة دون أن يتكبد خسارة. لذا يحتاج البنك إخفاء هذه الحقيقة، وإلا فستطالب الدول ذات الدخل المتوسط بأن يكون لها حق النظر بسياسة البنك تجاه الدول الأكثر فقراً. والحال أن تحديد هذه السياسة امتياز للدول الغنية التي تدير البنك.

الارهاب الفكري داخل البنك العالمي

وفقا لمؤرخي البنك العالمي، تم تأسيس نظام تجسس رسميا خلال رئاسة ألدن كلوزن لكشف المنحرفين عن الخط السياسي-الاقتصادي لإدارة البنك. يقول مؤرخو البنك:

> «منذ بداية 1983 حتى 1986، أبلغت إدارة شؤون الموظفين بالبنك المديرين التنفيذيين بأن إدارة الاقتصاد اعتمدت نظام «استخبارات» لكشف تناقضات الموظفين مع مواقف المؤسسة، ويصنف الموظفين وفقا لانتمائهم لهذه المدرسة الاقتصادية الفكرية أو تلك ويفضل علنا «الموالين»، المستخدمين وفق عقود محددة المدة لزيادة خضوعهم. كان ينظر إلى موظفي قسم الأبحاث الاقتصادية بشكل متزايد كوحدة مخصصة لبيع ايديولوجيا بدلا من كونها موجهة للبحث الموضوعي»[11].

11 Kapur, Lewis, Webb, The World Bank, op. cit., vol. 1, p. 1194.

وصل الإرهاب الفكري والظلامية النيو ليبرالية، في فترة آن كروجر كنائبة للرئيس وكبيرة الاقتصاديين، إلى حد أنه من بين 37 باحثاً على المستوى الإداري لقسم البحوث، غادر 29 بين عامي 1983 و1986 [12]. الأكثر خطورة بالنسبة لعمل المؤسسة: أن أكثر من عشرات الوظائف ظلت شاغرة لمدة عامين لأن لا أحد في الخدمات الأخرى أراد أن يحل محل المغادرين.

يشير مؤرخو البنك العالمي إلى حدوث أزمة بين إدارة البنك العالمي، ولا سيما آن كروجر، ومارك ليزيرشن رئيس تحرير المجلة الجديدة للبنك العالمي WB Economic Review. إذ قرر الأخير، بدعم هيئة التحرير بأكملها، في عام 1986 نشر مقال كتبه جيفري ساكس عام 1985. وحظرت آن كروجر، نائبة رئيس البنك العالمي، نشره. فاستقال رئيس التحرير احتجاجًا بعد محاولة إقناع إدارة البنك العالمي باحترام هيئة التحرير. لم تكن هذه ظاهرة معزولة، فبعد بضعة أشهر، استقال رئيس تحرير جريدة أخرى في البنك العالمي، WB Research Observer، لأسباب مماثلة.

عندما نعلم أن جيفري ساش قد طور للتو خطة تقويم هيكلي قاسية في بوليفيا، وبالتالي وضع نفسه بالمعسكر النيو ليبرالي للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي، يمكننا قياس درجة الإرهاب الفكري والظلامية الممارسة من قبل آن كروجر، كبيرة اقتصاديي البنك، على أولئك الموظفين في البنك الذين حاولوا بحذر إعطاء الكلمة لأشخاص خارج المؤسسة. ما لم يعجب آن كروجر هو أن جيفري ساكس اقترح أن يطالب البنك العالمي وصندوق النقد الدولي البنوك الخاصة بشطب الديون على البلدان المثقلة كثيرا بالديون. باختصار، اقترح ساكس أن يبذل القطاع الخاص جهدا، وهو أمر غير مقبول بالنسبة لآن كروجر! ويقر مؤرخو البنك بأن الرقابة كانت تمارس أيضا على أهم منشورات البنك العالمي، جداول الديون العالمية[13].

تركت آن كروجر وظيفتها عام 1987. وفي عام 2000، أصبحت بالمرتبة الثانية في صندوق النقد الدولي. ومع ذلك، يجب تجنب إضفاء طابع شخصي على القضية. تصرفت آن كروجر كممثل لإدارة الولايات المتحدة. إنها ليست حادثًا مؤسفًا في تاريخ صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

12 Idem, p. 1193, note 47

13 Ibid., p. 624

تغير جذري في خطاب البنك العالمي بشأن الدول النامية وقادتها

حتى اندلاع الأزمة، أشاد البنك العالمي بقادة البلدان النامية كي يشجعهم على الاستدانة وتنفيذ السياسات التي يمليها. وتغيرت النبرة جذريا بعيد اندلاع الأزمة. ينتقد البنك حكومات البلدان النامية ويحملها مسؤولة الأزمة. ويتجنب بأي ثمن إظهار أقل نقد ذاتي.

يتم التعبير عن هذا التغيير بوضوح شديد من خلال الاقتباسين التاليتين.

في عام 1982، قبيل تفجر الأزمة، كتب البنك العالمي في تقرير التنمية العالمية 1982:

> «رغم زيادة عجز حسابها الجاري، الذي مر من 40 مليار دولار عام 1979 إلى 115 مليار دولار عام 1981، فقد تكيفت البلدان النامية مع الوضع الجديد بشكل أفضل بكثير من البلدان الصناعية»[14].

وبعد أربع سنوات، يعلن العكس (تقرير التنمية العالمية 1986):

> «إن عجز البلدان النامية على التكيف مع الأحداث الخارجية منذ أوائل سنوات 1970 وحجم الصدمات الخارجية، أصل ادائها السيئ ومديونيتها[15]».

عندما أنتج اقتصاديٌ في البنك، كارلوس دياز أليخاندرو في عام 1984 تحليلًا دقيقًا لسلوك البلدان النامية خلال الأزمة، مشيرًا إلى أنها تعرضت لصدمات خارجية قوية، رد إرنست ستيرن بقسوة:

> «الدول التي اقترضت 10 إلى 15 مليار دولار سنويا تلعب بباحة الكبار. ظنت أنها تملك القدرة-وغالبا ما أعلنت ذلك. كانت أعينها مفتوحة وفخورة للغاية بما كانت تفعل حينها-وكان معظم ما كانت تفعل

14 World Bank, World Development Report 1982, p. 7, in KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1: History, p. 617

15 World Bank, World Development Report 1986, p. 33, dans ibid., p. 617.

منطقيًا. لكنها أخطأت التقدير. يمكن أن يحدث هذا وتكلفة سوء التقدير يمكن أن تكون عالية. ولكن إذا أرادت أن تكون شريكة نظام اقتصادي مفتوح ومترابط، فقد حان الوقت كي تتصرف بشكل صحيح بهذا الصدد وألا تلوم الآخرين على فشلها. أعتقد أنها رؤية تتقاسمها هي أيضًا»[16].

يسعى سلوك البنك هذا لعدة أهداف: 1) تجنب التعرض لانتقادات بسبب سياسة الاستدانة التي أوصى بها في العقود السابقة للأزمة وخاصة في سبعينيات القرن العشرين. 2) إقناع محاوريه بأن عليهم تطبيق سياسات تقشف جذرية في إطار التقويم الهيكلي دون مطالبة حكومات الدول الغنية ببذل جهد للتضامن.

كتب ستانلي فيشر، الذي عوض آن كروجر في منصب كبير اقتصاديي البنك عام 1987، في مذكرة داخلية عام 1990:

«لا أريد أن تعتقد البلدان النامية أن المجتمع الدولي سيساعدها، لذلك أصر على العكس حول واقع أن عليها تدبر أمورها»[17].

ويقول مؤرخو البنك العالمي:

«إن أي شخص يفحص تاريخ أزمة الديون سيصدم بالطريقة التي هيمن بها الأمريكيون على النقاش الفكري، في حين لم تستطع الدول التي عانت الأزمة مباشرة إسماع صوتها»[18].

ويضيف المؤلفون كذلك أن التحليلات التي نشرها البنك العالمي تعكس المصالح السياسية لكبار مساهميه، ولا سيما الولايات المتحدة، وبالتالي البنوك الخاصة.

16 Lettre de Ernest Stern à Carlos F. Diaz-Alejandro, 10 septembre 1984, p. 3-4, dans Kapur, Lewis, Webb, The World Bank, op. cit., vol. 1, p. 618.

17 Memorandum, Stanley Fisher to Ibrahim Shibata, May 26, 1990 in KAPUR, Devesh, LEWIS, John P., WEBB, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1: History, p. 618

18 Idem, p. 626.

تواطؤ بنكيي الشمال مع قادة الجنوب

تسمح دراسات عديدة بكشف العلاقة بين المديونية المتزايدة لبلدان أمريكا اللاتينية سنوات 1970 و1980، وبين هروب رؤوس الأموال من الجنوب إلى الشمال. عاد جزء كبير جدا من المبالغ التي أقرضها بنكيو الشمال إلى خزائنهم في شكل ودائع.

كتب مؤرخو البنك بهذا الخصوص، أنه

> «بين عامي 1978 و1982، كانت حصة هروب رأس المال في نمو الديون الخارجية تتذبذب بين 50 و100٪ بالنسبة للأرجنتين والمكسيك وفنزويلا. وبالنسبة للبرازيل، كانت حوالي 10٪»[19].

وأفضت بحوث أخرى إلى نتائج متوافقة مع ما تقدم. وهذا جدول يعرض ذلك.

الجدول 18: الأرجنتين والبرازيل وكولومبيا والمكسيك وبيرو وفنزويلا : هروب رأس المال من 1973 إلى 1987 (بملايين الدولارات الأمريكية وبنسبة مئوية)

دولة	هروب رأس المال	مخزون الأصول في الخارج	الأصول الخارجية كنسبة مئوية من الديون الخارجية
	(1987-1973)	في عام 1987	(1987)
الأرجنتين	29469	43674	76.9
البرازيل	1،556	20،634	18.3
كولومبيا	1،913	2،994	19.5
المكسيك	6970	7102	73.3
بيرو	2،599	4148	23.0
فنزويلا	3815	4027	131.5

مصدر : IFRI, Ramses 93, Paris, 1992, p. 235 sur base de M. Pastor, «Capital flight from Latin America», World Development, janvier 1990

19 Ibid., p. 662. Pour écrire cela, ils se fondent sur : Estimates from Miguel A. Rodriguez, «Consequences of Capital Flight for Latin American Debtor Countries,» in Donald Lessard and John Williamson, Capital Flight and Third World Debt (Washington D.C., Institute for International Economics, 1987), table 6.1, p. 130.

يخلص مؤرخو البنك لاستنتاج دقيق للغاية:

«وضع هروب الرساميل المزيد والمزيد من الأصول الخاصة بالملاذات الضريبية، وبنفس البنوك التي لديها مستحقات على البلاد المعنية. لذلك لا تشجع النخب الأمريكية اللاتينية تخلف بلدانها عن الدفع ما قد يعرض أصولها الخاصة للخطر»[20].

والواقع أن النخب الثرية في البلدان النامية ليست لها أي مصلحة في اقتراح تعليق سداد ديون بلدانها الخارجية.

وفي ختام هذا الجزء، لن أتخلى عن متعة استعادة تبادل الملاحظات الداخلية الدقيق بين ستانلي فيشر من البنك العالمي وجاكوب فرنكل، زميله بصندوق النقد الدولي. ففي دراسة، نشر صندوق النقد الدولي توقعات متفائلة حول نهاية هروب الرساميل وعودتها لبلدانها الأصلية. وكتب ستانلي فيشر إلى زميله بصندوق النقد الدولي:

«يشعر موظفو البنك بالقلق إزاء توقعات الصندوق بشأن الحجم الضخم لعودة رأس المال الهارب لبلده الأصلي وتأثيره في تحليل خفض الفجوة المالية لبعض الدول. لا نعرف على أي تحليل اقتصادي تستند مثل هذه التوقعات، ونحن نعتقد أنها نبوءة لن تتحقق. لا يمكن سد الفجوة المالية بعودة رأس المال الهارب في حين أن الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي أمر حاسم»[21].

وأجاب جاكوب فرانكل

«المشكلة التي تثيرها بشأن التوقعات حول عودة الرساميل الهاربة للبلد الأصل (في تحليل الفجوة المالية) تشمل كما تعلمون اعتبارات غير تلك التحليلية البحتة»[22] (تسطير المؤلف).

20 Ibid., p. 678

21 Mémorandum, Stanley Fischer à Jacob A. Frenkel, «Coordination of forecasts», 27 juin 1989, dans Kapur, Lewis, Webb, The World Bank, op. cit., vol. 1, p. 611, note 45

22 Mémorandum, Jacob A. Frenkel à Stanley Fischer, «Coordination of forecasts», 14 juillet 1989, p. 1-2, dans idem.

باختصار، يقدم صندوق النقد الدولي توقعات متفائلة لأسباب سياسية.

التقويم الهيكلي بجميع الأحوال

في كتاب صدر عام 1974، لخص الاقتصادي الأمريكي شيريل باير، وهو ناقد لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، التدابير التي يفرضها صندوق النقد الدولي على البلدان النامية التي تلجأ لخدماته:

- إلغاء أو تحرير ضبط الصرف والواردات؛

- تخفيض قيمة العملة

- سياسات تقييدية للتحكم في التضخم وهي: (أ) زيادة أسعار الفائدة، وفي بعض الحالات، زيادة احتياطيات النقد الأجنبي؛ (ب) التحكم بعجز الميزانية العامة: خفض النفقات؛ زيادة ضرائب ورسوم الخدمات العمومية والشركات العمومية؛ وإلغاء دعم المنتجات الاستهلاكية؛ (ج) الحد من زيادة أجور الوظيفة العمومية؛ د) تفكيك ضبط الأسعار.

- المزيد من استضافة الاستثمارات الأجنبية.

لتحديد هذه التدابير، حللت شيريل باير سياسة صندوق النقد الدولي المطبقة سنوات 1960 في الفلبين وإندونيسيا والبرازيل والشيلي والهند ويوغوسلافيا وغانا.

بدءا من 1981-1982، عندما تفجرت أزمة الديون، لجأ عدد كبير من الدول إلى صندوق النقد الدولي (غالباً تحت ضغط الدائنين الرئيسيين، سواء كانوا من القطاع الخاص أو العام) لإيجاد حل لمشكلة ميزان مدفوعاتها. هكذا صار صندوق النقد الدولي بصلاحيات أكبر لتعميم التدابير الاقتصادية الملخصة أعلاه. ستُعرف حزمة التدابير تلك بشكل متزايد باسم برنامج التقويم الهيكلي.

ومن المفارقات، كما أشرنا سابقاً، أنه عندما ارتفع سعر النفط بحدة عام 1973، أعلن صندوق النقد الدولي أنه لا لزوم لإجراء أي تقويم هيكلي. ومع ذلك، فإن الصدمة النفطية قد غيرت الوضع الدولي بشكل كبير، ما أدى إلى زيادة كبيرة في إيرادات الدول المصدرة للنفط من العملات الصعبة وخلق طلبا قويا على العملات الصعبة من قبل البلدان النامية غير المنتجة للنفط.

وفي كتاب بإشراف جون ويليامسون[23]، نشر عام 1983، نقرأ في شهادة أحد مسؤولي صندوق النقد الدولي ما يلي:

> «كان قلق تلك الفترة (أي وقت أزمة النفط عام 1973) أن الدول لم تكن تحاول التكيف بسرعة كبيرة لأن مثل هذه المحاولة، إن تحققت جماعيا، يمكن أن تؤدي إلى تعميق غير مرغوب فيه للركود الشامل»[24].

لقد غير صندوق النقد الدولي والبنك العالمي تغييراً كاملاً رؤيتهما للوقائع عندما تفجرت أزمة الديون بفعل التأثير المشترك لقرار رفع سعر الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وانخفاض أسعار المواد الأولية. وحملا الكثير من المسؤولية عن الأزمة للصدمة النفطية. وفجأة، أصبح التقويم، غير الضروري حسبهما في منتصف السبعينيات، أمراً لا مفر منه.

كان البنك العالمي رائد إطلاق قروض التقويم الهيكلي الأولى عام 1980. بدأ البنك منح هذه القروض الجديدة بحفز من روبرت ماكنامارا. وبرر هذا الأخير إطلاق هذه السياسة على أساس التنبؤ التالي: بعد الصدمة النفطية الثانية عام 1979، سوف تستمر زيادة أسعار النفط طوال فترة الثمانينيات (تنبؤ كذبته الحقائق، لقد حدث العكس) ولا بد أن تحقق البلدان النامية تقويما هيكليا وفقا لذلك[25].

يتطابق محتوى التقويم الذي قدمه روبرت ماكنامارا مع الملخص المعروض أعلاه. وبين عامي 1980 و1983، قدم البنك 14 قرض تقويم هيكلي إلى 9 بلدان[26].

وخلال الثمانينيات، اندلعت توترات منتظمة بين البنك وصندوق النقد الدولي اللذان فشلا في التدخل بطريقة متسقة. أدى ذلك لاتفاق بين المؤسستين عام

23 John Williamson (éd.), Latin American Adjustment: How Much Has Happened?, Washington, Institut of International Economics, 1990.

24 William B. Dale, «Financing and Adjustment of Payments Imbalances», dans John Williamson (éd.), IMF Conditionality, Washington, Institute for International Economics, 1983, p. 7.

25 Stern et Ferreira, «The World Bank as "intellectual actor"», art. cité, p. 540.

26 Idem, p.543.

1989 [27]. وفي العام التالي، 1990، ولد مفهوم إجماع واشنطن[28] المقنن للسياسات الواجب اتباعها في إطار التقويم الهيكلي وذلك بإضافة بُعد الخوصصة المكثفة للتدابير الموجزة أعلاه من طرف شيريل بايير، وسياسة استرداد تكاليف قطاعات مثل التعليم والصحة وإمدادات المياه... تجدر الإشارة إلى أن إجماع واشنطن لا يعني فقط صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، بل أيضا الإدارة التنفيذية الأمريكية الممثلة بوزارة الخزينة. ولا يكمن الإسهام الجديد لهذا الإجماع في التدابير الاقتصادية التي يتعين تطبيقها (التي جرى أصلا تطبيق معظمها[29]) أكثر مما في إعلان عمومي عن اتفاق بين مؤسسات بريتون وودز والسلطة التنفيذية الأمريكية.

وفي الوقت نفسه، يبذل البنك العالمي جهدا كبيرا لنشر دراسات وتقارير تهدف إلى تأسيس نظري لسياسة التقويم الهيكلي وشرعنتها. من بين هذه التقارير العديدة، يجدر التأكيد على أهمية ذاك المعنون « التنمية السريعة في إفريقيا جنوب الصحراء»، والذي جرى إعداده تحت إشراف الاقتصادي إليوت بيرج. إنه حصيلة طلب من قبل روبرت ماكنامارا. وسيشكل هذا التقرير الخط السياسي للبنك العالمي لفترة طويلة. إنه يشدد على نقص دعم المبادرة الخاصة والدور المفرط الذي يؤديه القطاع العام. ويدعو لتعزيز المساعدات للمحاصيل التصديرية عن طريق زيادة خفض المحاصيل المعاشية. بالنسبة لإليوت بيرغ وفريقه، لا ينبغي استهداف تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، معلنين إن «معظم البلدان الأفريقية تتمتع بميزة مقارنة جلية في مجال المحاصيل التصديرية». على سبيل المثال، من الأفضل تصدير المنتجات الاستوائية واستيراد منتجات غذائية أخرى لأن «سياسة الاكتفاء الذاتي القائمة على التضحية بمحاصيل التصدير ستكون مكلفة من حيث الدخل»[30]. وينتقد هؤلاء المعونة الخارجية لأنها عززت القطاع العام!

27 للحد من التناقضات بين توصياتهما (كما كان الحال بشأن الأرجنتين عام 1988، حيث قدم البنك دعمه بشروط اعتبرها الصندوق غير مرضية)، تم تقاسم شاملة للمسؤوليات عام 1989. ومصطلح «الاتفاق»، الذي يستخدمانه بنفسيهما، ليس تافهاً: فهو يشير إلى أن التوترات والتناقضات بينهما كانت وازنة جدا. وتم الاتفاق على أن يولي الصندوق أولوية للنظر في جوانب سياسات الاقتصاد الكلي، بما في ذلك الميزانية والأسعار والأموال والائتمان وأسعار الفائدة وأسعار الصرف. ومن ناحية أخرى، سيركز البنك على استراتيجيات التنمية والمشاريع والجوانب القطاعية. يتطلب هذا التقسيم التعاون في أشكال مختلفة، لكن التنافس بين الإدارتين لا يزال شديدًا. هذه المنافسة المؤسسية مضاعفة باختلاف الثقافة المقاولاتية للمؤسستين.

28 Pour une présentation succincte du Consensus de Washington, voir ATTAC. 2004. Le développement en question(s): vers une société solidaire et économe, Fayard, Paris, chapitre 7..

29 Banque mondiale, Le développement accéléré en Afrique au Sud du Sahara: programme indicatif d'action, Washington, 1981, p. 151.

30 Kapur, Lewis, Webb, The World Bank, op. cit., vol. 1, p. 1193.

لقد حملوا القادة الأفارقة إلى حد كبير مسؤولية مصائب أفريقيا عن طريق تبرئة المؤسسات المالية الدولية وبلدان الشمال! كان تقرير بيرغ، بطريقة ما، رد البنك العالمي على خطة لاغوس لمنظمة الوحدة الأفريقية المعتمدة عام 1980. اندهشت إدارة البنك العالمي من ردود الفعل السلبية التي أثارها تقرير بيرج، لا سيما وأن المسؤولين الأفارقة في البنك قد أيدوا التقرير دون انتقادات. واشتعلت إدارة البنك غضباً وطلبت من خبيرين خارجيين الاستطلاع لدى القادة الأفارقة لمعرفة ما يفكرون به بشأن البنك. وأكدت نتيجة الاستطلاع المخاوف: كانت صورة البنك سيئة تماما.

لخص مؤرخو البنك العالمي بقوة طبيعة الإنتاج التحليلي للبنك في سنوات 1980 وتقاسم الأدوار بينه وبين صندوق النقد الدولي في هذا المجال:

> «لقد قدم البنك نفسه كمعقل، أي مصدر سياسات التنمية الارثوذكسية، حتى أن البعض يدعونه الفاتيكان غير مازحين. إنها السلطة الاعتبارية الرئيسية طويلة الأجل ل «إجماع واشنطن» (يمثل صندوق النقد الدولي تعبيرها على المدى القصير) الذي يفرض العلاقات بين الدول والأسواق، بما في ذلك السياسات الاقتصادية الدولية والتفاعلات على المستوى الوطني»[31].

محاولات مقاومة خجولة من قبل البلدان النامية

اشتغلت الاستراتيجية التي تم وضعها في واشنطن منذ اندلاع الأزمة المتمثلة في «فرق تسد» بكامل طاقتها. ولم تمتلك حكومات أمريكا اللاتينية الإرادة لتشكيل جبهة مشتركة فعليا لمواجهة الأزمة والدائنين.

في يناير 1984، كان سيعقد اجتماع سري في كوزكو بالبيرو، لوزراء مالية البيرو والأرجنتين والبرازيل وكولومبيا والمكسيك. إنها محاولة بناء إستراتيجية مشتركة. في اللحظة الأخيرة، تم إلغاؤه لأن الوزير البيروفي كارلوس رودريغيز باستور، الذي يجب أن يكون المضيف، استقال فجأة. لقد اتخذ قرار إلغاء الاجتماع متأخراً بحيث أن أحد الوزراء المدعوين وصل بالفعل إلى مكان الاجتماع، إذ لم يتم إخطاره في الوقت المناسب[32].

31 Ibid., p. 620.

32 Ibid., note 64, p. 615.

كان ريتشارد ويب، أحد مؤلفي تاريخ البنك العالمي، محافظ البنك المركزي في بيرو. يحكي أنه في يونيو 1984 واجهت بيرو معضلة: إما الاستمرار في دفع خدمة ديونها الخارجية والتخلي عن واردات ضرورية للنمو. أو، تعلق جزئيا أداء الديون من أجل الحفاظ على النمو، وعدم التخلي عن الواردات اللازمة. فشلت الحكومة في تحقيق أهداف التقشف المالي التي طالب بها صندوق النقد الدولي. وباعتباره محافظ البنك المركزي للبيرو، اقترح ريتشارد ويب أن تعلن بيرو من جانب واحد وقفا جزئيا لأداء ديونها، ما تسبب في حالة من الذعر وسط الحكومة. واتهم ريتشارد ويب من قبل رئيس الوزراء آنذاك ب «طعن البلاد من الخلف». تم بدأ إجراء الفصل ضده. واتهم بتدمير سمعة بيرو الخارجية[33].

عندما أعلن آلان غارسيا، رئيس بيرو، في عام 1985 أن بلاده سوف تخصص من الآن فصاعدا ما لا يزيد عن 10٪ من عائدات التصدير لسداد الديون، قام البنك العالمي بدراسة القضية داخليا وخلص إلى أنه إذا نفذ آلان غارسيا فعليا هذه الخطة، يمكن لبيرو أن تحقق نتائج جيدة إذا استخدمت الأموال الموفرة لتغطية النفقات المعززة لاقتصادها. وبالطبع لم تنشر نتائج هذه الدراسة[34].

قدم الاقتصاديان الأرجنتينيان ألفريدو إريك كالكانو وألفريدو فرناندو كالكانو، ملخصاً لتجربة بيرو انطلاقا من غشت 1985:

> «في غشت 1985، أعلنت حكومة الرئيس آلان غارسيا قرارها بأن لا تدفع سوى ما يعادل 10٪ من عائدات التصدير مع إعطاء الأولوية للمؤسسات المالية متعددة الأطراف. هكذا، أصبح صافي التحويلات، الذي كان سلبيا بمبلغ 488 مليون دولار عام 1984 و595 مليون دولار عام 1985، إيجابيا بمبلغ 112 مليون دولار عام 1986 و89 مليون دولار عام 1987. و90 مليون دولار عام 1988. لم تكن بيرو ضحية لأعمال انتقامية أو قيود تجارية. وفي 1986 و1987 زادت الواردات بشكل غير عادي (بنسبة 44٪ و18٪ على التوالي) رغم انخفاض الصادرات بنسبة 15٪ عام 1986 (تعافت قليلا عام 1987).

33 Ibid., p. 679.

34 Alfredo Eric Calcagno et Alfredo Fernando Calcagno, El universo neoliberal: recuento de sus lugares comunes, Buenos Aires, Alianza, 1995, p. 378.

على جانب التمويل الخارجي، عوَّض عدم سداد غالبية الديون إلى حد كبير انقطاع القروض المالية الخاصة وتخفيض القروض الرسمية والمتعددة الأطراف. وفي عامي 1986 و1987، ارتفع الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 8.9٪ و6.5٪، مدعومًا بزيادة الطلب الداخلي الذي تمت تغطيته من خلال القدرة الإنتاجية الوطنية وزيادة الواردات، وهي زيادة تمت بفضل خفض أداء الديون. ومع ذلك، افتقرت هذه الفترة إلى استثمارات كبيرة وانتهت العوامل الديناميكية عام 1988، عندما انخفض الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 7.5٪ وارتفع التضخم بشكل كبير. وبالتالي، كانت الأزمة التي عانت منها بيرو في السنوات التالية متعلقة بمشاكل السياسة الاقتصادية الداخلية التي لم تنجم عن الانتقام أو الأضرار التجارية الخارجية التي كانت ستنجم عن الحد من مدفوعات الديون. على العكس، فإن المبالغ الصغيرة للمدفوعات الخارجية قد فتحت فرصة لم تستطع الحكومة الاستفادة منها أو لم تعرف كيف تستفيد منها»[35].

خلال ثمانينيات القرن الماضي، علقت بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية كل أو جزءا من سداد ديونها الخارجية لعدة أشهر[36]، ولكن لم يتم اعتماد استراتيجية مشتركة رغم الحملة الكبرى التي أطلقتها الحكومة الكوبية سنة 1985. ففي غشت من تلك السنة، على هامش ملتقى دولي مكرس للديون، أعلن فيدل كاسترو أمام مندوبين كثر للحركات السياسية والاجتماعية الأمريكية اللاتينية: «لقد أدركنا (...) في النهاية، أن مطلب إلغاء الديون كان صالحا لجميع الدول العالم ثالثية»[37]. لقيت هذه الحملة بقيادة كاسترو حول موضوع «الديون غير قابلة الدفع» صدى تعاطف بين المنظمات الاجتماعية والأحزاب

35 C'est le cas du Brésil qui suspend le paiement de la dette extérieure à l'égard des banques de février 1987 à janvier 1988. Voir Éric Toussaint et Arnaud Zacharie, Le bateau ivre de la mondialisation: escales au sein du village planétaire, Bruxelles/Paris, CADTM/Syllepse, p. 67-68.

36 Fidel Castro, «La dette ne doit pas être payée», discours prononcé à la fin de la rencontre sur la dette extérieure de l'Amérique latine et des Caraïbes, à La Havane, le 3 août 1985 www.cadtm. org/Fidel-Castro-La-dette-ne-doit-pas.

37 Voir texte complet reproduit dans Millet, L'Afrique sans dette, op. cit., p. 205. Voir Thomas Sankara, «Discours sur la dette des pays africains» 29 juillet 1987, vidéo, www.thomassankara.net/ discours-sur-la-dette-des-pays-africains-video/; voir également «Éric Toussaint parle de Thmas
Sankara», vidéo, www.cadtm.org/Eric-Toussaint-parle-de-Thomas.

اليسارية في القارة، لكنها لم تلق ترحيبا من جانب الحكومات.

غير أن المبادرة التي اتخذتها كوبا عام 1985 كان لها صدى خارج حدود أمريكا اللاتينية. في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، توجه الرئيس الشاب البوركينابي توماس سانكارا بهذه العبارات إلى جميع رؤساء الدول الأفريقية الحاضرين في المؤتمر الخامس والعشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية في 29 يوليوز 1987، في أديس أبابا[38]:

> «إن الديون استعمار جديد أو مستعمرين تحولوا إلى» مساعدين فنيين». في الواقع، ينبغي لنا القول إنهم تحولوا إلى قتلة فنيين. وهم من عرض علينا مصادر التمويل (الجهات المانحة). (...) جرى نصحنا وتوجيهنا لدى هذه الجهات المانحة. وقدمت لنا ملفات وحزم مالية مغرية. واستدنا طوال خمسين سنة وستين سنة وحتى أكثر. وهذا يعني أنهم قادونا لجر شعوبنا لتقديم تنازلات طوال خمسين سنة أو أكثر.
>
> إن الديون في شكلها الحالي عبارة عن إعادة استعمار أفريقيا منظمة بمهارة، حتى يتطابق نموها وتطورها مع معايير غريبة علينا كليا. يريدون جعل كل واحد منا عبدا ماليا، أي عبدا بكل بساطة، لأولئك الذين أتيحت لهم فرصة، ومكر، ودهاء توظيف أموال عندنا، مع الالتزام بالسداد. (...)
>
> من، من بين الحاضرين هنا، لا يريد أن يتم محو الديون كليا وببساطة؟ من لا يريد ذلك باستطاعته الخروج ليستقل طائرته متوجها فورا إلى البنك العالمي كي يسدد. لا أريد أن يؤخذ اقتراح بوركينا فاسو كاقتراح صادر عن شباب غير ناضج، ودون خبرة. ولا أريد أيضا أن يعتقد أي أحد بأن الثوار هم الوحيدون الذين يتحدثون بهذه الطريقة. أود أن نقر بأن هذا مجرد موضوعية وواجب.

38 بعد انتفاضة شعبية ، اضطر بليز كومباوري إلى الاستقالة من منصب رئيس بوركينا فاسو في 13 أكتوبر 4102 ، بعد 72 عامًا في السلطة.

> يمكنني الاستشهاد بأمثلة أولئك الذين قالوا بعدم تسديد الديون، الثوريين وغير الثوريين، شبان ومسنين. سأذكر على سبيل المثال: فيدل كاسترو. لقد قال بالفعل بعدم السداد. حتى إذا كان ثوريا فهو ليس من نفس عمري».

بعد ثلاثة أشهر، اغتيل توماس سانكارا العظيم. ومنذ ذلك الحين، أصبحت بلاده تلميذا مطيعا للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي ونادي باريس تحت قيادة بليز كومباوري المشارك في الإطاحة بتوماس سانكارا واغتياله[39].

يعبر جان فيليب بيمانز بشكل جيد عن تواطؤ البنك العالمي وصندوق النقد الدولي مع أنظمة البلدان النامية التي تتصرف كتلاميذ جيدين:

> «فيما يتعلق بالجنوب، فإن دور المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي كان أساسيا في هذا المجال، لأن الأنظمة التي تحقق هذه المهمة تضمن الوصول الدائم إلى القروض متعددة الأطراف. وبذلك يمكنها ضمان الاندماج الدائم في التدفقات المعولمة، بغض النظر عن انكماش القاعدة الاقتصادية الوطنية جراء التقويم. تسمح هذه التدفقات الخارجية لمالكي رأس المال بتوظيف أصولهم في الخارج بأمان، مع زيادة الديون اطرادا مع تدفقات خروج رؤوس الأموال إلى الخارج»[40].

إلغاء الديون أم لا؟

في أكتوبر 1985، أعلن جيمس بيكر، وزير الخزانة الأمريكي الجديد، عن خطة لحل مشاكل 15 دولة متوسطة الدخل مثقلة بالديون[41]. تم الإعلان عن هذه الخطة بتغطية إعلامية قوية في الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي أكتوبر 1985 في

39 Peemans, Le développement des peuples face à la modernisation du monde, op. cit., p. 367.

40 Argentine, Bolivie, Brésil, Chili, Colombie, Côte d'Ivoire, Équateur, Mexique, Maroc, Nigeria, Pérou, Philippines, Uruguay, Venezuela et Yougoslavie, dans Kapur, Lewis, Webb, The World Bank, Its First Half Century, op. cit., vol. 1, p. 626.

41 مؤشر معبر بشأن أولائك الذين يتخذون القرارات الهامة: لم تخبر وزارة الخزانة الأمريكية البنك العالمي ب «مخطط باكر» سوى 48 ساعة قبل تعميمه.

سيول[42]. لم يتعلق الأمر بعد بمسألة إلغاء الديون.

على الصعيد الداخلي، بدأ البنك العالمي عام 1988، داخل لجنة صغيرة للغاية، مناقشة ضرورة إلغاء جزء من ديون بعض البلدان، ولا سيما الأرجنتين، ولكن لم يكن باستطاعة أحد التحدث علناً لصالح مثل هذا الاحتمال. تتضمن مسودة تقرير التنمية العالمية 1988 جملة بشأن ضرورة إلغاء جزئي لديون الشروط الميسرة. وتمت إزالتها من النسخة المنشورة[43]. ومن بين الحجج التي تعارض الإلغاء، هناك حجة تتكرر بشكل منهجي في المناقشات بعد عشرين عامًا: فالبلد المستفيد من الإلغاء سيصعب عليه الوصول إلى القروض لاحقا. كانت هذه الحجة ولا تزال مضللة تماماً لأن العكس هو الصحيح بالضبط. وبصفة عامة، بمجرد حصول البلد على تخفيف للديون، تتقدم البنوك الخاصة لإقراض الأموال بسبب تحسن قدرته اللاحقة على السداد.

يشرح ستانلي فيشر في عام 1992 أنه خلال معظم ثمانينيات القرن الماضي، منعت حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا (مارغريت تاتشر) والألمانية (هلموت كول) أي نقاش حول إمكانية إلغاء الديون[44].

وفي عام 1988، خلال قمة السبعة الكبار المنعقدة في تورونتو، وبوجه فشل كل السياسات السابقة، تم القيام بانعطاف لتخفيف (إلغاء جزئي) الديون: تم وعد البلدان الأكثر فقرا بإلغاءات للديون بعد أن غيرت الولايات المتحدة رأيها حول الموضوع. وفي عام 1990 في هيوستن، وللمرة الأولى، وسعت مجموعة السبعة إمكانية الإلغاء الجزئي للبلدان الأكثر مديونية ذات الدخل المتوسط مثل المكسيك والأرجنتين والبرازيل والفلبين. بدأ هذا التحول من قبل واشنطن في مارس 1989 تحت إدارة جورج بوش الأب، بينما كان نيكولاس برادي وزيرا للخزانة. مرة أخرى، تحدد الحكومة الأمريكية الإيقاع. ولا يفعل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومجموعة السبعة سوى مرافقة الحركة.

وتتألف خطة برادي من إعادة هيكلة جزء من ديون سلسلة بلدان متوسطة الدخل بإصدار سندات ديون جديدة عرفت منذ ذلك الحين باسم سندات برادي. وبمناسبة إصدارها من قبل البلدان المدينة، قبل بنكيو الشمال تخفيض ديونهم. في المقابل، ضمنوا مكافأة سخية. لإصدار سندات برادي، يجب على البلدان المعنية أولاً شراء سندات الخزانة

42 Kapur, Lewis, Webb, The World Bank, Its First Half Century, vol. 1, p. 648.

43 Lettre de Stanley Fischer à Nicholas Stern, 19 mai 1992, dans Kapur, Lewis, Webb, The World Bank, Its First Half Century, op. cit., vol. 1, p. 1195.

44 استفحل المشكل فصاعدا.

الأمريكية كضمان. وبالتالي، فإن البلدان المدينة تمول سياسة الاستدانة الخاصة بالقوة العالمية الرئيسية.

في البداية، بدا أن خطة برادي فعالة. ويستشهد بنجاح المكسيك ورئيسها سالیناس دي غورتاري كمثال لدرجة أن المجلة الأسبوعية البريطانية مفرطة النيو ليبرالية، الإيكونيميست، أعلنت في عام 1994، كارلوس سالیناس دي غورتاري باعتباره أحد عظماء القرن العشرين. بعد بضعة أشهر، تضررت المكسيك بشدة من أزمة التكيلا (ديسمبر 1994) ودخلت أكبر ركود منذ ستين سنة! وبعد سنوات قليلة، تمت محاكمة كارلوس سالیناس دي غورتاري وشقيقه راؤول وحكم عليهما بتهمة الاحتيال والاختلاس الجماعي من قبل المحاكم المكسيكية. أمضى راؤول سالیناس دي غورتاري فترة سجنه بينما اختار كارلوس سالیناس المنفى في أيرلندا حيث يعمل لدى شركة داو جونز، مالك وول ستريت جورنال من بين ممتلكات أخرى. حصلت السلطات القضائية المكسيكية من نظيرتها السويسرية على أن تأمر البنوك السويسرية أن تعيد للمكسيك المبالغ التي حوَّلها الأخوان سالیناس وأودعاها في خزائنها.

صار جليا، منذ النصف الثاني من تسعينيات القرن المنصرم، أن أزمة الديون عام 1982 لم يتم التغلب عليها. فشلت تدابير تخفيف الديون. وأضعفت سياسات التقويم الهيكلي البلدان في مواجهة المضاربة المالية. وهذا ما يؤدي إلى تكرار الأزمات المالية للبلدان المدينة. بعد أن طالت الأزمة المكسيك منذ نهاية عام 1994، أتى دور بلدان جنوب شرق آسيا وكوريا في 1997-1998، وفي عام 1998 روسيا، ثم البرازيل عام 1999، والأرجنتين وتركيا في 2000-2001. أما بالنسبة لأفقر البلدان، فقد استمر إلغاء الديون الجزئية الممنوحة لبعض التلاميذ الجيدين من بينها بدءا من قمة مجموعة السبعة في تورنتو عام 1988، ثم لندن عام 1991، ونابولي عام 1994، وليون عام 1996، وكولونيا عام 1999، دون التوصل لأي حل دائم.

الفصل السادس عشر

كوكبة الحكم الرشيد؛ الرؤساء باربر كونابل ولويس بريستون (1986-1995)

ولاية باربر كونابل (1986-1991)

خَلَفَ عضو الكونغرس الجمهوري باربر كونابل المصرفي ألان كلوزين لفترة رئاسة تبدأ في يوليوز عام 1986 لتنتهي في غشت 1991. اختاره كل من جيمس بيكر، وزير الدولة للخزانة، ورونالد ريجان لمعرفته الدقيقة بكل أركان الكونغرس الأمريكي. وبالفعل، فإن السلطة التنفيذية لديها الكثير للقيام به مع أغلبيتها البرلمانية لأن العديد من المنتخبين الجمهوريين يتساءلون عن أهمية البنك العالمي في السياسة الخارجية الأمريكية (انظر الفصل 5). ويتمتع باربر كونابل بعشرين سنة من الخبرة البرلمانية، وترأس لجنة مالية الكونغرس. يأمل جيمس بيكر ورونالد ريغان في أن يستميل باربر كونبل الجمهوريين المتعصبين عبر إقناعهم بالسماح للبيت الأبيض بقيادة زورق البنك العالمي.

القضية معقدة وبسرعة وجد باربر كونابل نفسه في وضع صعب للغاية. وبينما رغب في توسيع نطاق أعمال البنك العالمي، قدم البيت الأبيض تنازلات للمتعصبين، وحَدَّ من موارد البنك وطالب باربر كونابل بأن يقلل نفقات البنك. قام بذلك وسبب نفور بعض موظفي إدارة البنك وجميع المستخدمين. لقد تحولت إعادة التنظيم الداخلي للبنك إلى لعبة كراسي موسيقية حقيقية عام 1987. قدَّم العديد من كبار المديرين التنفيذيين استقالاتهم[1].

واجه باربر كونابل أيضًا صعوبات أخرى. كان العديد من المشاريع النموذجية الرئيسية للبنك موضوع احتجاج كبير من قبل السكان المعنيين وحركات حماية البيئة.

1 Kapur, Devesh, Lewis, John P., Webb, Richard. 1997. The World Bank, Its First Half Century, Volume 1, p.1199-1201.

وكانت المشاريع الثلاثة الأكثر إثارة للجدل: برنامج بولونورستي في الأمازون[2] البرازيلي، والسدود المتعددة على نهر نرمادا في الهند، وبرنامج التهجير وسد كيدونغ أومبو في إندونيسيا[3]. وجرت التعبئة الكبرى في الهند حيث شارك 50000 متظاهر من جميع أنحاء البلاد في سبتمبر 1989 بمسيرة طافت مدينة هارسود بولاية ماديا براديش ضد السدود على نهر نارمادا. كما أثار برنامج رابع للبنك انتقادات شديدة من منظمات حقوق الإنسان عندئذ: مشروع روزيزي II الكهرومائي، الذي يعني زائير ورواندا، وأدى لتهجير 2500 مزارع دون تعويض معتبر[4]. وعد باربر كونابل بأنه من حينها فصاعدا، سيأخذ البنك بالاعتبار الأثر البيئي لمشاريعه ويضمن تعويض السكان المتضررين منها بشكل صحيح[5]. وهذا عمل شاق حقيقي بالنسبة للبنك، ففي الهند وحدها، في الفترة ما بين 1978 و1990، قام بتمويل 32 مشروعًا أدت إلى التهجير القسري لنحو 600000 شخص[6].

وفي عام 1988، تم استقبال الاجتماع السنوي للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي في برلين الغربية من قبل 80 ألف متظاهر يُدينُون سياساتهما اللاشعبية. إنه أول احتجاج جماهيري كبير ضد مؤسسات بريتون وودز.

وأدت التمردات الشعبية في البلدان المعنية بفعل سياسة التقويم الهيكلي وتدهور الظروف المعيشية للسكان «الذين فرض عليهم التقويم» إلى قيام البنك العالمي بمعالجة مشكلة الفقر بعد 10 سنوات من الصمت. وتكريس تقرير التنمية العالمية لعام 1990 لها بالكامل.

كما أن البنك بدأ التحدث بشكل منهجي حول «الحكم الرشيد» تحت رئاسة باربر كونابل. وفي عام 1990، أخبر المحافظين الأفارقة بالبنك:

> «اسمحوا لي أن أكون صريحا: عدم اليقين السياسي وحكم التعسف في عدة بلدان أفريقية جنوب الصحراء الكبرى عقبتان رئيسيتان أمام تطورها (...). عندما أقول ذلك، لا أتحدث في السياسة، لكني أؤيد الشفافية والمساءلة، واحترام حقوق الإنسان والقانون. ترتبط

2 تم اغتيال شيكو ميندیز، أحد قادة الاحتجاج في البرازيل، في ديسمبر عام 1988 من قبل قتلة مدفوعين من ملاك الأراضي الكبار الذين يستفيدون من إعانات البنك العالمي.

3 Rich, Mortgaging the Earth, op. cit., p. 145-170.

4 Ibid., p. 150.

5 سيتم تحليل السياسة البيئية للبنك العالمي في الفصل 20.

6 Rich, Mortgaging the Earth, op cit., p. 252.

الحوكمة بالتنمية الاقتصادية، وتشير الدول المانحة بشكل متزايد إلى أنها ستتوقف عن دعم الأنظمة غير الفعالة التي لا تلبي الاحتياجات الأساسية للسكان»[7].

يعكس انعطاف البنك هذا ذاك الذي قامت به واشنطن أواخر ثمانينيات القرن الماضي وقد تم تناوله في الفصل المتعلق بكوريا. لم ينعكس خطاب البنك بشأن احترام حقوق الإنسان والقانون أبداً في الشروط التي فرضها على البلدان الخاضعة للتقويم الهيكلي. والواقع أن خطابه لم يمنعه مثلا عن دعم ديكتاتورية سوهارتو في إندونيسيا حتى عام 1998، وديكتاتوريتا بن علي في تونس ومبارك في مصر حتى الإطاحة بهما من قبل الشعب في يناير 2011، وديكتاتورية المارشال ادريس ديبي في التشاد (في السلطة منذ 1990 إثر انقلاب عسكري حتى وفاته في أبريل 2021) أو ديكتاتورية بول بيا في الكاميرون (في السلطة منذ 1982) حتى كتابة هذه السطور.

ولاية لويس بريستون (1991-1995)

وضع الرئيس جورج بوش مرة أخرى على رأس المؤسسة مصرفيا رائدا بتعيين لويس بريستون لقيادة البنك العالمي عام 1991. كان لويس بريستون حتى عندئذ رئيساً للبنك الكبير جي بي مورجان وشركائه. حقق نجاحاً ملحوظاً على رأس هذا البنك الهام في نيويورك سمح له بالاستفادة إلى أقصى حد من أزمة الديون التي كانت قد اندلعت عام 1982.

بدأت ولاية لويس بريستون في يونيو 1991 بالفضيحة السياسية-المالية الضخمة لإفلاس بنك الإقراض والتجارة العالمية (BCCI)، التي كادت تطال مباشرة البنك العالمي. وقد أغلقت السلطات البريطانية في يوليوز 1991 هذا البنك المتخصص في غسل أموال الجريمة. وتسبب إفلاسه بخسارة 2 مليون مدخر نحو 20 مليار دولار. تمت إدانة البنك بالجرائم التالية: التورط في غسل الأموال، والفساد، ودعم الإرهاب، والاتجار بالأسلحة، وبيع التكنولوجيات النووية، والمشاركة في التهرب الضريبي وتسهيله، والتهريب والهجرة غير المشروعة والمشتريات غير المشروعة في القطاعين المصرفي والعقاري. لقد كانت شركة BCCI النشطة في 78 دولة عبر 400 فرع، مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بوكالة الاستخبارات المركزيةالأمريكية[8]. وفقاً لبروس ريش، كان البنك العالمي قد استخدم أحيانًا BCCI لصرف

7 Cité par George et Sabelli, Crédits sans frontières, op. cit., p. 180.

8 Voir l'intégralité du rapport consacré à la BCCI en 1992 par les sénateurs John Kerry et Hank Brown http://www.fas.org/irp/congress/1992_rpt/bcci/ Voir aussi : http://en.wikipedia.org/wiki/Bank_of_Credit_and_Commerce_International

القروض لبلدان أفريقية عدة. ووفقا لريتش دائما، فإن كبار مسؤولي البنك التنفيذيين العديدين لديهم علاقات وثيقة مع مدراء شركة BCCI[9].

ألقى لويس بريستون أول خطاب رئيسي له بمناسبة اجتماع، حظي بتغطية إعلامية ملحمية، للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي، اللذان يعقدان اجتماعهما السنوي المشترك في أكتوبر 1991 ببانكوك (الاجتماع الأول للبنك وصندوق النقد الدولي في عاصمة بالعالم الثالث منذ اجتماع عام 1985 في سيول). اجتمع خمسة عشر ألف محافظ وبنكي من جميع أنحاء العالم لمدة ثلاثة أيام. كلف ذلك السلطات التايلاندية عشرات ملايين الدولارات. ألقى لويس بريستون خطابًا حماسيًا لصالح العولمة وقال إن البنك قريب من الفقراء وحساس لقضايا البيئية ويعمل من أجل النهوض بأوضاع النساء.

فيما يلي مقتطفات قصيرة من كلمته:

> «إن الحد من الفقر الذي ألتزم به بالكامل يظل الهدف الشامل لمجموعة البنك العالمي (...) تأخذ مجموعة البنك العالمي بالاعتبار مصلحة الفقراء من أجل النمو العادل، ومشاغل حماية البيئة بهدف التنمية المستدامة... ودور النساء الحيوي لجهود التنمية»[10].

المستقبل مشرق لأن العالم لم يعد سوى واحد بعد سقوط جدار برلين[11]. التحدي المطروح بالنسبة للبنك هو دمج جميع البلدان التي كانت جزءًا من الكتلة الشرقية في العالم المعولم. وعلى بعد بضع مئات من الأمتار من مكان الاجتماع، كانت تجري مظاهرة من 20 ألف شخص يعارضون النظام الديكتاتوري الجديد المقام منذ ثمانية أشهر[12] ويطالبون بعودة الديمقراطية.

في ديسمبر 1991 كتب كبير اقتصاديي البنك، لورنس سامرز، تعليقًا حول طبعة عام 1992 (قيد الإعداد) لتقرير التنمية العالمي المكرس بالكامل للبيئة بمناسبة مؤتمر قمة الأرض المزمع إجراؤها في مايو 1992. تعليق لورنس. هـ. سامرز سري،

9 Rich, Mortgaging the Earth, op. cit., p. 21-22.

10 Address by Lewis T. Preston to the Board of Governors of the World Bank Group, World Bank Press release, 15 October 1991.

11 يجب أن نضيف أنه في الوقت الذي أعلن لويس بريستون خطابه، فإن نهاية الاتحاد السوفياتي مختومة. دق بوريس إلسين آخر مسمار في نعشه في غشت 1991 بموسكو. جرى حل الاتحاد السوفياتي في ديسمبر 1991.

12 Rich, Mortgaging the Earth, op cit., p. 24.

وهو ينادي بتصدير الصناعات الملوثة من الشمال إلى الجنوب «غير الملوث إلى حد كبير» كطريقة عقلانية لخلق المزيد من التنمية الصناعية وتخفيف ضغوط التلوث في الشمال. فيما يلي بعض المقتطفات من نص لورانس سومرز:

> «ألا يجب أن يشجع البنك العالمي نقل المزيد من الصناعات الملوثة إلى أقل البلدان تطورا»، إن «المنطق الاقتصادي الذي ينبغي وفقه التخلص من النفايات السامة بالبلدان ذات الأجور الأدنى عملي»[13].

لقد وضعت رياح مواتية هذه الوثيقة بين أيدي المنظمة البيئية السلام الأخضر، التي سارعت إلى نشرها. ونشرتها المجلة الأسبوعية النيو ليبرالية البريطانية «الإيكونيميست» في نهاية ديسمبر 1991[14]، عندما بدأ لويس بريستون جولته الأفريقية الأولى. لقد تعرض لهجوم الصحفيين الذين يسألونه عما إذا كان يوافق كبير اقتصادييه عندما يكتب:

> «لقد اعتقدت دوما أن البلدان الأفريقية قليلة السكان أقل تلوثا»[15].

خصص الفصل الواحد والعشرون لمسألة البنك العالمي والأزمة البيئية العالمية.

وفي فبراير 1992، قام ويلي دابن، نائب رئيس البنك، بتزويد لويس بريستون بتقرير يعرض تقييما سريا عن جميع المشروعات التي يمولها البنك (حوالي 1300 مشروع جار في 113 دولة). كانت الاستنتاجات مثيرة للقلق: 37.5٪ من المشاريع إنجازها غير مرضي (مقابل 15٪ عام 1981)، وفقط 22٪ من الالتزامات المالية تتماشى مع توجيهات البنك.

وفي مايو 1992، أيام قبل انطلاق قمة الأرض، تلقت إدارة البنك نتائج المسح المستقل للسدود على نهر نارمادا في الهند. عهد لويس بريستون بالدراسة إلى برلماني أمريكي، برادفورد مورس. ويقدر التقرير أن السد والقنوات المرتبطة به سيؤدي إلى تشريد

13 Lawrence H. Summers, «World Bank Office Memorandum», 12 décember 1991, cité par Rich, Mortgaging the Earth, op cit., p. 247.

14 كرست اليومية البريطانية فنسيال تايمز في 10 فبراير 1992 مادة طويلة من توقيع مايكل بادور حملت عنوان «حماية كوكب الأرض من نفوذ الاقتصاديين»

15 Lawrence H. Summers, World Bank office memorandum, 12 décembre 1991, cité par Rich, Mortgaging the Earth, op cit., p. 247.

240 ألف شخص بدلاً من 100 ألف شخص المتوقعة. أثارت الاستنتاجات الذعر داخل إدارة البنك. مهما كان الثمن، يجب أن يبقى التقرير سريا حتى نهاية قمة الأرض. لقد نجح في ذلك.

أخيرا، خرج البنك العالمي سالما من قمة الأرض في ريو دي جانيرو بمشاركة 118 رئيس دولة. وتمت تغطية الاجتماع من قبل 9000 صحفي. وفي نهاية القمة، عهد إلى البنك بإدارة صندوق البيئة العالمية، الذي يتعين من خلاله إنفاق معظم المبالغ التي أقرتها الأجندة 21 المعتمدة في نهاية الاجتماع العالمي.

بالإضافة إلى ذلك، كرس البنك العالمي جهوده لدعم انتقال بلدان الكتلة الشرقية السابقة إلى الاقتصاد الرأسمالي. وترجم ذلك ببيع واسع النطاق للمقاولات العمومية التي تمت خصخصتها لصالح طبقة رأسمالية جديدة مافيوزية إلى حد كبير.

يُظهر جوزيف ستيغليتز، كبير اقتصاديي البنك العالمي من 1997 إلى 2000، أن سياسة البنك العالمي في روسيا بعيدة كل البعد عن الإدارة الرشيدة التي يدعو إليها في أماكن أخرى. وكتب في إشارة إلى الفترة التي كان خلالها لويس بريستون رئيساً للبنك:

> «دعونا لا نفاجأ إذا أظهر عدد كبير من مؤيدي السوق المتحمسين تقاربًا ملحوظًا مع الأساليب القديمة: في روسيا، تم حث الرئيس يلتسين[16] المتمتع بسلطات متفوقة بشكل كبير على نظرائه بأي ديمقراطية غربية، على الالتفاف على الدوما (البرلمان المنتخب ديمقراطيا) وتنفيذ الإصلاحات بمراسيم»[17].

جرى بيع المقاولات العمومية بسعر زهيد.

> «قامت الحكومة، بضغط أمريكي هائل، والبنك العالمي وصندوق النقد الدولي بخصخصة سريعة، وباعت المقاولات العمومية بثمن بخس»[18].

16 ترأس بوريس يلتسين روسيا من عام 1992 إلى عام 1999. وقعت الحالة التي وصفها جوزيف ستيغليتز عام 1993.

17 Stiglitz, Joseph E. 2002, La Grande désillusion, Fayard, Paris, p. 184.

18 Idem, p. 194.

كانت الخصخصة نهبًا واسعًا لصالح الأوليغارشيين الذين وظفوا جزءا من سرقتهم في الغرب ليتم تبييضها وبعيدا عن متناول العدالة.

> «لم تؤد الخصخصة إلى جانب فتح أسواق رأس المال إلى خلق الثروة بل أدت لنهب الأصول. كان ذلك منطقيا تماما. فالأوليغارشي الذي نجح توا في استخدام نفوذه السياسي للاستيلاء على أصول عامة تساوي مليارات، اشتراها بأبخس ثمن سيقوم بطبيعة الحال بإخراج المال من البلاد»[19].

أحيا البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، خلال فترة عمل لويس بريستون، بحفلة كبيرة في مدريد ذكرى مرور نصف قرن من وجودهما. وبهذه المناسبة، تشكل ائتلاف واسع من الحركات الاجتماعية (اضمنها لنقابات الإسبانية الرئيسية، الاتحاد العام للشغل واللجان العمالية) وحركات تضامن شمال/جنوب مثل اللجنة من أجل إلغاء ديون العالم الثالث[20] ومنظمات غير حكومية تحت اسم «أصوات أخرى من الكوكب» والتي أجرت خلال أربعة أيام العديد من المناقشات وتظاهرة بمشاركة 20 ألف شخص مرددين الشعار الرئيسي: «50 سنة، كفى».

لقد تميزت نهاية ولاية لويس بريستون بأزمة تيكيلا التي ضربت المكسيك في ديسمبر 1994. وبنشوبها أطلقت المكسيك سلسلة أزمات مالية ستؤثر على دول صاعدة أخرى خلال فترة ولاية خليفة لويس بريستون على رئاسة البنك، جيمس وولفنسون.

19 Ibid., p. 193.

20 قررت اللجنة المؤسسة عام 1990 تغيير اسمهما إلى اللجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية عوضا عن اللجنة من أجل إلغاء ديون العالم الثالث.

الفصل السابع عشر

رواندا: دائني الإبادة الجماعية

يعد أساسيا التساؤل بشأن دور مانحي الأموال العالميين في المذبحة التي شهدتها رواندا سنة 1994. يشير كل شيء إلى أن السياسات المفروضة من قبل المؤسسات المالية العالمية، المانحة الرئيسية لأموال النظام الديكتاتوري للجنرال جوفينال هابياريمانا، سرعت المسلسل الذي قاد إلى المذبحة. عموما، لم يؤخذ أثر هذه السياسات السلبي بالاعتبار لتفسير مجرى الأزمة الرواندية الدرامي.

جرى، منذ 7 أبريل 1994، إبادة قرابة ألف رواندي- الرقم الحقيقي يبقى مجهولا- في أقل من ثلاثة أشهر لأنهم من التوتسي أو يشتبه في كونهم كذلك. يجب أن يضاف لذلك عدة عشرات الآلاف من الهوتو المعتدلين. حصلت بالفعل مذبحة، أي التدمير المخطط له لجماعة بشرية بكاملها عن طريق القتل الجماعي بهدف منع إعادة إنتاجها البيولوجي والاجتماعي.

عموما، لم يؤخذ أثر السياسات المملاة من قبل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي السلبي بالاعتبار لتفسير مجرى الأزمة الرواندية الدرامي. فقط بعض المؤلفين هم من كشف مسؤولية مؤسسات بريتون وودز[1] التي ترفض أي نقد بهذا الشأن.

1 Voir Michel Chossudovsky et Pierre Galand, « Le Génocide de 1994, L'usage de la dette extérieure du Rwanda (19901994-). La responsabilité des bailleurs de fonds. Analyse et recommandations. Rapport préliminaire », Bruxelles–Ottawa, novembre 1996. http://www.cadtm.org/L-usage-de-la-dette-exterieure-du ; Michel Chossudovsky et autres. 1995. « Rwanda, Somalie, ex Yougoslavie : conflits armés, génocide économique et responsabilités des institutions de Bretton Woods », 12 p., in Banque, FMI, OMC : ça suffit !, CADTM, Bruxelles, 1995, 182 p. ; Renaud Duterme, Rwanda : une histoire volée, Editions Tribord et CADTM, 2013 http://livre.fnac.com/a6103644/Renaud-Duterme-Rwanda-une-histoire-volee.

وعندما اندلعت أزمة ديون العالم الثالث بداية سنوات 1980 كانت رواندا (مثل جارتها بوروندي) ضئيلة الاستدانة. وبينما تخلى البنك العالمي وصندوق النقد الدولي في أمكان أخرى عن سياسة قروضهما النشطة ونصحا بالامتناع عنها ... فإنهما تبنيا سلوكا مختلفا مع رواندا: تكلفت هذه المؤسسات بإقراض رواندا بسخاء، فتضاعفت الديون الخارجية الرواندية عشرين مرة بين 1976 و1994. كانت تبلغ 49 مليون دولار عام 1976، وشكلت قرابة مليار دولار عام 1994. زادت الديون منذ 1982 بصورة خاصة. وكان المانحون الرئيسيون البنك العالمي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات التابعة لهما (تدعى المؤسسات المالية العالمية). لعب البنك العالمي وصندوق النقد الدولي الدور الأكثر نشاطا في المديونية. كانت المؤسسات المالية الدولية تحوز على 84% من الديون الخارجية الرواندية. وفي سنة 2001، صارت بحوزتها 87% منها. وفي عام 2019، بعد 25 سنة من المذبحة، تضاعفت تلك الديون إزاء تلك المؤسسات ثلاث مرات (أنظر الجدول أسفله).

الجدول 19: تطور الديون الخارجية العمومية الرواندية حسب فئة الدائنين بملايين الدولارات وبالنسبة المئوية

	1980		1985		1990		1995	
الحصة متعددة الأطراف	91	% 60	232	% 71	542	% 82	814	% 84
الحصة الثنائية	52	% 35	85	% 26	119	% 18	157	% 16
الحصة الخاصة	8	% 5	12	% 4	4	% 0,5	2	% 0,2
المجموع	150	% 100	329	% 100	664	% 100	972	% 100
	2000		2010		2019			
الحصة متعددة الأطراف	997	% 87	639	% 84	2.958	% 76		
الحصة الثنائية	150	% 13	120	% 16	486	% 12		
الحصة الخاصة	1	% 0,1	NC	NC	464	% 12		
المجموع	1.148	% 100	759	% 100	3.908	% 100		

المصدر: البنك العالمي، إحصاءات الديون العالمية، بيانات تم الاطلاع عليها في 6 أبريل 2021. متوفرة على الرابط التالي: https://databank.worldbank.org/source/statistics-debt-international#

استفاد النظام الديكتاتوري القائم منذ 1973، لأنه ضمن ألا ينتهج سياسة تحول هيكلي تقدمية، من دعم القوى الغربية النشط: بلجيكا، فرنسا وسويسرا. وزيادة على ذلك، يمكن أن يشكل هذا النظام صمام أمان تجاه دول بالمنطقة لا زالت تحافظ على تقاليد استقلالية وإجراء تغييرات تقدمية (تنزانيا برئاسة التقدمي يوليوس نيريري أحد الزعماء الأفارقة بحركة عدم الانحياز، على سبيل المثال).

تلقت رواندا، خلال عقد 1980 حتى عام 1994، الكثير من القروض التي استحوذت ديكتاتورية هابياريمانا على معظمها. كان مفترضا أن تستخدم تلك القروض من أجل دمج قوي جدا للاقتصاد الرواندي في الاقتصاد العالمي عبر تطوير قدراته التصديرية للبن، الشاي والقصدير (منتجاته الثلاثة الرئيسية) على حساب المزروعات الموجهة لتلبية الحاجات المحلية. اشتغل النموذج حتى أواسط سنوات 1980 حين انهارت أسعار القصدير أولا، والبن لاحقا، ثم الشاي أخيرا. هكذا، تلقت رواندا ضربة قاسية بسبب إنهاء كارتل البن من قبل الولايات المتحدة بداية سنوات 1990.

استخدام القروض العالمية من أجل تحضير المذبحة

وقعت السلطات الرواندية مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في واشنطن اتفاقا يقضي بتنفيذ برنامج تقويم هيكلي أسابيع قليلة قبل إطلاق هجوم الجبهة القومية الرواندية في أكتوبر 1990.

جرى تطبيق برنامج التقويم الهيكلي ذاك في نونبر 1990: تم خفض قيمة الفرنك الرواندي بنسبة67%. وفي المقابل، منح صندوق النقد الدولي قروضا بالعملة الصعبة قابلة للصرف السريع كي تتيح للبلد الإبقاء على تدفق الواردات. هكذا مكنت تلك المبالغ المقرضة على هذا النحو من موازنة ميزان الأداءات. ارتفعت أسعار السلع المستوردة بصورة صاروخية: مثلا، زاد سعر البنزين بنسبة 79%. وسمح نتاج بيع السلع المستوردة في السوق الوطنية بأداء مستحقات العسكريين الذين زاد تعدادهم بقوة. أما برنامج التقويم الهيكلي فكان يتوقع خفضا للإنفاق العمومي: جرى بالفعل تجميد الأجور وعمليات تسريح من الوظيفة العمومية لكن بالموازاة مع تحويل جزء من النفقات لصالح الجيش.

في حين زادت أسعار السلع المستوردة جرى تجميد سعر شراء البن لدى المنجين، وهو ما فرضه صندوق النقد الدولي. وكانت النتيجة دمار مئات آلاف منتجي البن الصغار[2]، الذين شكلوا منذ ذلك، إلى جانب الشرائح الحضرية الأكثر تفقيرا، خزانا

2 Jef Maton, Développement économique et social au Rwanda entre 1980 et 1993: le dixième décile en face de l'apocalypse,

دائما لاستقطاب ميليشيات إنتيراهاموي والجيش.

ويجب أن نشير أيضا ضمن الإجراءات المفروضة من قبل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي بواسطة برنامج التقويم الهيكلي إلى: زيادة الضرائب على الاستهلاك وخفضها على الشركات، وزيادة الضرائب المباشرة على الأسر الشعبية عبر تقليص الخصومات الجبائية بسبب الأعباء العائلية الكثيرة، وإنقاص تسهيلات الإقراض لفائدة الفلاحين...

ومن أجل تبرير استخدام قروض الثنائي البنك العالمي/صندوق النقد الدولي، أذن البنك العالمي لرواندا بتقديم فواتير قديمة تغطي شراء السلع المستوردة.

أتاح هذا النظام للسلطات الرواندية تمويل شراء كثيف لأسلحة المذبحة. تضاعفت النفقات العسكرية ثلاث مرات بين 1990 و1992[3]. وخلال هذه الفترة أرسل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي بعثات خبراء عدة سجلت بعض السمات الإيجابية للسياسات المنتهجة من قبل هابياريمانا، لكنها مع ذلك هددت بتعليق عمليات السداد إذا استمرت النفقات العسكرية في الارتفاع. هكذا قامت السلطات الرواندية بابتكار طرق لإخفاء النفقات العسكرية: جرى تقديم الشاحنات المشتراة للجيش على أنها مشتريات وزارة النقل، وجزء هام من البنزين المستخدم بواسطة مركبات المليشيات والجيش جرى تسجيله على أنه نفقات وزارة الصحة...

وأخيرا، أغلق البنك العالمي وصندوق النقد الدولي صنبور المساعدة المالية في بداية سنة 1993، لكنهما لم ينددا بوجود حسابات بنكية تملكها السلطات الرواندية بالخارج لدى البنوك الكبرى التي بقيت لديها مبالغ مهمة متوفرة من أجل اقتناء الأسلحة. يمكن اعتبار أنهما أخلا بواجبهما الرقابي بشأن استخدام المبالغ المقرضة. كان عليهما إيقاف قروضهما منذ بداية 1992 حين علما أن المال استعمل لشراء أسلحة. وكان عليهما إخطار الأمم المتحدة منذ تلك اللحظة.

لذا فإنهما بمواصلة تقديم قروض حتى بداية 1993 قد ساعدا حكما كان يحضر مذبحة. نددت منظمات الدفاع عن حقوق الانسان منذ 1991 المجازر التحضيرية للمذبحة. لكن البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ساعدا بانتظام النظام الديكتاتوري

Gand, Université de Gand, Faculté des sciences économiques 1994.

3 Marie-Chantal Nduhungirehe, Les programmes d'ajustement structurel: spécificité et application au cas du Rwanda, mémoire de licence, UCL, Faculté de sciences économiques, 1995.

حليف الولايات المتحدة وفرنسا وبلجيكا.

صعود التناقضات الاجتماعية

كي ينفذ مشروع الإبادة الجماعية، لا يلزم نظام يصممه ويوفر الأدوات اللازمة لتنفيذه فحسب، بل يلزم أيضا أن تكون كتلة مفقرة، ورثة، مستعدة لتحقيق ما لا يمكن إصلاحه. وفي هذا البلد يعيش بالفعل 90٪ من السكان في الريف، ويتوفر 20٪ من السكان الفلاحين على أقل من نصف هكتار لكل أسرة. وشهدت الفترة بين عامي 1982 و1994، عملية إفقار ضخمة لغالبية سكان الريف، مع إثراء مثير للدهشة في القطب الآخر من المجتمع. ووفقا للبروفيسور جيف ماتون، حصل أغنى 10 % من السكان عام 1982 على 20 % من الدخل الريفي؛ وفي عام 1992، كان أغنى 10 % من السكان يتناقصون بنسبة 10 في المائة من الدخل الريفي؛ وفي عام 1992، صارت هذه النسبة 41 %؛ لتصل 45٪ عام 1993، و51٪[4] بداية عام 1994.

إن الأثر الاجتماعي الكارثي للسياسات التي يمليها الثنائي صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وانخفاض أسعار البن في السوق العالمية (وهو هبوط يرتبط بسياسات مؤسسات بريتون وودز والولايات المتحدة التي تمكنت من إنهاء كارتل مزارعي البن في نفس الفترة) لعب دورا رئيسيا في الأزمة الرواندية. هكذا، وجه نظام هابياريمانا السخط الاجتماعي الهائل نحو تحقيق الإبادة الجماعية.

دائنو الإبادة الجماعية

كان الموردون الرئيسيون للأسلحة في رواندا بين عامي 1990 و1994 هم فرنسا وبلجيكا وجنوب أفريقيا ومصر وجمهورية الصين الشعبية. قدمت هذه الأخيرة 500 ألف منجل. ومنحت مصر التي لم يكن نائب وزير خارجيتها المسؤول عن العلاقات مع أفريقيا سوى بطرس بطرس غالي لرواندا قرضا بدون فوائد لتمكينها من شراء أسلحة المشاة مقابل ستة ملايين دولار عام 1991. وبمجرد إطلاق الإبادة الجماعية بينما أصدرت الأمم المتحدة مرسوما بحظر الأسلحة في 11 مايو 1994،

زودت فرنسا وشركة ميل-تيك البريطانية الجيش الإجرامي بالأسلحة عبر مطار جوما في زايير. وبمجرد أن استولت الجبهة الوطنية الرواندية على كيغالي، عاصمة رواندا، استقبل عدد من كبار مسؤولي الإبادة الجماعية في الاليزيه. اقامت السلطات الرواندية في

4 Maton, Développement économique et social au Rwanda entre 1980 et 1993, op. cit

المنفى بمساعدة الجيش الفرنسي مقر البنك الوطني الرواندي في جوما. وسدد هذا الأخير مبالغ لتغطية تكاليف شراء الأسلحة وشراء أخرى جديدة حتى نهاية غشت 1994.

قبلت البنوك الخاصة بلجيكاز، جنرال دي بانك، بي إن بي، وبنك دريسدنر... أوامر أداء لصالح مقترفي المذبحة الجماعية، وسددت لدائني الإبادة الجماعية.

الحالة بعد الإبادة الجماعية

بعد سقوط الدكتاتورية في يوليوز 1994، طالب البنك العالمي وصندوق النقد الدولي السلطات الرواندية الجديدة بأن تحد من عدد الموظفين إلى 50 % من العدد المتوقع في سياق ما قبل الإبادة الجماعية. ووافقت السلطات الجديدة على ذلك. واستخدمت المساعدات الأولية التي قدمتها الولايات المتحدة وبلجيكا نهاية عام 1994 لسداد متأخرات ديون نظام هابياريمانا المستحقة للبنك العالمي.

كانت المعونة التي تقدمها بلدان الشمال تصل في جرعات صغيرة إلى بلد يجب إعادة بنائه. استقبلت السلطات أكثر من 800 ألف لاجئ منذ نونبر 1996. ووفقا لورقة ديفيد وودوارد المعدة لصالح منظمة أوكسفام عام 1996، فإنه في حين تعافى الإنتاج الزراعي إلى حد ما، إلا أنه أقل بنسبة 38٪ من المحاصيل الأولى المعتادة وأقل بنسبة 28٪ من التي بعدها. ولا يزال القطاع الصناعي أبطأ في الانتعاش: إذ لم تستأنف نشاطها سوى 54 من 88 مؤسسة إنتاجية كانت قائمة قبل أبريل 1994، وكان معظمها ينتج أقل بكثير من مستواها السابق: أي أن القيمة المضافة للقطاع الصناعي بأكمله لم تعد تمثل في نهاية عام 1995، سوى 47 % من مستواها عام 1990.

وكانت الزيادة في أجور الوظيفة العمومية في يناير 1996، التي تبلغ 20 %، هي الأولى منذ عام 1981، ولكن التقديرات تشير رسميا إلى أن 80 % من العاملين في القطاع العام يعيشون تحت خط الفقر. ولا ينبغي أن يكون مفاجئا أن الروانديين يفضلون العمل لدى منظمة غير حكومية كسائقين أو طباخين بدلا من الانخراط في أسلاك الوظيفة العمومية. ولا يقتصر هذا الرقم على العاملين في الوظيفة العمومية، حيث قدر البنك العالمي عام 1996 أن 85 إلى 95 % من الروانديين يعيشون تحت مستوى الفقر المدقع.

وينبغي تسجيل حدوث زيادة كبيرة في عدد النساء المعيلات لأسر من 21,7 % قبل الإبادة الجماعية إلى نحو 29.3 %، مع نسب ذروة تصل إلى أكثر من 40 % في بعض المحافظات. وحالتهن مأساوية بشكل خاص إن أخذنا بالاعتبار مدى التمييز ضد النساء

في القوانين المرتبطة بالميراث والحصول على الائتمان والملكية العقارية. وأصلا، قبل الإبادة الجماعية، كان دخل 35 % من معيلات الأسر أقل من 5000 فرنك رواندي (حوالي خمسة عشر دولارا) للشخص الواحد، مقابل 22 % لمعيلي الأسر الذكور.

ورغم ارتفاع معدل تبني الأيتام نتيجة للإبادة الجماعية والإيدز، فإن عدد الأطفال بلا أسر يتراوح بين 95 ألف و150 ألف طفل. وعلى المستوى التعليمي، لا تتجاوز نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية 65 %، في حين لا تتجاوز نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية 8 %[5]. ووفقا للبنك العالمي، انخفض عدد التلاميذ الذين أتموا تعليمهم الابتدائي بين عامي 1990 و2001، منتقلا من 34 % إلى 28 %[6] (البنك العالمي، المؤشرات المفتاحية العالمية، 2003). ولا يزال معدل وفيات الرضع مرتفعا بشكل خاص (183 لكل 1000).

في عام 1994، بلغ إجمالي الديون الخارجية لرواندا نحو مليار دولار. وكان نظام هابياريمانا هو من تعاقد بالكامل على هذه الديون. وبعد عشر سنوات، ارتفعت هذه الديون بنحو 15٪ ولا تزال رواندا تخضع للتقويم الهيكلي. تندرج الديون المتكبدة قبل عام 1994 بالكامل في نطاق تعريف «الديون الكريهة». وبالتالي، كان ينبغي إعفاء النظام الجديد إعفاء تاما. فالدائنون متعددي الأطراف والثنائيون يعرفون تماما مع من يتعاملون عندما أقرضوا المال لنظام هابياريمانا. وبعد تغيير النظام، لا يحق لهم نقل مطالبهم إلى رواندا الجديدة. ومع ذلك، فعلوا ذلك بوقاحة. إنها فضيحة شنعاء للغاية.

حاولت السلطات الرواندية التي تولت السلطة عام 1994 إقناع البنك العالمي وصندوق النقد الدولي بالتخلي عن مستحقات ديونهما. ورفضت المؤسستان وهددتا بإيقاف الاستفادة من الائتمان إذا استمر كيغالي التعنت. ودعيا كيغالي إلى التزام الصمت بشأن مساعدتهما لنظام هابياريمانا مقابل قروض جديدة ووعد بإلغاء ديون رواندا مستقبلا في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (التي بدأت عام 1996). ومن المؤسف أن الحكومة قبلت هذه الصفقة، لأن العواقب ضارة: استمرار التقويم الهيكلي، الذي تكون عواقبه الاقتصادية والاجتماعية كارثية، وجرى الإبقاء على ديون خارجية كريهة ولا يمكن تحملها. وبذلك، حصلت سلطات كيغالي على مركز التلميذ الجيد لدى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ونادي باريس. والأسوأ من ذلك، أن النظام الرواندي، بمشاركته في الاحتلال العسكري لجزء من أراضي البلد المجاور، جمهورية الكونغو الديمقراطية، اعتبارا من غشت 1998، والمشاركة في نهب موارده

5 David Woodward, The IMF, the World Bank and Economic Policy in Rwanda: Economic, Social and Political Implications, Oxford, Oxfam, 1996.

6 World Bank, World Keys Indicators, Washington, 2003

الطبيعية، أصبح متواطئا مع الولايات المتحدة وبريطانيا في المنطقة (كان هذان البلدان يسعيان بنشاط إلى إضعاف جمهورية الكونغو الديمقراطية).

ينبغي أن يتحرر الروانديون من الديون ووصاية دائني الإبادة الجماعية.

الفصل الثامن عشر

عملية إغراء جيمس وولفنسون (1995-2005)

أصبح جيمس وولفنسون رئيساً للبنك العالمي حين صار أمر تقويم صورته ملحا وضرورياً. كان للتقويم الهيكلي صيت سيء للغاية وبدأت سلسلة من الأزمات المالية تضرب الدول الصاعدة. يلزم صرف الانتباه بعيداً بإبراز القضاء على الفقر، و «الحكم الرشيد» والإقراض المسؤول بيئياً. لقد تطور نشاط علاقات عامة مكثف في هذا الاتجاه. وصار جيمس وولفنسون خبيرًا في العلاقات بالصحافة. وتعطي طيبوبته وبلاغته انطباعًا جيدًا جدًا.

في عام 1995، عين الرئيس الأمريكي ويليام كلينتون جيمس وولفنسون، وهو مصرفي بنيويورك، الرئيس التاسع للبنك العالمي.

بدأ جيمس وولفنسون، وهو مواطن أسترالي، مهنته المصرفية في سيدني عام 1959. وفي الفترة ما بين عامي 1968 و1977، شغل منصبا اداريا في المجموعة المصرفية المثيرة للجدل، ج. هنري شرودر، في لندن ونيويورك[1]. ووفقا لباتريك بوند[2]، كان جيمس وولفنسون أمين مال «أصدقاء أمريكا في بيلدربيرج»، وهي مجموعة ضغط أطلسية ومناهضة للشيوعية[3]. غادر بنك هنري شرودر للانضمام إلى إدارة البنك الاستثماري سالومون

1 قام مصرف شرودر بتمويل هتلر والإس إس منذ عشرينيات القرن العشرين حتى سقوط الرايخ الثالث. وأصبح هذا البنك فيما بعد قاعدة لألن دالاس الذي أصبح مديرا لوكالة الاستخبارات المركزية. شارك بنك شرودر في تمويل العديد من الانقلابات: الإطاحة برئيس الوزراء مصدق في إيران عام 1953، والانقلاب العسكري ضد جاكوبو أربينز في غواتيمالا عام 1954، وغزو خليج الخنازير في كوبا عام 1961. وزعزعة الاستقرار في شيلي بين عامي 1970 و1973 وانقلاب بينوشيه.

2 Bond, Patrick. 2000. Elite Transition, From Apartheid to Neoliberalism in South Africa, Pluto Press/University of Natal Press, London – Sterling, Virginia/Pietermaritzburg, South Africa, p. 164.

3 مؤتمر Bilderberg هو مؤتمر سنوي يدعى له منذ عام 1954 حوالي 130 شخصية من دوائر الأعمال أو الأوساط الأكاديمية أو السياسية من مختلف البلدان. أعضاؤه السياسيون، والصناعيون، والمصرفيون. يطلقون على أنفسهم «Bilderbergers» أو «جماعة Bilderberg».

برادرز. وفي عام 1980-1981، أدرج بلائحة روبرت ماكنامارا الباحث عن بديل، ومن هذا المنظور، حصل على الجنسية الأمريكية[4]. عين الرئيس رونالد ريجان ألدن و. كلوسن رئيسا للبنك العالمي. ثم أسس جيمس ولفنسون بنك الاستثمار الخاص به، واشتغل هذا البنك بنشاط كبير إبان عمليات اندماج/استحواذ سنوات 1980 والنصف الأول من سنوات 1990، قبل أن يقتنيه بانكرز تروست.

تصعيد الإغراء[5]

مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

تم إطلاق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون عام 1996. إنها محاولة للالتفاف على المطالبة متزايدة القوة بإلغاء الديون. أعلن البنك العالمي بدعم إعلامي قوي حَلَّ»هُ». طالت الانتقادات، منذ البداية، المفهوم نفسه والفعالية المتوقعة لهذه المبادرة. وفي نهاية ولاية ولفنسون، كان الفشل جليا. فبدلاً من الـ 42 بلدا المفترض بداية استفادتها من إلغاء الديون بنسبة تصل إلى 80٪ (إعلان 1996) ثم إلى 90٪ (إعلان اجتماع يونيو 1999 لمجموعة الثمانية في كولونيا)، فإنه عند انقضاء ولاية ولفنسون في مايو 2005، فقط 18 بلدا ضمنت الاستفادة من إلغاء الديون المستحقة لمختلف الدائنين. هكذا، بينما كان يتوجب أن تسوي هذه المبادرة مشكلة ديون البلدان الـ 42 نهائياً، تحولت إلى إخفاق: فقد انتقلت ديونها من 218 إلى 205 مليار دولار، بانخفاض قدره 6٪ فقط بين عامي 1996 و2003.

كان الهدف الأولي للمجموعة، في سياق الحرب الباردة، تعزيز التعاون بين الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين لمكافحة الشيوعية. وكان أيضا مكافحة نضالات التحرير في المستعمرات. تطورت أهداف مجموعة Bilderberg نحو تعزيز النموذج النيوليبرالي. لا تزال أطلسية إلى حد كبير. لا تقدم مجموعة Bilderberg أي إعلان عن اجتماعاتها. في البداية، تم تمويل هذه المجموعة من قبل الشركة الهولندية Unilever و CIA. حضر جيمس وولفنسون مؤتمر بيلدربيرج في مايو 2005 برفقة جيدة (باسكال لامي وجون بولتون وروبرت زوليك). انظر: http://en.wikipedia.org/wiki/Bilderberg#Fondation تجدر الإشارة إلى أنه في عام 1973، تم إنشاء اللجنة الثلاثية بحفز من القادة الرئيسيين لمجموعة Bilderberg ومجلس العلاقات الخارجية، من بينهم ديفيد روكفلر وهنري كيسنجر.انظر: http://en.wikipedia.org/wiki/Trilateral_Commission

4 http://www.globalpolicy.org/socecon/bwi-wto/wolfsohn.htm

5 La suite de ce chapitre s'appuie notamment sur Bello, Walden et Guttal, Shalmali (2005). « L'ère Wolfensohn à la Banque mondiale: une décennie de contradictions », 30 août 2005.

من برامج التقويم الهيكلي إلى استراتيجية الحد من الفقر.

قام جيمس ولفنسون بترويج الإطار الاستراتيجي للحد من الفقر ليحل محل برامج التقويم الهيكلي الفاقدة للمصداقية جدا والتي كانت النهج الرئيسي للبنك وصندوق النقد الدولي منذ ثمانينيات القرن العشرين. في الواقع، وبغض النظر عن الاسم، لم يتغير شيء في هذه السياسات الجديدة تجاه البلدان المدينة. لا تزال مقتضيات الخصخصة وتحرير التجارة تشكل إطار الاقتصاد الكلي. وفي الواقع، شدد البنك العالمي وصندوق النقد الدولي أكثر الاشتراطات التي يفرضانها لأنهما يعملان الآن مع منظمة التجارة العالمية، التي دخلت الساحة منذ عام 1995. إضافة إلى ذلك، فهما يبحثان عبثا عن «مشاركة» المجتمع المدني رغم إعلان هذه المشاركة بصوت عال كتغيير عميق أجراه البنك.

مبادرة الاستعراض التشاركي للتقويم الهيكلي

تجدر الإشارة إلى أن أول ممارسة «للحوار البناء» التي انبرى لها البنك بقيادة جيمس وولفنسون، ركزت حقا على تقييم مشترك لبرامج التقويم الهيكلي بين البنك والمجتمع المدني والحكومات: إنها مبادرة الاستعراض التشاركي للتقويم الهيكلي التي جرى إطلاقها عام 1997. تم تصميم المبادرة كممارسة ميدانية ثلاثية الأطراف بمشاركة فريق من البنك جرى تعيينه من قبل جيمس وولفنسون لتطوير منهجية شفافة وتشاركية لجمع الوثائق حول تأثير برامج التقويم الهيكلي على المستوى المحلي والوطني بسبعة بلدان. دوّن والدن بيللو وشالمالي غوتال سجلاً مدمراً لهذه التجربة:

> «رغم الاتفاق على قواعد العمل المشتركة ومنهجية المراجعة، لعب فريق البنك العالمي دوراً معيقا طوال عملية الاستعراض التشاركي للتقويم الهيكلي. على سبيل المثال، خلال المناقشات العمومية، بدلاً من محاولة الاستماع إلى الحقائق التي قدمها ممثلو المجتمع المدني حول تأثيرات برامج التقويم الهيكلي والتعرف عليها، كان موظفو البنك دائمًا يتنازعون على

الحجج، وفي النهاية، ادعاء أن التدخلات في المناقشات (التي كانت جزءًا من البيانات النوعية المتفق عليها) كانت «حقائق روائية». (...) وبقدرما تنخفض قدرة البنك على التحكم في السيرورات الوطنية، انخفضت أيضًا قدرته على مراقبة نتائج المراجعة. وحتى قبل الوصول إلى المناقشات والاستنتاجات الوطنية النهائية، أظهرت المسوحات الميدانية بالفعل مشاكل كبيرة في جميع جوانب برامج التقويم. مترددا في نشر هذه النتائج، تجاهل فريق البنك العالمي الاتفاق (الخطي) المسبق على تقديم جميع نتائج الاستعراض في منتدى عام كبير في واشنطن العاصمة، يحضره وولفنسون. وبدلاً من ذلك، اختار البنك اجتماعًا فنيًا مغلقًا في غياب رئيس البنك. الأهم من ذلك، أصر البنك العالمي على أن يكتب هو والمجتمع المدني كل على حدة تقريره الخاص. استخدم تقرير البنك البحوث التي أشرف عليها بنفسه كأساس لاستنتاجاته ونادرا ما أشار إلى عملية السنوات الخمس من الاستعراض التشاركي للتقويم الهيكلي. وفي غشت 2001، انسحب البنك من المبادرة لتدفن بالكامل. وباستثناء أنه تعلم منها الكثير، فإن البنك لم يلتزم بتعديل ممارسات الإقراض بناءً على نتائجها. وفي 15 أبريل 2002، تم الإعلان عن تقرير المبادرة الكامل (تحت اسم SAPRIN لإدراج نتائج دولتين حيث قام المجتمع المدني ببحوثه دون مشاركة البنك) وتم نشره على نطاق واسع من قبل وسائل الإعلام. (في العالم الناطق بالإنجليزية، إشارة المؤلف). وأعرب ولفنسون عن أسفه ووعد بمناقشة تقرير SAPRIN بجدية في المستقبل القريب. حتى هذا اليوم، لم يظهر البنك ولا ولفنسون أي التزام بمراجعة وإجراء تغييرات على قروضهم الهيكلية. على العكس، لا تزال سياسات التقويم الهيكلي تمثل الدعامة الأساسية للبنك وصندوق النقد الدولي»[6].

6 Bello, Walden et Guttal, Shalmali (2005). « L'ère Wolfensohn à la Banque mondiale: une décennie de contra- dictions»,

قضايا فساد.

تدل آثار الأزمة المالية الآسيوية على التناقضات بين خطاب البنك بشأن الحكم الرشيد وممارسته: ففي إندونيسيا، استمرت علاقات البنك مع نظام سوهارتو الدكتاتوري والفاسد خلال ولاية جيمس وولفنسون. ووفقاً للمتخصص الإندونيسي جيفري وينترز، فإن البنك قبل إحصائيات كاذبة وتسامح مع حقيقة أن 30٪ من كل دولار من المساعدات التي قدمها للنظام جرى استنزافها من قبل أشخاص فاسدين.

وفي جنوب أفريقيا،

> «تحمل البنك ضربات أخرى بأخبار فساد وإهمال مشاريع بنية تحتية يمولها، بخاصة مشاريع هضبة ليسوتو الهيدروليكي (LHWP) وسد شلالات بوجوجالي في أوغندا. وفي عام 2001، حققت المحكمة العليا في ليسوتو في اتهامات بالفساد بين عدة شركات دولية لبناء السدود والسلطات العمومية فيما يتعلق بمشروع LHWP. وبدلاً من تشجيع عملية قانونية وطنية وعمومية، أجرى البنك تحقيقاته السرية الخاصة حول ثلاث من الشركات المتهمة بدفع رشاوي، وخلص إلى أنه لا توجد أدلة كافية لاتهامها بالفساد. وفي عام 2002، أثبتت المحكمة العليا في ليسوتو العكس واتهمت شركة آكر العالمية، وهي شركة يفضل البنك العالمي التعاقد معها. لقد تم تبييض آكر العالمية بعد اجراء هذا الأخير تحقيقه الخاص وقد استغرق البنك أزيد من عام كي يعلن عن حظر عقوده لمدة ثلاث سنوات على أكر العالمية»[7].

30 août 2005.

7 Idem

اللجنة العالمية للسدود.

أنشئت اللجنة العالمية للسدود عام 1997، وكان هدفها إجراء مسح عالمي مستقل وشامل حول فعالية السدود الكبرى واقتراح معايير دولية مقبولة في هذا المجال. وعلى مدى عامين ونصف، أجرت بحوثاً هامة وتلقت قرابة 1000 شكاية من جميع أنحاء العالم بشأن الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية والمؤسسية والإنتاجية للسدود الكبيرة.

كانت اللجنة مستقلة عن البنك، ولكن البنك لعب دوراً أكثر نشاطاً في إنتاج تقرير اللجنة أكثر من أي مؤسسة أخرى، وتمت استشارته في كل مرحلة من مراحل برنامج عملها. ووصف جيمس وولفنسون بحماس هذه العملية بأنها نموذج للمفاوضات متعددة الأطراف المستقبلية. ومع ذلك، حدث ما لا يمكن قبوله: رفض البنك العالمي استنتاجات التقرير لأنها تجاوزت الحد. نشر التقرير النهائي بعنوان «السدود والتنمية: إطار صنع القرار الجديد»، من قبل نيلسون مانديلا بلندن في نوفمبر 2000. وبرر جيمس ولفنسون رفض اتباع الاستنتاجات قائلا إن البنك يجب أن يعتمد على آراء مساهميه وآراء الوكالات الحكومية لبناء السدود في البلدان الرئيسية لأشغال البناء. وفي بيان صادر يوم 27 مارس 2001، أعلن البنك أنه «بعد الإيضاحات التي قدمتها رئاسة اللجنة العالمية للسدود، لن يعتمد البنك العالمي التوجيهات الـ26 ولكنه سيستخدمها كنقط مرجعية في مشاريع استثمارات السدود المستقبلية» وأضاف « إن الأمر يتعلق بحوار بناء للغاية غير مسبوق بين مختلف الأطراف. ويعتقد البنك العالمي أن مثل هذه الحوارات ذات أهمية قصوى لنقاشات عدة والجدل الذي تثيره حول التنمية، وسوف يستمر بالمشاركة فيها مستقبلا»[8].

يتمثل تكتيك البنك فيما يلي: في مواجهة تحديات النقد والمطالب، يعلن البنك نفسه حوارات ويطلب تحقيقات وينخرط فيها بنشاط، ويعلن التزامه الراسخ بأخذ

8 cité dans Bello, Walden et Guttal, Shalmali (2005). « L'ère Wolfensohn à la Banque mondiale : une décen- nie de contradictions », 30 août 2005

النتائج بالاعتبار. بعد ذلك، عندما تكون التقارير جاهزة، يرفض استنتاجاتها ويلقي خطبا مراوغة بشأن المستقبل بينما يحدد بشكل جيد أنه سيواصل «الحوار البناء».

هيئة تقييم الصناعات الاستخراجية

تكررت تجربة اللجنة العالمية للسدود أثناء تقييم الصناعات الاستخراجية. رد جيمس ولفنسون على الانتقادات أثناء تجمع عمومي عالمي لأصدقاء الأرض، تحت دهشة فريقه، أن البنك سيقوم بإجراء تقييم شامل لتحديد ما إذا كانت مشاركته في الصناعات الاستخراجية منسجمة مع هدفه الأساسي بالحد من الفقر.

مستفيدا من تجربة اللجنة العالمية للسدود، كلف البنك العالمي هيئة تقييم الصناعات الاستخراجية على مسار أقل استقلالا وتشاركية. لكن تقرير الهيئة المنشور في لشبونة 11 ديسمبر 2003، رغم تدخل البنك العالمي، ثبت أنه وثيقة مدهشة قوية. لقد أوصي بشدة بأن يقوم البنك، إلى جانب ذراعه الخاص بالقطاع الخاص، مؤسسة التمويل الدولي، بالتخلص التدريجي من قروضه في قطاع النفط، وكذلك في المناجم والغاز الطبيعي. وطالب التقرير البنك بتركيز مساهماته المالية على قطاع الطاقات المتجددة. ولد هذا التقرير غضباً في أوساط المستثمرين الخواص (مثل ستي بنك و أ.ب. إن أمرو، وويست إل. ب. وباركلاي) الذين تعتبر بالنسبة لهم مشاركة البنك في هذه المجالات بعينها ضرورية طالما أنهم غير قادرين على تمويل هذه المشاريع بأنفسهم. وفي رأي نشرته فايننشال تايمز في 17 يونيو 2004، كتب اميل سالم، الذي ترأس لجنة تقييم الصناعات الاستخراجية:

> «باعتباري كنت مسؤولا عن مراقبة دراسة الصناعات الاستخراجية، توصلت إلى استنتاج مفاده أنه يجب على البنك العالمي أن يغير نهجه بالكامل في دعم الصناعات الاستخراجية-وحتى أن يوقفه تماما في بعض الحالات. سبب هذا الاستنتاج واضح. البنك مؤسسة عامة لديه تفويض للحد من الفقر. ليس فقط أن صناعات النفط أو الغاز أو المناجم لم تساعد الأشد فقرا في البلدان النامية، بل أدت في كثير من الأحيان إلى

تفاقم ظروفهم المعيشية».

مِثْل تجاهله تقرير اللجنة العالمية للسدود، قرر البنك العالمي مجددا في غشت 2004 تجاهل معظم التوصيات المهمة لتقرير هيئة تقييم الصناعات الاستخراجية. على سبيل المثال، واصل البنك التركيز على الجانب الإيجابي البارز لبناء خط أنابيب تشاد-الكاميرون[9]. وبرر البنك مشاركته المباشرة في الصناعات المنجمية، بحجة أن ذلك يتيح له التأثير عليها كي تمتثل للمعايير الاجتماعية والبيئية.

في 2004، تصادف أن أشارك في نقاش عمومي مع جوزيف ك. إنغرام الممثل الخاص للبنك العالمي لدى الأمم المتحدة والمنظمة العالمية للتجارة في جنيف. جرى هذا النقاش في هذه المدينة أمام جمهور من مئات المعلمين. وخلال هذا النقاش، شرحت أن إدارة البنك العالمي بصدد تجاهل التوصيات المتضمنة في التقرير بينما أوصى به وبالتالي انتقدت ذلك بقسوة. وإبان النقاش عارض ممثل البنك العالمي ما تقدمت به بتكذيب رسمي لكن في الأسبوع التالي بعث لي ظرفا بريديا حيت أرفق وثيقة داخلية للبنك تطلب من ممثليه تكذيب أنه بصدد رفض تنفيذ استنتاجات التقرير حول الصناعات الاستخراجية. وفي هذا المظروف المؤرخ ب 26 مارس 2004 كتب ما يلي: «أرجو أن تجد الوقت في مستقبل قريب من أجل نقاش خصوصي لتخوفاتك». وحين التقيه مرة أخرى بعد بضعة أشهر في مكتبه بجنيف، كان قد تراجع ولم يعد لديه أي شيء جدي ليعلنه. أشار لي فقط أنه يفكر في الاستقالة من منصبه إن جرى تعويض وولفنسون في رئاسة البنك العالمي بشخص قاس من قبيل وولفويتز، وهو ما لم يقم به عندما جرى تعين الأخير رسميا عام 2005.

9 في ديسمبر 2005، كان على البنك العالمي أن يسحب دعمه لخط أنابيب النفط الذي يعمل بالفعل في محاولة لتجنب الفضيحة: فقد سيطر الرئيس التشادي على عائدات النفط التي أراد البنك العالمي حجزها للأجيال القادمة. لكن العديد من المنظمات حذّرت وولفنسون من مخاطر تصاعد مثل هذا المشروع مع الدكتاتور التشادي إدريس ديبي إتنو. في أبريل 2006، تحت ضغط من الولايات المتحدة، استأنف البنك العالمي دعمه للمشروع.

جيمس ولفنسون تحت الضغط الشديد للحركات الاجتماعية

عندما بدأت فترة جيمس وولفنسون في عام 1995، كانت حملة «50 سنة كفى»[10] مزدهرة بالولايات المتحدة وتومض أبعد منها. ثم تطورت حملة اليوبيل العالمي 2000، وهي قوية بشكل خاص في البلدان ذات التقاليد المسيحية في شمال الكوكب وجنوبه. وقد جمعت الحملة، المنطلقة عام 1997 وانتهت عام 2000، أكثر من 20 مليون توقيع أسفل عريضة تطالب بالذهاب أبعد من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون مطالبة بإلغاء ديون البلدان الفقيرة. كانت تتخللها تجمعات جماهيرية: سلسلة بشرية من 80 ألف مشارك إبان اجتماع مجموعة الثمانية في برمنجهام مايو 1998، و35 ألف متظاهر خلال قمة مجموعة الثمانية في كولونيا يونيو 1999.

وصلت العلاقات متزايدة الصخب بين المجتمع المدني وجيمس ولفنسون نقطة حرجة خلال الاجتماع السنوي المضطرب للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي في براغ سبتمبر 2000، الذي تم تأجيله ليوم واحد بسبب الاحتجاجات الجماهيرية. فقد جيمس وولفنسون هدوء أعصابه، بوجه قائمة اتهامات مبررة بعمق، خلال نقاش عمومي في قصر براغ وصاح: «أنا وزملائي نشعر بالرضا عندما نذهب إلى العمل كل يوم.». يجب مقارنة هذا البيان مع بيان المدير العام لصندوق النقد الدولي هورست كوهلر خلال المناقشة نفسها: «مثلكم، لدي قلب، ولكنني استخدم رأسي لاتخاذ قرارات».

إن البنك العالمي هجومي بشكل خاص تجاه المنظمات غير الحكومية وبعض السلطات المحلية. وقد طور استراتيجية إدماج/احتواء بما يسميه «القروض الميسرة « التي تهدف إلى تعزيز الإقراض الصغير (خاصة دعم المنظمات غير الحكومية النسائية)، ولدعم هياكل تعليمية وصحية منظمة على مستوى محلي، ولتحسين إدارة إرساليات أموال المهاجرين. وقد خلق شباكا للقروض والمنح لدعم المنظمات غير الحكومية. وتحصد هذه الاستراتيجية الهجومية للبنك من أجل إقناع المجتمع المدني واسترداد مساحة من الشرعية نتائج لا يستهان بها. وفي الواقع تندرج كل آليات التمويل هذه في نظام ينعش

10 انظر www.50years.org

الفقر بتشجيع الاستدانة. وفضلا عن ذلك، تقوض هذه الآليات الاستقلال المالي للنساء المستهدفات أساسا بقروض هيئات القروض الصغرى[11].

لقد لعب جيمس وولفنسون لعبة التشاور محاولا نزع فتيل الانتقادات الخارجية واستمالة بعض الحركات الاحتجاجية.

كانت المبادرات الثلاث (الاستعراض التشاركي للتقويم الهيكلي، واللجنة العالمية للسدود، وتقييم الصناعات الاستخراجية)، رغم تركيزها على جوانب مختلفة من عمليات البنك، تهدف إلى جر منتقدي البنك إلى طاولة المفاوضات بزعم جهوزية البنك للتغيير واستجابة أفضل للانتقادات حول اشتغاله وممارساته. لكن حقيقة ما جرى فعلا أثبتت العكس. في الحالات الثلاث، لم يحترم البنك قواعد اللعبة: فقد رفض نتائج هذه المبادرات. هذا أمر مفيد لمن لديه أوهام بأن الحوار مع البنك يمكن أن يؤدي إلى تغييرات جوهرية في طريقة اشتغاله وسياساته.

أزمة داخلية وأزمة شرعية

خلال فترة ولاية جيمس وولفنسون، عانت إدارة البنك من أزمة داخلية في الفترة 1999-2000، مما أدى إلى رحيل عضوين رئيسيين من موظفي المؤسسة: استقال جوزيف ستيغليتز، كبير الاقتصاديين ونائب رئيس البنك العالمي في أواخر عام 1999 بضغط من وزير الخزانة لورانس سمرز؛ وغادر رافي كانبور، مدير التقرير السنوي للبنك العالمي حول التنمية العالمية، في يونيو 2000. وكان جوزيف ستيغليتز ورافي كانبور إصلاحيين داخل البنك. ويشير رحيلهما بوضوح أن لا وجود فعليا لأي مجال للإصلاح الذاتي للبنك.

11 Eric Toussaint et Nathan Legrand, «Témoignages accablants sur les abus du microcrédit» publié le 18 avril 2018, https://www.cadtm.org/Temoignages-accablants-sur-les-abus-du-microcredit et Eric Toussaint, «FMI : Inhumain aux niveaux micro et macro», publié le 27 février 2020 http://www.cadtm.org/FMI-Inhumain-aux-niveaux-micro-et-macro.

كما أن البنك العالمي كان عرضة لاختبار صعب بالكونغرس الأمريكي. ويشهد تقرير لجنة ميلتزر الذي تم نشره في فبراير 2000 على ذلك (انظر الفصل التالي).

نهاية ولاية جيمس ولفنسون الثانية

عقد وصول إدارة محافظة للبيت الأبيض عام 2001 ولاية جيمس وولفنسون. أمضى السنوات الأربع الأخيرة في منصبه كرئيس للبنك، وهو يميل إلى حد كبير مع الاتجاه المتزايد العدوانية لإدارة جورج دبليو بوش. في بعض الأحيان، كان يتردد في تحقيق ما يريده جورج دبليو بوش وفريقه على الفور، ولكن ينتهي به الأمر كل مرة بفعل ما يُطلب منه. أقر بنفسه قبيل مغادرته البنك بما يلي: «كان لدي انطباع بأن الإدارة الأمريكية كانت مسرورة جدا بما حدث هنا في السنوات القليلة الماضية»[12].

بخصوص أفغانستان، بالإضافة إلى تقديم 570 مليون دولار ودعم الجهود الأمريكية من خلال جمع مليارات الدولارات لإعادة الإعمار، أعرب جيمس وولفنسون عن اهتمام البنك بالمشاركة في تمويل خط أنابيب لنقل احتياطيات الغاز الطبيعي الهائلة عبر أفغانستان، من تركمانستان المنغلقة للغاية، إلى الهند وباكستان، وهو مشروع تريده بشدة شركات الطاقة الأمريكية المدعومة من نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني.

وفي العراق، قام جيمس وولفنسون، مدفوعا من قبل واشنطن، بصرف ما بين 3 و5 مليارات دولار لإعادة الإعمار، ووافق على طلب إدارة صندوق إقراض العراق لنقل الأموال اللازمة لمشاريع التنمية التي ينجزها نظام الاحتلال، خاصة تلك المتعلقة بـ«المباني ذات السعة العالية» في القطاع الخاص، وهي الهدف الأساسي لإدارة بوش.

رغم هذه الإرادة الطيبة الواضحة، لم يستطع جيمس وولفنسون منع تآكل سلطته وهيبته. وقد استنكره البيت الأبيض لأنه مقرب من وليام كلينتون وجون كيري، المرشح الديمقراطي للرئاسة عام 2004، وزاد أيضا فقدانه المصداقية لدى أولئك الذين آمنوا بإرادته الإصلاحية. كما تأكد مبكرا أنه بإعادة انتخاب جورج دبليو بوش لولاية

12 مؤتمر جيمس وولفنسون الصحفي، 12 إبريل 2005، واشنطن

ثانية، فلا فرصة لدى جيمس وولفنسون لإعادة تعيينه عام 2005. بالفعل، في مارس 2005، عين جورج دبليو بوش على رأس البنك أحد معاونيه المباشرين، بول وولفويتز، نائب وزير الدولة لشؤون الدفاع.

أما جيمس ولفنسون، في الفترة 2005-2006، فقام بمهمة لصالح البنك العالمي، بإدارة الصندوق الائتماني لقطاع غزة في الأراضي الفلسطينية. والأهم، أنه انضم إلى إدارة المجموعة البنكية العالمية الرئيسية، سيتي جروب.

الفصل التاسع عشر

مناقشات واشنطن في أوائل عام 2000

أثار تعاقب الأزمات التي ضربت ما يسمى بالبلدان الصاعدة في سنوات 1990 والتدخل الكارثي للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي بهذه المناسبة قدراً كبيراً من النقاش على المستوى الدولي، ركز على مستقبل مؤسسات بريتون وودز ودورها. شارك في النقاش مثقفو المؤسسة عديدون: ألان ميلتزر وبول كروغمان وجوزيف ستيغليتز وجيفري ساكس. في غضون ذلك، لم يكن الكونغرس في واشنطن متحمسا للفرصة المتاحة لزيادة الموارد المالية لصندوق النقد الدولي للتعامل مع الأزمات. أدى ذلك إلى إنشاء لجنة مخصصة ثنائية الحزب[1]. سلمت هذه اللجنة، المسماة اللجنة الاستشارية للمؤسسات المالية العالمية، تقريرها في بداية عام 2000. وهو يشمل سبع مؤسسات متعددة الأطراف: صندوق النقد الدولي، ومجموعة البنك العالمي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الآسيوي للتنمية والبنك الافريقي للتنمية ومنظمة التجارة العالمية، وبنك التسويات الدولية. سنتناول هنا فقط بعض الاستنتاجات حول صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

لجنه ميلتزر حول المؤسسات المالية العالمية بالكونغرس الأمريكي عام 2000

تتكون اللجنة من 11 خبيرًا (6 جمهوريين و5 ديمقراطيين) من الدوائر البرلمانية والأكاديمية والبنكية ضمنهم ألان إتش ميلتزر (رئيسا) وإدوين فيلنر (رئيس مؤسسة إيريتاج شديدة الرجعية والرئيس السابق لمجمع مونت-بيليرين) من الجانب الجمهوري، وجيفري ساكس، وفريد بيرجستين وجيروم ليفنسون من الجانب الديمقراطي. جزء كبير من أعمال

1 ثنائية الحزب، أي أنها تجمع الجمهوريين والديموقراطيين.

هذه اللجنة، بما في ذلك ملاحظات الخلافات، متاح على الإنترنت[2].

كانت جميع اجتماعات وجلسات اللجنة علنية. ويستحق عمل اللجنة أن يعرف لأنه يحتوي على أحكام مثيرة للاهتمام ومفيدة للغاية فيما يتعلق بمفردات نقاش واشنطن.

اعتمدت اللجنة بالإجماع قرارًا موجزا بينما تمت الموافقة على التقرير بأكمله بأغلبية ثمانية أصوات مقابل ثلاثة. والأصوات الثلاثة التي كانت ضد من الديموقراطيين (فريد بيرجستين، جيروم ليفنسون وإستيبان إدوارد توريس). صوت اثنان من الديمقراطيين (بما في ذلك جيفري ساكس) مع الجمهوريين.

وينص قرار الإجماع على ما يلي:

> «1-على صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وبنوك التنمية الإقليمية إلغاء جميع مستحقاتها تجاه البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (PPTE) التي تنفذ استراتيجية ملائمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (بالاشتراك مع البنك العالمي وبنوك التنمية الإقليمية). 2. ينبغي أن يحصر صندوق النقد الدولي إقراضه على توفير السيولة قصيرة الأجل. ويجب إنهاء الممارسة الحالية المتمثلة في تقديم قروض طويلة الأجل للحد من الفقر أو لأغراض أخرى».

يتجاوز التقرير مائة صفحة. وينص في جوهره أن لا داعي لإلغاء المؤسسات المتعددة الأطراف أو دمجها، بل يجب إصلاحها بعمق. يقدم التقرير أحيانا تشخيصًا انتقاديا للغاية للسياسات التي يتبعها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي؛ وينتقد بشدة منظمة التجارة العالمية. ويقترح أن يوقف البنك العالمي الإقراض كليا للبلدان التي لديها بالفعل إمكانية الوصول إلى الأسواق المالية ويقتصر على تقديم المنح لتلك البلدان التي لا تستطيع الوصول إليها.

2 US Senate, The Meltzer Commission: The Future of the IMF and World Bank, Washington, US Government Printing Office, www.govinfo.gov/content/pkg/CHRG-106shrg66721/html/ CHRG-106shrg66721.htm, 2000. Voir aussi Allan Meltzer, «The report of the international financial institution advisory commission: Comments on the critics», IFO Institute for Economic Research, Munich, CESifo Forum 1 (4), 2000, www.cesifo.org/en/publikationen/2000/articlejournal/report-international-financial-institution-advisory-commission.

وبطريقة مكملة، يعلن التقرير أن صندوق النقد الدولي ينبغي أن يمنح القروض على المدى القصير فقط. ويجب أن يتخلى عن مهمة محاربة الفقر، وهي مهمة يجب أن تخصص للبنك العالمي وبنوك التنمية الإقليمية. يتعين أن يغير البنك العالمي اسمه ويسمى فصاعدا وكالة التنمية العالمية. ويدين التقرير حكومات البلدان الغنية، وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، لأنهم تجاوزوا دور الرقابة وصنع القرار بواسطة السلطة التشريعية. وعلى نفس المنوال، هاجم منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بإساءة استعمال السلطة. ويؤكد أن منظمة التجارة العالمية ليس لها الحق في فرض الأنظمة والقرارات على دولها الأعضاء بشكل تلقائي. يجب أن يتم تأييد قرارات منظمة التجارة العالمية دائما من قبل برلمان كل دولة عضو.

فيما يلي بعض المقتطفات البارزة من التقرير، الذي بدأ بالإشادة بدور الولايات المتحدة العالمي وتأكيد دعمه للسياسات النيو ليبرالية.

> «لقد حققت هذه المؤسسات والتزام الولايات المتحدة بصون السلام والاستقرار نتائج رائعة. في السنوات الخمسين منذ نهاية الحرب، كان هناك، تحسن كبير غير مسبوق في مستوى معيشة عدد كبير من الناس ببلدان عديدة.
>
> «منافسونا القدامى هم الآن جزء من نظام السوق العالمية الآخذ في التوسع.»
>
> «لقد كانت الولايات المتحدة في طليعة الحفاظ على السلام والاستقرار، والعمل على تطور الديمقراطية واحترام القانون، والحد من الحواجز الجمركية وإنشاء نظام مالي عابر للأوطان».
>
> «تعتقد اللجنة أنه لتشجيع التنمية، يتعين على البلدان فتح أسواقها للتجارة وتشجيع الملكية الخاصة واحترام القانون والديمقراطية السياسية والحرية الفردية».

لا شيء مما كتبه أعضاء المؤسسة مفاجئ حتى الآن، أكانوا جمهوريين أم ديمقراطيين. بقية التقرير أكثر إثارة. تنتقد اللجنة عمل صندوق النقد الدولي، وحكومات

دول مجموعة السبع، وتهاجم سياسات الصدمة التي يفرضها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

انتقاد تدخل صندوق النقد الدولي في أزمة الديون المكسيكية عام 1982

«في غشت 1982، أعلنت الحكومة المكسيكية أنها لم تعد قادرة على سداد ديونها الخارجية. ثم قام صندوق النقد الدولي بتنظيم وإدارة خطة لإعادة جدولة الديون التجارية التي تعاقدت عليها الحكومة المكسيكية في العقد السابق. لم تقم قروض صندوق النقد الدولي بتوجيه مصادر تمويل جديدة صافية للمكسيك. في الواقع، قدم صندوق النقد الدولي الأموال إلى المكسيك لتسديد ديونها. فارتفعت ديون المكسيك ولم تتخلف عن سداد ديونها. وقدم صندوق النقد الدولي قروضا بشرط أن تنفذ المكسيك مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية طويلة الأجل. فرضت هذه الاشتراطات تضحيات كبيرة عديدة على السكان المكسيكيين، مثل فقدان الوظائف، وانخفاض حاد في مستوى المعيشة. وشهدت بلدان نامية أخرى، لا سيما في أمريكا اللاتينية، تدفقات رساميلها الخاصة الصافية تنخفض أو تصبح سلبية» (تسطير المؤلف).

انتقاد برامج التقويم الهيكلي التي فرضها صندوق النقد الدولي

«إن تحول صندوق النقد الدولي إلى مصدر للقروض طويلة الأجل باشتراطات التقويم جعل الدول الفقيرة خاضعة له بشكل متزايد، ما أعطاه تأثيراً مهماً في تشكيل سياسات البلدان الأعضاء، وهو أمر غير مسبوق بالنسبة لمؤسسة متعددة الأطراف. يعتمد استمرار التمويل على نتائج السياسات المطلوبة كما هي محددة في الاتفاقيات بين صندوق النقد الدولي وأعضائه. لم تضمن هذه البرامج التقدم الاقتصادي. لقد

قوضت السيادة الوطنية وكثيراً ما تعوق تطور المؤسسات الديمقراطية المسؤولة التي من شأنها تصحيح أخطائها الخاصة وتستجيب للتغيرات في الوضع الخارجي».

التقرير ينتقد تدخل المؤسسات المالية العالمية في الأزمة المكسيكية عام 1994

«ولكن بعد سداد مستحقات صندوق النقد الدولي، ووزارة الخزانة الأمريكية والدائنين الأجانب، فإن دافع الضرائب المكسيكي هو من دفع الفاتورة. تقدر تكلفة إنقاذ النظام البنكي حالياً بحوالي 20٪ من الناتج الداخلي الخام في المكسيك. لم يكن الدخل الفردي الحقيقي في عام 1997، بغض النظر عن الصعود والهبوط، أعلى مما كان عليه قبل 20 عاما. وانخفضت الأجور الحقيقية للعمال الأقل أجرا، أي العمال الذين يتقاضون الحد الأدنى للأجور، بنسبة 50٪ منذ عام 1985. وقد زاد إجمالي الديون الخارجية للمكسيك عام 1996، بالدولار الأمريكي، خمسة أضعاف منذ عام 1973، أو أربعة مع الأخذ بعين الاعتبار حسابا على أساس السكان. والأجور الحقيقية هزيلة جدا وعبء تمويل الديون أثقل بكثير بالنسبة لأي عامل مكسيكي».

«كما أشارت انتقادات أخرى إلى حقيقة أنه بمنع أو تقليل للخسائر التي يتكبدها المقرضون الدوليون، فإن برنامج صندوق النقد الدولي لعام 1995 للمكسيك قد أرسل رسالة سيئة إلى الدائنين والمقترضين الدوليين. من خلال تجنيب الدائنين الدوليين الخسائر، يشير صندوق النقد الدولي ضمنيًا إلى السوق بأنه إذا تعاقدت البنوك المحلية والمؤسسات المماثلة الأخرى على مبالغ كبيرة مع الدائنين الأجانب، وقامت الحكومات بضمان هذه الديون للدائنين، فسيقوم صندوق النقد الدولي بإقراض المبالغ اللازمة للوفاء بالسداد. يطلق الاقتصاديون اسم الخطر الأخلاقي على الحافز الجوهري لهذه الضمانات».

«لقد جعل خفض الإنفاق العام، وزيادة الضرائب، ورفع أسعار الفائدة وإغلاق البنوك الأزمات أسوأ».

انتقدت اللجنة أيضا كون صندوق النقد الدولي في خدمة مجموعة السبعة الكبار

«لقد استخدمت حكومات مجموعة السبعة الكبار، وخاصة حكومة الولايات المتحدة، صندوق النقد الدولي كأداة لتحقيق أجندتها السياسية. تفسد هذه الممارسة العمليات الديمقراطية للدول الدائنة من خلال تجنب الرقابة البرلمانية على المعونة الأجنبية أو السياسة الخارجية وإرخاء ضبط الميزانية».

صندوق النقد الدولي في خدمة الأغنياء

«فشلت العديد من الدراسات حول تأثيرات إقراض صندوق النقد الدولي في إنشاء صلة معتبرة بين قروض صندوق النقد الدولي وزيادة الثروة أو الدخل. لقد كان إنقاذ الدائنين بدعم صندوق النقد الدولي في الأزمات الأخيرة مدمرا بشكل خاص وكانت له آثار رهيبة على البلدان النامية. شهد أناس عملوا جاهدين للخروج من الفقر تدمير إنجازهم وفقدان مدخراتهم وإفلاس أعمالهم الصغيرة. فقد العمال وظائفهم في كثير من الأحيان دون أي تعويض عن التسريح يخفف الصدمة. وتعرض أصحاب أملاك حقيقية محليون وأجانب لخسائر فادحة في حين كانت البنوك الدائنة الأجنبية محمية. وقد تلقت هذه البنوك تعويض المخاطرة على شكل أسعار فائدة مرتفعة ولم يكن عليها بأي حال تحمل جميع الخسائر المرتبطة بالقروض عالية المخاطر (أحيانا دون تحمل أدنى خسارة). كما ساعد الدعم المقدم إلى البنكيين الأجانب على حماية المدينين الوطنيين المؤثرين سياسياً وشجع على الاقتراض الواسع النطاق ونسب استدانة إلى رأس المال غير عادية».

امتناع اللجنة عن قبول سياسات صندوق النقد الدولي في أمريكا اللاتينية

«لا توافق اللجنة على سياسات صندوق النقد الدولي في أمريكا اللاتينية سنوات 1980، وفي المكسيك عام 1995 أو في حالات أخرى كثيرة. لقد قام إقراض صندوق النقد الدولي لهذه البلدان بحماية البنوك الأمريكية وبنوك دول أخرى، وسببت المؤسسات المالية وبعض المستثمرين في الوقت نفسه الخراب لمواطني البلدان المدينة. أجلت القروض حل أزمات ثمانينيات القرن الماضي متيحة للدائنين والمقترضين نقل ديون ستكون أكثر من مدفوعة. وتعتقد اللجنة أن الدائنين الذين ينخرطون في قروض خطرة أو يشترون أسهما محفوفة بالمخاطر يجب أن يقبلوا الخسائر الحقيقية عندما تصبح المخاطر حقيقة غير سارة».

اللجنة تنتقد البنك العالمي والمصارف الإقليمية المرتبطة به

«هناك فجوة كبيرة بين خطاب البنوك ووعودها وبين أدائها وإنجازاتها. توضح حالة البنك العالمي هذا جيدا. يدعي البنك مكافحة الفقر بالعالم النامي، معلنا تركيز إقراضه على البلدان العاجزة عن ولوج سوق الرساميل. لكن هذا ليس هو الحال لأن 70٪ من موارد البنك تذهب إلى 11 دولة تستفيد من وصول سهل لسوق الرساميل».

«بلغ إجمالي الموارد المخصصة لأنشطة خدمة عمومية في بلدان لا تلج سوق الرساميل مقيدة بسياسات ومؤسسات تثبيت الاستقرار- ما قدره 2.5 مليار دولار خلال سبع سنوات، بين عامي 1993 و1999، ما مثل أقل من 2٪ من تمويل مجموعة البنك العالمي إذا استثنينا المساعدات».

مستقبل مؤسسات مجموعة البنك العالمي وفقًا للجنة ميلتزر

«سيتم خفض دور البنك العالمي الإقراضي بشكل كبير».

وتضيف اللجنة أنه سيتعين على البنك تقديم منح. علاوة على ذلك، فلا مبرر حقيقي حسبها لوجود مؤسسات مجموعة البنك العالمي الأخرى:

«يجب أن تصبح مؤسسة التمويل الدولية جزءاً من وكالة التنمية العالمية معاد تعريفها. ويجب أن يعاد رأسمالها إلى مساهميها وسيتم إعادة شراء القروض الجارية».

«يجب إلغاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات. فلدى العديد من البلدان وكالة تأمينها الخاص. بالإضافة إلى ذلك، فقد دخلت شركات التأمين الخاصة السوق».

إعادة تعريف بعثات صندوق النقد الدولي وفقا للجنة ميلتزر

«بشأن مهمة صندوق النقد الدولي الجديد، توصي اللجنة بأن يكون صندوق النقد الدولي المعاد هيكلته كمؤسسة أصغر بثلاث مسؤوليات فقط:

- التدخل كمقرض الملاذ الأخير لدعم الاقتصادات الصاعدة بقروض قصيرة الأجل للبلدان المحتاجة؛

- جمع ونشر البيانات المالية والاقتصادية للبلدان الأعضاء وتوزيع هذه البيانات بشكل موحد وبفترة زمنية معقولة.

تقديم المشورة (وليس فرض شروط) حول السياسة الاقتصادية وفقا للمادة الرابعة المتعلقة بالتشاور مع الدول الأعضاء.

يجب إزالة برنامج «تيسير الحد من الفقر والنمو» التابع لصندوق النقد الدولي.

ليس مسموحا لصندوق النقد الدولي التفاوض حول الإصلاحات السياسية.

يجب أن تكون قروض صندوق النقد الدولي قصيرة الأجل للغاية (على سبيل المثال، بحد أقصى 120 يومًا، مع إمكانية تجديد واحدة)».

موقف الأقلية للديمقراطيين الثلاثة في اللجنة

يرى الديمقراطيون الثلاثة المصوتون ضد التقرير (فريد بيرجستن، جيروم ليفنسون وإستيبان إدوارد توريس) أنه سلبي للغاية تجاه المؤسسات المالية الدولية ومنظمة التجارة العالمية: فهو يريد حد سلطاتها أكثر من اللازم، ومجالات تدخلها. حتى أن جيروم ليفنسون كتب نصًا من حوالي عشرين صفحة دفاعا عن البنك العالمي وصندوق النقد الدولي وإدارة كلينتون. ويقترح توجهاً بديلاً لتوجه أغلبية اللجنة بتشديد التأكيد على مثال التسوية الديمقراطية مع قيادة الكونفدرالية النقابية AFL-CIO.

بالإضافة إلى ذلك، ينتقد البنك العالمي وصندوق النقد الدولي لفشلهما في تعزيز احترام حقوق العمال. بل على العكس، كلما أتيحت الفرصة لهاتين المؤسستين، تحملان العمال فقط، تكلفة حل الأزمات المالية. ومع ذلك، يفترض أن جيروم ليفنسون يدرك ذلك لأنه كان هو نفسه بالبرازيل وقت الانقلاب العسكري المدعوم من قبل الحكومة الأمريكية والبنك العالمي وصندوق النقد الدولي[3]. ولقد أحسن تركيب استخدام الأزمات الناجمة عن سلوك مالكي الرساميل والحكومات، المؤدي بشكل منهجي إلى شن هجمات على العمال. وهنا جزء من محاججته كما وردت في تقرير لجنة ميلتزر:

«القروض البنكية لسنوات 1970، والتيزوبونوس (السندات الحكومية الصادرة عن المكسيك، المؤلف)، والإخفاقات المالية في جنوب شرق آسيا، تقدم كلها خصائص مشتركة: فقد سعى المستثمرون، الغارقون في السيولة، في كل حالة، إلى تحقيق عوائد أعلى مما كان

3 كان جيروم ليفنسون مساعد مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في البرازيل في الفترة من 1964 إلى 1966.

يمكن أن يحصلوا عليه في بلدانهم، لذلك استثمروا تلك السندات أو أقرضوا (...) حكومات وبنوكا وشركات في البلدان النامية؛ ولم يستخدم قسم هام من القروض لتمويل الاستثمار المنتج؛ وأدى مزيج من الصدمات الداخلية والخارجية إلى أزمة عالمية يُنظر إليها كتهديد للنظام المالي العالمي.

إن صندوق النقد الدولي والبنك العالمي مسؤولان عن مراقبة التنفيذ؛ تم إنقاذ المؤسسات المالية الخاصة ومكافأتها، وهي المسؤولة أيضا عن الأزمة بسبب استثماراتها أو قروضها المتهورة: فبإمكانها اعادة شراء بنوك محلية ومؤسسات مالية أخرى بأبخس الأثمان. ويجري نصح البلدان المدينة بتصدير المزيد للخروج من الأزمة، ما يؤدي إلى إغراق السوق الأمريكية الوحيدة المفتوحة أمامها بالسلع والخدمات. ولجعل سلعها أكثر تنافسية يطالب صندوق النقد الدولي والبنك العالمي حكومات البلدان المدينة بتبني مرونة سوق الشغل، ما يسهل تخلص الشركات من العمال دون حاجة لدفع تعويضات تسريح مكلفة، مما يضعف قدرة النقابات على التفاوض لصالح أعضائها، وكل هذا بهدف تخفيض التكاليف الأجرية. ويدفع العمال سواء بالبلدان الصناعية أو النامية، ولا سيما العمال المنقبين، تكلفة غير متكافئة مع عبء التقويم».

كما يقتبس جيروم ليفنسون من جوزيف ستيغليتز (كبير الاقتصاديين السابق بالبنك) الذي يحاجج في نفس الاتجاه:

«حتى عندما لا يكون سوق الشغل في قلب المشاكل التي تواجه البلاد، غالبا جدا ما يتم تحميل العمال عبء التقويم. ففي شرق آسيا، ربما أدى الإقراض المتهور من جانب البنوك الدولية والمؤسسات المالية الأخرى، مقترناً بالاقتراض المتهور من جانب المؤسسات المالية المحلية-إلى جانب التوقعات المتقلبة

للمستثمرين-إلى الأزمة؛ لكن العمال هم من دفع الثمن بطالة وفقدانا للأجور».

يهاجم جيروم ليفنسون اللغة المزدوجة للبنك العالمي. عندما يُطلب من هذه المؤسسة حماية حقوق العمال، فإنها ترد بأن القسم 10 من المادة التاسعة من قانونها يحظر عليها أخذ الاعتبارات السياسية بالاعتبار. لكن جيروم ليفنسون يقول إن البنك يفرض، عندما يضع الاشتراطات، مرونة أكبر في سوق الشغل تسهل تسريح العمال، وتضعف القدرة التفاوضية للنقابات، وتخفض دخل أجراء المدن.

دعونا لا ننخدع بذلك، إذ لا يعارض جيروم ليفنسون تحرير الاقتصاد المؤيد للسوق أو الخصخصة. إنه يعلن أن هذه السياسات ضرورية، لكن لكي تكون فعالة، يجب أن يرافقها ثقل نقابي موازن. إن بديل جيروم ليفنسون قريب من التوجه الذي ينادي به توني بلير في بريطانيا أو جيرهارد شرودر في ألمانيا.

آفاق عمل لجنة ميلتزر

في ورقة نشرت عام 1998، سلطت آن كروجر، كبيرة اقتصاديي البنك العالمي سابقا من عام 1981 إلى عام 1987، الضوء على الاختلافات بين سنوات 1970 وأواخر التسعينات، وهذا النص مفيد لفهم بعض مفردات النقاش. تقول آن كروجر إنه في أوائل السبعينيات، قررت الولايات المتحدة إعطاء أهمية كبيرة للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي من خلال تقليل معوناتها الثنائية وزيادة مساعداتها متعددة الأطراف[4]. ومنذ ذلك الحين، وفقا لآن كروجر، أدى التحرير العالمي إلى تقليص هامش المناورة لهذه المؤسسات إلى حد كبير لأن تدفقات الرساميل الخاصة كانت مهيمنة. زد على ذلك، انتهاء الحرب الباردة. وسجلت آن كروجر:

«حتى نهاية الحرب الباردة، جاء الدعم السياسي للمساعدة الإنمائية من خلال مؤسسات التمويل الدولية (البنك العالمي وصندوق النقد الدولي) والوكالات الثنائية من مجموعتين: تلك اليمينية التي تحفزها المشاكل الأمنية، وتلك اليسارية الداعمة لأهداف التنمية على أساس إنساني. وبنهاية الحرب الباردة، تآكل

4 Krueger, Anne. 1998. « Whither the Bank and the IMF? », Journal of Economic Literature, Vol. XXXVI, décembre 1998, p. 1987 et 1999

الدعم القادم من اليمين، وعكست جهود البنك لتوسيع تدخلاته البحث عن دعم سياسي أوسع»[5].

ووفقا لآن كروجر دائما، مال البنك العالمي لتضخيم الأمر:

«يمكن إرجاع اتهامات عدة حول عدم كفاءة البنك التنظيمية إلى جهوده لتوسيع أنشطته في جميع الاتجاهات بجميع البلدان. يمكن القول فعليا إنه بالانخراط في القضايا البيئية، والتعاون مع المنظمات غير الحكومية، ومكافحة الفساد واعتناق قضايا أخرى، فقد ذهب البنك أبعد من اختصاصاته الأساسية. وبذلك، تجاوز قدرات قيادته».

وبالنسبة لمستقبل البنك، ترى آن كروجر أنه يجب الاختيار بين ثلاث خيارات:

«(1) مواصلة دوره كمؤسسة إنمائية، محصورة على البلدان الفقيرة حقا والانسحاب تدريجيا من البلدان المتوسطة الدخل؛ 2) متابعة نشاطه في جميع البلدان المستفيدة بالتركيز على «القضايا الحساسة» للتنمية مثل حقوق النساء، وحماية البيئة، وتشجيع المنظمات غير الحكومية؛ 3) إغلاق المتجر»[6].

لا تؤيد آن كروجر الخيار الثالث، وهي تترك الباب مفتوحا للمناقشة في الخياران الأولان. لكنها تحدد أنه يجب اتخاذ القرار عاجلاً أم آجلاً. وفيما يتعلق بنمط اشتغال البنك، فهي شديدة الوضوح: لا مجال لتغيير نظامه الأساسي باستخدام نظام «دولة واحدة- صوت واحد». ولا يستبعد حسبها اندماج بين البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، لكنه سيفتح عملية خطيرة لأنه عندئذ سيتوجب إعادة النقاش بشأن تشكيل جديد، وبالتالي حول مبدأ «دولة واحدة-صوت واحد»، ما يتوجب وفقا لها تجنبه[7]. إنها قضية يلزم بقاؤها بأيدي القوى العظمى.

5 المرجع السابق ، ص. 2010

6 المرجع السابق ، ص. 2006

7 المرجع السابق ، ص. 2015

سياق لجنة ميلتزر

من أجل فهم مقترحات لجنة ميلتزر، من الضروري بالطبع مراعاة السياق الدولي لتلك الفترة: تعاقب الأزمات المالية في بلدان المحيط والتدخل الكارثي لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي في أعقابها. لكن هذا لا يكفي. إن السياق الوطني الأمريكي حاسم بشكل مفرط: شن الكونغرس ذو الهيمنة الجمهورية حرب عصابات شرسة ضد الإدارة الديمقراطية لوليام كلينتون. إذا لم نأخذ بالاعتبار هذا العامل السياسي الداخلي الأخير، لا يمكننا أن نفسر الهجمات القاسية للجنة على السلطة التنفيذية التي استعملت صندوق النقد الدولي للتدخل عالميا دون موافقة الكونغرس. من ناحية أخرى، فإن بعض الاهتمامات الاجتماعية للجنة ترتبط بالتأكيد بضرورة تقسيم المرشحين الديمقراطيين باللجنة لكسب بعضهم لرأي ألان ميلتزر وزملائه. كان الأمر كذلك متعلقا بانتقاد إدارة كلينتون بحجج حساسة بالنسبة لناخبيه وبرلمانييه الديمقراطيين.

موقف لجنة ميلتزر وسياسة واشنطن

هناك نقاط توافق بين اللجنة والسلطة في واشنطن. علاوة على ذلك، منذ بداية رئاسته عام 2001، اتبع جورج دبليو بوش سياسة تتماشى مع توصيات لجنة ميلتزر من بعض النواحي. 1 ° هناك اتفاق أساسي حول استمرار الأجندة النيو ليبرالية: «تعتقد اللجنة أنه لتشجيع التنمية، يجب على الدول فتح أسواقها التجارية وتشجيع الملكية الخاصة واحترام القانون والديمقراطية السياسية والحرية الفردية». هذا هو الأساسي بالمجمل.

2 ° ضرورة الحفاظ على المؤسسات المالية الدولية: «لقد حققت هذه المؤسسات والالتزام الأمريكي لصون السلام والاستقرار نتائج مذهلة».

3 ° بالطبع، هناك اتفاق للحفاظ على القيادة الأمريكية لهذه المؤسسات وتقويتها.

4. هناك اتفاق على إلغاء كلي (أو معظم) لديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وغيرها من البلدان المدينة إذا ما اتبعت سياسات تتماشى مع الأجندة النيو ليبرالية ومصالح الولايات المتحدة. والسبب بسيط للغاية: ما نفع هذه الدول للولايات المتحدة، إن لم تتمكن، بسبب مديونيتها المفرطة، من شراء السلع والخدمات الامريكية؟ من الأفضل إلغاء أو تخفيض ديونها جوهريا حتى تتمكن من الشراء مجددا.

5. من المربح جداً أن تحث الولايات المتحدة البنك العالمي على التبرع للبلدان النامية وأن تفعل هي نفسها ذلك، لأنه من المؤكد أن الدول الفقيرة التي تتلقى

هـذه التبرعـات سـوف تسـتخدمها مـن أجـل شـراء منتجـات البلـدان الأكثـر تصنيعـا بشـكل رئيسـي. تنفـق الـدول الفقيـرة فـورا مـا تتلقـاه مـن الشـمال لأنهـا لـم تعـد تنتـج الآن مـا تحتاجـه. وذلـك نتيجـة، علـى وجـه الخصـوص، ل 25 سـنة مـن سياسـات تحريـر المبـادلات والمنافسـة ضـد المنتجيـن المحلييـن فـي البلـدان الفقيـرة.

6 ° مـن الضـروري محاربـة الفسـاد فـي هـذه البلـدان مـن أجـل تجنـب تحويـل جـزء مـن التبرعـات إلـى أنشـطة أخـرى غيـر شـراء المنتجـات مـن الشـمال.

7- تتمتـع سياسـة التبـرع أيضـاً بميـزة الحفـاظ علـى تبعيـة نخـب واقتصاديـات الـدول المسـتفيدة مـن المسـاعدات المقدمـة مـن المانحيـن.

8. تمثـل التبرعـات التـي تحتاجهـا الـدول الأشـد فقـرا جهـدا ضئيـلا جـدا بالنسـبة لبلـدان مثـل الولايـات المتحـدة. وهـذا قليـل جـدا مقارنـة بالنفقـات الأخـرى مثـل 400 مليـار دولار التـي كلفتهـا «الحـرب علـى الإرهـاب» فـي أفغانسـتان والعـراق بيـن سـبتمبر 2001 وأبريـل 2006.

كيف تفكر لجنة ميلتزر بشأن سياسة المنح

تقتـرح لجنـة ميلتـزر اسـتخدامًا موسـعًا للمنـح لتحـل محـل القـروض. ويبيـن المثـال الـذي قدمتـه اللجنـة بوضـوح شـديد أن المانحيـن هـم مـن يتدخـل مباشـرة باختيـارات الـدول النامية عبـر تجـاوز صلاحيـات السـلطات العموميـة الوطنيـة.

> «مثـال: بلـد يبلـغ دخـل الفـرد فيـه 1000 دولار، ويمكـن أن يحصـل علـى منحـة لمشـروع تصـل إلـى 70 ٪ مـن تكلفتـه، ويقـرر، علـى سـبيل المثـال، تلقيـح جميـع الأطفـال ضـد الحصبـة. إذا أكـدت وكالـة التنميـة [المؤسسـة متعـددة الأطـراف التـي سـتحل وفقـا لميلتـزر محـل البنـك العالمـي] الحاجـة لذلـك، فـإن الحكومـة سـتفتح بالتالـي طلبـات عـروض لـدى مزوديـن خـواص والمنظمـات غيـر الحكوميـة مثـل المؤسسـات الخيريـة وكيانـات مـن القطـاع العـام مثـل وزارة الصحـة. لنفتـرض أن العـرض الأكثـر أهميـة هـو 5 دولارات لـكل طفـل يتـم تلقيحـه، فـإن وكالـة التنميـة سـتوافق إذن علـى دفـع 3.5 دولار (70٪) لـكل عمليـة تلقيـح

مباشرة إلى مقدم الخدمة. ويترك للحكومة تدبير أمر 1.5 دولار المتبقية. لن يتم الدفع إلا بعد التصديق من قبل وكيل مستقل عن جميع المشاركين-الحكومة، ووكالة التنمية ومقدم خدمة التلقيح. وفي نظام دفع المستفيدين، يتم منح التبرعات بعد مراجعة توفير الخدمة. لا نتائج، لا دفع أموال. يعتمد صرف الأموال على عدد الأطفال الملقحين، وكمية الكهرباء الموفرة، والأعداد المكعبة من المياه المعالجة، وعدد المتعلمين الذين أكملوا اختبارات محو الأمية، وكيلومترات الطرق الجاهزة للاستعمال (...)

لا يشكل التنفيذ خطرا سياسيا. فمزود الخدمة وليس الحكومة هو من يتلقى الأموال».

ولاحقًا في النص:

«من التلقيح إلى بناء الطرق، ومن الإلمام بالقراءة والكتابة إلى إمدادات المياه، سيتم توفير الخدمات من قبل مزودين خواص (بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمنظمات الخيرية) أو كيانات من القطاع العام على أساس الرد الأكثر أهمية على طلبات العروض. وسيتم اعتماد كمية ونوعية الأداء من قبل مدققين مستقلين وتصرف الأموال مباشرة إلى مقدمي الخدمة؛ وسيتم تقاسم التكلفة بين الدول المتلقية ووكالة التنمية. وسوف تتراوح الإعانة بين 10٪ و90٪ وفقا لولوج سوق الرساميل والدخل الفردي».

ضرورة مقاربة بديلة لتلك الخاصة بلجنة ميلتزر

في حين أن الحجج التي يقدمها تقرير ميلتزر مفيدة من حيث سجل نشاط صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، فإن الحلول التي يدافع عنها ضارة بقدر ما هي قابلة للانتقاد. ينبغي رفض نهج لجنة ميلتزر لاستخدام التبرعات كطريقة جديدة لتعزيز تسليع الخدمات الأساسية مثل الصحة وإمدادات المياه ومعالجتها وقنوات صرفها، والتعليم...

ونفس الشيء بشأن استخدام التبرعات لفرض رغبات المانحين على المستفيدين.

المطلوب، نهج بديل: يجب الخروج من حلقة المديونية الجهنمية دون الوقوع في سياسة استدرار الصدقة الهادفة لإدامة نظام عالمي يهيمن عليه الرأسمال بالكامل، من قبل عدد قليل من الدول الكبرى والشركات متعددة الجنسية. يتعلق الأمر بإقامة نظام عالمي لإعادة توزيع الدخل والثروة من أجل تعويض قرون من النهب الذي تعرضت له وما زالت شعوب المحيط الخاضعة. لا تمنح هذه التعويضات في شكل منح أي حق تدخل لسلطات البلدان الأكثر تصنيعا في شؤون الشعوب التي يتم تعويضها. ويتعلق الأمر أيضا بابتداع آليات قرار بشأن وجهة الأموال ومراقبة استخدامها، توضع بين أيدي السكان المعنيين والسلطات العامة المعنية. وهذا ما سيفتح مجالا واسعا للتفكير والتجريب.

من ناحية أخرى، على عكس لجنة ميلتزر، التي تريد إبقاء البنك العالمي وصندوق النقد الدولي بتغيير طفيف، يجب علينا إلغاء هذه المؤسسات واستبدالها بمؤسسات عالمية أخرى تتميز بالأداء الديمقراطي. يجب أن يكون لدى البنك العالمي الجديد وصندوق النقد الدولي الجديد، مهما كانت أسماؤهما الجديدة، مهام مختلفة جذرياً عن سلفيهما: يجب أن يضمنا الوفاء بالمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان (السياسية والمدنية والاجتماعية، والاقتصادية والثقافية) في مجال الإقراض الدولي والعلاقات النقدية الدولية. يجب أن تكون هذه المؤسسات العالمية الجديدة جزءا من نظام مؤسسي عالمي برئاسة منظمة أمم متحدة جرى إصلاحها جذريا. ومن الضروري والأولوية للبلدان النامية أن تتشارك بأقرب وقت ممكن لإنشاء كيانات إقليمية ببنك مشترك وصندوق نقد مشترك. نظرت البلدان المعنية بأزمة جنوب شرق آسيا وكوريا في الفترة 1997-1998، في تشكيل صندوق نقد آسيوي. تم إجهاض المحادثات بضغط من الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي. وفي منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، بدأ، بحفز من السلطات الفنزويلية والرئيس هوغو شافيز خاصة، النقاش في 2005-2006 حول إمكانية بناء بنك للجنوب[8]. أخيرا، فشل المشروع. طبعا، إذا كنا نسعى لتحرر الشعوب وتلبية الحقوق الإنسانية بالكامل، فإن المؤسسات المالية والنقدية الجديدة، الإقليمية والعالمية على حد سواء، يجب أن تكون في خدمة مشروع مجتمعي يقطع مع النيو ليبرالية ومع الرأسمالية.

8 Voir Éric Toussaint. 2008. Banque du Sud et nouvelle crise internationale, alternatives et résistances au capitalisme néolibéral, édition Syllepse, Paris, 207 p.

الفصل العشرون

لم يجر التخلي عن التقويم الهيكلي وإجماع واشنطن في بداية سنوات 2000

لقد اكتسب صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، في سنوات 1980، بأعين شعوب البلدان النامية، سمعة سيئة مبررة تماما، لا يحسدان عليها، لكونهما مسؤولان عن إجراءات لاشعبية مفروضة على الحكومات، وباختصار تلك الإجراءات التي أحدثت السوء للفقراء. يجب القول إن الحكومات، المتواطئة غالبا مع الطبقات المالكة، ترغب بإلقاء مسؤولياتها على هذه المؤسسات الموجود مقرها الرئيسي بواشنطن في الشارع رقم 19. انتشرت هذه السمعة المُخزية كالنار في الهشيم وبدأت صحافة بلدان الجنوب تُثيرها على نطاق واسع[1].

فهمت هاتان المؤسستان، بعد أن اعتادتا القول صراحة بخفض الميزانيات الاجتماعية بشكل كبير، أو خصخصة مقاولات القطاع العام، أن هذه اللغة الوحشية لا تخدم مصلحتهما. وبسرعة كبيرة، أدرك السكان دورهما المحرك للكوارث الاقتصادية والبشرية التي حدثت. وبسرعة كبيرة، صارت تسمى الانتفاضات التي أعقبت الزيادات في أسعار الضروريات الأساسية «الانتفاضات المناهضة لصندوق النقد الدولي». وبسرعة كبيرة، تعرضت الحكومات لضغوط شديدة من الرأي العام للتوقف عن الخضوع لأوامر صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي. لقد صار صعبا جدا جعل الناس يبتلعون وصفة الدواء، المرة جدا بالطبع، التي توصي بها المؤسستان...

ثم بدأت عملية تواصلية كبرى في تسعينيات القرن العشرين لمواجهة أزمة شرعية جدية، مستحقة تماما، التي تطال (ولا تزال) صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. وأصبح الخطاب البارز تقليص الديون ومحاربة الفقر. وصار يقال حينها إن هذه المؤسسات

1 مصدر هذا الفصل مستند تمت كتابته في أوائل عام 2006 من قبل داميان ميبه والمؤلف، وكذلك البلاغات الصحفية المختلفة للجنة إلغاء الديون ـ CADTM.

قد فهمت وتغيرت. ومع ذلك، لا تزال الاشتراطات مفرطة الليبرالية جارية، منذ برامج التقويم الهيكلي المشؤوم في الثمانينيات. وتكفي سلسلة من الأمثلة في بداية سنوات 2000، في جميع القارات، لوضع هاتين المؤسستين في مواجهة تناقضاتهما.

سريلانكا، إكوادور، هايتي: مواصلة السياسات النيو ليبرالية

في **سريلانكا** رفضت الحكومة قرضا بقيمة 389 مليون دولار مشروطا بإصلاحات سياسية مثل إصلاح نظام التقاعد وخصخصة الموارد المائية.

وفي **الإكوادور**، يوليوز 2005، قررت الحكومة إصلاح استخدام الموارد النفطية. بدلاً من استخدامها بالكامل لسداد الديون، سيتم استخدام جزء منها للنفقات الاجتماعية، خاصة بالنسبة للسكان الهنود المحرومين عادة. استشاط البنك العالمي غضبا، وأوقف صرف قرض للإكوادور بقيمة 100 مليون دولار كان قد وعد به الاكوادور (انظر الفصل 22).

في **هايتي**، فرض صندوق النقد الدولي عام 2003 إنهاء النظام الذي يسمح للحكومة بالتحكم في سعر البنزين، ما جعله بالتالي «مرنًا». وفي غضون بضعة أسابيع، ارتفع سعر الوقود بنسبة 130 ٪. كانت العواقب رهيبة: صعوبات في جعل المياه صالحة للشرب أو طهي الطعام؛ وزيادة تكلفة النقل، التي عكسها صغار المنتجين على السوق، ما أدى إلى ارتفاع أسعار سلع أساسية عديدة.

ولأن صندوق النقد الدولي يعارض بشدة التضخم، فقد فرض آنذاك تجميد الأجور. ونتيجة لذلك، انخفض الحد الأدنى الأجري اليومي، الذي كان 3 دولارات في عام 1994، إلى 1.50 دولار، وهو ما كان يُفترض، وفقا لصندوق النقد الدولي، أن يجذب المستثمرين الأجانب... خدم هذا أيضا مصالح جيوسياسية: إضعاف الرئيس جون برتراند ارستيد تحضيرا لرحيله من السلطة يوم 29 فبراير 2004 وهو ما أرادته القوى العظمى.

حتى في بلدان منتجة للنفط، مثل **العراق** أو **نيجيريا**، فرض صندوق النقد الدولي منطق مرونة الأسعار هذه. فزادت الأسعار محدثتا مظاهرات ساخطة من قبل السكان الذين اكتووا بلهيبها كما شهدنا ذلك في البصرة دجنبر 2005...

في أفريقيا جنوب الصحراء، مدد البنك العالمي الهجمات النيوليبرالية

في **غانا**، رفض الرئيس السابق جيري رولنغز الانضمام إلى مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ولكن منذ بمجيء جون أغيكوم كوفور إلى السلطة في يناير 2001، خضعت غانا للشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي. أحد تلك الشروط، وليس أقلها، يتعلق بقطاع المياه الذي يطالب صندوق النقد الدولي باسترداد ما يُكلفه بالكامل.

بعبارة أخرى، يجب على الأسر دفع التكلفة الكاملة مقابل ولوجها للماء دون دعم الدولة. يجب أن يكون سعر المتر المكعب من الماء عند مستوى تغطية التكلفة الإجمالية لاستغلال الماء وإدارته. وكانت الكهرباء أيضا في خط تصويب صندوق النقد الدولي، بنفس المبدأ. كان الهدف واضحا: إعادة بناء الشركة العامة المعنية، قبل الخصخصة... ومنذ مايو 2001، ارتفع سعر الماء بنسبة 95 ٪، وكان هذا مجرد بداية... تعبأ السكان، المتأثرين بشدة، بإنشاء الائتلاف الوطني ضد خصخصة الماء. في حين لا يستطيع واحد من كل ثلاثة غانيين الحصول على مياه الشرب، فإن البنك العالمي نزل بكل ثقله، ومنح غانا، في عام 2004، قرضًا بقيمة 103 مليون دولار مقابل بيع إمدادات مياه المدن الرئيسية لشركة متعددة الجنسية.

في **مالي**، كان قطاع القطن هو المستهدف. كانت شركة صناعة المنسوجات في مالي تسيطر على قطاع القطن بأكمله لعقود عدة، وتملك دولة مالي 60٪ منها و40٪ لشركة داجريس الفرنسية. إنها العمود الفقري الحقيقي لاقتصاد مالي، وبفضلها توفر لدولة مالي الحصة الأكبر من العملة الصعبة سنويا، من خلال الأرباح والضرائب. وقد تجاوز دورها دائما مجرد إنتاج القطن، إلى تنفيذ مهام الخدمة العمومية مثل صيانة الطرق غير المعبدة الريفية أو محو الأمية، وتوفير دعم مهم للمنظمات القروية مثل شراء المعدات الزراعية أو اقامة بنية تحتية حيوية.

وحتى عام 1999، ازداد الإنتاج باطراد: 200 ألف طن عام 1988، و450 ألف عام 1997، و520 ألف لعام 1998، و522 ألف لعام 1999. ومع ذلك، أثارت إدارة مشبوهة لشركة صناعة المنسوجات في مالي وأسعار منخفضة للغاية سخط الفلاحين ورفضهم الحصاد في 1999/2000. ثم انخفض الإنتاج بنحو النصف تقريبا ذاك الموسم. وفي أبريل 2001، قامت الإدارة العامة لقطاع القطن، التي قررت خطة إصلاح صارمة، بتخفيض الأجور بنسبة 23 ٪، وإلغاء كامل أو جزئي لديون المزارعين، وخفض القوى العاملة (ما بين 500 و800 شخص من أصل 2400 شخص)، وعدم تطبيق زيادة الأجور بنسبة 7٪، وزيادة سعر شراء

القطن من المنتجين من FCFA/kg 170 إلى FCFA /kg 200 (فرنك أفريقي/ كجم)، وفتح رأس مال الشركة، وإعادة تركيز الأنشطة وتخلي الدولة التدريجي عن شركة القطن.

ورغم إخفاقات الخصخصة في الدول المجاورة (مثل بنين وكوت ديفوار)، دافع البنك العالمي عن الخصخصة التامة، ما سبب سخط القرويين المعنيين. وقد كشفت عمليات إعادة الهيكلة الأولى بالفعل، لا سيما فيما يتعلق بالنقل وإدارة الأسمدة والمبيدات، عن اختلالات وظيفية خطيرة، أضرت بالمنتجين الماليين بشدة وهددت موسمي حصاد 2003 و2004[2].

ولتعجيل العملية أكثر، ورفضًا لضمان الشركة سعرا اعتبره مرتفعًا للغاية، قام البنك العالمي بممارسة الضغط عن طريق عرقلة دفع مساعدة بقيمة 25 مليون دولار. ونتيجة لذلك، فإنه يتجاهل خاصيتي قطن دولة مالي التي جعلت القطاع ناجحًا: سعر أدنى مضمون وتكامل عمودي. إن دراسة للبنك العالمي[3] نُشرت في مايو 2005 واضحة للغاية: «تهدف خطة العمل لتنفيذ هذه الاستراتيجية إلى إنشاء 3 أو 4 شركات لصناعة القطن من خلال بيع أصول شركة القطن المالية الحالية إلى استثمارات خاصة». لكن الحكومة المالية طلبت تأجيل العملية حتى عام 2008 «على أساس أنها لا تريد أن تتهم ببيع الصناعات المحلية إلى مصالح أجنبية». ثم ازداد ضغط البنك العالمي: «إن برنامج الخصخصة غير محدد، والجدول الزمني غير واضح وبعض القرارات تمت بطريقة مرتجلة، ولا تضمن أي عقلانية اقتصادية، ولا الشفافية» مطالبا «بحوار ذي مصداقية حول إصلاح القطاع، واعتماد جدول زمني موثوق به، وسيناريو مقبول للخصخصة، وخطة للحد من تأثير عجوزات الشركة على الميزانية».

في **النيجر**، لم يكن لإعادة انتخاب الرئيس مامادو تانجا في ديسمبر 2004 فترة سماح. ففي يناير 2005، وبعد أوامر من صندوق النقد الدولي، أصدر قانونًا ماليًا معدلا يتضمن زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة إلى 19٪ على السلع والخدمات الأساسية (دقيق القمح والسكر والحليب والمياه والكهرباء). وبسرعة كبيرة، كانت التعبئة الاجتماعية ضخمة. في مارس، نزل السكان، المفقرون أصلا بفعل سنوات محاصيل سيئة (الجفاف، وهجمات الجراد الصحراوي) والتقويمات الهيكلية (الخصخصة، وخفض الميزانيات الاجتماعية، والتسريحات من العمل وتجميد الأجور في الوظيفة العمومية)، بشكل جماعي

2 Voir Millet, L'Afrique sans dette, op. cit.

3 « La situation actuelle des défis et enjeux de la filière coton du Mali », A. David Craig (Directeur des Opérations pour le Mali de la Banque mondiale) cité par Afribone «Privatisation de la CMDT, La Banque mondiale accable le gouvernement» https://www.afribone.com/privatisation-de-la-cmdt-la-banque-mondiale-accable-le-gouvernement/ consulté le 14 avril 2021.

للشارع للتعبير عن سخطهم. نجح رد الفعل الاجتماعي، المنظم من قبل ثلاث منظمات استهلاكية، في إنشاء قوة موحدة كبيرة حول «التحالف ضد ارتفاع تكاليف المعيشة»، حيث جمع 29 منظمة والاتحادات النقابية الأربع. وبعد عدة أيام «المدينة الميتة» (شكل احتجاجي) والاعتقالات التعسفية من جانب قوات النظام، فرضت التعبئة تراجع الحكومة.

وفي **جمهورية الكونغو الديمقراطية**، أدان تقرير برلماني نشر في فبراير 2006 نشاط البنك العالمي في قطاع المناجم. وقد اتخذت الأمور هناك منحى دراماتيكيا حول استغلال منجم نحاس وفضة في ديكولوشي من قبل الشركة الأسترالية الكندية انفيل مينين. احتلت ميليشيا ماي ماي بلدة كيلوا القريبة، حيث يتم شحن المعادن المستخرجة إلى زامبيا، في أكتوبر 2004. وشن الجيش الكونغولي حملة قمع وحشية ضد هذا التمرد، ما سبب مقتل عشرات الأشخاص المشتبه دعمهم للمتمردين (100 شخص على الأقل، حسب الأمم المتحدة). وقد لوحظت عمليات إعدام فوري ونهب إبان هذه العملية العنيفة. وفي هذا السياق، قدمت شركة Anvil Mining العديد من المركبات والمعدات للجيش الكونغولي. أرادت بهذا التأكد من استمرار صادراتها بأسرع وقت ممكن.

ولم يمنع ذلك الوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمارات (فرع للبنك العالمي) من الموافقة في أبريل 2005 على عقد تأمين يقدم ضمانة تبلغ 13.3 مليون دولار، لتغطية المخاطر السياسية المرتبطة بتوسيع هذا الاستغلال المنجمي. لم يتردد البنك العالمي إذن في دعم نشاط شركة Anvil Mining المثيرة لكثير من الجدل: ينتقد بشدة تقرير لجنة خاصة للجمعية الوطنية الكونغولية مكلفة بدراسة صحة الاتفاقات المبرمة ذات الطبيعة الاقتصادية والمالية، أنجزه 17 نائباً كونغولياً من مختلف الأطياف بقيادة كريستوف لوتوندولا، «سياسة تجزيء المحفظة المنجمية للدولة» التي تشارك فيها شركة أنفيل المنجمية Anvil Mining، أساساً «لتلبية الاحتياجات الفورية للأموال من قبل السلطات الحكومية». ووفقاً لهذا التقرير، فإن التواطؤ بين السلطات الكونغولية وشركة أنفيل المنجمية صار فاضحًا:

> «لقد مُنحت إعفاءات ضريبية وجمركية وشبه ضريبية بطريقة مبالغ فيها ولمدة طويلة تتراوح بين 15 و30 عامًا. [...] وهكذا تحرم الدولة الكونغولية من موارد مالية هامة ضرورية لتنميتها».

ومع ذلك، فقد باءت بالفشل المراقبة على أنشطة Anvil Mining:

> «إن الفاعلين الخواص يتحملون بالكامل أعباء موظفي الخدمة العمومية المكلفين بإدارة الامتيازات المنجمية الذين يفترض بهم مراقبتهم. [...] بالتالي فهؤلاء المسؤولين العموميين يفتقرون تماما إلى الاستقلال الذاتي والاستقلالية والكفاءة».

وكانت قمة الفضيحة «فورست كوانتوم» الكندية (17.5٪ من الأسهم)، أحد المساهمين الرئيسيين في شركة Anvil Mining، حتى مارس 2005، تلك الفضيحة التي أبرزها عام 2002 تقرير الأمم المتحدة حول جمهورية الكونغو الديمقراطية، بشأن عدم الامتثال للمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن الشركات متعددة الجنسية. هذا يعني أنه منذ البداية، كانت الأرض مُلغّمة! كيف يمكن للبنك العالمي، من خلال الوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمارات، الاستمرار في منح ضمان لشركة أثبتت أنها لا تحترم الحقوق الأساسية لسكان منطقة كيلوا؟ إنه بتقديم ضمانه في ظل هذه الظروف يجعل نفسه متواطئا مباشرة في أعمال Anvil Mining المُدانة.

وفي **تشاد**، منذ بداية المشروع، انزعجت العديد من منظمات البيئة وحقوق الإنسان والتضامن العالمي من دعم البنك العالمي لبناء خط الأنابيب الذي يربط منطقة دوبا الغنية بالنفط (تشاد) بمحطة كريبي البحرية (الكاميرون)، على بعد 1070 كيلومتر. كانت المخاطر البيئية والبشرية والمالية باهظة للغاية منذ البداية، لدرجة أن شركتي شل وإلف فضلتا التراجع. لكن الكونسورتيوم النهائي، الذي يجمع اكسون موبيل، وشيفرون تكساكو (الولايات المتحدة) وبتروناس (ماليزيا)، تمكن من إنجاز المشروع الذي تبلغ تكلفته 3.7 مليار دولار بدعم استراتيجي ومالي قوي من البنك العالمي.

أعلن البنك العالمي لتبرير فعله عن برنامج عالمي تجريبي يفترض أن يتيح للشعب التشادي الاستفادة من الأرباح المحققة. هكذا، فرض، بتحقيق أكبر استثمار له في إفريقيا السوداء، على الرئيس التشادي إدريس ديبي إنفاق 90٪ من عائدات النفط على مشاريع اجتماعية مختارة بموافقته وعلى استثمارات في منطقة دوبا. ويجب حجز نسبة 10٪ المتبقية للأجيال القادمة: تم إيداعها في حساب مقفل لدى سيتي بنك في لندن، تحت سيطرة البنك العالمي.

فشلت هذه الآلية منذ أن وضع الرئيس ديبي يده على الأموال المخصصة للأجيال القادمة: 27 مليون دولار على الأقل. بالإضافة إلى ذلك، فقد غير قواعد اللعبة بإدراج النفقات الأمنية في تحديد القطاعات ذات الأولوية الممولة من عائدات النفط. وسعى ديبي إلى توطيد جهازه العسكري والقمعي، في مواجهة التوترات الاجتماعية القوية ومحاولات انقلابية والفرار من الخدمة بالجيش. رد البنك العالمي في ديسمبر 2005 بتجميد قروض جارية لتشاد، مشيرا لطبيعة النظام السلطوية والفاسدة، في حين أتاح هذا المشروع الذي يدعمه عقدًا من الزمن للرئيس ديبي تعزيز سلطته وزيادة ثروته الشخصية.

إن الخطاب المدوي لخبراء البنك العالمي بشأن الحكم الرشيد والفساد وتخفيف حدة الفقر مهزلة شريرة. كان جليا منذ البداية أن هذا المشروع سيؤدي إلى إثراء ديكتاتور سيء السمعة حصل توا على تشريف حازم. في الواقع، مرة أخرى، قام كل واحد بما كان متوقعا منه. أتاح البنك العالمي إنشاء خط أنابيب نفط يسمح لشركات نفط متعددة الجنسية بالاستحواذ على ثروة طبيعية، ولمساهميها بتحقيق أرباح طائلة. واستولى الرئيس التشادي على ثروة شعبه.

يجب التنديد بالفساد والدكتاتورية في تشاد ومحاربتها، لكن هذا لن يكفي. فالبنك العالمي هو العنصر الحاسم لمشروع يثقل بقوة التشاد بالديون، ويزيد من تفاقم الفساد والفقر، ويدمر البيئة ويسمح بالاستيلاء التعسفي على مورد طبيعي. باختصار، هنا أيضا، كما بأي مكان آخر، يدعم البنك العالمي نموذجًا مفترسًا وديكتاتورية فاسدة مع إدراك كامل للحقائق. وفي 2021 لا يزال النظام الديكتاتوري للرئيس ادريس ديبي قائما وموله البنك العالمي حتى وفاته يوم 20 أبريل 2021.

ينبغي تسجيل أن تقييما أوصى به البنك العالمي وتوصلت به إدارته عام 2009 اعتبر المشروع فاشلا من وجهة نظر خفض الفقر، واحترام البيئة والإدارة العمومية الجيدة:

> «يعتبر التقييم أن الهدف الرئيسي من وراء تطوير البرنامج، أي تقليص الفقر وتحسين حكامة التشاد بالاستعمال الأفضل الممكن للمداخيل النفطية بصورة مستدامة على المستوى البيئي والاجتماعي، لم يتم بلوغه. بالتالي فالتقرير يعتقد أن النتيجة الشاملة للبرنامج غير مرضية رغم النجاح التقني والمالي لمشروع خط الأنابيب الرئيسي»[4].

4 Document of The World Bank Group, Report, n° 503-15; The World Bank Group Program Of Support For The Chad-

على منوال بلدان أفريقية عديدة، لا تزال التشاد تواجه مديونية مرتفعة في سياق أزمة كورونا فيروس وسعر نفط منخفض (منتوجها التصديري الرئيسي).

في 2012، صارت التشاد البلد الأول الذي طلب إعادة هيكلة ديونه. وأشار صندوق النقد الدولي لقرار التشاد في إعلان بشأن برنامج جديد من أربع سنوات بقيمة نحو 560 مليون دولار في إطار تسهيلات قروضه وأمواله الموسعة.

Cameroon Petroleum Development And Pipeline Construction Program Performance Assessment Report Chad (We3 Loan 4558-Cd; Ida Credits 3373-Cd And 3316-Cd;

Ifc Loan 4338) Cameroon (Wb Loan 7020-Cm; Ida Credit 3372-Cm; Ifc Loan 4338) Chad Ifc Advisory Services (537745,534603,533974), 16 septembre 2009, www.oecd.org/derec/worldbankgroup/44392731.pdf.

الفصل الواحد والعشرون

المناخ والأزمة الإيكولوجية: التلاميذ السحرة لدى البنك العالمي وصندوق النقد الدولي

في ديسمبر 2020، بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة لتوقيع اتفاق باريس للمناخ، دق الأمين العام للأمم المتحدة ناقوس الخطر لأن الحالة، في الجوهر، تدهورت. في هذا الفصل، سنحلل عمل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي فيما يتعلق بالأزمة البيئية وتغير المناخ.

في نهاية أكتوبر 2006، قدم نيكولاس ستيرن، المستشار الاقتصادي للحكومة البريطانية، إلى رئيس الوزراء توني بلير تقريرا من 500 صفحة بشأن آثار تغير المناخ الجاري وسبل مكافحته. وفي تقريره، قال نيكولاس ستيرن:

> «إن تغير المناخ سوف يؤدي إلى تدهور الشروط الأساس لحياة الناس في جميع أنحاء العالم - الحصول على المياه، وإنتاج الغذاء، والصحة والبيئة[1]».

وضمنيا، كان التشخيص الوارد في هذا التقرير إدانة للسياسات التي انتهجها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على وجه الخصوص، الذي كان نيكولاس ستيرن كبير الاقتصاديين لديه.[2]

يقارن هذا الفصل تقرير ستيرن بالمواقف التي اتخذها كبار قادة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي وحكومة واشنطن منذ عام 1990. إنهم يعودون أيضا إلى تقرير البنك العالمي لعام 2006 بشأن الكوارث الطبيعية. أنتج البنك العالمي تحليلا يتناقض مع ما أعلنه حتى الآن. فهو يحاول، على مستوى

1 Nicholas STERN, Stern Review: The Economics of Climate Change, octobre 2006. جميع الاقتباسات الواردة في تقرير ستيرن في هذه المادة مستمدة من استنتاجات التقرير. التقرير الكامل متاح على الموقع الإلكتروني لحكومة بريطانيا.

2 كان نيكولا ستيرن كبير الاقتصاديين ونائب رئيس البنك العالمي من عام 2000 إلى عام 2003.

الخطاب، الحد من أزمة المصداقية التي تؤثر عليه، ولكنه لا يتخلى عن توجهه لصالح كل شيء من أجل السوق، وتمسكه بالنموذج الإنتاجوي المدمر للبشر والبيئة. أما بالنسبة لتقرير ستيرن، فرغم أنه مُتَضَمِّن لأحكام مثيرة للاهتمام للغاية، إلا أنه لا يقدم شيئا يؤدي إلى بديل للنموذج الإنتاجوي والسعي المحموم للنمو. وفي حين أعلن البنك العالمي أنه سينهي دعمه للوقود الأحفوري اعتبارا من نهاية عام 2019، تبين أنه استمر في دعم بناء وتشغيل محطات توليد طاقة تعمل بالفحم، واستغلال الغاز الطبيعي والنفط. وفي عام 2020، ندد العديد من المحللين والمنظمات غير الحكومية بمسؤوليته عن الاستمرار الدرامي لتغير المناخ والأزمة الإيكولوجية.

عودة إلى مواقف قادة البنك العالمي

بينما أشارت أصوات كثيرة، منذ أوائل سبعينيات القرن العشرين، إلى مخاطر النمو غير المحدود ونضوب الموارد الطبيعية، فإن قادة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي طالما جادلوا بأنه لا يوجد خطر البتة.

وفي عام 1991، قال لورانس سامرز، كبير الاقتصاديين ونائب رئيس البنك العالمي في الفترة من 1991 إلى 1996، ثم وزير الخزانة أثناء رئاسة ويليام كلينتون:

> «لا توجد (...) حدود لقدرة الكوكب على الاستيعاب يمكنها أن تمنعنا في المستقبل المنظور. إن خطر حدوث نهاية العالم بسبب الاحترار العالمي أو أي سبب آخر غير موجود. إن فكرة كون العالم يسير إلى هلاكه، فكرة خاطئة إلى حد كبير. والفكرة القائلة بأنه ينبغي لنا أن نفرض قيودا على النمو بسبب الحدود الطبيعية هي خطأ فادح. كما أنها فكرة ستكون تكلفتها الاجتماعية مذهلة إذا ما جرى تطبيقها».[3]

3 لورانس سامرز، بمناسبة الاجتماعات السنوية للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي في بانكوك عام 1991، مقابلة صحفية مع كريستين غاريت، « Australian Broadcasting Company, second programme ,» Background Briefing.

وفي رسالة إلى مجلة الإيكونيميست الأسبوعية البريطانية، نشرت في 30 مايو 1992، كتب أنه، حسب رأيه، حتى لو تحدث عن السيناريو الأكثر تشاؤما فإن:

> «التلويح بشبح أحفادنا الفقراء إذا لم نواجه المشاكل البيئية العالمية هو ديماغوجيا خالصة». وأضاف: «إن الحجة القائلة بأن التزاماتنا الأخلاقية تجاه الأجيال المقبلة تتطلب معاملة خاصة للاستثمارات البيئية هي حجة غبية».[4]

أثارت مواقف لورانس سامرز ضجة حقيقية حينها، وبعد خمس سنوات،عام 1997، كتب نيكولاس ستيرن (كبير اقتصاديي البنك مستقبلا) في الكتاب الذي أشرف عليه البنك بشأن إعادة سرد نصف قرن من وجوده:

> «شكك البعض في التزام البنك بالبيئة بعد نشر مجلة الإيكونيميست في أواخر عام 1991 مقتطفات من مذكرة داخلية كتبها لورانس سامرز، كبير الاقتصاديين آنذاك. تشير المذكرة الداخلية إلى احتمال المبالغة في تقدير المسائل البيئية فيما يتعلق بالبلدان النامية. يمكن لهذه البلدان أن تخفض تكاليفها الهامشية عن طريق الاتجار بالمواد الملوثة أو التسامح معها».[5]

وفي تناقض صارخ مع تصريحات لورانس سامرز المطمئنة المذكورة أعلاه، التي توقع فيها أن الاحترار العالمي لن يؤدي إلا إلى خفض النمو بأقل من 0.1٪ سنويا على مدى القرنين المقبلين، صرح نيكولاس ستيرن في عام 2006:

> « يقدر التقرير أنه إذا لم نتصرف، فإن تكاليف ومخاطر تغير المناخ ككل سوف تعادل خسارة لا تقل عن 5٪ من الناتج الوطني الإجمالي العالمي. كل عام، الآن وإلى الأبد. ومع الأخذ في الاعتبار مجموعة أوسع من المخاطر والآثار، يمكن أن تصل تقديرات الخسائر إلى 02٪ من الناتج الوطني الإجمالي أو أكثر».

4 «Summers on Sustainable Growth», lettre de Lawrence Summers à The Economist, 30 mai 1992.

5 Stern et Ferreira, «The World Bank as “intellectual actor”», art. cité, p. 566.

إنه إنكار لاذع ولكن متأخر لمزاعم لورانس سامرز.

إن تأكيدات لورانس سامرز ليست ظاهرة معزولة: فهي تشير إلى الوضع المهيمن من قبل حكومة واشنطن على قرارات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي. سبق وأعربت واشنطن حتى وقت قريب على الأقل عن هذه المواقف، التي نفت أن يكون النموذج الإنتاجوي قد ألحق ضررا بالغا بالبيئة وأن تغير المناخ جار.

إن الخطب العديدة التي ألقتها آن كروجر، كبيرة اقتصاديي البنك العالمي أثناء ولاية رونالد ريغان الرئاسية، ثم المسؤول الثاني لصندوق النقد الدولي في الفترة من عام 2000 إلى عام 2006، تقدم دليلا على ذلك. في إحدى هذه الخطب الملقاة يوم 18 يونيو 2003 في المنتدى الاقتصادي العالمي السابع بسانت بطرسبرغ، أعلنت آن كروجر:

> «دعونا نأخذ هذا القلق الأزلي بأن النمو السريع سيستنفد موارد الوقود وأنه إذا حدث ذلك، فإن النمو سيتوقف ببساطة. إن احتياطيات النفط اليوم أكبر مما كانت عليه عام 0591. وفي ذلك الوقت، قدر أن احتياطيات العالم من النفط سوف تستنزف بحلول عام 0791. هذا لم يحدث. واليوم، يمكن أن تستمر الاحتياطيات المعروفة لمدة 04 عاما بالمعدل الحالي للاستهلاك. ولا شك أنه بحلول عام 0402، سيكون البحث والتطوير قد حققا تقدما جديدا في إنتاج الطاقة واستخدامها».

وتابعت آن كروجر:

> «كما أننا لم نتسبب في أضرار للبيئة لا يمكن إصلاحها. من الواضح أنه بعد مرحلة تدهور أولية، يؤدي النمو الاقتصادي لاحقا إلى مرحلة تحسن. وتقع نقطة التحول التي يختار عندها الناس الاستثمار في منع التلوث وتنظيف المناطق الملوثة، عند حوالي 0005 دولار للفرد من الناتج الداخلي الخام».

بقولها هذا، أرادت آن كروجر إيصال الرسالة التالية: يؤدي النمو، في بداية الإقلاع الاقتصادي للبلدان النامية، إلى تدهور البيئة، ولكن عندما تتجاوز هذه البلدان عتبة محددة بمبلغ5000 دولار للفرد من الناتج الداخلي الخام، فإن الناس، لاستخدام تعبيرها، ستبدأ الاستثمار في منع التلوث وتنظيف المناطق الملوثة. بالتالي، لا ضرورة على مستوى السلطات العامة، لاتخاذ تدابير ملزمة تجبر الشركات على الامتثال للمعايير البيئية المتشددة، وسيجري التصحيح الذاتي طبيعيا بمجرد الوصول إلى العتبة السحرية البالغة 5000 دولار من الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد. إنه مجرد دخان. لا يستند هذا بتاتا إلى بيانات تجريبية، بل هو مجرد ترك الأمور تسير على عواهنها.

ينطوي اقتباس آن كروجر هذا على خطأين واضحين (أكاذيب). أولا، تبين الوقائع أن ضررا لا يمكن إصلاحه قد لحق بالبيئة. ثانيا، ليس صحيحا أنه بعد «مرحلة أولية من تدهور» البيئة» يؤدي النمو الاقتصادي، بعد ذلك، إلى مرحلة من التحسن». ومنذ فترة طويلة، تجاوزت البلدان الأكثر تصنيعا 5000 دولار للفرد من الناتج الداخلي الخام[6]، ومع ذلك فإن معظمها ينتهج سياسات تؤدي إلى زيادة التلوث.

وعلى مضض، لم يبدأ البيت الأبيض في إدراك الواقع الجلي إلا في أعقاب إعصار كاترينا في غشت 2005.

لم تنتظر اللجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية، إلى جانب حركات أخرى، كارثة مثل تلك التي ضربت نيو أورلينز في غشت 2005 لإلقاء اللوم على البنك العالمي وصندوق النقد الدولي بشأن السياسات التي شجعت تغير المناخ وأضعفت قدرة البلدان النامية على مواجهة الكوارث الطبيعية. نددت اللجنة بتشجيع البنك العالمي وصندوق النقد الدولي للسياسات المشجعة على إزالة الغابات وتطوير مشاريع عملاقة للطاقة مدمرة بيئيا[7].

وبالمثل، طالبت اللجنة البنك العالمي بالتخلي عن دعم المشاريع المدمرة للحماية الطبيعية للسواحل مثل أشجار المانغروف، المخففة للآثار الشبيهة بالتسونامي[8]. كما طالبت اللجنة البنك بوقف الإقراض الموجه لقطاع الصناعات الاستخراجية. وتشجب

6 يتجاوز نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام 20,000 دولار في بلدان أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية واليابان وأستراليا ونيوزيلندا. وبالإضافة إلى ذلك، تجاوزت الصين عتبة 000 5 دولار للفرد عام 2010. وتجاوزت جنوب أفريقيا هذه العتبة عام 2005، والبرازيل عام 2006، ولا تزال شركات هذه البلدان الثلاثة تمارس بجرعات هائلة أنشطة تؤدي إلى تدهور البيئة.

7 Voir notamment, Éric Toussaint, La bourse ou la vie, Bruxelles/Paris/Genève, CADTM/Luc Pire/Syllepse/Cetim, chap. 9, 1998.

8 Millet et Toussaint, Les tsunamis de la dette, op. cit.

اللجنة دعم البنك للصناعات الزراعية الكبرى، والزراعات الأحادية الموجهة للتصدير، وخصخصة الأراضي، ومصالح شركات البذور الكبيرة المسؤولة عن الحد من التنوع البيولوجي، وانبعاثات الغازات الدفيئة بكميات كبيرة جدا، وإفقار عمال-آت الأرض. وأخيرا، وضعت اللجنة موضع تساؤل القرار الذي اتخذه مؤتمر ريو عام 1992 القاضي بتكليف البنك العالمي بإدارة صندوق عالمي لحماية البيئة. وهذا يرقى بلا شك إلى تكليف الثعلب بسلامة خُمِّ الدجاج...

نقطة التحول لدى البنك

بدون أي نقد ذاتي، نشر البنك العالمي تقريرا حول الكوارث الطبيعية في أبريل 2006. وكتب مؤلفه رونالد باركر:

> «هناك زيادة في الكوارث المتعلقة بالتدهور البيئي في أركان الكوكب الأربعة»[9].

في حين أن عدد الزلازل يكاد يكون ثابتا، فإن عدد وحجم الكوارث الطبيعية المتصلة بالمناخ هو الذي ينمو بسرعة: من متوسط سنوي قدره100 في عام 1975 إلى أكثر من 400 في عام 2005. ويقر البنك العالمي بأن الاحترار العالمي وإزالة الغابات وتآكل التربة، عوامل زادت من ضعف مناطق بأكملها. ويقدر البنك أن البلدان النامية تعاني من أضرار لا تقل عن 30 مليار دولار سنويا. وكما يقول ليستر براون، مدير معهد سياسات الأرض:

> «يشير هذا التقرير إلى أنه بينما نواصل الإشارة إلى هذه الكوارث على أنها «طبيعية»، إلا أنها أحيانا من صنع الإنسان بشكل واضح»[10].

تقرير نيكولا ستيرن حول الاحتباس الحراري

إن نيكولا ستيرن واضح للغاية: فأقل البلدان تصنيعا، على الرغم من أنها أقل مسؤولية من غيرها عن الاحترار العالمي، سوف تكون الأكثر تضررا:

9 Cité dans le Financial Times, 22-23 avril 2006.

10 Idem.

«سوف تتأثر جميع البلدان. وسوف يعاني الأكثر
هشاشة - أفقر البلدان والسكان- عاجلا وأكثر من غيرهم،
حتى مع أنهم ساهموا بقدر أقل كثيرا في تغير المناخ».

ويضيف، في تناقض تام مع فلسفة أنصار العولمة النيو ليبرالية، أن:

«تغير المناخ هو أكبر فشل للسوق شهده العالم
على الإطلاق، وهو يتفاعل مع عيوب أخرى للسوق».

ومع ذلك، فإن نيكولا ستيرن لا يقترح بديلا على الإطلاق للنموذج الإنتاجوي والسوق الرأسمالية. بل على العكس من ذلك، يهدف تقريره إلى دق ناقوس الخطر بحيث تخصص أموال كافية للإنفاق على التحويل الصناعي وحماية البيئة، بهدف السماح باستمرار هذا النمو الأعمى. ويقول إن الإنسانية يمكن أن تكون في الآن ذاته «خضراء» و«مؤيدة للنمو».

ويوضح أن سوق حماية البيئة سيوفر مجالا جديدا للقطاع الخاص لتحقيق الربح. وعلاوة على كل ذلك، يوضح أنه بما أن البلدان النامية تلوث أقل من البلدان الصناعية بينما تعاني أكثر من آثار الاحترار العالمي، فإنها ستكون قادرة على بيع البلدان الغنية حقوق الاستمرار في التلوث. وستتمكن بواسطة الإيرادات المتأتية من بيع هذه الحقوق، من تمويل إصلاح الأضرار التي لحقت بسكانها.

شارك نيكولا ستيرن في إنشاء اللجنة العالمية للاقتصاد والمناخ عام 2013، وهي مركز أبحاث ومجموعة ضغط مكرسة لتشجيع الرأسمالية الخضراء. ويرافق نيكولا ستيرن، الذي يشارك في رئاسة هذه اللجنة، قادة الشركات الخاصة الكبيرة الملوثة، بشكل خاص، مثل شركة هولسيم لافارج لصناعة الأسمنت، أو شركة شل للنفط (رئيسها عضو بهذه اللجنة). وتشارك في قيادة هذه اللجنة الخاصة أيضا المديرة الإدارية لصندوق النقد الدولي، ومدير مصرف إتش إس بي سي، ومديرة سابقة للبنك العالمي، ورئيس مكسيكي سابق، ومدير سابق لبنك التنمية الصيني، ومدير تنفيذي لبنك التنمية الآسيوي[11].

11 Voir le site de ce groupe de pression : Members of the Global Commission | New Climate Economy | Commission on the Economy and Climate, http://newclimateeconomy.net/about/members-global-commission consulté le 14 décembre 2020. Voir pour une critique Daniel Tanuro, Trop tard pour être pessimistes ! Écosocialisme ou effondrement, Textuel, Paris 2020, pp 113-115.

البنـك العالمـي يهنـئ نفسـه علـى ادعـاء اتخـاذ إجـراءات جديـة لمكافحـة تغيـر المنـاخ

نجد على الموقع الإلكتروني للبنك العالمي بيانات في أماكن كثيرة عن جهوده الاستثنائية الرامية لمكافحة تغير المناخ ولأجل مصلحة السكان.

«في أعقاب اعتماد اتفاق باريس للمناخ، طرحت مجموعة البنك العالمي خطة عمل طموحة بشأن تغير المناخ في عام 6102 لزيادة الدعم المالي والتقني للبلدان النامية كي تعزز عملها المناخي. وقد تجاوزت المؤسسة الدولية، التي تعهدت بزيادة تمويلها المتعلق بالمناخ إلى 82٪ من قروضها بحلول عام 0202، مقارنة بنسبة 02٪ في عام 6102، هذا الهدف باستمرار على مدى السنوات الثلاث الماضية».

«وتماشيا مع خطة العمل، يجري فحص جميع مشاريع البنك العالمي الجديدة للكشف عن المخاطر المناخية».

«يمتد دعم البنك العالمي الآن إلى ما هو أبعد من القطاعات المرتبطة تقليديا بالعمل المناخي، مثل الطاقة والزراعة والبيئة، ليوسع، بدلا من ذلك، نطاق المشاريع «الذكية مناخيا».

«اليوم، يتطلب التعافي بعد كوفيد-91 مراعاة المناخ، وليس هناك خيار آخر ممكن».

«من الواضح أن الاضطرابات الناجمة عن الوباء تؤكد أهمية الحماية من المخاطر البيئية التي لها عواقب خطيرة ومنتظمة على الاقتصاد بأكمله».

«بفضل خطة عملها، ساعدت مجموعة البنك العالمي البلدان على الحد من مخاطر الكوارث عن طريق الجمع بين التدابير التي تعزز قدرة الناس والبنية

التحتيـة والاقتصـادات علـى الصمـود».

«أعطـت مجموعـة البنـك العالمـي الأولويـة للاسـتثمارات فـي الطاقـة المتجـددة والفعاليـة الطاقيـة، وهـي رافعـات رئيسـة لمسـاعدة عملائهـا علـى خفـض انبعاثاتهـم».

«تهـدف خطتنـا القادمـة للفتـرة 0202-5202، التـي تـم إطلاقهـا بالفعـل، إلـى زيـادة الدعـم المقـدم للبلـدان لاتخـاذ إجـراءات مناخيـة طموحـة، وزيـادة التمويـل للتكيـف وتشـجيع اتخـاذ إجـراءات نظاميـة أقـوى علـى المسـتوى القطـري».[12]

بين خطابات البنك العالمي وحقيقة أفعاله، الفجوة كبيرة

إن الفجـوة هائلـة بيـن خطابـات البنـك العالمـي وحقيقـة أعمالـه، فبتعزيـز الطاقـات الأحفوريـة و/أو الملوثـة، يتعـارض البنـك مـع الالتزامـات المتخـذة فـي الأمـم المتحـدة. وهـذا مـا كشـفه تحقيـق أجـراه كونسـورتيوم دولـي شـاركت فيـه ثـلاث وسـائل إعـلام ألمانيـة: إذاعـة شـمال ألمانيـا، وزود دويتـش هتسـاي تونـج، ودويتشـه فيلـه[13].كان مقـررا افتتـاح أكبـر مصفـاة نفـط عالميـا فـي نيجيريـا عـام 2021. وكان آليكـو دانغـوت، أغنـى رجـل فـي أفريقيا[14]هـو مـن بناهـا. ورغـم الالتزامـات المناخيـة العالميـة، يدعـم البنـك العالمـي مشـروع هـذا الأخيـر، حيـث مـول مـا لا يقـل عـن خمسـة بنـوك أقرضـت المـال لصاحـب المشـروع. وحصـل دانغـوت علـى قـرض إضافـي لـدى البنـك العالمـي بقيمـة تزيـد عـن 150 مليـون دولار.

ووفقـا لصحيفـة سـاندرين بلانشـارد، فـإن البنـك العالمـي بـرر عملـه أثنـاء تحقيـق لصحفييـن مـن الاتحـاد الدولـي بالقـول إن:

12 جميـع الاقتباسـات مـن الموقـع الرسـمي للبنـك العالمـي: «5années de leadership climatique: bilan du premier Plan d'action du Groupe de la Banque mondiale sur le changement climatique », https://www.banquemondiale.org/fr/news/immersive-story/2020/09/08/5-years-of-climate-leadership-the-world-bank-groups-first-climate-action-plan.

13 The International Consortium of InvestigativeJournalists (ICIJ), « The World Bank isStillHooked on Fossil Fuels DespiteClimatePledge » publié le 10 avril 2019, https://www.icij.org/investigations/world-bank/the-world-bank-is-still-hooked-on-fossil-fuels-despite-climate-pledge/

14 أليكـو دانجـوت، ولـد في 10 أبريـل 1957 في كانـو، شـمال نيجيريـا، وهـو رجـل أعـمال نيجيري، يعتبر أغنـى رجـل في أفريقيـا. في عـام 2018، خـلال زيـارة إيمانويـل ماكـرون إلى لاغـوس، نيجيريـا، التقـى الرئيـس الفرنـسي مـع هـذا الملياردير النيجـيري. أليكـو دانجـوت مؤيـد إلى حـد كبـير لمنطقـة التجـارة الحـرة القاريـة الأفريقيـة. في ينايـر 2020 ومـرة أخـرى في نوفمـبر 2020، أعلـن أليكـو دانجـوت أنـه يريـد شراء نـادي أرسـنال البريطـاني لكـرة القـدم.

«القرض منح لمساعدة نيجيريا على تحسين إعادة تثمين أنشطتها في مجال الموارد الطبيعية، خاصة إنتاج الأسمدة».

ولكن في الواقع، تقول ساندرين بلانشارد إنه من الصعب فصل هذا المصنع عن بقية المشروع النفطي.[15]

ووفقا **للاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين**، فإن هذا مجرد مثال واحد على استثمارات البنك العالمي الأخرى في الوقود الأحفوري. وأحيانا يستثمر البنك مباشرة في استخراج الفحم والغاز الطبيعي أو النفط. وهذا هو الحال بصفة خاصة في كينيا وموزامبيق وغويانا. وإجمالا، يخصص البنك العالمي موارد مالية للوقود الأحفوري أكثر مما يخصصها لمصادر الطاقة المتجددة، وهو ما يقلق أوي كيكريتز، عضو البرلمان الألماني (البوندستاغ) ورئيس سياسة التنمية في حزب الخضر الألماني:

«إن تأثير البنك العالمي هائل واستثماراته المستمرة في الوقود الأحفوري لها تداعيات كارثية على المناخ. وهذا أمر غير مقبول لأنه بنك مكرس للتنمية وينبغي أن يضع تنمية العالم في صميم سياسته، وليس هذا هو الحال».

من جانبها، زعمت المنظمة غير الحكومية الألمانية أورجووالد أن البنك العالمي منح قروضا بأكثر من 12 مليار دولار لمشاريع الوقود الأحفوري بين عام 2015، وهو عام اعتماد اتفاقية باريس للمناخ، وعام 2020.

كيف أمكن للبنك العالمي أن يدعي أنه أنهى تمويل الوقود الأحفوري منذ عام 2019؟ الجواب بسيط: رسميا، يقتصر على منح القروض لتقديم المساعدة التقنية لسلطات البلدان الراغبة في تطوير استغلال الوقود الأحفوري. ووفقا لروايته، لم يعد يمول مباشرة استكشاف هذا الوقود واستغلاله المباشر، ولكنه في الواقع، من خلال قروض المساعدة التقنية، يؤدي دورا لا غنى عنه في تمكين الدول من استغلال وقودها الأحفوري الباطني.

15 Sandrine Blanchard en collaboration avec Fanny Fascar, Astrid Rasch et Elisabeth Weydt. « La Banque mondiale investit dans des les énergies fossiles, nuisibles au climat », Deutsche Welle, 11 avril 2019, https://www.dw.com/fr/la-banque-mondiale-investit-dans-des-les-%C3%A9nergies-fossiles-nuisibles-au-climat/a-48291776.

وإذا قمنا بالبحث على موقع البنك العالمي على شبكة الإنترنت، فإننا نرى أنه وافق في عام 2020 على اعتمادات لمشاريع تتصل مباشرة بأنشطة في صناعة الفحم[16]؛ مشاريع في مجال الطاقات غير المتجددة[17]، فضلا عن مشاريع في استغلال الغاز والنفط[18]، مع الحرص الشديد على مزج ما يسمى الاستثمارات «البيئية» والاستثمارات الاستخراجية. ولا يعدو الأخضر سوى مجرد امتداد لكل ما يتعلق بالاستغلال المفرط للطبيعة، إنه ببساطة طلاء أخضر.

وفيما يلي سلسلة من الأمثلة التي تبين الدور الضار لقروض البنك العالمي الموجهة للمساعدة التقنية.

موزمبيق: البنك العالمي يشارك في تمويل مشروع الغاز الطبيعي المسال العملاق

في يوليوز 2020، وقعت شركة النفط توتال الفرنسية العملاقة وشركاؤها اتفاقيات تمويل بقيمة 14.9 مليار دولار أمريكي لمشروع الغاز الطبيعي المسال العملاق بالمنطقة 1 في موزمبيق. وقد أشيد بهذا الاتفاق باعتباره أكبر تمويل لمشاريع جرى تحقيقه في أفريقيا. ويشمل الاتفاق 19 بنكا تجاريا وتمويلات عمومية من ثماني وكالات قروض تصدير، والبنك الأفريقي للتنمية، والبنك العالمي.

تتألف مساهمة البنك العالمي من قرض بقيمة 87 مليون دولار لتمويل المساعدة التقنية، بهدف معلن هو تحسين الحوكمة لزيادة الاستثمار في قطاعي الغاز والتعدين، من أجل تعزيز النمو على نطاق واسع. وكما يندد بذلك هايك ماينهارت من منظمة أورجووالدغير الحكومية، فإن الكثير من مساعدات البنك تركز على دعم المنطقتين 1 و4، اللتين تجعلان موزمبيق واحدة من أكبر مصدري الغاز الطبيعي المسال في العالم[19]. وسيؤدي تطوير هذا المشروع الضخم إلى عدة عواقب سلبية للغاية: التشريد القسري للسكان، وفقدان سبل عيش الصيادين، وزيادة الأزمة المناخية والإيكولوجية. ولأسباب عديدة، كما يقول هايك ماينهارت، من المهم فهم دور البنك العالمي.

16 Projets Banque mondiale dans l'industrie charbonnière, https://projects.banquemondiale.org/fr/projects-operations/projects-list?sectorcode_exact=LM.

17 Projets Banque mondiale dans les énergies non renouvelables, https://projects.banquemondiale.org/fr/projects-operations/projects summary?sectorcode_exact=LN.

18 Projets Banque mondiale dans hydrocarbures, https://projects.banquemondiale.org/fr/projects-operations/projects-summary?sectorcode_exact=LC.

19 Heike Mainhardt, « World Bank policyadvice boosts oil and gas, underminingclimate goals », 21 juillet 2020 https//:www.climatechangenews.com/2020/07/21/world-bank-policy-advice-boosts-oil-gas-industry-undermining-climate-goals/

من الناحية العملية، تمول المساعدة التقنية التي يقدمها البنك العالمي الاستشاريين كي يقدموا المشورة للحكومة بشأن قضايا مثل السياسات الضريبية والتنظيمية وتيسير الاتفاقيات المالية الكبيرة والمعقدة. وقد ساعد المستشارون الممولون من البنك الحكومة لسنوات على وضع الأساس القانوني والتفاوض على اتفاقيات لتأمين الحزمة المالية التي تبلغ قيمتها 14.9 مليار دولار. وأثناء المشاورة التي يرعاها البنك العالمي، نشر البنك في ديسمبر 2014 قانونا جديدا يغطي أنشطة منطقتي الغاز الطبيعي المسال 1 و4. ووفقا لشركة شير مانو ستيرلينغ للمحاماة، ينص هذا القانون، من بين امتيازات عديدة، على عدم تفضيل الموردين الموزمبيقيين فيما يتعلق بشراء السلع والخدمات اللازمة. وأدى هذا الامتياز إلى زيادة كبيرة في الفرص المتاحة لشركات البلدان المتوفرة على وكالات قروض تصديرية مشاركة في المشروع الضخم، على حساب الشركات الموزمبيقية. أعلن بنك الاستيراد والتصدير الأمريكي (إكسيم) أن قرضه بقيمة 5 مليارات دولار للمنطقة 1 يشمل 68 موردا أمريكيا وسيدعم حوالي 16400 فرصة عمل في أمريكا. ومن السهل إدراك أن اتفاق التمويل هذا الذي جرى تنفيذه بمساعدة استشاريين مأجورين من قبل البنك العالمي لن يشجع على خلق عدد كبير من فرص الشغل في موزامبيق.

ووفقا لهايك ماينهارت، قدم البنك العالمي لموزمبيق منذ عام 2012 أكثر من 14 مليون دولار في شكل قروض لتمويل العقود الحكومية مع ما لا يقل عن 12 شركة استشارية لمساعدتها على التفاوض بشأن الحزمة المالية للمنطقتين 1 و4. ويرتبط العديد من هذه الشركات بشركات نفط، وهناك تضارب مصالح كبير لدى اثنتين منها على الأقل. وبالإضافة إلى تقديم المشورة إلى حكومة موزامبيق، قدم مكتب المحاماة Denton SNR المشورة أيضا للعديد من شركات النفط العاملة في المنطقة 1 للغاز الطبيعي المسال في موزامبيق، بما في ذلك توتال، وONGC شركة النفط والغاز الطبيعي المحدودة، وشركة بهارات بترو ريسورسيز.

بالإضافة إلى ذلك، في عام 2016، استحوذت إكسون موبيل على حصة 25٪ بمنطقة الغاز الطبيعي المسال 4 في موزمبيق. وفي عام 2018، مول البنك العالمي عقدا بقيمة 2.4 مليون دولار للمساعدة في معاملات الغاز الطبيعي المسال شملت مجموعة استشاريين، بما في ذلك شركة المحاماة المفضلة لدى إكسون موبيل، هنتون أندروز كورث. وخلال الفترة نفسها، دفعت إكسون موبيل لشركة المحاماة 500 ألف دولار كرسوم ضغط في أمريكا. من الواضح أنه بدلا من تعزيز إدارة من شأنها حماية الحكومة من تأثير صناعة النفط، فإن مساعدة البنك العالمي تسهل ذلك.

وبالإضافة إلى تفضيل شركات النفط والممولين على حساب مصالح موزامبيق، فإن قروض البنك تتعارض مع التزام موزامبيق والبنك العالمي بأهداف اتفاق باريس للمناخ، التي تشمل الحد من الاحترار العالمي إلى 1.5 درجة مئوية.

في نوفمبر 2019، نبه باحثون من منظمات خبراء عديدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الرأي العام الدولي بالقول إنه بالمعدل الذي تسير به الأمور، سوف يجري إنتاج وقود أحفوري بنسبة 120٪ عام 2030 أكثر مما سيكون متوافقا مع مسار 1.5 درجة مئوية. وبعبارة أخرى، الاستثمارات في إنتاج الوقود الأحفوري كبيرة جدا بالفعل.

وفي معرض التظاهر بالاعتراف بالخطر، كما أشرت أعلاه، أعلن البنك العالمي في عام 2017 أنه سينهي التمويل المباشر للنفط والغاز في المنبع (الاستكشاف والإنتاج) بحلول نهاية عام 2019. غير أن هذا الالتزام يستبعد المساعدة التقنية التي يقدمها البنك العالمي وقروضه من أجل سياسة التنمية. تعزز قروض البنك العالمي ومشورته النفط والغاز، ما يقوض الأهداف المناخية.

ومن المجالات الهامة، على نحو خاص، التي يواصل البنك دعمها، الحوافز الضريبية للاستثمارات في الوقود الأحفوري. وفي موزمبيق، ومن أجل جذب استثمارات جديدة خارج المنطقتين 1 و4، أجبر قرض البنك العالمي الموجه لسياسة تنمية بلغت قيمته 110 ملايين دولار في عام 2014الحكومة على اعلان موافقتها إزاء قانون جديد لضريبة النفط. ويتضمن قانون الضرائب الجديد العديد من الحوافز الاستثمارية، مثل معدلات الاستهلاك المتسارعة للتنقيب عن النفط والغاز. يسمح استهلاك مبالغ الرأسمال المستثمر الإضافي الجديدة المتسارع لشركات النفط بإهلاك الرأسمال المستثمر بسرعة، الأمر الذي كان من شأنه أن ينخفض مع مرور الوقت. وبعبارة أخرى، يتم منح تخفيضات ضريبية أكبر في بداية العملية، ما يجعل المشاريع الجديدة أكثر ربحية ويزيد من التدفق النقدي الممكن إنفاقه على المزيد من عمليات الحفر.

سورينام (أمريكا الجنوبية)

ومن المهم ملاحظة أن مجموعة البنك العالمي وافقت على عملية مساعدة تقنية بقيمة 23 مليون دولار لسورينام في يوليوز 2019، تهدف إلى تطوير صناعات استخراجية، يمكن أن تتضمَّنَ النفط والغاز. ويقدم البنك موارد مالية للسلطات السورينامية لتمهيد الطريق أمام شركات النفط الكبرى لاستغلال موارد حوض غيانا-سورينام على حساب السكان والبيئة. إن تحذير البنك العالمي من أن المنطقة ستتأثر بشدة بأزمة المناخ وما

ينتج عنها من ارتفاع لمستوى سطح البحر، هو أكثر من سخرية، كما ذكر جاسي بينغلر من منظمة أورجووالد في تقرير نشر شهر ديسمبر 2020 عشية الذكرى الخامسة لاتفاق باريس بشأن المناخ.[20]

وكمثال أخير، منح البنك العالمي قرضا بقيمة 38 مليون دولار للبرازيل عام 2019 برسم عقود المساعدة التقنية لتطوير استغلال النفط.

الديون التي يطالب بها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي كريهة ويجب إلغاؤها

يطالب البنك العالمي وصندوق النقد الدولي بلدانا نامية عدة بسداد ديون تسببت في أضرار لا تحصى لشعوب وطبيعة هذه الأراضي ولكوكب الأرض بأسره. وهي تنتمي إلى فئة الديون الكريهة، لأنه جرى التعاقد عليها ضد مصالح السكان. وفي الواقع، لكي توصف الديون بأنها كريهة، لا بد أن تكون استخدمت ضد مصالح سكان البلدان المتعاقدة علي تلك الديون، وهذا هو الحال بالفعل. وثمة حاجة إلى معيار إضافي لوصف الديون بأنها كريهة: كان المقرضون يعرفون أو لا يستطيعون إثبات أنهم لم يكونوا على علم بأن استخدام قروضهم يتعارض مع مصالح السكان[21]. والحال أن قادة هذه المؤسسات، كما تبين هذه المادة ودراسات متعددة، بما في ذلك وثائق أصدرها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، كانوا يعرفون أن قروضهم استخدمت بالفعل، وتستخدم لدعم سياسات تتعارض مع مصالح السكان والبيئة. ويحق للشعوب أن تطالب بإلغاء هذه القروض. وينطبق الشيء نفسه على الديون التي يطالب بها مستثمرو القطاع الخاص أو الحكومات المُقرضة.

20 Five YearsLost How Finance isBlowing the Paris Carbon Budget, publié le 10 décembre 2020, https://urgewald.org/sites/default/files/media-files/FiveYearsLostReport.pdf , p. 20, consulté le 14 avril 2021.

21 لتعريف الديون الكريهة انظر: اريك توسان، « Un pays a le pouvoir de refuser de payer la dette », publié le 18 novembre 2020, https://www.cadtm.org/Un-pays-a-le-pouvoir-de-refuser-de-payer-la-detteVoirégalement: Éric Toussaint, « La detteodieuseselon Alexandre Sack et selon le CADTM », publié le 18 novembre 2016, https://www.cadtm.org/La-dette-odieuse-selon-Alexandre-Sack-et-selon-le-CADTM.

خلاصة

بدأ أنصار النموذج الإنتاجوي المهيمن والنظام الرأسمالي بإنكار وجود مشكلة حاسمة، وهي في هذه الحالة الضرر البيئي والاحترار العالمي، واستمروا في الترويج بقوة لسياسات أدت إلى تفاقم الوضع. ولاحقا، عندما أصبح الوضع غير قابل للاستمرار، تصدروا عناوين الصحف العالمية بنشر تقرير حول هذا الموضوع، سعيا إلى إضفاء مصداقية على فكرة مفادها أن المؤسسات الدولية وحكومات أكثر البلدان تصنيعا، قد اتخذت ما يلزم لتدبير هذه المشكلة الخطيرة، التي كانت في الواقع مخفية عمدا لعقود. وفي النهاية، يشير المدافعون عن النظام الحالي إلى أنه قادر على توفير حل لمشكلة يعد أحد أسبابها الأساس، ما يسمح بإدامته. ومن الملح أن نفهم أن الحل العادل والدائم الوحيد، يكمن على وجه التحديد، في وضع هذا النظام الرأسمالي الإنتاجوي، الذي يولد ضررا بيئيا هيكليا وأوجه عدم مساواة متسارعة، موضع تساؤل.

الفصل الثاني والعشرون

بول وولفويتز (2005-2007): أحد مهندسي غزو العراق على رأس البنك العالمي

أسال قرار الرئيس جورج دبليو بوش تعيين بول وولفويتز، وكيل وزير الدولة لشؤون الدفاع وأحد المهندسين البارزين لغزو أفغانستان 2001 والعراق 2003، لرئاسة البنك العالمي في مارس عام 2005، الكثير من الحبر. وقبل هذا القرار، قامت بعض وسائل الإعلام مثل صحيفة فايننشال تايمز اليومية المالية البريطانية بحملة كي يكون اختيار الرئيس العاشر للبنك وفقا لمهاراته في التنمية، ويفضل أن يكون من بين مواطني الجنوب. وتقدمت «فايننشال تايمز» بترشيح ارنستو زيديلو، الذي ترأس المكسيك أواخر التسعينيات. ويوضح اختيار جورج دبليو بوش لبول وولفويتز ليرأس البنك العالمي بلا منازع من يدير البنك العالمي. لقد وافق محافظو البنك البالغ عددهم 24 على هذا القرار.

لكن من هو بول وولفويتز؟ إنه منتج خالص لجهاز الدولة الأمريكية. يضيف إلى خبرة طويلة جدا في دواليب السلطة مهنة أكاديمية قصيرة. خريج في الرياضيات، اشتغل، منذ سن 23، لصالح الحكومة بمكتب الميزانية (1966-1967). وفي عام 1969، عمل في لجنة للكونغرس بهدف إقناع مجلس الشيوخ بضرورة تزود الولايات المتحدة بمنصة مضادة للصواريخ ضد السوفييت. وقد نجح بذلك. ومنذ تلك اللحظة، التزم بول وولفويتز بشدة بقضايا الاستراتيجية العسكرية. وصارت موجها هاما لتفكيره الاستراتيجي: تحديد الخصوم (الاتحاد السوفياتي، الصين، العراق...) وإثبات أنهم أكثر خطورة مما يتصوره المرء من أجل تبرير جهد إضافي للدفاع (زيادة الميزانية، صنع أسلحة جديدة، نشر المزيد من القوات في الخارج) حتى الهجمات أو الحروب الوقائية. إطلاق حروب لمواجهة تهديدات محتملة وليس ردا على هجمات مثبتة وحقيقية.

درّس لمدة عامين في جامعة يال وحصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية في جامعة شيكاغو عام 1972، وهي أحد المراكز الفكرية للرجعية المحافظة[1]. ثم، كان يعمل، لمدة أربع سنوات، في وكالة مراقبة الأسلحة ونزع السلاح (1973-1977) باتصال مباشر مع جورج بوش الأب، الذي كان حينها يقود وكالة المخابرات المركزية. ثم انضم إلى البنتاجون مباشرة عام 1977 وظل هناك حتى عام 1980 في خدمة الرئيس الديمقراطي جيمي كارتر. وقام بجمع ملف لإظهار أن السوفييت يكتسبون أسلحة نووية جديدة. وفي وقت لاحق، اتضح أن الأسلحة الجديدة الموجودة في أيدي السوفييت مجرد افتراءات. وبعدما عمل لصالح رئيس ديمقراطي، بعد أن أكمل عام تطهُّر كأستاذ في جامعة جونز هوبكنز، ربح تحدي دخول خدمة الرئيس رونالد ريغان عام 1981. وأصبح مديرًا لوزارة التخطيط بوزارة الخارجية. ومن عام 1983 إلى عام 1986، ترأس قطاع شرق آسيا والمحيط الهادئ بوزارة الخارجية في عهد ريغان. ومن 1986 إلى 1989، كان السفير الأمريكي في إندونيسيا. ومن 1989 إلى 1993، قاد إستراتيجية وزير الدفاع الأمريكي ديك تشيني في إدارة جورج بوش الأب (حرب الخليج الأولى) ليصبح، بعد ولايتي كلينتون، وكيل وزارة الدفاع. وتقاسم مع دونالد رامسفيلد قيادة الحروب ضد أفغانستان والعراق. في غضون ذلك، أثناء رئاسة ويليام كلينتون من عام 1993 إلى عام 2001، استأنف مهنة جامعية كعميد لكلية بول نيتز للدراسات الدولية المتقدمة (750 طالبًا)، وهي تابعة لجامعة جونز هوبكنز. وخطف الاضواء إذ جمع 75 مليون دولار لتمويل مدرسة بول نيتز وعمل مستشارا لإحدى الشركات العسكرية الرائدة في العالم، وهي شركة نورثروب غرومان. وفي عام 1997، شارك في تأسيس مجموعة ضغط من المحافظين الجدد تسمى مشروع لقرن أمريكي جديد. ومن بين مؤسسيها أيضاً دونالد رامسفيلد (وزير الدولة الحالي لشؤون الدفاع عام 2001) وديك تشيني (رئيس هاليبرتون عندئذ ونائب الرئيس الأميركي من 2001 إلى 2009)، وجيب بوش (شقيق جورج بوش). وريتشارد بيرل، وروبرت كاغان. وقامت هذه المجموعة المحافظة الجديدة، منذ عام 1998، بحملة كي يوجه وليام كلينتون ضربة وقائية ضد العراق وضد الدول العدائية المحتملة.

وخلال الفترة 1983-1989 عندما كان بول وولفويتز منخرطًا في سياسة الولايات المتحدة بشرق آسيا، كان يدعم الأنظمة الدكتاتورية. في الواقع، على عكس الصورة التي يريد أن يظهرها، دعم بول وولفويتز الدكتاتوريات العسكرية لفرديناند ماركوس في الفلبين، وتشون دو هوان في كوريا الجنوبية وسوهارتو في إندونيسيا.

1 لقد قدم ميلتون فريدمان، أحد أعمدة جامعة شيكاغو، وأولاد شيكاغو Chicago boys النصيحة إلى الدكتاتور الشيلي أوغستو بنوشيه بعد انقلابه في سبتمبر 1973. Voir Eric Toussaint. 2004. La Finance contre les Peuples. La Bourse ou la Vie. Chapitre 14, Idéologie et politique néolibérales : mise en perspective historique, p. 341- 360.

وفي أوائل ثمانينيات القرن العشرين، حاول إنقاذ فرديناند ماركوس من خلال إقناعه بإجراء بعض الإصلاحات الديمقراطية. في ذلك الوقت، بالفلبين، كان من المرجح أن يؤدي الجمع بين حرب العصابات الثورية القوية والمعارضة البرجوازية القوية المضادة للدكتاتورية (بقيادة أكينو) إلى هزيمة جديدة للولايات المتحدة في صورة ما حدث عام 1979 في نيكاراغوا عندما تحالف الثوار الساندنيون مع المعارضة البرجوازية بقيادة فيوليتا شامورو. ليس بول وولفويتز هو من جعل فرديناند ماركوس يرحل، بل التعبئة الشعبية هي التي أبعدته عام 1986، وضمنت الولايات المتحدة هروب الدكتاتور نحو هاواي (الولاية الخمسين للولايات المتحدة)[2].

يدعي بول وولفويتز، بخصوص كوريا الجنوبية، أنه أقنع الديكتاتور تشون دو هوان (المسؤول عن مجازر تمرد 1980) بالانسحاب عام 1987. وفي الحقيقة، إنهم ملايين الطلاب والعمال والمواطنين هم من أجبروا، بتعبئتهم، الديكتاتور على ترك السلطة.

وفي إندونيسيا، حيث كانت الحركات المناهضة للديكتاتورية أقل قوة (والسبب أن سوهارتو كي يستولي على السلطة عام 1965 قد نظم مجزرة 500 ألف مدني)، ودعمت الولايات المتحدة الدكتاتور حتى سقوطه أوائل عام 1998. لنتذكر أن بول وولفويتز، الذي كان سفيرا إلى جاكرتا من 1986 إلى 1989، أعلن في مايو 1997 بالكونغرس أن: «أي حكم متوازن بشأن وضع إندونيسيا اليوم بما في ذلك موضوع حقوق الإنسان المهم جدا والحساس، يجب أن يأخذ في الاعتبار التقدم الكبير الذي أحرزته إندونيسيا، ويجب الاعتراف بأن العديد من هذه التطورات تعود إلى القيادة القوية والممتازة للرئيس سوهارتو»[3].

في مطلع سنوات 2000، كان بول وولفويتز أحد مصممي استراتيجية الحرب «الوقائية» التي نفذت في أفغانستان والعراق منذ أكتوبر 2001. وهو أحد مبدعي الأكاذيب بشأن الخطر الذي يشكله صدام حسين على المجتمع الدولي. إنه أحد مخترعي وجود أسلحة الدمار الشامل ودعم صدام حسين المزعوم للقاعدة وللإرهاب الدولي بشكل عام. وفي بداية الحرب، ادعى أن الجنود الأمريكيين سيظلون يُعتبرون مُحرّرين للعراق وأعزاء لدى العراقيين. وادعى أن العراق سيدفع ثمن تحرُّره بفضل النفط. لقد استخدم دونالد رامسفلد، وبول وولفويتز، وجورج دبليو بوش وديك تشيني، ولا يزالون، احتلال و «إعادة

2 أنظر: Walden Bello, US Sponsored Low Intensity Confict in the Philippines, San Francisco, Institute for Food and Development Policy, 1987

3 Tim Shorrock, « Paul Wolfowitz, Reagan's man in Indonesia is back at the Pentagon », in Foreign Policy in Focus, février 2001, p. 3

إعمار» العراق لصالح الشركات الأمريكية العابرة للحدود. لذا، فإن المخاطر عالية بأن يستخدم بول وولفويتز مساعدات البنك العالمي «المشروطة» لنفس الأغراض.

هجوم واشنطن على المنظمات المتعددة الأطراف

يرتبط تعيين بول وولفويتز بالهجوم الأمريكي على عدة مؤسسات متعددة الأطراف.

المشهد 1: في 18 يناير 2005، قرر الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، تعيين آن فينمان، وزيرة الفلاحة بإدارة بوش كمدير تنفيذي لليونيسيف. لكن الولايات المتحدة والصومال هما الدولتان الوحيدتان اللتان رفضتا التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (صادقت عليها 189 دولة). يمكن للمرء أن يتخيل الضغوط التي تعرض لها كوفي عنان من واشنطن لاتخاذ مثل هذا القرار (تعيين آن فينمان).

المشهد 2: في يوم 7 مارس 2005، اختار جورج دبليو بوش جون بولتون سفيرا لدى الأمم المتحدة. يحمل هذا المحافظ الشديد حقدا حقيقيا تجاه الأمم المتحدة، ولم يتردد في الإعلان: «إن مبنى الأمانة العامة للأمم المتحدة في نيويورك يتكون من 38 طابقا. إذا نقصت عشرة منها، لن يحدث فرق كبير». وحاول أن يحصل على طرد محمد البرادعي، الذي كان يرأس مؤسسة الأمم المتحدة المسؤولة عن مراقبة برنامج نزع السلاح في العراق قبيل حرب عام 2003، وقد نجح في ألا تصادق الولايات المتحدة على المحكمة الجنائية الدولية، وهو من انسحب من مؤتمر الأمم المتحدة حول العنصرية الذي عقد في دوربان في غشت 2001. بالنسبة له، يجب على الأمم المتحدة ألا تعرقل السياسة الخارجية للولايات المتحدة. حتى أنه تجرأ على أن يعلن: «لا يمكن للأمم المتحدة أن تعمل إلا عندما توجهها أمريكا».

المشهد 3: في 10 مارس 2005، أعلن جورج دبليو بوش قراره بترشيح بول وولفويتز كمرشح لمنصب رئيس البنك العالمي. وفي 31 مارس، انتخب مجلس محافظي البنك بالإجماع بول وولفويتز رئيساً للبنك. وهكذا أظهر جورج دبليو بوش للمجتمع الدولي وأنصاره أنه يملك الإرادة والقدرة على زيادة القيادة المباشرة للولايات المتحدة في المؤسسات المتعددة الأطراف.

بمعنى ما يشبه تعيين بول وولفويتز تعيين روبرت ماكنامارا عام 1968. فقد سُحب روبرت ماكنامارا، وزير الدولة لشؤون الدفاع، من قيادة حرب فيتنام عند بداية حالة الركود. وجرى سحب بول وولفويتز من منصبه في خضم حرب العراق الفاشلة. يمتلك بول وولفويتز، مثل روبرت ماكنامارا، خبرة تسيير إدارة كبيرة: البنتاغون. وكان بول وولفويتز، مثل روبرت ماكنامارا، مستشارًا للسياسة الخارجية لرئيس الولايات المتحدة.

استقالة بول وولفويتز قبل الأوان

أثناء ولايته على رأس البنك العالمي لم يتوقف بول وولفويتز عن استعمال خطاب محاربة الفساد والحكم الرشيد. ولسخرية التاريخ كان هو نفسه متهما بالمحسوبية وتضارب المصالح في النصف الأول من عام 2007. استغل سلطته كرئيس للبنك كي يزيد أجر زوجته، وهي موظفة بالبنك العالمي بنسبة 45 %. لم يتقبل موظفو المؤسسة ذلك، ما أدى إلى جلبة ضخمة.

وتوالت التصريحات المطالبة برحيله: جمعية الموظفين والأطر القدامى للبنك العالمي، واحد من المديرين التنفيذيين الإثنين؛ النيوزيلاندي غريم ويلر، مسؤولون سامون من الحزب الديمقراطي الأمريكي مثل جون كيري، البرلمان الأوروبي، الخ.

وأخيرا، لم يبق لدى بول وولفويتز خيار سوى الاستقالة. ومنذ ذلك لم يستعد مكانته أبدا، وانتهت مسيرته السياسية في سن 64 سنة.

الفصل الثالث والعشرون

إكوادور: التقدم المحرز وحدود مقاومات السياسات التي يسعى إليها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي وغيرهما من الدائنين

تقدم إكوادور مثالا على اتخاذ حكومة القرار السيادي بالتحقيق في عملية الاستدانة من أجل تحديد الديون غير الشرعية ثم تعليق سدادها. يظهر تعليق سداد جزء كبير من الديون التجارية متبوعا بشرائها بتكلفة أقل، أن الحكومة لم تقتصر على خطابات التنديد، بل قامت بإعادة هيكلة أحادية الجانب لجزء من ديونها الخارجية فارضة الأمر الواقع، وحققت انتصارا ضد دائنيها الخواص، ولا سيما البنوك. ففي عام 2007، بداية رئاسة رافائيل كوريا، دخلت الحكومة الإكوادورية في صراع مع البنك العالمي. سنبدأ هذا الفصل بتحليل القروض الممنوحة من قبل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ثم نقدم تقريرا عن الإجراءات الحكومية، وخاصة فيما يتعلق بافتحاص الديون وتعليق سداد جزء منها. بعد ذلك، نناقش حدود عمل حكومة رافائيل كوريا، والانعطاف النيو ليبرالي الوحشي لخلفه لينين مورينو (2017-2021) وانتخاب غييرمو لاسو، وهو مصرفي سابق، للرئاسة عام 2021.

فرض صندوق النقد الدولي على إكوادور منذ عام 1983 برنامجه لأجل الاستقرار الماكرو اقتصادي على المدى القصير من أجل استعادة قدرة البلد على سداد ديونه. وتحقق هذا البرنامج بالتوقيع على «خطاب نوايا» بين البلد المثقل بالديون وصندوق النقد الدولي، الذي خطط سياسة لا شعبية (تقشف الميزانية، وخفض قيمة العملة، وتحرير الأسعار، الخ). وفي الفترة بين عامي 1983 و2003، وقعت إكوادور 13 خطاب نوايا. ولم تتردد الحكومات المتعاقبة على رأس إكوادور، حتى انتخاب رافائيل كوريا في نوفمبر 2006، في التوقيع على هذه الوثائق، رغم الأثر السلبي البالغ للتدابير التي تتضمنها على غالبية السكان. ومنذ عام 2017، عاد الرئيس لينين مورينو تماما إلى حظيرة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ما أثار تعبئات شعبية كبيرة، لا سيما في أكتوبر 2019.

وتعمق التحول النيو ليبرالي الجذري لا سيما في تسعينيات القرن المنصرم التي شكلت سنوات «تكريس» إجماع واشنطن ودخول الاقتصاد الإكوادوري الاقتصاد المعولم، وخاصة منذ رئاسة الجمهورية من قبل سيكستو دوران باليين عام 1992. وتوافق ذلك مع جدول أعمال البنك العالمي، الذي زاد نشاطه ونفوذه بقوة في إكوادور منذ أواخر سنوات 1980 حتى أوائل سنوات 1990. قدم البنك العالمي للإكوادور، كما هو الحال بالنسبة لبلدان نامية عدة، قروضا مرتبطة بتدابير فتح الأسواق، والحد من دور الدولة الاقتصادي، وزيادة قدرة البنوك الخاصة على تنظيم التدفقات النقدية.

يتقاسم البنك، إلى جانب طبقة سياسية متواطئة، المسؤولية بشأن مديونية احتيالية وغير شرعية أضرت بالحقوق الإنسانية الأساسية وسيادة الدولة.

ديون إكوادور المستحقة للبنك العالمي

في الفترة بين عامي 1990 ويوليوز 2007، منح البنك العالمي 1.44 مليار دولار إلى إكوادور، بينما سددت الحكومة الإكوادورية خلال الفترة نفسها مبلغ 2.51 مليار دولار لهذه المؤسسة. وهذا يعني أن البنك العالمي حقق خلال الفترة 1990-يوليوز 2007 أرباحا بلغت 1.07 مليار دولار على حساب الشعب الإكوادوري. كانت اكوادور سددت بالفعل للبنك العالمي أكثر مما يستحقه.

وكان رصيد الديون العمومية مع هذه المؤسسة 704.4 مليون دولار في 30 نوفمبر 2007.

لو كانت إكوادور قد قررت في عام 2008 أن تتبرأ من كامل ديونها المستحقة للبنك الدولي (704.4 مليون دولار)، على النحو الذي أوصت به لجنة افتحاص الديون (انظر أدناه)، لوفر هذا القرار أكثر من مليار دولار (لأنه يجب إضافة الفائدة التي يتعين سدادها إلى رأس المال المسدد). وكان من شأن هذا المبلغ أن يتيح تمويل وجبتي الإفطار والغداء لفائدة 1.28 مليون متمدرس[1] لمدة 15 عاما. ويمثل المبلغ المدخر خمس سنوات تغطية صحية للسكان الفقراء والمحتاجين في البلد.[2]

1 حسابات المؤلف وفقا لوثيقة لجنة Investigadora De La Crisis Económica Financiera. Síntesis De Los Resultados De La Investigación. Juillet 2007, p. 45.

2 نفس المرجع

دور البنك العالمي المدمر بشأن نزع الضوابط المالية

كانت مشاركة البنك العالمي في تحديد السياسات الاقتصادية والاجتماعية المطبقة في إكوادور مكثفة ودائمة حتى عام 2006، وبعد انقطاع دام بضع سنوات في بداية ولاية رافائيل كوريا، عاد إلى سابق عهده. وتعود مسؤولية البنك عن انفجار الأزمات المالية إلى السنوات 1993-1994. ومن الواضح أن العديد من القروض الكبيرة التي يتعين على إكوادور سدادها حتى عام 2025 وما بعده للبنك العالمي كانت تهدف إلى تمويل اعتماد إصلاحات قانونية تروم إلغاء كليا للقيود التنظيمية المفروضة على القطاع البنكي. شجعت هذه الإصلاحات، ولم لا أثارت، عدة أزمات مالية أثناء سنوات 1990، بما في ذلك الأزمة البنكية الكبرى عام 1999 ذات العواقب الوخيمة على اقتصاد البلد وسكانه[3]. يتبين إذن أن تدخل البنك العالمي كان ضارا وباختصار كان تدخله عملية احتيال بالنسبة للبلد.

- مهد قانون عام 1993 بشأن عصرنة الدولة وعمليات الخصخصة وتفويض الخدمات العمومية للمبادرة الخاصة الطريق أمام مشاركة القطاع الخاص في المجالات المخصصة للدولة سابقا، وكذلك لدمج المؤسسات العمومية أو إلغائها. وزاد هذا القانون من صلاحيات المجلس الوطني للعصرنة، وهو كيان يعمل على خصخصة الخدمات العمومية، ولا سيما في مجالات الهيدروكربونات والكهرباء والماء.

- عزز قانون النظام النقدي وبنك الدولة استقلالية البنك المركزي وكرس حرية تحديد أسعار الفائدة وحرية ولوج سوق الصرف الأجنبي.

- ألغى قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1993 الرقابة على تدفقات رأس المال.

- سعى القانون العام لمؤسسات النظام المالي لعام1994 إلى إحداث تحولات عميقة في تحرير الأنشطة البنكية – مكاتب الأوفشورينغ، إكثار الكيانات المالية، وقروض البنك المركزي إلى المصارف الخاصة (المنتجة لتضخم متفجر) الخ- وخفض قدرات الإشراف البنكي وسلطاته.

أدت هذه المقتضيات القانونية إلى إنشاء حساب فريد لدى بنك إكوادور المركزي كي تتلقى جميع المؤسسات تحويلات من وزارة الاقتصاد والمالية. وكانت

3 Voir Matthieu Le Quang interviewé par Violaine Delteil, «Entre buen vivir et néoextractivisme: les quadratures de la politique économique équatorienne», Revue de la régulation, 1er semestre 2019,https://journals.openedition.org/regulation/15076.

نتيجة ذلك استخدام الشبكات البنكية الخاصة وانخفاض عدد الحسابات المملوكة من قبل المؤسسات العمومية لدى البنك المركزي. وجاء ذلك استجابة لالتزام الحكومة الإكوادورية، في خطاب النوايا الموقع عام 1990 مع صندوق النقد الدولي، بإعداد إصلاح شامل، بمساعدة البنك العالمي، للشؤون المالية للبلديات ومجالس المقاطعات وغيرها من الكيانات الحكومية. وكان الهدف هو الحد من تحويلات الحكومة المركزية، والتحسين المزعوم لقرارات الإنفاق المحلية بإنشاء نظام أكثر شفافية وعدلا للمشاركة في الإيرادات العمومية.

وكما يوضح بيداد مانسيرو، الذي كان عضوا في لجنة افتحاص الديون الإكوادورية منذ عام 2007:

> «سرعان ما تجلت العواقب: الزيادة غير المتناسبة في عدد الشركات المالية، والأزمة الأولى عام 1995، والمضاربة على العملات، والضغوط على سعر الصرف، وهروب رؤوس الأموال الإكوادورية، والإفلاس البنكي الكبير في الفترة 1998-1999. (...) إنه أمر جلي: موارد البنك المركزي المخصصة لمثل هذه القروض جاءت من إصدارات نقدية تولد نموا متسارعا في المعروض النقدي المتداول، وضغط تضخمي غير متحكم به، وطلب مضاربة بالعملات الأجنبية، ما ساهم في الأزمة المالية الكبرى عام 1999، واعتماد دولرة متسرعة في يناير 2000[4]».

وأخيرا، في عام 1998، أكمل قانون سوق رأس المال، وقانون إعادة التنظيم الاقتصادي، العمل المدمر للبنك العالمي. جرى إنشاء وكالة ضمان الودائع: تضمن الودائع، الأوفشور والأونشور، بصورة غير محدودة، وتفتح إمكانية منح البنك المركزي قروضا للبنوك التي تواجه صعوبات واقتناء أدونات وكالة ضمان الودائع[5]. أنشئت رسميا

4 Piedad Mancero, «El debilitamiento institucional en la decada de los 90. Investigación y análisis del préstamo BIRF-3822-EC/Proyecto de modernización del Estado», dans Gabriela Weber (coord.), Sobre la ilegitima. Aportes al debate. Argumentos entre consideraciones éticas y normas legales, Centro de Investigaciones CIUDAD/Observatorio de la Cooperaciónal Desarrollo en Ecuador, Jubileo 2000 Red Guayaquil, 2008.

5 ينتهك الجزء الأخير من القانون المادة 265 من الدستور. تنص المادة على أنه لا يجوز للبنك المركزي اقتناء سندات صادرة عن مؤسسات الدولة أو منح قروض للمؤسسات الخاصة سوى قروض السيولة القصيرة الأجل. وقد أمكن اعتماد هذا القانون بفضل المقتضى الانتقالي رقم 42 من دستور عام 1998، الذي يأذن للبنك المركزي لمدة سنتين بمنح قروض للبنوك التي تمر بأزمة. ويتناقض هذا المقتضى الانتقالي من الدستور مع المادة 265 من نفس الدستور.

لمنع انتقال عدوى الأزمة وحماية المدخرين الصغار، غير أنها في الواقع أنشئت لتشجيع المالكين والمدينين الكبار لدى البنوك الخاصة، ولا سيما البنوك فيلانبانكو وفيناغرو[6].

كانت للأزمة المالية عام 1999 عواقب وخيمة على جميع الإكوادوريين. تقدر وكالة ضمان الودائع تكلفتها الإجمالية بمبلغ 8072 مليون دولار، أي ما يعادل 83 % من الميزانية العامة للدولة عام 2007، أو ما يعادل عقدين من التغطية الصحية لجميع السكان. ولا يمكن استثمار موارد الدولة هذه، التي يساء استخدامها، في التعليم والصحة وخلق فرص الشغل، الخ. وقبل كل شيء، كان على الدولة تمويل خطة إنقاذ البنوك عبر التعاقد على ديون جديدة. وزاد مستوى الفقر زيادة كبيرة، وأجبر مليون أكوادوري على الهجرة بين عامي 1999 و2005[7].

يتضح مما سبق أن البنك العالمي يتحمل مسؤولية الأزمة الإكوادورية، حيث تدخل بنشاط لدى سلطات البلد كي تعتمد إصلاحات نيو ليبرالية للإطار القانوني سببت أزمة أواخر سنوات 1990.

نزع الضوابط المالية يؤدي إلى نفس الآثار الضارة في الشمال كما في الجنوب

من المهم كشف العلاقة بين التدابير المفروضة على إكوادور المؤدية مباشرة إلى أزمة عام 1999، وآثار السياسات النيو ليبرالية المطبقة أيضا في بلدان الشمال، ولا سيما في الولايات المتحدة، التي شهدت أيضا عدة أزمات مالية (أزمة عام 2001 وأزمة 2007-2008). إن إلغاء القيود لصالح عالم المال، في إطار إجماع واشنطن، الذي يستجيب لانتظارات البيت الأبيض ووول ستريت (كما أدان ذلك جوزيف ستيغليتز، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد في عام 2001، مرارا وتكرارا)، فرض نفسه في الشمال والجنوب على حد سواء، وأسفر عن نفس الآثار الكارثية.

قطع إلغاء القيود التنظيمية هذا تماما مع التدابير المتخذة في أعقاب أزمة عام 1929 وسنوات 1930 في الولايات المتحدة. لنتذكر أن أزمة القرن الماضي هذه سبقتها موجة من نزع الضوابط التنظيمية والمضاربة. وردا على ذلك، أدى ذلك، أثناء رئاسة ف. د. روزفلت، إلى قانون البنوك لعام 1933، قانون جلاس - ستيجال، الذي يحظر الممارسة المتزامنة لعدة مهن مالية وأدى إلى بروز نوعين منفصلين تماما من المؤسسات البنكية.

6 تقرير لجنة التحقيق في الأزمة الاقتصادية والمالية، يونيو 2007.

7 تقرير لجنة التحقيق في الأزمة الاقتصادية والمالية، يونيو 2007.

وفي عام 1999، ألغي هذا القانون في عهد الرئيس كلينتون جراء ضغط البنوك الكبرى. وهكذا، يجري تطبيق نفس التوجه في الإكوادور والولايات المتحدة الأمريكية.

نجد في صلب العوامل التفسيرية لأزمة العقار في الولايات المتحدة عام 2007 إلغاء جذري للقيود البنكية بدأ سنوات 1980 وتعمق في ظل إدارة كلينتون في أواخر سنوات 1990. تم ذلك في سياق تزايد المضاربة في الأسواق المالية وتكاثر المشتقات المالية والمؤسسات المالية الخارجة عن سيطرة السلطات العمومية (صناديق التحوط[8] على سبيل المثال).

دعم البنك العالمي القوى المالية الوطنية في الإكوادور التي تعتبر نفسها سيدة البلاد وتستغل الدولة والحكومة لتحقيق غاياتها الأنانية. وتدخلت لزعزعة استقرار حكومات حاولت تنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية تهدف إلى تحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية والسيادة بوجه الولايات المتحدة.

كان هذا هو الحال عام 2005 حين تدخل البنك العالمي ضد التدابير التي اتخذها رافائيل كوريا، وزير الاقتصاد آنذاك في ظل حكومة الرئيس ألفريدو بالاسيوس (انظر أدناه).

قروض التقويم الهيكلي الممنوحة من قبل البنك العالمي

ابتداء من أوائل سنوات 1990، قدم البنك العالمي قروضا[9] لمختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية. وبالتالي تمثلت الأولويات في إصلاح الإطار القانوني للحد من تدخل الدولة، وخصخصة المؤسسات العمومية، ومرونة سوق الشغل، ونزع القيود التنظيمية، والتحرير المالي.

صممت قروض التقويم الهيكلي هذه (BM/EC-3819- التقويم الهيكلي)، وخفض الديون وعصرنة الدولة (EC-3820؛ Technicalassistance-EC-3821 لإصلاح المؤسسات العمومية؛ EC-0-3822-المساعدة التقنية لعصرنة الدولة) من أجل تقليل هامش مناورة الدولة، وترك المجال مفتوحا أمام الجهات الفاعلة الخاصة (لا سيما في قطاعات الاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء) وضمان سداد الديون الإكوادورية إزاء الدائنين

8 **صناديق التحوط**: خلافا لاسمها الذي يعني الاحتياط، هي صناديق استثمار غير مدرجة في البورصة متجهة للمضاربة، تسعى إلى ربحية عالية وتستعمل المشتقات المالية على نطاق واسع، وخاصة عقود الخيارات، وكثيرا ما تلجأ إلى أثر الرافعة. وصناديق التحوط الرئيسية مستقلة عن البنوك، رغم أن البنوك غالبا ما تملك هي نفسها صناديق تحوط. وتشكل هذه الأخيرة جزء من نظام الظل البنكي.

9 قروض التقويم الهيكلي القطاعية أو تسهيلات الحد من الفقر ولأجل النمو.

التجاريين بواسطة تمويل ضمانات خطة برادي.

خطة برادي

خلال ثمانينيات القرن العشرين، تضمنت خطة برادي (التي سميت على اسم وزير الخزانة الأمريكي آنذاك) إعادة هيكلة ديون البلدان المدينة الرئيسية بالموازاة مع تبادل الديون القديمة، وخسارة في القيمة الاسمية أو الفائدة، مقابل صكوك سندات جديدة ذات استحقاق أطول وضمان للسداد من قبل السلطات النقدية الدولية. وكانت البلدان المشاركة هي الأرجنتين والبرازيل وبلغاريا وبولندا وكوت ديفوار والجمهورية الدومنيكية والإكوادور والأردن والمكسيك ونيجيريا وبنما وبيرو والفلبين وبولندا وروسيا وأوروغواي وفنزويلا وفيتنام. حينها، أعلن نيكولا برادي أن حجم الديون سوف ينخفض بنسبة 30٪ (في الواقع، كان التخفيض، عند وجوده، أصغر بكثير؛ في حالات عديدة، وليس أقلها، زادت الديون حتى، انظر أدناه) والأوراق المالية الجديدة (الأوراق المالية برادي) ضمنت سعر فائدة ثابت من حوالي 6٪، ما كان مؤاتيا جدا للبنكيين. كما أن الخطة تكفل استمرار سياسات التقشف المملاة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

أقرض البنك العالمي إكوادور كي يجعل سياساتها المالية والتجارية تتماشى مع العولمة النيو ليبرالية وإعادة توجيه أنشطتها الإنتاجية نحو التصدير، على حساب السوق المحلية. وقد تم صرف قرض اول (3609-تنمية القطاع الخاص) يدفع في هذا الاتجاه عام 1993[10] تلاه في عام 1998 قرض لدعم القدرة التصديرية للقطاع الخاص وازالة الحواجز امام التجارة من بإرساء سياسات تجارية وفقا لقرارات منظمة التجارة العالمية وتوقيع اتفاقيات تجارية جديدة[11] (4346- التجارة الخارجية والاندماج-21 مليون دولار).

كان لهذه القروض المشجعة على إنتاج مكثف للتصدير (الموز والجمبري والزهور)، عواقب بيئية وخيمة، وبعضها، آثار لا رجعة فيها. ومن الأمثلة البارزة على ذلك: استزراع الجمبري، 90٪ من إنتاجه موجه للتصدير، أدى إلى تدمير أشجار المانغروف (التي دمرت الآن بنسبة 70٪)، الذي يعد نظاما بيئيا غنيا استمدت منه المجتمعات المحلية

10 من المتوقع وجود سلسلة شروط: من بين أمور أخرى، مواصلة تحرير أسعار الفائدة، وخلق إطار مؤات للاستثمار الأجنبي، وتحرير التجارة، وسن قانون شغل جديد.

11 تحقيقا لهذه الغاية، نص المشروع على إعادة تنظيم وزارة التجارة والصناعة والصيد وإنشاء كيان جديد لتعزيز الصادرات يجمع القطاعين العام والخاص، هو تعاونية تشجيع الصادرات والاستثمارات. ومول المشروع «تكوين» مسؤولي الوزارة المعنية وممثلي القطاع الخاص على التفاوض بشأن اتفاقات التجارة الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، طالب البنك بتخفيض عدد موظفي الوزارة من 400 إلى 190 موظفا. وكانت الحكومة قد اعتمدت في السابق مدونة قواعد سلوك من أجل اعتماد وتطبيق معايير اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز التقنية للتجارة.

دخلها، وحاجزا طبيعيا يمنع الفيضانات وتملح الأراضي. وتطور هذا النشاط حتى في المناطق التي يحظر فيها القانون بناء مزارع تربية السمك.

ولإكمال الكارثة البيئية، مول البنك مباشرة مشاريع مدمرة في مجال الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية (المناجم والمياه الخ). وتشمل هذه المشاريع[12] مشروع بروديمينكا عام 1994 (3655-المساعدة التقنية البيئية)، الذي تضمن إدخال قانون منجمي جديد وإصلاحات مواتية للمستثمرين. خلق قانونان (Trole I وII) الظروف اللازمة لنهب الموارد من قبل الشركات متعددة الجنسية بتنظيم إضعاف دور وزارة البيئة والسماح بأنشطة منجمية في المناطق المحمية.

كما وضع البنك مشروعا للشعوب الأصلية (مشروع التنمية للشعوب الأصلية والسود في إكوادور) (القرض EC-O-4277). ويهدف المشروع مرة أخرى إلى تشجيع الاستثمار الخاص، والحد من دور الدولة، وتغيير الإطار القانوني. وبالإضافة إلى إثقال البلد بالديون، أصبحت مجتمعات السكان الأصليين مدينة أيضا. وحاول المشروع، ولم لا نجح، زيادة اعتماد المجتمعات الأصلية والفلاحين على البذور ومبيدات الأعشاب والمبيدات الحشرية الآتية من الشركات العابرة للأوطان. ولهذه المشاريع خصائص عنصرية وتمييزية إزاء الشعوب الأصلية والشعوب المتحدرة من أصل أفريقي. وعلاوة على ذلك، وكما نددت بذلك الحركات الاجتماعية الإكوادورية، تضمنت تلك التدابير أجندة خفية تهدف إلى إضعاف حركة السكان الأصليين القوية، خاصة كونفدرالية الأمم الأصلية في إكوادور.

كانت عواقب هذه القروض السلبية للغاية على غالبية سكان إكوادور عديدة. بصورة خاصة، من قبيل الانخفاض الحاد في إمكانية ولوج الخدمات العمومية. هكذا، أدى القرض 3285 لعام 1991، وقدره 104 ملايين دولار الموجه لتمويل اللامركزية، إلى تخفيض المبالغ الممنوحة للسلطات المحلية. وسمح هذا المشروع للمؤسسات المالية الدولية بالسيطرة بشكل أفضل على ميزانية الدولة والضغط لزيادة الحصة المخصصة لسداد الديون. وبموجب شروط القرض 3821، الممنوح في 10 فبراير 1995، كان أيضا متوقعا رصد اعتماد لتخفيض إعانات الكهرباء والخصخصة المستقبلية للشركة الوطنية INECEL.

وفي السياق نفسه، استمر الهجوم على موظفي القطاع العمومي. أدى مشروع المساعدة التقنية لعصرنة الدولة إلى إلغاء 10 آلاف وظيفة عمومية. ومثلت عمليات التسريح

12 مول البنك العالمي مشاريع أخرى عديدة أضرت بالبيئة و/أو قوضت السيادة الغذائية والموارد الطبيعية: مشاريع المساعدة التقنية إلى القطاع الفرعي ريجو بات (القروض 3730)، وPROMSA (القرض EC-O-4075)، وPRAGUAS الأول والثاني (القروض EC-O-7035، 7401-EC-O)، والسيطرة على فيضانات حوض منخفض على نهر غواياس (قروض 3276)، من بين قروض أخرى.

تكلفة للدولة قدرها 396.3 مليون دولار[13]. هكذا، صارت الحكومة مدينة بمبلغ 20 مليون دولار جراء مشروع إعادة هيكلة القطاع العمومي هذا الهادف بصفة خاصة إلى خفض التكاليف، وقد كلفتها ذلك 20 مرة أكثر من حيث خفض عدد الموظفين!

وبالموازاة، أدى قرض التقويم الهيكلي والضبط الجبائي لعام 2003، الممنوح عام 2003، إلى تنفيذ مرسوم التقشف الطارئ الذي أصدره الرئيس غوتيريز نهاية يناير 2003، وأدخل زيادة بنسبة 21 % في أسعار البنزين والديزل بنسبة 3 %. وقاد هذا الإجراء إلى زيادة تكلفة النقل، وبالتالي، لأنه يجب نقل البضائع، على نطاق أوسع تكاليف المعيشة بشكل عام.

وفي مجال التعليم، خفض القرض 3425 «مشروع التنمية الاجتماعية الأول في مجالي التعليم والتكوين» التمويل لقطاع التعليم من 18 % من الميزانية قبل القرض إلى 5.8 % عام 2000. وطبعا خصص الفرق لخدمة الديون وتنفيذ السياسات المواتية للدائنين والطبقة الحاكمة الإكوادورية.

أدت هذه القروض المشروطة الرامية لإدخال السياسات العدوانية واللاشعبية لإجماع واشنطن إلى زيادة الفقر والفقر المدقع، وزيادة تركيز الثروة في أيدي أوليغارشية. وخلال الفترة 1970-2005 بأكملها، ازداد الفقر زيادة كبيرة. وفي عام 1970، كان 40 % من السكان يعيشون تحت خط الفقر، وفي عام 2005، بلغت هذه النسبة 61 %. وكان هذا الفقر حادا بصورة خاصة أثناء أزمة عام 1999. وفي الفترة بين عامي 1995 و2000، زاد عدد الفقراء من 3.9 ملايين (34 % من السكان) إلى 9.1 ملايين (71 %)، بينما تضاعف الفقر المدقع، ما أثر على 31 % من السكان عام 2000. وفي غضون ذلك، أصبح الأغنياء أكثر ثراء من أي وقت مضى. في عام 1990، استحوذ أغنى 20 % على 52 % من الدخل؛ وبعد 10 سنوات، استحوذوا على 61%[14]. يؤثر هذا الفقر بصفة خاصة على سكان الريف وصغار المنتجين الزراعيين، الذين يتأثرون بفتح الأسواق، وزيادة أسعار المدخلات، وإنشاء نظام ملكية خاصة للأراضي، الخ.

وفقا لتقرير صدر عام 2003 عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، فإن الفقر مسؤول عن مشاكل نقص التغذية التي لوحظت في البلد: في الواقع كانت الإمدادات الغذائية كافية لتغطية احتياجات السكان، ولكن عدم المساواة في الدخل لم يسمح لأفقر

13 Mancero, El debilitamiento institucional en la decada de los 9…, op. cit.

14 Alberto Acosta, « Deuda externa y migración: una relación incestuosa (I) », 09/09/2002, http://www.lainsignia.org/2002/septiembre/dial_001.htm.

الناس بإطعام أنفسهم بما فيه الكفاية.

كان لهذا الفقر المتزايد أيضا أثر على ولوج الخدمات الصحية والتعليمية. أدى عدم استقرار الشغل، وزيادة البطالة، وانتشار العمل غير الرسمي وغير المستقر، وانخفاض الأجور، إلى انسحاب المزيد والمزيد من الأطفال والمراهقين من النظام المدرسي لإعالة أسرهم.

من أجل «إخراج» الإكوادور من الأزمة، قدم البنك العالمي «حلوله»: مواصلة أو حتى تعزيز التوجه الذي أدى إلى الأزمة! (EC-0-7024- التقويم الهيكلي،EC-0-7174 -المساعدة التقنية لعصرنة الدولة،EC 0-4567–قطاع المساعدة الفنية المالي).

أعرب السكان مرارا وتكرارا عن استيائهم الشديد، ما أدى إلى سقوط رؤساء عديدون سنوات وأوائل القرن الحادي والعشرين، وإحباط بعض أهداف البنك، خاصة محاولات الخصخصة. أطيح بثلاثة رؤساء يمينيين بين عامي 1997 و2005 بفضل التعبئات القوية للسكان: عبد الله بوكرم في فبراير 1997، جميل ماهود في يناير 2000، ولوسيو غوتييريز في أبريل 2005. كانت تعبئات الشعوب الأصلية هي الحاسمة في استقالة عبد الله بوكارام عام 1997 وجميل ماهود عام 2000. وفي هذه التعبئات، لعبت كوناي (كونفدرالية القوميات الأصلية في إكوادور) دورا هاما جدا. وعندما استقال لوسيو غوتييريز، كانت التعبئات الحضرية هي الحاسمة. ومن بين العلامات الواضحة العديدة على معارضة السياسات النيو ليبرالية، يمكننا أيضا أن نضيف فشل استفتاء عام 1995، الذي استهدف بصفة خاصة خصخصة الضمان الاجتماعي[15].

قروض البنك العالمي تنتهك الحقوق الإنسانية الأساسية

يبدو أن قروض البنك العالمي، أبعد من أن تكون لا مبالية، هي عكس ذلك وسيلة لإخضاع البلد سياسيا واقتصاديا لنظام الأقوياء الدولي، و»تشكيله» وفقا لاحتياجاتهم واحتياجات الطبقة الحاكمة المحلية، من أجل الاستفادة القصوى منه. يتيح مجتمع المصالح هذا بين الطغمة المحلية والدائنين إمكانية فهم سبب أن القادة الإكوادوريين رضخوا أحيانا كثيرة لإملاءات البنك دون أن يطرف لهم جفن، وكان عليهم أن يدوسوا على حقوق المواطنين الإكوادوريين.

15 Voir https://es.wikipedia.org/wiki/Refer%C3%A9ndum_de_Ecuador_de_1995.

إن فرض البنك سياساته، بواسطة البرامج التي مولها والشروط المرتبطة بالقروض، يشكل إنكارا للسيادة وتدخلا صارخا في الشؤون السياسية للدولة، ما ينتهك الفقرة 1 من المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945، التي تضع مبدأ المساواة السيادية بين الدول والحق في اتخاذ قرار حر بشأن نظمها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية. كما انتهك البنك حق الشعوب في التنمية، المنصوص عليه في العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966، الذي ينص في المادة 1 على ما يلي: «لجميع الشعوب الحق في تقرير المصير. وبموجب هذا الحق، فإنها تحدد بحرية وضعها السياسي وتضمن بحرية تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية»، وكذلك في إعلان عام 1986 بشأن الحق في التنمية.

ليس مستغربا أن السياسات المملاة من قبل البنك في تجاهل كبير لإرادة الشعب، أسفرت فعلا عن انتهاكات خطيرة للحقوق الإنسانية الأساسية مثل الحق في مستوى معيشي ملائم، والحق في الصحة، والتعليم، والشغل. وأدى ذلك إلى مقاومات كبرى وواجه البنك العالمي نكسات بين عامي 2007 و2011. طُرد ممثله الدائم في البلد، إذ أعلن أنه شخص غير مرغوب فيه. كما ندد الرئيس رافائيل كوريا وعدد من وزرائه عاليا بعمل البنك، وهدد برفع دعوى قضائية. وقد حاولت الحكومة أن تروج مع بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية لبنك جنوبي بديل للبنك العالمي. وأعلنت الإكوادور أنها ستغادر المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، وهو بمثابة محكمة البنك الدولي.

مقاومات السياسات التي يسعى إليها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي وغيرهما من الدائنين

تابعت عن كثب النضالات الاجتماعية الهامة التي هزت بلد الأنديز هذا. زرت إكوادور لأول مرة عام 1989، وأعقب ذلك رحلة ثانية عام 2000 استجابة لدعوة مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وعندئذ شاركت في نشر كتاب جماعي هناك حول مسألة الديون غير الشرعية[16]. وفي السنوات اللاحقة، ساهمت في حملة لإبراز لاشرعية الديون التي يطالب بها مختلف دائني الإكوادور. وركزنا بشكل خاص على قوارب صيد باعتها النرويج إلى الإكوادور. وكان هذا مجرد مثال من بين العديد من الأمثلة الأخرى، لكنه يمتاز بصورة خاصة بكونه معبرا[17]. ففي حين أن البلد يواصل سداد ثمن شراء قوارب

16 Centro de Derechos Economicos y Sociales, Un continente contra la deuda. Perspectivas y enfoques para la accion, Quito, 2000.

17 Hugo Ruiz et Éric Toussaint «Deuda externa y auditoria. Aproximacion practica y teorica», dans CDES et Plataforma Interamericana de Derechos Humanos Democracia y Desarrollo (éd.), Donde estan lo que nos prestaron? Deuda externa, deudas ilegitimas y auditorias, Quito, CDES, 2004.

الصيد هذه، حصل عليها أوليغارشي رأسمالي أكوادوري مقابل قضمة خبز واستخدمتها لتصدير الموز. كان لهذه الحملة أثر لأن الحكومة النرويجية قررت عام 2006 التنازل عن سداد الديون المتعلقة بشراء قوارب الصيد هذه[18]. ومنذ عام 2003، قامت اللجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية، في اتصال مع قادة الحملة الإكوادورية من أجل إلغاء الديون غير الشرعية (ولا سيما المنظمة المسماة «يوبيل غواياكيل الأحمر2000»)، بطرح أولوية ضرورة تحقيق، بواسطة افتحاص مواطني، تحديد الديون التي يتعين على البلد إلغاؤها من جانب واحد. قُدم هذا التوجه كبديل للأولوية التي توليها حركات أخرى لإنشاء محكمة دولية للديون. وكانت الحركات التي أعطت الأولوية لإنشاء محكمة دولية في المقام الأول اليوبيل الألماني، يوبيل بريطانيا ويوبيل الولايات المتحدة. وجرت المناقشة بشأن الخيارين البديلين الرئيسيين في محافل مختلفة اجتمعت فيها مختلف الحركات التي تعمل حول مسألة الديون على الصعيد العالمي وناقشت منذ عام 1999 التوجهات التي ينبغي اتخاذها. وكان هذا هو الحال بصفة خاصة خلال ندوة داكار المنعقدة في ديسمبر 2000 بمبادرة من اللجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية ويوبيل الجنوب. وكان الاجتماع العالمي المنعقد بجنيف في يونيو 2003 هو الملتقى الذي نوقشت فيه التوجهات الرئيسية بصورة أوضح. كما جرى استثمار الاجتماعات السنوية للمنتدى الاجتماعي العالمي، الذي أنشئ عام 2001، لإجراء هذه المناقشات والتوصل إلى اتفاق بين المنظمات الأكثر جذرية، وهي اللجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية واليوبيل الجنوبي، لأجل القيام مبادرات ذات نطاق دولي[19].

كانت إكوادور هي المكان الذي ساد فيه توجه اللجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية. قام رافائيل كوريا، الذي انتخب رئيسا لإكوادور في نوفمبر 2006، بحملة بأربع التزامات رئيسية هي: إنهاء سداد الديون غير الشرعية؛ إجراء استفتاء لاتخاذ قرار بعقد جمعية تأسيسية؛ إجلاء القاعدة العسكرية الأمريكية عن الأراضي الإكوادورية ورفض التوقيع على اتفاقية تجارة حرة مع هذه القوة العظمى. وقد أوفى بالتزاماته الأربعة.

كان رافائيل كوريا قد اكتسب شعبية عام 2005 عندما دخل في صراع مع البنك العالمي حين كان وزيرا للمالية بعد أن أقنع الحكومة بأن يخصص فائض عائدات النفط للإنفاق الاجتماعي بدل استخدامه لسداد للدائنين. وفي الواقع، قررت الحكومة في يوليوز

18 ترحب CADTM بمبادرة النرويج بشأن الديون، وتطلب من جميع الدائنين المضي قدمًا إلى أبعد من ذلك، 12 أكتوبر 2006، https://www.cadtm.org/Le-CADTM-salue-l-initiative-de-la.

19 يمكن الاطلاع على عرض لهذه المناقشات في الكتب التي نشرتها CADTM: حملة ضد الديون http://www.cadtm.org/En-la-contre-campagne-dette نشرت من قبل Syllepse في باريس عام 2008 وفي CADTM Généalogie والنضالات ضد الديون غير الشرعية http://www.cadtm.org/Genealogie-du-CADTM-et-des-luttes نشرت في 2016 بواسطة CADTM.

2005 إصلاح استخدام الموارد النفطية. وعوض استخدامها بالكامل لسداد الديون، ينبغي استخدام جزء منها للإنفاق الاجتماعي، ولا سيما بالنسبة للسكان الهنود المحرومين غالبا. ومنع البنك العالمي الغاضب قرضا بقيمة 100 مليون دولار كان قد وعد به الإكوادور. وفضل رافائيل كوريا الاستقالة من منصبه كوزير بدل الامتثال لمطالب البنك العالمي. وبعد أكثر من عام بقليل من استقالته، انتخب رئيسا للبلاد.

وبعد أربعة أشهر من بدء فترة الرئاسة في أبريل 2007، طردت إكوادور، بقيادة رافائيل كوريا، الممثل الدائم للبنك العالمي في كيتو من البلد. وبعد فترة وجيزة، أخطرت الحكومة الممثل الدائم لصندوق النقد الدولي بأنه يتعين عليه مغادرة المكاتب التي يحتلها في مباني البنك المركزي وإيجاد مكاتب في أماكن أخرى. كما شارك رافائيل كوريا بقوة في محاولة إنشاء بنك جنوبي بديل للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي وبنك البلدان الأمريكية للتنمية[20]. وشغل مناصب رئيسية داخل الحكومة اثنان من قادة الحركة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية. كان ريكاردو باتينيو وزيرا للاقتصاد والمالية[21] بينما كان ألبرتو أكوستا وزيرا للطاقة والمناجم، قبل أن يصبح رئيسا للجمعية التأسيسية عام 2008[22].

بالإضافة إلى ذلك، أعلنت إكوادور في يوليوز 2009 أنها ستغادر محكمة التقاضي الاستثماري التابعة للبنك العالمي، اقتداء ببوليفيا في مايو 2007. وبعد ثلاثة أشهر، قررت الحكومة إنهاء سلسلة معاهدات ثنائية لحماية الاستثمار[23].

وفيما يتعلق بالديون العمومية، أنشأ رافائيل كوريا في يوليوز 2007 لجنة الافتحاص الشامل للديون العمومية الداخلية والخارجية. وفي مارس 2007، شارك ناشطون أكوادوريون من حركة إلغاء الديون غير الشرعية في صياغة المرسوم الرئاسي لإنشاء هذه اللجنة. وفي أبريل 2007، دعاني وزير المالية والنشطاء المناهضون للديون غير الشرعية من

20 بناء على طلب رئيس إكوادور ووزير ماليته، تعاونت في أواخر أبريل وأوائل مايو 2007 في صياغة اقتراح إكوادور بإنشاء بنك جنوبي يجمع الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبوليفيا وفنزويلا. في عام 2008، كتبت كتابا عن ذلك. إيريك توسان بنك الجنوب والأزمة العالمية الجديدة، Syllepse-CADTM ,Paris-Liège, 2008, قابل للتنزيل مجانا: http://www.cadtm.org/Banque-du-Sud- . مبادرات إيجابية أخرى لحكومة رافائيل كوريا على المستوى العالمي تستحق الذكر والتقييم: العملة الإقليمية SUCRE, عضوية ألبا، اللجوء المقدم لجوليان أسانج في السفارة الإكوادورية بلندن منذ يونيو 2012. قاوم كوريا ضغوط بريطانيا وواشنطن المطالبتين بتسليم أسانج. لينين مورينو، الذي خلف رافائيل كوريا عام 2017، أهان نفسه بتسليم أسانج إلى العدالة البريطانية في أبريل 2019 وتجريده من الجنسية الإكوادورية التي منحته إياها حكومة كوريا عام 2017. et-crise-nouvelle

21 للحصول على سيرة ذاتية مفصلة، انظر باللغة الإسبانية: https://es.wikipedia.org/wiki/Rafael_Correa وبالإنكليزية: https://en.wikipedia.org/wiki/Rafael_Correa.

22 للحصول على سيرة ذاتية موجزة، انظر باللغة الإسبانية: https://es.wikipedia.org/wiki/Alberto_Acosta_Espinosa.

23 لاحقا، في عام 2013، أنشئت لجنة دولية لمراجعة الحسابات بشأن معاهدات الاستثمار الثنائية. لا يمكن في حدود هذه المقالة تقييم هذه المبادرة. نشر تقرير هذه اللجنة في مايو 2017. لتحميل ملخص تقرير اللجنة: www.caitisa.org.

يوبيل 2000 الأحمر غواياكيل إلى كيتو للمشاركة في المناقشات الأولية بشأن مضمونه. أنشئت هذه اللجنة في يوليوز 2007، وتتألف من اثني عشر عضوا يمثلون الحركات الاجتماعية الإكوادورية (قادة حركة السكان الأصليين، ومناضلات نسويات، ونشطاء من الحركة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية)، وستة أعضاء من الحملات الدولية لإلغاء الديون غير الشرعية، وأربعة من مندوبي الدولة (يمثلون وزارة المالية ومحكمة مراجعي الحسابات ولجنة مكافحة الفساد ومكتب المدعي العام). مثلت اللجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية في هذه اللجنة، التي عملت بشكل مكثف للغاية لمدة 14 شهرا، بين يوليوز 2007 وسبتمبر 2008[24]. وكانت الحركات العالمية الأخرى الحاضرة هي لاتينداد ويوروداد والافتحاص المواطني للديون (البرازيل) ويوبيل ألمانيا. كانت فكرة رافائيل كوريا هي العمل على وقف سداد جزء من الديون جرى تحديد أنه احتيالي وغير شرعي[25]. تمثلت تفويض لجنة الافتحاص في إجراء افتحاص شامل للديون الأكوادورية المتراكمة بين عامي 1976 و2006. وكلمة الشامل مهمة جدا لأنه كان ضروريا تجنب الاقتصار على تحليل محاسبي لمديونية البلد. كان أساسيا قياس الأثر البشري والبيئي لسياسة الديون من أجل مساعدة القراء-آت على الحصول على رؤية سريعة لتطور ديون الإكوادور، انظر الإطار حول تطور الديون العمومية الإكوادورية بين عامي 1970 و2008، الذي يعرض التطور بطريقة موجزة جدا.

تطور الديون العمومية الإكوادورية بين عامي 1970 و2008

تعد الإكوادور واحدة من البلدان العديدة التي سددت عدة مرات ديونا لم يتم التعاقد عليها لمصلحة الأمة والسكان. والحقيقة أن قروض الإكوادور أفادت دائني الشمال والشركات متعددة الجنسية ومالكي الأموال المضاربين والطبقات الحاكمة المحلية.

تشهد مختلف مراحل تطور المديونية على عدم شرعية الديون التي تُطالَبُ بها الإكوادور. إنها غير شرعية: هي ديون تعاقدت عليها الدكتاتوريات العسكرية إبان سنوات 1970 واستمرت في الانتفاخ في ظل الحكومات التي خلفتها. ديون لتمويل مشاريع لم يستفد منها السكان أو مشاريع ثبت أنها مدمرة للسكان أو البيئة؛ ديون متكبدة استنادا على فساد الموظفين العموميين؛ ديون متعاقد عليها بأسعار فائدة

24 من أجل المشاركة في أعمال هذه اللجنة، قمت بزيارة إكوادور عدة مرات، أقمت هناك في المجمل أشهر عديدة في 2007-2008. وأود أن أشير إلى أنني فعلت ذلك على أساس طوعي لثلاثة أسباب: دعم اللجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية لكفاح الشعب الإكوادوري ضد الديون غير الشرعية والسياسات النيو ليبرالية، والحفاظ على حريتي الكاملة، والحد من تكلفة عمل اللجنة إلى أدنى حد ممكن. لم تغطي اللجنة سوى نفقات السفر (في الدرجة الاقتصادية) والإقامة.

25 التقرير النهائي الكامل للجنة الافتحاص على الإنترنت باللغة الإسبانية على موقع CADTM: www.cadtm.org/Informe-final-de-la-Auditoria. الجزء المتعلق بالديون التجارية الخارجية التي تم تعليق سدادها جزئيا يتطابق مع الفصل 2-القسم 1 (ص). 14-88).

ربوية؛ ديون خاصة جرى تحويلها إلى ديون عمومية؛ ديون مشروطة فرضها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في تجاهل لسيادة إكوادور والحق في تقرير المصير وتنتهك حق الشعوب في تحديد سياستها التجارية والمالية والميزانية وتنمية الطاقة وتشريعاتها العمالية، وتفرض تخفيضات كبيرة في الإنفاق الاجتماعي وخصخصة القطاعات الاستراتيجية، الخ.

خلال الفترة 1970-2007، رغم أن الدولة الإكوادورية سددت 172 ضعف مبلغ الديون العمومية الخارجية لعام 1970، فقد زاد حجم هذه الديون العمومية الخارجية بمقدار 53 ضعفا[26].

وخلال فترة ال 38 سنة هذه، فإن الرصيد بين القروض وسداد الديون العمومية الخارجية سلبي. ويبلغ صافي التحويل السلبي المتراكم على حساب إكوادور 9 مليارات دولار.

وبين عامي 1982 و2007، كان صافي التحويل برسم الديون العمومية الخارجية سلبيا لمدة 22 عاما وإيجابيا لمدة 4 سنوات فقط.

الدائنون الرئيسيون للإكوادور

بلغ مجموع الديون العمومية في 30 غشت 2008 نحو 13 مليار دولار (10 مليار دولار للديون العمومية الخارجية و3 مليار دولار للديون العمومية الداخلية). حوالي 40٪ من الديون العمومية الخارجية مستحقة للبنوك والأسواق المالية في شكل أوراق مالية، تسمى بونوزغلوبال. ويرجع نحو 44٪ إلى المؤسسات المالية المتعددة الأطراف (البنك العالمي، وبنك التنمية للبلدان الأمريكية، إلخ). وتتكون نسبة 16٪ تقريبا من قروض دولة إلى أخرى (= ديون ثنائية)، والبلدان الدائنة الرئيسية هي إسبانيا والبرازيل وإيطاليا.

الديون العمومية الداخلية البالغة حوالي 3 مليارات، تتكون من 95٪ من الأوراق المالية (سندات وكالة ضمان الودائع).

انتصار الإكوادور الجزئي ضد دائني الديون غير الشرعية

في نوفمبر 2008، علقت إكوادور سداد جزء كبير من ديونها. وعلى وجه التحديد، أنهت البلاد دفع الفوائد المستحقة على الأوراق المالية الإكوادورية المباعة

26 وفقا للبنك العالمي، فإن ديون الإكوادور الخارجية بلغت 195 مليون دولار عام 1970 (المصدر: البنك العالمي، التنمية المالية العالمية 2007 واشنطن، 2007). ووفقا لوزارة الاقتصاد والمالية، بلغت الديون العمومية الخارجية 382.2 10 مليون دولار في 3 يوليوز 2007. وهذا يعني أن الديون العمومية الخارجية زادت بمقدار 53 ضعفا بين عام 1970 ويوليوز 2007. خلال هذه الفترة، سددت الحكومة الإكوادورية 475 33 مليون دولار، أي 172 ضعف مبلغ الديون العمومية الخارجية عام 1970.

إلى وول ستريت بمبلغ 3.2 مليار دولار[27]. وصرخت الصحافة المالية الدولية بالفضيحة لأن الإكوادور تجرأت على رفض السداد بينما تملك الوسائل لذلك. وفي يونيو 2009، قبل حاملو 91 % من السندات المعنية رغم كل شيء عرض إعادة الشراء بنسبة 35 % من قيمتها الاسمية. وبصورة تقريبية، أعادت الإكوادور شراء 3.2 مليار دولار من الديون مقابل 900 مليون دولار، وهو ما يمثل توفيرا قدره مليارى دولار على رأس المال المستحق بالإضافة إلى توفير في الفائدة التي لن يتم سدادها فصاعدا. أعلن رافائيل كوريا في خطابه الافتتاحي يوم 10 غشت 2009 إن هذا «يعني كسبا بأكثر من 300 مليون دولار سنويا على مدى السنوات العشرين المقبلة، وهي مبالغ لن تذهب إلى محافظ الدائنين بل ستستخدم في التنمية الوطنية[28] «. وكان مجموع ما تم توفيره يزيد قليلا على 7 مليارات دولار[29].

نتيجتان لعمل الحكومة الدينامي بشأن الديون:

1 - تجدر الإشارة إلى أن انخفاض الديون هذا سمح للحكومة بزيادة الإنفاق الاجتماعي بشكل كبير خلال السنوات 2009-2010-2011. وكان هذا ما حصل بصفة خاصة في مجالي الصحة والتعليم، لأنه أمكن إعادة توجيه موارد الدولة بشكل كبير إلى هذا الجزء من الميزانية بدل ابتلاعها بسداد الديون. وتحسنت بالفعل الظروف المعيشية للسكان. وفي الآن ذاته، جرت زيادة الحد الأدنى القانوني للأجور تدريجيا بنسبة 100 % تقريبا.

2 - بطبيعة الحال، أثار التعليق الانفرادي لعمليات سداد الديون ردود فعل قوية من عدم رضا الدائنين. ولكن خلافا لمزاعم الصحافة المالية الدولية واليمين، التي أعلنت عن غد فوضوي ومؤلم، لم يتحقق أي شيء غير مرغوب فيه. وكان انتصار إكوادور على دائنيها الأجانب من القطاع الخاص كليا. وعلاوة على ذلك، عندما قررت البلاد، بعد بضع سنوات، إصدار سندات ديون جديدة في الأسواق المالية، سارع المستثمرون إلى شرائها.

27 تمثل سندات «جلوبال 2012 و2030» نحو 85٪ من الديون الخارجية العمومية في شكل أوراق مالية. أما المكونات الأخرى للديون الخارجية العمومية لإكوادور فتتألف من قروض لدى البنك العالمي ومؤسسات أخرى متعددة الأطراف (صندوق النقد الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية).) والقروض الثنائية الممنوحة من الدول (إسبانيا واليابان وإيطاليا والبرازيل، إلخ).

28 انظر مقتطفات من خطاب رافائيل كوريا على du-investiture-d-Discours/org.cadtm.www.

29 للاطلاع على عرض موجز للافتحاص في إكوادور، انظر الفيديو: اريك توسان في مقابلة صحفية مع بيير كارليس «إكوادور: تاريخ افتحاص الديون الذي جرى تنفيذه في 2007-2008. لماذا يعد ذلك نصرا؟ (فيديو من 14 دقيقة)» https://:www.cadtm.org/Equateur-de-Historique-de-audit-l-de انظر أيضا مقتطفات من الفيلم الديونوقراطية المكرس لإكوادور «افتحاص ديون الإكوادور ملخص في 7 دقائق» https://:www.cadtm.org/L-Video-de-audit-la-dette-en.

وهذا دليل على أن تعليق السداد وخفض الديون لا يمنع أرباب رأس المال من إقراض البلد مرة أخرى، بل إنه أبعد ما يكون عن التسبب في الانزلاق إلى الجحيم. والواقع أنهم مقتنعون بأن حالة البلد قد تحسنت[30]. ومن المهم أن نأخذ هذه الظاهرة في الاعتبار لكي نعارض الخطابات الكارثية التي تهدف إلى إقناع سلطات البلدان المدينة وسكانها بمواصلة سداد الديون بأي ثمن. ومن المهم أيضا التأكيد على وجود بدائل عن العودة إلى الأسواق المالية. يجب أن تتيح سياسة العدالة الضريبية تغذية خزائن الدولة بإجبار الأغنياء والشركات الكبيرة على دفع ضرائب أكثر بكثير، ما يجعل ممكنا الحد من اللجوء للاستدانة العمومية. لم تفعل حكومة كوريا ذلك. ولم تكن هناك إصلاحات ضريبية كبيرة في هذا الاتجاه، وحدثت الزيادة في تحصيل الضرائب أساسا عن طريق مكافحة التهرب الضريبي وبفضل النمو الاقتصادي.

رغم أن الإجراء الذي قامت به الحكومة بشأن الديون، كما ذكرنا للتو، كان مفيدا، فمن المهم تسليط الضوء على أن لجنة افتحاص الديون اقترحت أن تذهب الحكومة إلى أبعد مما تم إنجازه. ومن المؤسف أن الحكومة ورافائيل كوريا لم يفعلا ذلك. اقترحت اللجنة في توصياتها[31] وقف سداد مبالغ أخرى كبيرة جدا من الديون متعلقة بالمستحقات التي يطالب بها البنك العالمي وغيره من المؤسسات المتعددة الأطراف والدائنين الثنائيين مثل البرازيل أو اليابان أو البلدان الأوروبية. وأوصت أيضا بمحاكمة المسؤولين عن المديونية غير الشرعية على الصعيدين الوطني والأجنبي. وعلى هذا المستوى، واستنادا إلى عمل لجنة افتحاص الديون، شرع مكتب المدعي العام الإكوادوري في دراسة مسؤولية كبار المسؤولين الذين يمكن أنهم ارتكبوا أنواعا مختلفة من الجنح أثناء توقيع عقود الديون أو إعادة التفاوض بشأنها خلال تسعينات القرن الماضي وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. غير أن ذلك لم يسفر عن إدانة وسجن قويين للمذنبين بشأن الديون الاحتيالية لأن القضاء والحكومة فضلا عدم الذهاب حتى النهاية.

باختصار، تبنت الحكومة توصية واحدة فقط من توصيات اللجنة. وتبقى الحقيقة أنها ذهبت إلى أبعد مما ذهبت إليه أي حكومة تقدمية أخرى في تلك الفترة.

30 انظر إريك توسان، «يبرز جوزيف ستيغليتز أن تعليق سداد الديون يمكن أن يكون مفيدا لبلد ما وسكانه»، نشر في 16 يناير 2015، http://:une-qu-montre-Stiglitz-Joseph/org.cadtm//.

31 إريك توسان، «إكوادور: اقترحت لجنة افتحاص الديون على رافائيل كوريا تعليق سداد زهاء نصف الديون»، نشر في 25 سبتمبر 2008، http://:a-propose-a-CAIC-La-Equateur/org.cadtm.www . انظر أيضا «الإكوادور عند مفترق الطرق»، على موقع CADTM، جرائم الديون، Paris/Liège 174,Syllepse/CADTM, 2007, القسم الثالث, ص. 265-174.

حاول رافائيل كوريا، وريكاردو باتينيو، الذي شغل على التوالي عدة مناصب في الحكومة وترأس لجنة افتحاص الديون، اقناع رؤساء دول اخرين مثل ايفو موراليس وهوجو تشافيز وفرناندو لوجو بإقامة لجنة افتحاص الديون بشكل كامل في بلدانهم. ولكن لم يجر تحقيق ذلك. وظلت إكوادور معزولة بشأن مسألة الديون، حيث واصلت حكومات أخرى في المنطقة (بما في ذلك حكومات فنزويلا وبوليفيا) سداد ديونها ولم تنفذ افتحاصا.

وعلاوة على ذلك، اقترح رافائيل كوريا، في اجتماع عقد في القصر الرئاسي في يناير 2011، دعيت إليه مع الأعضاء الآخرين في لجنة الافتحاص، أن تطعن إكوادور، على أساس عملنا عام 2008، في الديون التي يطالب بها دائن رئيسي آخر. وبعد الخوض في هذه المسألة، تم الاتفاق على تعليق سداد الديون التي يطالب بها البنك العالمي. وعندما كان لا بد من تنفيذ ذلك، عارضه وزير الاقتصاد والمالية الجديد واستمرت عمليات السداد إلى البنك العالمي. والأسوأ من ذلك، وابتداء من عام 2014، تفاوضت الحكومة على قروض جديدة مع البنك العالمي[32].

انعطاف رافائيل كوريا عام 2011

يمثل عام 2011 نقطة تحول في سياسة الحكومة الإكوادورية على عدة جبهات، سواء على الجبهة الاجتماعية أو على مستوى البيئة والتجارة والديون. تصاعدت الصراعات بين الحكومة وسلسلة من الحركات الاجتماعية الهامة مثل كوناي من ناحية، والنقابات التعليمية والحركة الطلابية من ناحية أخرى. وأجرى كوريا مفاوضات تجارية مع الاتحاد الأوروبي ضاعف خلالها تنازلاته. وفيما يتعلق بالديون، بدأت إكوادور، ابتداء من عام 2014، في زيادة اللجوء للأسواق المالية الدولية تدريجيا، ناهيك عن الديون المتعاقد عليها مع الصين. وعلى الجبهة البيئية، تخلت حكومة كوريا عام 2013 عن مشروع عدم استغلال النفط في جزء حساس للغاية من الأمازون[33].

ورغم الخطاب المؤيد لتغيير النموذج الإنتاجي واشتراكية القرن الحادي والعشرين، لم يقم كوريا، خلال عشر سنوات من الرئاسة، بتغيير عميق في هيكل اقتصاد البلاد وعلاقات الملكية والعلاقات بين الطبقات الاجتماعية. كتب ألبرتو أكوستا، وزير

32 Alberto Acosta, « Lectura sobre el retorno del Ecuador al Banco Mundial », publié le 16 décembre 2014, http://www.cadtm.org/Lectura-sobre-el-retorno-del

33 تم تقديم المبادرة ياسوني- ITT في يونيو 2007 من قبل رافائيل كوريا. تقضي بترك 20٪ من احتياطيات النفط في البلاد تحت الأرض (حوالي 850 مليون برميل من النفط)، تقع في منطقة التنوع البيولوجي الضخم، الحديقة الوطنية. ياسوني، في شمال شرق الأمازون. لعرض بشأن المشروع عام 2009، انظر ألبرتو أكوستا في مقابلة صحفية مع ماتيو لو كوانغ «مشروع ITT: ترك النفط في باطن الأرض أو الطريق إلى نموذج تنموي آخر» نشرت في 18 سبتمبر 2009، http://www.cadtm.org/php.spip?page=imprimer&id_article=4757.

الطاقة السابق عام 2007، والرئيس السابق للجمعية التأسيسية عام 2008 ومعارض لرافائيل كوريا منذ عام 2010 مع زميله جون كاجاس غويجارو ما يلي:

> «إن غياب التحول الهيكلي يعني أن الإكوادور لا تزال اقتصادا رأسماليا مرتبطا بتصدير المواد الأولية، وبالتالي مرتبطا بالسلوك الدوري طويل الأجل المرتبط بمتطلبات تراكم رأس المال العابر للأوطان. ويرجع هذا السلوك الدوري الطويل الأمد إلى التناقضات المتأصلة في الرأسمالية، ولكنه يتأثر أيضا بشدة بالاعتماد على التصدير الهائل للمنتجات الأولية غير المحولة تقريبا (الاستخراجية). وبعبارة أخرى، فإن الاستغلال الرأسمالي سواء استغلال اليد العاملة أو الطبيعة وفقا للمطالب العالمية، يبقي الإكوادور «مكبلة» إلى تعاقب فترات صعود وهبوط تنشأ داخليا وخارجيا[34]».

التوجه النيو ليبرالي الوحشي للينين مورينو (2017-2021) واتفاقه مع صندوق النقد الدولي

في عام 2017، عند نهاية ولاية رافائيل كوريا الرئاسية وخلفه لينين مورينو (الذي كان المرشح المدعوم من قبل كوريا) رئيسا، تجاوزت الديون المستوى الذي وصلته قبل 10 سنوات. وسرعان ما ناشد لينين مورينو صندوق النقد الدولي مرة أخرى. وقد أثار ذلك احتجاجات شعبية قوية جدا في سبتمبر وأكتوبر 2019 أجبرت الحكومة على الاستسلام للمنظمات الشعبية وتخلت عن المرسوم الذي أثار التمرد[35].

وفي عام 2020، عقد لينين مورينو اتفاقا مهينا جديدا للإكوادور مع صندوق النقد الدولي، وفي عام 2021، حاول تمرير قانون يجعل البنك المركزي مستقلا تماما عن الحكومة وبالتالي أكثر خضوعا لمصالح البنوك الخاصة.

34 Alberto Acosta, John Cajas Guijarro, Una década desperdiciada Las sombras del correísmo, Centro Andino de Acción Popular Quito, 2018.

35 CADTM AYNA, « Ensemble avec le peuple équatorien », publié 15 octobre 2019 ,https//:www.cadtm.org/Ensemble-avec-le-peuple-equatorien Voir aussi le livre collectif : Franklin Ramírez Gallegos (Ed.), Octubre y el derecho a la resistencia. Revuelta popular y neoliberalismo autoritario en Ecuador, Buenos Aires, CLACSO. Il est téléchargeable gratuitement: http://www.clacso.org.ar/libreria-latinoamericana/buscar_libro_detalle.php?campo=titulo&texto=derecho&id_libro=2056.

انهارت شعبيته إلى العدم: ففي آخر استطلاعات الرأي، بالكاد حصل لينين مورينو على نسبة تأييد بلغت 4.8٪. ولم تتجاوز نتيجة المرشحين الذين دعمهم مورينو في الانتخابات البرلمانية وفي الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في فبراير 2021 نسبة 3٪.

انتخاب غييرمو لاسو، مصرفي سابق، رئيسا للإكوادور في أبريل 2021

في 11 أبريل 2021، أثناء الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، فاز غييرمو لاسو (52.4٪)، مرشح اليمين، على أندريس أراوز (47.6٪)، المرشح الذي يدعمه رافائيل كوريا وجزء من اليسار. انتخب لاسو بفضل انقسام اليسار لأن جزءا كبيرا منه، الذي فقد الثقة كليا في رافائيل كوريا، دعا إلى تصويت لاغي. لم يكن فوز لاسو مضمونا على الإطلاق لأن القوتين السياسيتين اللتين خرجتا منتصرتين من الانتخابات كانتا من ناحية الحركة السياسية التي يدعمها رافائيل كوريا ب 42 نائبا، ومن ناحية أخرى باشاكوتيك، الذراع السياسي لمنظمة كوناي ب 27 منتخبا، وحصلت بالتالي على أفضل نتيجة برلمانية في تاريخ حركة السكان الأصليين.

على مستوى الانتخابات الرئاسية، كانت نتيجة جولتها الأولى مواتية بصورة واضحة للمعسكر الشعبي لأن إضافة نتيجة أندريس أراوز (أكثر قليلا من 32٪) لنتيجة ياكو بيريز (أقل بقليل من 19٪) يعطي أغلبية يمكن أن نضيف إليها جزء من نتيجة المشرح المحتل للمرتبة الرابعة الذي تقدم كاشراكي ديمقراطي وحصل على قرابة 14٪. ومن المؤكد أن لاسو، المصرفي السابق، كان في المركز الثاني بنسبة 19٪ ولكن مع ميزة محدودة للغاية ضد ياكو بيريز، المرشح الذي قدمه باشاكوتيك في انتخابات فبراير 2021، وأقل ب 13 نقطة عن أندريس أراوز. انقسمت أصوات المعسكر الشعبي، التي كانت بجلاء أغلبية في الجولة الأولى من انتخابات فبراير 2021، ما سمح بانتخاب مصرفي سابق رئيسا. إن الوضع خطير لأن فرصة الخروج عن سياسات لينين مورينو النيو ليبرالية الوحشية ضاعت بالفعل. ورغم أن المصرفي السابق لاسو ينتقد لدواعي انتخابية مواقف لينين مورينو، إلا أنه سوف يتبع نفس نوع التوجه الضار: تعميق السياسات النيو ليبرالية، والاتفاقات مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، والخضوع للمصالح الخاصة لرأس المال الكبير، وخاصة القطاع البنكي الإكوادوري القوي، وقطاع الاستيراد والتصدير، والخضوع للقوة العظمى الأميركية الشمالية.

خلاصة

إذا وصل رافائيل كوريا إلى رئاسة الإكوادور في عام 2007، فبفضل التعبئات الاجتماعية التي طبعت سنوات 1990 حتى عام 2005. ولولاها لما لقيت مقترحاته الصدى الذي لقيته ولما انتخب. لسوء الحظ، بعد بداية جيدة جدا، دخل في صراع مع جزء هام من الحركات الاجتماعية واختار تحديث رأسمالية استخراجية-مصدرة. ثم قطع خليفته لينين مورينو مع رافائيل كوريا وعاد إلى السياسة الوحشية للنيو ليبرالية. ومن المؤكد أن غييرمو لاسو سيعمق هذه السياسة. ومرة أخرى، ستكون التعبئات الاجتماعية هي ما سيتيح التغلب على هذه السياسات وإعادة تدابير التغيير الهيكلي المناهضة للرأسمالية الضرورية للتحرر إلى جدول الأعمال. وضعت كوناي وسلسلة كاملة من النقابات العمالية والجمعيات النسوية والتجمعات البيئية بالفعل في أكتوبر 2019 اقتراحا بديلا ممتازا للسياسات الرأسمالية والذكورية والنيو ليبرالية، ينبغي أن يشكل أساسا لبرنامج حكومي واسع النطاق[36].

إن مسألة رفض سياسات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والديون غير الشرعية عادت إلى صلب المعارك الاجتماعية والسياسية[37]. في وثيقة جرى إعلانها في يوليوز 2020 من قبل أكثر من 180 منظمة شعبية أكوادورية، نجد المطلب التالي:

> «تعليق سداد الديون الخارجية وإجراء افتحاص للديون الخارجية المتراكمة منذ عام 4102 حتى الآن، فضلا عن الرقابة المواطنينة على استخدام الديون المتعاقد عليها[38]».

36 CONAIE, Entrega de propuesta alternativa al modelo económico y social, 31 octobre 2019, https://conaie.org/2019/10/31/propuesta-para-un-nuevo-modelo-economico-y-social. /

37 إعلان جماعي موقع من قبل اريك توسان، ماريا لوسيا فاتوريلي، اليخاندرو المز غاونا، هوغو أرياس بلاسيوس، بييداد مانسيرو, ريكاردو باتينيو, وريكاردو أولكانغو : «إننا نشجب إعادة التفاوض على الديون من قبل حكومة لينين مورينو»، نشر في 1 غشت 2020، https://www.cadtm.org/Nous-denoncons-la-renegociation-de-la-dette-par-le-gouvernement-Lenin-Moreno.

38 Voir PROPUESTA-PARLAMENTO-DE-LOS-PUEBLOS.pdf publié en juillet 2020 https://rebelion.org/wp-content/uploads/2020/07/PROPUESTA-PARLAMENTO-DE-LOS-PUEBLOS.pdf.

الفصل الرابع والعشرون

رجال رئيس الولايات المتحدة باقون على رأس البنك العالمي

في حين تعلن عدة بلدان أعضاء في البنك العالمي أن الوقت قد حان لوضع مواطن من الجنوب على رأس المؤسسة، عين رئيس الولايات المتحدة، للمرة الحادية عشرة، مواطنا أمريكيا لرئاستها، في شخص روبرت زوليك. ثم خلف رجلان آخران للرئيس بعضهما البعض كرئيسين للبنك العالمي.

روبرت زوليك، الرئيس الحادي عشر للبنك العالمي (2007-2012)، وهو مصرفي وممثل تجاري أميركي

لم يكن لدى روبرت زوليك، الذي أصبح الرئيس الحادي عشر للبنك العالمي، أي مؤهلات في مجال التنمية. كان، في ظل إدارة بوش السابقة، الممثل الرئيسي للولايات المتحدة في منظمة التجارة العالمية وطرح بصورة منهجية المصالح التجارية للقوة الاقتصادية الرائدة عالميا في استخفاف بمصالح البلدان النامية. واستعدادا لاجتماع منظمة التجارة العالمية في الدوحة نوفمبر عام 2001 قام بجولة لدى الحكومات الافريقية لشراء اصواتها. ولاحقا تخصص في التفاوض على معاهدات التبادل الحر الثنائية[1] الموقعة بين الولايات المتحدة وبلدان نامية مختلفة (الأردن والجمهورية الدومنيكية والشيلي والسلفادور وغواتيمالا والمغرب ونيكاراغوا وكوستاريكا وهندوراس وغيرها)، المعززة لمصالح الشركات العابرة للأوطان الأمريكية الشمالية والمقلصة من ممارسة سيادة البلدان النامية. وأصبح فيما بعد مساعد وزير الخارجية لدى كوندوليزا رايس. ومنذ يوليوز 2006، صار روبرت زوليك نائب رئيس مجلس إدارة بنك جولدمان ساكس، مكلف بالقضايا الدولية. ومن المهم أن نلاحظ أن جولدمان ساكس، وهو أحد البنوك الاستثمارية الرائدة

1 بالنسبة لروبرت زويليك تعد «اتفاقيات التبادل الحر وسيلة للقضاء التام على الحواجز التجارية، سوقا بعد سوق، وزيادة فرص الأعمال التجارية للولايات المتحدة بالموازاة مع تحفيز النمو والتنمية». أنظر: www.uqam.er.ca/nobel/ieim/IMG/pdf/US-polcom_0403_Cahiercont.pdf.

في وول ستريت، متورط بوضوح في أزمة الديون الخاصة المندلعة بالولايات المتحدة في غشت 2007. كما شارك جولدمان ساكس بنشاط كبير في إنشاء جبل ديون خاصة هائل انطلاقا من الفقاعة المضارباتية في القطاع العقاري. غادر روبرت زوليك وول ستريت ليأخذ مكان بول وولفويتز كرئيس للبنك العالمي في يوليوز 2007، في الوقت المناسب تماما حتى لا يتورط مباشرة في أزمة 2007-2008.

أثناء فترة ولايته، حصل زوليك على الموافقة لمنح قرض بقيمة 3.75 مليار دولار من البنك العالمي للمساعدة في تمويل بناء محطة الطاقة ميدوبي المشتغلة بالفحم في جنوب أفريقيا وهي ملوثة للغاية. وبالإضافة إلى طبيعة المشروع المناهضة للبيئة، أفادت العقود شركتي إسكوم وهيتاشي باور أفريكا، وهما شركتان يملكهما كليا أو جزئيا قادة الحزب السياسي الحاكم، حزب العمل الوطني الأفريقي، ما سمح لهما بإثراء نفسيهما من خلال الفساد والاختلاس. وصل حجم الفساد حدا جعل أصوات عديدة تصدح بإلغاء هذه الديون الكريهة[2].

وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه بعد عام واحد من انتهاء فترة عمله في البنك العالمي، تولى زوليك منصبا رفيعا في بنك جولدمان ساكس عام 2013.

ثرثرة البنك العالمي حول عدد الفقراء على كوكب الأرض

في عام 2008، أقر البنك العالمي، أثناء رئاسة روبرت زوليك، بأنه ارتكب أخطاء كبيرة في حساباته المتعلقة بحالة الفقر في العالم. ففي حين زعمت المؤسسة أن «تقديرات البنك العالمي للفقر تتحسن بفضل بيانات أكثر موثوقية عن تكاليف المعيشة»، وجدت أن «400 مليون شخص أكثر مما كان يعتقد سابقا يعيشون في فقر»[3]. كان ذلك يعادل أكثر من نصف سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حينها!

يعكس هذا عدم موثوقية الإحصاءات التي نشرها البنك العالمي، وهي إحصاءات تخدم قبل كل شيء تأييد السياسات النيو ليبرالية التي يفرضها خبراء البنك

2 Éric Toussaint, «Afrique du Sud: Les dettes odieuses générées par les centrales électriques au charbon», www.cadtm.org/Afrique-du-Sud-Les-dettes-odieuses-generees-par-les-centrales-e lectriques-au. «Housing and debt markets are not that big a part of the US economy, or of job creation... the housing- and debt-market corrections will probably add to the length of the US economic expansion», cité par Jordan Weissmann, «Trump taps bear stearns economist who said not to worry about credit crisis for key treasury job», 5 janvier 2017, https://slate.com/business/201701//trump-picks-ex-bear-stearns-economist-for-treasury-position.html, 8 août 2020.

3 البنك العالمي، « تقديرات الفقر في العالم النامي (جرى تحديثه) »
updated-world-developing-the-in-poverty-of-estimates/17/02/2010/feature/news/fr/org.banquemondiale.www//:https

في جميع أنحاء العالم[4].

ووفقا لبيانه، «كان 1.4 مليار شخص في العالم النامي (شخص واحد من كل أربعة أشخاص) يعيشون على أقل من 1.25 دولار يوميا عام 2005»، مقارنة بالتقديرات السابقة التي تشير إلى حوالي مليار شخص.

ومع ذلك، ابتهج البنك العالمي لأن ما يهمه ليس عدد الفقراء، بل نسبة الفقراء. لماذا؟ لأنه بالموازاة مع الديموغرافيا العالمية الزاحفة، يسهل هذا الرقم خداع الذات: على سبيل المثال، إذا ركدت أعداد الفقراء، فإن نسبة الفقراء تنخفض ميكانيكيا على مر السنين. ولهذا السبب كان ما يسمى «هدف الألفية» هو خفض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن 1.25 دولار في اليوم إلى النصف بين عامي 1990 و2015.

ولكن مع الأخطاء الضخمة التي ارتكبها البنك العالمي في حساباته بشأن الفقر، فإن صرح السياسات الدولية لمكافحة الفقر برمته انهار. أدت سياسات التقويم الهيكلي (تخفيض الميزانيات الاجتماعية، واسترداد التكاليف في قطاعي الصحة والتعليم، والزراعة الموجهة نحو التصدير، وخفض المحاصيل الغذائية، والتخلي عن السيادة الغذائية، الخ)، التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي منذ أوائل سنوات 1980، إلى تدهور الظروف المعيشية لمئات الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم. وليس هناك شح في الانتقادات الموجه إلى البنك العالمي بهذا الصدد. كتب توماس بوغي، الأستاذ في جامعة كولومبيا، عام 2008 ما يلي: «إن أساليب الحساب التي يعتمدها البنك العالمي مشكوك فيها للغاية. وهناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأنه بوجود طريقة أكثر قبولا، سيكون هناك ميل أكثر سلبية وفقر أوسع انتشارا بكثير. (...) وما دامت الطريقة الحالية للبنك العالمي والبيانات القائمة عليها تحتفظ بهيمنتها داخل المنظمات الدولية وفي البحوث الأكاديمية المتعلقة بالفقر، لا يمكن ادعاء أخذ هذه المشكلة على محمل الجد»[5].

إن استخفاف حسابات البنك العالمي جلية جدا من خلال هذا البيان الذي أدلى به مارتن رافاليون، أحد أبرز كتاب البنك بشأن مسألة الفقر: «استندت أحدث تقديرات الفقر إلى دراسات استقصائية شملت 675 أسرة في 116 بلدا نام، تمثل 96٪ من العالم النامي»[6]. كيف يمكن للمرء أن يجرؤ على الادعاء بنشر أرقام موثوقة بشأن

4 Damien Millet et Éric Toussaint, « Carte blanche : La Banque mondiale découvre 400 millions de pauvres en plus », publié par le quotidien Le Soir, publiée le 13 septembre 2008, https://plus.lesoir.be/art/carte-blanche-la-banque-mondiale-decouvre-400_t-20080913-00HX62.html consulté le 28 février 2021.

5 أنظر من أجل تحليل إجمالي: Thomas Pogge, Politics as Usual: What Lies behind the Pro-Poor Rhetoric, Cambridge, Polity Press, 2010.

6 مارتن رافاليون مدير مجموعة بحوث التنمية الاقتصادية بالبنك العالمي،

وضع عدة مليارات من الناس على أساس دراسة استقصائية تقتصر على 675 أسرة؟ يا له من اعتراف بعدم الجدية! ويقر صاحب البلاغ نفسه أيضا بأن البنك الدولي اقتصر في أوائل تسعينيات القرن العشرين على دراسات استقصائية أجريت في 22 بلدا فقط.

وبلهجة دبلوماسية، كتب مارتن رافاليون نفسه: «كشفت بيانات جديدة هامة أن تكلفة المعيشة في البلدان النامية أعلى مما كنا نعتقد، ما يفسر الحجم غير المسبوق حتى الآن للتغييرات التي أدخلت على أرقام الفقر في المراجعة الأخيرة...».[7]

يعتبر البنك العالمي وقت كتابة هذه الأسطر أن الشخص لا يعيش في فقر مدقع إذا توفر لديه أكثر من 1.9 دولار في اليوم للعيش في بلد نام. إنه أمر مشكوك فيه تماما. إنه يحدد دخلا يوميا منخفضا جدا يتيح تحديد ما إذا كان الشخص يعيش تحت خط الفقر المدقع. والخلاصة هي أن هذا المبلغ الذي يبلغ 1.9 دولار في اليوم ليس مؤشرا موثوقا به، كما أن أساليب استقراء عدد الفقراء في العالم ليست جادة.

لنسجل أن البنك العالمي، في منشوراته الأخيرة أنه نتيجة لأزمة كورونا فيروس، أعلن أن أكثر من 100 مليون إنسان سيلتحقون بصفوف ضحايا الفقر المدقع في الفترة 2020-2021. وفي تقرير صدر عام 2020، كتب البنك العالمي: «تشهد مكافحة الفقر أسوأ تراجع لها منذ 25 عاما. ففي عام 2020، من المتوقع أن يرتفع المعدل العالمي للفقر المدقع للمرة الأولى منذ أكثر من 20 عاما، بسبب جائحة كورونا فيروس». وفي المقال نفسه، يضيف واضعوه: «يمكن أن يدفع تغير المناخ ما بين 68 و135 مليون شخص إلى الفقر بحلول عام 2030»[8].

ومع ذلك، تشير هذه التقديرات، التي يتعين أخذها بحذر شديد نظرا لأساليب حساب البنك، إلى تطور درامي يتطلب حلولا جذرية وعاجلة لصالح الحقوق الإنسانية.

جيم يونغ كيم، مواطن أمريكي أيضا، الرئيس الثاني عشر للبنك العالمي (2012-2019)

بين عامي 2012 و2019، قاد جيم يونغ كيم، وهو أمريكي أيضا، البنك العالمي إلى أن استقال كي يشتغل لدى صندوق استثماري خاص متخصص في قطاع البنية التحتية.

/17/02/Estimations de la pauvreté dans le monde en développement», www.banquemondiale.org/fr/news/feature/2010» .estimates-of-poverty-in-the-developing-world-updated

7 نفس المرجع

8 البنك العالمي، «الفقر» ، https://www.banquemondiale.org/fr/topic/poverty/overview

كي يدافع مباشرة عن مصالح أعظم قوة سياسية في العالم، رافق جيم يونغ كيم في مايو 2017 إيفانكا ترامب، ابنة الرئيس الملياردير الكاره للنساء، في رحلة عمل إلى المملكة العربية السعودية، الحليف التاريخي للولايات المتحدة. وبفضل تعهد بمنح أموال لصندوق رائدات الأعمال، كان هدف الزيارة السماح للملكية السعودية مفرطة الرجعية بمحاولة صياغة صورة تقدمية بينما لا تنفك تدوس على حقوق النساء. وفي الواقع، يهدف هذا الصندوق، الذي أطلق تحت رعاية إيفانكا ترامب وجيم يونغ كيم وجاستن ترودو، رئيس وزراء كندا منذ عام 2015، إلى المشاركة في تراكم رأس المال على المستوى العالمي، بمبرر النهوض بتحرر النساء.

وعلى نقيض الصورة المغرية التي رسمها البعض، لم يفعل جيم يونغ كيم شيئا للمساهمة في إصلاح البنك العالمي، الذي دافع دائما عن مصالح رأس المال وأغنى البلدان وأقواها (بقيادة الولايات المتحدة وكندا وأوروبا الغربية واليابان)، على حساب الحقوق الإنسانية والحفاظ على كوكب الأرض.

في 7 يناير 2019، أعلن جيم يونغ كيم، رئيس البنك العالمي، استقالته فجأة. وقرر أن يواصل مسيرته المهنية في القطاع المالي الخاص. وجرى ضمان القيادة المؤقتة للبنك العالمي في الفترة من فبراير إلى أبريل 2019 من قبل الأوروبية كريستالينا جورجيفا، حتى عين الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أحد رجاله الموثوقين لرئاسة البنك العالمي، في شخص ديفيد مالباس. وأصبحت كريستالينا جورجيفا المدير العام لصندوق النقد الدولي في أكتوبر 2019، خلفا لكريستين لاغارد.

ديفيد مالباس، مصرفي سابق آخر ورجل يميني، الرئيس الثالث عشر للبنك العالمي (2019)

في أبريل 2019، أصبح ديفيد مالباس الرئيس الثالث عشر للبنك العالمي. عمل مالباس في وزارة الخزانة الأمريكية والشؤون الخارجية خلال فترة رونالد ريغان وجورج بوش الأب (1989-1993)، ثم ككبير الاقتصاديين في بير ستيرنز، وهو بنك استثماري كبير... حتى إفلاسه عام 2008 في خضم أزمة الرهون العقارية! في غشت 2007، نشر مالباس مقال رأي في صحيفة وول ستريت جورنال، حث فيه قرائه على عدم القلق بشأن حالة الأسواق المالية، وذهب إلى حد كتابة أن «أسواق العقارات والديون لا تمثل جزءا كبيرا من الاقتصاد الأمريكي أو خلق فرص الشغل»[9]. انضم إلى فريق دونالد ترامب في مايو 2016

9 «Housing and debt markets are not that big a part of the US economy, or of job creation... the housing- and debt-market corrections will probably add to the length of the US economic expansion.» Cité par Jordan Weissmann,

حيث شغل منصب وكيل وزارة الخزانة للشؤون الخارجية قبل أن يصبح رئيسا للبنك العالمي.

غزو دونالد ترامب بنك البلدان الأمريكية للتنمية

في سبتمبر 2020، ولأول مرة في تاريخ بنك البلدان الأمريكية للتنمية، نجح دونالد ترامب في انتخاب مواطن أمريكي رئيسا للمؤسسة. موريسيو كلافر كارون محام ورجل قانون أمريكي. اتخذ بصفته مستشارا لحكومة دونالد ترامب، موقفا متشددا فيما يتعلق بالسياسة الدولية للولايات المتحدة، لا سيما إزاء كوبا وفنزويلا.

وكما كتبت أريلا رويز كارو، «انتخب موريسيو كلافر-كارون رئيسا لبنك البلدان الأمريكية لـلتنمية بدعم 30 من أعضائه، وامتناع 16 عضوا، وغيابين، أحدهما الصين. ووفقا لبيان صادر عن وزارة الخارجية الأرجنتينية، امتنعت خمسة بلدان أمريكية لاتينية عن التصويت (الأرجنتين والشيلي والمكسيك وبيرو وترينيداد وتوباغو)، بالإضافة إلى البلدان الشريكة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. منذ تعيين السيد ترامب مستشاره الإقليمي الحالي في مجلس الأمن القومي بالبيت الأبيض منتصف يونيو، طالب رؤساء ودبلوماسيون وشخصيات سياسية وثقافية وأكاديمية سابقة في أمريكا اللاتينية وأوروبا، فضلا عن عامة الناس، مرارا وتكرارا بضرورة تأجيل الانتخابات لأنها تنتهك القانون الدولي العرفي (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 203/73 الصادر في 20 ديسمبر 2018) بترشيح مرشح غير أمريكي لاتيني أو كاريبي للرئاسة»[10].

«Trump taps bear stearns economist who said not to worry about credit crisis for key treasury job», art. cité.

10 Ariela Ruiz Caro, «Trump moves to take leadership of regional development bank away from Latin American nations», 27 août 2021, www.americas.org/trump-moves-to-take-leadership-ofregional-development-bank-away-from-latin-american-nations/.

الفصل الخامس والعشرون

منذ سنوات 2010 إلى وباء كورونا فيروس: السعي الفاشل للحصول على صورة جديدة

استعملت الحكومات والمؤسسات المتعددة الأطراف الرئيسية مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي وبنوك التنمية الإقليمية سداد الديون العمومية أداة لتعميم سياسات أدت إلى تدهور نظم الصحة العمومية: إلغاء الوظائف في قطاع الصحة، وعدم استقرار عقود العمل، نقص عدد أسرة المستشفيات، إغلاق المراكز الصحية المحلية، وزيادة تكلفة الرعاية الصحية والأدوية، نقص الاستثمار في البنية التحتية والمعدات، خصخصة قطاعات صحية مختلفة، نقص الاستثمار العمومي في البحث وتطوير العلاجات لصالح مجموعات الأدوية الخاصة الكبيرة...

وحتى قبل اندلاع وباء كوفيد -19، كانت هذه السياسات قد أسفرت بالفعل عن خسائر فادحة في الأرواح بجميع أنحاء الكوكب.

تزايد انتقاد البنك العالمي وصندوق النقد الدولي. ونظمت بالفعل تعبئات وطنية ودولية كثيرة في أوائل القرن الحادي والعشرين بجميع القارات. ولذلك حاول البنك العالمي وصندوق النقد الدولي تحسين صورتيهما.

نهاية التقويم الهيكلي بالنسبة لصندوق النقد الدولي؟

في أكتوبر 2014، أعلنت المؤسسة، في وثيقة بعنوان «استجابة صندوق النقد الدولي للأزمة المالية والاقتصادية»، أنها تعلمت من أخطائها وأكدت أنه منذ الأزمة المالية عام 2008، لم يكن أي من القروض الممنوحة مدعوما بالشروط القاسية المستخدمة في الماضي. منذ عام 2009، قرر مركز أبحاث اقتصادية وضع هذا البيان على محك الحقائق[1].

1 Mark Weisbrot and al., « IMF-Supported Macroeconomic Policies and the World Recession: A Look at Forty-

وكانت النتيجة واضحة: فمن بين البلدان ال 41 الملتزمة بقروض لدى المؤسسة، كان 31 بلدا يتبع سياسات تقشف مالي في سياق ركود أو تباطؤ النمو.

تفاقمت الحالة منذ عام 2010. وفقا لإيزابيل أورتيز **وماثيو كمينز**، «أصبح انكماش في الإنفاق سابق لأوانه معمما عام 2010 رغم الحاجة الملحة لتقديم مساعدة حكومية للسكان الضعفاء». ووفقا لهاذان الكاتبان، انتشر الانكماش في الإنفاق العمومي عام 2013 واشتد بشكل كبير، ما أثر على 119 بلدا. كما توقعا أن تمتد العدوى إلى 132 بلدا عام 2015.

حسب إيزابيل أورتيز **وماثيو كمينز**،

> «فيما يتعلق بتدابير التقشف، تشير مراجعة التقارير القطرية لصندوق النقد الدولي المنشورة منذ عام 0102 إلى أن الحكومات تدرس استراتيجيات تقويم مختلفة. وتشمل هذه التدابير: ‹1› إلغاء الإعانات أو تخفيضها، بما في ذلك الإعانات المتعلقة بالوقود والأغذية والمدخلات الزراعية (في 001 بلد)، ‹2› تخفيض و/أو وضع حد أقصى لفاتورة الأجور، بما في ذلك الأجور في قطاعات التعليم والصحة وغيرها من القطاعات العمومية (في 89 بلدا)، ‹3› تقنين شبكات الحماية الاجتماعية وزيادة استهدافها (في 08 بلدا)، ‹4› إصلاح أنظمة التقاعد (في 68 بلدا)؛ ‹5› إصلاح النظام الصحي (في 73 بلدا)، و›6› مرونة العمل (في 23 بلدا). وتنظر حكومات عديدة أيضا في اتخاذ تدابير موازية لزيادة الإيرادات، وهي تدابير يمكن أن تؤثر سلبا على الفئات السكانية الهشة، وذلك أساسا بفرض ضرائب استهلاكية أو توسيعها، مثل ضريبة القيمة المضافة على السلع الأساسية التي تؤثر بشكل غير متناسب على الأسر الفقيرة (في 49 بلدا)»[2].

One Borrowing Countries », CEPR, octobre 2009.

2 Isabel Ortiz, Matthew Cummins, « L'Ère de l'Austérité », http://www.cadtm.org/L-Ere-de-l-Austerite.

إن حالة دول العالم العربي تبدو رمزية من وجهة النظر هذه (انظر الفصل التالي).

وخوفا من أن تبتعد هذه البلدان عن حظيرة النيو ليبرالية اعتبارا من عام 2011 فصاعدا، تحت تأثير الانتفاضات الشعبية الرامية إلى إخراج الطغاة من المنطقة، ضاعف صندوق النقد الدولي تصريحاته المطمئنة. ولذلك، أصرت المؤسسة في التقارير التي أعقبت «الربيع العربي» على البعد الاجتماعي للبرامج التي دعت إليها: «النمو الشامل»، وسياسات اجتماعية لصالح الفئات الأكثر هشاشة، الخ.

ومع ذلك، عندما درس المحلل السابق لدى البنك العالمي، محمد مسالم، الشروط المتضمنة باتفاقيات القروض المبرمة مع تونس والمغرب والأردن ومصر[3] بعد عام 2011، وجد جميع مكونات برامج التقويم الهيكلي لسنوات 1980: خفض الضرائب على القطاع الخاص، وزيادة ضريبة الاستهلاك (الضريبة الظالمة الأهم)، تحرير الاستثمار، تخفيض الدعم الحكومي المقترن بزيادة أسعار الطاقة، تحرير سوق الشغل. أما فيما يتعلق بمضمون خطط التقشف المفروضة على بلدان منطقة اليورو منذ عام 2010، فهي تتماشى مع المعاملة التي لقيتها بلدان شمال أفريقيا.

الندم بشأن التقشف: مراجعة عميقة أو دموع تماسيح؟

في السنوات الأخيرة، شهدنا بالأحرى انتشار تقارير داخلية تنتقد بشدة سياسات صندوق النقد الدولي:

يناير 2013: كشف أوليفييه بلانشارد، كبير الاقتصاديين لدى صندوق النقد الدولي، أن صندوق النقد الدولي قلل إلى حد كبير من شأن التأثير السلبي للتقشف على النمو الاقتصادي. الخطأ في الحسابات أكبر من مجرد سهو، لأنه يقدر بنحو 300٪![4]

فبراير 2014: بعد أن هدم طالبان دراسة أجراها كبار اقتصاديين سابقين لدى صندوق النقد الدولي مفادها أن الديون العمومية التي تتجاوز 90 % من الناتج الداخلي الخام تؤدي تلقائيا إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، أكد خبراء صندوق النقد الدولي أنه لا توجد عتبة حرجة للديون العمومية[5].

3 وقت دراسة محمد مسالم لم يتم بعد إبرام اتفاق القرض مع مصر. وقد وافق صندوق النقد الدولي أخيرا على اتفاق قرض بقيمة 12 مليار دولار في نوفمبر 2016.

4 Hubert Huertas, « Extraordinaire : l'austérité est une erreur mathématique !», France culture, 9 janvier 2013.

5 « طالب الدكتوراه هذا الذي جعل المدافعين عن التقشف يرتجفون»، جريدة لوسواغ ، 22 أبريل 2013؛ ماري شاريل، «صندوق النقد الدولي يعترف بأنه لا توجد عتبة حرجة للديون العمومية»، لوموند، 18 فبراير 2014.

يونيو 2016: نشر ثلاثة اقتصاديين لدى الصندوق ورقة بعنوان «هل تمت المبالغة في تقدير النيو ليبرالية؟» يزعمون فيها أنه: «بدلا من تحقيق النمو الاقتصادي، أدت بعض السياسات النيو ليبرالية إلى زيادة التفاوت، وفي الوقت نفسه، عرضت للخطر أي توسع اقتصادي مستدام».

هل تبشر هذه الانتقادات العديدة بتغيير مسار المؤسسة؟

أولا وقبل كل شيء، إذا كانت عناوين الصحف تعطي الوهم بأن مؤلفي هذا النوع من التقارير يقدمون قراءات غير معتادة، فإن القراءة الدقيقة لعملهم تظهر أن قراءاتهم لا تزال محسوبة نسبيا. على سبيل المثال، إذا كانت دراسة «هل تمت المبالغة في تقدير النيو ليبرالية؟» تقدم أرقاما تظهر بصورة جيدة للغاية حدود هذا النموذج، فإنها تذكر أيضا بأن هناك «العديد من الأسباب للابتهاج بالأجندة النيو ليبرالية»[6]. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن معظم الوقت، فإن الوثائق غير التقليدية والانتقادية التي تنشر على موقع صندوق النقد الدولي تُلزم مؤلفيها وليس على الإطلاق صندوق النقد الدولي كمؤسسة.

وبالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن لعبة التناقض ليست جديدة داخل مؤسسات بريتون وودز. ولكن السؤال هو ما إذا كان هذا النقد الذاتي، مهما كان محدودا، يؤدي إلى تغييرات حقيقية في توجهات المؤسسة.

ومع ذلك، فإن تدخل صندوق النقد الدولي في اليونان منذ عام 2010 يرمز إلى هذا الإصرار على تطبيق السياسات النيو ليبرالية التي تحابي رأس المال الكبير، وتعزز التفاوتات الاجتماعية، وتدمر المكاسب الاجتماعية الأساسية[7]. منذ عام 2013، أقرت دراسة أجراها مكتب التقييم المستقل التابع لصندوق النقد الدولي بأن عملية الإنقاذ الأولى عام 2010 انتهت ب «إخفاقات ملحوظة». ومع ذلك، استمرت وصفات التقشف بلا هوادة[8].

وفي يونيو 2016، أصدر نفس المكتب «المستقل» تقريرا يستمد نفس الملاحظة حول فشل نشاط صندوق النقد الدولي في اليونان. ولكن خبراء الصندوق يذهبون هذه المرة إلى حد القول إنه رغم كل القيود المفروضة على نشاط صندوق النقد الدولي، فإنه «من المستحيل بناء سيناريو بديل». إنها تينا الشهيرة (لا يوجد

6 Jonathan D. Ostry, Prakash Loungani, and Davide Furceri, «Neoliberalism: Oversold?», FMI, juin 2006.

7 وثائق سرية لصندوق النقد الدولي عن اليونان مع تعليقات من قبل اريك توسان(CADTM), publiés le 5 janvier 2017, consulté le 17 avril 2020 https://www.cadtm.org/Documents-secrets-du-FMI-sur-la.

8 FMI, Greece: Ex Post Evaluation of Exceptional Access under the 2010 Stand-By Arrangement, IMF Country Report No. 13/156, Juin 2013.

بديل) لم يتم التخلي عنها من قبل المؤسسة!

وفي أوائل أكتوبر 2020، بوجه أكبر أزمة رأسمالية دولية منذ ثلاثينيات القرن العشرين، أعلن باحثو صندوق النقد الدولي أنه يلزم زيادة الإنفاق العمومي[9].

يتضح، رغم هذه التصريحات، أن إدارة صندوق النقد الدولي بدأت انعطافا تقشفيا جديدا عام 2021. هذا ما أعلنه في أبريل 2021 إيزابيل أورتيز وماثيو كمينز، مؤلفان سبق بالفعل ذكرهما، في دراسة جديدة بعنوان «إنذار بشأن التقشف العالمي: تخفيضات وشيكة في الميزانية للفترة 2021-2025 وبدائل». حذر واضعو التقرير من ظهور صدمة تقشف مالي في مرحلة ما بعد الوباء، وهي صدمة أشد بكثير من تلك التي أعقبت الأزمة المالية العالمية في الفترة 2007-2008.

أظهر تحليل توقعات الإنفاق أنه يُحتمل اتخاذ تدابير تقشفية في 154 بلدا عام 2021، وما يصل إلى 159 بلدا عام 2022. ويستمر هذا الاتجاه حتى عام 2025 على الأقل، بمعدل 139 بلدا كل عام، وفقا لتوقعات صندوق النقد الدولي الواردة في قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية في أكتوبر 2020. يُحتمل أن يؤثر التقشف على 5.6 مليار شخص عام 2021، أي حوالي 75٪ من سكان العالم، وأن يرتفع إلى 6.6 مليار نسمة، أو 85٪ من سكان العالم، عام 2022. وفي عام 2025، يمكن أن يعيش 6.3 مليار شخص، أو 78٪ من إجمالي سكان العالم، تحت نير التقشف[10].

أدت المستويات المرتفعة للإنفاق اللازمة لمواجهة الوباء والأزمة الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنه إلى زيادة العجز في الميزانية والديون. ومع ذلك، فبدلا من الاستمرار في استكشاف خيارات التمويل لتوفير الدعم الذي تشتد الحاجة إليه من قبل السكان والاقتصاد، دخلت الحكومات فترة جديدة من التقشف المالي، كما أظهرت الأحداث المأساوية التي وقعت في أوائل مايو 2021 في كولومبيا (أكثر من مائة حالة وفاة نتيجة للقمع). ويبدو أن الصدمة التي أعقبت انتشار الوباء أشد حدة بكثير من الصدمة التي أعقبت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. من المتوقع أن يصل متوسط انكماش

9 Vitor Gaspar, Paolo Mauro, Catherine Pattillo et Raphael Espinoza, « L'investissement public au cœur de la reprise », https://www.imf.org/fr/News/Articles/2020/10/05/blog-public-investment-for-the-recovery , 5 octobre 2020 et FR24 News France, « Le FMI abandonne les préoccupations liées à la dette publique et appelle les gouvernements à investir » https://www.fr24news.com/fr/a/202010//le-fmi-abandonne-les-preoccupations-liees-a-la-dette-publique-et-appelle-les-gouvernements-a-investir.html, 5 octobre 2020.

10 Isabel Ortiz et Matthew Cummins, «Global Austerity Alert Looming Budget Cuts in 2021-25», Avril 2021, https://policydialogue.org/files/publications/papers/Global-Austerity-Alert-Ortiz-Cummins-2021-final.pdf كما أن البيانات الواردة في الفقرة التالية مأخوذة من هذه الدراسة.

الإنفاق عام 2021 إلى 3.3٪ من الناتج الداخلي الخام، أي ضعف الأزمة السابقة تقريبا، و1.7٪ من الناتج الداخلي الخام عام 2022. ما لايزال أكثر إثارة للقلق هو التقليل من شأن انكماش الميزانية المفرط، الذي حُدد بأنه إنفاق دون مستويات ما قبل الوباء (المنخفضة بالفعل). ومن المحتمل أن تنفق قرابة 50 حكومة أقل في 2021-2022 مما كانت عليه في 2018-2019. ووفقا لإيزابيل أورتيز وماثيو كمينز، واستنادا إلى البيانات المقدمة من قبل صندوق النقد الدولي، ربما سيكون لدى أكثر من 40 حكومة ميزانيات أقل بنسبة 12٪ في 2021-2022 مقارنة بالفترة 2018-2019، بما في ذلك البلدان ذات الاحتياجات الإنمائية العالية مثل الإكوادور وغينيا الاستوائية وكيريباتي وليبيريا وليبيا وجمهورية الكونغو، وجنوب السودان واليمن وزامبيا وزيمبابوي.

الإصلاح الديمقراطي لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي أو الجبل الذي يلد فأرا

منذ إنشائه، أفاد هيكل صنع القرار داخل صندوق النقد الدولي الولايات المتحدة وحلفائها المنتصرين في نهاية الحرب العالمية الثانية. وعلى نحو غير متكافئ إلى حد كبير، فإن توزيع السلطة هذا على أساس قاعدة «دولار واحد = صوت واحد» (انظر التذييل ألفباء صندوق النقد الدولي) يواجه تحديا متزايدا من جانب البلدان الصاعدة المطالبة بحصتها من الكعكة. وفي محاولة لإرساء ما يشبه الديمقراطية، وتلبية مطالب هذه البلدان الآخذة في التوسع، دخل أخيرا حيز التنفيذ في أوائل عام 2016، إصلاح بشأن زيادة الحصص[11] ونقل حقوق التصويت.

وفي الواقع، لم تكن المسألة أبدا مسألة اعتماد نظام يسمح لجميع البلدان الأعضاء بأن يكون لها صوت، بل باحتواء «البلدان الصاعدة» التي أصبح ثقلها الاقتصادي أكبر من أن يتم تجاهله. وإذا كانت نسبة 6٪ من حقوق التصويت التي تم توزيعها حديثا ذهبت إلى مجموعة البريك (باستثناء جنوب أفريقيا)، فإن الخاسرين الكبار في هذه العملية هم بلا غرابة أفقر البلدان، التي التزم صندوق النقد الدولي من أجلها، وليس من دون سخرية، ب «الحفاظ»[12] على حقوق التصويت. ومما لا شك فيه أن بنغلاديش شعرت بتعزيز قوة نشاطها نظرا لهذا الالتزام، وهي التي تتمتع بنسبة 0.24 ٪ من حقوق التصويت للدفاع عن مصالح سكانها ال 166 مليون نسمة!

11 تحدد حصة العضو أقصى التزام مالي له تجاه صندوق النقد الدولي وقوته التصويتية.

12 أنظر: https://www.imf.org/external/np/sec/pr/2010/pr10418f.htm.

من جانبها، برزت الولايات المتحدة كفائزة مزدوجة من هذه العملية. فهي لا تحتفظ بالسيطرة على الهيكل فحسب، لأنها بالتخلي عن 0.3٪ فقط من حقوق التصويت الخاصة بها، تحتفظ بحق الفيتو الثمين[13]. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تظل سيدة على متن سفينة أكبر حجما لأن الإصلاح شدد أيضا على مضاعفة موارد الصندوق تقريبا، إلى ما يقرب من 660 مليار دولار.

«ستعزز هذه الإصلاحات مكانة القيادة الأمريكية بهذه المؤسسة الحيوية بالموازاة مع تزويد الصندوق بأساس مالي قوي»

جاكوب لو، وزير الخزانة الأمريكي، 2015.

بالنسبة للبنك العالمي، حدث آخر إصلاح رئيسي من هذا النوع في أبريل 2010، برئاسة روبرت زوليك المثير للجدل. فبالإضافة إلى زيادة قدرها 86.2 مليار دولار في رأس مال مجموعة البنك العالمي، شهدت بلدان الجنوب زيادة في حقوق تصويتها بنسبة 3.13 نقطة مئوية، أو 47.19 ٪ من مجموع الأصوات. مقارنة بنسبة 15.44٪ للولايات المتحدة، فإن هذا ضئيل جدا بالنسبة لهذه البلدان ال 135 التي تضم 85٪ من سكان العالم[14].

«استراتيجيات للحد من الفقر»، «ممارسة الأعمال»، «تمكين الأعمال الزراعية» ... أسماء جديدة، نفس السياسات!

منذ نهاية التسعينات، هطلت أمطار من الانتقادات على البنك العالمي. لدرجة أن المؤسسة واجهت صعوبة متزايدة بخصوص تشجيع برامج تقويم هيكلي كانت محط جدل. وفي مواجهة أزمة الشرعية هذه، سوف يضاعف البنك الكلام المنمق دون خدش المنطق النيو ليبرالي المنقوش بحمضه النووي.

من بين هذه الحيل مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التي أتاحت- حتى اليوم-فرض سياسات مماثلة لخطط التقويم الهيكلي على أشد البلدان فقرا، عبر تخفيف محدود للديون تسيطر عليه المؤسسات المالية الدولية، وإبقائها في دوامة الديون. وعلاوة على ذلك، في عام 2002، بعد وقت قصير جدا من إعلان البنك النهاية الرسمية لبرامج التقويم الهيكلي، ولدت أداة جديدة تسمى «ممارسة الأعمال»... تخلق الصدف العجب!

13 صندوق النقد الدولي، « Proposed the of Acceptances the of Amendment of Articles the of Agreement on Reform of Executive Board and Consents to Quota 2010 Increase », أبريل 2017.

14 « البنك العالمي يقوم بإصلاح القوة التصويتية ويحصل على 86 مليار دولار » 25 avril 2010, https://www.banquemondiale.org/fr/news/press-release/2010/04/25/world-bank-reforms-voting-power-gets-86-billion-boost.

يدوس البنك العالمي حقوق الإنسان. وينظر إليها بوصفها مرضاً معدياً أكثر من كونها قيماً وواجبات عالمية «مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان ، فيليب ألستون ، 4 غشت 2015.

يهدف هذا التقرير السنوي إلى تصنيف الدول الأعضاء بالبنك العالمي ال 189 وفقا لقدرتها على خلق «مناخ أعمال» جيد للمستثمرين وفقا لمعايير مختلفة: حد أقصى من إلغاء القيود التنظيمية، وضرائب ودية للقطاع الخاص، وتشريعات تحمي حقوق العمال بأقل قدر ممكن وتضعهم في منافسة مع بعضهم البعض.

لذلك كرست حكومات بلدان الجنوب جهودها للمنافسة الشرسة من أجل توفير أكثر الشروط جاذبية للقطاع الخاص، مدركة أن البنك العالمي والدائنين الثنائيين يوجهون أيضا خطوط قروضهم وفقا للنتائج التي جرى الحصول عليها في هذا الترتيب. والبنك مسرور بذلك! ففي عام 2014، أعرب عن سروره لأن «ممارسة الأعمال» ألهمت أكثر من ربع 2100 إصلاح مسجل منذ إنشائه[15].

ولم يشأ التوقف عند هذا الحد! فبناء على طلب صريح من مجموعة الثمانية، التي دعت في عام 2012 إلى «وضع مؤشر لتقييم البلدان بشأن مناخ الأعمال في القطاع الزراعي»[16]، وضع أداة «تمكين الأعمال الزراعية» (EBA) بتمويل من مؤسسة بيل وميليندا غيتس وكذلك الحكومات الأمريكية والإنجليزية والدنماركية والهولندية، وهكذا فإن هذه الأداة استنسخت منهجية «ممارسة الأعمال»[17].

بتشمين اللجوء للمدخلات غير العضوية والدفع صوب زراعة تعاقدية، يتيح «تمكين الأعمال الزراعية» للشركات الزراعية الكبرى متعددة الجنسية زيادة توسيع نفوذها[18]. يتعارض المنطق الذي يدعو إليه البنك العالمي تماما مع واقع ومصالح الزراعة الأسرية، التي تهم بالأحرى 80٪ من الاستغلاليات الزراعية في بلدان الجنوب.

توسع تقرير عام 2016، الذي اقتصر بداية على مشروع تجريبي يضم 10 بلدان طوعية، إلى 40 بلدا، وكان الطموح هو تغطية أكبر عدد ممكن من البلدان في أقرب وقت ممكن.

15 مجموعة البنك العالمي «ممارسة الأعمال 2014–فهم اللوائح الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم», 2013.

16 «Fact sheet: G-8 action on food security and nutrition». Communiqué de presse, The White House, 18 mai 2012, cité dans The Oakland Institute, «Les myhes de la Banque mondiale sur l'agriculture et le développement», 2014, p. 5.

17 مجموعة البنك العالمي، «تحسين مناخ الأعمال في الزراعة، تقرير مرحلي», 2015, p. v.

18 Rémi Vilain, « La nouvelle révolution verte en Afrique subsaharienne », art. cité.

وبالنظر إلى كل هذه المقتضيات الجديدة، من الصعب رؤية كيف سيصبح البنك العالمي، كما يدعي، منظمة تكافح الفقر.

الخلافات حول «ممارسة الأعمال»

لكن هنا مرة أخرى، سرعان ما لحق الواقع بالمؤسسة. وأضيفت إلى الاتهامات المتعددة الصادرة عن الحركات الاجتماعية أو النقابات العمالية أو أساتذة الجامعات اتهامات بول رومر، الذي كان آنذاك كبير الاقتصاديين لدى البنك العالمي. بالاعتماد بصورة خاصة على فقدان الشيلي، التي كانت تترأسها ميشيل باشليه «الاشتراكية»، 23 نقطة ترتيبية، ندد أيضا بالتحيز الإيديولوجي (النيو ليبرالي الصريح) في منهجية التقرير وكتابته. وبعد أن طالبه الرئيس جيم يونغ كيم بالعدول عن غيه، قدم استقالته في يناير 2018. وفي غشت 2020، أعلن البنك العالمي نفسه، رغما عنه، عن وقف نشر تقرير عام 2020 بعد الإبلاغ عن «عدد من المخالفات المتعلقة بالتغييرات التي أدخلت على البيانات الواردة في تقريري ممارسة الأعمال لعام 2018 وممارسة الأعمال لعام 2020، [...] المنشورين في 2017 و2019 على التوالي. ولم تكن هذه التغييرات متسقة مع منهجية ممارسة الأعمال»[19].

وأخيرا، أعلن البنك العالمي رسميا في سبتمبر 2021 عن وقف نهائي لنشر «ممارسة الأعمال». أعلنت إدارة البنك في بيان ما يلي: «بعد مراجعة جميع المعلومات المتاحة حتى الآن حول تقرير ممارسة الأعمال، بما في ذلك نتائج المراجعات والتدقيقات السابقة والتقرير الصادر اليوم عن البنك باسم مجلس الإدارة التنفيذي، اتخذت إدارة مجموعة البنك العالمي قرارا بإنهاء نشر تقرير ممارسة الأعمال»[20].

كانت الأفضليات الممنوحة للصين هي ما جرى تحديده في تقرير مراجعة الحسابات بتكليف من البنك. ووفقا للتقرير، فإن رئيس البنك (الذي استقال عام 2019) والرئيسة التنفيذية كريستالينا جورجيفا (التي أصبحت المدير الإداري لصندوق النقد الدولي في أكتوبر 2019) ضغطا على الفريق المسؤول عن كتابة تقرير ممارسة الأعمال كي يحسن نتائج الصين. بالملموس، أحرزت الصين 7 مراكز في الترتيب بين عامي 2017 و2018. ينتقد تقرير التدقيق، الذي أعده مكتب المحاماة ويلميرهال، على وجه الخصوص «الضغط الذي مارسته الرئيسة التنفيذية جورجيفا ومستشارها، جانكوف، لإجراء تغييرات محددة على النقاط الممنوحة للصين من أجل تحسين ترتيبها، وتحديدا في وقت كان

19 « Doing Business–Irrégularités dans les données, Communiqué », 27 août 2020, https://www.banquemondiale.org/fr/news/statement/2020/08/27/doing-business—-data-irregularities-statement.

20 مجموعة البنك العالمي توقف نشر تقرير ممارسة الأعمال، 16 سبتمبر 2021، https://www.banquemondiale.org/fr/news/statement/2021/09/16/group-bank-world-discontinue-business-doing-report

من المفترض أن تلعب فيه البلاد دورا رئيسيا في حملة البنك لزيادة رأس ماله»[21]. وحقيقة أن الولايات المتحدة بصدد علاقات متوترة للغاية مع الصين فلا غرابة في المنعطف الذي اتخذته هذه القضية. والواقع أنه لو كانت العلاقات جيدة بين الصين والولايات المتحدة لما أدت هذه الممارسة الشائعة داخل البنك العالمي لمثل هذه الفضيحة المفضية إلى وقف تقرير ممارسة الأعمال.

«إن البنك العالمي يعمل على حقوق الإنسان!»

ربما يتوقع المرء بصورة معقولة أن تدرج منظمة تدعي مكافحة الفقر احترام الحقوق الإنسانية كأحد المعايير الأساسية لنشاطها. ومع ذلك، ورغم أنها ملزمة رسميا باحترام قواعد القانون الدولي[22]، فقد مر أكثر من 4/3 قرن ولم تجاوز هذه المبادئ عتبة المكاتب الهادئة في واشنطن.

كما سبق أن بينا في هذا الكتاب، فإن البنك العالمي كي يبرر هذا الرفض، يختبئ وراء مهمته التي، بقصرها على الاعتبارات الاقتصادية، ستمنعه من تناول مفاهيم مسيسة للغاية. ومن الصعب فهم كيف يمكن لهذه المهمة التي يفترض أنها تقنية أن تضعه فوق القانون الدولي. وعلاوة على ذلك، لا يجد البنك العالمي أي مشكلة في إيجاد مبررات عندما يتعلق الأمر بدمج مسائل مثل الفساد أو غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو الحوكمة التي لم تكن في البداية جزءا من صلاحياته.

البنك العالمي، منطقة خارج القانون

إن البنك العالمي، إذ يعتبر نفسه فوق القانون، يواصل انتهاك الحقوق الأساسية لشعوب الجنوب. ومن الأمثلة الكثيرة على ذلك المسح الميداني الذي أجراه الاتحاد الدولي للصحافة الاستقصائية[23] في أربعة عشر بلدا، والذي يكشف أن المشاريع التي يمولها البنك أجبرت ما يقرب من 3.4 مليون شخص على هجر منازلهم منذ عام 2004،

21 WilmerHale, «Investigation findings and report to the board of executive directors», 15 septembre 2021, https://thedocs.worldbank.org/en/doc/84a922cc9273b7b120d49ad3b9e9 d3f9-0090012021/original/DB-Investigation-Findings-and-Report-to-the-Board-of-ExecutiveDirectors-September-15-2021.pdf.

22 أشارت لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بيان رسمي بتاريخ 24 يونيو 2016 إلى أن البنك العالمي مثل أي منظمة دولية أخرى يجب أن يحترم بصورة حتمية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المبادئ العامة للقانون الدولي وعهود حقوق الإنسان لعام 1966. أنظر E/C.12/2016/1 « الدين العام، تدابير التقشف والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ». بيان لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

23 Xavier Counasse, « Enquête internationale : 3,4 millions de personnes expulsées par la Banque mondiale », Le Soir, 16 avril 2015.

وأحيانا باستخدام الشرطة المسلحة لترحيلهم. وبعيدا عن كونها حالة معزولة، لا تزال الأمم المتحدة والهيئات الوطنية ولجان الخبراء المستقلة تؤكد أن العديد من المشاريع الممولة من قبل مؤسسة التمويل الدولية، وهي إحدى هيئات البنك العالمي، أسفرت عن انتهاكات خطيرة للحقوق الإنسانية: الاستيلاء على الأراضي، والقمع، والاعتقالات التعسفية أو الاغتيال من أجل إسكات الاحتجاجات ضد بعض المشاريع الممولة من قبل البنك.

الفشل الذريع ل «سندات الجائحة» التي أصدرها البنك العالمي

في يوليوز 2020، تخلى البنك العالمي عن طرح إصدار جديد من سندات «الجائحة» (سندات الجائحة بلغة صناديق الاستثمار والصحافة المالية) في الأسواق المالية بعد أن تعرض إصدارها الأول للانتقاد بسبب تباطؤه في تقديم المساعدات للدول الفقيرة التي تعاني من أوبئة خطيرة[24].

أطلق البنك العالمي برنامج سندات الجائحة عام 2017 في أعقاب تفشي الإيبولا بأفريقيا عام 2014. لكي يتسنى لبلد ما ولوج هذا البرنامج لمواجهة وباء، كان عليه أن يثبت أن الوباء تسبب في وفاة ما لا يقل عن 2500 شخص. وفي عام 2018، اضطرت جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى انتظار أن يلحق الوباء الدمار قبل تلقي المساعدة. وقد أثار ذلك انتقادات شديدة.

أصدر البنك العالمي السندات عام 2017 بمبلغ 320 مليون دولار، رسميا بهدف مساعدة البلدان النامية على مواجهة تفشي مرض معد خطير[25].

حققت صناديق الاستثمار والبنوك الخاصة التي اشترت هذه السندات عام 2017 أرباحا طائلة لأن البنك ضمن لها عائدا برقمين يزيد كثيرا عن 10٪. وتلقى حاملو هذه الأوراق المالية، بما في ذلك بيلي جيفورد، وهو صندوق استثمار أسكتلندي، وأموندي (الذي يملكه البنك الفرنسي، كريدي أجريكول) وستون ريدج لإدارة الأصول، وهي شركة مالية في نيويورك، عمليات سداد فوائد بلغت حوالي 100 مليون دولار في نهاية فبراير 2020!

24 «World Bank Ditches Second Round of Pandemic Bonds», Financial Times, 5 juillet 2020, www.ft.com/content/949adc20494-5303-b-9cf14-eb4c8b6aa6b.

25 هذا ما يمكن العثور عليه على موقع البنك العالمي: «تم الاكتتاب في يوليوز 2017، وتألف التأمين من فئتين من الأصول، تتكون كل منهما من سندات و مقايضه. وشملت الفئة ألف سندات بقيمة 225 مليون دولار و50 مليون دولار مقايضه، والفئة باء 95 مليون دولار في السندات و55 مليون دولار مقايضه. وقد صدرت السندات في إطار مرفق السندات العالمية التابع للبنك العالمي، في إطار برنامج سندات رأس المال المخاطر الذي أنشئ في عام 2014، وذلك جزئيا لنقل مخاطر الكوارث إلى أسواق رأس المال».
المصدر: https://www.banquemondiale.org/fr/topic/pandemics/brief/fact-sheet-emergency-pandemic-financing-facility

وفي منتصف أبريل 2020، بعد عدة أشهر من بدء انتشار كورونا فيروس في جميع أنحاء العالم، استوفيت أخيرا شروط صرف زهاء 200 مليون دولار. وكان من حق البلدان ال 64 التي كان مفترضا أن تتقاسم المبلغ الضئيل وقدره 195 مليون دولار، حسب حجمها، أن تتلقى معونة تتراوح بين مليون دولار و15 مليون دولار، أي لا شيء. وكان مقررا تخصيص أكبر مبلغ متاح، وهو 15 مليون دولار، لنيجيريا وباكستان.

نسخة ثانية من «آلية تمويل الطوارئ الوبائية»، هكذا يشير البنك العالمي إلى «سندات الجائحة»، في عام 2020، بعد أن أعلن في أوائل عام 2019 أنه يجري تعديلات هيكلية قبل تسويق المنتج الجديد في مايو 2020 أو حوالي ذلك التاريخ. وفي نهاية المطاف، وأمام الانتقادات المتزايدة، تخلى البنك العالمي عن الانتقال إلى المرحلة الثانية.

البنك العالمي وصندوق النقد الدولي وأزمة 2020 في سياق وباء كورونا فيروس

كما أشرنا في مقدمة هذا الفصل، استخدمت الحكومات والمؤسسات المتعددة الأطراف الرئيسية مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ومصارف التنمية الإقليمية سداد الديون العمومية لتعميم السياسات المؤدية إلى تدهور نظم الصحة العمومية.

وهذا ما جعل تلك النظم أكثر هشاشة بوجه أوبئة مثل كورونا فيروس.

وحتى قبل اندلاع وباء كوفيد -19، كانت هذه السياسات قد أسفرت بالفعل عن خسائر فادحة في الأرواح، ونظم العاملون الصحيون احتجاجات في جميع أنحاء العالم.

إذا أردنا منح أنفسنا الوسائل اللازمة لمكافحة كورونا فيروس، وإلى جانب ذلك، تحسين الظروف الصحية والمعيشية للسكان، يتوجب علينا اتخاذ تدابير طارئة.

ينبغي أن يكون التعليق الفوري لعمليات سداد الديون، والأفضل من ذلك، إلغائها، أولوية.

غير أن البنك العالمي وصندوق النقد الدولي لم يلغيا ديونهما منذ بداية الوباء[26]. بل ضاعفت هاتان المؤسستان البيانات التي كان القصد منها إعطاء الانطباع بأنهما تتخذان تدابير قوية جدا. هذا غير صحيح تماما. تشبه الآلية التي أنشأها صندوق

26 Milan Rivié, « 6 mois après les annonces officielles d'annulation de la dette des pays du Sud : Où en est-on ? », 17 septembre 2020. Disponible à : https://www.cadtm.org/6-mois-apres-les-annonces-officielles-d-annulation-de-la-dette-des-pays-du-Sud.

النقد الدولي والبنك العالمي ومجموعة العشرين[27] مثل قطرتي ماء الآلية التي أنشئت بعد تسونامي الذي ضرب الهند وسريلانكا وبنغلاديش وإندونيسيا في ديسمبر 2004[28]. وبدل الإلغاء، لا يقوم الدائنون العموميون سوى بتأجيل مواعيد الاستحقاق[29]. وتجدر الإشارة إلى أن **الدائنين الخواص ليسوا مطالبين ببذل أي جهد.** أما بالنسبة لصندوق النقد الدولي، فهو لم ينه السداد، بل إنه لا يعلقه حتى. أنشأ صندوقا خاصا تغذيه البلدان الغنية ويستخلص منه صندوق النقد الدولي سداد ديونه.

والأسوأ من ذلك، أنه منذ مارس 2020، قام صندوق النقد الدولي بتمديد اتفاقيات قروض تنطوي على استمرار تدابير التقويم الهيكلي التي جرى سرها في الفصل 15 والملخصة جزئيا في مقدمة هذا الفصل.

أما بالنسبة للبنك العالمي، فقد تلقى في الفترة بين مارس 2020 وأبريل 2021 مدفوعات سداد من قبل البلدان النامية أكثر مما قدم من تمويلات، سواء في شكل منح أو قروض.

27 مجموعة العشرين هيكل غير رسمي أنشأته مجموعة السبع (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وبريطانيا والولايات المتحدة) في أواخر سنوات 1990 وأعيد تنشيطها من قبلها في عام 2008 في خضم الأزمة المالية بالشمال. وأعضاء مجموعة العشرين هم: الأرجنتين وأستراليا والبرازيل وكندا والصين وفرنسا وألمانيا والهند وإندونيسيا وإيطاليا واليابان والمكسيك وروسيا وجنوب أفريقيا وكوريا الجنوبية وتركيا وبريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي (ممثلا ببلد رئاسة الاتحاد الأوروبي والبنك المركزي الأوروبي؛ كما تحضر اللجنة الأوروبية الاجتماعات). أصبحت إسبانيا ضيفة دائمة. كما أن المؤسسات الدولية مدعوة إلى الاجتماعات: صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي. ويحضر الاجتماعات أيضا مجلس الاستقرار المالي وبنك التسويات الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

28 Voir Millet et Toussaint, Les tsunamis de la dette, op. cit.

29 للحصول على ملخص للتدابير التي اتخذها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي وG20 في 2020-2021 انظر بيان CADTM، Banque mondiale / FMI / G20 : Des mesures au rabais vouées à l'échec» publié le 9 avril 2021, http://www.cadtm.org/Communique-Banque-mondiale-FMI-G20-Des-mesures-au-rabais-vouees-a-l-echec

الفصل السادس والعشرون

البنك العالمي لم يرى قدوم الربيع العربي ويدعو إلى استمرار السياسات التي أنتجت الانتفاضات الشعبية

في حين هنأ البنك العالمي وصندوق النقد الدولي الأنظمة الاستبدادية أو الديكتاتورية الحاكمة في المنطقة الناطقة بالعربية لعدة عقود، كانت نار الثورة تغلي تحت الرماد.

أشادت التقارير الرسمية الرئيسة لهاتين المؤسستين بشأن تونس ومصر، وهما الدولتان اللتان انفجرت فيهما الثورة الشعبية في ديسمبر 2010 - يناير 2011، بإنجازات الرئيس بن علي (في السلطة لمدة 24 عاما) والرئيس حسني مبارك (في السلطة زهاء 30 عاما). أجبرت التعبئة الشعبية هذين النافذين اللذين طبقا الوصفات النيو ليبرالية الموصى بها من قبل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، وكانا حليفين مخلصين للقوى الغربية، على ترك السلطة في يناير 2011.

لم يجر البنك العالمي أي تحليل نقدي جدي لعماه

بعد عشر سنوات، ما من وثيقة رسمية للبنك العالمي تتيح فهم الجذور العميقة للثورة. لم يجر البنك أي تحليل نقدي جدي لعماه. وفي المقابل، ينتج دراسات زائفة لتبرير عمله.

يواجه كل من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي مشكلة واضحة: إذا كانت سياستهما تسير، كما يدعيان، في الاتجاه الصحيح، وإذا كانت المسألة تتعلق بتعميقها، فكيف يفسران التعبئة الشعبية العميقة التي هزت منذ عام 2011، بدرجات متفاوتة من الشدة، جميع بلدان المنطقة تقريبا، من المغرب إلى اليمن مرورا بلبنان. في وقت كتابة هذه الأسطر، كان الناس يعبرون عن استيائهم العميق من الآثار الاجتماعية والاقتصادية

والسياسية للوصفات النيو ليبرالية المطبقة منذ أزيد من عقد بقليل.

يرجع التناقض بين توقعات البنك العالمي والواقع لعدم إمكان التزامه الصمت، إذ كان عليه إطلاق عملية تواصل لمحاولة شرح أنه لم ير الانتفاضات قادمة، ولكن ما أنتجته ليس مقنعا على الإطلاق.

لنأخذ بعض الاقتباسات التي تبين رفض البنك العالمي الاعتراف بأن سياساته لعبت دورا هاما في العوامل المسببة للسخط الشعبي. في بيان صحفي صدر في أكتوبر **2015**، كتب البنك العالمي ما يلي:

> «إذا نظرنا إلى البيانات الاقتصادية حصرا، فما كان ينبغي أبدا لثورات الربيع العربي عام 2011 أن تحدث. تبرز الأرقام الخاصة بالعقد الماضي حالة مزدهرة: أحرزت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تقدما مطردا بخصوص القضاء على الفقر المذقع، وتقاسم الرخاء، وتحسين الالتحاق بالمدارس والتغذية، وفيما يتعلق بوفيات الرضع والأمهات. وكانت الإصلاحات جارية والنمو معتبر. ثم في مطلع عام 2011، خرج ملايين الأشخاص إلى شوارع المدن الكبرى في المنطقة للدعوة إلى التغيير، وبدأ «الشارع العربي» سيناريو لم تتوقعه المؤشرات الكمية التقليدية»[1].

يقوم البنك العالمي، الذي يرفض الاعتراف بجهله العميق بواقع المنطقة العربية، بالتواءات محاولا تفسير سبب نزول ملايين الناس إلى الشوارع رغم النجاحات المزعومة للسياسات التي تنتهجها الأنظمة الاستبدادية القائمة. تفسير البنك غير مقنع. أظهر منتقدو البنك الكُثُر هذا الأمر بصرامة (انظر أدناه). دعونا نلخص تفسيرات البنك.

تفسيرات البنك العالمي الخاطئة

ملاحظاته يلخصها عنوان بيانه الصحفي الصادر في أكتوبر 2015: «استياء الطبقة الوسطى، أصل الربيع العربي». يؤكد البنك مجددا أن الفقر وعدم المساواة كانا

1 البنك العالمي»احباطات الطبقة المتوسطة أجّجت ثورات الربيع العربي»، نشر في 21 أكتوبر 2015، https://www.banquemondiale.org/fr/news/feature/2015/10/21/middle-class-frustration-that-fueled-the-arab-spring،

في انخفاض قبل عام 2011. ووفقا له، كان هناك تقدم «في تقاسم الرخاء». ويعلن البنك العالمي أن هناك «تحسنا في معدلات الالتحاق بالمدارس والحالة التغذوية وكذلك في [انخفاض] وفيات الرضع والأمهات». ويقول البنك إن الطبقة المتوسطة هي الأكثر استياء لأنها لم تكن تجن الفوائد وقت تحسن الوضع العام.

على عكس الواقع، يعلن البنك العالمي أن الفقر وعدم المساواة كانا في تراجع قبل عام 2011.

يعلن البنك العالمي أن أفقر 40٪ من السكان كانوا أقل استياء بكثير من الطبقة المتوسطة ولم يكن لديهم سبب حقيقي للنزول إلى الشوارع. من الواضح أن هذا يتناقض مع الحدث الذي أثار حركة الاحتجاج في تونس، البلد الذي كان أول من شهد الربيع العربي. تذكروا أن محمد البوعزيزي، وهو بائع متجول شاب، أضرم النار في جسده في سيدي بوزيد يوم 17 ديسمبر 2010 احتجاجا على استيلاء الشرطة على بضاعته. وأدى ذلك إلى موجة احتجاجات ضخمة حشدت متظاهرين من الطبقات الشعبية بمئات الآلاف، وخاصة أفقر شرائحها. وعلى نقيض ما يدعيه البنك العالمي، ليست الطبقات المتوسطة وحدها من تعبأ.

بداية الربيع العربي في تونس ومصر

تونس

17 ديسمبر 2010: محمد البوعزيزي، بائع متجول شاب، أضرم النار في نفسه بسيدي بوزيد احتجاجا على استيلاء الشرطة على بضاعته. بداية موجة احتجاجات.

11 يناير 2011: وصول الاشتباكات إلى تونس العاصمة.

14 يناير: الرئيس زين العابدين بن علي، الذي كان في السلطة منذ عام 1987، يهرب إلى المملكة العربية السعودية.

مصر

25 يناير 2011: أول مظاهرة في ميدان التحرير بالقاهرة. بداية عدة أسابيع من تعبئة المصريين من أجل إسقاط النظام.

11 فبراير: استقالة الرئيس حسني مبارك، الذي كان في السلطة منذ عام 1981.

الانتقادات تجاه البنك العالمي بشأن تشخيص الوضع

أظهر جلبير الأشقر، مؤلف العديد من الكتب التي لا غنى عنها للإحاطة بالمنطقة العربية (شمال أفريقيا والشرق الأوسط) وكذلك بشأن الربيع العربي[2]، في دراسة موثقة جيدا نشرت عام 2020[3] أن مزاعم البنك العالمي لا أساس لها من الصحة. يظهر الأشقر أنه ليس صحيحا القول بأن مستوى عدم المساواة كان أقل في المنطقة العربية منه في معظم المناطق الأخرى بما يسمى العالم النامي. واستنادا إلى سلسلة من الدراسات، يقول إن التفاوت في الدخل ارتفع بشكل حاد بشمال أفريقيا والشرق الأوسط بين عامي 1980 و2011.

انخفضت دخول الطبقات الشعبية في حين شهد الأكثر غنى زيادة في دخولهم وثرواتهم. يشكك الأشقر في الطريقة غير الوفية التي يجمع بواسطتها البنك العالمي المعلومات عن استهلاك الأسر ودخلها. لقد تناولت، في سياق أكثر عمومية، عدم موثوقية بيانات البنك العالمي حول الفقر في الفصل 23 (انظر الإطار: «هذيان البنك العالمي بشأن عدد الفقراء على كوكب الأرض»). يعتمد البنك العالمي، لتحديد البيانات التي يقدمها خطأ على أنها تعكس الواقع، على دراسات استقصائية أجريت على عينة محدودة جدا من الأسر. إن استنتاجات البنك تتناقض بجلاء مع الحقائق.

يعتمد البنك العالمي على دراسات استقصائية لعينة محدودة جدا من الأسر

من جانبه، يعارض كل من توماس بيكيتي وفاكوندو ألفاريدو وليديا أسواد، في أعمال نشرت بين عامي 2014 و2018، وآخرها يُغطي الفترة 1990-2016، أطروحة البنك العالمي بأن مستوى عدم المساواة أقل في الشرق الأوسط منه في مناطق أخرى من العالم. ووفقا لبيكيتي وزميليه:

> «يبدو أن الشرق الأوسط هو المنطقة الأكثر تفاوتا في العالم، حيث تصل حصة دخل العشر الأعلى إلى 64٪، مقابل 37٪ في أوروبا الغربية و47٪ في الولايات

2 Gilbert Achcar, Le choc des barbaries, terrorismes et désordre mondial, Bruxelles, 2002, Éd. Complexe, 166 p., rééd. Paris, 10/18, 2004, 188 p. ; Gilbert Achcar, Le Peuple veut. Une exploration radicale du soulèvement arabe, Sinbad, Actes Sud, 2013.

3 Gilbert Achcar, « On the 'Arab Inequality Puzzle': The Case of Egypt », publié le 17 Mars 2020, https://doi.org/10.1111/dech.12585

المتحـدة و٪55 فـي البرازيـل»[4].

يبدو أن الشرق الأوسط هو المنطقة الأكثر تفاوتا في العالم، حيث يستحوذ أغنى ٪10 على ٪64 من الدخل

وفقا لبيكيتي، الفاردو وأسواد، يستحوذ أغنى ٪1 في الشرق الأوسط على نسبة أكبر بكثير من الدخل مما في مناطق أو بلدان أخرى:

> «حصـة الدخـل لـدى الواحـد فـي المائـة الأعلـى حوالي ٪30 في الشرق الأوسط، مقارنة مع ٪12 في أوروبا الغربية، ٪20 في الولايات المتحدة، ٪28 في البرازيل، ٪18 في جنوب أفريقيا، ٪14 في الصين و٪21 في الهند»[5].

تبطل مساهمات جلبير الأشقر ومساهمات توماس بيكيتي وفاكوندو ألفاريدو وليديا أسواد تفسيرات البنك العالمي على نحو واضح، لدرجة أن البنك قام برد فعل مباشر محاولا استبعاد الانتقادات الموجهة إليه. وبالنيابة عن البنك، هاجم فلاديمير هلاسني وباولو فيرمي، مؤلفا الدراسات التي انتقدها الأشقر وبيكيتي وألفاريدو وأسواد، الأول مباشرة باتهامه بتسييس النقاش بينما يكفي إجراء مناقشة تقنية.

كتبا ما يلي:

> «يخلص انتقاد جلبير الأشقر إلى أن بحث أطراف النقاش حول «لغز عدم المساواة في العالم العربي» يظهر عمى منهجي وواقعي عن حقيقة كَوْن «وصفاتهم كانت مسؤولة عن... الانفجار الاجتماعي والسياسي الهائل

4 Thomas Piketty, FacundoAlvaredo et Lydia Assouad, « Measuringlnequality in the Middle East 1990-2016: The World's Most UnequalRegion? » - AAP2019RIW.pdf publié en 2018, http://piketty.pse.ens.fr/files/AAP2019RIW.pdf, في دراسة بيكيتي وألفاريدو وأسواد ، ذكر المؤلفون أطروحة البنك العالمي: «جادل عدد من المقالات بأن التفاوت في الدخل على المستوى الوطني لا يبدو مرتفعًا بالمعايير الدولية ، وبالتالي فإن مصدر عدم الرضا يمكن أن يمكن العثور عليه في مكان آخر (انظر على وجه الخصوص Halsny and Verme ، 2015 ، 2018). يجب أن تعلم أن هالسني وفيرمي قد نشرتا عدة وثائق نيابة عن البنك العالمي. في دراسة بيكيتي ، ألفاريدو ، وأسواد ، يشمل الشرق الأوسط تركيا ، وإيران ، ومصر ، والعراق ، وسوريا ، والأردن ، ولبنان ، وفلسطين ، واليمن ودول الخليج (المملكة العربية السعودية ، وسلطنة عمان ، والبحرين ، والإمارات العربية المتحدة ، وقطر والكويت). وبالتالي فإن الشرق الأوسط يشمل دولاً غير عربية مثل تركيا وإيران. تركيا وإيران ومصر والعراق وسوريا والأردن ولبنان وفلسطين واليمن ودول الخليج (بما في ذلك المملكة العربية السعودية وعمان والبحرين والإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت). وتجدر الإشارة إلى أنه وفقًا لبيكيتي وألفاريدو وأسواد: «شهدت الفترة 1990-2016 نموًا ديموغرافيًا سريعًا في الشرق الأوسط: زاد إجمالي عدد السكان بنحو ٪70 ، من أقل من 240 مليونًا في عام 1990 إلى ما يقرب من 410 مليون في عام 2016. . «ص. 12

5 نفس المرجع ص 17.

للربيع العربي وزعزعة مديدة لاستقرار المنطقة» (ص 768). ونحن نرى بأن استنتاج الأشقر خاطئ ويستند إلى تفسير مضلل للأدلة، وفحص انتقائي للدراسات القائمة، (...) وفهم غير كاف لقياس عدم المساواة في الدخل. ويبدو أن الدراسة هي محاولة لتسييس ما كان خلاف ذلك نقاشا تقنيا صحيا حول عدم مساواة الدخل في مصر»[6].

وتجدر الإشارة إلى أن نقد جلبير الأشقر يركز على تحليل البنك العالمي غير الصحيح للمنطقة العربية بشكل عام ومصر بشكل خاص. وهو يشجب حقيقة كون البنك يستخدم، إلى حد كبير، البيانات المقدمة من قبل هيئات رسمية تخدم الأنظمة الاستبدادية في المنطقة، وخاصة مصر.

البنك العالمي يأخذ البيانات المقدمة من قبل وكالات رسمية تخدم الأنظمة الاستبدادية في المنطقة

وقد رد جلبير الأشقر على الهجوم المضاد الذي شنه مؤلفو البنك مشيرا إلى أنه:

«من المدهش أن يدعم أي شخص الادعاء بأن النقاش حول موضوع مثل صحة البيانات الرسمية المقدمة في ظل الأنظمة الاستبدادية وسبب الانتفاضات الشعبية الكبرى ضد تلك الأنظمة نفسها هو نقاش «تقني» بحت، وأن علماء الاقتصاد القياسي فقط هم من يجب أن يلتزموا به، مع استبعاد علماء الاقتصاد السياسي وجميع علماء الاجتماع الآخرين - ناهيك عن المناضلين الاجتماعيين والسياسيين- الذين غالبا ما يعرفون عن بلدانهم أكثر من «الخبراء» الأجانب»[7].

6 Vladimir Hlasny et Paolo Verme, « On the 'Arab Inequality Puzzle': A Comment », publié en janvier 2021 dans la Revue Development and Change de l'Institut des Etudes sociales de La Haye, p. 1.

7 Gilbert Achcar «Comment on the "Arab inequality puzzle": A rejoinder», Development and Change de l'Institut des Etudes sociales, La Haye, janvier 2021, p. 2.

البنك العالمي يرى أن تزايد عدم المساواة ضروري للتنمية

تجدر الإشارة إلى أن زيادة مستوى عدم المساواة لا يعتبرها البنك سلبية. وكما هو موضح في الفصل العاشر، فقد تبنى البنك النظرية التي وضعها في خمسينيات القرن العشرين الخبير الاقتصادي سيمون كوزنتس[8] بأن البلد الذي يُقلع اقتصاده وينمو لابد وأن يمر حتما بمرحلة من التفاوت المتزايد. ووفقا لهذه العقيدة، ستبدأ أوجه عدم المساواة في الانخفاض بمجرد أن يصل البلد إلى عتبة أعلى للتنمية. إنها تشبه إلى حد ما وعد الجنة بعد الموت الذي تستخدمه الطبقات الحاكمة لتبرير قبول حياة المعاناة.

إن الحاجة إلى زيادة عدم المساواة متأصلة لدى البنك العالمي. لنتذكر كلمات رئيسه، يوجين بلاك، في أبريل 1961: «إن عدم المساواة في الدخل ينبع بالضرورة من النمو الاقتصادي(الذي) يتيح للناس فرصة الهروب من حياة الفقر».[9] إلا أن الدراسات التجريبية التي أجراها البنك في سبعينيات القرن العشرين دحضت مزاعم كوزنتس.

وأخيرا، دعونا نتذكر أن توماس بيكيتي قدم في كتابه «رأس المال في القرن الحادي والعشرين»[10] نقدا مثيرا للاهتمام لمنحنى كوزنتس. يتذكر بيكيتي أنه في البداية شكك كوزنتس نفسه في صحة منحناه، ولكن هذا لم يمنعه من جعله نظرية ذات حياة طويلة.

عندما نحلل المواقف التي اتخذها البنك العالمي لتفسير الربيع العربي، ندرك أن الفكرة القائلة بأن تزايد عدم المساواة أمر جيد للتنمية لا تزال مهيمنة.

لهذا السبب أتحدث عن هذيان البنك العالمي بشأن الربيع العربي. فبمَ يتعلق الأمر؟

يزعم البنك العالمي أن مستوى عدم المساواة كان منخفضا في جميع أنحاء المنطقة العربية، وهذا ما يقلقه لأنه من الأعراض الدالة على أن شيئا ما لا يشتغل بما فيه الكفاية بخصوص النجاح الاقتصادي المفترض للمنطقة. وكأتباع مخلصين لنظرية كوزنتس، يؤكد فلاديمير هلاسني وباولو فيرمي «أن انخفاض عدم المساواة ليس مؤشرا على اقتصاد سليم».[11]

8 Simon Kuznets, «Economic growth and income inequality», art. cité.

9 Cité par Kapur, Lewis, Webb, The World Bank, Its First Half Century, op. cit., p. 171.

10 توماس بيكيتي رأس المال في القرن الحادي والعشرين، مرجع سبق ذكره

11 Hlasny et Verme, «On the "Arab inequality puzzle": A comment», art. cité, p. 4.

يلخص جلبير الأشقر موقف باولو فيرمي من البنك العالمي على النحو التالي:

> «وفقا لدراسة البنك العالمي لعام 2014، فإن النفور من عدم المساواة، وليس عدم المساواة في حد ذاتها؟ هو ما يجب أن يستنكر، لأن عدم المساواة يجب أن يزداد حتما مع التنمية من منظور كوزنتسياني. ولو كان نمو الناتج الداخلي الخام مصحوبا بتأثير سيلاني، لكان لدى المصريين نظرة أكثر إيجابية لعدم المساواة، لأن «الناس لا يمكن أن يشجعوا عدم المساواة إذا لم يتحسن وضعهم ووضع أقرانهم» [12]. ووفقا لنفس المنطق، أي التلاؤم مع منحنى كوزنتس، فإن مصر تحتاج إلى مزيد من عدم المساواة بدل قليل منها (...)»[13].

حسب البنك العالمي، ينبغي شجب النفور من عدم المساواة، وليس عدم المساواة في حد ذاتها

ينبغي أن يضاف إلى ذلك أن البنك يسعى إلى جعل الناس يعتقدون، ضد كل الوقائع، على أن أفقر الناس لم يكونوا أحد القطاعات الاجتماعية الرئيسة المشاركة في العمل النضالي ضد الأنظمة الاستبدادية القائمة وسياساتها اللاشعبية. من المهم للبنك أن يؤكد على ذلك لأنه كان من المفترض أن يساعد الفقراء. وبالنظر إلى أن مستوى الفقر كان منخفضا في العالم الخيالي كما يتصوره البنك العالمي، فمن غير الممكن أن يكون أفقر الناس هم من ثار في تونس ومصر في يناير 2011. ووفقا لخبراء البنك، حشدت الطبقات المتوسطة قواها للاحتجاج على عدم كفاية تحسن ظروفها المعيشية. وحسب البنك، يرجع هذا التقدم البطيء جدا إلى الدولة، التي لا تزال حاضرة جدا في الاقتصاد، ويسيء بعض مُدَرائها إدارة الشؤون العمومية.

من ناحية أخرى، يحتاج البنك إلى كبش فداء. لذلك، بعد الإطاحة برؤساء الدول، لم يتردد في الإعلان أنهم كانوا سلطويين وفاسدين، في حين أنه دعمهم حتى اللحظة الأخيرة. تماما مثل صندوق النقد الدولي، الذي دعم هذه الأنظمة الاستبدادية نفسها حتى اللحظة الأخيرة.

12 Paolo Verme et col., Inside Inequality in the Arab Republic of Egypt: Facts and Perceptions Across People, Time, and Space, Washington, World Bank, 2014, p. 7.

13 Gilbert Achcar, «On the "Arab inequality puzzle": The case of Egypt», art. cité.

البنك العالمي لم يغير توجهه في المنطقة العربية

بعد مرور عشر سنوات على بداية الربيع العربي، يريد البنك العالمي مواصلة السياسات المطبقة في الفترة السابقة وتعميقها:

> «إنه من أولى الأولويات تنشيط اقتصادات بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عبر فتح الباب أمام القطاع الخاص(...) وجعل الدولة تلعب دورها التنظيمي العادل، وليس دور المقاول»[14].

وكما جرت العادة بالنسبة للبنك وصندوق النقد الدولي، يجب خصخصة نسبة كبيرة من المؤسسات المملوكة للدولة، ويجب أن تكتفي السلطات العمومية بتنظيم اللعب الحر لقوى السوق.

ويتعلق الأمر أيضا بتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، في حين، نعلم أن هذه السياسات تخدم مصالح الرأسماليين على حساب المصلحة العامة. وبهذا الاتجاه، كتب البنك العالمي:

> «الطموح هو فتح الأسواق للمنافسة، وإدخال الشراكات بين القطاعين العام والخاص حيث هي ملائمة، وتنشيط قطاعات اقتصادية كاملة ظلت لفترة طويلة غير فعالة».

وفي الوثيقة نفسها، يعلن البنك ما يلي: «يجب على الحكومات (...) إعطاء الشباب الفرصة وتمكينهم من المنافسة في عالم يزداد عولمة». بالتالي فإن الأمر يتعلق بإعداد الشباب ليكونوا قادرين على المنافسة في الكفاح الذي يجب أن ينخرطوا فيه، بعضهم ضد بعض، كي يبيعوا قوة عملهم إلى أرباب المقاولات.

وفقا للبنك العالمي لا ينبغي للحكومات أن تعطي الأولوية لخلق فرص عمل لائقة ومفيدة للمجتمع، لأن الشركات الخاصة ستكون مسؤولة عن خلقها. في تونس، عام

14 البنك العالمي: بعد عشر سنوات من «الربيع العربي»، تجنب عقد ضائع آخر، نشر في 14 يناير 2021، https://www.banquemondiale.org/fr/news/opinion/2021/01/14/banque-mondiale-dix-ans-apres-le-printemps-arabe-eviter-une-autre-decennie-perdue-au-moyen-orient-et-en-afrique-du-nord; لاحظ أن نص البنك هذا موقع من قبل فريد بلحاج، وهو نائب الرئيس لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البنك العالمي. وتظهر سيرته الرسمية على موقع البنك على الإنترنت أنه مثل البنك في أنحاء مختلفة من العالم، وأنه كان مسؤولا عن أنشطة البنك في المغرب ولبنان وسوريا والأردن والعراق وإيران، https://www.banquemondiale.org/fr/about/people/f/ferid-belhaj.

2021، لا يزال معدل البطالة (أحد محركات احتجاجات ديسمبر-يناير 2011) طاغيا، وخاصة بين الشباب والمناطق الداخلية من البلاد - نحو 40٪ في العديد منها. هذه الشبيبة هي التي عادت مجددا لشوارع تونس ثائرة منذ يناير 2021، شهر الذكرى السنوية لثورة 2011.

البنك العالمي يريد الشباب أكثر قدرة على المنافسة وينظر إلى النساء من حيث أدائهن

في نفس الوثيقة، نقرأ أيضا أن النساء أكثر «كفاءة» (هكذا!)، لذا يجب على الدولة أن تتبنى سياسات تتيح اندماجهن أكثر في سوق العمل. [15]

ثم يهاجم البنك العالمي السياسات الاجتماعية المكلفة للغاية:

> «تحتاج الحكومات في المنطقة أيضا إلى إعادة التفكير في نهجها إزاء سياسات الحماية الاجتماعية. لقد بنيت هذه الأخيرة دائما على أنظمة تعويض مكلفة وغير مدروسة جيدا. اختارت الحكومات لسنوات الحلول السهلة سياسيا ولكن الكارثية اقتصاديا بواسطة عقد اجتماعي ل «حماية» المنتجات والخدمات الأساس، دون استهداف الاحتياجات، وذلك لشراء الولاءات السياسية و»السلم الاجتماعي».

لذا يتعلق الأمر بتخفيض الدعم الاجتماعي.

وينهي البنك العالمي عقيدته النيو ليبرالية بما يلي:

> «لتجنب عقد ضائع آخر، هناك حاجة إلى الوعي في جميع أنحاء المنطقة، من المحيط الأطلسي إلى الخليج. من الضروري تمهيد الطريق أمام المشاريع الخاصة، والتغلب على مقاومة تحرير الاقتصادات، وتوفير الفرص للشباب لإطلاق العنان لإمكاناتهم الكاملة.» آمين!

15 Christine Vanden Daelen, «Quand la Banque mondiale s'intéresse aux femmes…», 26 février 2021, www.cadtm.org/Quand-la-Banque-mondiale-s-interesse-aux-femmes; ainsi que Christine Vanden Daelen, «Féminismes et Banque mondiale: un mariage «contre-nature»?», 11 février 2021, www.cadtm.org/Feminismes-et-Banque-mondiale-un-mariage-contre-nature. Lire également Denise Comanne, «Quelle vision du développement pour les féministes», 2005, www.cadtm. org/Quelle-vision-du-developpement-pour-les-feministes.

لا بد من تأكيد وشجب أن البنك العالمي ما زال يدعم الأنظمة الاستبدادية في المنطقة بشكل عام. وعلى وجه الخصوص، يدعم النظام الإجرامي للمشير عبد الفتاح السيسي القائم منذ عام 2014، ويعتبر النظام الملكي الاستبدادي في المغرب نموذجا يحتذى به.

منذ عام 2011، استمرت الديون. لنأخذ مثال تونس

في حين بلغت ٪40 من الناتج الداخلي الخام عام 2011، بلغت الديون الخارجية التونسية ٪73 عام 2019، بل وتجاوزت ٪100من الناتج الداخلي الخام في سبتمبر 2020. ونتيجة لذلك، صارت تونس محاصرة في دوامة المديونية، بينما هي بصدد إصلاحات قسرية لا تلائم سياقها الاقتصادي. وبالتالي، فإن تونس ملزمة الآن بتخصيص قرابة ضعف مواردها لسداد الديون الخارجية (٪25.8) مما على الانفاق الصحي (14 %). وفي أبريل 2020، حصلت تونس على قرض لدى صندوق النقد الدولي زاد من ديونها، في شكل «قرض ميسر سريع» بمبلغ 745 مليون دولار.

ويهدف قرض المساعدة الطارئة هذا رسميا إلى دعم التدابير الاستباقية التي تتخذها تونس بوجه وباء كوفيد19-. وبالمقابل، تعهدت تونس باتخاذ تدابير اقتصادية طارئة... كما كان تفعل منذ عام 2011، وقبل ذلك بكثير، علما أن أول قرض من صندوق النقد الدولي لتونس يعود إلى عام 1986.

وبموجب شروط هذا القرض، تتعهد السلطات التونسية بتعميق السياسات النيو ليبرالية. فيما يلي مقتطفان اثنان يشيران بوضوح إلى التزام الحكومة بزيادة أسعار الوقود، وخفض الإنفاق على أجور الوظيفة العمومية، وتقليص الاستثمار العمومي:

> «ستعمل السلطات أيضا على الحد من الضغوط على الميزانية، بما في ذلك عبر آلية تقويم تلقائية لأسعار الوقود، وتدابير ادخار عاجلة بشأن فاتورة أجور الوظيفة العمومية، وإعادة جدولة الاستثمارات العمومية غير ذات الأولوية».

«يعتمد الاستقرار الماكرو اقتصادي واستدامة المديونية على التنفيذ الحازم للتدابير والإصلاحات. والسلطات مصممة على استئناف ضبط أوضاع الميزانية العامة بمجرد أن تهدأ الأزمة. وستشمل عملية إعادة التوازن هذه تخفيض فاتورة أجور الوظيفة العمومية كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام ومواصلة إصلاحات دعم الطاقة، مع مراعاة التداعيات الاجتماعية لهذه التدابير.»[16]

استنتاج

على نقيض منظور البنك العالمي وصندوق النقد الدولي وحكومات المنطقة، تعلن اللجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية أنه لتجنب عقد آخر من الآمال وخيبات الأمل هناك حاجة إلى الوعي في جميع أنحاء المنطقة، من المحيط الأطلسي إلى الخليج. يجب على شعوب المنطقة أن تواصل العمل الذي خاضته منذ عام 2011 بواسطة التنظيم الذاتي وإرساء حكومات تقطع جذريا مع النظام الرأسمالي ونسخته النيو ليبرالية. من أجل حكومات تنفذ إصلاحات اجتماعية عميقة لصالح العدالة والتحرر من جميع أشكال الاضطهاد، سواء كانت ذكورية أو دينية أو غيرها.

16 المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يوافق على صرف 745 مليون دولار لتونس لمواجهة وباء COVID-19، نشر في 10 أبريل 2020،
www.imf.org/fr/News/Articles/2020/04/10/pr20144-tunisia-imf-executive-board-approves-a-us-745m-dis-bursement-address-covid19-pandemic.

الفصل السابع والعشرون

مهزلة «أخذ النوع الاجتماعي بالاعتبار»: حزمة قراءة نسائية لسياسات البنك العالمي

كميل برونو

يستحيل تناول سياسات البنك العالمي أو تحرر الشعوب دون الأخذ بالاعتبار رهانات النوع الاجتماعي، وهي بدورها وثيقة الارتباط بأشكال اضطهاد أخرى وعلاقات اجتماعية تطبعها اللامساواة.

وفي حين أن البنك العالمي يستحوذ رسميا على «مساواة النوع الاجتماعي» ويجعله «تقريبا» مقتضى إلزاميا على البلدان المدينة، فإن نشاطه لا يتيح مكافحة اللامساواة. وكما الحال بشأن المسائل البيئية (أنظر الفصل 21) فالفرق شاسع بين الخطابات المنمقة والتغييرات الحقيقية.

إن النتائج الملموسة للمشاريع المتبعة والتوصيات الماكرو اقتصادية على نقيض كل بديل تحرري. بالإضافة الى ذلك، فمنظور البنك ل(لا)مساواة النوع الاجتماعي نفسه يندرج ضمن أجندة نيو ليبرالية معلنة لا يقوم بشيء لكشفها.

لماذا تحليل نسوي للمؤسسات المالية العالمية؟

نعلم أن «قروض البنك العالمي أبعد ما تكون عن تصرفات بلا هدف، وأنها في المقابل وسيلة لإخضاع البلد سياسيا واقتصاديا لنظام الأقوياء العالمي، و»تشكيله» وفقا لحاجاتهم وحاجات الطبقة المهيمنة محليا، وذلك لأجل استخراج أقصى ربح[1]». بعبارة أخرى، تعد المديونية إحدى الآليات المركزية للإبقاء على علاقات القوة، وهي ضرورية، من أجل إعادة إنتاج الرأسمالية النيو ليبرالية، وتساهم بصورة أساس في أشكال الاضطهاد الذكوري، والاستعماري الجديد، والعنصري، والاستخراجي...

1 Eric Toussaint, « Équateur : Les résistances aux politiques voulues par la Banque mondiale, le FMI et les autres créanciers entre 2007 et 2011 », 2021, http://cadtm.org/Equateur-Les-resistances-aux-politiques-voulues-par-la-Banque-mondiale-le-FMI.

وندرك أيضا أن السياسات المرتبطة بهذه القروض تؤثر بعمق، وبصورة دائمة، على السكان الأكثر هشاشة (بينما «المهمة الأولى» للبنك العالمي رسميا هي أن يقدم لهم المساعدة)، وهم في معظمهم نساء[2].

بالتالي يصبح جليا أن النساء هن المتأثرات مباشرة (أي ك «نساء» في نظام ذكوري) وبصورة غير مباشرة (بزيادة عامة للامساواة).

انتقدت دراسات من كل المشارب، أساسا منذ سنوات 1990، الآثار ذات الطابع النوعي لسياسات البنك العالمي وبرامج التقويم الهيكلي، ما دفع المؤسسات المالية العالمية إلى «الرد». إن واحدة من سمات البنك العالمي هي قدرته على الاستحواذ على الانتقادات كي يحاول تجديد صورته، وبالتالي تقوية تحكمه بخليط من الفاعلين السياسيين والاجتماعيين والاقتصاديين والعلميين[3].

أدانت نسويات عديدات، سلفا منذ فترة طويلة، استحواذ المؤسسات المالية العالمية هذا، وبرامج «التنمية» (التي لا تشكل مشكلة بحد ذاتها[4]) التي تهمش الأصوات النسوية الجذرية والمناهضة للإمبريالية، وتعيد شرعنة بعض أشكال استغلال النساء.

وبعد الطلاء الأخضر، جاء دور الطلاء الوردي أو طلاء النوع الاجتماعي، حيث تدعي مشروطية جديدة للقروض، «الميزانية المراعية للنوع»، أنها تأخذ بالاعتبار الحد من تفاوتات النوع الاجتماعي في السياسات المالية والضريبية.

2 تستخدم كاميل برونو، مؤلفة هذا الفصل، مصطلح «النساء» هنا من منظور جمعي وغير الجوهري: بمعنى أي شخص يتعرف على نفسه في النوع و/أو الجنس «الأنثوي» أو يتم تعيينه كذلك، وبالتالي يخضع لسلسلة من الاضطهادات الجنسية الأبوية غير المتجانسة (النساء متوافقات الجنس، والأشخاص المتحولين جنسياً، وغير ثنائيي الجنس، وال بلا جنس، والأشخاص ذوي تنوعات في سماتهم الجنسية، وما إلى ذلك). إنها تستخدم هذه «الفئة» من منظور سياسي، أي من زاوية مفيدة لتحليل العلاقات الاجتماعية للسيطرة.

3 بالإضافة إلى هذا الكتاب، انظر تحليل مايكل غولدمان، وخاصة حول القضايا البيئية. وهو مهتم أيضا بكيفية قيام البنك العالمي تاريخيا بتقديم نفسه مالكا للمعرفة، مما يسمح له بتوطيد هيمنته. Michael Goldman (2005): The World Bank and Struggles for Social Justice in the Age of Globalization, Yale UniversityPress.

4 إن مفهوم التنمية إشكالي من نواح عديدة، سواء المفهوم في حد ذاته - المعياري والمتشكل بأيديولوجية غربية ويورو مركزية - وأصوله التاريخية، ونواياه السياسية، فضلا عن عواقبه الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية. وباختصار، قالتنمية أداة للاستعمار الجديد والنهب المنظم الذي أنشئ بعد الاستقلال لمواصلة السيطرة على التنظيم العالمي للإنتاج والاستهلاك، وبالتالي توزيع الثروة. ومن الواضح أن التحكم في القدرات الإنتاجية والإنجابية للمرأة (جسدها وخصوبتها) هو بعد هام ومكرس أحيانا. أنظر، بالإضافة إلى ما يسمى بنظريات «ما بعد الحداثة» أو العديد من انتقادات إنهاء الاستعمار أو معاداة الإمبريالية، الفصل العاشر من هذا الكتاب وكذلك بعض المقالات التي تعرض قراءة نسوية لفكرة التنمية :

Comanne, «Quelle vision du développement pour les féministes», art. cité; Jules Falquet, «Femmes, féminisme et"développement": une analyse critique des politiques des institutions internationales», dans Jeanne Bisilliat (dir.), Regards de femmes sur la globalisation: approches critiques, Paris, Karthala, 2003; Roger Herla, «Du Sud au Nord, impacts de mondialisation néolibérale 6-du_sud_au_nord._impacts_-sur le travail des femmes», CVFE Publications, 2018, www.cvfe.be/sites/default/files/doc/ep 2018 .de_la_mondialisation.pdf

التسلسل الزمني لأخذ أوجه عدم المساواة والنوع الجنسي بالاعتبار

كما هو موضح في هذا الكتاب، كانت سنوات 1980 وبرامج التقويم الهيكلي مرادفة لتدمير الحماية الاجتماعية وسبل عيش شعوب الجنوب. وتسهم هذه الظواهر في زيادة أوجه التفاوت المختلفة وتؤثر تأثيرا خاصا على النساء.

الديون ليست «عمياء» وينبغي تناولها في صلب العلاقات الاجتماعية

ترتكز الذكورية-المشرعنة للعنف الجنساني والتمييز الجنسي اليومي- على الفصل بين الأنشطة المسماة «إنتاجية» وتلك المدعوة «غير انتاجية» أو أنشطة «إعادة إنتاج». وهذه الأخيرة هي بالأحرى الضرورية لإعادة إنتاج الحياة على الأرض والمجتمعات، وهي مهمشة اجتماعيا ومتروكة للنساء. يرتكز النظام الاقتصادي المهيمن بشدة أكبر على هذا الفصل: يجري الحفاظ على تراكم الرأس مال (لصالح الرجال الأغنياء خصوصا) بفضل عمل هزيل الأجر أو مجاني من قبل أغلبية ساحقة من النساء، اللواتي ينظر لهن على أنهن المناسبات «طبيعيا» للاهتمام بمهام الرعاية؛ الدعم والخدمات: أعمال «الرعاية»[5].

ويعني وضعهن الهامشي على سوق الشغل، أثناء أزمة اقتصادية (مرتبطة عموما بالديون)، أنهن أولى المعنيات بالتسريحات أو تهشيش فرص الشغل.

وهن أيضا أول من يعوض تخلي الدولة عن دورها الاجتماعي بالنظر لكونهن المدعوات الأوليات للعمل المنزلي. ولأشكال اللامساواة السوسيومهنية هذه نتائج دائمة: على معاشهن وأمنهن الاجتماعي (إن وجد)، الخ. وبما أنهن أدنى مكانة بوجه الأزمات، فهن بذلك عرضة للاستغلال.

ولنسجل هنا أن القوى الاستعمارية قد نشرت في بلدان عديدة معايير ولامساواة النوع الاجتماعي الأوروبية.

ومنذ تسعينات القرن العشرين، كانت هناك عملية إعادة تنظيم وإعادة تملك للعمل المنتج على نطاق عالمي، وخاصة حول معايير نوع الجنس والطبقة و «العرق»، مع رسم ملامح رأسمالية جديدة ذات طابع أبوي وعنصري معولم.

ومن الأدوات المفضلة لتنفيذ هذه العملية الديون العمومية أو ديون أسر

5 يشير مفهوم «عمل الرعاية» إلى مجموعة من الممارسات المادية والنفسية المصممة لتوفير استجابة ملموسة لاحتياجات الآخرين والمجتمع (بما في ذلك النظم البيئية). ونحن نفضل مفهوم الرعاية على مفهوم العمل «المنزلي» أو عمل «إعادة الانتاج» لأنه يدمج الأبعاد العاطفية والنفسية (العبء العقلي، والمودة، والدعم)، وبالنسبة لي وكما هو مستخدم هنا، لا يقتصر على الجوانب «الخاصة» والمجانية، بل يأخذ بالحسبان الأنشطة المدفوعة الأجر اللازمة لإعادة إنتاج الحياة البشرية.

الطبقات الشعبية، ما يعجل هذا التقسيم الجنسي والعرقي للعمل وكذلك العنف القائم على نوع الجنس عبر طلب عمال وعاملات بأجور منخفضة ومرتهنين بالدخل. وبالتالي، فإن النساء غير البيضاوات والمهاجرات هن مرة أخرى «الخاسرات[6]» الرئيسيات.

وبطبيعة الحال ، تنجو بعض النساء (من الطبقات الاجتماعية العليا في كثير من الأحيان) من هذا الوضع، تماماً كما يندرج بعض الرجال (وخاصة غير البيض والمهاجرين وغير المستقرين في العمل) في فئة الأشخاص الذين يؤدون أعمال الرعاية التي لا تقدر قيمتها والغير مرئية[7].

ولهذا السبب يجب أن نحبذ اتباع نهج تقاطعي[8] متعلق بالعلاقات الاجتماعية - التي تهمنا جميعا - بدلا من التمييز أو الامتيازات الفردية.

ولذلك ، من الواضح أن الهيكل الجنساني والعنصري للاقتصاد المهيمن يجب أن يؤخذ بالاعتبار في تحليلاتنا.

اعتبر عدم المساواة، الذي لا يهتم به البنك العالمي كثيرا (إن كان يهتم به على الإطلاق، انظر الفصل 10)، شرا ضروريا للنمو يمكن أن ينخفض يوما ما بسبب «أثر السيلان». وبالإضافة إلى كونه خاطئا تماما، فإن هذا الرأي غير مهتم بما وراء «عدم المساواة»، الذي يلخص في كونه فجوة الدخل بين «الأغنياء» و«الفقراء». استغرق الأمر وقتا طويلا قبل أن تظهر مسألة «من هو الفقير ولماذا؟» ومن بين النصوص الأساس للبنك العالمي بشأن عدم المساواة، نصوص كوزنتس التي نشرت عام 1955 [9]، حيث تظهر كلمة «نساء»، على نحو لا يثير الدهشة... صفر مرات ولم يبدأ الحديث عن «النساء» أخيرا إلا عام 1982، وهذا، بطريقتين رئيستين: نساء فلاحات غير منتجات أو نساء متخلفات مع عدد كبير جدا من الأطفال. وستستفيد «البلدان النامية» من إدراجها في الجهود الرامية إلى زيادة الإنتاجية الزراعية[10](ولا سيما باستخدام الأسمدة الكيميائية والبذور الخارجية). وهذه الرؤية لا تزال موجودة في العديد من البيانات.

6 Camille Bruneau, «La dette: une arme patriarcale déployée dans les pays du Sud», AVP Dettes aux Suds, n° 77, 2019, http://cadtm.org/La-dette-une-arme-patriarcale-deployeedans-les-pays-du-Sud.

7 Jules Falquet, «Le capitalisme néolibéral, allié des femmes? Perspectives féministes maté-rialistes et imbricationnistes», dans Isabelle Guérin, Hélène Guétat-Bernard, Christine Verschuur (éd.), Sous le développement, le genre, Paris, IRD, 2015. Cynzia Arruzza, Tithi Bhattacharya et Nancy Fraser, Féminisme pour les 99 %, Paris, La Découverte, 2019.

8 Jules Falquet, Imbrication: femmes, race et classe dans les mouvements sociaux, Vulaines-surSeine, Le Croquant, 2019.

9 Simon Kuznets, «Economic Growth and Income Inequality», art. cité.

10 World Bank, World Development Report, Washington, World Development Indicators, 1982, http://documents.worldbank.org/curated en/948041468152100530/World-developmentreport-1982 En français: http://documents1.worldbank.org/curated/en/680161468336317883/ pdf/108870WBAR0FRENCH0Box35453B01PUBLIC1.pdf, 18 avril 2021.

وخلال تسعينيات القرن العشرين، عندما كانت بلدان كثيرة تتحمل العبء الأكبر من عواقب برامج التقويم الهيكلي، وكانت المرأة تتحمل على وجه التحديد بعض «الأضرار الجانبية»، كانت مسألة «الحد من أوجه عدم المساواة الجندرية» قد برزت. وقد وضع مؤتمر بيكين لعام 1995 «حقوق النساء» و«الحد من أوجه عدم المساواة» على جدول الأعمال العالمي، خاصة عبر «المشاركة في الاقتصاد»[11]. ولكن المسألة لم تصبح مهمة فعلا حتى بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

ورغم أن البنك العالمي اعتمد في عام 2001 أول استراتيجية لتعميم مراعاة المنظور الجندري، والتي ستكون أساسا لخطط عمله وتقييماته مستقبلا، وأنه جرت الإشارة إلى مسألة «الشرط النسائي» في التقرير السنوي لعام 2003 وعدد قليل من الوثائق الأخرى، فإن مفهوم الجندر (النوع الاجتماعي) ظل غائبا إلى حد كبير عن النصوص الأساس للبنك العالمي بشأن تخفيض التفاوتات. على سبيل المثال، في عام 2004، تجاهل «مثلث الفقر والنمو وعدم المساواة»[12] الشهير لفرانسوا بورغينيون، كبير اقتصاديي البنك العالمي، وأحد أعمدة التفكير التنموي في تلك الفترة، القضايا الجندرية تجاهلا تاما.

وفي التقرير السنوي لعام 2006، نجد على العكس بعض الأفكار بشأن أوجه عدم المساواة والتمييز الجنساني والحاجة إلى معالجتها. بل إن البنك العالمي يذكر حتى أنه سيكون من الممكن الحد منها بالاستثمار في الحماية الاجتماعية والصحة الإنجابية وتعليم الفتيات والحصول على المياه، ولكن أيضا وقبل كل شيء بتشجيع الملكية الخاصة والإنتاجية.

عاما بعد عام، تجري موازنة المقترحات «التقدمية» دائما مع «المصالح النقيضة» الأخرى. فعلى سبيل المثال، سيكون من الضروري تحقيق توازن بين الحماية الاجتماعية للعاملات وربحية المقاولات.

> "يجب تقييم مزيج وسائل عمل بطريقة تحقق التوازن بين حماية (جميع الأجراء) والسماح للشركات بإعادة الهيكلة، وهو أمر بالغ الأهمية لتعزيز النمو وخلق فرص العمل".

11 Pour une analyse historique et critique de l'«inclusion» des femmes dans le «développement» par les grandes institutions internationales notamment l'ONU, voir Falquet, «Femmes, féminisme et "développement": une analyse critique des politiques des institutions internationales», art. cité. Voir également Denise Comanne, «Quelle vision du développement pour les féministes», art. cité.

12 François Bourguignon, «The poverty-growth-inequality triangle», art. cité.

"غالبا ما تكفل سلامة الأجراء تشريعات مختلفة مفرطة الصرامة في مجال حماية الشغل، وتجعل التشغيل مكلفا بوجه عام، بل وأكثر تكلفة في بعض الحالات عندما يتعلق الأمر بتشغيل العمال غير المهرة، والشباب والنساء»[13].

ولذلك فإن الضمان الاجتماعي، الذي يعتبر أساسا بالنسبة لذوي الأوضاع الأشد هشاشة، بمن فيهم النساء، سيكون عقبة أمام ربحية الشركات. وعندما لا تجري موازنة المقترحات الإيجابية المتعلقة بالنساء بهذه الطريقة، فإنها تبرر عندئذ بأنها تشجع على المخاطرة وبالتالي الربحية، أو أنها تسهم في القدرة التنافسية والإنتاجية والنمو وريادة الأعمال... وعندما يتعرض التمييز في حد ذاته للاستنكار، مثل العنف المنزلي، فذلك من أجل إتاحة إدماج أفضل للنساء في سوق الشغل! إذا هذه ليست غايات في حد ذاتها.

كانت سنة2007 عام خطة العمل الجنسانية، المعنونة: «المساواة بين الجنسين، ميزة اقتصادية». ترسي الخطة مركزية المسائل الجنسانية وظلت تشكل منذئذ أساسا محينا بانتظام.

تستند هذه الخطة إلى تقييم مستقل ونقدي للغاية لاستراتيجية عام 2001، وتشير إلى عدم مراعاة هذا البعد في البرامج الجارية منذ عام 2003.

وشككت الاستراتيجية الجديدة لعام 2007 بأن هناك خللا متمثلا في الافتقار إلى آليات الرقابة والتقييم، وشددت على القطاعات «ذات الأولوية» من أجل تحرر النساء: « الأراضي والزراعة، والشغل، وتنمية القطاع الخاص، والتمويل، والبنية التحتية».[14] ويبدو أن النساء لم يكن معنيات عام 2007 بقضايا إعادة الانتاج الاجتماعي، والخدمات العمومية، والعنف، الخ!

تقرير التنمية العالمية 2012: المساواة بين الجنسين والتنمية أصبح بدوره يشكل الإطار المفاهيمي للاستراتيجيات المستقبلية.

13 Banque mondiale, Rapport sur le développement dans le monde: équité et développement, 2006, op. cit.

14 Banque mondiale, «L'égalité des sexes, un atout économique», 2006, http://documents1.worldbank.org/curated/en/482921468315359005/pdf/370080FRENCH0G10Box032734201PUBLIC1.pdf.

ورغم الاعتراف المتزايد بالمعايير الجنسانية والتقسيم الجنسي للعمل على مر السنين[15]، فإن الوصفة لا تزال زيادة الدخل عبر المشاركة في العمل المأجور.

وعلى نفس المنوال، أطلق البنك العالمي عام 2015 استراتيجيته للفترة 2016-2023 تحت شعار «النمو الشامل للجميع». وفي حين أن التقرير في قسم «التقدم المحرز منذ عام 2000» يخلص إلى أن «عدم المساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي استمر بعناد في أبعاد متعددة» رغم انخراط النساء في أنشطة اقتصادية، فإن قسم «الدروس المستفادة» لا يتضمن أي تشكيك في سياسة البنك الخاصة[16]. وفي النهاية، يهنئ نفسه حتى أنه أشار إلى الطريق بخصوص التقدم في المساواة الجنسانية في عدة مجالات.

وأخيرا، في عام 2016، يقترح البنك إجراء تقييم بواسطة سلسلة كاملة من المؤشرات الجديدة. وتتعلق هذه المؤشرات، في مجملها تقريبا، بالعمل المأجور، وهذا ما سأعود لتناوله لاحقا في هذا الفصل.

باختصار:

- ظلت مسألة الجندر موجودة في التقارير لما يزيد قليلا عن 20 عاما، ولكنها لم تكن جزءا من الاستراتيجيات الأساس حتى عام 2006. وقد خصص البنك العالمي مؤخرا العديد من التقارير والمشاريع لهذا الغرض.

- ولا يعبر هذا التطور الأخير عن وعي نسوي أو رغبة في القضاء على الاستغلال. بل ينبغي أن يفهم على هذا النحو:

- عمل تواصلي ردا على انتقادات وحركات احتجاجية هامة؛

- محاولة "لدمج النساء والحركة النسوية في سيرورة العولمة النيو ليبرالية".[17]

- لا يعامل التحرر أبدا على أنه غاية في حد ذاته بل كأداة لمصلحة الاقتصاد الرأسمالي. فالنساء موارد، واستثمار، وعامل إنتاج غير مستعمل كفاية، ويجب إدخالهن

15 Banque mondiale, 2014, «Gender at work: A companion to the World Development Report on Jobs», www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/document/Gender/GenderAtWork_ExecutiveSummary.pdf.

16 World Bank Group, «Gender strategy, gender equality, poverty reduction and inclusive growth»,2015, https://documents1.worldbank.org/curated/en/820851467992505410/pdf/102114-REVI SED-PUBLIC-WBG-Gender-Strategy.pdf.

17 Christine Vanden Daelen, «Féminismes et Banque mondiale: un mariage “contre-nature”», 2020, www.cadtm.org/Feminismes-et-Banque-mondiale-un-mariage-contre-nature.

إلى المجال الإنتاجي.

تفصح جملة الواجهة الحالية على صفحة «المساواة بين الجنسين» التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية عن كل شيء:

> «إذا لم نستغل الإمكانات الإنتاجية للنساء، فإننا نفوت فرصة ممتازة، مع عواقب بعيدة المدى على الأفراد والأسر والاقتصادات.»[18]

وقد غذت كل هذه الخطابات أيضا شكلا من أشكال الحركة النسوية المؤسسية والإمبريالية، وهي ورقة لعب جديدة بيد النيو ليبرالية، التي تتصرف الآن بشكل زائف بدافع «الاهتمام بحقوق المرأة».

يواصل البنك العالمي وضع سياسات تضر بالنساء وهو على دراية كاملة بالحقائق، مع إعطاء الأولوية، رفقة صندوق النقد الدولي، لسداد الديون على حساب الإنفاق الاجتماعي. وفي قلب هذه الاستراتيجيات توجد الأسواق وليس البشر. يتعلق الأمر بخطابات ذات غطاء تقدمي لا تشكك أبدا في الموقف النيو ليبرالي الذي يشكل أساسها. بالتالي فإننا بصدد مشروع طموح لطلاء التفاوتات الجنسانية، لا غير.

منظور البنك العالمي "الجنساني": خطاب في خدمة رأس المال، وليس لصالح غالبية النساء!

منذ الاعتراف بالآثار السلبية لبرامج «الحد من الفقر» غير المبالية بالنوع الجنسي والموجهة إلى «رؤساء الأسر»، كما رأينا، بدأت العديد من برامج «التنمية» تركز على الحد من أوجه عدم المساواة المهنية، و«الاستراتيجيات الجنسانية»، والتمكين. أصبحت حقوق النساء، بوصفها جزءا لا يتجزأ من التنمية، الهدف المعلن للمؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية. وصارت الميزة الجنسانية إلزامية، لتشكل استمرارية لمنظور يركز على احتياجات المستثمرين، باستخدام حجة هذا «الأثر التعاقبي» الإعجازي الذي يفترض أنه موات للنساء والفقراء.

18 http://ida.banquemondiale.org/theme/genre-et-egalite-des-sexes.

ومع ذلك، فبالإضافة إلى طلاء التفاوتات الجنسانية المبين أعلاه، فإن الخطاب السائد لدى البنك العالمي وحلفائه يعزز بعض التحيزات الجنسانية، ما يؤكد مجددا شكلا من أشكال الهيمنة الذكورية، لسببين.

أولا، من خلال الادعاء بأنه «يقرر نيابة عن النساء، وخاصة النساء غير الغربيات، ما هو جيد بالنسبة لهن»، فإن البنك العالمي يضطلع بدور الأب أو أستاذ الاقتصاد العالمي الذي يعمل من أجل خير الكائنات غير القادرة على معرفة ما تحتاجه.

والواقع أنه أكثر شيوعا قراءة أو سماع ما يعتبره البنك العالمي امرأة «محررة» مما هي عليه أصوات هؤلاء النساء أنفسهن. وتعتمد الخطابات بصورة منهجية على معيار جنساني تعززه لخدمة مصالح خاصة. وهذا ما يصادر قدرة نساء الجنوب على اتخاذ القرار بشأن وسائل تحررهن بوضعهن في مصفوفات متجانسة وجرى تصميمها مسبقا - عمياء بشأن التقاطع[19] أو أوضاع المساء المتعددة والمتنوعة – وهذه القوالب الجاهزة مفيدة للنظريات الاقتصادية والظرفيات الراهنة: الفاعلة الاقتصادية ذات العقلية المقاولاتية تعوقها الثقافة المحلية؛ وتوفير احتياجات الأسرة المعيشية وهي مسألة أساس لتلبية حاجيات الأسرة والقدرة على الصمود بوجه الأزمات؛ والعاملة بالأيدي الصغيرة التي لا غنى عنها للنمو الاقتصادي؛ أو حتى الضحية المسكينة الهشة...

وتستمر هذه الخطابات، كما رأينا في تقرير لصندوق النقد الدولي يصف النساء بأنهن «أحد عوامل الإنتاج الأكثر نقص استخدام في الاقتصاد».[20]

ثانيا، التمكين، وهو عملية تحررية متعددة الأبعاد ينبغي أن تشمل عوامل عديدة، ويقاس أساسا بواسطة «مشاركة النساء في الحياة الاقتصادية والسياسية»، وهي عملية غير كافية على الإطلاق[21]. إن خطاب التحرر هذا بواسطة العمل إشكالي

19 االتقاطع مفهوم مستمد من النسوية السوداء صاغه الفقيه الأمريكي كيمبرليكرنشو لتبرير وجود تمييزات متعددة كانت حتى الآن خفية في إطار نهج مجزأ وهرمي للتمييز في إطار القانون. ووفقا للحركة الأوروبية لمكافحة العنصرية، فإن النهج المتعدد الجوانب يتيح مراعاة أن الأشخاص الذين هم عند تقاطع عدة مصادر للتمييز (مثل كونهم امرأة، وكونهم من دين مسلم، وكونهم من أصل أجنبي، وما إلى ذلك) كثيرا ما يعانون شكلا جديدا من أشكال التمييز الناجم عن الجمع بين عدة خصائص. وأخيرا، «إنها أداة لمكافحة التمييز في إطار التمييز، وحماية الأقليات داخل الأقليات، ومكافحة أوجه عدم المساواة في صميم أوجه عدم المساواة» (إميليا رويغ، مركز العدالة المتعددة الجوانب: https://www.intersectionaljustice.org/). وتذكر الناشطات النسويات في مجال إنهاء الاستعمار مثل فرانسواز فيرغيس بأن هذه الفكرة كانت متكاملة بالفعل قبل الاعتراف بالمفهوم، على سبيل المثال في إطار النضال ضد الرق. انظر فرانسواز فيرغيس. 2019. Un féminisme décolonial, La Fabrique éditions, 208 p.

20 Lovisa Moller et Rachel Sharpe pour ActionAid, «Women as "underutilized assets": A Critical Review of IMF Advice on Female Labour Force Participation and Fiscal Consolidation», 2017,https://actionaid.org/publications/2017/women-underutilized-assets.

21 Agnès Adjamagbo et Anne-Emmanuèle Calvès, «L'émancipation féminine sous contrainte»,Autrepart, n° 61, 2012.

وخطير لعدة أسباب:

- فبالدعوة إلى زيادة مشاركة النساء في الحياة الاقتصادية، يحجب هذا الخطاب تماما حقيقة الاشتغال الحالي لمعظم المجتمعات البشرية، كما لو أن النساء لا تشاركن في الحياة الاقتصادية عندما لا يكن عاملات بأجر معلن! ماذا عن العمل المجاني الهائل الذي يجري القيام به لرعاية الأحباء والتجمعات البشرية والنظم الإيكولوجية، والذي بدونه سينهار ببساطة "الاقتصاد المنتج"؟ ولا يعني ذلك أن البنك العالمي يجهل هذه الحقائق، بل إنها لا تدخل في اعتباراته. إنها في أحسن الأحوال "عقبات" أمام عمل النساء المأجور: بالتالي، فإعادة توزيع لا تعيد إنتاج علاقات الاستغلال، أو دعم ملقى على عاتق السلطات العمومية أو الجماعية، أو حتى وضع المعايير الجنسانية موضع تساؤل، ليست على جدول الأعمال.

- إن إنكار أهمية أعمال الرعاية، رغم تقدير قيمة العمل المأجور، يمكن أن يسهم في زيادة أوجه عدم المساواة الجنسانية (بزيادة ساعات العمل الإجمالية)، ولكن أيضا بين النساء لأن نساء الطبقات الشعبية هن اللواتي يقمن بأعمال الرعاية في جزء كبير من الأسر الغنية (المهملة من جانب النساء اللاتي يحصلن على فرص عمل بدوام كامل وأجر مناسب، والتي لا يتحمل عبء أي منها لا الرجال ولا المجتمع).

- هذه النظرة التبسيطية إلى التحرر باعتباره مرادفا للاستقلال الاقتصادي فقط عبر العمل المأجور، تتجاهل حقيقة أن تزايد عدد النساء في سوق الشغل يسير عموما جنبا إلى جنب مع تزايد عدد فرص الشغل الشديدة الهشاشة. وفي العديد من البلدان، تحقق هذا الدخول إلى سوق الشغل في المناطق الحرة، ما جعل عمل النساء الذي جرى تبخيس قيمته أداة مميزة لزيادة الربحية. ففي كمبوديا، على سبيل المثال، اتسمت أوائل القرن الحادي والعشرين بنمو اقتصادي قوي، غذته صادرات صناعة النسيج التي تستخدم النساء على نحو حصري تقريبا. وفي الوقت نفسه، زادت الفجوة في الأجور بأكثر من الضعف[22] في الفترة من عام 2004 إلى عام 2009. وما لم يجر التصدي في الآن ذاته لأي شكل من أشكال الاستغلال، فإن توسيع سوق الشغل سيتزامن دائما مع زيادة استغلال البعض.

- وعلاوة على ذلك، فإن هذا المنظور ليس مؤسسا كفاية. ففي حين يبدو أن بعض الحجج تشير إلى وجود علاقة بين النمو الاقتصادي وتراجع أوجه عدم المساواة

22 Juan Pablo Bohoslavsky, «Effets des réformes économiques et des mesures d'austérité sur les droits fondamentaux des femmes», www.cadtm.org/Effets-des-reformes-economiques-et-desmesures-d-austerite-sur-les-droits, 2018.

الجنساني، فإن حججا أخرى تثبت أيضا أن عدم المساواة الاقتصادية تزداد مع أشكال معينة من النمو.

- ويجهل هذا المنظور أن هناك إمكانيات أخرى لتلبية الحاجيات: الاقتصاد غير الرسمي، والاكتفاء الذاتي، الخ. وبما أن المؤشرين الرئيسين هما "معدل المشاركة" و "الدخل"، فإن التحرر يقاس من الناحية النقدية وليس من حيث نوعية الحياة. وتجدر الإشارة إلى أن دخول النساء سوق الشغل كثيرا ما يقترن بتدمير سبل العيش وأماكنه السابقة، ما يؤدي إلى هجرة واسعة النطاق إلى المدن للانضمام إلى صفوف العمال غير المستقرين (الخدمة المنزلية، والعمل الصناعي، والبغاء، والخدمات...). وفي كثير من الحالات، إذا انخفض "الفقر النقدي" ازداد الفقر المادي والمشقة اليومية!

إنه خطاب يروم وضع عمل النساء في خدمة المصالح المالية، وهو واع تماما وبالكاد مغطى بنسوية مزعومة مؤسسية وغربية بنغمات إمبريالية ونيو ليبرالية. إنه يحرم النساء في الجنوب من تقرير مصيرهن ويقمع الأصوات الراديكالية التي تشدد بدلا من ذلك على إنهاء الاستغلال المفرط للجنوب من قبل الشمال كشرط لتحرر النساء في تنوعهن.

ورغم أن البنك العالمي أدرج انتقادات في خطابه على مر السنين، فإنه يواصل الحديث عن النساء من الزاوية الاقتصادية بصورة حصرية تقريبا، مغلقا الطريق أمام تحرر حقيقي لا يمكن اختزاله في بعد اقتصادي واحد.

لا يروم هذا الدمج الرغبة في إنهاء منطق الهيمنة، أو في ضمان الحقوق الإنسانية الأساس، بل يروم ضمان الربحية. ووفقا للبنك العالمي، ينبغي عدم المبالغة في التأكيد على مفاهيم النظام الأبوي والعلاقات الاجتماعية غير المتكافئة، لأن ذلك قد يؤدي إلى إضعاف قاعدة العمل المستغل التي يقوم عليها النظام القائم.

قروض البنك العالمي ومشاريعه وسياساته: آثار خاصة وضارة

رغم أن العديد من برامج البنك العالمي تعمل بالتأكيد على تحسين فرص حصول النساء على الشغل وشرطهن بشكل عام (رفع سن الأمومة، والتمدرس، والمساواة الرسمية، وبرامج الادماج المهني والاقتصاد التضامني، الخ)، فإن هناك انتقادات تفرض نفسها.

باسم الاستقرار الماكرو اقتصادي، تفرض المؤسسة صرامة الميزانية وتعزز ربحية الشركات، وهي نفس الآليات التي وسعت أوجه عدم المساواة، وتوصف مرة أخرى كحل.

ونتيجة لتنفيذ توصيات البنك العالمي الماكرو اقتصادية، تخصص موارد غير كافية بتاتا للخدمات العمومية والحماية الاجتماعية التي تعود بالفائدة أساسا على الفئات الهشة من السكان وضمنهم النساء عموما.

ففي التسعينيات، على سبيل المثال، بينما خصصت البلدان الأفريقية ما بين 15 و50 % من ميزانياتها لخدمة الديون، خصصت بصورة منتظمة أقل من 20 % للخدمات الاجتماعية. وعام 2013 في أميركا اللاتينية، كانت هذه النسبة أحيانا كثيرة أقل من 10٪ للتعليم، وأقل من 5٪ للصحة، مقارنة بما بين 10 و40٪ للديون.[23]

وعلينا أن نذكر، بطريقة غير شاملة، ببعض التدابير الرئيسة التي دعا إليها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي: تخفيض قيمة العملة، وإزالة الحواجز والتعريفات الجمركية، وإنهاء ضبط الأسعار والدعم العمومي، وتخفيف قوانين الشغل، والخصخصة، وخفض الضرائب المفروضة على الشركات، والضرائب على رأس المال، وزيادة ضريبة القيمة المضافة وتشجيع الصادرات من أجل جلب العملات الأجنبية، وخفض الإنفاق العمومي وتجميد الأجور وخفض ميزانية الخدمات الاجتماعية والعمومية مثل التعليم والصحة والحماية الاجتماعية والجمعيات والنقل والبنية التحتية الأساس، إلخ.

وتهدف هذه التعديلات في المتغيرات الماكرو اقتصادية بصفة خاصة إلى ضمان السداد السريع للدائنين، وهي ذات عواقب ملموسة جدا على حياة أشد السكان هشاشة. ويتيح منظور يراعي النوع الاجتماعي تقسيم الكيفية التي تكون بها النساء متأثرات بصورة خاصة[24]إلى ستة محاور مختلفة، ولكن يمكنها أن تعمل بتزامن وبدرجات مختلفة تبعا للسياق والمنطقة.

1. النساء هن العاملات الرئيسات في القطاعات المعنية؛

2. النساء هن المستفيدات الرئيسات من الخدمات والقطاعات المعنية؛

23 Christine Vanden Daelen, «La dette, les PAS: analyse des impacts sur la vie des femmes», 2014,www.cadtm.org/La-dette-les-PAS-analyse-des-impacts-sur-la-vie-des-femmes.

24 وأود أن أؤكد على 'تحديدا' لأن الأمر لا يتعلق بمعرفة من يتأثر أكثر أو أقل، بل بتحليل الآثار المحددة وفقا لمكان وجود المرء في العلاقات الاجتماعية بين الجنسين والطبقة، العرق...

3. الأمهات والزوجات والأخوات، إلخ، أي النساء، هن اللائي يعوضن عن الصدمات الاقتصادية وتخلي الدولة عن الرعاية الاجتماعية بزيادة عملهن المجاني؛

4. النساء هن أولى المنتجات والمزارعات في العالم، ولا سيما في الاقتصاد غير الرسمي، حيث تدمر سبل العيش والإنتاج؛

5. النساء هن أول ضحايا العنف القائم على نوع الجنس المتزايد بسبب المشاريع الضخمة وتهشيش أوضاع قطاعات واسعة من السكان؛

6. النساء هن معيلات الأسر وربات المشاريع الصغيرة اللواتي يلجأن للقروض الصغرى والقروض الاستهلاكية لإعالة أنفسهن وأقاربهن.

يمكن تطبيق حزمة القراءة هذه بصورة منهجية على تحليلات الديون والتقشف. دعونا نهتم هنا بأربعة أنواع من التدابير التي طرحها البنك العالمي.

السياسات الفلاحية والمشاريع الاستخراجية: التأثير على النساء

بعيدا عن الاهتمام بالحفاظ على النظم الإيكولوجية، تتبع مشاريع عديدة واستراتيجيات البنك العالمي منطقا استخراجيا: «التنمية» والنمو باستغلال الموارد الطبيعية وتدميرها[25]. وسأذكر «الفيلة البيضاء»، هذه المشاريع الضخمة الضارة والمفروضة غالبا: مشاريع إنتاج الطاقة، والتعدين، ومشاريع البنية التحتية أو اللوجستية، التي يرمز إليها سد إنغا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأفكر أيضا في الإصلاحات التي تشكل جزءا من «الثورة الخضراء»[26]وسياسات التصدير التي تسهم في تدمير الكائنات الحية والمجتمعات المحلية والسيادة الغذائية: الزراعات الأحادية، والكائنات المعدلة جينيا، والقائمة على تلويث التربة واستنزافها، والقرصنة البيولوجية عن طريق الملكية الفكرية والاستيلاء على الأراضي، الخ.

لهذه المشاريع طابع مشترك في مجال الإبادة البيئية، ولكنها تسهم أيضا، أحيانا كثيرة، في تدمير سبل العيش وأماكنه وخبرة المجتمعات المحلية، التي يعتمد

25 ليس من غير المجدي تذكر أن النظام الرأسمالي، ولكن أيضاً وبصورة أعم الفكر الغربي، يستند إلى سلسلة من الازدواجيات («الرجال» و «النساء» على سبيل المثال)، مع حدود متميزة مفترضة بين ما هو «بشري» و «طبيعي» أو «متوحش». يمكن للإنسان أن يرسم، ويستفيد، ويستغل، ويعدل، و«يحقق الربح» ، والترويض، وما إلى ذلك ، والغير إنساني على هواه.عندئذ فقط يأتي علم البيئة، لإصلاح الضرر الذي لحق بـ «البيئة»، الكيان المعتبر هنا مرة أخرى خارجيا «عنا» بشكل أساسي . ولذلك فإنه يوجد في صميم التنمية علاقة موضوعية مع «البيئة»، سواء عن طرق الاستغلال أو «الحماية».

26 Jules Falquet, «Penser la mondialisation dans une perspective féministe», Travail, genre et sociétés, n° 25, 2011.

الحفاظ عليها أساسا على النساء. إذ يدفعهن هذا التدمير (إزالة الغابات، وتلوث التربة، والفيضانات) إلى الهجرة القسرية، والبحث عن بدائل في هذه الأعمال «الجديدة» المعتبرة عادة من اختصاص الإناث: الخدمات المنزلية، والإنتاج في المناطق الحرة، ورعاية الآخرين، أو ممارسة البغاء القسري. يرحب البنك العالم، على وجه الخصوص، ب «دخول» النساء هذا في «الاقتصاد المنتج». فوفقا للاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين، جرى ترحيل 3.4 مليون شخص بسبب مشاريع البنك العالمي، وانتهى بهم الأمر في مخيمات النازحين الداخلية[27]. إنهم الأشخاص الذين يفترض أن «يساعدهم» البنك العالمي وهم في الواقع الأكثر تضررا.

بالإضافة إلى ذلك، ينطوي هذا النوع من المشاريع غالبا على وجود جماعات مسلحة، سواء كانت مسؤولة عن «حماية» المشاريع المعنية، أو تسعى إلى السيطرة على الأراضي التي توجد فيها المواد الأولية. وهذا ما يزيد من تفاقم العنف، بما في ذلك العنف الجنسي، الذي تواجهه النساء. كما يتزايد العنف القمعي والقاتل، لا سيما ضد اللواتي يعارضن هذه المشاريع بالدفاع عن البيئة وأراضيهن وثقافتهن وأنشطتهن.

تؤدي السياسات الفلاحية للبنك العالمي، هي الأخرى، إلى تفاقم بعض أوجه عدم المساواة. تشكل الزراعة إحدى الأنشطة الرئيسة للنساء في جميع أنحاء العالم. غير أن إنشاء زراعة أحادية للتصدير (ما يزيد من الناتج الداخلي الخام والعملات الأجنبية لسداد الديون) يعني أن الزراعة المعيشية، التي تعتبر أساسا بالنسبة للعديد من الأسر، يجري نقلها إلى أراض أبعد وأقل خصوبة. وهذا ما يزيد مسافات الطريق، وخطر الاعتداء على النساء، ومشقة العمل، بينما المحاصيل تنخفض كما ونوعا، ما يؤثر مباشرة على الدخل، ولكن أيضا على صحة النساء وأمنهن الغذائي، بمن فيهن الفتيات اللائي يقعن أول ضحايا سوء التغذية. وأخيرا، يقوض هذا أيضا السيادة الغذائية الوطنية. في بعض المناطق، تقدم فرص العمل في الزراعات الريعية للرجال كأولوية، ويجري دفع النساء نحو أنشطة أكثر هشاشة. وفي حين انخفضت النسبة الإجمالية لتشغيل النساء في القطاع الزراعي على مدى السنوات العشرين الماضية (زيادة في قطاع الخدمات)، فإنه يظل مصدر فرص عملهن الرئيس في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، حيث تضطلعن بالأنشطة الشاقة أكثر والمستهلكة للوقت أكثر والمنخفضة الأجر. ولذلك فإن السياسات الزراعية التي يروج لها البنك العالمي ذات تأثير خاص على النساء.[28]

27 ICIJ, «New investigation reveals 3.4m displaced by World Bank», 2015, www.icij.org/insideicij/2015/04/new-investigation-reveals-34m-displaced-world-bank/.

28 OIT, «Les femmes au travail. Tendances 2016», Genève, OIT, 2016, www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_483203.pdf.

ومن بين التدابير المفروضة، إنهاء الإعانات المقدمة للمدخلات الفلاحية، في حين أن المنتجات الأوروبية، المدعومة بالسياسة الفلاحية الأوروبية المشتركة، تغرق الأسواق: منافسة غير عادلة بالمرة تؤثر بصورة مباشرة على سبل عيش النساء وإنتاجهن.

تدمير الخدمات العمومية

كما هو موضح في هذا الكتاب، فإن «[برامج التقويم الهيكلي]، وهي ثمرة سياسة وضعها ونفذها بوعي مسؤولو صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، كانت لها عواقب سلبية للغاية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا سيما فيما يتعلق بالصحة والتعليم والحصول على مياه الشرب والأمن الغذائي، الخ». (الفصل 25).

إن لتدمير هذه القطاعات، التي يمكن وصفها بأنها ملك مشترك، عواقب خطيرة جدا على النساء. أولا، لكونهن عاملات وموظفات، يفقدن فرص عملهن أو يشهدن خفض أجورهن دون تعويض. ثانيا، كمستهلكات، لأنفسهن أو لمن هم-هن في رعايتهن. تقلل الخصخصة وخفض ميزانية الصحة من إمكانية وصول أفقر النساء إليها، ما يؤثر بشدة على المتابعة المتعلقة بأمراض النساء وعنابر الأمومة، وكل ما يتصل بالصحة الجنسية والإنجابية. وكثيرا ما يتجاهل صانعو القرار هذه المسائل، وهم غالبا رجال.

ثالثا، واقع كونهن اللواتي يعوضن بواسطة عملهن المجاني عن التغييرات التي فرضها البنك العالمي. يدعو هذا الأخير إلى التخلي عن الدولة الاجتماعية عن طريق خصخصة الخدمات العمومية أو إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص. وستكون الإدارة الخاصة أكثر «تنافسية» وبالتالي أكثر كفاءة وفقا للدوغما الليبرالية. ومن بين الطلبات الصريحة التي تقدم بها البنك العالمي بانتظام خصخصة توزيع المياه، ما كان له عواقب عديدة، لا سيما في حالتي بوليفيا وتنزانيا. ففي هذين البلدين، أدت الخصخصة، بالإضافة إلى عدم الكفاءة، إلى ارتفاع الأسعار وإغلاق الآبار العمومية، ما أدى إلى عواقب وخيمة على الزراعة. إن جلب المياه مهمة تقع عادة على عاتق النساء والفتيات. وبالنسبة لهن، يعني انخفاض فرص الحصول على المياه زيادة الوقت المخصص لهذه المهمة، ومخاطر على صحتهن، ولا سيما مشاكل الظهر، والتعرض للعدوان في المسارات التي صارت أطول الآن[29]. والواقع أن الشراكة قطاع عام وخاص، التي توصف بإدارتها الأفضل، هي في الحقيقة أقل فعالية: إنها تكلف دافع الضرائب ما يصل إلى ستة أضعاف وتوفر

29 Bohoslavsky, «Effets des réformes économiques et des mesures d'austérité sur les droits fondamentaux des femmes», art. cité.

فرص عمل أكثر هشاشة. [30]

الإصلاحات الضريبية

يدعو البنك العالمي إلى إجراء إصلاحات ضريبية مواتية في الواقع لرأس المال الكبير: إزالة الحواجز الجمركية، وخفض الضرائب على الشركات، والثروة، وأعلى الدخول. ومقابل هذه الخسائر في الإيرادات، فإن الزيادة في ضريبة القيمة المضافة هي الإجراء الخارق للمؤسسات المالية الدولية. إنها ما يسمى بالضرائب التنازلية، لأنها ذات تأثير أعلى نسبيا على الأشخاص ذوي الدخل الأدنى. والواقع أن «جهود الميزانية» التي يطلبها البنك العالمي يتحملها فعلا هؤلاء الآخرون! وتواجه النساء خاصة، المسؤولات عن نفقات أسرية عديدة، رغم انخفاض دخلهن في الغالب، هذا الجحيم اليومي. وتؤدي حقيقة كون منتجات أساس، مثل حماية الحيض، غير مدرجة ضمن «المنتجات الأساس» المستفيدة من انخفاض ضريبة القيمة المضافة[31]، إلى صعوبات إضافية. وهكذا، فإن واحدة من كل عشر فتيات مراهقات في أفريقيا تتغيب عن الدراسة لمدة أسبوع في الشهر نتيجة لذلك.[32]

وثمة جانب آخر يتعلق بنشاطهن الرئيس على الصعيد العالمي: الفلاحة غير الرسمية والأنشطة غير الرسمية بصفة عامة. ففي حين أن أسعار المدخلات آخذة في الارتفاع، وفي حين أنهن ينفقن أكثر وأكثر على النشاط الذي تعتمدن عليه، فإنهن لا يتمتعن بنفس المزايا الضريبية التي يتمتع بها مقاولو الاقتصاد الرسمي. وبالنسبة لمشروع بريتون وودز، تعتبر النساء العاملات في القطاع غير الرسمي وتتزودن من القطاع الرسمي بلا شك، الأكثر تضررا من هذه التدابير. وفي دراسة استقصائية أجرتها منظمة العمل الدولية، أشارت النساء صراحة إلى «الضرائب» الناتجة عن الضرائب التنازلية ضمن العقبات التي تحول دون الانضمام إلى الاقتصاد الرسمي.

وستكون هذه التدابير الضريبية دائما غير فعالة في البلدان ذات الدخل المنخفض جدا حيث غالبية الاقتصاد غير رسمية. ولا يمكن أن تؤدي إلا إلى اعتماد تدابير تقييدية جديدة، غالبا ما تقود إلى تخفيضات في الحماية الاجتماعية... حلقة مفرغة راسخة! وعلاوة على ذلك، فإن هذه التقويمات المفروضة تشكل انتهاكا مباشرا ومتكررا

30 Iolanda Fresnillo et Verónica Serafini, «World Bank and IMF response to debt crisis undermines women's rights», 2020, www.cadtm.org/World-Bank-and-IMF-response-to-debt-crisisundermines-women-s-rights.

31 Au Kenya, ceux-ci sont passés de 400 à 30 en un an (BWP, «The IMF and gender equality»,2017, www.brettonwoodsproject.org/wp-content/uploads/201704//IMF-and-Gender-EqualityVAT-1.pdf).

32 Frédérique Harrus, «Scolarité: quand les règles mettent les filles au ban de l'école», 2015, www. francetvinfo.fr/monde/scolarite-quand-les regles-mettent-les-filles-au-ban-de-l-ecole_3066825. html.

للمبدأ الأساس المتمثل في أن النظام الضريبي هو أساس سيادة الدول واستقلالها الذاتي. وبالتالي فإن الديون المتعاقد عليها لتنفيذ هذه التدابير هي، من وجهة النظر هذه، ديون كريهة وغير مشروعة على الإطلاق.

الحصول على القروض الصغرى

جرى تشجيع القروض الصغرى بواسطة «القروض الميسرة» التي قدمها البنك العالمي وأشاد بها المجتمع الدولي على نطاق واسع. وتعني القروض الصغرى منح قروض بمبالغ صغيرة لأصحاب مشاريع أو الحرفيين والحرفيات، الذين واللواتي لا يستطيعون/ لا يستطعن الحصول على قروض بنكية «تقليدية». وتطور هذا النظام أساسا في بلدان الجنوب ويستهدف أشخاصا خارج النظام البنكي، وبالتالي في كثير من الأحيان أفقر الناس.

تمثل النساء نحو 70 % من زبائن أدوات التمويل البالغ الصغر[33] في جميع أنحاء العالم. وتحت ستار التمكين الاقتصادي، تُستهدف النساء مباشرة، من بين أمور أخرى، بسبب القوالب النمطية المتعلقة بمرونتهن في السداد[34]. وتتميز هذه القروض الصغرى بأسعار فائدة أعلى بكثير مما هي عليه في البنوك «العادية»، وبالتأكيد هي أعلى من المعدل الصفري الذي يشكل القاعدة في معظم دوائر التداول النقدي التقليدية مثل التونتين.

ويؤكد جول فالكيه أنه

> «لا يتعلق الأمر سوى بحق النساء، أو «واجبهن» في الديون، وفي الوقت نفسه وسيلة لجلب «ودائع الادخار» الهائلة التي غالبا ما تنظمها النساء، وتوجد في الجنوب، إلى الدوائر البنكية في الشمال»[35].

33 Lucile Daumas, «Pourquoi la microfinance s'intéresse-t-elle autant aux femmes?», 2017, www. cadtm.org/Pourquoi-la-microfinance-s-interesse-t-elle-autant-aux-femmes

34 Le réseau du CADTM dénonce depuis longtemps que les femmes sont victimes des abus de la microfinance. On pense à Denise Comanne (2005); Attac-CADTM Maroc; les militant·es du CADTM en Inde et au Sri Lanka ou encore à la campagne panafricaine contre le microcrédit. Voir

par exemple: Attac-CADTM Maroc, «Le microcrédit au Maroc: quand les pauvres financent les riches. Étude de terrain et analyse du système du microcrédit», 2017; Éric Toussaint et Nathan

Legrand, «Témoignages accablants sur les abus du microcrédit», art. cité.

35 Falquet, «Femmes, féminisme et "développement": une analyse critique des politiques des institutions internationales», art. cité.

يرسخ إفقار النساء هذا، بسبب الديون، منطق نقل الثروة من الفقراء إلى الأغنياء.

عملية تشجيع استبناك الفقراء وخلق فرص استثمارية جديدة، إن هي إلا وسيلة لإدامة الأضرار الناجمة عن النمو النيو ليبرالي الذي لا يزال يستبعد الحلول الجماعية والماكرو اقتصادية ي يشجع الحلول المالية والفردية.

أي نقد ذاتي في خضم أزمة عالمية متعددة الأبعاد؟

رغم كل هذا، لا يبدو أن البنك العالمي يقوم بأي نقد ذاتي حقيقي. فعلى سبيل المثال، لا يرد التقييم على مدى ثلاث سنوات لخطة العمل لعام 2007[36] على انتقادات المجتمع المدني. وتبين إليزابيث أرند ذلك في خمس مجالات: تجاهل الحقوق الإنسانية (التي تشمل أيضا النساء!)، وعدم كفاية الاهتمام بالصحة الإنجابية، والافتقار إلى بيانات جدية حول النوع الاجتماعي، والرؤية الضيقة للتحرر مثل التمكين الاقتصادي، وغياب قدرة المكاتب الوطنية على العمل.[37]

في عام 2012، اعترف البنك أخيرا بأنه لا يمكن اختزال عدم المساواة إلى «النمو»، وأقر تقرير رئيس بأنه ركز أكثر من اللازم على تقليص عدم المساواة كعامل مساهم في النمو، وليس كغاية في حد ذاتها. ولكن دعونا لا نرحب بسرعة كبيرة ب «نقلة نوعية» مفترضة: فالتحليل لا يزال يركز على الاقتصاد والبحث عن «أنواع معينة من النمو» قبل كل شيء.[38]

ففي عام 2014، لا يزال المنتقدون يشيرون بأصابع الاتهام إلى البنك العالمي، كونه يهمل أعمال الرعاية. وتشير دراسة أنه في حوالي ثلاثين مشروعا، لا يأخذ 92٪ منها في الاعتبار صراحة وجود أعمال رعاية غير مدفوعة الأجر في تصميمها.[39]

36 GenderAction (2010): «Critique of the World Bank's applying gender Aaction plan lessons: A three-year road map for gender mainstreaming (2011-2013)», www.genderaction.org/publications/2010/critique_road_map.pdf.

37 BWP, «World Bank admits gender equality not just about growth», 2014, www.brettonwoodsproject.org/2014/03/world-bank-admits-gender-equality-just-growth/.

38 BWP, «World Bank criticised for overlooking care work», 2014, www.brettonwoodsproject. org/2014/01/bank-criticised-overlooking-care-work/.

39 Banque mondiale, «Nouvelle stratégie du Groupe de la Banque mondiale pour le genre et l'égalité des sexes: consultations», https://consultations.worldbank.org/fr/consultation/nouvellestrategie-du-groupe-banque-mondiale-genre-le-galite-sexes-consultations.

وفي عام 2016، وبينما قال البنك إنه يريد فهما أفضل للحق في الكلام والقدرة على العمل، أصر على:

> «الاستناد إلى ما تم إنجازه بالفعل» و«معالجة العقبات الخاصة التي تواجهها النساء في الحصول على الفرص الاقتصادية»[40].

كما أنه شكل فريق عمل للتصدي للعنف القائم على نوع الجنس، وهي مبادرة انتقدت بسبب مدة أجرأتها المحدودة للغاية وصمتها بشأن العنف الملازم تحديدا لمشاريع البنك العالمي.

فما هي الفائدة من تقييمات الفقر والأثر الاجتماعي التي تنفذها البلدان المدينة؟ على الرغم من وجود مؤشرات لإدراج هذا النوع. لا توجد تدابير ملزمة. على سبيل المثال، كان برنامج صربيا «الإدارة الأفضل» و«الترشيد» للقطاعات العامة، الذي فرض مقابل قرض منح في عام 2016، يعني فقدان ما يقرب من 30,000 وظيفة وتجميد الأجور في القطاعات العامة، حيث تشكل النساء غالبية العاملات. ولا يبلغ البرنامج عن أي آثار اجتماعية على الفقر أو توزيع الثروة.

وعلى الرغم من أن التحليل المتعدد الأبعاد يبدو أنه يتقدم، فإن السنتين 2020 و2021 تؤكدان أن تدابير الاقتصاد الكلي التي يدعو إليها البنك لا تزال تزيد من سوء حالة السكان المحرومين. بعد عدة عقود من السياسات المعادية للمجتمع، تضعف بخاصة النظم الصحية في سياق أزمة عالمية وشيكة في نهاية عام 2019.

وفي حين تضاعفت حصة الميزانية المخصصة لخدمة الديون في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بين عامي 2010 و2018، لا تزال تدابير التقشف، التي أثبتت عدم فعاليتها بالإضافة إلى كونها غير متكافئة، تنفذ بلا هوادة. وقد انخفضت الموارد المخصصة للخدمات العامة بنسبة 18٪ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبنسبة 15٪ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في الفترة من 2014 إلى 2018، وفي 21 بلدا على الأقل من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، انخفضت ميزانيات التعليم منذ عام 2015 مع ارتفاع خدمة الديون. وفيما يتعلق بالصحة، فإن هذا هو الحال بالنسبة ل 39 بلدا[41]، مع

40 BWP, «The World Bank and gender equality», 2019, www.brettonwoodsproject.org/wpcontent.

41 Eurodad, «How public services and human rights are being threatened by the growing debt crisis», 2020, www.eurodad.org/how_public_services_and_human_rights_are_being_threatened_by_the_growing_debt_crisis.

ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على الصحة العامة، والعاملين الصحيين، والرعاية المجتمعية، وقدرة استيعاب المستشفيات، وما إلى ذلك (انظر الفصل 25). ويمكن إضافة هذا إلى الحد من إمكانية الحصول على مياه الشرب في العديد من المناطق. وفي هذا السياق، كيف يمكن التعامل مع الأزمة الصحية التي اندلعت في عام 2020؟

ومن الواضح على الفور أن عبء الخيارات السياسية غير المتسقة في كثير من الأحيان، يقع أساسا على عاتق المرأة. والنساء حاضرات، بصورة خاصة، في القطاعات «الأساس»، وبالتالي فهن يقعن على خط المواجهة متحملات الإرهاق وخطر التلوث. كما أن أغلبيتهن غير قادرة على العمل عن بعد، وهذا هو الحال أيضا بالنسبة للمجموعات الإثنية المحرومة في العديد من المناطق[42].

وعلى العكس من ذلك، فإن المرأة حاضرة بكثافة لممارسة الحرف والمهن المحظورة الآن وبدون تعويض لأنها مهن غير رسمية (المنزلية، والعمل الجنسي، والتجارة في الشوارع ...). وهذا ما يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة الاقتصادية. كما لو أن ذلك لم يكن كافيا، فإن دور النساء في الرعاية داخل الأسر يعرضهن أكثر للفيروس ويزيد من عملهن المجاني (الأطفال غير الممدرسين، وصنع الأقنعة...). وفوق كل ذلك، فإن العنف المنزلي ومخاطر تنحية الصحة الإنجابية والعقلية جانبا، بصورة كاملة، آخذة في الارتفاع. ملاحظة ليس فقط مثيرة، ولكن يمكن التنبؤ بها.[43]

وفي هذا السياق، فإن الإعلان عن وقف السداد لصالح البنك العالمي، أو «مساعدات» صندوق النقد الدولي، أو إعادة الهيكلة المحتملة لمجموعة العشرين، هي في أحسن الأحوال نكات سيئة لا تصلح حتى لإثارة الضحك الأصفر لأولئك الذين تطجنهم النيوليبرالية. وبدون التشكيك هيكليا في تنظيم الرعاية في مجتمعاتنا، فإن هذا لا يؤدي إلا إلى تأجيل زيادة عبء الديون، مما سيكون له شديد الأثر على المرأة. وتظل أولوية البنك العالمي هي استقرار الاقتصاد الكلي والقطاع المالي، الأمر الذي يبرر مرة أخرى سياسات التقشف والتصدير.

وهذه الأزمة ليست نتيجة عوامل اقتصادية أو صحية فحسب، بل هي نتيجة لعلاقتنا بالأنشطة الحية والأساس، و«الاهتمام» بما يحيط بنا. إن العلاقة السائدة، التي تدعو إليها أيديولوجيات البنك العالمي، بعيدة كل البعد عن أي تصور للتوازن الإيكولوجي

42 Economic Policy Institute, «Not everybody can work from home», 2020, www.epi.org/blog/black-and-hispanic-workers-are-much-less-likely-to-be-able-to-work-from-home/.

43 إذا فكرنا في العلاقات الاجتماعية بين الجنسين، ولكن أيضا إذا اعتمدنا على تجارب سابقة مثل وباء الإيبولا.

والرفاه الجماعي تتيح إمكانية مواجهة هذه الأزمات دون التضحية دائما بنفس المكتوين بنيرانها ودون إثارة أزمات اجتماعية غير مسبوقة.

خلاصة

يلخص البنك الدولي في تقريره الشهير لعام 2007 «هدفه الأساس «على النحو التالي: تمكين المرأة من المنافسة على:

- أسواق المنتجات؛
- الأسواق المالية؛
- أسواق الأراضي؛
- أسواق العمل[44].

فماذا تعني رؤية المساواة هذه؟ وكما قالت النسويات المناهضات للرأسمالية منذ فترة طويلة، فإن خطاب المساواة لا يساعد على مكافحة القمع، بل يحل محله فقط. نحن نتحدث هنا عن تكافؤ الفرص للتنافس، والهيمنة. أن تتفوق في المناطق التي كانت تعتبر ذكورية حتى الآن، وأن تلائم الرموز، وأن تفجر السقف الزجاجي (وتجعل الأرضية لزجة أكثر)، وطرفا فاعلا في آليات التراكم الرأسمالي.

وجهة النظر هذه حول «الحركة النسائية» خطيرة. وبدلا من الحديث عن الوصول إلى هياكل السلطة، ينبغي معالجة التشكيك الجذري في هياكل السلطة. وبدلا من الحد من الحواجز الاقتصادية الفردية، فإن ذلك يعني خلق ديناميات جماعية، تضامنية، وقوة سياسية مطلوبة. لا يدعم البنك المطالب النسوية، بل يرعى ويغذي التمويل الأبوي والاستخراجي والعنصري.

والسؤال في نهاية المطاف ليس ما إذا كانت بعض المشاريع المحلية قد دعمت المرأة أم لا؟، ولا مجرد الادعاء بأن البنك العالمي لم ينجح في الحد من أوجه عدم المساواة بما فيه الكفاية. بل إن السؤال هو ما إذا كان خطه السياسي يساهم في تفاقمها أم لا؟ الجواب هو نعم. ويصر البنك العالمي على وضع سياسات للاقتصاد الكلي تؤثر سلبا على المساواة بين الجنسين وتعزز الاضطهاد الهيكلي، كما يتضح من استراتيجيته للفترة

44 Banque mondiale, «L'égalité des sexes, un atout économique», 2006, http://documents1.worldbank.org/curated/en/482921468315359005/pdf/370080FRENCH0G10Box032734201PUBLIC1.pdf.

من 2016 إلى 2023.

في عام 2016، وصفت إليزابيث بروغل جدول أعمال البنك العالمي الجديد بأنه ليبرالية جديدة تأخذ النسوية بالحسبان.[45] خطاب جديد يكون فيه تحليل أوجه عدم المساواة بين الجنسين أكثر تقدما، ولكن أيضا في خدمة الأسواق أكثر وأكثر: وبعبارة أخرى، فإن المطالب النسوية هي أكثر وأكثر استغلالا؛ منتقاة ومترجمة إلى شروط تجارية؟ وبالنسبة لبروغل، إذا كانت «التطورات» والتحديات العديدة تستحق الشجب بسبب نواياها (على سبيل المثال دفع الحكومات إلى الاستثمار في دور الحضانة حتى تتمكن المرأة من العمل بصورة أكبر)، فإنها تفتح أيضا فجوات سيكون من المثير للاهتمام اغتنامها لصياغة مطالب وبدائل نسوية حقا.

وكل هذه الملاحظات سبب آخر لإلغاء معظم الديون، التي لم تخدم السكان، مع سبق دراية كاملة بالحقائق. ولهذا السبب، وكما دعا إلى ذلك الاتحاد من بين آخرين، نحتاج إلى تغيير جذري، وليس إلى إصلاحات داخل هذه المؤسسات، التي تحافظ، سواء كانت مجموعة العشرين أو صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي أو الأمم المتحدة، على إضفاء الطابع المؤسسي على الحركة النسائية على حساب المعنيين الأوائل.

كما أن المنظور النسوي، وحتى النسوي البيئي، يؤدي أيضا إلى مسألة من يدين لمن؟ وإذا ما وضعنا في اعتبارنا كل العمل غير المرئي الذي أنجز، وحيث نهبت الموارد ودمرت دون وازع أو تعويض أو جهود للحفاظ على التوازن؟، فإن الحالة تتغير. وقسم كبير من السكان، ولا سيما الطبقات المهيمنة على كوكب الأرض، مدين في الواقع للنساء، بديون ضخمة إيكولوجية، ولكن أيضا ديون إنجابية.[46]

45 Elisabeth Prügl, « Neoliberalism with a Feminist Face: Crafting a new Hegemony at the World Bank », Feminist Economics, Vol. 23, 2017.

46 Camille Bruneau, «Une lecture écoféministe de la dette pour penser l'audit autrement», AVP, n° 79, 2020, www.cadtm.org/Une-lecture-ecofeministe-de-la-dette-pour-penser-l-auditautrement.

الفصل الثامن والعشرون

البنك العالمي ومسألة الحقوق الإنسانية

لم تكن قضية «الحقوق الإنسانية» أبدا أولوية بالنسبة للبنك العالمي. الحق الفردي في الملكية الخاصة هو الحق الذي ظل بلا منازع ثابتا في كل اشتراطات البنك، وهو حق يحابي في واقع الأمر الملاكين الكبار، سواء كانوا أفراداً أو أثرياء أو مقاولات. البنك العالمي، إشارة للحقوق الجماعية للسكان والأفراد. إذا ما أثار البنك العالمي حقوق الإنسان، فليس بالمعنى التقدمي المدون في النصوص الأساسية للأمم المتحدة.

تملك الأيديولوجيات قراءتها الخاصة للحق. يستعيد جان فيليب بيمانز على نحو مناسب:

> «على أي حال، من المنظور الغربي السائد اليوم، يتم النظر إلى الحقوق الإنسانية قبل كل شيء على أنها حرية التصرف الفردي، وعدم التدخل في عالم الشؤون الاقتصادية الخاص، وحق التصرف الحر بالملكية، وخاصة امتناع الدولة عن أي عمل ينتهك الحرية الفردية في استثمار الوقت ورأس المال والموارد في الإنتاج والتبادل... ويمكن، وفق الرؤية الليبرالية الجديدة، للمطالب الاجتماعية والثقافية أن تكون طموحات مشروعة، ولكن لا يمكن أبدا أن تكون حقوقًا... فالرؤية الليبرالية الجديدة ترفض أي نهج جماعي للحقوق. الفرد هو الكائن الوحيد الذي يمكنه المطالبة بالحقوق، وعلى

نفس المنوال فإن من ينتهكون القانون ليسوا سوى أفراد يجب أن يتحملوا مسؤولية ذلك كاملة. لا يمكن أن تنسب انتهاكات الحقوق إلى منظمات ولا إلى هياكل»[1].

يعتمد البنك العالمي، مثل صندوق النقد الدولي، على هذه المُسلّمة لتفادي أي مسؤولية بصدد احترام الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ومع ذلك، فإن هذه الحقوق لا يمكن فصلها عن الحقوق المدنية والسياسية ومن المستحيل احترام الحقوق الفردية إذا لم تؤخذ الحقوق الجماعية بعين الاعتبار. وباعتبارها مؤسسات متعددة الأطراف، فليس واردا ألا يخضع البنك العالمي وصندوق النقد الدولي لتطبيق المعاهدات الدولية والحقوق الفردية والجماعية التي تؤكد عليها.

ينطبق مطلب الشفافية والحكم الرشيد على الجميع. تطالب المؤسسات المالية الدولية بهما حكومات البلدان المدينة، لكنها تتجاهلهما بخصوصها هي. وينبغي ألا يقتصر شرط تقييم الأنشطة المضطلع بها والمساءلة بصددهما على الدول، بل ينبغي أن يشمل أيضاً القطاع الخاص، وبكثافة خاصة، ومجال المنظمات الدولية، بالنظر للأثر الكبير جدا لأنشطتها وسياساتها وبرامجها على التحقق الفعلي للحقوق الإنسانية[2]. كان لبرنامج التقويم الهيكلي نتائج سلبية جدا فيما يتعلق بتدهور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (خاصة بالنسبة للفئات الأكثر ضعفاً) وكذلك على البيئة، ما يستوجب مساءلة هذه المؤسسات عن أفعالها.

التقويم الهيكلي لا يحترم الحقوق الإنسانية

رغم النصوص الدولية التي تشكل الإطار القانوني لحماية الحقوق الإنسانية، فإن صندوق النقد الدولي والبنك العالمي «يعملان وفقاً لمنطق المقاولات المالية الخاصة والرأسمالية العالمية، دون مراعاة لنتائج أعمالهما الاجتماعية والسياسية»[3].

في تقرير مشترك أعد سنة 2000 وقدم إلى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، من قبل المقرر الخاص والخبير المستقل، على ما يلي:

1 Peemans, Le développement des peuples face à la modernisation du monde, op. cit., p. 349.

2 Angulo Sanchez, Nicolas. 2005. El Derecho Humano al Desarollo frente a la mundialización del Mercado, p.145

3 Benchikh M, Charvin R., Demichel F., Introduction critique au Droit international public, Collection Critique du droit, Presse Universitaires de Lyon, 1986, p. 12.

«منذ ما يقرب من 02 عامًا، لعبت المؤسسات المالية الدولية وحكومات الدول الدائنة لعبة غامضة ومدمرة متمثلة بالتوجيه عن بعد لاقتصادات العالم الثالث وفرض سياسات اقتصادية غير شعبية على بلدان عاجزة، مدعيةً أن الوصفة المرّة للتقويم الماكرو اقتصادي ستسمح في نهاية المطاف لهذه البلدان بإيجاد طريق الرخاء والتخلص من الديون. بعد عقدين من الزمن، أصبح الوضع ببلدان عديدة، أسوأ مما كان عليه عندما بدأت في تنفيذ برامج التقويم الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي. لقد كانت لهذه البرامج التقشفية الصارمة تكلفة اجتماعية وبيئية كبيرة، وانخفض في بلدان عدة مؤشر التنمية البشرية بشكل حاد»[4].

ويشير المقرر بقوة إلى أن

«ممارسة الحقوق الأساسية لسكان البلدان المدينة بشأن الغذاء، والسكن، والملبس، والشغل، والتعليم، والخدمات الصحية، وبيئة نظيفة لا يمكن أن تكون مرهونة بتنفيذ سياسات تقويم هيكلي واصلاحات اقتصادية مرتبطة بالديون...»[5].

والحال أن السياسات التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية تجعل الالتزام باحترام الحقوق الإنسانية، بما في ذلك شرعية الحكومات، خاضعاً للتطبيق العقائدي لبرامجها[6]. وفي الواقع، تتجاوز برامج التقويم الهيكلي «مجرد فرض مجموعة تدابير ماكرو اقتصادية

4 ONU-CDH, «Allègement de la dette et investissement local: coordination entre l'Initiative en faveur des pays pauvres très endettés (PPTE)», rapport commun de Ronaldo Figueredo (rapporteur spécial) et de Fantu Cheru (expert indépendant), 14 janvier 2000, E/CN.4/2000/51, § 1.

5 نفس المرجع، الفصل 5.

6 خصوصا، الإفقار الواسع لشرائح كاملة من سكان دول العالم الثالث. لنتذكر أن الفقر يعتبر «... كحالة إنكار، أو حتى انتهاك، لحقوق الإنسان.

Voir ONU-CDH, «Mise en œuvre du droit au développement dans le contexte mondial actuel. Examen du sixième rapport de l'expert indépendant sur le droit au développement», E/CN.4/2004.18/4, 17 février 2004, § 12.

داخليا. إنها تعبير عن مشروع سياسي، وإستراتيجية مدروسة للتغيير الاجتماعي على نطاق عالمي، هدفها الرئيسي جعل كوكب الأرض مجال عمل آمن للشركات متعددة الجنسية. باختصار، تعمل برامج التقويم الهيكلي بمثابة «قناة» لتسهيل عملية العولمة من خلال التحرير الاقتصادي، وإلغاء القيود، وإنقاص دور الدولة التنموي الوطني»[7].

كما شددت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة على أن سياسات التقويم الهيكلي لها تداعيات خطيرة بشأن قدرة البلدان النامية على وضع سياسات إنمائية وطنية يكون هدفها الرئيسي احترام الحقوق الإنسانية، لا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عبر تحسين الظروف المعيشية للسكان المحليين[8].

ووفقاً لتقرير برنار موهو، الخبير المستقل، فإن سياسات التقويم الهيكلي، نتاج سياسة مبلورة ومطبقة بوعي من قبل مسؤولي صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، كان لها عواقب سلبية للغاية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، خصوصًا[9] فيما يتعلق بالصحة والتعليم والحصول على مياه الشرب والأمن الغذائي وغيرها[10]. ويلاحظ نفس الخبير أن السياسات التي تتبعها المؤسسات المالية الدولية قد استنكرها المواطنون بواسطة حركات احتجاجية جرى قمعها بشراسة من قبل الحكومات والسلطات العمومية لضمان تحقيق المخططات التي تفرضها هذه المؤسسات (خصخصة المياه والكهرباء والنقل العمومي، والمستشفيات، وتحرير أسعار الأدوية، والخبز وغيرها من الضروريات الأساسية، وحماية مصالح الشركات متعددة الجنسية بشأن الاستثمارات وملكية الموارد الطبيعية المشتركة، الخ). ولذلك، هناك صلة وثيقة بين الانتهاك الكثيف للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانتهاك الواسع للحقوق المدنية والسياسية.

7 ONU-CDH, Effets des politiques d'ajustement structurel sur la jouissance effective des droits de l'homme, rapport de l'expert indépendant Fantu Cheru, E/CN.431 § ,50/1999/.

8 Consecuencias de las políticas de ajuste económico originadas por la deuda externa en el goce efectivo de los derechos humanos y, especialmente, en la aplicación de la Declaración sobre el derecho al desarrollo, Resolución de la Comisión de Derechos Humanos 199922/.

9 إن الانتهاك الكثيف والمستمر للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا ينفصل عن جميع حقوق الإنسان لأن انتهاكها يصاحب عادة بانتهاكات خطيرة للحقوق المدنية والسياسية. انظر Fierens، Jacques، «انتهاك الحقوق المدنية والسياسية كنتيجة لانتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية»، المؤسسات المالية، واستثناء حقوق الإنسان، مركز القانون الدولي للجامعة الحرة بروكسل، ديسمبر 1998، المجلة البلجيكية للقانون الدولي 1-1991. /http://rbdi.bruylant. be/public/modele/rbdi/content/files/RBDI%201999/RBDI%201999-1 .Dossier/RBDI%20-1999.1%20-%20pp.%2046%20%C3%A0%2057%20-%20Jacques%20Fierens.pdf

10 ONU-CDH, Effets des politiques d'ajustement structurel et de la dette extérieure sur la jouissance effective de tous les droits humains, en particulier des droits économiques, sociaux et culturels, E/CN.4/2003/10, § 42.

أمام هذا النوع من انتهاك التزامات دولية من قبل سلطات عمومية للدولة المعنية، تذكير الحكومات بالتزاماتها الدولية بشأن حماية الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الإنسانية بشكل عام. وبدلاً من إيقافها أو تعليقها (الانتهاكات)، استمرت هذه المؤسسات في تكثيف تنفيذها. يتم التعبير عن اللامبالاة وحتى السخرية بلا مساحيق في هذه العبارة التي وردت في اجتماع الخبير المستقل مع مسؤولي صندوق النقد الدولي:

«بالنسبة لصندوق النقد الدولي، لم يكن حكيما حظر أي برنامج بسبب انتهاكات حقوق الإنسان»[11].

وبالفعل، إنها حقيقة بالغة الخطورة: فهذه المؤسسات تتصرف وكأنها غير مدينة لأي التزام دولي، باستثناء تلك المتعلقة بالاتفاقات التجارية أو اتفاقات الاستثمار. بالطبع، فهي تتبع بذلك هدفًا محددًا بدقة. في عام 1999، حدد الخبير المستقل الذي عينته لجنة حقوق الإنسان بدقة عملية العولمة ودور المؤسسات المالية كجزء من «الثورة المضادة النيوليبرالية»[12].

ووفقاً للقانون الدولي، سواء التقليدي أو العرفي[13]، هناك مبادئ وقواعد قانونية أساسية تتعلق بالحماية الدولية للحقوق الإنسانية، يمتد نطاقها ليشمل جميع مواضيع القانون الدولي.

الدول ومسؤوليات المؤسسات المالية الدولية والمصالح الخاصة

ليس البنك العالمي وصندوق النقد الدولي كيانين مجردين، فالقرارات التي يتخذانها هي من صنع رجال وكذلك بعض النساء يعملون نيابة عن دولهم أو مجموعات دول. والحال أن الدول نفسها مرتبطة بشكل لا يمكن إنكاره بوثائق الأمم المتحدة. ولذلك فإن الدول الأعضاء في البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، مثل الدول الأخرى، ملزمة بمراعاة الاحترام الإلزامي لحقوق الإنسان في القرارات التي تتخذها داخل هذه المؤسسات.

11 ONU-CDH, Quatrième Rapport de l'Expert indépendant Arjun Sengupta, E/CN.4/2002/WG.18/2/Add. 1, 5 mars 2002, par.21

12 ONU-CDH, Effets des politiques d'ajustement structurel sur la jouissance effective des droits de l'homme, rapport de l'expert indépendant Fantu Cheru, E/CN.4/1999/50, § 28-30.

13 القانون التقليدي هو القانون المكتوب الذي توجد قواعده في الاتفاقيات الدولية، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (PIDESC). القانون العرفي هو قانون غير مكتوب أو ملزم، مثل حظر الجرائم ضد الإنسانية، وجرائم العدوان، وحقوق الشعوب بشأن مواردها الطبيعية، إلخ.

يجب حتى الذهاب أبعد من ذلك. في سياق العولمة الجارية، وتبعا للإجراءات التي تتخذها الشركات متعددة الجنسية، ومجموعة الثمانية والمؤسسات المالية العالمية[14]، تم تجريد السلطات العمومية الوطنية والمحلية عمدا من سلطاتها الاقتصادية والاجتماعية. تتدخل الدول بشكل متزايد لإنفاذ المصالح الخاصة بدلاً من ضمان التمتع الكامل بالحقوق الإنسانية. وبالنسبة للبنك العالمي، تعود مشكلة التخلف والفقر برمتها عمليا إلى حقيقة أن السلطات العمومية تتدخل أكثر من اللازم في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، مما يعوق أحيانا كثيرة أعمال وأنشطة القطاع الخاص. وبهذه الطريقة، يؤكد رئيس البنك العالمي، في وثيقة بعنوان «تنمية القطاع الخاص»، أن «النمو المدفوع بالقطاع الخاص ضروري للتنمية المستدامة وتقليص الفقر»[15].

تهاجم المؤسسات المالية العالمية الدول في حين يعلن الأمين العام للأمم المتحدة في التقرير المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ما يلي:

> «اليوم، هناك عموما ميل إلى مطالبة الحكومات بتحمل الكثير من المسؤوليات، متناسين أن المفهوم القديم لدور الدولة في التنمية لم يعد ذا صلة... وبينما لا يقال أي شيء عن المسؤوليات الدولية أو عن دور الاقتصاد العالمي وآلياته وديناميكياته، أو عن مساهمتها في النظام السياسي الحالي ونظام الحكم في العالم المعاصر - وهي المسؤوليات التي تقع على عاتق هذه الأنظمة- يجري تحميل الحكومات شرور وصعوبات ومشاكل المشهد الدولي. والحال أن هذا النهج ليس موضوعيا ولا عادلا، ولا سيما فيما يتعلق بالبلدان النامية التي لا رأي لها في القرارات الأساسية المتخذة على الصعيد الدولي والتي تتهم مع ذلك بإعاقة التنمية، بينما يتم تجاهل الأسباب الجذرية لعدم المساواة على المستوى العالمي...»[16] (تسطير المؤلف).

14 Alejandro Teitelbaum les qualifie d' « instruments et mandataires des grandes puissances et du grand capital… ». Voir Teitelbaum A., El Papel de las sociedades transnacionales en el mundo contemporàneo, AAJ, Producciones Gráficas, Buenos Aires, 2003, p. 104.

15 مذكرة من رئيس البنك العالمي، 28 سبتمبر 2004. اوردها هوغو رويز دياز بالبوينا في سياسات المؤسسات المالية الدولية ومسؤوليتها عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان عقب فرض برامج التقويم الهيكلي، 3 اكتوبر 2004، ص 15.

16 الجمعية العامة للأمم المتحدة، قضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك طرق مختلفة لضمان التمتع على نحو أفضل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. العولمة وتأثيرها على التمتع الكامل بحقوق الإنسان، تقرير الأمين العام، 7.08.2003 ، الفصل. 16- 17 .

وبالتالي، من الخطأ أساسا اعتبار الدول الجهة الوحيدة المسؤولة عن انتهاك حقوق الإنسان عند تطبيق القواعد التجارية متعددة الأطراف أو جراء تطبيق التدابير التي يفرضها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي[17].

هذه الأطروحة منتشرة على نطاق واسع داخل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي: الدول الأعضاء هي المسؤولة واقعيا عن انتهاكات حقوق الإنسان، بشكل فردي لأنها من يقرر في النهاية السياسات التي يجب أن تنفذها هذه المؤسسات.

هذا الادعاء بعدم المساءلة غير مقبول في القانون الدولي.

إن صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية هي في الأساس منظمات دولية[18] بالمعنى الدقيق للكلمة. على هذا النحو، فهي ذات شخصية قانونية دولية[19]، ولديها أجهزتها الخاصة[20]، ولديها صلاحيات أقرتها المعاهدة أو الاتفاق الأساسي (صلاحيات محددة)[21]. قبل كل شيء لديها، كمنظمات دولية، حقوق والتزامات.

كقاعدة عامة، من البديهي أنه لا يمكن لأي منظمة دولية تدعي أنها تعمل كموضوع للقانون الدولي، وتعتزم ممارسة اختصاصاتها وتدعي امتلاك شخصية قانونية دولية، أن تجادل بجدية بأنها معفاة من احترام الالتزامات الدولية، وخاصة قواعد حماية الحقوق الإنسانية[22]. وبوصفها موضوعًا للقانون الدولي، تخضع أي منظمة دولية للقانون الدولي، بما في ذلك الخضوع لقواعد حماية الحقوق الإنسانية[23].

بموجب الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن تأويل اتفاق 25 مارس 1951 بين منظمة الصحة العالمية ومصر فإنه:

17 مساءلة الدول وحدها هو في الواقع «... تحميل الكيانات المنفذة المسؤولية، في حين تتمتع المؤسسات الرئيسية التي تترأس اعتماد مثل هذه السياسات بالإفلات من العقاب...»

UN- Cf. ONU-CDH, La mondialisation et ses effets sur la pleine jouissance des droits de l'homme, E/CN.4/Su.2/2003/14, انظر: par. 37. C'est moi qui souligne. .

18 Voir José Antonio Pastor Ridruejo, Cours général de droit international public, Recueil des Cours de l'Académie de droit international (RCADI), 1998, t. 274, p. 193198-.

19 Voir CIJ, Réparation des dommages subis au service des Nations unies (affaire Bernadotte), Recueil, 1949, www.icj-cij.org/fr/affaire/4.

20 Verhoeven J., Droit international public, Précis de la Faculté de Droit de l'UCL, Larcier, Bruxelles, 2000, p205

21 Combacau J., Sur S., Droit international public, Montchrestien, Paris, 1995, deuxième édit., p. 731-732

22 E/CN.4/Su.2/2003/14, par. 37.

23 Dupuy, P.M., Droit international public, Dalloz, Paris, 1995, troisième édit., p. 115.

« (...) لا يكفي أي شيء من طبيعة منظمة عالمية لتبرير اعتبارها كنوع من «دولة فوق الدول». إن المنظمة العالمية موضوع للقانون الدولي مقيدة على هذا النحو بكل المقتضيات التي تفرضها عليها القواعد العامة للقانون الدولي، وميثاقها التأسيسي أو الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها»[24].

مع أن هذا الرأي صدر بشأن منظمة الصحة العالمية، فمن الواضح أن كل كنظمة عالمية، كموضوع للقانون، ملزمة باحترام القانون الدولي، بما في ذلك الحقوق الإنسانية المعترف بها عالميا (العرف الدولي، والمبادئ العامة للحق، الخ). بالتالي فالبنك العالمي ليس فوق القانون.

تنبع المقتضيات من القانون الدولي العام وتفرض بالتالي على المؤسسات المالية الدولية أن تأخذ بالاعتبار أثر سياساتها وقراراتها على وضع حقوق الفرد في البلدان المقترضة.

أعلنت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة للأمم المتحدة، في قرار اتخذ في يونيو 2016، بوضوح أنها ترفض أن ينكر صندوق النقد الدولي والبنك العالمي التزاماتهما بشأن احترام الحقوق الإنسانية:

«إن اللجنة واعية تماما بواقع أنه، في حالة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، فإن القوانين الأساسية التأسيسية للمنظمتين جرى تأويلها أحيانا من طرفهما على أنها لا تلزمهما بأخذ اعتبارات متعلقة بحقوق الإنسان بالاعتبار فيما يخص قراراتهما[25]. واللجنة ترفض هذا التأويل».

وتضيف اللجنة:

«إن البنك العالمي وصندوق النقد الدولي باعتبارهما مؤسستين مختصتين تابعتين للأمم المتحدة

24 CIJ, Affaire de l'interprétation de l'Accord du 25 mars 1951 entre l'OMS et l'Egypte, Avis consultatif du 20 décembre 1980, Mec., 1980, pp. 89 et 90, § 37.

25 Voir FMI, Statuts, art. IV, sect. 3 b), et BIRD, Statuts, art. IV, sect. 10.

ملزمتـان بالعمـل وفقـا لمبـادئ ميثـاق الأمـم المتحـدة[26]، التـي تعتبـر تحقيـق حقـوق الانسـان والحريـات الأساسـية واحـدا مـن أهدافهـا الواجـب بلوغـه لاسـيما عبـر آليـة التعاون الاقتصـادي والاجتماعـي العالميـة[27].»[28]

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

ينـدرج الإعـلان العالمـي لحقـوق الإنسـان فـي مجموعـة قوانيـن القانـون العرفـي[29]، وهـو كمـا يوحـي اسـمه، عالميّ؛ لذلـك يربـط بيـن الـدول وغيرها من موضوعـات القانـون الدولي فـي أعمالهـا ومسـؤولياتها المحـددة. لا يمكـن لأي هيئـة دوليـة أن تحتمـي بنظامهـا الداخلـي كـي تعتبـر نفسـها متحـررة مـن احتـرام الاتفاقـات الدوليـة التـي صـادق عليهـا أعضاؤهـا[30].

ولذلـك، فـإن المؤسسـات الدوليـة ملزمـة بتهيئـة الظـروف للتمتـع الكامـل بجميـع الحقـوق الإنسـانية واحتـرام وحمايـة وتعزيـز هـذه الحقوق. برامـج التقويـم الهيكلـي، كمـا سـلف الذكـر، مغايـرة لذلـك تمامـا. لقـد أعيـد تسـميتها الآن «اسـتراتيجيات مكافحـة الفقـر»، بافتـراض أن نمـوا اقتصاديـا بسـيطا سـيجلب التنميـة تلقائيـا، وهـو مـا تكذبـه، مـن بيـن أمـور أخـرى، التقاريـر السـنوية لبرنامـج الأمـم المتحـدة الإنمائـي. إن مـا يسـمى النمـو الاقتصـادي، كمـا تقترحـه المؤسسـات الماليـة العالميـة، يفيـد بشـكل خـاص شـرائح المجتمـع ذات الحظـوة ويزيـد أكثـر خضـوع بلـدان العالـم الثالـث[31]. عـلاوة علـى ذلـك، فـإن النمـو الاقتصـادي الحالـي غيـر متوافـق بشـكل أساسـي مـع الحفـاظ علـى البيئـة.

إعلان الحق في التنمية

لا تتماشـى هـذه الرؤيـة للتنميـة، التـي يدافـع عنهـا البنـك العالمـي بشـدة رغـم فشـلها الصـارخ، أيضـاً مـع نـص اجتماعـي بـارز وشـهير يتمثـل فـي إعـلان الأمـم المتحـدة بشـأن

26 Charte des Nations Unies, art. 57 et 63 ; Assemblée générale, résolution 124 II) du 15 novembre 1947, portant approbation des accords avec la BIRD et le FMI.

27 Voir la Charte des Nations unies, art. 1 3 et 55 c. United Nations, «Treaty bodies download»,E/C.12/2016/1, https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=E/C.12/2016/1&Lang=en.

28 CIJ, Affaire du personnel diplomatique et consulaire des États-Unis à Téhéran, 1986, p. 42, § 91.

29 Gustave Massiah, «La réforme de l'ONU et le mouvement altermondialiste», dans Collectif, ONU: droits pour tous ou loi du plus fort? op. cit., p. 404-405.

30 Sanchez, El Derecho Humano al Desarollo frente a la mundialización del Mercado, op. cit., p. 16.

31 النص الكامل للإعلان في نهاية الفصل 27.

الحق في التنمية المعتمد عام 1986 [32]:

المادة 1: 1. الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف...

2. 2. ينطوي حق الإنسان في التنمية أيضا على الإعمال التام لحق الشعوب في تقرير المصير، الذي يشمل (...) ممارسة حقها، غير القابل للتصرف، في ممارسة السيادة التامة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية.

المادة 3: 2. يقتضي إعمال الحق في التنمية الاحترام التام لمبادئ القانون الدولي...

المادة 8: 1. ينبغي للدول أن تتخذ، على الصعيد الوطني، جميع التدابير اللازمة لإعمال الحق في التنمية... وينبغي إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية مناسبة بقصد استئصال كل المظالم الاجتماعية.

وفي مارس 1981، اقترحت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على المجلس الاقتصادي والاجتماعي إنشاء فريق العمل الأول المعني بالحق في التنمية. اجتمع الفريق عشرات المرات في ثمانينيات القرن العشرين[33]، وأسفرت اجتماعاته عن اعتماد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 128/41 في 4 ديسمبر 1986، المعروف بإعلان الأمم المتحدة للحق في التنمية. وكما سجل نيكولا أنغولو سانشيز ذلك:

«بلد واحد فقط تجرأ على التصويت ضده: الولايات المتحدة، بحجة أن هذا الإعلان كان مشوشاً وغير دقيق، رافضة الربط بين التنمية ونزع السلاح، تماماً مثل الفكرة ذاتها المتمثلة في نقل الموارد من الشمال المتطور إلى الجنوب المتخلف. امتنعت ثماني دول عن التصويت:

32 إن عقد الثمانينيات يشكل مفارقة حقا لأنه شهد ولادة صك قانوني رائع كمونا على المستوى العالمي باعتماد الإعلان بشأن الحق في التنمية. كما أنه واحد من أكثر العقود سلبية من حيث حقوق الإنسان والتنمية نتيجة لتفجر أزمة الديون، وتدهور معدلات التبادل التجاري، وتزايد عدم المساواة بين دول المركز ودول الأطراف، وداخل كل دولة.

33 Sanchez, El Derecho Humano al Desarollo frente a la mundialización del Mercado, op. cit., p. 3637-.

الدانمرك، وفنلندا، وألمانيا الاتحادية، وأيسلندا، وإسرائيل، واليابان، والسويد، وبريطانيا، مصرة على أولوية الحقوق الفردية على حقوق الشعوب ورفضت اعتبار المساعدة على التنمية واجبا وفقا للقانون الدولي»[34].

ميثاق الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة

على الرغم من أن قرار الحق في التنمية هو قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة، إلا أنه لا يمتلك من الناحية العملية الطابع الملزم للمعاهدات الدولية. ولكن هناك نصوص أخرى يمكن أن تؤدي هذا الدور: ميثاق الأمم المتحدة (الديباجة، الفقرة 3 من المادة I والمادتان 55 و56) ليس مجرد وثيقة تأسيسية للأمم المتحدة، بل أيضا معاهدة دولية تدون المبادئ الأساسية للعلاقات الدولية. إن العهدين المتعلقين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هما أيضاً نصوص معيارية تتعلق بالحق في التنمية: جميع الحقوق الواردة في هذه المواثيق تشكل جزءاً من مضمون الحق في التنمية[35].

وتتعلق النصوص الرئيسية للأمم المتحدة بكل من الحقوق الفردية والحقوق الجماعية، والحق في التنمية، والحق في السيادة السياسية والاقتصادية للدول. والواقع أن البنك العالمي، وكذلك صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والشركات متعددة الجنسية، لم يقبل أبدا الخضوع لها.

وقد تمكنت هذه المؤسسات من التمتع بحصانة مرعبة من التعرض للعقاب حتى الآن، لأنه، رغم بعض التقدم المثير للاهتمام، فالقانون الحالي أبعد ما يكون عن الكمال. بالطبع هناك سلسلة من الآليات والاختصاصات القضائية بشأن جرائم الحقوق الإنسانية الفردية والجرائم ضد الإنسانية، لكن هناك جرائم أخرى تودي بحياة عدد كبير من الضحايا حول العالم-الجرائم الاقتصادية-لا تزال غير خاضعة لأي سلطة قضائية دولية، ولا لأي اتفاقية، ولا لأي تعريف دولي حتى الآن.

34 Ibid., p. 288.

35 CIJ, Recueil, 1970 et CIJ, Recueil, 1996.

البنك العالمي، وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة

وبالإضافة إلى ذلك، يتطابق البنك العالمي مع تعريف كإحدى «المؤسسات المتخصصة التي أنشأتها الاتفاقات الحكومية الدولية، وتحظى، وفقا لأنظمتها الأساسية، بصلاحيات دولية واسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتعليم والصحة العامة والمجالات الأخرى ذات الصلة». ومن ثم، فهي مرتبطة بمنظومة الأمم المتحدة من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي (المعروف بالمختصر الإنجليزي ECOSOC، الذي يعمل تحت سلطة الجمعية العامة) وفق المادة 57 (1) الفقرة 1 من ميثاق الأمم المتحدة.

يقوم نظام الأمم المتحدة على التعاون الدولي، بخاصة التعاون الاقتصادي والاجتماعي الدولي.

وفقا للمادة 55، رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سلمية وودية بين الدول مؤسسة على احترام مبدأ تساوي الحقوق بين الشعوب وحقها في تقرير مصيرها بنفسها، وستعمل الأمم المتحدة، ضمن مؤسسات أخرى، لصالح:

(أ) تحقيق مستوى أعلى للمعيشة، والتشغيل الكامل وتوفير شروط التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي.

(ب) تيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها، وتعزيز التعاون الدولي في أمور الثقافة والتعليم.

ج) الاحترام العالمي والفعال لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، بغض النظر عن العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين.

تستند منظومة الأمم المتحدة بأسرها إلى المبادئ التالية:

1. المساواة في السيادة بين جميع أعضائها.

2. يجب على الأعضاء الوفاء بحسن نية بالتزاماتهم بموجب الميثاق.

لذلك، من وجهة نظر تاريخية وخلافا لتصريحاتهما، فإن صندوق النقد الدولي والبنك العالمي هما وكالتان متخصصتان تابعتان للأمم المتحدة. هما، بصفتهما مؤسستان متخصصان، ملزمتان باحترام ميثاق الأمم المتحدة.

ولذلك لا مفر من طرح السؤال التالي: هل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ملزمان باحترام الالتزامات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الالتزام باحترام الحقوق الإنسانية؟

لقد أشارت محكمة العدل الدولية إلى ذلك في قضيتي شركة برشلونة لمعدات الجر وتيمور الشرقية[36]: فالأنظمة الأساسية للبنك العالمي تُعبر بالكامل عن الالتزامات الناشئة عن القانون العرفي، ولا سيما الالتزامات تجاه الكافة، والقواعد الآمرة. وتعني هذه الالتزامات، التي يطلق عليها أيضاً القانون المُلزم، أن قواعد القانون الدولي مهما كانت طبيعتها، مُلزمة قانوناً دائماً، وينطوي انتهاكها على نتائج قانونية خاصة فيما يتعلق بالالتزامات والحقوق المستمدة منها. وينطبق ذلك، على سبيل المثال، على مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، وحظر استخدام القوة، وحظر التعذيب، وحظر الاختفاء القسري للأشخاص، وكلها إلزامية الطابع. وتشكل القواعد الآمرة جزء لا يتجزأ من النظام العام الدولي الذي لا يمكن لأي كان الإفلات منه، سواء صادق على المعاهدات أو الاتفاقيات الدولية أم لا. وتعني الالتزامات تجاه الكافة، والتي تشبه إلى حد كبير القواعد الآمرة، كما أشارت إليه محكمة العدل الدولية، الالتزام القانوني (وأفضل من ذلك، الالتزام بالوقاية والقمع) الذي تتمتع به جميع مواضيع القانون الدولي، نظراً لأهمية الحقوق المعنية، لحماية تلك الحقوق، وخاصة الالتزام باحترام وإنفاذ الحقوق الإنسانية في جميع الأوقات وفي جميع الظروف. والمواضيع الخاضعة للقانون الدولي مجبرة أيضا ألا «تقدم الدعم أو المساندة» للحفاظ على وضع غير قانوني.

إذا كان صحيحا أن البنك العالمي وصندوق النقد الدولي مستقلان في اشتغالهما عن الأمم المتحدة، فإن من مسؤوليتهما مع ذلك احترام الحقوق الإنسانية والقانون العرفي بشكل عام. بالتالي فإنها ملزمة بأن تمتنع عن تقديم أي شكل دعم لدول تبقي على سياسات مخالفة للحقوق الانسانية ويجرمها القانون الدولي أصلا. وفي هذا الصدد من الضروري التذكير بعدم شرعية القروض الممنوحة من قبل البنك العالمي لدولة جنوب أفريقيا والبرتغال في حين أن سياسة الميز العنصري لأولى الدولتين، والسياسة الاستعمالية للثانية قد جرى إدانتهما مرات عدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة. وجرى تأكيد مقتضى عدم تقديم الدعم أو المساندة مرة أخرى من قبل محكمة العدل الدولية إبان القضية المتعلقة بالآثار القانونية لتشييد جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهو رأي استشاري طُلب من محكمة العدل الدولية من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار 14/A/RES/ES-10 يوم 8 دجنبر 2003.

36 Éric David, «Conclusions de l'atelier juridique: les institutions financières internationales et le droit international», Les institutions financières internationales et le droit international, Bruxelles, ULB,Bruylant, 1999, § 2.

يجب أن تدمج المؤسسات المالية العالمية هذا الالتزام عند بلورة وتنفيذ سياساتها: لا يمكن لأي موضوع خاضع للقانون الدولي أن يتجنب هذه الالتزامات بالاحتجاج بعدم وجود تفويض صريح أو حجة «عدم التسييس»، أو أيضا بتفسير تقييدي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أنها أقل إلزامية من الحقوق المدنية والسياسية.

وهذا الجانب الأخير تم التأكيد عليه بشكل جيد من قبل اريك ديفيد، الذي أعلن، فيما يتعلق بالقانون المُنطبق على المؤسسات المالية العالمية، على أن «الحقوق التي تتعلق على وجه الخصوص بحالة تدهور اقتصادي واجتماعي هي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتهدد مثل تلك الحالة التمتع بهذه الحقوق من قبل فئات واسعة لهذا الحد أو ذاك من السكان. وليس من قبيل المبالغة القول إن حالات الفقر المدقع تؤدي إلى انتهاك جميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تقريبا...»[37]. ويواصل الكاتب المذكور أعلاه:

> «... إذا كانت الحقوق المتأثرة ببرامج التقويم الهيكلي هي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بداية، فقد يحدث، بدوره، أن انتهاك هذه الحقوق ينطوي أيضًا على انتهاك للحقوق المدنية والسياسية للأفراد المعنيين»[38].

خلاصة

لا يستطيع البنك العالمي وصندوق النقد الدولي كلاهما التذرع «بحقهما الدستوري» للتهرب من التزامات حماية الحقوق الإنسانية بذريعة أن قراراتهما يجب أن تسترشد حصراً بالاعتبارات الاقتصادية.

ومن المهم التأكيد على أن سياسات مؤسسات بريتون وودز، التي يكون نطاق أنشطتها واسعا للغاية، لها تأثير مباشر على حياة جميع الشعوب وحقوقها الأساسية.

37 Ibid., § 4.

38 Voir ONU-CDH, Effets des politiques d'ajustement structurel et de la dette extérieure sur la jouissance effective de tous les droits humains, en particulier des droits économiques, sociaux et culturels, E/CN.410/2003/. Analyse du cas de la Bolivie.

إعلان الحق في التنمية

اعتمدته الجمعية العامة في قرارها 128/41 المؤرخ 4 ديسمبر 1986

إن الجمعية العامة،

إذ تضع في اعتبارها مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة المتصلة بتحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني وفى تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين،

وإذ تسلم بأن التنمية عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم، النشطة والحرة والهادفة، في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها،

وإذ ترى أنه يحق لكل فرد، بمقتضى أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أن يتمتع بنظام اجتماعي ودولي يمكن فيه إعمال الحقوق والحريات المبينة في هذا الإعلان إعمالا تاما،

وإذ تشير إلى أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،

وإذ تشير كذلك إلى ما يتصل بذلك من الاتفاقات والاتفاقيات والقرارات والتوصيات والصكوك الأخرى الصادرة عن الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة فيما يتعلق بالتنمية المتكاملة للإنسان وتقدم وتنمية جميع الشعوب اقتصاديا واجتماعيا، بما في ذلك الصكوك المتعلقة بإنهاء الاستعمار، ومنع التمييز، واحترام ومراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وحفظ السلم والأمن الدوليين، وزيادة تعزيز العلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول وفقا للميثاق،

وإذ تشير إلى حق الشعوب في تقرير المصير الذي بموجبه يكون لها الحق في تقرير وضعها السياسي بحرية وفى السعي إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بحرية،

وإذ تشير أيضا إلى حق الشعوب في ممارسة السيادة التامة والكاملة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية مع مراعاة الأحكام ذات الصلة من العهدين الدوليين

الخاصين بحقوق الإنسان،

وإذ تضع في اعتبارها الالتزام الواقع على الدول بموجب الميثاق بتعزيز الاحترام والمراعاة العالميين لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز من أي نوع كالتمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره من الآراء أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو المولد أو غير ذلك من الأوضاع،

وإذ ترى أن القضاء على الانتهاكات الواسعة النطاق والصارخة لحقوق الإنسان الخاصة بالشعوب والأفراد المتأثرين بحالات مثل الحالات الناشئة عن الاستعمار، والاستعمار الجديد، والفصل العنصري وجميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري والسيطرة والاحتلال الأجنبيين، والعدوان والتهديدات الموجهة ضد السيادة الوطنية والوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية، والتهديدات بالحرب، من شأنه أن يسهم في إيجاد ظروف مواتية لتنمية جزء كبير من الإنسانية،

وإذ يساورها القلق إزاء وجود عقبات خطيرة في طريق تنمية البشر والشعوب وتحقيق ذواتهم تحقيقا تاما، نشأت، في جملة أمور، عن إنكار الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإذ ترى أن جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية متلاحمة ومترابطة وأن تعزيز التنمية يقتضي إيلاء الاهتمام على قدم المساواة لإعمال وتعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنظر فيها بصورة عاجلة وأنه لا يمكن، وفقا لذلك، أن يبرر تعزيز بعض حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها والتمتع بها إنكار غيرها من حقوق الإنسان والحريات الأساسية،

وإذ ترى أن السلم والأمن الدوليين يشكلان عنصرين أساسيين لإعمال الحق في التنمية،

وإذ تؤكد من جديد وجود علاقة وثيقة بين نزع السلاح والتنمية، وأن التقدم في ميدان نزع السلاح سيعزز كثيرا التقدم في ميدان التنمية، وأن الموارد المفرج عنها من خلال تدابير نزع السلاح ينبغي تكريسها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الشعوب ولرفاهيتها ولا سيما شعوب البلدان النامية،

وإذ تسلم بأن الإنسان هو الموضع الرئيسي لعملية التنمية ولذلك فانه ينبغي لسياسة التنمية أن تجعل الإنسان المشارك الرئيسي في التنمية والمستفيد الرئيسي منها،

وإذ تسلم بأن إيجاد الظروف المواتية لتنمية الشعوب والأفراد هو المسؤولية الأولى لدولهم،

وإذ تدرك أن الجهود المبذولة على الصعيد الدولي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ينبغي أن تكون مصحوبة بجهود ترمى إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد،

وإذ تؤكد أن الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف، وأن تكافؤ الفرص في التنمية حق للأمم وللأفراد الذين يكونون الأمم، على السواء.

تصدر إعلان الحق في التنمية، الوارد فيما يلي:

المادة 1

الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالا تاما.

ينطوي حق الإنسان في التنمية أيضا على الإعمال التام لحق الشعوب في تقرير المصير، الذي يشمل، مع مراعاة الأحكام ذات الصلة من العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، ممارسة حقها، غير القابل للتصرف، في ممارسة السيادة التامة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية.

المادة 2

الإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية وينبغي أن يكون المشارك النشط في الحق في التنمية والمستفيد منه.

يتحمل جميع البشر مسؤولية عن التنمية، فرديا وجماعيا، آخذين في الاعتبار ضرورة الاحترام التام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بهم، فضلا عن واجباتهم تجاه المجتمع الذي يمكنه وحده أن يكفل تحقيق الإنسان لذاته بحرية وبصورة تامة، ولذلك ينبغي لهم تعزيز وحماية نظام سياسي واجتماعي واقتصادي مناسب للتنمية.

من حق الدول ومن واجبها وضع سياسات إنمائية وطنية ملائمة تهدف إلى التحسين المستمر لرفاهية جميع السكان وجميع الأفراد على أساس مشاركتهم، النشطة والحرة والهادفة، في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها.

المادة 3

تتحمل الدولة المسؤولية الرئيسية عن تهيئة الأوضاع الوطنية والدولية المواتية لإعمال الحق في التنمية.

يقتضي إعمال الحق في التنمية الاحترام التام لمبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

من واجب الدول أن تتعاون بعضها مع بعض في تأمين التنمية وإزالة العقبات التي تعترض التنمية. وينبغي للدول أن تستوفي حقوقها وتؤدي واجباتها على نحو يعزز عملية إقامة نظام اقتصادي دولي جديد على أساس المساواة في السيادة والترابط والمنفعة المتبادلة والتعاون فيما بين جميع الدول، ويشجع كذلك مراعاة حقوق الإنسان وإعمالها.

المادة 4

من واجب الدول أن تتخذ خطوات، فرديا وجماعيا، لوضع سياسات إنمائية دولية ملائمة بغية تيسير إعمال الحق في التنمية إعمالا تاما.

من المطلوب القيام بعمل مستمر لتعزيز تنمية البلدان النامية على نحو أسرع. والتعاون الدولي الفعال، كتكملة لجهود البلدان النامية، أساسي لتزويد هذه البلدان بالوسائل والتسهيلات الملائمة لتشجيع تنميتها الشاملة.

المادة 5

تتخذ الدول خطوات حازمة للقضاء على الانتهاكات الواسعة النطاق والصارخة لحقوق الإنسان الخاصة بالشعوب والأفراد المتأثرين بحالات مثل الحالات الناشئة عن الفصل العنصري، وجميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري، والاستعمار، والسيطرة والاحتلال الأجنبيين، والعدوان والتدخل الأجنبي، والتهديدات الأجنبية ضد السيادة الوطنية والوحدة الوطنية والسلامة الاقليمية، والتهديدات بالحرب، ورفض الاعتراف بالحق الأساسي للشعوب في تقرير المصير.

المادة 6

ينبغي لجميع الدول أن تتعاون بغية تعزيز وتشجيع وتدعيم الاحترام والمراعاة العالميين لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون أي تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين.

جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية متلاحمة ومترابطة، وينبغي إيلاء الاهتمام على قدر المساواة لإعمال وتعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والنظر فيها بصورة عاجلة.

ينبغي للدول أن تتخذ خطوات لإزالة العقبات التي تعترض سبيل التنمية والناشئة عن عدم مراعاة الحقوق المدنية والسياسية، فضلا عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المادة 7

ينبغي لجميع الدول أن تشجع إقامة وصيانة وتعزيز السلم والأمن الدوليين، وتحقيقا لهذه الغاية ينبغي لها أن تبذل كل ما في وسعها من أجل تحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة، وكذلك من أجل استخدام الموارد المفرج عنها نتيجة لتدابير نزع السلاح الفعالة لأغراض التنمية الشاملة، ولا سيما تنمية البلدان النامية.

المادة 8

ينبغي للدول أن تتخذ، على الصعيد الوطني، جميع التدابير اللازمة لإعمال الحق في التنمية ويجب أن تضمن، في جملة أمور، تكافؤ الفرص للجميع في إمكانية وصولهم إلى الموارد الأساسية والتعليم والخدمات الصحية والغذاء والإسكان والعمل والتوزيع العادل للدخل. وينبغي اتخاذ تدابير فعالة لضمان قيام المرأة بدور نشط في عملية التنمية. وينبغي إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية مناسبة بقصد استئصال كل المظالم الاجتماعية.

ينبغي للدول أن تشجع المشاركة الشعبية في جميع المجالات بوصفها عاملا هاما في التنمية وفى الإعمال التام لجميع حقوق الإنسان.

المادة 9

جميع جوانب الحق في التنمية، المبينة في هذا الإعلان، متلاحمة ومترابطة وينبغي النظر إلى كل واحد منها في إطار الجميع.

ليس في هذا الإعلان ما يفسر على أنه يتعارض مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة أو على أنه يعني أن لأي دولة أو مجموعة أو فرد حقا في مزاولة أي نشاط أو في أداء أي عمل يستهدف انتهاك الحقوق المبينة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفى العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان.

المادة 10

ينبغي اتخاذ خطوات لضمان ممارسة الحق في التنمية ممارسة كاملة وتعزيزه التدريجي، بما في ذلك صياغة واعتماد وتنفيذ تدابير على صعيد السياسات وتدابير تشريعية وتدابير أخرى على الصعيدين الوطني والدولي.

(النص الكامل)

الفصل التاسع والعشرون

إنهاء إفلات البنك العالمي من العقاب

خلافاً لاعتقاد شائع، لا يتمتع البنك العالمي بالحصانة كمؤسسة بوصفه شخصية اعتبارية. نص الباب الثالث من المادة السابعة من قانونه الأساسي صراحة على أنه يجوز تقديم البنك إلى العدالة في ظروف معينة. يجوز محاكمة البنك أمام محكمة وطنية في الدول التي توجد بها تمثيلية له و/أو في بلد أصدر فيه سندات.

هل يمكن متابعة البنك العالمي أمام العدالة؟

إمكانية مقاضاة البنك هذه متوقعة منذ تأسيسه عام 1944 ولم يتم تعديلها حتى الآن لسبب بسيط وجيد وهو أن الدول التي أسسته اعتبرت أنه لا يمكنها بيع سندات البنك إذا لم تضمن للمشترين أنه بإمكانهم مقاضاة في حال التخلف عن السداد. يمول البنك القروض التي يمنحها لأعضائه (الدول الأعضاء) بالاقتراض (من خلال إصدار سندات-أوراق مالية) من الأسواق المالية. في الأصل، تم تملُّك هذه الأوراق المالية من قبل البنوك الخاصة الكبيرة بشكل رئيسي في أمريكا الشمالية. والآن أصبحت مؤسسات أخرى، بما في ذلك صناديق التقاعد ونقابات عمالية، تحصل عليها.

هذا هو سبب وجود اختلاف جوهري بين وضع البنك ووضع صندوق النقد الدولي من وجهة نظر الحصانة. لا يستفيد البنك منها لأنه يستخدم خدمات البنكيين والأسواق المالية بشكل عام. لن يمنح أي بنكي البنك العالمي قرضا إذا كان يتمتع بالحصانة. بالمقابل، يمكن أن يتمتع صندوق النقد الدولي بالحصانة لأنه يمول بنفسه إقراضه من الحصص التي يدفعها أعضاؤه. إذا لم يُمنح البنك العالمي الحصانة، فليس لأسباب إنسانية، وإنما لتقديم ضمانات للجهات المانحة.

لذلك فمن الممكن تماما تقديم شكوى ضد البنك بالعديد من البلدان (حوالي 100) حيث توجد مكاتبه. وهذا ممكن في جاكرتا أو ديلي، عاصمة تيمور الشرقية، وكذلك في كينشاسا، أو بروكسل، أو موسكو أو واشنطن لأن البنك لديه تمثيلية بهذه البلدان.

يحاول البنك منع شكاوى من قبل ضحايا أنشطته عبر عقد اتفاقات ثنائية مع حكومات وطنية من أجل أن تلتزم بعدم متابعته أمام القضاء. وهذه الحكومات نفسها تخضع لضغط البنك كي تلتزم بوضع عراقيل أمام كل شكوى من مواطنيها ضده. وهذه فضيحة بكل المقاييس لا يتوجب أن يقبلها أي قاض شريف[1].

وتتمثل إحدى النقاط الهامة في أنه لا توجد أي مؤسسة، ولا أي موضوع يخضع للقانون الدولي ولا أي فرد يتمتع بالحصانة إذا كان متورطا في جرائم ضد الإنسانية. بالإضافة إلى ذلك، في هذه الحالة، لا وجود لوصفة. وعلى أساس الجرائم ضد الإنسانية، فإن صندوق النقد الدولي والبنك العالمي يمكن مقاضاتهما.

لماذا تقديم شكوى؟

منذ أن بدأ منحها[2]، لتنفيذ سياسات أضرت بمئات الملايين من المواطنين. ما معنى ذلك؟ لقد فضل البنك بصورة منهجية تقديم القروض للبنى التحتية الكبيرة مثل السدود الكبرى[3]، والاستثمارات في الصناعات الاستخراجية للمواد الأولية (على سبيل المثال، المناجم المكشوفة، وبناء العديد من خطوط الأنابيب-أحدثها: تشاد-كاميرون وباكو-تبيليسي-شيحان[4])، والسياسات الزراعية لصالح «كل شيء للتصدير» بثمن التخلي عن الأمن والسيادة الغذائيين، وبناء محطات الطاقة الحرارية المستنزفة الرئيسية للغابات الاستوائية.

1 المغرب مثال جيد عن هذا التواطؤ بين الحكومات والبنك، أنظر مقال نجيب أقصبي على موقع CADTM « Procès de chercheurs marocains contre la Banque mondiale », avril 2014, https://www.cadtm.org/Proces-de-chercheurs-marocains et « Comment rendre la Banque mondiale responsable de ses actes devant la justice ? », mai 2015, https://www.cadtm.org/Comment-rendre-la-Banque-mondiale.

2 يعود القرض الأول إلى عام 1947.

3 وفقاً لتقرير اللجنة حول السدود الكبرى، فقد شُرد من 60 إلى 80 مليون شخص بسبب بناء السدود الكبرى. وفي العديد من الحالات، لم يتم احترام حقوق هؤلاء الأشخاص من حيث التعويض وإعادة التوطين..

4 وفقاً لتقرير اللجنة حول الصناعات الاستخراجية الصادر في ديسمبر 2003، كان لعدد كبير من المشروعات التي يمولها البنك العالمي آثار سلبية على السكان والبلدان المعنية..

بالإضافة إلى ذلك، ساعد البنك العالمي في مناسبات عديدة أنظمة ديكتاتورية مسؤولة عن جرائم مثبتة ضد الإنسانية: ديكتاتوريات المخروط الجنوبي لأمريكا اللاتينية من ستينيات إلى ثمانينيات القرن العشرين، والعديد من الدكتاتوريات في أفريقيا (موبوتو من 1965 إلى سقوطه عام 1997، ونظام الميز العنصري في دولة جنوب أفريقيا)، وأنظمة الكتلة السوفياتية السابقة مثل ديكتاتورية تشاوشيسكو في رومانيا، والدكتاتوريات في جنوب شرق آسيا والشرق الأقصى مثل ديكتاتورية ماركوس من 1972 إلى 1986 في الفلبين، وسوهارتو من 1965 إلى 1998 في إندونيسيا، وأنظمة دكتاتورية في كوريا الجنوبية (1961-1981)، وتايلاند (1966-1988) حتى الديكتاتورية المصرية عبد الفتاح السيسي اليوم، مرورا بديكتاتوريتا بن علي في تونس من 1987 إلى 2011، ومبارك في مصر من 1981 حتى 2011.

وقد ساهم البنك بشكلٍ مكمّل مع فاعلين آخرين في زعزعة استقرار حكومات تقدمية وديمقراطية بشكلٍ منهجي بحرمانها من أي مساعدة: حكومة سوكارنو في إندونيسيا حتى الإطاحة بها عام 1965، وحكومة جوسلينو كوبيتشيك (1956-1960)، ثم حكومة جواو غولارت (1961)-1964 في البرازيل التي أطيح بها في النهاية بانقلاب عسكري، وحكومة سلفادور الليندي (1970-1973) في الشيلي...

ولا ننسى القروض التي منحها البنك للمراكز الاستعمارية (بلجيكا، بريطانيا، فرنسا...) لاستغلال الموارد الطبيعية للبلدان التي سيطروا عليها حتى سنوات 1960 والتي أُضيفت لاحقا إلى الديون الخارجية للدول بمجرد أن صارت مستقلة. فعلى سبيل المثال، كان على الكونغو المستقلة أن تتولى مواصلة تسديد الديون التي تعاقدت عليها بلجيكا باسم الكونغو البلجيكية. وينطبق نفس الشيء على كينيا وأوغندا ونيجيريا والغابون وموريتانيا والجزائر والصومال بشأن الديون التي تعاقد عليها حكام القوى الاستعمارية.

يجب أن نشير أيضاً إلى قروض التقويم الهيكلي التي منحها البنك منذ ثمانينيات القرن العشرين. فهي لم تخصص لمشاريع اقتصادية محددة: إنها تهدف إلى تمكين تحقيق سياسات شاملة هدفها الانفتاح التام لاقتصادات الدول «المفيدة» للاستثمارات والواردات من المساهمين الرئيسيين في البنك. وبالتالي، يدعم البنك سياسة نزع السيادة الوطنية للبلدان التي يساعدها لصالح مصالح جزء من أعضائه، وهم حفنة من القوى الصناعية التي تكون خياراتها مُلزمة لغالبية سكان وبلدان الكوكب. وقد تجلت الطبيعة الضارة لكل من الوصفات الهيكلية والعلاجات بالصدمة في الأزمات العديدة المتتالية منذ أزمة «التكيلا» التي ضربت المكسيك عام 1994. وتوضح أولويات البنك الجديدة، مثل خصخصة المياه والأراضي، بالإضافة إلى رفضه تنفيذ توصيات اللجنة المستقلة بشأن الصناعات الاستخراجية، أن توجه البنك لا يتحسن وأن كوارث

جديدة اجتماعية وصحية وبيئية جارية ويجري إعدادها. باختصار، لقد سبب التدخل الكارثي للبنك العالمي في حدوث حالات تسونامي هائلة!

من يستطيع تقديم الشكوى؟

يمكن تصور أن تتشكل جمعيات تمثل مصالح المتضررين من قروض البنك العالمي و/أو دعمه لأنظمة ديكتاتورية لتصبح أطرافًا مدنية وترفع دعوى أمام محاكم وطنية ضد البنك.

في بلدان القانون العام، تعتبر الدعاوى الجماعية إجراءات قانونية تسمح لعدد كبير من الأشخاص (الطبيعيين أو القانونيين) باتخاذ إجراءات قانونية ضد الممارسات التعسفية لبعض الشركات. وفي بلدان القانون المدني التي لا يوجد بها مثل هذا النظام، يجب استيفاء عدة شروط صارمة إلى حد ما للمقاضاة (بما في ذلك إثبات «مصلحة شخصية في رفع الدعوى»). ومع ذلك، فإن بعض الإجراءات الجماعية مثل المتابعة القضائية لشركة توتال في فرنسا[5] هي أقرب إلى الدعاوى الجماعية وتعتبر مثالا من أجل إمكانية مقاضاة البنك العالمي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى.

يمكننا أيضا تخيل أن يقدم ضده حاملو سنداته - لا يوجد فقط البنكيين، بل أيضا النقابات العمالية- شكوى حول كيفية استخدامه المال الذي أقرضوه إياه. والنتيجة الإيجابية للمتابعة القضائية ليست مضمونة، لكن ليس واضحا لماذا لا تستخدم جمعيات المواطنين حقها في محاسبة البنك. لا يُصدّق أن يظل الطابع الضار لمؤسسة مثل البنك دون حساب، يوما ما، بقرارات قضائية.

لماذا لم تبدأ مثل هذه الإجراءات بعد؟

لقد أخفى مقتضى القانون الأساسي للبنك العالمي (المادة السابعة القسم 8) الذي يمنح الحصانة للمديرين والمسؤولين في أداء وظيفتهم، إمكانية تقديم شكوى ضد البنك كشخص معنوي (المادة 7 القسم 3، انظر الهامش 1 لهذا النص). والحال أنه مهم جدا القدرة على محاسبة البنك كمؤسسة بدلاً من مهاجمة المنفذين فقط. ويمكن أيضا إضافة أنه وفقا لنفس المقتضى (المادة السابعة، القسم 8)، يجوز للبنك بكامل إرادته رفع الحصانة عن مديريه وموظفيه. يمكن للمرء أن يتخيل أيضا تقديم شكوى ضد كبار

5 CNCD, «Le procès Total, un exemple à suivre pour stopper l'impunité des multinationales», 29 janvier 2020, www.cncd.be/france-proces-total-exemple-impunite-multinationales.

المسؤولين التنفيذيين في البنك بمجرد مغادرة وظائفهم.

وثمة عامل آخر لتفسير غياب متابعات قضائية تجاه البنك متمثل في استغراق الكثير من الوقت قبل الانتباه للطبيعة المنهجية والمعممة لممارسات البنك السيئة. غالبا، لا تظهر فورا لأن الحكومات الوطنية هي من تتحمل في نظر مواطنيها مسؤولية السياسات التي يفرضها البنك العالمي.

في السنوات الأخيرة جرت محاولات عديدة لحمل البنك العالمي أمام القضاء، بخاصة ضد المؤسسة المالية الدولية، هيئة البنك المكرسة للقطاع الخاص. في 2017، تقدم فلاحون honduriens بشكوى ضد ممثلين اثنين لمجموعة البنك العالمي لأنهما شجعا على انتهاكات خطيرة للحوق الإنسانية بواسطة تمويل أنشطة شركة زيت نخيل تلجأ إلى اغتيال معارضي مشاريعها.

وفي 2019، قدم سكان 13 قرية في الغرب الغيني شكوى ضد مؤسسة التمويل الدولي نفسها لأنها مولت منجم بوكسيت ضار. وتطرقت الشكوى المقدمة للوسيط المستقل في المقام الأول للانتهاكات المنتظمة للمعايير البيئية والاجتماعية: مصادرة الأراضي، تدمير البيئة وسبل العيش[6].

وفي عام 2012، ناشد صيادون ومزارعون في غوجارات، بالهند، الوسيط نفسه أن يندد بمشروع موندرا ألترا ميغا للطاقة، محطة للطاقة الحرارية تستخدم الفحم المستخرج من طبقات أقل من البيتومين ما يؤدي إلى تدهور نوعية الهواء والظروف المعيشية. وفي مواجهة رفض مؤسسة التمويل الدولية لنتائج وسيطها الخاص، قدم الضحايا شكوى إلى المحاكم الأمريكية. وكما هو الحال في كل إجراء، حاولت مؤسسة التمويل الدولية إقناع القضاء في الولايات المتحدة بأنها تتمتع بالحصانة. ولكن لحسن الحظ، في فبراير 2019، رفعت المحكمة العليا الأميركية الحصانة التي يدعيها البنك بالنظر للأضرار التي سببتها أنشطته التجارية. إنها صفعة أولى لهذه المؤسسة التي تحتقر القانون الدولي[7].

6 وثائق الشكوى متوفرة على الرابط التالي: https://www.inclusivedevelopment.net/wp-content/uploads/2019/02/CBG_CAO_Request-for-Mediation_FINAL-FRE.pdf.

7 Voir : Sushovan Dhar, Un jugement de la Cour suprême des États-Unis défie l'immunité incontestée de la Banque mondiale, avril 2019 : www.cadtm.org/Un-jugement-de-la-Cour-supreme-des-États-Unis-defie-l-immunite-incontestee-de.

ألا تمنح اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1947 حصانة كاملة لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة التي ينتمي إليها البنك العالمي؟

وافقت الجمعية العامة في 21 نوفمبر 1947 على اتفاقية بشأن امتيازات وحصانات الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة[8]. تنص المادة 10 من الاتفاقية، الباب 37، المتعلقة بالمرفقات وتطبيق الاتفاقية لكل وكالة متخصصة، على أن الاتفاقية «ستصبح قابلة للتطبيق على وكالة متخصصة عندما تحيل إلى الأمين العام للأمم المتحدة النص النهائي للمرفق الذي يتعلق بها وتخطره بقبولها للبنود القياسية المعدلة بواسطة المرفق ...». سلّم البنك نسخته.

يتعلق الملحق السادس بالبنك العالمي للإنشاء والتعمير (أي البنك العالمي). وماذا نجد بالملحق؟ في الواقع، أدرج البنك بالملحق جزءا من نظامه الأساسي الذي يحدد شروط فقدانه للحصانة! يفضل البنك إذن البقاء بالأمم المتحدة بما يتماشى مع وضعه بدلاً من الاستفادة من حصانة وكالات الأمم المتحدة. يتضمن النص ما يلي:

> «تنطبق الاتفاقية (بما في ذلك هذا الملحق) على البنك العالمي للإنشاء والتعمير (المشار إليه فيما يلي باسم» البنك»)، مع مراعاة المقتضيات التالية: 1. يحل النص التالي محل القسم 4: «لا يجوز مقاضاة البنك إلا أمام محكمة مختصة على أراضي دولة عضو يكون للبنك فيها فرع، وحيث عين وكيلا لقبول استدعاءات أو إخطارات استدعاء، أو حيث أصدر أو ضمن قيما منقولة».

من الممكن تقديم البنك العالمي للعدالة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1947 ومرفقاتها.

8 في المادة 1 من الاتفاقية المعنونة «تعاريف ونطاق التطبيق»، القسم 1، الوكالات المتخصصة التي سميت بالاسم هي: منظمة العمل الدولية؛ ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة. ومنظمة الطيران المدني الدولية وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير؛ ومنظمة الصحة العالمية والاتحاد البريدي العالمي والاتحاد الدولي للاتصالات .

الفصل الثلاثون

مرافعة من أجل حل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وإنشاء بديل عنها

يقدم هذا الفصل حصيلة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي مقترحا حلهما (نفس الشيء بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية). يتعلق الأمر بإنشاء مؤسسات جديدة تعوضانهما تضع على رأس أولوياتها تلبية الحقوق الإنسانية الأساسية في إطار هندسة عالمية ديمقراطية جديدة.

32 أطروحة ضد البنك العالمي وصندوق النقد الدولي

1. منذ إنشائهما سنة 1944، دعم البنك العالمي وصندوق النقد الدولي بنشاط جميع الديكتاتوريات والأنظمة الفاسدة المصطفة في معسكر حلفاء الولايات المتحدة.

2. يدوسان على سيادة الدول منتهكين بفظاعة حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها وذلك بسبب الاشتراطات التي يفرضانها وتؤدي إلى إفقار السكان وزيادة التفاوتات الاجتماعية، تاركة البلدان فريسة للشركات العابرة للأوطان، وتغيير تشريعات الدول (إصلاح عميق لقانون الشغل، القوانين المنجمية، الغابوية، وفسخ الاتفاقيات الجماعية) لصالح الدائنين و»المستثمرين» الأجانب.

3. رغم رصدهما اختلاسات ضخمة، حافظ البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، وحتى زادا، المبالغ

المُقرضة لأنظمة فاسدة وديكتاتورية حليفة للقوى الغربية (انظر حالة الكونغو-زائير الماريشال موبوتو الرمزية بعد تقرير بلومنثال عام 1982).

4. ساعدا بدعمها المالي ديكتاتورية هابياريمانا في رواندا حتى عام 1992، بمضاعفة تعداد جيشه خمس مرات. وقد أدت الإصلاحات الاقتصادية التي فرضاها عام 1990 إلى زعزعة استقرار البلاد وزادت من حدة التناقضات الكامنة. تم ارتكاب الإبادة التي أعدها نظام هابياريمانا منذ أواخر سنوات 1980، في 6 أبريل 1994، وأودت بحياة قرابة مليون من التوتسي (والهوتو المعتدلين). ولاحقا، طالب البنك العالمي وصندوق النقد الدولي السلطات الرواندية الجديدة بسداد الديون التي تعاقد عليها نظام الإبادة الجماعية.

5. دعما أنظمة ديكتاتورية أخرى من المعسكر الآخر (رومانيا 1973 حتى 1982، والصين منذ 1980) لإضعاف الاتحاد السوفياتي قبل انهياره عام 1991.

6. دعما أسوأ الديكتاتوريات حتى جرى إسقاطها. أمثلة: دعم سوهارتو الرمزي في إندونيسيا من 1965 إلى 1998، وماركوس في الفلبين من 1972 إلى 1986، وبن علي في تونس ومبارك في مصر حتى الإطاحة بهما عام 2011.

7. خربا بنشاط تجارب ديمقراطية وتقدمية: من جاكوبو أربينز في النصف الأول من سنوات 1950 في غواتيمالا ومحمد مصدق في إيران في النصف الأول من سنوات 1950، وجواو غولارت في البرازيل بداية سنوات 1960، إلى الساندينيين في نيكاراغوا سنوات 1980، مرورا بسلفادور الليندي في الشيلي من 1970 إلى 1973. والقائمة الكاملة طويلة جدا.

8. يطالب البنك العالمي وصندوق النقد الدولي الشعوب، ضحايا الطغاة الذين يمولانهم، بتسديد الديون الكريهة التي تعاقد الطغاة عليها.

9. بالمثل، طالب البنك البلدان التي حصلت على استقلالها أواخر سنوات 1950 وأوائل سنوات 1960 بسداد الديون الكريهة التي عقدتها القوى الاستعمارية السابقة من أجل استعمارها. كان هذا حال الديون الاستعمارية التي تعاقدت عليها بلجيكا مع البنك العالمي من أجل استكمال استعمار الكونغو في سنوات 1950. وتجدر الإشارة إلى أن القانون الدولي يمنع هذا النوع من نقل الديون الاستعمارية.

10. قام البنك العالمي وصندوق النقد الدولي بتقديم دعم مالي لدول مثل جنوب إفريقيا الميز العنصري والبرتغال التي أبقت تحت قبضتها مستعمرات في أفريقيا والمحيط الهادي في حين كانت هذه الدول موضوعًا لمقاطعة مالية دولية أقرتها الأمم المتحدة. كما دعم البنك بلدا قام بضم دولة أخرى بالقوة (ضم إندونيسيا لتيمور الشرقية عام 1975).

11. وفي المجال البيئي، سعى البنك إلى تطوير سياسة إنتاجوية واستخراجية كارثية ازاء الشعوب ومضرة بالطبيعة. ودعم بكثافة إنشاء محطات حرارية بالكربون ذات أثر كارتي على مستوى التلوث والتغير المناخي. ونجح بالإضافة لذلك في الحصول على إدارة سوق رخص التلويث. ويمول البنك العالمي أيضا بناء السدود الكبرى المحدثة لأضرار بيئية ضخمة. ويدعم الاستعمال الكثيف للمبيدات الحشرية ومبيدات الأعشاب الضارة، والأسمدة الكيماوية المسؤولة على فقدان دراماتيكي للتنوع البيولوجي وعلى تسويق الأراضي لصالح كبار الملاكين.

I2. يدعم البنك العالمي مشاريع تنتهك بوقاحة الحقوق الإنسانية، ومن بين المشاريع المدعومة مباشرة من البنك العالمي، يمكننا تسليط الضوء على مشروع «التهجير» في إندونيسيا، الذي تمثل العديد من عناصره جرائم ضد الإنسانية (تدمير البيئة الطبيعية للسكان الأصليين، والتهجير القسري للسكان). وفي سنوات 2000 مول البنك العالمي كليا العملية المشؤومة المسماة «مغادرة طوعية» في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مخطط تسريح ينتهك حقوق 10655 مستخدم لدى شركة جيكامين المنجمية العمومية في كاتانغا. لازال هؤلاء المسرحون ينتظرون أداء متأخرات أجورهم والتعويضات المنصوص عليها في القانون الكونغولي.

I3. شجع البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ظهور عوامل أدت إلى أزمة الديون المندلعة عام 1982. باختصار: أ) دفعا البلدان إلى الاقتراض في ظل شروط قادتها إلى فرط الاستدانة؛ ب) دفعا أو حتى أجبرا الدول على رفع القيود على تحركات الرساميل ومعدلات الصرف، ما أدى إلى تفاقم تقلبات حركة الرساميل وبالتالي تسهيل هروبها بشكل كبير. ج) دفعا البلدان إلى التخلي عن التصنيع بإحلال الواردات لصالح نموذج قائم على تشجيع الصادرات.

I4. أخفيا الأخطار التي اكتشفاها هما نفسيهما (مديونية مفرطة، وأزمة مدفوعات، وتحويلات صافية سلبية...).

I5. وبمجرد اندلاع الأزمة، فضل البنك العالمي بانتظام الدائنين وأضعف المدينين.

I6. أوصيا، ولما لا فرضا، سياسات دفع فاتورة أزمة الديون من قبل الشعوب، مع تعزيز الأقوياء.

17. واصلا «تعميم» نموذج اقتصادي يزيد بشكل منهجي من عدم المساواة بين الدول وداخلها.

18. أثناء سنوات 1990، مد البنك العالمي وصندوق النقد الدولي بتواطؤ مع حكومات سياسات التقويم الهيكلي إلى معظم بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا، وأوروبا الوسطى والشرقية (بما في ذلك روسيا).

19. في هذه البلدان الأخيرة جرى تنفيذ عمليات خصخصة كثيفة على حساب الملك المشترك أغنت بصورة ضخمة كمشة أوليغارشيين.

20. عززا الشركات الخاصة الكبيرة وأضعفا كلا من السلطات العمومية وصغار المنتجين. وفاقما استغلال الأجراء وجعلاهم أكثر هشاشة. فعلا الشيء نفسه بصغار المنتجين.

21. يخفي خطابهما بشأن الحد من الفقر عَلَى نَحْو سَيِّء سياسة ملموسة تعيد إنتاج أسباب الفقر ذاتها .

22. يتزامن خطاب البنك العالمي بشأن «مساواة النوع» مع سياسات تقوي بعض سمات الهيمنة الذكورية. تؤدي السياسات الممولة من قبل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي إلى نتائج كارثية على شروط عيش النساء.

23. أدى تحرير تدفقات الرساميل التي روج لها بشكل منهجي إلى زيادة التهرب الضريبي وهروب الرساميل والفساد.

24. عزز تحرير التجارة الأقوياء وأقصى الضعفاء. ولم يعد بمقدور معظم المنتجين الصغار والمتوسطين في البلدان النامية تحمل منافسة الشركات الكبرى، سواء كانوا من الشمال أو الجنوب.

25. يعمل البنك العالمي عن كثب مع صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية من أجل فرض أجندة متعارضة جذريا مع تلبية الحقوق الإنسانية الأساسية.

26. منذ أن صارت الأزمة تضرب الاتحاد الأوروبي، كان صندوق النقد الدولي منذ 2010 في الواجهة كي يفرض على شعوب اليونان وايرلاندا وقبرص... السياسات التي سبق فرضها على شعوب البلدان النامية وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية في سنوات 1990.

27. إن البنك والصندوق اللذان يتغنيان بالحكم الرشيد في تقاريرهما يغطيان داخلهما على تصرفات مشبوهة.

28. ساهما بشكل ممنهج في الاضرار بخدمات الصحة العمومية، ما أضعف بشدة قدرة السلطات العمومية والشعوب على مواجهة أمراض تقليدية مثل الملاريا أو السل كما أوبئة جديدة مثل كوفيد19-.

29. تبقي هاتان المؤسستان غالبية البلدان النامية مهمشة رغم أنها تشكل أغلبية أعضائهما، وتفضلان حفنة من الدول الغنية.

30. باختصار، يمثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي أدوات استبدادية في أيدي أوليغارشية دولية (حفنة قوى كبرى وشركاتها متعددة الجنسية) تقوي النظام الرأسمالي العالمي المدمر للإنسانية والبيئة.

31. من الضروري استنكار التصرفات الكارثية للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي من أجل إنهائها. إن الديون التي تطالب هذه المؤسسات بسدادها يجب أن تلغى وينبغي أن تجري متابعة هذه المؤسسات وأيضا

مديروها قضائيا.

32. من الملح بناء هندسة ديمقراطية عالمية جديدة تشجع إعادة توزيع الثروات وتدعم جهود الشعوب من أجل تحقيق تطور عادل اجتماعيا ويحترم الطبيعة.

بناء نظام عالمي جديد

يتعين علينا أن نختار المقترحات التي تعيد تعريف الأساس الذي تقوم عليه البنية العالمية (البعثات، وأنماط الاشتغال...). لنأخذ مثال منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

ينبغي على منظمة التجارة العالمية الجديدة أن تهدف، في مجال التجارة، إلى ضمان تحقيق سلسلة من العهود الدولية الأساسية، بدءا بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكافة معاهدات الحقوق الإنسانية الأساسية (الفردية أو الجماعية) والبيئة. وتتمثل وظيفتها في الإشراف على التجارة وتنظيمها على نحو يجعلها تمتثل بدقة للمعايير الاجتماعية (اتفاقيات منظمة العمل الدولية) والمعايير البيئية. وهذا التعريف يتعارض مباشرة مع الأهداف الحالية لمنظمة التجارة العالمية. ومن الواضح أن هذا يعني ضمناً الفصل الصارم بين السلطات: فليس معقولا أن تكون لمنظمة التجارة العالمية، شأنها في ذلك شأن أي منظمة أخرى، هيئة قضائية خاصة بها داخلها. ولذلك يجب إلغاء هيئة تسوية المنازعات.

ولابد للمنظمة التي سوف تحل محل البنك العالمي أن تكون إقليمية إلى حد كبير (قد ترتبط بها بنوك جنوبية)، وسوف تكون وظيفتها تقديم القروض بأسعار فائدة منخفضة للغاية أو صفرية وهبات لا يمكن صرفها إلا إذا استخدمت في امتثال صارم للمعايير الاجتماعية والبيئية، وبشكل أعم، الحقوق الإنسانية الأساسية. وخلافا للبنك العالمي الحالي، فإن البنك الجديد الذي يحتاجه العالم لن يسعى إلى تمثيل مصالح الدائنين وفرض سلوك الخضوع للسوق المقدسة على المدينين. وستكون أولويتها الدفاع عن مصالح الشعوب التي تتلقى القروض والهبات.

ويتعين على صندوق النقد الدولي الجديد، من جانبه، أن يستعيد جزءاً من ولايته الأصلية بشأن ضمان استقرار العملات، ومكافحة المضاربة، والسيطرة على حركات رأس المال، والعمل على حظر الملاذات الضريبية والتهرب الضريبي. ولتحقيق هذا الهدف، يستطيع أن يساهم ، بالتعاون مع السلطات الوطنية والصناديق النقدية الإقليمية (التي لابد

من إنشاؤها)، في تحصيل مختلف الضرائب الدولية.

وتتطلب جميع هذه السبل بلورة هيكل عالمي متماسك وهرمي مع تقسيم للسلطات. ربما تكون الأمم المتحدة حجر زاويته، بقدرما تصبح جمعيتها العامة هيئة حقيقية لصنع القرار. ما يعني إلغاء وضع العضو الدائم في مجلس الأمن (وحق الفيتو المرتبط به). ويمكن للجمعية العامة أن تفوض مهام محددة إلى هيئات مخصصة.

وهناك قضية أخرى لم تلق ما يكفي من الاهتمام، وهي مسألة النظام القانوني الدولي، وسلطة قضائية دولية (مستقلة عن هيئات السلطات الدولية الأخرى)، والتي تكمل الإطار الحالي الذي يشمل في الأساس محكمة لاهاي الدولية والمحكمة الجنائية الدولية. علما أنه بموازاة الهجوم النيو ليبرالي الذي بدأ في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، سيطر قانون التجارة تدريجياً على القانون العام. تعمل المؤسسات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية والبنك العالمي بواسطة هيئاتها القضائية الخاصة: هيئة تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار في إطار البنك العالمي، التي ازداد دورها بشكل غير متناسب. يجري انتهاك ميثاق الأمم المتحدة بانتظام من جانب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع لها. شددنا على حدود القانون الدولي والانتهاكات الممنهجة لميثاق الأمم المتحدة، بخاصة حظر استخدام القوة الوارد في مادته الثانية. تم بالفعل إنشاء مساحات انعدام قانون جديدة (سجناء بلا حقوق محبوسين في غوانتانامو من قِبَل الولايات المتحدة). وبعد أن طعنت الولايات المتحدة في المحكمة الدولية بلاهاي (حيث أدينت عام 1985 بتهمة الاعتداء على نيكاراغوا)، رفضت المحكمة الجنائية الدولية. وكل هذا مثير للقلق الشديد ويتطلب مبادرات عاجلة لاستكمال إطار قانوني دولي.

وفي غضون ذلك، يجب مساءلة مؤسسات مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي أمام المحاكم الوطنية، والمطالبة بإلغاء الديون التي يطالبان بها، والسعي لمنع تطبيق السياسات الضارة التي يوصيان بها أو يفرضانها.

الملحق I

ألفباء البنك العالمي

يجمع ما يسمى بالبنك العالمي منظمتين هما البنك العالمي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية. وهو مجموعة فرعية من مجموعة البنك العالمي تضم ثلاث منظمات إضافية: مؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار. دعونا نلقي نظرة فاحصة على ما وراء كل هذه التسميات.

تأسس البنك العالمي للإنشاء والتعمير في يوليوز 1944 ببريتون وودز، الولايات المتحدة، بمبادرة من 45 دولة اجتمعت في أول مؤتمر نقدي ومالي للأمم المتحدة. وفي عام 2019، بلغ عدد الأعضاء 189 دولة، وكانت ناورو هي الأحدث (التحقت في أبريل 2016).[1]

كان هدف البنك الأولي توفير التمويل العمومي لإعادة إعمار أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية كي تبقى حليفا مستقرا لواشنطن وبالتالي توفر منفذا للسلع التي تنتجها الشركات الأمريكية. ثم كرس جهوده لتمويل تنمية بلدان الجنوب، مضطلعا بدور «المصدر الأساسي للدعم المالي والتقني لجميع البلدان النامية» على حد تعبيره. تمويل بخيارات موجهة للغاية ومشكوك فيها.[2]

أنشئت أربع منظمات أخرى لتشكيل «مجموعة البنك العالمي» وتتمثل مهامها فيما يلي:

1956: مؤسسة التمويل الدولية: تمويل القطاع الخاص في بلدان الجنوب؛

1960: المؤسسة الدولية للتنمية: قروض لأفقر البلدان؛

1 لكي يصبح البلد عضوا في البنك العالمي للإنشاء والتعمير، يجب أن يكون أولا عضوا في صندوق النقد الدولي.

2 Voir www.banquemondiale.org.

1966: المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار: محكمة فوق وطنية تتيح لشركة خاصة مقاضاة دولة إذا رأت أنها متضررة من قرار؛

1988: الوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار: تقديم ضمانات للشركات الخاصة التي لها مصالح في بلدان الجنوب.

ولذلك سنتناول أدناه البنك العالمي الذي يجمع البنك العالمي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية.

قيادة غير ديموقراطية

تعين كل دولة عضو محافظا لتمثيلها، وعادة ما يكون وزير المالية. ويجتمعون في مجلس المحافظين، وهو الهيئة العليا للبنك العالمي، يجتمع مرة واحدة في السنة (في الخريف، سنتين من أصل ثلاث سنوات في واشنطن) ويضع المبادئ التوجيهية الرئيسية. هذا المجلس هو المسؤول عن اتخاذ قرارات هامة (قبول بلدان جديدة، وإعداد الميزانية، الخ). ومن ناحية أخرى، فإن اجتماع الربيع في واشنطن (بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي) يرصد حصيلة نشاط البنك العالمي وصندوق النقد الدولي.

يفوض مجلس المحافظين سلطته إلى مجلس الإدارة التنفيذي الذي يبلغ عدد أعضائه 25 عضوا من أجل الإدارة اليومية لبعثات البنك العالمي. تتمتع كل دولة من الدول الثماني التالية بامتياز القدرة على تعيين مدير: الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية والصين وروسيا. أما البلدان السبعة عشر الأخرى فتسميها مجموعات البلدان بملامح مدهشة غالبا: يرتبط بلد غني عادة بمجموعة من بلدان الجنوب. وبالطبع فإن الدولة الغنية هي التي تحتل مقعد مجلس الإدارة وتصوت نيابة عن جميع أعضاء المجموعة.

يجتمع مجلس الإدارة عادة ثلاث مرات على الأقل في الأسبوع وينتخب رئيسا لمدة خمس سنوات. وفي تعارض مع المبادئ الديمقراطية، توجد قاعدة غير معلنة تقضي بأن يخصص هذا المنصب لممثل الولايات المتحدة، يختاره الرئيس الأمريكي. ومجلس الإدارة يؤيد هذا الاختيار ليس إلا.

كما أن الصلة بين مجتمع الأعمال ورأس المال الأميركي الكبير والبنك العالمي يمكن إدراكها فورا بالنظر إلى أصول المواطنين الأميركيين ال 13 الذين تعاقبوا على البنك حتى يومنا هذا.

لـم تـدم رئاسـة يوجيـن مايـر، أول رئيـس، سـوى ثمانيـة أشـهر، وكان رئيـس تحريـر صحيفـة واشـنطن بوسـت وموظفـا سـابقا فـي المجموعـة المصرفيـة الإخـوة لازارد. أمـا الثانـي، وهـو جـون ج. ماكلـوي، فـكان محامـي أعمـال كبيـر فـي وول سـتريت، وعيـن فيمـا بعـد كبيـر مفوضـي الحلفـاء فـي ألمانيـا ثـم رئيسـا لبنـك تشـيس مانهاتـن. أمـا الثالـث، يوجيـن ر. بـلاك، فـكان نائـب رئيـس بنـك تشـيس الوطنـي، وأصبـح فيمـا بعـد مستشـارا خاصـا للرئيـس ليندون جونسـون. أمـا الرابـع، جـورج د. وودز، وهـو مصرفـي أيضـا، فـكان رئيسـا لشـركة بوسـطن الأولـى. وكان روبـرت س. ماكنامـارا الرئيـس التنفيـذي لشـركة فـورد للسـيارات ثـم وزيـر الدفـاع فـي عهـد كينيـدي وجونسـون. وكان خليفتـه ألـدن و. كلاوسـن رئيسـا لبنـك أوف أميـركا (أحـد البنـوك الرئيسـية فـي الولايـات المتحـدة التـي سـاهمت بصـورة كبيـرة فـي أزمـة ديـون العالـم الثالـث)، وانضـم إليـه مـرة أخـرى عنـد رحيلـه مـن البنـك. وفـي عـام 1986، خلفـه باربـر كونابـل، وهـو عضـو جمهـوري سـابق فـي الكونغـرس. ثـم وصـل لويـس ت. بريسـتون عـام 1991، الرئيـس السـابق للجنـة التنفيذيـة لبنـك جـي بـي مورغـان.

وفـي الفتـرة مـن عـام 1995 إلـى عـام 2005، كان الرئيـس التاسـع للبنـك الدولـي هـو ج. د. وولفنسـون، المديـر السـابق للخدمـات البنكيـة الاسـتثمارية لـدى سـالومون بـراذرز فـي نيويـورك. وفـي نهايـة فتـرة رئاسـته عـام 2005، انضـم إلـى إدارة سـيتي بنـك سـيتي جـروب، أحـد البنـوك الرائـدة عالميـا. وفـي مـارس 2005، خلفـه بـول وولفويتـز، الرجـل الثانـي سـابقا فـي البنتاغـون وأحـد منظمـي الغـزو العسـكري للعـراق فـي مـارس 2003 مـن قبـل تحالـف تقـوده الولايـات المتحـدة. أجبـر علـى الاسـتقالة لأنـه منـح زيـادة كبيـرة فـي الراتـب لشـريكته، وحـل محلـه روبـرت زوليـك، رئيـس موظفـي ج. بـوش الأب، وزيـر التجـارة الخارجيـة، والرقـم 2 فـي وزارة الخارجيـة، وعمـل فـي غولدمـان سـاكس الـذي كان فاعـلا رئيسـيا فـي أزمـة الرهـون العقاريـة فـي يوليـوز 2007. وبيـن عامـي 2012 و2019، كان جيـم يونـغ كيـم، وهـو أمريكـي أيضـا، رئيسـا للبنـك العالمـي، قبـل أن يسـتقيل كـي يشـتغل لـدى صنـدوق اسـتثماري خـاص.

خلفـه ديفيـد مالبـاس رسـميا فـي أبريـل 2019، الـذي عمـل فـي وزارة الخزانـة والشـؤون الخارجيـة الأميركيـة فـي عهـد رونالـد ريغـان ثـم ج. بـوش الأب، قبـل أن يتولـى منصـب كبيـر الاقتصادييـن فـي بيـر سـتيرنز، وهـو بنـك اسـتثماري كبيـر... حتـى إفلاسـه عـام 2008، كنتيجـة مباشـرة للـدور الـذي لعبـه فـي تشـكيل فقاعـة الرهـون العقاريـة! نشـر مالبـاس، فـي غشـت 2007، مقـالا فـي صحيفـة وول سـتريت جورنـال حـث فيـه القـراء علـى عـدم القلـق بشـأن حالـة الأسـواق الماليـة، وبلـغ حـد كتابـة بـأن «أسـواق العقـارات والديـون لا تمثـل جـزءا مهمـا مـن الاقتصـاد الأمريكـي أو فـي خلـق فـرص الشـغل.». انضـم إلـى فريـق حملـة دونالـد ترامـب الانتخابيـة فـي مايـو 2016. وقـد كافئـه الأخيـر الـذي عينـه وكيـلا لـوزارة الخزانـة للشـؤون الخارجيـة، ثـم رئيسـا للبنـك العالمـي.

الجدول 20: رؤساء البنك العالمي ال 13 منذ عام 1946

الاسم	مدة الولاية	الخلفية
يوجين ماير	يونيو 1946–ديسمبر 1946	بنكي استثماري في وول ستريت، محرر صحيفة واشنطن بوست
جون ماكلوي	مارس 1947–يونيو 1949	رئيس بنك تشيس الوطني (تشيس مانهاتن لاحقا)
يوجين بلاك	يوليوز 1949–ديسمبر 1962	نائب رئيس بنك تشيس مانهاتن
جورج وودز	يناير 1963–مارس 1968	رئيس بوسطن الأولى
روبرت ماكنامارا	أبريل 1968–يونيو 1981	مدير فورد، ثم وزير الدولة للدفاع
ألدن كلاوسن	يوليوز 1981–يونيو 1986	رئيس بنك أوف أمريكا
باربر كونابل	يوليوز 1986–غشت 1991	عضو في الكونغرس واللجنة البنكية في الكونغرس

لويس بريستون	سبتمبر 1991–مايو 1995	رئيس مجلس إدارة جي بي مورغان وشركاه
جيمس وولفنسون	يونيو 1995–مايو 2005	بنك إتش شرودر، ثم بنك سالومون براذرز، ثم رئيس شركة جيمس د. وولفنسون
بول وولفويتز	يونيو 2005–يونيو 2007	وكيل وزارة الدفاع
روبرت زوليك	يوليوز 2007–يونيو 2012	مساعد وزير الخارجية في إدارة الرئيس جورج دبليو بوش
جيم يونغ كيم	يوليوز 2012–فبراير 2019	طبيب، رئيس كلية دارتموث؛ رئيس إدارة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في منظمة الصحة العالمية؛ انضم إلى صندوق الاستثمار الخاص غلوبال انفراسريكتور بارتنر
ديفيد مالباس	فبراير 2019–مستمر	كبير الاقتصاديين لدى بنك الاستثمار بير ستيرنز، وكيل وزارة الخزانة الأمريكية

توزيع غير عادل لحقوق التصويت

يحصل كل بلد عضو على «حصة» تحدد تأثيره. ولذلك، يسمح حساب ذكي بتحديد عدد حقوق التصويت لكل بلد: حصة ثابتة من 250 صوتا وحصة تناسبية مع الحصة. خلافا للجمعية العامة للأمم المتحدة حيث لكل بلد صوت واحد (وهذا ليس حال مجلس الأمن حيث تتمتع خمسة بلدان بحق النقض)، فإن النظام المعتمد هو: دولار واحد = صوت واحد. ولكن على عكس مساهم في شركة، لا يمكن لبلد ما أن يقرر زيادة حصته كي يتمتع بقوة أشد. ولذلك فإن النظام مؤمن تماما.

الجدول 21: توزيع حقوق التصويت بين مديري البنك العالمي للإنشاء والتعمير في يناير 2020 [3]

البلد	%	المجموعة التي يرأسها	%	المجموعة التي يرأسها	%
الولايات المتحدة الأمريكية	15,44	النمسا	4,87	سويسرا	3,05
اليابان	7,77	المكسيك	4,74	أيسلندا	3,05
الصين	4,79	هولندا	4,08	باكستان	3,01
ألمانيا	4,08	كوريا الجنوبية	3,99	تايلاند	2,88
فرنسا	3,80	كندا	3,98	الكويت	2,75
بريطانيا	3,80	البرازيل	3,71	اوروغواي	2,28
روسيا (+ سوريا)	2,82	الهند	3,54	الكاميرون	2,03
المملكة العربية السعودية	2,70	إيطاليا	3,34	أوغندا	1,92
				نيجيريا	1,61
المصدر: البنك العالمي (org.worldbank)					

ولا تتمتع بلدان الجنوب بثقل مقارنة ببلدان الشمال الرئيسية، التي تأخذ حصة الأسد وبالتالي توفر لنفسها الوسائل لفرض آرائها بصورة منهجية.

التفاوت بين الوزن الديمغرافي وقوة النفوذ واضح.

3 تغيرت حقوق التصويت بشكل متكرر منذ عام 2010 بعد إعادة تصميم حسابها وزيادة رأس المال، ولكن بلدان الجنوب لا تزال تحتفظ بأقل من 50٪ من حقوق التصويت.

الجدول 22: حقوق تصويت مديري البنك العالمي للإنشاء والتعمير في يناير 2020

البلد أو المجموعة	عدد السكان المقدر عام 2020 (بالملايين)	حقوق التصويت في البنك العالمي للإنشاء والتعمير، يناير 2020(٪)
مجموعة ترأسها الهند	1566	3,54
الصين	1439	4,79
مجموعة برئاسة أوغندا	480	1,92
الولايات المتحدة الأمريكية	331	15,44
مجموعة ترأسها الكاميرون	326	2,03
روسيا (+ سوريا)	163	2,82
اليابان	127	7,77
فرنسا	65	3,80
المملكة العربية السعودية	34	2,70
المصدر: البنك العالمي؛ الأمم المتحدة		

بالإضافة إلى هذا التوزيع غير العادل لحقوق التصويت، تمكنت الولايات المتحدة من فرض أغلبية 85٪ من الأصوات المطلوبة لاتخاذ جميع القرارات الهامة. وبما أنها البلد الوحيد الذي يحتفظ بأكثر من 15٪ من حقوق التصويت، فذلك يعطيها تلقائيا حق النقض (الفيتو) لأي تغيير كبير. أما بلدان الاتحاد الأوروبي، التي يمكنها أيضا أن تجمع هذه النسبة ال 15٪، فإنها تنحاز عموما إلى واشنطن. وكانت المرات الوحيدة التي هدد فيها تحالف من الدول الأوروبية باستخدام الأقلية المعطلة هي الدفاع عن مصالحها الأنانية[4]. مستقبلا، يمكن للمرء أن يتصور تحالفا من بلدان الجنوب يجمع أقلية معطلة كي تعارض مرشح أمريكا القادم لرئاسة المؤسسة. ولكن حتى الآن، لا شك أن وزارة الخزانة الأميركية سيدة الموقف، وقادرة على منع أي تغيير يتعارض مع وجهات نظرها. إن وجود المقر الرئيسي في واشنطن، على مرمى حجر من البيت الأبيض، ليس عرضيا.

4 أنظر على سبيل المثال، تهديد التحالف بين بلجيكا وهولندا وسويسرا والنرويج في يونيو 2005، «إن جمعية CADTM قلقة بشأن المناورة ضد شطب الديون الذي بدأته أربعة بلدان غنية «صغيرة» داخل صندوق النقد الدولي» و «اقتراح مجموعة الثماني بشأن الديون المهددة داخل صندوق النقد الدولي».

على مر السنين، سمحت عمليات إعادة تقويم حقوق التصويت للصين بالحصول على بعض النفوذ. ولكن في حين وافقت الولايات المتحدة على خفض حصتها، إلا أنها كانت حريصة على إبقائها أعلى من نسبة ال 15٪. [5]

خيارات تمويل مشكوك فيها

المؤسسة الدولية للتنمية جمعية بسيطة رسميا، لكنها متداخلة مع البنك العالمي للإنشاء والتعمير الذي يديرها. في عام 2020، كان لديها 173 دولة عضوا، [6] 77 منها مؤهلة للاستفادة من قروضها، أي أنها تتوفر على دخل سنوي للفرد يقل عن US$ 1175 للسنة المالية 2019 (رقم يتم تحديثه سنويا). وتقترض هذه البلدان على فترات طويلة (تتراوح عادة بين 30 و40 سنة، مع فترة سماح تتراوح بين 5 و10 سنوات) وبمعدلات منخفضة. وتأتي هذه الأموال من أغنى البلدان التي تجدد موارد المؤسسة الدولية للتنمية كل ثلاث سنوات، فضلا عن المكاسب التي يجنيها البنك العالمي من المدفوعات التي تسددها البلدان متوسطة الدخل.

تقترض بلدان الجنوب الأخرى بسعر قريب من سعر السوق لدى البنك العالمي للإنشاء والتعمير، الذي يهتم باختيار مشاريع مربحة، مثل أي بنك تقليدي. ويحصل البنك العالمي على الأموال اللازمة لهذه القروض عن طريق الاقتراض من الأسواق المالية. وتسمح صلابته، التي تضمنها البلدان الغنية لأنها أكبر المساهمين، بالحصول على هذه الأموال بمعدل تفضيلي. ثم يقوم البنك العالمي للإنشاء والتعمير بإقراضها للبلدان الأعضاء التي تسددها على مدى فترة تتراوح بين 15 و20 عاما.

يتيح المركز المتميز هذا للبنك تحقيق هوامش لعملياته الإدارية، بل وحتى تحقيق نتيجة تشغيل إيجابية إلى حد كبير: ما بين 680 مليون ومليار دولار سنويا للفترة 2011-2015. ومن بين 44.6 مليار دولار صرفها البنك العالمي عام 2015، تم صرف 19 مليار دولار من قبل البنك العالمي للإنشاء والتعمير. [7]

ومع ازدياد المديونية، بلور البنك العالمي، بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، تدخلاته من منظور ماكرو اقتصادي وفرض بصفة متزايدة تنفيذ سياسات التقويم الهيكلي. ولا يتردد في «تقديم المشورة» للبلدان الخاضعة لعلاج صندوق النقد الدولي لأنه يشارك مباشرة في تمويل هذه الإصلاحات عبر قروض محددة.

5 للحصول على تحليل مفصل للنفوذ الأمريكي بالبنك العالمي، راجع إريك توسان. طغيان البنك العالمي، الفصول من 5 إلى 9.

6 يجب إضافة الهند إلى هذه البلدان ال 77، التي لم تعد مؤهلة للحصول على مساعدة المؤسسة الدولية للتنمية منذ نهاية السنة المالية 2014، ولكنها ستتلقى دعما انتقاليا استثنائيا للفترة التي تغطيها المؤسسة الدولية للتنمية 17 (2015-2016-2017).

7 أنظر: «مجموعة البنك العالمي من الألف إلى الياء» : https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/20192.

بنوك إنمائية وطنية ودولية ذات النفوذ المتزايد

بالإضافة إلى البنك العالمي، توجد مؤسسات إنمائية أخرى متعددة الأطراف، مثل البنك الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البرازيل أو بنك التنمية الصيني.

نفوذها ليس ضئيلا لأنها الآن تقرض أكثر من البنك العالمي. فبين عامي 2005 و2013، قدم بنك التنمية الصيني أكثر من 78 مليار دولار لبلدان أمريكا اللاتينية وحدها. وفي عام 2017، بلغ إجمالي الموارد التي يحتفظ بها بنك التنمية الصيني مبلغا ضخما قدره 1427 مليار دولار. وفي العام نفسه، بلغ مجموع ديون البنك الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية البرازيلي 175 مليار دولار[8].

هذه القروض، مثلها مثل قروض البنك العالمي، عرضة للنقد إلى حد كبير. في حالة بنك التنمية الصيني، كانت أسعار الفائدة أعلى من تلك التي يفرضها البنك العالمي، مصحوبة بمساعدة مشروطة، والأداء بالسلع. وبالنسبة البنك الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية البرازيلي، تسببت غالبية المشاريع في ترحيل السكان وهي ذات أثر سلبي على البيئة. وبعبارة أخرى، فإن احترام الحقوق الإنسانية ليس أحد شواغل هذه المؤسسات.

لنذكر أيضا بنك دول بريكس الذي أنشئ عام 2014. وللأسف، فإن نشاطه مستوحى من المصالح الأنانية للقوى الخمس التي أسسته.

بنوك تنمية إقليمية منحازة للبنك العالمي

توجد بنوك إقليمية عديدة: البنك الأفريقي للتنمية، والبنك الآسيوي للتنمية، وبنك البلدان الأمريكية للتنمية، والبنك الأوروبي للاستثمار. وكلها ليست بأي حال من الأحوال بديلا للبنك العالمي لأنها تكاد تكون متوافقة بشكل وثيق مع مبادئه التوجيهية. كما أن حصيلتها سلبية بنفس القدر.

8 «Strengthening the foundations? Alternative institutions for finance and development – Kring – 2019 – Development and change», Wiley Online Library, https://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/dech.12464.

الملحق 2

ألفباء صندوق النقد الدولي

مثل البنك العالمي، تم إنشاء صندوق النقد الدولي عام 1944 في بريتون وودز .كان هدفه الرسمي استقرار النظام المالي الدولي عبر تنظيم حركة الرساميل. لاحقا، أصبح المؤسسة الدولية الرئيسية المكلفة بفرض سياسات نيو ليبرالية وحشية في جميع أنحاء الكوكب. يتضح بجلاء أنها هيئة غير ديمقراطية تخدم مصالح القوى العظمى والشركات الخاصة الكبرى. يشكل منح قروض مشروطة للدول التي تواجه صعوبات أحد وسائل ضغطه الرئيسية. في عام 2019، كان عدد دوله الأعضاء 189 دولة (مثل البنك العالمي للإنشاء والتعمير).

قيادة غير ديمقراطية

الهيكلة مماثلة لتلك الخاصة بالبنك العالمي: تعين كل دولة محافظًا لتمثيلها، وعادة ما يكون وزير المالية أو محافظ البنك المركزي. يجتمعون في مجلس المحافظين، الهيئة السيادية لصندوق النقد الدولي، الذي يجتمع مرة واحدة سنويا في أكتوبر. هذا المجلس مسؤول عن اتخاذ القرارات المهمة (قبول دول جديدة، وإعداد الميزانية، الخ).

بالنسبة للإدارة اليومية لبعثات صندوق النقد الدولي، يفوض مجلس الإدارة صلاحياته إلى مجلس تنفيذي يتألف من 24 عضوًا. تتمتع البلدان الثمانية التالية مثل -البنك العالمي- بامتياز القدرة على تعيين مسؤول: الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا والمملكة العربية السعودية والصين وروسيا. يتم تعيين المديرين الـ 16 الآخرين من قبل مجموعات البلدان التي قد يختلف تكوينها قليلاً عن البنك العالمي.

الهيئة الإدارية الثالثة هي اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التي تضم 24 محافظًا من الدول الأعضاء في مجلس الإدارة. تجتمع مرتين في السنة (في الربيع

والخريف) وهي مسؤولة عن تقديم المشورة لصندوق النقد الدولي بشأن عمل النظام النقدي الدولي.

ينتخب مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي لمدة خمس سنوات. النظير للقاعدة غير المكتوبة السارية المفعول في البنك العالمي وهي أن هذه الوظيفة مخصصة لأوروبي. شغل الفرنسي ميشيل كامديسوس المنصب من 1987 إلى 2000، قبل أن يستقيل عقب أزمة جنوب شرق آسيا. حينها قدم صندوق النقد الدولي المساعدة للدائنين الذين قاموا باستثمارات محفوفة بالمخاطر وفرضوا تدابير اقتصادية أدت إلى بطالة أكثر من 20 مليون شخص، ما أثار احتجاجات شعبية قوية وزعزعة استقرار العديد من الحكومات. تولى الإسباني رودريجو راتو منصب المدير عام 2004 قبل أن يستقيل عام 2007 لينضم إلى القسم الدولي لبنك لازارد[1] في لندن. في عام 2017، حكمت عليه المحاكم الإسبانية بالسجن أربع سنوات بتهمة الاختلاس في بنك بانكيا. خلفه الفرنسي دومينيك شتراوس خان، وزير المالية الاشتراكي السابق، في عام 2007، قبل أن يُجبر على الاستقالة عام 2011 بعد أن وجهت له مستخدمة بأحد فنادق سوفيتيل تهمة الاعتداء عليها جنسيًا[2].
في يوليوز 2011، تولت الفرنسية كريستين لاغارد التي كانت حتى ذلك الحين وزيرة للمالية. تم تقديم الأخيرة إلى المحكمة في قضية « Crédit Lyonnais» التي كلفت دافعي الضرائب الفرنسيين غالياً. تركت منصبها عام 2019 لتصبح مديرة البنك المركزي الأوروبي، وهناك الكثير مما يمكن قوله بشأن صندوق النقد الدولي تحت قيادتها .بعد رحيلها، وافق الأوروبيون وواشنطن مرة أخرى على تعيين شخص من أوروبا لرئاسة المؤسسة. إنها كريستالينا جورجيفا، الخبيرة الاقتصادية البلغارية، التي احتلت المرتبة الثانية سابقًا بالبنك العالمي.

في عام 2019، كان لدى صندوق النقد الدولي فريق مؤلف من 2765 من كبار مسؤولي 148 دولة، معظمهم في واشنطن. لا يزال» الرقم 2» بصندوق النقد الدولي ممثلاً للولايات المتحدة، التي يعتبر نفوذها داخل المؤسسة سائدًا. خلال الأزمة الآسيوية 1997-1998، تفوق ستانلي فيشر على ميشيل كامديسوس في عدة مناسبات. وأثناء الأزمة الأرجنتينية 2001-2002، لعبت آن كروجر دورًا نشطًا للغاية. ومن عام 2006 إلى عام 2011، لعب جون ليبسكي، كبير الاقتصاديين السابق في جي بي مورغان، أحد البنوك الاستثمارية الرائدة في أمريكا، دورًا رئيسيًا. وحذر في مارس 2010 من أن حكومات » الدول المتقدمة

1 بنك لازارد متخصص في الاستشارات المالية وإدارة الأصول .وهو يعمل بشكل خاص مع الدول التي تواجه صعوبات مالية .على سبيل المثال، تدخل في اليونان عام 2015، بـ » النجاح « الذي نعرفه. وقدم المشورة للنظام المفترس في الكونغو برازافيل.

2 L'affaire DSK ou l'affaire du Sofitel de New York. Voir Éric Toussaint, Damien Millet, « FMI : la fin de l'histoire ? », CADTM, 20 mai 2011.

التي تعاني من عجز مالي مرتفع يجب أن تبدأ اليوم في إعداد شعوبها لإجراءات تقشف ستكون ضرورية اعتبارًا من العام المقبل»3. بعد عشر سنوات، تبين بجلاء أن الأجندة النيو ليبرالية تعممت بالفعل، خاصة بمرور اليونان وأيرلندا والبرتغال تحت سيطرة صندوق النقد الدولي اعتبارًا من عام 2010. كما واصل صندوق النقد الدولي عمله الضار في عدد كبير من بلدان الجنوب. وفي عام 2018، منح أكبر قرض في تاريخها للنظام النيو ليبرالي لماوريسيو ماكري في الأرجنتين، الحليف سهل الانقياد للولايات المتحدة. انتهى كل ذلك بفشل ذريع. لحسن الحظ، أثارت الوصفات التي فرضها صندوق النقد الدولي على بلدان مثل الإكوادور وهايتي تعبئات شعبية ضخمة في عام 2019 (في حالة الإكوادور، جرى التخلي عن الإجراءات بفضل ضغط الشارع).

اشتغال وفق نموذج المؤسسة الخاصة

منذ عام 1969، كان لدى صندوق النقد الدولي وحدة حساب خاصة به تنظم أنشطته المالية مع الدول الأعضاء: حق السحب الخاص. تم إنشاؤه حين كان النظام الذي أقيم في بريتون وودز، على أساس أسعار الصرف الثابتة، يتعثر، من أجل التخفيف من أوجه القصور في الأصول الاحتياطية حينئذ، لا سيما الذهب والدولار الأمريكي. لم يحل هذا النظام دون انهيار بريتون وودز، بعد قرار نيكسون إنهاء قابلية التحويل الحر للدولار الأمريكي إلى الذهب عام 1971. مع نظام أسعار الصرف العائمة، أصبحت حقوق السحب الخاصة أساسا بمثابة احتياطي من بين أمور أخرى. وفقًا لصندوق النقد الدولي:

> «حقوق السحب الخاصة ليست عملة، ولا تشكل دينا على صندوق النقد الدولي. من ناحية أخرى، فإنه يمثل دينا افتراضيا على العملات القابلة للاستخدام بحرية للبلدان الأعضاء بصندوق النقد الدولي»4.

3 تقرير رويترز، « صندوق النقد الدولي يدعو إلى اتخاذ تدابير تقشفية اعتبارًا من العام المقبل». 21 مارس 2010.

4 https://www.imf.org/fr/About/Factsheets/Sheets/2016/08/01/14/51/Special-Drawing-Right-SDR.

الجدول 23: توزيع حقوق التصويت بين أعضاء مجلس إدارة صندوق النقد الدولي في يناير 2020

دولة	٪	ترأس المجموعة	٪	ترأس المجموعة	٪
الولايات المتحدة	16.52	بلجيكا	5.43	البرازيل	3.07
اليابان	6.15	كولومبيا	5.31	الهند	3.05
الصين	6.09	تايلاند	4.34	إيسواتيني (سوازيلاند سابقاً)	2.97
ألمانيا	5.32	إيطاليا	4.13	سويسري	2.89
المملكة المتحدة	4.03	أستراليا	3.79	إيران	2.54
فرنسا	4.03	كندا	3.38	مصر	2.53
روسيا (+ سوريا)	2.68	السويد	3.29	موريتانيا	1.62
العربية السعودية	2.01	ديك رومى	3.23	الأرجنتين	1.59
المصدر: صندوق النقد الدولي					

يساوي في الأصل دولارًا أمريكيًا واحدًا، ويتم تقييمه الآن يوميًا5 وفقا لسلة عملات صعبة (الدولار الأمريكي، الين، اليورو، الجنيه الإسترليني، ومنذ 2016 الرنمينبي الصيني).

على عكس أي مؤسسة ديمقراطية، يعمل صندوق النقد الدولي كمقاولة تقريبًا. يجب على أي دولة تصبح عضوًا أن تدفع رسوم دخول تسمى» حصة» وتصبح مساهمًا فيه لأنها تساهم في رأس ماله. يتم احتساب هذه الحصة حسب الأهمية الاقتصادية والجيوسياسية للبلد. يجب مبدئيًا دفع 25 ٪ من حقوق السحب الخاصة أو إحدى العملات المكونة لها (أو بالذهب قبل عام 1978)، والباقي بالعملة المحلية للبلد. وبالتالي، يعتبر صندوق النقد الدولي حائزًا رئيسيًا على الذهب (المركز الثالث علميا في يوليوز 2019، بعد الولايات المتحدة وألمانيا) لأن الدول دفعت مستحقاتها لصندوق النقد الدولي بالمعدن الثمين. بالإضافة إلى ذلك، في 1970-1971، قامت جنوب إفريقيا، التي اعتبر صندوق النقد الدولي التعامل معها ممكنا رغم استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في ظل نظام الفصل العنصري، ببيعه كميات كبيرة من الذهب.

عندما سدد جميع عملائه الرئيسيين استباقيا في بداية القرن الواحد والعشرين أو توقفوا عن اللجوء له، مر صندوق النقد الدولي بأزمة مالية صعبة. في أبريل 2008، وافق مجلس إدارته على بيع 403 أطنان من الذهب، بقيمة 11 مليار دولار أمريكي، لتجديد خزائنه. في حين أن هذه الاحتياطيات لا تتدخل في قروض صندوق النقد الدولي، إلا أنها تمنحه الاستقرار والمكانة الأساسية بأعين الفاعلين الماليين الدوليين.

5 اعتبارًا من 2019/20/12، كان 1دولار أمريكي يساوي 0.72 SDR. http://www.imf.org/external/np/fin/data/param_rms_mth.aspx.

الجدول 24: تطور القروض الممنوحة من قبل صندوق النقد الدولي وعمليات السداد التي تلقاها بين عامي 1998 و2019

بمليارات الدولارات الأمريكية	الحجم الإجمالي للمطالبات التي يحتفظ بها صندوق النقد الدولي على جميع الدول الأعضاء	الاعتمادات المصروفة خلال العام	أقساط السداد التي تلقاها صندوق النقد الدولي خلال العام
1998	93.4	30.1	10.2
1999	78.8	14.7	27.4
2000	64.1	10.0	20.6
2001	74.9	30.8	17.6
2002	95.1	35.9	21.6
2003	106.4	31.3	29.2
2004	96.3	7.7	22.9
2005	49.3	3.8	42.8
2006	20.5	4.3	35.9
2007	15.5	2.0	8.1
2008	33.1	21.7	3.7
2009	66.0	34.4	1.9
2010	93.1	32.6	4.7
2011	141.7	52.9	3.7
2012	146.6	24.4	19.5
2013	138.7	22.1	30.9
2014	108.5	16.1	37.3
2015	79.1	12.7	37.6
2016	74.7	8.6	10.7
2017	65.5	8.1	21.8
2018	85.9	35.4	13.5
2019	99.0	23.9	9.7
المصدر: صندوق النقد الدولي			

في أبريل 2009، قررت قمة مجموعة العشرين مضاعفة القدرة الإقراضية لصندوق النقد الدولي ثلاث مرات من 250 مليار دولار أمريكي إلى 750 مليار دولار أمريكي. بعد الانخفاض الحاد في قروض صندوق النقد الدولي لدوله الأعضاء، كانت الأزمة العالمية المندلعة في 2007-2008 الذريعة المثالية لبدء الهجوم مرة أخرى، وزيادة القروض، وخاصة للدول الأوروبية، وفي المقابل فرض إجراءات لاشعبية شديدة القسوة، وتقشفا دراماتيكيا على الشعوب.

« إن حكومات مجموعة السبع، لا سيما حكومة الولايات المتحدة، استخدمت بالفعل صندوق النقد الدولي كأداة لتنفيذ أغراضها السياسية. (...) أخفقت دراسات عديدة حول تأثيرات إقراض صندوق النقد الدولي في إقامة صلة ذات مغزى بين إقراض صندوق النقد الدولي وزيادة الثروة أو الدخل. لقد كان إنقاذ الدائنين بدعم من صندوق النقد الدولي خلال الأزمات الأخيرة مدمرًا بصورة خاصة وكان له آثار وخيمة على البلدان النامية. شهد الأشخاص الذين عملوا بجد لانتشال أنفسهم من براثن الفقر تدمير إنجازاتهم وخسارة مدخراتهم وإفلاس شركاتهم الصغيرة. غالبًا ما يفقد العمال وظائفهم دون أي تعويضات جراء التسريح لتخفيف الضربة. عانى مالكو الأصول الحقيقة المحليون والأجانب على حد سواء من خسائر فادحة بينما كانت البنوك الدائنة الأجنبية محمية».

اللجنة الاستشارية للكونجرس الأمريكي حول المؤسسات المالية الدولية، وتسمى لجنة ميلتزر 2000.

على عكس البنك العالمي، فإن مساهمات الدول هي التي تسمح لصندوق النقد الدولي بتكوين احتياطيات تهدف إلى إقراضها للبلدان التي تعاني من عجز مؤقت. هذه القروض مشروطة بتوقيع اتفاقية تملي الإجراءات التي يجب على الدولة اتخاذها. يتم توفير هذه الأموال على أقساط، بعد التحقق من التطبيق الفعال للإجراءات المطلوبة.

كقاعدة عامة، يمكن للبلد الذي يواجه صعوبات أن يقترض من صندوق النقد الدولي سنويًا ما يصل إلى 100 ٪ من حصته وفي المجموع حتى 300 ٪، باستثناء إجراء طارئ. القرض قصير الأجل ومن المفترض أن تسدد الدولة لصندوق النقد الدولي حالما يتعافى وضعها المالي.

كما هو الحال بالنسبة للبنك العالمي، تحدد حصة الدولة عدد حقوق التصويت الخاصة بها في صندوق النقد الدولي، والتي تتوافق مع 250 صوتًا بالإضافة إلى صوت واحد لكل حصة 100 ألف من حقوق السحب الخاصة. هذه هي الطريقة التي

يعطي بها مجلس إدارة صندوق النقد الدولي مكانة راجحة للولايات المتحدة (أكثر من 16.5 ٪ من حقوق التصويت. (على سبيل المقارنة، في يناير 2020، تمتلك المجموعة التي تقودها موريتانيا والمكونة من 23 دولة أفريقية وتمثل 339 مليون فرد (أي 8 ملايين أكثر من الولايات المتحدة) 1.62 ٪ فقط من حقوق التصويت (أقل من عُشر حقوق التصويت لدى الولايات المتحدة).

عام 2016، بضغط من الدول الصاعدة، دخل الإصلاح القاضي بنقل حقوق التصويت حيز التنفيذ، لكنه كان في الواقع مجرد مهزلة.

الجدول 25: حقوق التصويت لبعض أعضاء مجلس الإدارة في صندوق النقد الدولي (أكتوبر 2020)

الدولة أو المجموعة	عدد السكان المقدر عام 2020)بالملايين(	حقوق التصويت في صندوق النقد الدولي في كانون الثاني)يناير) 2020)٪(
المجموعة برئاسة الهند	1 566	3.05
الصين	1 439	6.09
المجموعة برئاسة إيسواتيني (سوازيلاند سابقاً)	766	2.97
المجموعة برئاسة موريتانيا	339	1.62
الولايات المتحدة	331	16.52
روسيا (+ سوريا)	163	2.68
اليابان	127	6.15
فرنسا	65	4.03
العربية السعودية	34	2.01
المصدر: صندوق النقد الدولي؛ الأمم المتحدة		

مع مثل هذا النظام، ندرك أن دول الشمال استطاعت دون صعوبة جمع غالبية حقوق التصويت، وبالتالي تتوفر على كل التسهيلات لإدارة صندوق النقد الدولي.

إن قوة دول الشمال غير متكافئة إذا قارناها بقوة بلدان الجنوب التي تقلصت حقوق تصويتها بشكل يبعث على السخرية بالنظر إلى حجم السكان الذين تمثلهم.

مثل البنك العالمي، هناك حاجة إلى أغلبية 85 ٪ لاتخاذ جميع القرارات المهمة التي تؤثر على مستقبل صندوق النقد الدولي، والولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي تمتلك أكثر من 15 ٪ من حقوق التصويت، ومن ثم حق النقض (الفيتو) بحكم الأمر الواقع.

صندوق النقد الدولي، رجل الإطفاء المولع بالحرائق

إن مهام صندوق النقد الدولي محددة في أنظمته الأساسية: إنها تتعلق بـ» تعزيز التعاون النقدي الدولي، وضمان الاستقرار المالي، وتسهيل التجارة الدولية، والمساهمة بمستوى عالٍ من فرص الشغل والاستقرار الاقتصادي، والحد من الفقر» 6.

وفي الواقع، تتعارض سياسة صندوق النقد الدولي مع قوانينه الأساسية. لا تشجع المؤسسة مستويات عالية من خلق فرص الشغل والدخل الحقيقي. تحت تأثير وزارة الخزانة الأمريكية وبدعم من دول الشمال الأخرى، اتخذ صندوق النقد الدولي زمام المبادرة ليصبح لاعبًا رئيسيًا يؤثر بشكل كبير على التوجهات السياسية والاقتصادية لدوله الأعضاء. لهذا لا يتردد في تجاوز حقوقه.

ومن ثم فإن صندوق النقد الدولي يؤيد التحرير الكامل لتحركات الرساميل، وهو أحد الأسباب الرئيسية للأزمات المالية التي عصفت ببلدان الجنوب بشدة. إن إزالة جميع الضوابط المفروضة على تحركات الرساميل هذه تفضي إلى المضاربة وتتعارض مع القسم الثالث من المادة السادسة من النظام الأساسي لصندوق النقد الدولي: «يجوز للدول الأعضاء أن تتخذ التدابير الرقابية اللازمة لتنظيم التحركات الدولية لرأس المال».

تشكل المراقبة والمعونة المالية والمساعدة الفنية المجالات الثلاثة لتدخل صندوق النقد الدولي. ومع ذلك، فإن المشاورات السنوية مع الدول الأعضاء وتوصيات خبرائه لم تمكن صندوق النقد الدولي من توقع الأزمات الكبرى وتجنبها بعد عام 1994. بل إن السياسات التي أملاها صندوق النقد الدولي جعلتها أسوأ.

6 www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/fre/whatf.pdf

في السنوات الأخيرة، أثارت سياسات صندوق النقد الدولي، بما في ذلك إنهاء الدعم العمومي للسلع الأساسية (الوقود والغذاء) والخدمات الأساسية (النقل العمومي)، أو فرض تدابير لاشعبية بخصوص نظام الحماية الاجتماعية، انتفاضات شعبية، على سبيل المثال في نيكاراغوا (أبريل 2018)، السودان (ديسمبر 2018)، هايتي (صيف 2018 و2019)، الإكوادور (أكتوبر 2019). وبحزم، لم تتغير سياسات صندوق النقد الدولي الكارثية.

المعجم

تنبيه: في هذا الكتاب يجري استعمال كمترادفات ما يلي: العالم الثالث، بلدان الجنوب، الجنوب، الجنوب العالمي، المحيط، البلدان النامية، وذلك في تعارض مع المترادفات التالية: البلدان الرأسمالية المتقدمة (الرئيسة)، بلدان الشمال، الشمال، المركز، الدول الامبريالية، مجموعة السبع، والثالوث.

وكالة قروض التصدير

عندما تحصل شركة خاصة في الشمال على صفقة بدولة نامية، فإنه يوجد خطر أن تحول صعوبات اقتصادية أو سياسية دون دفع الفاتورة. لذا تلجأ كي تحمي نفسها لضمان وكالة قروض للصادرات، مثل كوفاس COFACE في فرنسا أو دوكرواغ Ducroire في بلجيكا. تدفع هذه الوكالات، في حالة حدوث مشكلة، بدلا عن الزبون المتعثر، وبهذا تضمن شركة الشمالية استعادة مستحقاتها.

يتمثل أحد الانتقادات الرئيسية ضدها أنها قليلة الانتباه لطبيعة العقود المؤمنة (التسلح، المشاريع العملاقة للبنية التحتية والطاقة) وعواقبها الاجتماعية والبيئية، وأنها غالبا ما تدعم أنظمة قمعية وفاسدة.

المساعدة العمومية للتنمية

تُعرَّف المساعدة العمومية للتنمية بأنها منح أو قروض تقدم بشروط مالية تفضيلية من الهيئات العمومية في البلدان الصناعية. ولذلك يكفي منح قرض بسعر أقل من سعر السوق (قرض بشروط ميسرة) حتى يتم اعتباره معونة، حتى إذا تم تسديده إلى آخر سنت من قبل البلد المتلقي. القروض الثنائية ذات الصلة (التي تجبر البلاد المستفيد

بشراء منتجات أو خدمات من البلد المقرض) وإلغاء الديون هي أيضا جزء من المساعدة العمومية للتنمية.

الميزان التجاري

يقيس الميزان التجاري لبلد معين الفرق بين مبيعاته من السلع (الصادرات) ومشترياته (الواردات). والنتيجة هي الميزان التجاري (العجز أو الفائض).

ميزان المدفوعات (الأداءات)

ميزان المدفوعات الجارية للبلد هو حصيلة معاملاته التجارية (أي السلع والخدمات المستوردة والمصدرة) وتبادله للعائدات المالية مع الخارج. بوضوح، يقيس الوضع المالي لبلد بالنسبة لبقية العالم. البلد الذي لديه فائض في الحساب الجاري هو بلد مُقرض تجاه بقية العالم. وعلى العكس من ذلك، إذا كان توازن بلد ما عجزا، فسيتعين عليه اللجوء إلى المقرضين الدوليين لاقتراض احتياجاتها التمويلية.

البنك المركزي

يدير البنك المركزي لدولة ما السياسة النقدية ويحتكر إصدار العملة الوطنية. ولديه تحصل البنوك التجارية لزوما على المال وفقا لسعر عرض تحدده أسعار الفائدة الرئيسية للبنك المركزي.

بنك عالمي

انظر بطاقة تعريفه. موقع الويب: www.worldbank.org

سندات الخزينة

سندات قروض تصدرها الخزينة للجمهور لتمويلها. يمكن أن تتراوح مدتها بين بضعة أشهر إلى ثلاثين سنوات.

بورصة

البورصة هي المكان حيث يتم إصدار السندات والأسهم. والسند هو ضمان ديون (يبيعه المُصدر للمشتري الذي يجب أن يسدده وفق معدل وأجل استحقاق محددين)،

والسهم هو صك ملكية شركة معينة. يمكن إعادة بيع الأسهم والسندات وإعادة شرائها حسب الرغبة في السوق الثانوي للبورصة (السوق الأساسي هو المكان حيث تصدر السندات الجديدة لأول مرة).

بنك التسويات الدولية

تأسس بنك التسويات الدولية في عام 1930 لإدارة التعويضات الألمانية بعد الحرب العالمية الأولى. مقره في بازل، في شكل شركة مجهولة الاسم، ويدير جزءًا من احتياطيات النقد الأجنبي للبنوك المركزية للبلدان الأكثر تصنيعا وبعض الدول الأخرى.

يلعب هذا البنك دوراً هاماً في جمع الإحصاءات المصرفية الدولية التي ينشرها في تقرير ربع سنوي منذ أوائل الثمانينات، ويتحمل بنك التسويات الدولية مسؤولية إدارة المخاطر المالية المرتبطة بتحرير الأسواق المالية. وهو أيضا بنك يقوم هو نفسه بعمليات: يتلقى أساسا ودائع البنوك المركزية من الذهب والعملة الصعبة ويوظفها في الأسواق، كما يمنح قروضا لبعض البنوك المركزية.

موقع الويب: www.bis.org

الرعاية

يشير مصطلح «عمل الرعاية» إلى مجموعة من الممارسات المادية والبسيكولوجية المكرسة لتوفير حاجات الآخرين أو الجماعة البشرية (داخل أنماط بيئية). نفضل مصطلح الرعاية على مصطلح العمل «المنزلي» أو «إعادة الانتاج»، لأنه يمدج الأبعاد العاطفية والنفسية (العبء العقلي، والعاطفة، والدعم)، ولأنه لا يقتصر على السمات «الخاصة» والمجانية، بل يشمل أيضا الأنشطة المأجورة الضرورية لإعادة إنتاج الجياة البشرية.

نادي لندن

على غرار نادي باريس، يجمع هذا النادي البنوك الخاصة التي لديها مستحقات على البلدان النامية. تأسس نادي لندن عام 1976 بناءً على طلب من زائير سابقا، وهو عبارة عن مجموعة غير رسمية، بدون صفة قانونية أو شرعية، تجتمع للقيام بعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية للبلدان التي تواجه صعوبات في السداد. تحت تأثير أزمة ديون العالم الثالث، اكتسب النادي أهمية في الربع الأخير من القرن العشرين. في مواجهة تطور

ملف ديون البلدان النامية منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وهو غير نشط حاليا إذ جرى التخلي عن اللجوء للبنوك الخاصة لصالح الأسواق المالية. وتتولى دوره الآن بحكم الواقع مؤسسة التمويل الدولي، www.iif.com/، وهي جمعية تضم 500 مؤسسة مالية (البنوك ومديري الأصول وشركات التأمين وصناديق الثروة السيادية والمضاربة) التي تتم دعوتها بانتظام للمشاركة في اجتماعات نادي باريس.

نادي باريس

أنشئ في عام 1956، وهو مجموعة ل 19 دولة دائنة، مكلف بإدارة صعوبات سداد الديون الثنائية من قبل الدول النامية. يشغل رئاسته تقليديا منذ تأسيسه مواطن فرنسي. في عام 2006، الرئيس هو مدير الخزانة الفرنسية، كزافييه موسكا. قامت الدول الأعضاء في نادي باريس بإعادة جدولة الديون أزيد من 80 بلدا ناميا. يمتلك أعضاء نادي باريس ما يقرب من 30٪ من رصيد دين العالم الثالث.

الروابط بين نادي باريس وصندوق النقد الدولي وثيقة للغاية. وهي تتجسد في وضع المراقب الذي يتمتع به صندوق النقد الدولي في اجتماعات نادي باريس- المغلقة-. يلعب صندوق النقد الدولي دورا رئيسيا في استراتيجية الديون التي ينفذها نادي باريس، الذي يلجأ لخبرته وحكمه الماكرواقتصادي لتحقيق واحد من المبادئ الأساسية لنادي باريس: المشروطية. بالمقابل، يحافظ عمل نادي باريس على وضع الدائن المميز لصندوق النقد الدولي و إجراء استراتيجيات التقويم في البلدان النامية.

موقع الويب: www.clubdeparis.org

أنشأت ال CADTM موقع بديل: www.clubdeparis.fr/

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تم إنشاؤه في عام 1964، بضغط من البلدان النامية لموازنة ال GATT. منذ الثمانينيات من القرن الماضي، أصبح يتماشى تدريجياً مع التوجه السائد في مؤسسات مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي.

موقع الويب: www.unctad.org

المشروطية (الاشتراطات)

جميع الإجراءات النيوليبرالية التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على البلدان التي وقعت اتفاقية، بخاصة، للحصول على تسوية لسداد ديونها. يفترض أن تفضي هذه التدابير إلى «جاذبية» البلد للمستثمرين الدوليين غير أنها تضر بالسكان بقسوة. وبالتالي، يشير هذا المصطلح إلى أي شرط مفروض لمنح معونة أو قرض.

قابلية التحويل

يشير إلى الإمكانية القانونية للانتقال من عملة إلى أخرى أو من عملة إلى المعيار الذي يتم تحديده رسميًا. في النظام الحالي لمعدلات الصرف المحررة (العرض والطلب على العملات هو ما يحدد أسعارها الخاصة-معدلات الصرف العائمة)، تحوم العملات حول الدولار (الدولار المعياري).

ديون عمومية

القروض أو سندات الديون التي تحتفظ بها الدول أو الهيئات العامة بغض النظر عن المقترض.

ديون خاصة

القروض الممنوحة من البنوك التجارية أو سندات الديون التي يحتفظ بها دائنون ليسوا من الدول ولا هيئات القطاع العام. قد تتكون مستحقات القروض من الأوراق المالية العامة أو الخاصة (السندات) أو القروض التي تحتفظ بها صناديق الاستثمار أو البنوك أو المؤسسات المالية الخاصة الأخرى والمصنعون والمصدرون والموردون الآخرون للسلع الذين لديهم مستحقات مالية.

ديون

- ديون متعددة الأطراف

الديون المستحقة للبنك العالمي، وصندوق النقد الدولي، وبنوك التنمية الإقليمية مثل بنك التنمية الأفريقي، والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى مثل صندوق التنمية الأوروبي.

ديون عمومية كريهة: وفقًا للعقيدة، لكي يكون الدين كريها، وبالتالي لاغياً، يجب أن يستوفي شرطين: 1) يجب أن يكون قد تم التعاقد عليه ضد مصالح الأمة، أو ضد مصالح الشعب، أو ضد مصالح الدولة؛ 2) لا يستطيع الدائنون إثبات أنهم لا يستطيعون أن يعرفوا أن الديون قد جرى التعاقد عليها ضد مصالح الأمة. وتجدر الإشارة إلى أنه وفقًا لعقيدة الديون الكريهة، فإن طبيعة النظام أو الحكومة التي تتعاقد عليها ليست مهمة بشكل خاص، لأن المهم هو استخدام هذه الديون. إذا تعاقدت حكومة ديمقراطية على ديون ضد مصلحة السكان، فيمكن اعتبار هذه الديون كريهة، إذا كانت تستوفي أيضًا الشرط الثاني. وبالنتيجة، وخلافًا لنسخة خاطئة من هذه العقيدة، فإن الديون الكريهة لا تتعلق فقط بالأنظمة الديكتاتورية.

(انظر: إريك توسان، «الديون الكريهة وفقًا لألكسندر ساك ووفقًا للجنة من أجل إلغاء الديون غير الشرعية، www.cadtm.org/La-dette-odieuse-selon-Alexandre-Sack-et-selon-le-CADTM.)

يوضح ألكسندر ناحوم ساك، والد عقيدة الديون الكريهة، أن هذه الأخيرة يمكن ربطها بحكومة نظامية. يعتبر ساك أن الدين الذي تتكبده بانتظام الحكومة العادية يمكن اعتباره كريها بلا شك... إذا تم استيفاء المعيارين المذكورين أعلاه. ويضيف: «مع تحديد هاتين النقطتين، يتحمل الدائنون عبء إثبات أن الأموال الناتجة عن القروض المذكورة لم تستخدم في الواقع لأغراض كريهة، تضر بالسكان في كل أو جزء من الدولة، ولكن للاحتياجات العامة أو الخاصة لتلك الدولة، والتي ليست ذات طابع كريه. عرّف ساك الحكومة النظامية على النحو التالي: «يجب اعتبار حكومة نظامية هي السلطة العليا التي توجد بالفعل ضمن حدود إقليم معين». سواء كانت هذه السلطة ملكية (مطلقة أو محدودة) أو جمهورية؛ سواء كانت «إلهية» أو من «إرادة الشعب»؛ سواء كانت تعبر عن «إرادة الشعب» أم لا، أو عن إرادة الشعب بأسره أو جزء منه فقط؛ سواء تم إنشاؤها بشكل قانوني أم لا، وما إلى ذلك، كل هذا ليس ذا أهمية بالنسبة للمشكلة المطروحة. لذا، ليس هناك شك بشأن موقف ساك، فكل الحكومات النظامية، سواء كانت مستبدة أو ديمقراطية، في أشكال مختلفة، معرضة لتحمل ديون كريهة.

- ديون خاصة

القروض التي تعاقد عليها مقترضون خواص بغض النظر عن المقرض.

- ديون عمومية

مجموع القروض المتعاقد عليها من طرف مقترضين عموميين.

- الديون العمومية غير المستدامة: هي الديون التي يمنع استمرار دفعها السلطات من ضمان ممارسة المواطنين لحقوقهم الأساسية، لا سيما فيما يتعلق بالصحة والتعليم والإسكان والحد الأدنى من الدخل والأمن. إذا كان استمرار سداد الديون يمنع السلطات العامة من الوفاء بالتزاماتها الأساسية تجاه المواطنين، فقد يتم تعليق الدفع المعني حتى لو كانت الديون شرعية وقانونيًة.

- ديون عمومية غير شرعية: ديون تتعاقد عليها السلطات العامة من أجل تعزيز مصالح أقلية ذات امتياز.

- ديون عمومية غير قانونية: ديون تم التعاقد عليها بمخالفة الإجراءات القانونية المعمول بها (على سبيل المثال من خلال التحايل على الإجراءات البرلمانية)، تلك التي الموسومة بخطأ جسيم من جانب الدائن (على سبيل المثال عن طريق اللجوء إلى الفساد أو التهديد أو الإكراه) أو الناتجة عن قروض بشروط تنتهك القانون الوطني (المدين أو الدولة الدائنة) و / أو القانون الدولي، بما في ذلك المبادئ العامة للقانون.

- إعادة جدولة ديون

تعديل شروط دين معين، على سبيل المثال عن طريق تغيير آجال الاستحقاق أو عن طريق تأجيل سداد أصل و/أو فائدة. بشكل عام، الهدف هو إعطاء بعض الأوكسجين لبلد يعاني من صعوبة عن طريق إطالة فترة السداد لتقليل المبلغ أو من خلال منح فترة سماح لا يتم فيها السداد.

- خدمة الديون

تسديد الفائدة و رأس المال المقترض، مقارنة بالعائدات السنوية للصادرات.

- صافي تحويل برسم الديون

الفرق بين القروض الجديدة التي تم التعاقد عليها من قبل بلد أو إقليم وخدمة الدين (تسديد الديون السنوية – الفائدة والأصل).

يكـون التحويـل المالـي الصافـي إيجابيـاً عندمـا تتلقـى الدولـة أو القـارة المعنيـة مبالـغ أكبـر (فـي شـكل قـروض) أكثـر ممـا تسـدده. ويكـون سـلبيا إذا كانـت المبالـغ المسـددة أكبـر مـن المبالـغ المقترضـة مـن طـرف البلـد أو القـارة المعنيـة.

كان صافـي التحويـل برسـم الديـون العموميـة للبلـدان الناميـة مجتمعـة سـلبيا منـذ منتصـف سـنوات 1980.

تخفيض قيمة العملة

تغيير تنازلي في سعر صرف عملة معينة مقارنة بالعملات الأخرى.

وثيقة استراتيجية الحد من الفقر

تـم إقرارهـا مـن قبـل البنـك العالمـي وصنـدوق النقـد الدولي منذ عـام 1999، وتهـدف الوثيقـة رسـمياً إلـى محاربـة الفقـر، وفـي الواقـع مواصلـة وتعميـق سياسـة التقويـم الهيكلـي، سـعيا لإضفـاء الشـرعية عليهـا بموافقـة الحكومـات والفاعليـن الاجتماعييـن. وتسـمى أحيانـا الإطـار الاسـتراتيجي لمحاربـة الفقـر.

الاورودولارات

نشـأ سـوق الاورودولارات من خروج الرساميل الأمريكية في سـنوات 1960. ولكبح هـذا الخـروج وضعـت السـلطات الأمريكيـة فـي عـام 1963 ضريبـة علـى قـروض غيـر المقيميـن. كان لهـذا القـرار تأثيـر تحويـل الطلـب علـى التمويـل بالـدولار الأمريكـي إلـى الأسـواق الأوروبية، حيـث يمكـن لفـروع البنـوك الأمريكيـة أن تعمـل بـكل حريـة.

تيسير الحد من الفقر والنمو

تـم اعتمـاد القـروض الميسـرة لصنـدوق النقـد الدولـي عـام 1999، وهـو موجـه منـد أواخـر عـام 2005 إلـى 78 دولـة منخفضـة الدخـل (حيـث كان نصيـب الفـرد مـن الناتـج المحلـي الإجمالـي لعـام 2003 أقـل مـن 895 دولارًا). ويشـمل مفهـوم محاربـة الفقـر، ولكـن فـي اسـتراتيجية اقتصاديـة شـاملة تركـز دائمـا علـى النمـو. هكـذا، يتـم تكليـف السـلطات الوطنيـة بصياغـة وثيقـة اسـتراتيجية شـاملة للحـد مـن الفقـر، وهـي نـوع مـن برنامـج التقويـم الهيكلـي مـع لمسـة اجتماعيـة، بالاتفـاق مـع المؤسسـات المتعـددة الأطـراف. فـي حالـة الأهليـة، يجـوز للبلـد أن يقتـرض، بموجـب اتفـاق مدتـه 3 سـنوات، مبلغًـا متغيـرًا اعتمـادًا علـى صعوبـات ميـزان مدفوعاتـه

وتاريخه مع صندوق النقد الدولي، وعمومًا في حدود ٪140 من حصته في صندوق النقد الدولي. المعدل السنوي هو ٪0.5 لمدة 10 سنوات، مع فترة سماح 5 سنوات ونصف.

في عام 2008 ، تم استبدال برنامج الحد من الفقر بالتسهيل الائتماني الممدد. وهو مخصص للبلدان منخفضة الدخل (أي وفقًا لبيانات البنك العالمي لعام 2020 ، 29 دولة يقل فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن 1035 دولارًا). كجزء من استمرارية برنامج الحد من الفقر ، يمنح التسهيل الائتماني الممدد قروضًا لمدة تتراوح من ثلاث إلى خمس سنوات يمكن تجديدها، ضمن الحد السنوي البالغ ٪75 من الحصة، وهو حد يمكن تجاوزه وفقًا للظروف. يتم توزيع فترة السداد على فترة 10 سنوات ، بما في ذلك فترة سماح مدتها خمس سنوات ونصف ، وبنسبة فائدة صفرية.

المصدر: www.imf.org/external/np/exr/facts/fre/ecff.htm.

صندوق النقد الدولي

المؤسسة الشقيقة للبنك العالمي. ولد صندوق النقد الدولي في بريتون وودز في يوليوز 1944. كان هدفه الأول ضمان استقرار نظام مالي عالمي يستند إلى معدلات صرف ثابتة. بعد نهاية التحويل الحر للعملات مقابل الدهب المقرر من قبل حكومة الولايات المتحدة في غشت 1971، دخلت الأسواق المالية الساحة وصار معدل الصرف متغيرا. بوعد أزمة الديون في 1982 كُلف صندوق النقد الدولي خاصة بالتدخل لدى البلدان النامية العاجزة عن السداد لتحقيق استقرار الاقتصاد على المدى القصير، بهدف الحد من عجز الميزانية للبلدان والحد من زيادة الكتلة النقدية المعروضة. لكن صندوق النقد الدولي يفرض أيضا إصلاحات هيكلية اقتصادية نيوليبرالية. نمط اتخاذه القرارات مثل نمط البنك العالمي، يستند إلى توزيع حقوق التصويت وفقا للقوة الاقتصادية للدول الأعضاء. يلزم ٪85 من الأصوات لتغيير ميثاق صندوق النقد الدولي (بالتالي تملك الولايات المتحدة الثلث المعطل، لأنها تتوفر على أكثر من ٪17 من الأصوات). تستحود الدول الغنية على أغلبية الأصوات.

موقع الويب: www.imf.org

مجموعة السبع G7

تجمع يجمع أقوى دول العالم: ألمانيا، كندا، الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، اليابان. يجتمع رؤساء دولها سنويا عموما في أواخر يونيو أوائل يوليوز. اجتمعت المجموعة G7 أول مرة عام 1975 بمبادرة من الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان.

مجموعة الثمان G8

مجموعة العشرين هيكل غير رسمي أنشأته مجموعة السبع (ألمانيا ، كندا ، الولايات المتحدة ، فرنسا ، إيطاليا ، اليابان ، المملكة المتحدة) في نهاية التسعينيات وأعيد تنشيطها في عام 2008 في خضم الأزمة المالية في الشمال. أعضاء مجموعة العشرين هم: جنوب إفريقيا ، ألمانيا ، المملكة العربية السعودية ، الأرجنتين ، أستراليا ، البرازيل ، كندا ، الصين ، كوريا الجنوبية ، الولايات المتحدة ، فرنسا ، الهند ، إندونيسيا ، إيطاليا ، اليابان ، المكسيك ، المملكة المتحدة ، روسيا ، تركيا ، الاتحاد الأوروبي (يتمثل بالدولة التي تتولى رئاسة الاتحاد الأوروبي والبنك المركزي الأوروبي ؛ المفوضية الأوروبية تحضر الاجتماعات أيضا). أصبحت إسبانيا ضيفًا دائمًا. المؤسسات الدولية مدعوة أيضًا إلى الاجتماعات: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. كما يحضر الاجتماعات مجلس الاستقرار المالي وبنك التسويات الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

مجموعة السبعة والسبعون G77

انبثقت من مجموعة البلدان النامية المجتمعة لتحضير مؤتمر الأمم المتحدة الأول للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في جنيف 1964. تنمح المجموعة منتدى للبلدان النامية لمناقشة القضايا الاقتصادية والنقدية الدولية. تضم في 2021 ، 130 بلدا.

الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات)

منتدى تفاوض دائم «الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة». تتمتع الدول فقط بوضع «الأطراف المتعاقدة». تم استبداله في 1 يناير 1995 بمنظمة التجارة العالمية.

مؤشر التنمية البشرية

يستخدم هذا المؤشر من طرف الأمم المتحدة لتقدير درجة التنمية لبلد معين، ويأخذ بالحسبان الدخل الفردي، ومستوى التعليم، ومتوسط أمد الحياة لسكانه.

التصنيع بإحلال الواردات

تشير هذه الاستراتيجية أساسا إلى التجربة التاريخية في أمريكا اللاتينية سنوات الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين، وأعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في الأمم المتحدة CEPAL سنوات 1950، ولا سيما كتابات الأرجنتيني راؤول بريبيش (الذي سيصبح في عام 1964 أول أمين عام للأونكتاد). كانت نقطة البداية وفقا لحقيقة أن البلدان الرئيسية في أمريكا اللاتينية تمكنت بوجه انخفاض حاد في المبادلات، من تلبية الطلب الداخلي باستبدال الواردات عبر تطوير الإنتاج المحلي. هدف تنظير CEPAL لتوسيع نطاق هذا النهج بالتتابع لجميع قطاعات الصناعة من خلال «فك الارتباط» مع المركز. وبالارتكاز على جرعة جيدة من الحمائية وتدخل الدولة المنسق، فإنه يهدف إلى تمكين نمو الصناعات الصاعدة. لقد طبقت كوريا الجنوبية هذه السياسة بنجاح، ولكن في ظل ظروف خاصة.

التضخم

الارتفاع التراكمي لجميع الأسعار (على سبيل المثال، ارتفاع أسعار النفط، مما أدى في نهاية المطاف إلى تعديل الأجور نحو الارتفاع، تم زيادة أسعار أخرى، الخ). يعني التضخم ضياع قيمة المال لأنه، بمرور الوقت، مطلوب مبلغ أعلى للحصول على سلعة معينة. لذلك تسعى السياسات النيوليبرالية أولاً وقبل كل شيء إلى مكافحة التضخم من أجل الحفاظ على قيمة رأس المال الريعي.

الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي في شكل استثمار مباشر أو في شكل استثمار محفظة. حتى لو كان في بعض الأحيان صعبا التمييز لأسباب محاسبية أو قانونية أو إحصائية ، يعتبر الاستثمار الأجنبي استثماراً مباشراً إذا كان المستثمر الأجنبي يملك 10٪ أو أكثر من الأسهم العادية أو حقوق التصويت بشركة معينة.

سوق صرف العملة

السوق الذي يتم فيه تسعير العملات وتداولها.

وقف السداد

الحالة التي يتم فيها تجميد ديون من طرف الدائن الذي يتخلى عن المطالبة بدفعه في الآجال المتفق عليها. ومع ذلك، خلال فترة الوقف الاختياري، يستمر دفع الفوائد. ويمكن أيضا أن يقرر المدين الوقف، كما كان الحال في روسيا عام 1998، الأرجنتين بين عامي 2001 و 2005 ، والإكوادور في 2008-2009. في بعض الحالات ، تحصل الدولة بفضل الوقف الاختياري على تخفيض في رصيد ديونها وتخفيض في الفائدة الواجب سدادها.

حركة عدم الانحياز

دعت مجموعة من الدول، منذ الخمسينات ، إلى الحياد ضد الكتل بقيادة القوتين العظميين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي)، حينها في خضم الحرب الباردة. في أبريل 1955، عُقد مؤتمر للبلدان الآسيوية والأفريقية في باندونغ بإندونيسيا، لتعزيز وحدة العالم الثالث واستقلاله وإنهاء الاستعمار ونهاية الميز العنصري. المبادرون هم تيتو (يوغوسلافيا)، وجمال عبد الناصر (مصر)، ونهرو (الهند)، وسوكارنو (إندونيسيا). ولدت الحركة فعليا في بلغراد عام 1961. ستتبعها مؤتمرات أخرى في القاهرة (1964) في لوساكا (1970) إلى الجزائر (1973) إلى كولومبو (1976). تتألف حاليا من 120 دولة، ولكن نطاق عملها محدود جدا.

الاتفاق الجديد (السياسة الجديدة)

الاسم الذي أُعطي للتدابير التي اتخذها روزفلت في الولايات المتحدة منذ انتخابه في عام 1933 للرئاسة للتعامل مع الأزمة الاقتصادية التي اندلعت عام 1929. دعونا نتذكر ذلك، ففي إطار السياسة الجديدة في الولايات المتحدة والسياسات الكينزية التي امتدت إلى أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية تحت ضغط التعبئة الشعبية الكبرى، تحسنت الحقوق الاجتماعية بشكل ملحوظ، وتم وضع حماية اجتماعية كبيرة، وفصل البنوك الاستثمارية عن بنوك الودائع، ووصل معدل ضريبة الدخل الأعلى إلى 80٪ في الولايات المتحدة.

يمكـن إضافـة أن التفاوتـات فـي توزيـع الدخـل والثـروة قـد تقلصـت. فـي ذلـك الوقـت ، اضطـر رأس المـال الكبيـر إلـى تقديـم تنـازلات للطبقـات الشـعبية، التـي تعبـأت بقـوة. كان علـى حكومـة الرئيـس روزفلـت ، التـي أرادت إصـلاح الرأسـمالية مـن أجـل إنقاذهـا وترسـيخها ، أن تواجـه المحكمـة العليـا، التـي حاولـت إلغـاء العديـد مـن قراراتهـا.

لقـد نجـح روزفلـت ، بعـد تعرضـه لضغـط مـن التطـرف اليسـاري للطبقـات العاملـة، فـي قلـب قـرارات المحكمـة العليـا وفـرض تدابيـر قـوي ، بمـا فـي ذلـك السـماح للنقابـات بالتعـزز فـي المصانـع والعمـال باللجـوء إلـى الإضرابـات للحصـول علـى تنـازلات مـن أربـاب العمـل.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

تأسسـت فـي عـام 1960 ومقرهـا فـي شـاتو دو لا موييـت فـي باريـس، وتجمـع المنظمـة ثلاثيـن عضـوا فـي عـام 2002: الأعضـاء الخمسـة عشـر فـي الاتحـاد الأوروبـي زائـد سويسـرا والنرويـج وأيسـلندا. وفـي أمريـكا الشـمالية، الولايـات المتحـدة و كنـدا. وفـي آسـيا والمحيـط الهـادئ، اليابـان، وأسـتراليا، ونيوزيلنـدا. وتركيـا هـي الدولـة النامية الوحيـدة التـي تشـارك فيهـا منـذ البدايـة لأسـباب جيوسـتراتيجية. بيـن عامـي 1994 و 1996، دخـل بلـدان آخران مـن بلـدان العالـم الثالـث منظمـة التعـاون الاقتصـادي والتنميـة: المكسـيك، التـي تشـكل نافتـا l'ALENA مـع جيرانهـا الشـماليين. وكوريـا الجنوبيـة.

منـذ عـام 1995 وعـام 2000 ، انضمـت أربعـة دول مـن الكتلـة السـوفيتية السـابقة: جمهوريـة التشـيك وبولنـدا والمجـر وسـلوفاكيا. ثـم حدثـت عضويـات أخـرى: فـي 2010 ، الشـيلي، إسـتونيا، إسـرائيل وسـلوفينيا، وفـي 2016 لاتفيـا، وفـي 2018 ليتوانيـا، وفـي 2020 كولومبيـا، وفـي 2021، أصبحـت كوسـتاريكا العضـو الثامـن والثلاثيـن.

الموقع: www.oecd.org

منظمة التجارة العالمية

أنشـئت فـي 1 ينايـر 1995 كبديـل لاتفاقيـة الغـات. ويتمثـل دورهـا فـي ضمـان عـدم اتخـاذ أي مـن أعضائهـا أي سياسـة حمائيـة، مـن أجـل التعجيـل بتحريـر التجـارة العالميـة وتعزيـز اسـتراتيجيات الشـركات متعـددة الجنسـية. ولديهـا محكمـة دوليـة (هيئـة تسـوية المنازعـات) تنظـر فـي الانتهـاكات المحتملـة للنـص التأسيسـي بمراكـش.

تعمل منظمة التجارة العالمية وفقاً لنمط «دولة واحدة-صوت واحد»، لكن مندوبي الجنوب غير وازنين في مواجهة أطنان الوثائق التي يجب دراستها، وجنود موظفي دول الشمال، ومحامييها، إلخ. يتم اتخاذ القرارات بين الأقوياء «خلف الستار».

موقع الويب: www.wto.org

منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك)

تضم منظمة الأوبك سنة 2020 ثلاثة عشر دولة نامية: الجزائر وأنغولا والمملكة العربية السعودية والكونغو والإمارات العربية والغابون وغينيا الاستوائية والعراق وإيران والكويت والجماهيرية العربية الليبية ونيجيريا وفنزويلا. يمثل هؤلاء 13 بلدا 40 ٪ من إنتاج النفط في العالم وتملك أكثر من 75٪ من الاحتياطيات المعروفة. تأسست في سبتمبر 1960 و ومقرها في فيينا (النمسا)، وهي مكلفة بتنسيق وتوحيد السياسات النفطية لأعضائها، وذلك بهدف ضمان عائدات مستقرة. ولهذا الغرض، يتبع الإنتاج من حيث المبدأ نظام الحصص. تتحمل كل دولة، ممثلة بوزير الطاقة والنفط، إدارة المنظمة بالتناوب.

من أجل الخد من انتاج أعضائها كانت المنظمة هي المبادرة لإطلاق منظمة الأوبيب الموسعة لتضم عشرة بلدان أخرى منها سبعة بلدان نامية: أدربدجان، البحرين، برونواي، كازاخستان، ماليزيا، المكسيك، السودان والسودان الجنوبي.

موقع الويب: www.opec.org

البلدان الأقل نموا

مفهوم حددته الأمم المتحدة على أساس المعايير التالية: انخفاض الدخل الفردي، وضعف الموارد البشرية، واقتصاد ضعيف التنوع. وتضم القائمة سنة 2020، 47 بلدا، وآخر البلدان التي جرى قبولها تيمور الشرقية وجنوب السودان. لم تكن تضم سوى 26 عضوا منذ 26 سنة خلت.

خطة مارشال

تم تصميم هذه الخطة من قبل إدارة الرئيس الديمقراطي هاري ترومان تحت اسم برنامج الانتعاش الأوروبي. وستعرف لاحقا باسم وزير الخارجية حينها جورج مارشال (الذي كان رئيس هيئة الأركان العامة بين عامي 1939 و1945)، المسؤول عن ضمان تنفيدها.

بين أبريل 1948 وديسمبر 1951، منحت أمريكا أساسا في شكل منح، خمسة عشر دولة أوروبية وتركيا مساعدة قدرها 12.5 مليار دولار (ما يمثل مبلغا أكبر بكثير سنة 2020)، وتهدف خطة مارشال إلى تشجيع إعادة إعمار أوروبا المدمرة خلال الحرب العالمية الثانية.

الدول الفقيرة المثقلة بالديون

مبادرة متعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التي رأت النور عام 1996 وتم تعزيزها في سبتمبر 1999، وهي موجهة لتخفيف ديون البلدان الفقيرة جدا والمثقلة بالديون، بهدف متواضع يتمثل في جعلها مستدامة. وتجري المبادرة في عدة مراحل ضاغطة ومعقدة على نحو استثنائي.

أولا، يجب على الدولة أن تنهج لمدة ثلاث سنوات سياسات اقتصادية أقرها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على شكل برامج تقويم هيكلي.. وهكذا تستمر في تلقي المعونة الكلاسيكية من جميع الجهات المانحة المعنية. وفي الوقت نفسه، يجب أن تعتمد وثيقة استراتيجية حد من الفقر، وأحيانا في شكل انتقالي.

في نهاية هذه السنوات الثلاث، تأتي مرحلة القرار: يحلل صندوق النقد الدولي ما إذا كان دين البلد المرشح مستدام أم لا. إذا كانت القيمة الصافية لنسبة مخزون الدين الخارجي على الصادرات أعلى من 150 ٪ بعد تطبيق آليات تخفيف الديون التقليدية، يمكن إعلان البلد مؤهلاً. ومع ذلك، فإن البلدان ذات مستويات التصدير العالية (نسبة الصادرات / الناتج المحلي الإجمالي فوق 30 ٪) مقصية باختيار هذا المعيار، وبالتالي يتم تفضيل موارد ميزانيتها بدلاً من صادراتها.

لذا، إذا كانت مديونيتها مرتفعة للغاية على الرغم من تغطية ضريبية جيدة (عائدات الميزانية فوق 15 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، لتجنب أي تهاون في هذا المجال)، فإن الهدف المحدد هو نسبة قيمة صافية لمخزون الدين / عائدات الميزانية فوق 250 ٪. وإذا تم إعلان الدولة مؤهلة، فإنها تستفيد من أول تخفيف لخدمة ديونها، ويجب أن تستمر مع السياسات المعتمدة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. وتتراوح مدة هذه الفترة بين سنة وثلاث سنوات، اعتمادا على سرعة تنفيذ الإصلاحات الرئيسية المتفق عليها حين تم اتخاذ القرار. في النهاية، يصل البلد المعني إلى المرحلة الأخيرة. ويصبح الحصول على تخفيف ديون البلد مكتسبا.

قدر صندوق النقد الدولي تكلفة هذه المبادرة بـ 76.2 مليار دولار سنة 2020، أو حوالي 2.54 ٪ من الديون الخارجية للعالم الثالث الجالي. عدد عمليات المبادرة 39 فقط، منها 33 في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والتي ينبغي أن يضاف إليها أفغانستان وبوليفيا وغويانا وهايتي وهندوراس ونيكاراغوا. واعتبارا من 31 مارس 2006، وصلت 29 دولة إلى نقطة اتخاذ القرار، و18 فقط وصلت إلى نقطة الإنجاز.

اعتبارًا من 30 يونيو 2020، وصلت 36 دولة إلى نقطة الإنجاز. وصلت الصومال إلى نقطة القرار في عام 2020. ولم تصل إريتريا والسودان بعد إلى نقطة القرار. وبينما كان من المفترض أن تحل مشكلة ديون هذه البلدان التسعة والثلاثين بشكل نهائي، تحولت هذه المبادرة إلى إخفاق تام: ارتفعت ديونها الخارجية العمومية من 126 إلى 133 مليار دولار ، بزيادة قدرها ٪5.5 بين عامي 1996 و 2003.

في مواجهة هذا الوضع، قررت قمة مجموعة الثماني في عام 2005 تخفيفًا إضافيًا ، يسمى مبادرة تخفيف عبء الديون المتعددة الأطراف، فيما يتعلق بجزء من الديون المتعددة الأطراف للبلدان التي وصلت إلى نقطة القرار، أي البلدان التي شكلت اقتصادها وفق رغبات الدائنين. إن 43.3 مليار دولار التي تم إلغاؤها من خلال المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون تزن القليل جدًا مقابل الديون الخارجية العمومية البالغة 209.8 مليار دولار لهذه البلدان البالغ عددها 39 دولة اعتبارًا من 31 ديسمبر 2018.

علاوة المخاطرة

عندما تمنح القروض، يأخذ الدائنون في الاعتبار الوضع الاقتصادي للمدين لتحديد سعر الفائدة. ويؤدي الخطر المحتمل لعدم قدرة المدين على الوفاء بتسديداته إلى زيادة أسعار الفائدة المفروضة عليه. بهذه الطريقة، يتلقى الدائن فوائد أعلى جدا يفترض أن تعوضه عن المخاطر التي اتخذها في منح هذا القرض.

الناتج الداخلي الخام

يعكس الناتج المحلي الإجمالي إجمالي الثروة المنتجة في منطقة معينة، مقدرة بمجموع القيم المضافة.

الناتج الوطني الإجمالي

يعكس الناتج الوطني الإجمالي الثروة التي تنتجها أمة، مقابل إقليم معين. ويشمل عائدات مواطني هذه الأمة في الخارج.

برامج التقويم الهيكلي

ردا على أزمة الديون، عهدت البلدان الغنية إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بمهمة فرض انضباط مالي صارم على البلدان المثقلة بالديون. إن برامج التقويم الهيكلي لها هدف رئيسي، وفقا للخطاب الرسمي، هو استعادة التوازنات المالية. لتحقيق ذلك، يطالب صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بفتح الاقتصاد لجذب رؤوس الأموال. وهدف دول الجنوب التي تطبق برامج التقويم الهيكلي هو تصدير المزيد وإنفاق أقل، من خلال مجموعتين من التدابير. تدابير الصدمة وهي تدابير ذات تأثير فوري: إلغاء الدعم للسلع والخدمات الأساسية، وتقليص الميزانيات الاجتماعية وفاتورة أجور الوظيفة العمومية (كتلة الأجور)، وتخفيض قيمة العملة، وأسعار فائدة مرتفعة. تم التدابير الهيكلية وهي إصلاحات اقتصادية طويلة الأجل: التخصص في عدد قليل من منتجات التصدير (على حساب المحاصيل الغذائية)، وتحرير الاقتصاد من خلال التخلي عن ضبط تحركات رؤوس الأموال وإلغاء الرقابة على الصرف، وفتح الأسواق بإزالة الحواجز الجمركية، وخوصصة المقاولات العمومية، وتعميم ضريبة القيمة المضافة ونظام ضريبي محابي لرأس المال. كانت النتائج كارثية بالنسبة للسكان والبلدان التي نفذت هذه البرامج حرفيا، في الآن ذاته نتائج اقتصادية مخيبة للآمال وبؤس مستشري.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تأسس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومقره في نيويورك عام 1965، وهو هيئة المساعدة التقنية الرئيسية التابعة للأمم المتحدة. إنه يساعد-دون قيود سياسية- البلدان النامية كي تتوفر على الخدمات الإدارية والفنية الأساسية، ويكون الأطر، ويسعى إلى تلبية بعض الاحتياجات الأساسية للسكان، ويبادر ببرامج تعاون إقليمي، وينسق من حيث المبدأ، محليا في جميع أعمال برامج الأمم المتحدة. يعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل عام على الدراية والتقنيات الغربية، لكن ثلث فريقه من الخبراء من العالم الثالث. ينشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية سنويا، والذي يصنف البلدان وفقا لمؤشر التنمية البشرية (HDI). موقع الويب: www.undp.org

ركود

النمو السلبي للنشاط الاقتصادي في بلد أو قطاع لمدة فصلين على الأقل.

مضاربة

نشاط يتمثل في السعي لتحقيق مكاسب في شكل فوائض مالية عن طريق المراهنة على القيمة المستقبلية للمواد والأصول المالية أو النقدية. تولد مضاربة طلاقا بين المجال المالي والمجال الإنتاجي. تشكل أسواق صرف العملة المكان الرئيسي للمضاربة.

سعر الفائدة

عندما يُقرض A المال إلى B ، فإن B يسدد المبلغ الذي أقرضه A (رأس المال)، ولكن أيضا مبلغا إضافيا يدعى الفائدة، كي يكون من مصلحة A تنفيذ هذه الصفقة المالية. يفيد ارتفاع أو انخفاض معدل الفائدة في تحديد أهمية الفوائد. لنأخذ مثالاً بسيطًا جدًا. إذا اقترض A، 100 مليون دولار على مدى 10 سنوات بسعر فائدة ثابت قدره 5 ٪، فسوف يسدد في السنة الأولى عُشر الأصل المُقترض بداية (10 ملايين دولار) و5 ٪ من أصل الدين المستحق، وهو 5 ملايين دولار، أي ما مجموعه 15 مليون دولار. وفي السنة الثانية لا يزال عليه سداد عُشر رأس المال الأصلي، لكن نسبة 5 ٪ لا تتعلق سوى ب 90 مليون دولار، أي 4.5 مليون دولار، بالتالي ما مجموعه 14.5 مليون دولار. وهكذا حتى السنة العاشرة عندما يسدد آخر 10 ملايين دولار، و 5 ٪ من المبلغ المتبقي البالغ 10 ملايين دولار، أي 0.5 مليون دولار، أي ما مجموعه 10.5 مليون دولار. على مدى 10 سنوات، سيكون إجمالي السداد 127.5 مليون دولار. بشكل عام، لا يتم سداد رأس المال على أقساط متساوية. في السنوات الأولى، يعتمد السداد بشكل أساسي على الفائدة، وتزداد حصة رأس المال المستحقة على مر السنين. وبالتالي، في حالة التوقف عن السداد، يكون رأس المال المتبقي المستحق أعلى... ومعدل الفائدة الاسمية هو السعر الذي يتم بموجبه التعاقد على القرض. وسعر الفائدة الحقيقي هو السعر الاسمي مطروحًا منه معدل التضخم.

المحاصيل الغذائية

محاصيل السكان المحليين الموجهة لتغذيتهم (الدخن، الكسافا، الذرة البيضاء، إلخ)، على عكس المحاصيل التصديرية (البن، والكاكاو، والشاي، والفول السوداني، والسكر، والموز، الخ).

قائمة المراجع

Achcar, Gilbert ([2002] 2017), Le choc des barbaries, terrorismes et désordre mondial, Paris, Syllepse. Achcar, Gilbert (2013), Le peuple veut. Une exploration radicale du soulèvement arabe, Sinbad, Actes Sud, 2013.

Acosta, Alberto et John Cajas Guijarro (2018), Una década desperdiciada. Las sombras del correísmo, Quito, Centro Andino de Acción Popular.

Adams, Patricia (1991) Odious Debts, Probe International, Toronto.

Aglietta, Michel et Sandra Moatti (2000), Le FMI. De l'ordre monétaire aux désordres financiers, Ed. Paris, Economica.

AG/ONU (2003), Questions relatives aux droits de l'homme: questions relatives aux droits de l'homme, y compris les divers moyens de mieux assurer l'exercice des droits de l'homme et des libertés fondamentales. La mondialisation et son incidence sur le plein exercice des droits de l'homme, rapport du secrétaire général. Angulo Sanchez, Nicolas (2005), El Derecho Humano al Desarollo frente a la mundialización del Mercado, Iepala, Colección Cooperación y Desarollo, Madrid.

Applemand, Roy E. (1992), South to the Naktong, North to the Yalu, Washington, Center of Military History, United States Army.

Arruda, Marcos (1999), External Debt. Brazil and the International Financial Crisis, Pluto Press, Londres, 2000.

Arruzza, Cynzia, Tithi Bhattacharya, Nancy Fraser (2019), Féminisme pour les 99 %, Paris, La Découverte.

ATTAC (2004), Harribey, Jean-Marie, sous la coordination de, Le développement a-t-il un avenir ? Pour une société solidaire et économe, Mille et une nuits, Fayard, Paris

Avramović, Dragoslav and Gulhati, Ravi (1960), Debt Servicing Problems of Low-Income Countries 1956-58, John Hopkins Press for the IBRD, Baltimore.

Avramović, Dragoslav et col. (1964), Economic Growth and External Debt, Johns Hopkins Press for the IBRD.

Azoulay, Gérard (2002), Les théories du développement, Du rattrapage des retards à l'explosion des inégalités, Presses universitaires de Rennes, Rennes

Balassa, Bela (1971), Development Strategies in Some Developing Countries : A Comparative Study, Baltimore, John Hopkins University Press for the World Bank.

Banque mondiale/World Bank (1981), Rapport sur le développement dans le monde, Washington (NB : chaque rapport compte de 250 à 340 p.)

Banque mondiale (1981), Le développement accéléré en Afrique au Sud du Sahara : programme indicatif d'action, Washington.

Banque mondiale (2005), Rapport sur le développement dans le monde 2006 : équité et développement, Washington.

Banque mondiale/World Bank. Rapports annuels de 1946 à 1964, Washington.

Banque mondiale/World Bank (1982), Rapport sur le développement dans le monde, Washington.

(1983), Rapport sur le développement dans le monde, Washington.

(1990), Rapport sur le développement dans le monde, Washington. -

(1991), Rapport sur le développement dans le monde, Washington. -

(1992), Rapport sur le développement dans le monde, Washington. -

- (1993a), Rapport sur le développement dans le monde: investir dans la santé, Washington.

- (1994), Rapport sur le développement dans le monde, Washington

- (1995a), Rapport sur le développement dans le monde. Le monde du travail dans une économie sans frontières, Banque mondiale, Washington.

- (1996), Rapport sur le développement dans le monde, Washington.

- (1997), Rapport sur le développement dans le monde, Washington.

- (1998), Rapport sur le développement dans le monde, Washington.

- (2000), Rapport sur le développement dans le monde, Washington.

- (2005), Rapport sur le développement dans le monde, Washington.

- (1992), Governance and Development, Washington.

- (1992), World Debt Tables 1992-1993, vol. 1, 1992, Washington.

- (1993b), The East Asian Miracle, World Bank, Washington.

- (1995b), Promouvoir le développement social. Contribution de la Banque mondiale au Sommet social, Banque mondiale, Washington.

- (1997), « Summary of RSI staff views regarding the problem of “Leakage” from the World Bank project budget », août.

- (1997), Global Development Finance, Washington.

- (1998), Global Development Finance, Washington.

- (1999), Global Development Finance, Washington.

- (2000), Global Development Finance, Washington.

- (2001), Global Development Finance, Washington.

- (2002), Global Development Finance, Washington.

(2003), Global Development Finance, Washington. -

(2004), Global Development Finance, Washington. -

(2005), Global Development Finance, Washington. -

(2006), Global Development Finance, Washington. -

(2007), Global Development Finance, Washington. -

(2008), Global Development Finance, Washington. -

(2009), Global Development Finance, Washington. -

(2010), Global Development Finance, Washington. -

(2011), Global Development Finance, Washington. -

(2012), Global Development Finance, Washington. -

(2003), World Development Indicators, Washington. -

(1998-1999), Global Economic Prospects, Washington. -

(2020), Global Financial Development Report 2019-2020 : Bank Regulation and Supervision a Decade after the Global Financial Crisis, Washington. -

Banque des règlements internationaux. BRI (1995), 65e rapport annuel, Bâle.

BRI (2000), 70e rapport annuel, Bâle. -

BRI (2001), 71e rapport annuel, Bâle. -

BRI (2002), 72e rapport annuel, Bâle. -

BRI (2003), 73e rapport annuel, Bâle. -

Beaudet, Pierre et col. (dir) (2019), Enjeux et défis du développement international. Acteurs et champs d'action, Ottawa, Presses de l'université d'Ottawa.

Bello, Walden (1987), US Sponsored Low Intensity Confict in the Philippines, San Fran-

cisco, Institute for Food and Development Policy.

Bello, Walden (2000), « The Prague castle debate : Hard answers, please, gentlemen », dans Transfer of Wealth, Focus on the Global South, Bangkok.

Bello, Walden (2002), Deglobalization : Ideas for a New World Kconomy, Londres/New York, Zedbooks.

Benchik, Majid, Robert Charvin, Francine Demichel (1986), Introduction critique au droit international public, Lyon, Presse universitaires de Lyon.

Bhagwati, Jagdish (1978), Anatomy and Consequences of Exchange Control Regime, Cambridge, Ballinger for the National Bureau of Economic Research.

Bisilliat, Jeanne (dir.) (2003), Regards de femmes sur la globalisation : approches critiques, Paris, Karthala. Bond, Patrick (2000), Elite Transition, From Apartheid to Neoliberalism in South Africa, Londres/Sterling/Pietermaritzburg, Pluto Press/ University of Natal Press.

Bond, Patrick (2001), Against Global Apartheid, South Africa meets the World Bank, IMF and International Finance, Lansdowne, University of Cape Town Press.

Brooks, R. et col. (1998), External debt histories of ten low-income developping countries : lessons from their experience, FMI, document de base, WP/98/72, Washington.

Bulow, Jeremy I. et Kenneth Rogoff (1989), « A constant recontracting model of sovereign debt »,

Journal of Political Economy, 97, n° 1, février.

Bulow, Jeremy I. (1990), « Cleaning up third world debt withoutg getting Ttaken to the cleaners » (avec Kenneth Rogoff), Journal of Economic Perspectives, vol. 4, n° 1, hiver.

Bulow Jeremy I. (2002), « First world governments and third world debt », Brookings Papers on Economic Activity, n° 1.

CADTM (2008), En campagne contre la dette, Paris, Syllepse.

Calcagno, Alfredo Eric (1988), La perversa deuda, Buenos Aires, Legasa.

Calcagno, Alfredo Eric et Alfredo Fernando Calcagno (1995), El universo neoliberal : recuento de sus lugares comunes, Buenos Aires, Alianza.

Castro, Fidel (1985), La Cancelación de la deuda externa y el nuevo orden económico international, La Havane, Editora Política.

Centre Tricontinental (1999), « Les organismes financiers internationaux, instruments de l'économie politique libérale », dans Alternatives Sud, vol. 6, 2, Louvain-la-Neuve/ Paris/ Montréal, L'Harmattan.

Centre Tricontinental (2002), « Raisons et déraisons de la dette. Le point de vue du Sud », dans Alternatives Sud, vol. 9, n° 2-3, Louvain-la-Neuve/Paris/Montréal, L'Harmattan.

Centro de Derechos Economicos y Sociales (2000), Un continente contra la deuda. Perspectivas y enfoques para la accion, Quito.

Centro de Investigaciones Ciudad/Observatorio de la Cooperaciónal Desarrollo en Ecuador, Jubileo 2000 Red Guayaquil.

Cetim (2005), ONU: droits pour tous ou loi du plus fort ?, Genève, CETIM.

Chang, Ha-Joon (2001), The Rebel Within, Joseph Stiglitz and the World Bank, Londres, Anthem. Charvin, Robert (2002), L'investissement international et le droit au développement, Paris, L'Harmattan. Chenery Hollis B. et Alan Strout (1966), « Foreign assistance and economic development », American Economic Review, n° 56.

Chenery, Hollis B. et col. (1974), Redistribution with Growth, Londres, Oxford University Press for the World Bank and the Institute of Development Studies.

Christen, Ivan (1995), La Banque mondiale, Paris, PUF.

CNUCED (2000), Rapport sur le commerce et le développement 2000, New York/Genève. CNUCED/UNCTAD (2005), World Investment Report, Genève.

CNUCED/UNCTAD/UNDP (1997), Debt Sustainability, Social and Human Development, and the Experiences of the Heavily Indebted Poor Countries (HIPCS).

Cole, David C. et Lyman, Princeton N. (1971), Korean Development, The Interplay of Politics and Economics, Cambridge, Harvard University Press.

Comanne, Denise (2005), « Quelle vision du développement pour les féministes ? » , Les Autres Voix de la planète, n° 28, 3e trimestre.

Combacau, Jean et Serge Sur (1995), Droit international public, Paris, Montchrestien.

Comisión investigadora de la crisis económica financiera (2007), Síntesis de los Resultados de la Investigación.

Commission des finances, de l'économie générale et du plan (rapporteur Yves Tavernier) (2000), Rapport d'information sur les activités et le contrôle du Fonds monétaire international et de la Banque mondiale, Assemblée nationale, Paris, 13 décembre.

Delgado, Gian Carlo (2005), Agua y Seguridad Nacional. El recurso natural frente a las guerras del futuro, Mexico, Random House Montadori.

Dupuy, Pierre-Marie (1995), Droit international public, Paris, Dalloz.

Duterme, Renaud (2013), Rwanda: une histoire volée, Bruxelles, Tribord/CADTM. Edwards, Sebastian (1995), Crisis y Reforma en América Latina, Buenos Aires.

Eisenhower, Dwight (1965), The White House Years 1956-61 : Waging Peace, New York, Doubleday. Falquet, Jules (2019), Imbrication : femmes, race et classe dans les mouvements sociaux, Vulaines-sur-Seine, Le Croquant.

Fonds monétaire international (1997), Rapport annuel 1997, Washington, FMI. George, Susan (1988), Jusqu'au cou, Paris, La Découverte.

George, Susan (1992), L'effet boomerang, Paris, La Découverte.

George, Susan et Fabrizio Sabelli (1994), Crédits sans frontières, Paris, La Découverte.

Goldman, Michael (2005), The World Bank and Struggles for Social Justice in the Age of Globalization, New Haven, Yale University Press.

Goodwin, Richard (1988), Remembering America, New York, Little, Brown. Greenspan, Alan (2007) Le temps des turbulences, Paris, JC Lattès.

Guérin, Isabelle, Hélène Guétat-Bernard, Christine Verschuur (éd.) (2015), Sous le développement, le genre, Paris, IRD.

Henderson, Gregory (1968), The Politics of the Vortex, Harvard, Harvard University Press.

IBRD (1972), Summary Proceedings of the 1972 Annual Meetings of the Boards of Governors, Washington, World Bank.

International Monetary Fund (1975), Annual Report.

International Monetary Fund/The World Bank (2002), External Comments and Contributions on the Joint Bank/Fund Staff Review of the PRSP Approach, Washington, février.

Jadhav, Narendra (2002), Synopses of External Comments and Contributions on the Joint IMF/World Bank Staff Review of the PRSP Approach, International Monetary Fund/World Bank, février. Kapur, Devesh et col. (1997), The World Bank, Its First Half Century, vol. 1, History, Washington Brookings Institution Press.

Kapur, Devesh et col. (1997), The World Bank, Its First Half Century, vol. 2, Perspectives, Washington, Brookings Institution Press.

Krueger, Anne O. (1979), Studies in the Modernization of the Republic of Korea: 1945-1975. The Development Role of the Foreign Sector and Aid, Cambridge/Londres, Council on East Asian Studies Harvard University.

Krueger, Anne (1998), « Whither the Bank and the IMF ? », Journal of Economic Literature, vol. 36, décembre.

Land Research et Action Network, The Destructive Agrarian Reform Policies of the World Bank, Sao Paulo.

Lessard, Donald et John Williamson (1987), Capital Flight and Third World Debt, Washington, Institute for International Economics.

Lissakers, Karin (1991), Banks, Borrowers and the Establishment : A Revisionist Account of the International Debt Crisis, Basic Books, 1991

Maddison, Angus ([1970] 1988), Progreso y política económica en los países en vías de desarollo, Mexico, Fondo de Culrura Económica.

Mader Philip et col. (éd.) (2020), The Routledge International Handbook of Financialization. Londres, Routledge.

Mandel, Ernest ([1972] 1997), Le troisième âge du capitalisme, Paris, La Passion. Mandel, Ernest (1982), La crise, 1974-1982, Paris, Flammarion.

Mandel, Ernest (1989), L'annulation de la dette du tiers monde, Dossier Rouge, n° 29.

Maton, Jef (1994), Développement économique et social au Rwanda entre 1980 et 1993 : le dixième décile en face de l'apocalypse, Gand, Université de Gand, Faculté de sciences économique.

Mason Edward S. et Robert E. Asher (1973), The World Bank since Bretton Woods, Washington, The Brookings Institution.

McNamara, Robert S. (1968), The Essence of Security : Reflections in Office, Londres, Hodder and Stoughton.

McNamara, Robert S. (1973), Cien países, Dos mil millones de seres, Madrid, Tecnos.

McNamara, Robert S (1995), In Retrospect : The Tragedy and Lessons of Vietnam, New York, Times Book.

Millet, Damien et Éric Toussaint (2002), 50 Questions/50 Réponses sur la dette, le FMI et la Banque mondiale, Bruxelles/Paris, CADTM/Syllepse-Paris.

Millet, Damien et Éric Toussaint (2002), The Debt Scam, Mumbai, 2Vikas Adhyayan Kendra, . Millet, Damien et Éric Toussaint (2005), Les tsunamis de la dette, Liège/Paris, CADTM/Syllepse2005, 189 p.

Millet, Damien (2005), L'Afrique sans dette, Liège/Paris, CADTM/Syllepse.

Millet, Damien et Éric Toussaint (2005), « Les faux semblants de l'aide au développement », Le Monde diplomatique, juillet.

Millet, Damien et Éric Toussaint (2008), 60 questions 60 réponses sur la dette, le FMI et la Banque mondiale, Paris, Syllepse.

Millet, Damien et Éric Toussaint (2010) La crise, quelles crises ?, Bruxelles, Aden.

Millet, Damien et Éric Toussaint (2011) La dette ou la vie, avec Damien Millet, Bruxelles, Aden, .

Millet, Damien et Éric Toussaint (2012), 65 questions 65 réponses sur la dette, le FMI et la Banque mondiale, Liège/Athènes, CADTM.

Millikan, Max et Walt W. Rostow (1957), A Proposal : Keys to An Effective Foreign Policy, New York, Harper.

Millikan, Max et Donald Blackmer (éd.) (1961), The Emerging Nations : Their Growth and United States Policy, Boston, Little Brow and Co.

Morrisson, Christian (1996), « La faisabilité politique de l'ajustement », Cahier de politique économique, n° 13, Paris, Centre de développement de l'OCDE.

Narayan, Deepa et col. (2000), Voices of the poor. Can Anyone Hear Us ?, New York, Oxford University Press for the World Bank.

Nations unies, Charte des Nations unies (1947).

Ndikumana, Leonce et James Boyce (1997), Congo's Odious Debt: External borrowing and Capital Flight, University of Massachussets, Department of Economics.

Nduhungirehe, Marie-Chantal (1995), Les programmes d'ajustement structurel. Spécificité et application au cas du Rwanda, mémoire de licence, UCL, Faculté de sciences économiques.

Norel, Philippe et Éric Saint-Alary (1988), L'endettement du tiers-monde, Paris, Alternatives économiques/Syros.

OCDE (2000), Statistiques de la dette extérieure. Principaux agrégats : 1998-1999, Paris, OCDE. Oliver, Robert W. (1975), International Economic Co-operation and the World Bank, Londres, MacMillan Press.

Olmos Alejandro (1990), Todo lo que usted quiso saber sobre la deuda externa y siempre se lo ocultaron, Buenos Aires, Editorial de los Argentinos.

ONU-CDH (1999), Effets des politiques d'ajustement structurel sur la jouissance effective des droits de l'homme, rapport de l'expert indépendant Fantu Cheru.

ONU-CDH (2002), Quatrième rapport de l'expert indépendant Arjun Sengupta.

ONU-CDH (2003), Effets des politiques d'ajustement structurel et de la dette extérieure sur la jouissance effective de tous les droits humains, en particulier des droits économiques, sociaux et culturels.

ONU-CDH (2003), La mondialisation et ses effets sur la pleine jouissance des droits de l'homme.

Pastor Ridruejo, José Antonio (1998), Cours général de droit international public : recueil des cours de l'Académie de droit international (RCADI).

Paul, Randolph E. (1947), Taxation for Prosperity, Indianapolis, Bobbs-Merrill.

Payer, Cheryl (1974), The Debt Trap : The International Monetary Fund and the Third World, New York/Londres, Monthly Review Press.

Payer, Cheryl (1982), The World Bank: A Critical Analysis, New York/Londres, Monthly Review Press.

Payer, Cheryl (1991), Lent and Lost : Foreign Credit and Third World Development, Londres, Zed Books.

Peemans, Jean-Philippe (2002), Le développement des peuples face à la modernisation du monde, Louvain-la-Neuve/Paris, Academia/Bruylant/L'Harmattan.

Penet Pierre et Juan Flores Zendejas (éd.), Sovereign Debt Diplomacies Rethinking Sovereign Debt from Colonial Empires to Hegemony, Londres, Oxford University Press, 2021.

Perkins, John (2004), Confessions d'un assassin économique : révélations sur la manipulation des économies du monde par les États-Unis, Outremont, al Terre.

Piketty, Thomas (2013), Le capital au 21e siècle, Paris, Le Seuil.

PNUD (1990), Rapport mondial sur le développement humain, Paris, Economica. PNUD (1991), Rapport mondial sur le développement humain, Paris, Economica. PNUD (1992), Rapport mondial sur le développement humain, Paris, Economica. PNUD (1993), Rapport mondial sur le développement humain, Paris, Economica. PNUD (1994), Rapport

mondial sur le développement humain, Paris, Economica. PNUD (1995), Rapport mondial sur le développement humain, Paris, Economica. PNUD (1996), Rapport mondial sur le développement humain, Paris, Economica. PNUD (1997), Rapport mondial sur le développement humain, Paris, Economica. PNUD (1998), Rapport mondial sur le développement humain, Paris, Economica. PNUD (1999), Rapport mondial sur le développement humain, Paris, Economica. PNUD (2000), Rapport mondial sur le développement humain, Paris, Economica. PNUD (2001), Rapport mondial sur le développement humain, Paris, Economica. PNUD (2002), Rapport mondial sur le développement humain, Paris, Economica. PNUD (2003), Rapport mondial sur le développement humain, Paris, Economica. PNUD (2004), Rapport mondial sur le développement humain, Paris, Economica. PNUD (2005), Rapport mondial sur le développement humain, Paris, Economica. PNUD (2000), Rapport du PNUD sur la pauvreté 2000, PNUD, New York.

Pogge, Thomas (2010), Politics as Usual : What Lies behind the Pro-Poor Rhetoric, Cambridge, Polity Press.

Ramírez Gallegos, Franklin (2020), Octubre y el derecho a la resistencia. Revuelta popular y neoliberalismo autoritario en Ecuador, Buenos Aires, Clacso.

Reinhardt, Carmen et Kenneth Rogoff (2009), Cette fois, c'est différent. Huit siècles de folie financière, Paris, Pearson.

Rich, Bruce (1994), Mortgaging the earth, Londres, Earthscan.

Rist, Gilbert (1996), Le développement : histoire d'une croyance occidentale, Paris, Presses de Sciences Po.

Rockefeller, Nelson (1969), Report on the Americas, Chicago, Quadrangle Books.

Rostow, Walt W. (1960), Les étapes de la croissance économique : un manifeste non communiste, Paris, Le Seuil.

Ruiz Diaz Balbuena, Hugo (2003), « La responsabilité internationale des institu tions financières internationales » document présenté au 3e séminaire « Droit et dette », CADTM, Amsterdam, décembre. .

Ruiz Diaz Balbuena, Hugo (2003), « Le traitement de la dette par l'ONU. L'Assemblée générale et la dette : entre le désir de solution durable de la dette et l'acceptation des re-

lations économiques internationales inéquitables », document présenté au 3e séminaire « Droit et dette », CADTM, Amsterdam, décembre.

Ruiz Diaz Balbuena, Hugo (2004), Les politiques menées par les IFI et leur responsabilité pour les violations massives des droits humains suite à l'imposition des programmes d'ajustement structurel, document inédit.

Sack, Alexander Nahum (1927), Les effets des transformations des États sur leurs dettes publiques et autres obligations financières, Paris, Recueil Sirey.

Samuelson, Paul (1980), Economics, New York, McGraw Hill, 11e éd.

Sanchez Arnau, J.-C. (coord) (1982), Dette et développement : mécanismes et conséquences de l'endettement du tiers-monde, Paris, Publisud.

Saxe-Fernandez, John et Omar Nunez Rodriguez (2001), « Globalizacion e imperialismo : la transferencia de excedentes de America latina », dans John Saxe-Fernandez et James Petras, Globalizacion, imperialismo y clase social, Buenos Aires/Mexico, Grupo Editorial Lumen.

Saxe-Fernandez, John et Gian Carlo Delgado-Ramos (2004), Imperialismo y Banco Mundial, Madrid, Popular.

Saxe-Fernandez, John et Gian Carlo Delgado-Ramos (2005), Imperialismo en Mexico. Las operaciones del Banco Mundial en nuestro pais, Mexico, Random House Montadori.

Shapley, Deborah (1993), Promise and Power: The Life and Times of Robert McNamara, Boston/ Toronto/Londres, Little, Brown and Company.

Shiva, Vandana (1991), The Violence of the Green Revolution, Malaisie, Third World Network. Shiva, Vandana (1994), La nature sous licence ou le processus d'un pillage, Genève, CETIM. Stern, Nicholas (2006), The Economics of Climate Change, Cambridge.

Stiglitz, Joseph E. 2002, La Grande désillusion, Paris, Fayard.

Stiglitz, Joseph E (2003), Quand le capitalisme perd la tête, Paris, Fayard. Stiglitz, Joseph (2010), Le triomphe de la cupidité, Paris, Les Liens qui libèrent.

Stockman, David A. (1986), The Triumph of Politics : How the Reagan Revolution Failed,

New York, Harper and Row.

Stopford, John et Susan Strange (1991), Rival States, Rival Firms : Competition for World Market Shares, Cambridge Studies in International Relations, Series Number 18.

Tanuro, Daniel (2020), Trop tard pour être pessimistes ! Ecosocialisme ou effondrement, Paris, Textuel. Task Force on International Development (1970), US Foreign Assistance in the 1970s: A New

Approach, rapport au Président, Washington, Government Printing Office.

Teitelbaum, Alejandro (2003), El papel de las sociedades transnationales en el mundo contemporaneo, Buenos Aires, Asociacion Americana de Juristas.

Thérien, Jean-Philippe (1990), Une voix du Sud : le discours de la Cnuced, Paris, L'Harmattan. Toussaint, Éric (1998), La Bourse ou la vie : la finance contre les peuples, Bruxelles/Genève/Paris, Luc Pire/CADTM/CETIM/Syllepse.

Toussaint, Éric et Arnaud Zacharie, (2000), Le bateau ivre de la mondialisation, Escales au sein du village planétaire, Syllepse/Paris, CADTM/ Bruxelles.

Toussaint, Éric et Arnaud Zacharie (2001), Afrique : Abolir la dette pour libérer le développement, Bruxelles/Paris, CADTM/Syllepse.

Toussaint, Éric et Arnaud Zacharie (2002), Sortir de l'impasse : dette et ajustement, Bruxelles/Paris, CADTM/Syllepse.

Toussaint, Éric (2004), La finance contre les peuples : la Bourse ou la vie, Bruxelles/Genève/Paris, CADTM/CETIM/Syllepse.

Toussaint, Éric (2004), Enjeux politiques de l'action de la Banque internationale pour la reconstruction et le développement et du Fonds monétaire international envers le tiers-monde, thèse de doctorat en Sciences politiques, Université de Liège/Université de Paris 8.

Toussaint, Éric (2006), Banque mondiale : le coup d'État permanent, Paris/Liège, Syllepse/CADTM.

Toussaint, Éric (2008), Banque du Sud et nouvelle crise internationale, alternatives et

résistances au capitalisme néolibéral, Paris, Syllepse.

Toussaint, Éric (2013), Procès d'un homme exemplaire, Marseille, Al Dante.

Toussaint, Éric, avec Benjamin Lemoine (2017), Généalogie du CADTM et des politiques anti-dette, Liège, CADTM.

Toussaint, Éric (2017), Le système dette : histoire des dettes souveraines et de leur répudiation, Paris, Les Liens qui libèrent.

Toussaint, Éric (2020), Capitulation entre adultes. Grèce 2015 : une alternative était possible, Paris, Syllepse.

Treillet, Stéphanie (2002), L'économie du développement, Paris, Nathan.

US Senate (2010), The Meltzer Commission: The Future of the IMF and World Bank, Washington, US Government Printing Office.

Van de Laar, Aart (1980), The World Bank and the Poor, Boston/La Haye/Londres, Martinus Nijhoff Publishing.

Vergès, Françoise (2019), Un féminisme décolonial, Paris, La Fabrique.

Verhoeven, Joe (2000), Droit international public : précis de la faculté de droit de l'UCL, Bruxelles, Larcier.

Verme, Paolo et col. (2014), Inside Inequality in the Arab Republic of Egypt : Facts and Perceptions Across People, Time, and Space, Washington, World Bank.

Vincent, Philippe (1998), L'évolution du traitement des pays en développement au sein du GATT et de l'Organisation mondiale du commerce, thèse de doctorat à l'Université de Paris X-Nanterre, UFR des sciences juridiques, administratives et politiques.

Webb, Richard (1987), Peru, Wider, Country Study 8.

Weber, Gabriela (coord.) (2008), Sobre la ilegitima. Aportes al debate. Argumentos entre consideraciones éticas y normas legales, Quito, Flacso.

Williamson, John (1989), « What Washington means by policy reform », dans Latin American Ajustment : How Much Has Happened ?, Washington, Institut of Internatio-

nal Economics

Williamson, John (éd.) (1990), Latin American Adjustment: How Much Has Happened ?, Washington, Institut of International Economics.

Woodward, David (1996), The IMF, the World Bank and Economic Policy in Rwanda: Economic, Social and Political Implications, Oxford, Oxfam.

World Bank (2003), World Keys Indicators, Washington.

Zacharie, Arnaud (2005), Le nouveau désordre international et les raisons d'en sortir, Bruxelles, Labor. Ziegler, Jean (2002), Les nouveaux maîtres du monde : et ceux qui leur résistent, Paris, Fayard.

Ziegler, Jean (2004), L'empire de la honte, Paris, Fayard.

Ziegler, Jean (2012), Destruction massive, géopolitique de la faim, Paris, Le Seuil.